

الموسوعة الادارية الحديثة

اشراف

د. حسن النجدي

د. نعيم عطيه

٢٠



الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا
وقتاوى الجمعية العمومية ٨٢
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ جسر القلحاني
رئيس جامعة القاهرة
الهيئة العامة للثقة والأمن

الدكتور ولغيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد العشرون

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات
القاهرة، ٢٠ شارع ص. ص. ٥٤٢، ١٠٠ - ٧٥٦٦٣٠

مطبعة عقيل
٢٠ شارع المطار - القاهرة
٩٤٢٠٨١

مركز البحوث والدراسات
٢٢٢٢/٢٥٦١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفكر هاني

مؤتمرات

الجزء العشرون

قائمة المراجعين

قوائم بملحق

توزيع على طبع

كتاب

كتاب عمل التوجيه

كتاب لغير مشروع

كتاب

لائحة الملائم والملائمات

لجنة التوجيه

لجنة استشارة

لجنة التفتيش المصرية

لجنة شؤون الأحزاب السياسية

لجنة شؤون الموظفين

لجنة التفتيش

لجنة عربية

مجلس

مؤسسات لائحة لائحة لائحة

مؤسسات لائحة

موضوع ترتيب الموضوعات الموسومة

يؤيد في هذه الموسومة المبادئ القانونية التي تقرتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأي مجتمعا منبذ إنشاء مجلس البدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبنا هذه المبادئ مع ملخص الأحكام والفنلوى التي أرسبتها ترتيبا إيجيا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ وملخصات الأحكام والفنلوى ترتيبا مطلقيا بحسب طبيعة المادة الجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بدىء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة لم اعلمتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتكثرة جنبا الى جنب دون تعيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفنلوى . وكان طبيعيا أيضا من مطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في إطار الموضوع الواحد ، أن توضع الأحكام والفنلوى جنبا الى جنب مادام يجمع بينهما تعلق أو تشابه يقرب بينهما دون فصل تحكمي بين الأحكام في جانب والفنلوى في جانب آخر ، وذلك بمساعدة الباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بالقصر السبل الى العلم بما اتلى في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فنلوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفنلوى أو تتكلم عند رأى واحد ، بل هي وترو وجود تعارض بينهما فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض نوا من استعراض الأحكام والفنلوى مخالفة بدلا من تفصيلته بالبحث عما امرته المحكمة من مبادئ في نلحية وما قررتة الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة
أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه
الموضوعات إلى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تطرق بها من فتاوى
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع إلى المبدأ الذي يحتاج إليه .

وقد خيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع إليها في الأصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب
المكتب الفني بمجلس الدولة على إصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى ، وإن
كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحت متعذراً للتوصل إليها لتقديم المصنف
بها وتناذ طبعاتها . كما إن الحديث من الأحكام والفتاوى لم تسن طبعتها إلى
الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية
الحديثة ويعين على التقاضي في الجهد من أجل خدمة عامة تقتضي في إعلام
الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلاً في محاكمته الإدارية العليا والجمعية
العامة لعموم القضاة والفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك نسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة
التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية
العامة أو من قسم الرأي مجتمعا بشأنه ، وإن تنذر الإشارة إلى رقم الملف
في بعض الحالات القليلة نسيلتقى في ذلك الفتوى بدلا من ذلك بل رقم الذي
صدرت فيه الفتوى إلى الجهة الإدارية التي طلبت الرأي وتاريخ التصدير .

وفي كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى
بين هذين البيتين الخالصين بمتشعب تارة إلى رقم ملف الفتوى وتشير تارة
أخرى إلى رقم الصادر وتاريخه .

وجبال ذلك :

(طعن ١٥٩٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٢)

ويعني ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ ق الصادر بفضلة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملك ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٤/١/١٩٧٨)

ويتصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية الصوبية لنفسى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملك رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ - في ١٩ / ٧ / ١٩٧٨)

ويتصد بذلك فتوى الجمعية الصوبية لنفسى الفتوى والتشريع التي
صدرت الى جهة الادارة طلبة الفتوى برقم ١٢٨ بتسريح ١٩ من يولية
١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تطبيقات تزيد الملبا بالموضوع الذي يبحثه .
وبعض هذه التطبيقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التطبيق عقب
الحكم أو الفتوى المطبق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التطبيق في نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التطبيقات أرقها سلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذي يجدر أن يتبعه
في استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتطبيقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد في خضم الموسوعة
بيانا تفصيليا بالأحالات ، ذلك لتطرق عديد من الفتاوى والأحكام بكثير من
موضوع ، لذا كتبت قد وضعت في أكثر الموضوعات علامة الإثابة وجب
أن نشر إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التي تبسها الفتوى أو الحكم من
تريب أو بعيد .

والله ولي التوفيق ...

حسن الشكياتي ، تميم هنية

قناة السويس

الفصل الأول : شركة قناة السويس

الفصل الثاني : عمل مياولى شركة قاعدة قناة السويس

الفصل الثالث : هيئة قناة السويس

الفرع الأول — موظفو هيئة قناة السويس

الفرع الثاني : عمل هيئة قناة السويس

الفصل الرابع : مسائل متشومة

الفصل الأول

شركة قناة السويس

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

ان الاعفاء المقرر لشركة قناة السويس يقتضى المانة الحقيقية لضرورة
من الاتفاقية المؤرخة اول فبراير سنة ١٩٠٢ والبند الرابع من الاتفاقية
المؤرخة في ٧ من مايو سنة ١٩٣٦ والمصدق عليها بالقانون رقم ٧٢
سنة ١٩٣٧ ، بقصور على الرسوم (رسوم الوارد والخصيف والانتاج
وغيرها) المقررة على البضائع التي تستورد بها الشركة من الخارج ولا يسرى
هذا الاعفاء بالقسبة الى رسوم الانتاج المقررة على بعض المنتجات المحلية .
ان رسم الانتاج على المنتجات المحلية ينظمه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٢ ،
الخاص برسم الانتاج على حاصلات الارض او منتجات الصناعة المحلية
وهذا الرسم وان سمي كذلك الا انه ضريبة لا يجوز طبقا للمادة ١٢٤ من
النسور تشاؤها ولا تعديلها ولا إلغاؤها الا بقانون كما لا يجوز ، طبقا
لمادة ١٢٥ من الدستور ، اعفاء احد من اذاتها في غير الاحوال المبينة
بقانون ولذلك فان اعفاء الشركة لتعاضد قناة السويس من رسم الانتاج
على مشترياتها من المنتجات المحلية المقررة عليها هذا الرسم ، بقرار من
مجلس الوزراء يخالف المادة ١٢٥ من الدستور ولاحكام القانون رقم ٤
لسنة ١٩٢٢ مخالف للذكر .

ملخص الفتوى :

قد استعرض قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ موضوع اعفاء الشركة البهيلية لجناة البويس البحرية من رسم الانتاج على مشترياتها من المنتجات المحلية الذى يثلخص فى ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في ٤ من اغسطس سنة ١٩٤٩ اعفاء شركة قناة السويس من رسوم الانتاج على ما تستهلكه من المنتجات المحلية الخاضعة لهذا الرسم « وثمة بصفة مؤقتة ولادة الحرب نكط ثم قرر بجلسته المنعقدتين في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٦ و ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٨ استقرار هذا الاعفاء .

وقد انتهى رأى القسم الى ان الاعفاء المقرر لهذه الشركة يقتضى المدة الحدية عشرة من الانتاقية المؤرخة في اول فبراير سنة ١٩٥٢ والبند الرابع من الانتاقية المؤرخة في ٧ من مايو سنة ١٩٣٦ والمصدق عليها بـ« قانون رقم ١٩٩٧ مقرر على الرسوم (رسوم الوارد والبرصية والانتاج وغيرها) المبررة على المنتج الذى تصنعهما الشركة من الخارج ولا يرمى هذا الاعفاء بالنسبة الى رسوم الانتاق المقرر على بعض المنتجات البهيلية .

ويؤيد رسم الانتاق على المنتجات المحلية بطلبه القاتون رسم « لمدة ١٩٩٢ الخلس برسم الانتاق على حاصلات الارض او منتجات الصناعة المحلية وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أنه « يجوز أن تقرر برأسيم رسوم انتاق على حاصلات الارض او منتجات الصناعة المحلية كما يجوز ان تعطل برأسيم جميع القوائيم والمراسيم المعمول بها الآن والخلاصة برأسيم الانتاق » .

وكذا يؤيد رسم بطلب على العرة الصناعية حتى لا توة القاتلون الى ان يصدر في شأنه قانون منقلى المعمول .

وان رسم الانتاق - وان سمي رسماً - ألا أنه ضريبة لا يجوز طلبه للمدة ٢٢٢ من الدستور أصلاً ولا تعديلها ولا إلغاؤها ولا بطلان حكمه لا يجوز طبقاً للمادة ١٣٥ من الدستور اعفاء أحد من القوائيم في غير الاحوال المبينة بالقانون .

وليس في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ القاضى برفع الإفراج على
المنتجات المصنوعة في المنطقة سنة ١٩٣٦ المحقق عليها بالقانون رقم ٧٢
لسنة ١٩٣٧ نص على إعفاء شركة قناة السويس من هذه الضريبة .

والآنك تلاحظ أن الشركة المصنعة للمنتجات البحرية من رصم
الانتاج على مشترياتها من المنتجات المطية المقررة عليها هذا الرصم بقرار
من مجلس الوزراء مخالف للمادة ١٢٥ من الدستور ولاحكم القانون رقم ٤
لسنة ١٩٣٩ .

(انتهى رقم ١٧/١/١٩٦٣ - في ١٢/٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

أن حق الحكومة المصرية في تعيين مدير لشركة المالية لشاة السويس
البحرية الموقوف لها يقتضى المادة الثانية من فرمان الاختيار المؤرخ في ٢٠ من
نوفمبر سنة ١٨٥٤ لا يزال قائما لم يتأوله أى تعدي أو إلغاء .

بالقصر المحلى :

استعراض قسم الرأى مجتمعا موضوع حق الحكومة المصرية في تعيين
مدير للشركة المالية لشاة السويس البحرية بجلسته المنعقدة في ٢٣ من
يناير سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن المادة الثانية من فرمان الاختيار المؤرخ في ٢٠ من
نوفمبر سنة ١٨٥٤ نصت على أن مدير للشركة تعينه دائما الحكومة
المصرية ويحظر بغير الإمكان من بين المساهمين الأكثر مصلحة في المشروع .

وقد في يوم ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ صدر فرمان آخر في شأن هذا
الامتنع جاء في مقدمته أن الغرض منه بيان مفضل للالتزامات والحقائق التي
تختص بها الشركة ونص في المادة القصصة على أن الحكومة المصرية تحتفظ
بحق تعيين مديريها لدى الشركة تقوم الشركة بفتح بوجهه ويكون الاشتراك
على تنفيذ الشروط الواردة في هذا فرمان .

ونص في المادة ٢٠ من هذا الفرمان على تعيين
لرئاسة وإدارة الشركة لمدة عشر سنوات من تاريخ ابتداء استغلال الامتياز .

كما نص في المادة ٢٢ على موافقة الحكومة على نظام الشركة الملحق
بالفرمان وعلى أن هذه الموافقة تعتبر ترخيصا في تكوين الشركة على شكل
المساهمة .

وأن المادة الثانية من نظام هذه الشركة نصت على خضوعها للقيود وشروط
الامتياز طبقا لفرمان ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ وفرمان ٥ من يناير
سنة ١٨٥٦ .

كما نصت المادة ٢٤ من النظام على أن الشركة يديرها مجلس مؤلف
من ٢٢ عضوا يمثلون الامم الرئيسية ويؤلف من بين أعضائه لجنة للإدارة .

كما نصت المادة ٣٧ على أن لجنة الإدارة هذه تؤلف من رئيس مجلس
الإدارة وأربعة أعضاء من مجلس الإدارة .

ونصت المادة ٤٢ على اقلية مندوب أعلى من أعضاء مجلس الإدارة
ورئيسا للعمل بالاسكندرية .

وقد بحث القسم وجهة نظر الشركة التي تنطخص في أن حق الحكومة
المصرية في تعيين مدير للشركة المقرر بالمادة الثانية من فرمان ٢٠ من نوفمبر
سنة ١٨٥٦ قد نسخ بما نص عليه في فرمان ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ من تأليف
لجنة إدارة تخاص بإدارة الشركة .

وقد انتهى رأى القسم الى عدم الموافقة على وجهة نظر الشركة والتي
أن حق الحكومة المصرية في تعيين مدير للشركة العالمية لغشاء السويس
اليجرية المخولة لها بمقتضى المادة الثانية من فرمان الامتياز المؤرخ ٢٩ من نوفمبر
سنة ١٨٥٤ لا يزال قائما لم يتخلوه أى تعديل أو إلغاء وذلك للأسباب الآتية :

١ — أن هذا الحق مخول للحكومة المصرية بمقتضى الفرمان الاسلى
الذى منح الامتياز به وهذا الفرمان معيد للشركة وقد نص في المادة الثانية من
نظامها على خضوعها لجميع الشروط والقيود التي تضمنها هذا الفرمان .

٢ - لا يمكن القول أن هناك إلغاء ضمني لهذا الحق استنادا إلى أن فرمان ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ قد نص على تشكيل لجنة إدارية لأن هذا البرلمان نفسه قد تضمن تعيين مدير للشركة هو بجانب النص على اللجنة الإدارية المشار إليها .

٣ - أن وجود مندوب أعلى لمجلس الإدارة لا يتعارض مع وجود مدير للشركة فعلهما وسلطتهما مختلفان فالأول نائب عن مجلس الإدارة أما المدير فهو موظف في الشركة .

٤ - أن عمل مندوب الحكومة والغرض من تعيينه يهدفان عن عمل المدير والغرض من تعيينه فالأول يستبر رقبيا على الشركة من جانب الحكومة معين للإشراف على تنفيذ الشروط والقيود المتعلقة بالالتزام أما الثاني فينبط به حركة الشركة المالية .

٥ - أنه ليس هناك تعارض بين اختصاص مجلس الإدارة واللجنة الإدارية المقررة عنه واختصاص المدير ، لأن هذا الأخير يعمل تحت إشراف هاتين الهيئتين .

(فتوى رقم ٤٤/٦/٤٧ - في ١٩٤٦/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٢)

المبحث :

أن إذا كان الاتفاق يتضمن احكاما منوعة بعضها يدخل في اختصاص الجمعية العمومية والبعض الآخر يدخل في اختصاص مجلس الإدارة فإن القواعد المالية تخص بقية إذا كان هذا الاتفاق يحسب طبيعته غير قابل للتجزئة تعين عرضه بجملة على الجمعية العمومية للشركة كما أن تعيين أعضاء معينين في مجلس الإدارة من المسائل التي تخص بها الجمعية العمومية للشركة المالية العامة العمومية البحرية .

ملخص النقوى :

قد بحث قسم الرأى مجتمعاً بتطهقه المنقده فى ٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ موضوع الاتفاق بين الحكومة المصرية وللشركة العالمية لقناة السويس البحرية الذى يتلخص فى أن مجلس ادارة الشركة أصدر قرار فى ٥ من ابريل سنة ١٩٤٤ بالتصديق على وثائق الاتفاق الذى أبرمه مندوبوه مع مندوبى الحكومة المصرية فيما عدا ما يتعلق بتعيين اعضاء مصريين فى مجلس الادارة فقد قرر عرضه على الجمعية العمومية للشركة للصادقة عليه .

وستطلع وزارة التجارة والصناعة الرأى فى المسائل الثلاثة الآتية :

- ١ - ما هو حكم نظام الشركة فى وجوب عرض الاتفاق ولمخالفته كوحدة لا تتجزأ على الجمعية العمومية للشركة او عدم وجوب ذلك .
- ٢ - جهة الاختصاص فى تعيين اعضاء مجلس الادارة المصريين .

٣ - مدى التزام الشركة بقرار مجلس الادارة فى شأن هذا الاتفاق ولمخالفته فيما عدا التصديق على تعيين اعضاء مصريين فى مجلس الادارة .

وقد انتهى رأى القسم فى المسائلين الاولى والاخرى الى أن نظام الشركة العالمية لقناة السويس البحرية لم يواجه بنص خاص حالة اتفاق يتضمن احكاماً متنوعة بعضها يدخل فى اختصاص الجمعية العمومية والبعض الآخر يدخل فى اختصاص مجلس الادارة بيد أن القواعد العامة تقتضى بأنه اذا كان هذا الاتفاق بحسب طبيعته غير قابل للتجزئة تمين عرضه بجملته على الجمعية العمومية للشركة .

أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية فإن القسم يرى أن تعيين اعضاء مصريين فى مجلس الادارة من المسائل التى تخضع لجمعية العمومية للشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

المادة رقم (١)

المبدأ :

لا يحل الالتزام بالفرج لشركة هذه سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها ونموها وللمحكمة أن تحكم على من ليس من أهله المجلس بهذا التطاير .

ملخص الفتوى :

بعد قسم الرأى مجتمعاً. موضوع المطالبة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس بطبيعتها المتقدمة في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠. فحين أن الالتزام بالفرج لشركة قناة السويس مقصور على استغلال القناة البحرية وصيانتها ونموها . وقد نص على ذلك صراحة في المادة الثالثة من اتفاقية ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ إذ جاء فيها (أنه باتفاق الطرفين من المفهوم أن الشركة ليس لها من غرض سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها ونموها) .

كما نص في البند العاشر من فرمان الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ المحدد لشروط الالتزام على أن الحكومة المصرية تتخلى للشركة عن الانتفاع بالأراضي غير المملوكة للأفراد التي تكون لازمة للقناة ولحفظاتها .

ومن هاتين المادتين يتضح أن حق الشركة على الأراضي ليس حق ملكية بل حق انتفاع محدد بفرض الذي منح من أجله وهو استغلال القناة البحرية .

وغيرية على ذلك. حوت الحكومة المصرية بمقتضى المادة الأولى من اتفاقية ٢٠ من يناير سنة ١٨٦٦ حق الاستيلاء في حقود الأراضي الممتدة بها للقناة البحرية على كل موقع أو نقطة استراتيجية ترى لزومها للانتفاع عن البلاد على ألا يكون في هذا الاستيلاء اعتداء للملاحة .

كما نص في المادة الثنية من الاتفاقية ذاتها على أن للحكومة المصرية أيضا بالقيود السابقة أن تستولي لحاجة اتصالها الادارية (البريد والجبارك والكتل وما إليها) على كل موقع غير لازم لحاجة الشركة تراه مناسبا .

وقد ورد هذان النصلان في المادتين الماثرة والحادية عشرة من اتفاقية ٢٢ من تمراير سنة ١٨٦٦ وانصحت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية أن الحكومة المصرية تتنعم بإرتفاق المرور عبر القناة في النقط التي تراها ضرورية سواء بالنسبة الى مواصلاتها الخاصة او بالنسبة الى حرية حركة التجارة والجمهور دون ان يكون للشركة اى حق في تحصيل اجور او اتوات باى وجه من الوجوه .

ويطرح من ذلك أن الحكومة المصرية بصفتها ملزمة الالتزام بقيت شركة في حق الانتفاع بالأراضي التي نطقت للشركة عن بعضها لإدارة مراقبتها العلية وعلى الأخص مرفئ الدناق والمواصلات وحق الحكومة هذا لا يتقيد الا بتقيد واحد وهو عدم اعاقة الملاحة في القناة .

ولما كانت القناة وحرمتها وجانبها بما سينشأ فوقه الكوبرى ليست داخلة في الدومين المشترك فانه لا حاجة الى بحث المركز القانونى بالنسبة الى هذا الدومين لأن الاراضى موضوع البحث انما تنطبق عليها النصوص السابق الاشارة اليها وحدها .

ومنى كان الأمر كذلك فانه لا حاجة الى الحصول على موافقة شركة قناة السويس على انشاء هذا الكوبرى وانما يكون الاتصال بها للتفاهم على طريقة تنظيم ادارة المرفئين في منطقة الكوبرى بحيث لا يعطل أحدهما الآخر .

لذلك انتهى رأى القسم الى ما يأتى :

اولا - أن الحكومة المصرية الحق في انشاء كوبرى عبر قناة السويس في اى موضع تختاره ولا يتوقف استملاكها لهذا الحق على قبول شركة قناة السويس .

ثانيا - أن التزام الحكومة فيما يتعلق بإنشاء هذا الكوبرى ثم ادارته

وصيغته وأصلحه يختص في مرامها ألا يترتب على ذلك اعلنة الملاحة في
البحرانية أما هو فهو مشروط بأن وجود الكورى سيترتب عليه وجوب انقاذ
الحظر والبجيلة عند وجود السفن فلا يجوز أن يترتب عليه منع أى حق لشركة
قناة السويس .

ثالثا - إذا رعت الحكومة المصرية أن تتقبل بعض شروط الشركة التى
لا يفرضها عليها القانون رغبة في التملون على إدارة المرفقين فإن هذا
لا يكون منها سوى حل سيسى متروك لها تقديره .

رابعا - أنه إذا لم يكن التمام مع الشركة في حدود مشروع العقد الذى
وافق عليه القسم فيمكن إبرامه بكتلين متبادلين أو يأخذ شكل اتفاق يؤتممه
وزير المواصلات وكل ذلك بعد موافقة مجلس الوزراء .

خامسا - وأما إذا لم يتيسر التمام مع الشركة في حدود مشروع العقد
المشار إليه فإن للحكومة المصرية أن تقوم بانشاء الكورى بلمتزمة بشأن
عدم اعلنة مرفق النقل البحرى .

(انتهى رقم ٢٦٨ - في ١٥/١١/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

حق شركة قناة السويس طبقا للاتفاقات المبرمة بينها وبين الحكومة
لا يعطو أن يكون حق انتفاع ناقص يحده القدر اللازم لإدارة المرفق العام
واستغلاله . أما حق الحكومة بلقمة الامتياز لهذه الشركة في الانتفاع بالقناة
وإدارة أية مرفق عامة بها فهو حق غير مقيد إلا بقيد واحد وهو عدم اعلنة
أو تعطيل المرفق الذى تعيره الشركة وعلى ذلك إذا - وضعت الحكومة في
قاع النقل كجالات للشحنات والطائرات فالحق فضل ذلك في جود حتمها
طالما أنه لا يعوق الملاحة في القناة . ويلغى تسال الشركة عن تلك هذه

الكلمات البحرية وفقا للبريد البحري المعلقة بالمسئولية القسرية. لذا ثبت ان هذا الاتفاق كان نتيجة خيال الشركة او المجهز . ولا يجوز بما مضى به الشركة في هذا الصدد من كتب ترفع عنها هذه المسئولية لتبطلها مع موظفين بمصلحة التليفونات والتلغرافات لانه ليس لايها ان تفصل في ان يرم الاتفاق لا يتلهم مع احكام الاتفاقية لحرمة بين الحكومة والشركة وبذلك الاحكام العامة في القانون .

ملخص القضية :

بحث قسم الراى مجتمعيا بجلسته المنعقدة في ٩ من مارس سنة ١٩٥٢، مسئولية شركة قناة السويس من اطلاق كبل بحري لمصلحة التلغرافات والتليفونات بواسطة احدى كراكبتها . وتبين انه يلخص في ان احدى كراكبت شركة قناة السويس اطلق الكبل البحري الذي وخبخته مصلحة التلغرافات والتليفونات في قناة السويس في المنطقة الواقعة بين جوسر شريف والجزيرة رقم ٢ ببورسعيد وعندما طولبت الشركة بدفع الجرمي رفضت الدفع على اساس انها غير مسئولة عما يحدث للكلمات البحرية نتيجة للحوادث ايا كانت على الاخص المترتبة على تنفيذ الاعمال او الملاحة في القناة ولما سقطت الى كتب ببللة بينها وبين المصلحة في ١٦ من اغسطس سنة ١٩٢٠ ومبتمبر سنة ١٩٢٠ واخرى متبللة في ١٢/٧ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ و ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٨ وتقول الشركة ان هذه الكتب تتضمن اتفاقا بينها وبين المصلحة مقتضاه .

اولا - انه لا يجوز اعتبار الشركة مسئولة باى حال عن اى عطل قد يصيب الخطوط ويوجه خالص لا يجوز مطالبة تجهيز الشركة بمسئولية قطع الكلمات الموضوعة تحت الماء سواء كان ذلك ناشئا عن خطأ من البواخر او من اى سبب آخر وفي هذه الحالات تكون تعطلت الاصلاح على حساب الحكومة .

ثانيا - انه نظرا الى ما لقناة السويس وشروط استغلالها من وضع خاص فان مصلحة التلغرافات والتليفونات تتحمل وحدها ما يترتب من عطل او عسرة قد تصيب كلماتها كغير سبب كل ويقتضى ان يترك المصلحة

لشركة القناة بأن البواخر والراكب والعاملات وعن الصوم كل . لبحر للقناة
أن تكون موضع مطالبه تنشأ من الاسباب سابقة الذكر .

وقد لاحظ القسم أن العلاقة بين الحكومة المصرية وبين شركة قناة
السويس كانت محل بحث في مناسبات سابقة وأنه انتهى في ذلك البحث الى
أن حق الشركة على الاراضي اللازمة لإنشاء القناة واستغلالها وإدارتها
وصيقتها — هو طبقاً للامتيازات المبرمة بين الحكومة المصرية وبينهما —
مجرد حق انتفاع يتحدد بطبيعته بالقدر اللازم لتكوين الشركة من القيلم
بإدارة هذا المرفق واستغلاله إذ أن الحكومة لم تنتزول للشركة عن حق انتفاع
مطلق تستأثر به — دون الحكومة بمنحة الامتياز — بالنسبة الى حرم القناة
نفسه وإلى الاراضي اللازمة لصيقتها واستغلالها وقد عبرت كل من الحكومة
والشركة عن هذا بوضوح في المادة الثالثة من اتفاقية ٢٢ من إبريل
سنة ١٨٦٩ إذ جاء فيها أن الطرفين تراضيا على التفاهم على أنه ليس للشركة
من غرض سوى استغلال القناة البحرية وصيقتها ونوبها وهذا النص
يستبعد كل فكرة في تلك الشركة للاراضي أو احتكار الانتفاع بها أو انتقاص
حق الحكومة بالنسبة اليها وهو يؤكد أن ما أعطى للشركة هو حق انتفاع
تأخر ومحدود بالغرض الذي أعطى من أجله وأن الحكومة بصفتها مانحة
الالتزام بتحت شريكة في حق الانتفاع لإدارة أية مرافق عليه وحق الحكومة
هذا لا ينقيد الا بقيد واحد هو عدم اعانة المرفق العام الذي تديره الشركة
أو تعطيله .

ويترتب على ذلك أن الحكومة المصرية إذ تضع كبلات التقييد
والتفويضات في قاع القناة إنما تقطع ذلك في حدود حتما طالما أن وضع هذه
الكبلات لا يعوق الملاحة أو يعطلها .

وبإدراك الأمر كذلك فإن المسئولية من تلف هذه الكبلات يرجع فيها
الى القواعد القانونية العامة المتعلقة بالمسئولية التقصيرية فتعتبر شركة قناة
السويس مسئولة عن هذا التلف إذ ما ثبت أنه نتج عن خطأ من الشركة أو
الضابحين لها .

أما الكتب التي تستند اليها الشركة فانها صادرة من موظفين بالمصلحة

وليس لهم اى اختصاص فى ابرام الاتفاقات وعلى الاخص ما يقرر منها حكما لا يلائم مع احكام الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والشركة ويخالف الاحكام العلة فى القانون .

لذلك انتهى راي القسم الى ان شركة قناة السويس مسئولة عما يصيب كبلات التليفونلات والطرافات الموضوعة فى قاع القناة من تلف اذا ثبت ان هذا التلف ناتج عن خطأ من جانبها او جانب تابعيها .

(مذكرى رقم ١٢٨ — فى ١٩/٣/١٩٥٢)

ملحظة رقم (٦)

المبحث :

الاتفاق شركة قناة السويس مع الحكومة المصرية على شغل بعض مناصب الشركة تدريجيا بمناصر مصرية المولد ، اى ثبت لها الجنسية المصرية بطريق قدم بولانتها لاب يتمتع بهذه الجنسية عند الولادة — نصوص كل من اتفاقتين سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٩ متحفظان فى هذا المعنى .

ملخص الحكم :

ان الشارع كان حريصا على تمصير شركة قناة السويس تهيدا لايولتها الى الحكومة بعد اذ شرف عقد التزامها على الانتهاء ، فتم الاتفاق فى سنة ١٩٣٧ (الاتفاقية رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧) على شغل بعض مراكز الشركة تدريجيا بمناصر مصرية المولد ، اى التى ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق الدم بولانتها لاب يتمتع بهذه الجنسية عند الولادة ، فلما عينت الشركة الى اختيار عناصر متمصرة ، رأت الحكومة — سدادا لذرائع التحويل — ان تحدد مدلول عبارة « مصرى المولد » بما نصت عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ من انه هو المولود لاب يعد مصريا بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ ، ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . واذ كلن القصد من هذا النص هو تمصير الشركة بامساح مجال التوظيف فيها للمصريين الصبين الاصلاء

لا المتصرين ، وشارك المصريين بنسب معينة بمساعدة في ادارة المرفق الذى تقوم عليه الى أن يؤول برمته الى الايدى المصرية ، فلن ما ورد في المادة السادسة من اتفاق سنة ١٩٤٩ لا يفرج في جوهره عن معنى ما تضمنته اتفاقية سنة ١٩٣٧ في هذا الشأن ، ولا يطو أن يكون ترديفا له على نحو من العفة والتحديد انتظامها موقف الشركة بنفسها من اى خلاف في التناويل ، وذلك لاتحاد الحكمة من هذا الشرط في كل من الاتفاقيتين .

(ملحق رقم ٨٦٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

القصى في اتفاقية سنة ١٩٤٩ لشركة قناة السويس على أن يكون المرشح المصرى لبعض مناصبها مولودا لأب يعد مصرى بالتطبيق للواد من ١ الى ٥ والمادة ١/٦ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - وجوب أن يكون دخول الأب الجنسية المصرية سابقا على ولادة ابنه المرشح للتطبيق بقطع النظر عن تغير جنسية الوالد قبل الولادة او بعدها .

ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٣٩ التى تحكم وضع المقيمون لصالحه تستلزم أن يكون المرشح المصرى للتوظيف بشركة قناة السويس مولودا لأب يعد مصرى بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥ والمادة ٦ (نفرة ١ ، ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . وبما هذه المادة - في ضوء المناقشات والاعمال التحضيرية التى سبقتها والخالية التى استهدفتها - أن الشارع انما أراد بلفظ « مولود » في هذا المقلم أن يكون دخول الوالد في الجنسية المصرية سابقا على ولادة ابنه المرشح ، اى أن تكون الجنسية المصرية التى لحقت الاب - بالتطبيق للمواد التى عينها - قد ثبتت له وقبلت به عملا ولادة الابن الذى تلقاها

عنه بحق الذم ، وهذا هو التعبير الذي استعمله المشرع في الملة
السلمسة من المرسوم بقانون سالف الذكر والذي مول فيه على وقت
للولادة لا على مجرد قبلها ، آخذاً في ذلك ، من بين المذهب المتصددة
التي تحتد بوقت الحمل أو بالأصلح من وقتي الحمل والولادة أو بآخرة
بين الحمل والولادة أو بوقت الولادة ، بهذا المذهب الآخر بقطع النظر عن
التغير الحاصل في جنسية الولد قبل الولادة أو بعدها .

(طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

قناة السويس — شركة قناة السويس بعض سنداتها وإيداعها محفظة
أوراقها المالية دون استهلاكها حتى صدور قانون تأميم الشركة — أبولة
هذه السندات الملكية للحكومة المصرية تطبيقاً للمادة الأولى من القانون
رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ — عدم الاعتداد بما تجرته الشركة بعد تأميمها من
استهلاكات السندات .

ملخص الفتوى :

ان السندات التي اشترتها شركة قناة السويس قبل تأميمها واودعتها
محفظة أوراقها المالية دون استهلاكها وظلت مودعة بها حتى يوم ٢٦ من
يولية سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢٨٥
لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة المالية لقناة السويس البحرية فتمسكتها قوائم
السندات البقية دون استهلاك حتى هذا التاريخ — هذه السندات لم
تستهلك وأن الدين الثابت بها لا يزال قائماً ولم يتنقض بإتخاذ التمة .

ويلنظر الى أن هذه السندات ظلت مودعة محفظة الأوراق المالية
للشركة دون استهلاك حتى تاريخ تأميمها فلن ملكيتها تحول الى الحكومة
المصرية طبقاً للمادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ المشار
اليه ونصها : تؤم الشركة المالية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة

بحرية) : ينتقل الى الدولة جميع ما لها من اموال وحقوق وما عليها من التزامات . . يؤيد هذا النظر أن قوانين الاستهلاكات التي اعتمدها شركة السويس المالية بعد التأميم تنيد أن بعض السندات التي سبق أن اشترتها الشركة وابت إلى هيئة قناة السويس قد استهلك بعد التأميم ، وما يقطع بأن الشركة المؤممة إذا اشترت السندات المشار إليها من قبل أنها قصدت أن تصفيها إلى أوراقها المستثمرة ولم تكن تقصد استهلاكها .

ويتعين القول بأن الاستهلاكات التي تكون الشركة قد أجرتها بعد تأميمها في ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ لا يمتد بها ذلك أن المشرع لم يعترف لها في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنفيذ اتفاق الاسس ، بالشخصية الاعتبارية إلا بالتدرج لتتقيد بعض الأغراض التي توغلتها ، وهذه الأغراض مقصورة على إبرام الاتفاقات الخاصة بالتعويضات المترتبة على التأميم ولتنفيذ هذه الاتفاقات وحراسة الأموال التي تمس الاتفاق النهائي على تركها لمستوى التعميمات واستثمارها لحساب ذوى الشأن فيها إلى أن يتخلوا في شأنها قراراً وقتاً للاتفاق النهائي وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفهمها بالشخصية الاعتبارية في ظل أي قانون أجانب يبيع أحكمه ذلك وفي حدود الأغراض التي تقررها وذلك بعد تمثيل نظيلها على الوجه الذي يتفق مع أحكام القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ويوجه خاص فيما ينطبق باستبعاد كل ما يسيل بقناة السويس البحرية من هذا النظم . وقد وردت هذه الأغراض على سبيل الحصر في المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنفيذ اتفاق الاسس .

ونفلاً عما تقدم عن السندات موضوع النزاع المشار إليها قد انتقلت ملكيتها من الحكومة باعتبارها خلفاً لها للشركة المؤممة إلى هيئة قناة السويس وهي مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية وقبة مالية مستقلة عن شخصية الدولة وقبتها المالية مما يحول دون قيام اتحاد القبة لاختلافه شخصية الدائن وشخصية المدين .

(انتهى رقم ٥٥ - في ١٩٥٩/١/٢٦)

الفصل الثاني

عمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس

قاعدة رقم (٩)

المبحث :

عمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس - تعيينهم - القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخدام موظفى وعمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس - استئثارهم عند التعيين من شرط للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة - ليس من مقتضاه اعتبارهم حاصلين على المؤهل - نتيجة ذلك - عدم سريان القواعد الخاصة بنوى المؤهلات على غير المؤهلين .

ملخص الحكم :

ترتب على العنوان الاثيم على مصر ، طبقا لما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخدام موظفى وعمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس ، تصفية العمل فى قاعدة القناة وواجهت البلاد أزمة بطلقة نظرا الى ان الغالبية العظمى من موظفى وعمال شركة قاعدة القناة لا يحملون مؤهلات دراسية . ورتبة من الحكومة فى المساهمة فى القضاء على هذه الأزمة ، ونظرا الى ان هؤلاء المتعطلين ذوو خبرة قد تفيد الادارة اذا التحقوا بها ، لذلك فقد طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تيسير التحاقهم بالموظائف الحكومية . وقد تضمنت المادة الاولى من القانون ببيان الموظفين المقصودين بأحكامه وهم المصريون دون غيرهم من عمال الدول الأخرى ، الذين تركوا العمل بسبب توقف الشركات التى تمارس نشاطها فى صيانة القاعدة ، وتيسيرا على جهات الادارة فى تعيينهم على درجات الميزانية فى اقرب وقت فقد تضمنت المادة الثانية

تخصيص بعض الوظائف لشخصها من بين هؤلاء وحدهم نص في المادة الثانية « يخصص لتعيين الموظفين والمسال المشار اليهم في المادة الاولى وظائف الدرجة الثالثة الفنية والتسعة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية الخالية في تاريخ العمل بهذا القانون ، وكذا تلك التي تظفر بالوزارات والمصالح ابتداء من ذلك التاريخ في تاريخ انقضاء العمل بهيئته السنة المالية (١٩٥٧/١٩٥٨) ويكون تعيينهم في هذه الوظائف وفقا للاحكام المقررة في القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ وكذا الحال مع مراعاة القواعد الواردة في النصوص التالية » كما نص في المادة الثالثة على انه « استثناء من احكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ يجوز تعيين الموظفين المذكور في المادة الاولى مع المجاوزة عن شرط صلاحية المرشح للتعيين فيها » وبيّن من هذه النصوص ان الاصل هو ان التعيين في الوظائف المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٧ يكون وفقا للاحكام المقررة في القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ وكذا الحال غير انه رغبة من الحكومة في المساهمة في القضاء على أزمة البطالة التي ترتبت على تصفية العمل في قاعدة القناة نتيجة للعدوان الغادر على البلاد ونظرا الى ان هؤلاء المتطلعين نحو خبرة قد تعيد الإدارة اذا الحقوا بها فقد تضمنت المادة الثالثة استثناء من احكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ اعفاء المذكورين من شرط الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة متى ثبت صلاحية المرشح للتعيين فيها . وعلى مقتضى ما تقدم فان هذا الاستثناء المنصوص عليه في المادة الثالثة انما هو قاصر على مجرد اعفاء المرشح للوظيفة من شرط الحصول على المؤهل عند تعيينه فلا يمتد هذا الاستثناء الى اعتبار الموظف حاصلا على المؤهل الطبي المطلوب للوظيفة ومن ثم فلا تسرى في حقه القواعد والاحكام القانونية السارية على من لديهم المؤهل الطبي .

(طعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٠)

المادة :

عمال مقاولي شركة قاعدة قناة السويس - اعفاء غلاة المعيشة -

خضم فرق الكادريين منها - قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢/١٩

و ١٩٥٠/١٢/٢ و ٨/١٧ و ١٠/٨ - ١٩٥٢ في هذا الشأن - لقر تطبيقها على أحد هؤلاء العمال المعين في الدرجة التاسعة في ظل كادر سنة ١٩٣٩ -
 خوصاً جنهت من اعلة الغلاء المستحقة له .
 مجلس الحكم :

بين من مطلقة قرارات مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ١٧ من أغسطس ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ في شأن اعلة غلاء المعيشة انها تهدف جميعها الى استقطاع ما يوازي اى زيادة يحصل عليها الموظف نتيجة لتطبيق احكام الكادر الملاحقة بالتقانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ من اعلة غلاء المعيشة وقد أصدر ديوان الموظفين في هذا الشأن الكتيب الدوري رقم (٥٨١) لسنة ١٩٥٢ مبيناً القواعد التي تتبع في هذا السدد وضرب لذلك الأمثال وقد جاء بالبند رابعاً من الكتيب الدوري سالف الذكر ما يلى : (بالنسبة الى المعينين في أول يولية سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ ، هؤلاء ينتهون اعلة الغلاء مستحقاً يحل بوعده استحقاقها على اساس المرتبة التي نالها زملاؤهم المعيّنون الجدد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ (تاريخ تثبيت هذه الاعلة) أو بداية الدرجة في الكادر الجديد ايها اقل . ويخصم من الاعلة التي تستحق لهم على هذا الاساس مقدار الزيادة (ان وجدت) بين المرتبة الذي كان مقرراً للمعين في نفس الدرجة أو المرتبة في الكادر السابق وبينه في الكادر الحالي) . ولما كان سنة ١٩٣٩ يقضى بتحديد راتب ثلاثة جنهت شهرياً لمن يعين في الدرجة التاسعة سواء كان من الحاصلين على مؤهلات علمية ، أو من غير ذى المؤهلات ، بينما حدد القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ بداية مربوط الدرجة التاسعة بستة جنهت شهرياً ، فمن ثم يعين - تطبيقاً لاحكام قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن اعلة غلاء المعيشة السالفة الذكر خصم الفرق بين المرتبة الذي كان الدمى - وهو من غير ذى المؤهلات - يستحقه طبقاً لاحكام كادر سنة ١٩٣٩ وهو ثلاثة جنهت والمرتبة الذي منح اياه طبقاً لاحكام الكادر الملاحق بالتقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - وتقدره ستة جنهت شهرياً ، من اعلة غلاء المعيشة وهو ما اتبعته مصلحة في شأنه ، وهو التطبيق
 الى حكم القانون .

(طعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٤)

القانون رقم ٤١

هيئة قناة السويس

القانون رقم ٤١

موقف هيئة قناة السويس

المادة رقم (٤١)

المبدأ :

هيئة قناة السويس — تسير موظفيها — طبقاً لائحة موظفي
الهيئة بمرام قد تم في ظلها — موافقة الموظف على شروطها عليه أو تطبيق
الشروط التي أوردتها لتأمين .

ملخص الحكم :

نص المادة الأولى من لائحة وكلاء موظفي هيئة قناة السويس على
أن تسرى أحكامها على كل موظف يعين بالهيئة وذلك وفقاً للجدول المرفقة
لها ، كما تسرى على الموظفين الذين كانوا يعملون بالمرافق قبل وبعد
٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ ، وأن تلغى جميع اللوائح والأحكام التنظيمية
الصادرة قبل العمل بها مع عدم الإخلال بشرط نهائية مدة الخدمة المنصوص
عليها في عقود أو خطابات التعيين بين الشركة المؤسسة والموظفين الذين عينوا
قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فإن المدعى الرافض في ظل أحكام هذه
اللائحة ملتها تسرى عليه بغير حال بغير دون اشتراط الحصول منه على
موافقة بسريتها عليه ، لأن علاقته بالهيئة وهي مؤسسة عالية أنها هي ملزمة
تنظيمية وليست علاقة تعاقدية ، فإذا كان المدعى قد وقع إقراراً عليه
بما يفرض إتمامه على شروط التعيين التي ستطبق عليه ووافق عليها ،
فإن ذلك لا يمنح له أن يكون إجراء شكلياً حتى يكون الموظف على هيئة دولة

من لزمه وبما لا يؤثر مطلقا على خضوع المدينى لاحكام اللقطة سالفه الذكر .

(طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٢/٢٣ / ١٩٦١)

قاصبة رقم (١٢)

المبدأ :

هيئة قاة السويس هيئة علمية تقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة - موظفوها يعتبرون موظفون عموميين - خضوعهم للاحكام والانظمة المقررة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون التنظيم او اللوائح التى توضع لهم خاصة - اختصاص مجلس الدولة ببيولة قضاء ادارى بنظر المازعة المتعلقة بالعلمن فى قرار فصل موظف من وظيفة البيولة .

ملخص الحكم :

ان هيئة قناة السويس هى هيئة مستقلة ، يصدر بتشكيلها وتعيين رئيس واعضاء مجلس ادارتها واعضائه المنتخبين ومديرها العلم وتحديد مكافآتهم واعفاء البعض منهم من مناصبهم واعتداد ميزانيتها وحسابها الخفىلى قرار من رئيس الجمهورية ، وتقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة الذى هو مرفق عام قومى من مرافق الدولة وثيق الصلة بالكيان السياسى لمر ، متبعة فى ذلك اساليب اللقون العلم ، ومستفيدة من الوسائل ما يلائم هذا الجرى الملقى وتوابحه الذى هو جزء من الملك العلم للدولة بما فى ذلك ميناء بورسعيد ، مع تمتعها بالشخصية الاعتبارية وبسلطة ادارية هى قسط من اختصاصات السلطة العلمية مع قدر من الاستقلال فى مبالغة شقونها ببيع لها المرونة التى تقتضيها طبيعة قسطها ، ومن ثم فان موظفيها يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لؤسسة علمية تقوم على مرفق علم من مرافق الدولة ، وان كانوا مستقلين عن موظفى الدولة ، وتشرى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى لقون القابهم او اللوائح التى توضع لهم خاصة . وهذه الكلية فان الاختصاص بنظر المازعة المتعلقة

بالطعن في قرار عزل المدعى من حكمة الهيئة يعتمد المجلس الدولة بصفة
مفتاة المأزق دون غيره ، وذلك بناء على نص البلد (رابعاً) من المادة
الكلية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ،
وعلى التي تضمن بيان « يكتمل مجلس الدولة بهيئة تختارها إدارة دون غيره
بالفصل في المسائل الآتية ، ويكون له فيها ولاية القضاء الكلية » . . .
رابعاً - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بطلب الفوائد النهائية
للسلطات القضائية .

(طعن رقم ١٢٧ سنة ٤ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

تعين موظفي هيئة قضاة السويس وتعيينهم - على لائحة موظفي الدولة -
من نصوص تنظيم الاختيار المزمع للتثبيت أو الكيفية التي يجري بها - يجوز
للإدارة تنظيمها بما تراه محققاً لمصالح الوظيفة برعاية طبيعتها - مثلاً بالنسبة
للتعيين في وظيفة ضابط ميناء - فصل ضابط الميناء المعين تحت الاختيار إذا
رفض إعادة أداء الامتحان في مادة التخصص (بحارة الميناء) التي لم يحصل
على النسبة المقررة النجاح فيها ، بالرغم من حصوله على هذه النسبة في
جميع مواد الامتحان .

ملخص الحكم :

إن الاختيار لفئة ومقامها ، هو الوقوف على مدى استعداد الموظف
للعمل المرشح له من حيث الكلية والسلوك الوطني ويرجع فيه إلى تعبير
الجهة الرئيسية للموظف ، الأمر الذي لا يتلقى معه وضع ضوابط له
في القانون ، فإذا كتبت لائحة موظفي هيئة قضاة السويس وقد خلت بنصوصها
من تنظيم لهذا الاختيار أو الكيفية التي يجري بها ، فإن ذلك يعنى ترك
الأمر بحكمة الجهة للإدارة تنظيمه بالطريقة التي تراها محكمة للعرض
منه لمصالح الوظيفة برعاية طبيعتها وعلى ذلك إذا رأى القانون بالأمر

في الهيئة أن يكون الاختبار بطريقة معينة تتناسب والاميل التي يهيم بها إلى الموظف ، فقررنا بالنسبة لضبط المهام الجيد الذين يعمهون تحت الاختبار أن يكون تدريبهم على الاميل قبل تمثيلهم بأية مسئولية إدارية سنة اسليم يجرى بعدها اختبارهم تحريراً في بعض العلوم وشيئاً ما في البعض الآخر وعملها في إدارة مكتب الميناء فان هذا الاجراء ليس فيه أية مخالفة للقانون ولا يعارض مع المادة (١٠) من اللائحة وهي الخاصة بالتعيين تحت الاختبار - كما يقول المدي - والصحيح أن الأمر بالتدريب والامتحان أن هو الا تنفيذ للمادة المشار اليها بالطريقة التي تكن الإدارة من الوقوف على صلاحية الموظف للعمل الموكول اليه حتى اذا انتضت صلاحيته ثبت في وظيفته . وترتباً على ما تقدم فان المدي اذا عين لأول مرة في وظيفة ضبط ميناء وهذه الوظيفة يختب الكادر تصبر أدنى درجات وطاق البحريين طبقاً للمادة ١٠ من اللائحة كان تعيينه تحت الاختبار ولذلك جرى عليه الامر بالتدريب ثم الامتحان وحصل فيه على ٦٥٪ وهي اكثر من النسبة المشترطة للنجاح بالنسبة للمجموع الكلي للدرجات ، الا ان المسؤولين عن إدارة الميناء رأوا أنه وإن كان المدي قد حصل على النسبة المطلوبة لامتناره نالجاً بسبب علة الا ان درجته في مادة التخصص وهي إدارة مكتب الميناء كانت اقل من ٦٠٪ (١٧ من ٢٠ درجة) فوضعو له نظم تدريب لفترة حجة يجرى بعدها اختبار له عليها من جديد في هذه المادة لكي يطمئنا على سلامة الملاحة بالفتاة ولكن المدي رفض اعادة الامتحان وأصر على الرضا بحجة أن لائحة التوظيف لا تستلزمه من جهة ومن جهة أخرى ذاته سبق أن دخل الامتحان ونجح فيه بالنسبة المطلوبة فلا يجرى بعد ذلك الهيئة أن تتطلب اختباراً من جديد .

ومادامت الهيئة حين أصدرت الامر بالتدريب ونظم الامتحان لم تجعل التثبيت متوقفاً على نتيجة النجاح فيه بالنسبة المطلوبة وانما ارات به أن يمتدح جميع عناصر التقدير في الموظف للوقوف على مدى صلاحية الوظيفة . وبالعلى فان لها كامل الحق أن تكرر هذا الاختبار حتى تلتمس على سلامة إدارة المرفق ثم لها في النهاية حرية التقدير في التثبيت من عدمه دون التقيد بنتيجة الامتحان الذي لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر التقدير بجانبه عند أخرى . لهذا كانت الهيئة قد وجدت في الدرجة التي حصل عليها المدي في مادة إدارة الميناء وهو العمل المرشح له ما يستلزمه

على الخربة من التدريب ثم اكدوا الاحتضان ، فليس ثمة ما يثبت على
أو يقر من مع طبيعة الجهاز الخروض على الدمى أن يكون قبل تبني
في وظيفة وكان الواجب على الدمى أن يضمن لهذا الأمر الصالح من رؤسها
وتحتكم بهمة ، ورغبتهم في الخروج على المناسك الوطنية وعدم تحصيل
الرؤساة من تقدير علم الصلاحية فيه بالنسبة لرقع عالي يجب أن يقيم
فيه موظفوه بلكمية العالية والطاعة والاقتل سير المرقع

لماذا كتبت المفكرة المتقدمة من مخرج التحركات والتي انبثى عليها صدور
القرار بفصل الدمى من الخدمة تضمنت أن الدمى يتخذ موقفا ينطوي
على الكثير من عدم الانقياد لنصائح رؤسها ، هذه النصائح التي تهدف
الى استكمال تكوينه ليستطيع تلبية واجباته في المستقبل على وجه مرض
كما أن إصراره على معارضة الأوامر الصادرة اليه بهذا الشأن وهو في مستقبل
حياته في خدمة الهيئة لا يثير بلبكان تقويمه في المستقبل والدمى
لم ينكر في دعواه أنه رفض إطاعة الأمر الصادر بإعادة إخماته ، كما أنه
لم ينكر حصوله على ١٧ درجة من ٢٠ في مادة إدارة الهيئة ، ولذا رأى
عضو مجلس الإدارة المنتدب إزاء ذلك عدم صلاحية الدمى للوظيفة
وبالتالي الاستغناء عن خدماته أبان فترة الاختبار فمن قراره يكون مستبعدا
من أصول ثابتة ومستقلنا استخلاصا مستقلا .

(طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تعيين موظفي هيئة قناة السويس تحت الاختبار - مدة هذا الاختبار -
فصل الموظف قبل انتهائها لعدم الصلاحية غير مخالف للقانون .

النتيجة :

أن لجنة موظفي هيئة قناة السويس ، إذا تمت في المادة ١٤ من
على أن التعيين تحت الاختبار يكون لمدة تجريبية هي ثلاثين يوما

تجدة مستدة بجمهور أخرى - فليس معنى ذلك الإبقاء على الموظف حتى
تتهلأ هذه المدة ولو اتضح عدم صلاحته قبل انتهائها ، فالأمة هنا
تعتبر حذا أدنى للتثبيت في الوظيفة ، ومن ثم أنا كلفت اللجنة قد رأت
في موقف المدعى إزاء الخطة المرسومة للاختبار ما لا يشير بلبكان تنويه
مستقبلا فاستغنت عن خدماته قبل مضي المدة المحددة للاختبار ،
فلها لا تكون قد خالفت القانون .

(طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

تعيين موظفي هيئة قناة السويس وتثبيتهم - عدم التزام بينهما

ملخص الحكم :

أن لائحة موظفي قناة السويس اقرت حكما خاصا للتعيين وآخر
للتثبيت في الوظيفة وبذلك فلا تلام بين التعيين والتثبيت فقد يكون
الشخص صالحا للتعيين في الوظيفة لتوافر الشروط التي يطلبها القانون
فيه وفي الوقت نفسه لا يكون صالحا للعمل ابان فترة الاختبار بحسب رأى
الجهة الادارية التابع لها الموظف فلا يثبت ويفصل من عمله .

(طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

تعيين موظفي هيئة قناة السويس تحت الاختبار - التهيئة الخاصة
بتقديم التقرير بالصلاحية للتثبيت - تعيينه من أحد الرؤساء في الخارجين -
لا يترتب عليه أي عيب شكلي بطله .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠ من لائحة موظفي هيئة قناة السويس لم تشترط أن يكون التقرير بصلاحيه الموظف المعين تحت الاختبار أو مديها صادرا من الرئيس المباشر ، وكل ما اشترطته أن يقدم التقرير من رئيس هذا الموظف وليس من الضروري أن يقدم من الرئيس المباشر فلذا قدم التقرير من أحد رؤساء المدمى غير المباشرين فلا يترقب على ذلك أى عيب شكلى يشوب التقرير ويجعله باطلا ، ذلك أن الغرض من وضع التقرير لبيان فترة الاختبار هو تكوين السلطة التى تلك تقدير صلاحية الموظف أو عدم صلاحيته من تصرف حالة الموظف وإصدار القرار المناسب لحالته ، وما دام أن المرء فى النهاية فى تقدير صلاحية الموظف المعين تحت الاختبار هو السلطة التى تلك التمييز بها لا يترقب عليه أى عيب شكلى يشوب التقرير بإبطاله مادام أن هذا التقرير ليس ملزما للسلطة المذكورة وبذلك تقدير صلاحية الموظف المعين تحت الاختبار أو عدم صلاحيته بالاستناد الى هذا التقرير أو الى أية عناصر أخرى تستند منها قرارها ، وهى يستل هذا التقرير بلا معتب عليها مادام قرارها يكون خاليا من أسوء استعمال السلطة .

المشروع القانون حول هيئة قناة السويس

الأساسة رقم (١٧)

المبحث :

هيئة قناة السويس — عملها — علاقتهم بها تنظيمية تحكمها لائحة
العمال التي وضعت الشركة المؤمة بمضى احكامها ، واستحدثت بعض الآخر
من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمعد العمل القردى —
استمرار العمل بهذه القواعد بصور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥
لسنة ١٩٥٦ وتلهم الشركة المالية لقناة السويس البحرية — النص في لائحة
الجزاءات على جواز فصل العامل مع حرمة من المكافاة وبدون اعلان في
الحالات المتصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون عقد العمل القردى سالفه
الذكر مقتضاه جعل هذه المادة نصا متديجا في هذه اللائحة — سريته في
حق عمل الهيئة باعتباره قاعدة تنظيمية من قواعد النظام الاتلى الذى
يفضون له في علاقتهم بها — صدور قرار بفصل العامل بسبب الخياش في
المشروع بالاستناد الى لائحة الجزاءات المشار اليها — لا يؤثر في صحته
مخالفته للاحكام الخاصة بالتحقيق والانتذارات والواعيد والاجراءات التى
يستقرها قانون عقد العمل القردى السالف الذكر والقانون رقم ٩١
سنة ١٩٥٩ لتفصل لهذا السبب .

ملخص الحكم :

لن علاقة الدعى ، وهو عيل ، بهيئة قناة السويس ملانة لائحة
تنظيمية تحكمها لائحة العمال التى وضعت الشركة المؤمة بمضى احكامها

واستجبت الهيئة الأدنى الآخر من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢.
الجلسة بعد الفصل الفردي . . . وقد أصبحت هذه الأحكام جميعاً لها كل
مستزهاً بصفور قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٤
بتعليم الشركة العالية لقناة السويس البحرية ، عن القواعد التنظيمية
التي تحكم علاقة العمل بالهيئة وتنفيذ الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من
هذه اللائحة وهي الواردة في الباب السادس . . . المجلس بالقرارات بأن
تم أحكام لائحة الجزاءات التأديبية والمحق لها المعنيين من مصلحة
العمل الأحكام المنصوص عليها في هذه المواد . . . وقد صدرت لأهمية
الجزاءات لعمل الشركة ومعلقاتها التزم لها ، واعتماداً من مصلحة العمل ،
ونظراً لعدد أنواع المخالفات التي يمكن أن يرتكبها العامل والجزاءات
المقررة لكل مخالفة منها في كل مرة من المرات وجاءت في ختام اللائحة
« ملحوظة : (١) يجوز فصل العامل مع حرمانه من المكافأة بدون إعلان
في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٢١٧
لسنة ١٩٥٢ المجلس بعد الفصل الفردي » .

وقد عدلت المادة ٤٠ من المرسوم بقانون المشار اليه على سبيل الحصر
الحالات التي يجوز فيها لرب العمل إنهاء علاقة العامل بغير إعلان مسبق
ودون مكافأة أو تعويض إذ نصت على أنه « يجوز لمصاحب العمل تسريح
العقد دون سبق لإعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض إلا في الحالات
الآتية ١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ - إذا تغيب العامل دون
سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوماً خلال السنة الواحدة ، أو أكثر
من سبعة أيام متوالية . على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب
العمل للعامل بعد غيبه عشرة أيام في الحلة الأولى وانقطاعه ثلاثة أيام
في الحلة الثانية . . . » وإذا اجتازت لائحة الجزاءات لعمل هيئة قناة
السويس فصل العامل مع حرمانه من المكافأة بدون إعلان ، وأعلنت
في بيان نطق هذه الرخصة وحدود استئصالها إلى الحالات المنصوص
عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن
عقد العمل الفردي فإن مقتضى هذا حكم المادة ٤٠ المستطرد من
قانون عقد العمل الفردي أنها تنطبق في اللائحة المذكورة يسرى في حق
عامل الهيئة إلا باعتباره تطبيقاً لهذا القانون في شأنهم بل بوصفه قاعدة

تجديدية من قواعد النظام الداخلي الذي يفضيهم له في علاقتهم بالهيئة
التي هي الهيئة التي يعلقون القرار اليه . ومن ثم فلا حاجة للنسج على القصور
المطعون فيه بخلافته لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ أو
لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي أقره وحل محله . وقد نصت
المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧
بنظام هيئة قناة السويس على أن يبقى نفاذ كل النظم والقواعد واللوائح
المالية والإدارية والعسكرية المعمول بها في الهيئة إلى أن يتم عرض مع
أحكام هذا القانون ، وذلك حتى يصدر ما يحلها أو يلغيها أو يستبدل
غيرها بها . ولما كان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إنما يعمل في نطاق
بموجب من مجال أعمال أحكام لائحة جزاءات عمل الهيئة آتية الذكر التي
استقبلت بها هذه اللائحة ، فلا صدور هذا القانون لا يمكن أن يسر
أحكام اللائحة المذكورة بتعديلها ، كما أن القرار المطعون فيه الصادر
بفعل المدعى من الخدمة ، وقد استند إلى أحكام لائحة الجزاءات التي
اليها المستقلة بذاتها ولم يبين على حكم مع أحكام المرسوم بقانون
رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يؤثر في صحته كون هذا القانون كان وقت
صدوره قد أقره القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فلا وجه للحدس
بمخالفة القرار المذكور لأحكام أي من هذين القانونين في شأن التحقيق
والإنذارات والموايد والإجراءات التي يستلزمها لفصل الصليب بسبب
الغيب في المرفوع ، مادام المطبق ليس هو أحكام بل أحكام لائحة
جزاءات عمل الهيئة .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١٩)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الجزاءات التي توقع على عمل هيئة قناة السويس — وضع لائحة
الجزاءات جدولاً لأنواع المخالفات وجزاءات متدرجة لكل منها — اختلاف
هذه المخالفات عن تلك المتضمنة عليها على سبيل الضيق في المادة ٤٠ من
المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ حتى ما كان لها يتقبل بالقياس —
مثل بالنسبة لفصل العامل مع صرف مكافأة كجزاء مقرر في اللائحة عن الغيب

يكون لكل يوم مقرر يقرر به ركنان يلتصق بهن : معاودة العمل والخلف ،
فحينئذ يراعى أن يكون العمل في كل يوم من أيام الشهر من تاريخ وقوع الخلفه الأولى ،
ولا يصحح بعد الخلفه - الخلفه هذا النوع من الخلفه من الخلفه ومن
تحتها لم يرد ذكره في - ١٠ من المرسوم رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٢ المتضمن مبادئ تنظيم
العمل والخلفه الى المدة ٤ من المرسوم يتفقون مع تلك المبادئ
في موضوعه لم في اوضاعه واحكامه ، فلا يشترط فيه تكرار الخلفه في مرات
متتالية ولا يرد عليه قيد التدرج في الجزاءات الذي شرع الخلفه الآخر .

ملخص الحكم :

ولئن كانت لائحة الجزاءات لمعالي هيئة قناة السويس قد وضعت
جدولا لانواع المخلفات المخطئة والجزاءات المترتبة لكل منها الا انها
اضافت الى ذلك المخلفات المنصوص عليها على سبيل الحصر في المدة (١)
من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردي
وهي تختلف عن تلك الواردة بالجدول حتى ما كان منها متعلقا بالخلفه
ذلك ان البند الاول من اللائحة الذي عهد اللائحة الخلفه يتكرر
الفصل ونص على التدرج في الجزاء عليها بحسب عدد مرات تكرار ذلك
المخلفه في المدة التي حددتها ، انما يتناول حالات ثلاث هي : (١) - التأخير
من مواعيد الحضور بدون اذن او غير مقبول واذا لم يقترب على التأخير
لمعطل عن العمل آخرين (٢) - التأخير عن مواعيد الحضور بدون اذن
او كثر معطل اذا تأخر على التأخير فخطير عن آخرين (٣) - التأخير
عن العمل او غير مقبول ، ولم يشر في هذا الخلفه بتحديد مدة
معينة كحد أقصى لا يجوز فصل العامل قبلها ، بل اجاز فصله المعلن
مع صرف بكفائه « اذا تكررت نفس المخلفه لخميس مرة في خلال ثلاثة
شهور من تاريخ وقوع الخلفه الأولى » وبذا جعل جزء الفصل في هذه
الحالة يتناول تكرار الخلفه لخميس مؤثر خلال ثلاثة اشهر ، في رتبها
باجتماع عنصرين هما معاودة ارتكاب المخلفه مرات متتالية وتكمي المدة ،
لا بمجموع مدة هذا الخلفه ، ولو كان الخلفه ليوم واحد في كل مرة ،
او لفئة يوم في المجموع خلال ثلاثة اشهر ، ولو لم يعمل هذا المجموع
خلال شهر يوما . لذا الخلفه دون سبب مخروح اكثر من خمسينه عشر

بهيها خلال السنة الواحدة الذي نصبت اللاتحة في خلالها على جوانب المبلل المبلل بسببه بدون اعلان مع حرقه من المكافأة بالاحتالة فيه الى نص المادة ٤٠ فترة خلسة من الرسوم يقتون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ كثره منقطع لأن الغياب المظلم فكذا سواد في موضوعه لو في اوضاعه وعكائه ومن ثم فلا يرد عليه عهد التخرج القى هرع للغياب الآخر . بل لا يشترط فيه تكرار الغياب في فترات متعددة — وهذا وحده كاف لاستعماله كسكرة التخرج — اذ يكفي ان تبلغ مدة الغياب ولو مرة واحدة ، سبعة ايام متوالية ، او ان تبلغ هي لو مجموع مدته ازيد من خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة .

(ملن رقم ١٥٠٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)

المادة رقم (١٩)

المبدأ :

لاتحة جزامات عمال هيئة قناة السويس — اجازتها فصل للمبلل في حالة الغياب بدون سبب مشروع اكثر من خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة — السنة المعبرة في حساب هذه المدة تكون بمرأاة بدء الخدمة ولا ترتبط بالسنة الميلادية — اساس ذلك هو ان المواظمة على الغياب تقاس بالمدة المحصل فيها بالنسبة الى الوحدة الزمنية التي لا يسمح فيها بتجاوز هذا القدر وهي التي حددها المشرع بسنة كاملة ايا كان طولها ونهايتها — هذا الاساس هو المتبع في تنظيم الاجازات على وبغيره بغوت العكبة من التقص في السنة الاولى للتميين اذا لم يصالف تاريخه بدء السنة الميلادية — يزيد هذا القدر نصوص كثر عمال الهيئة بالنسبة للاجازات الاعتيادية ، ونصوص تقرون موافق الدولة بالنسبة للاجازات الاعتيادية والمرضية .

ملخص الحكم :

ان السنة المعبرة في حساب مدة غياب المبلل المبرر لفصله وتقص لاتحة جزامات عمال هيئة قناة السويس تكون بمرأاة بدء خدمته ولا

حريص بالسنه الميلادية . إذ اعتد النص في الغياب بدون سبب مشروع الذي اجيز فصل من يكون متغيبا لأكثر من خمسة عشر يوما وأن يقع خلال السنه الواحدة أى في بحر سنة ما من سنتين ختمته . وغنى عن البيان :
المؤاخذة على الغياب تقضى بالمدة الفصل فيها هذا الغياب بالنسبة الى الوحدة الزمنية التي لا يسمح فيها بتجاوز هذا القدر . وقد حدد التشريع هذه الوحدة الزمنية بسنة كاملة ، أيأا كان بعدها ونهيتها ، ولم يجعلها مثلا سنة ميلادية لاتعتمد الارباعينسلا أو الثلاثين بينهما من جهة ، وأن هذا من جهة أخرى هو لسلي الصليب المتبع في نظام الإجراءات عملة ، وبغيره ثبوت الحكمة من النص في السنه الأولى للتعيين إذا لم يساعد تاريخه بدم سنة ميلادية ، يؤيد هذا التفسير أن كادر عمل اليومية الحكوميين نص على أن الاجازة الاعتيادية هي ١٥ يوما في السنه الأولى من مدة خدمة المصل جامعا الخبرة بسنة الضخمة وأن القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تحدثت في المواد ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٢٦ منه على الاجازات الاعتيادية والمرضية للموظفين والمستفيدين وحدد بعدها في السنه الواحدة ، وفي السنه الأولى من خدمة الموظف ، وفي كل ثلاث سنوات تقضى في الضخمة . محتندا في ذلك كله بسنة الضخمة لا بالسنه الميلادية . ومما يكن من أمر في شأن السنه التي تصب على استفسار مدة الغياب المبرر لفصل المصلل ، فإن الشك في أن المدعى قد تغيب بغير إذن ٢١ يوما خلال السنه التي تبدأ في أول ابريل سنة ١٩٥٩ وتنتهى في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٠ وسبعة عشر يوما خلال سنة ١٩٥٩ الميلادية بمراماة أنه تغيب يوم أول ابريل سنة ١٩٥٩ من الصل بدون إذن أو غير مقبول ، وأنه جوزى عن هذا الغياب في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٩ بوقفه من الصل يوما واحدا وبذلك يكون قد جاوز مدة الغياب المسبوح به في كلا الحالتين ، فضلا عن أنه تغيب في المدة من ١٦ الى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ أى أكثر من سبعة أيام متوالية كلفت بعدها كفيلة بتبرير أعمال حكم النقطة ٥ من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٢ في جهه -

المادة رقم (٢٠)

المادة:

غيب العامل مدة تزيد على خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة -
تتضمن مشروعية سبب الغيب - مردد إلى رأي الهيئة للاعتبارات التي تنفرد
بوزن ملائمتها بحسب طبيعة العمل ومتطلباته في المرفق - لا يجوز تعليق
ذلك بلام تكرارها قد تلام على سبب طمطمح أو بعض وجه المصلحة العامة -
وعلا عن غيب اسماة استعمال الهيئة - لا إزام على الهيئة بغيره تعليق
التحريم صحة سبب الغيب ومشروعيته - إقنية الدليل على ذلك على العامل
الغيب .

ملخص الحكم :

إن الإنذار والإخطار لا يجبان المخالفة التي تتكون من مجموعها الواقعة
البلتونية المؤدية لانزال حكم الفصل في حالة مجزأة الغيب لخمسة
عشر يوما خلال السنة الواحدة ، وتفسير مشروعية سبب الغيب بعد
القيمت منه أي قبول العذر ومبلاحيته كمبرر الغيب غير المأذون من
عقده ، مردد إلى رأي الهيئة للاعتبارات التي تنفرد بوزن ملائمتها بحسب
طبيعة العمل ومتطلباته في المرفق الذي تقوم عليه ، والتي تكون منها
عقيدتها واقتضاها تبعاً لظروف العمل الذي يبيده التماثل . بما لا يوجب
عليها في ذلك بلام تكرارها قد تلام على سببه المصطح المستند من أصول
لها وجود ثابت في الأوراق وابتقى وجه المصلحة العامة في تحسين
سير العمل في تلك المرفق بمرافعة خطيرة مسئولية ، وعلا من سبب استأنف
استعمال السلطة تلك الغيب الذي لم يتم الخدمي التليل عليه ، ولا الأيام
من التفتون على الهيئة بغيره ، بطبق لتتحرى بنفسها صحة سبب الغيب
ومشروعيته لذا الإضطر في الامتثال عن العمل يعون إذن ملحق للمطالبة
خلاف الواجب في حق الوظيفة العامة ، وعلى المتشيب الذي لا يمكنه
إقنية الدليل على ذلك .

(ملعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٩)

المادة رقم (٣١)

١٢ : ٥٦

المادة

البرامج الخاصة في شأن عمل هيئة التمييز - فصل المحامي
التي ارتكبه ترويرا في شهادة بلاءه التي تمها كمسوق للمصلحة - صحة
قرار فصله دون مكافأة أو تعويض في هذه الحالة .

بالخص الحكم :

نص قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٧ بتسليم
هيئة التمييز التمييز في المادة ١٦ منه على أن « تفي نفقة كل القلم
والقوائم والقوائم المالية والإدارية والصحية الممول بها في الهيئة
والتي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون وذلك حتى يصدر ما يحكمها
أو يلغىها أو يستبدل غيرها بها » .

وقد كانت لائحة الجزاءات التأديبية الملحقة بلائحة عمل الهيئة - وهي
المنظمة لها بقتضى المادة ٥٩ منها والمصوب بها وقت صدور قرار فصل
المدعى في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ والتي ظلت سارية الى أن ألغيت
وحلت محلها اللائحة التي وضعتها الهيئة ونفدت اعتبارا من أول يولية
سنة ١٩٦٢ - تقضى بجواز فصل الممثل مع حرمانه من المكافأة وبدون
إعلان في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٠ من الرسوم بقانون
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي وقد كانت هذه المادة
تنص على جواز أن يسفخ صاحب العمل العقد دون سبق إعلان الممثل
بدون مكافأة أو تعويض في الحالات التي حدتها . ومنها ما ورد في البند ١
منها وهي حالة ما « اذا انتحل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات
أو توصيات مزورة » .

لذا كان التثبت بحكم جنائي نهائي أن المدعى ارتكب ترويرا بتغيير
الحقيقة في المستخرج الرسمي الخالص بتاريخ ميلاده بحيث لا يمكن
اعتبار هذا المستخرج صحيحا وذلك بقصد التوصل الى تعيينه في وظيفة

بالمخالفة لتواعد التعمين المقررة وكذلك والتي كتبت تنفي بعدم جواز التعمين في مثل وظيفته الا اذا كتبت من المرحش تراوح بين ٢١ ، ٢٥ سنة في حين انه كان قد جاوز هذه السن الامر الذي لوقع الجهة التي ابرت بالتعمين في الخطا بفصله الذي لو عرفت حقيقته في حينها لما ليكن معها حدوث التعمين لتفقدان شرط الصلاحية المقررة بالنسبة الى السن ومن ههنا هذا الفحص المتدقق لكونه لا يعيد منه معامله بصفة ما يمكن ان تلحق القرار الاداري الذي يجرى عليه بل انه في ذاته يشكل عيبا في تكوين الصلابة القانونية التي نشأت بين المبلل ورب العمل جعله قانون عقد العمل الفردي رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في المادة ٤٠ منه المكمل للامحة المال وللأحة الجزاءات التأديبية الملحق بها وهي الممول بها وتنفذ في هيئة قناة السويس من الاسهل المبررة للمسنخ العقد ويقتضى لانها صلة المبلل ورب العمل وذلك دون انفار سابق للمبلل ودون اية مكافاة او تعويض.

(طعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٧ في - جلسة ٢٠/١١/١٩٦٢)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

المادة رقم (٢٢)

المادة :

نقطة المرسوم — المسكن الملتصق بها والمخصصة للسكنى موقوفة ومملوكة — لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إجراءات الامتنان وتنظيم العلاقات بين الأجيرين والمستأجرين — أسس ذلك — اعتبار مرفق النقل بقطة المرسوم من قبيل المرافق الحكومية المخصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

نص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٥ المعمول به من ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ على أنه : « لا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إجراءات الامتنان وتنظيم العلاقات بين الأجيرين والمستأجرين على المسكن الملتصق بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى موظفي ومعمال هذه المرافق » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع أثبت بعضاً بلخصير « المرافق الحكومية » المرافق المملوكة نظماً للأصل في هذه المرافق التي تقوم عليها الحكومة غالباً طلبة لمعاملات الجمهور المختلفة مما يدخل في صميم وظيفتها ويقوم عليه كيانها وذلك دون تشقة بين هذه المرافق بصبب توهمها أو طريقة إدارتها مكلية مرافق مملوكة سواء في تلك المرافق الإدارية أو الاقتصادية أو غيرها وسواء في ذلك ما يديره الحكومة إدارة مباشرة من طريق الاستغلال المباشر أو يديره بواسطة المؤسسات المملوكة التي لا تقوم

سجله ترتبط على ما يتصور إذا كانت علاقة الجبل التي تربط الشركة
المؤسسة بملائها قد انقضت بحيث ترك الخسبة ؛ ولكن مقيد الإجمالي
المبرم بينه وبين الشركة ينص على أن المقد يعتبر منسوخاً بقوة القانون
بمجرد خروج الجبل من عداد مساهمي الشركة ؛ وإن كان ذلك غير صحيح
أخلاء المسكن الذي كان موجهاً لاعتبارها من هذا الوجه ؛ بل لا بد من
أخلاء للمسكن نفسه بغير الخسبة المدة المتبقية أخلاؤه فيه بالطريق
الاداري .

(فتوى رقم ٤٧٢ - في أول أغسطس سنة ١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٢)

المسجل :

هيئة قناة السويس - قيام هذه الهيئة بالإنشاء على شركة الجبل
الخديوية طبقاً للقاعدة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٢ ، وقاعدة
الهيئة بورش الشركة وما يقعها من أراضي ومنشآت لها ذلك - عدم
التزام الهيئة أدام مقبل من هذا الإنشاع سواء في الفترة السابقة على تاسيس
تلك الشركة أو اللاحقة عليه .

مجلس الفتوى :

تمت المادة الاولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٨ ، في شأن تنظيم
النقل البحري على نظم ملكية بواخر المؤسسة الخديوية وكافة احوالها
وموجوداتها والمنشآت والمرتبطة بها أو المملوكة لها إلى المؤسسة
العامة للنقل والواصلات التي طلت عليها المؤسسة الهيئة للتفصيل بالمرحلة
بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ ، وبمقتضى المادة الثالثة من
القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ؛ نيط بهيئة قناة السويس الأثرات على
شركة بواخر المؤسسة الخديوية (الورش وما يتعلق بها) . ونتيجة
لذلك طلبت هيئة قناة السويس استلام هذه الورش وما يتعلق بها من
أراضي ومنشآت مما يدخل ضمن احوال الدولة المملوكة التي كان قد

مؤرخين لشركة بواخر البوستة الخديوية بالاتساع بها وألفين الفريص
يعتازر من مجلس الوزراء في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

وقد نال القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بهيئة قناة السويس الاشراف
على تلك الورش وما يتعلق بها ، فان ذلك يعنى ان المشرع قد قصد
ان تنتفع الهيئة بتلك الورش وادخل هذا الانتساع في اختصاصاتها
المنسبة على المرفق الذى تقوم عليه . ويؤيد ذلك ان الهيئة تتولى مرفقا
بحريا تديره وتشرف عليه وتنتفع في هذا السبيل بكل المناسم
والمنشآت التابعة لها ، فلذا اتبع لها منصر أو منشآت جديدة لتشرف عليها
بمقتضى نص في القانون فان ذلك يعنى اتصال هذه المنشآت بنشاط الهيئة
ولزومها له ، ولا تلزم الهيئة بأداء مقابل عن انتفاعها بها لتعارض
ذلك مع قيلم الهيئة أصلا لتتولى هذا الانتساع لمصلحة المرفق الذى
تديره ، مما يحد تطبيقا لبدا التخصيص في ادارة المرافق العامة عن طريق
المؤسسات والهيئات العامة ، حيث لا ينبغي ان تسقط إحداها بإدارة
مرافق علم مع أداء مقابل انتفاع من مناصره وموجوداته ، وما يضاف
إليه من عناصر أخرى .

ويتبين على ذلك الا تلزم هيئة قناة السويس بأداء مقابل انتفاع
عما نال بها القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ الاشراف عليه من ورش
وبواخر البوستة الخديوية وما يتعلق بهذه الورش من أراضي ومنشآت ،
طالما انها من اموال الدولة العامة .

وقد نكده هذا النظر تشريعيا بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٣
الذى أتم شركة بواخر البوستة الخديوية (الورش وما يتعلق بهما من
مخازن ومعارات وخلافه) ونقل ملكيتها الى الدولة وجعل الاشراف
عليها لهيئة قناة السويس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم التزام هيئة قناة السويس
بأن تلدى مقابلا عن انتفاعها بالورش المشار إليها وما يتبعها من أراضي
ومنشآت .

قائمة رقم (٢٤)

أبجدا :

هيئة قناة السويس - لادرتها المرفق الثاني بمطابقه الذي كان عليه وقت العمل بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتعليم شركة قناة السويس - تحول هذه الهيئة لشبكة الخطوط التليفونية الخاصة بأجهزة المرفق واتصاله - صدور القرار الجمهوري رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لتتولى المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر - ليس من شأنه إلغاء حق هيئة قناة السويس في إدارة شبكة الاتصال التليفوني الخاص بها - إثر ذلك عدم احتية المواصلات السلكية واللاسلكية في القطاع أى مقابل من تلك الشبكة .

ملخص القضية :

إن النزاع المرفوض خلاص في أن شركة قناة السويس الموجهة كانت قد أقيمت شبكة تليفونات على نفقتها وفي الأراضي المخصصة لتيسير سبل الاتصال بين أجهزته واتصاله في مختلف الجهات التي يشتملها . وبعد تأميم الشركة واستئثار مسئولية إدارة المرفق إلى هيئة قناة السويس طالبتها هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بمقابل سبته « اتلوه » من تلك الشبكة فعارضت هيئة قناة السويس في هذه المطالبة . والذي لا نزاع فيه بداية أن شركة القناة الموجهة كان لها تفراف خاص بها تستخدمه في الشؤون المطلقة بأعمالها ويمرور السفن في القناة ، ولم تكن الحكومة تتولى شيئا في هذا التفراف الخاص ، ثم استقبلت الشركة بالأجسام التفراف اتصالا تليفونيا بطم الحكومة ودون أى اعتبار منها . وعلى مقتضى هذا كان يفضل في موجودات المرفق الذي كانت الشركة تعمره شبكة الاتصال التليفوني الخاص بأجهزة المرفق واتصاله ، وقد تولت هيئة قناة السويس عبءة انشائها على ١٩٥٦ - إدارة مرفق التليفون بحلقه عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الحالة تشمل الشبكة المشتمل

اليها ولذا كان للهيئة أن تدبر هذه الشبكة بمعرفتها خلسة - وبغير تدخل أية جهة أخرى - وذلك في أدارتها لمرق القناة بمشكلاته وقت التأسيس . غير أنه في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عليّة لشئون المواصلات الملكية والائتمانية بجمهورية مصر العربية . وفي ٢٠ من يونيو الأولى بأن تشيخاً موسيعة عليّة يطلق عليها « هيئة المواصلات الملكية والائتمانية » وتتولى إدارة مرقق المواصلات الملكية والائتمانية . ويلاحظ إلى أن هذا المرقق مرقق قومي فإن الأصل في اختصاص الهيئة المذكورة أن تشمل إدارة المرقق في جميع أنحاء الجمهورية . ولكن هذا التدخل بغير شك - تعودد الإضطراب المالي لمرق القناة التي بعيد عن الهيئة إدارة بعض المرقق أو جلبه - حتى منه ، وذلك بالتدبير الذي تعرضه هذه الاضطرابات إذا كانت تحظى بحماية قانونية تبرر استمرارها . وقبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه كان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ قد عهد في مادته الخامسة إلى هيئة قناة السويس بأن تتولى القيام على شئون مرقق القناة وإدارته واستغلاله وتحسينه ويشمل اختصاصها في ذلك مرقق القناة بالتحديد والخطة التي كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس .

وعلى مقتضى هذا النص يكون لهيئة القناة إدارة مرقق القناة بحلته وقت تأميم الشركة ويرجع في بيان هذه الحالة إلى أحكام الاتفاقية المبرمة مع الشركة في التزامها بإدارة المرقق وكانت هذه الاتفاقية تجعل للمرقق الذي كانت تتولاه الشركة المؤسفة نظراً خالص بها - استبدال به المليونيين دون معارضة من الحكومة بطمها . وبهذا كانت حدود المرقق تشمل ذلك الطراف ومن بعده المليونيين الخالص - وهي الحدود التي تبين اختصاصات هيئة القناة بالنسبة إلى المرقق طبقاً للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ، وبظل هذا الوضع على تلك لا يؤثر فيه أو يزيل منه صدور القرار الجمهوري رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة المواصلات الملكية والائتمانية ، إذ لا شك في أن هذا القرار ليس من شأنه أن يخصص تشريعات سابقة عليه .

تنبها ونوعها على ذلك فانه عظم هيئة قناة السويس التي تكونت في ادارة شبكة خطوط التلغرافية الثالثة بين اجهزة المراقب والمستهلك في مختلف الجهات التي يشملها ، دون ان يكون لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية أي حق في ادارة هذه الشبكة بخلاف ذلك لا يختصم هيئة قناة السويس بأي مقابل نقدي « اتلوه » من هذه الشبكة حيث لا يوجد أساس قانوني لهذه المطالبة ، فلم يحول الهيئة قرار انشائها مثل ذلك الحق .

هذا وإن ادارة هيئة قناة السويس لظك الشبكة لا يعارض فكرة التخصيص في نظرية المؤسسات العامة لأن حق هذه الإدارة بمسجره القانوني ولأن مرفق قناة السويس الذي تديره الهيئة يتطلب وجود هذه الشبكة كضرورة لتيسير سبل الاتصال بين اجهزة والمسلم المرفق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ليس لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية أن تدير أو تقتضى أي مقابل من شبكة التليفونات التي تصل اجهزة والمسلم مرفق قناة السويس كما ان لهيئة قناة السويس ادارة هذه الشبكة في قبيلها على ادارة ذلك المرفق .

(غنوى رقم ٧٨٢ - في ١٦/١/١٩٦٤)

خاتمة رقم (٢٥)

المبدأ :

رسوم الملاحه والأرشاد والقطر التي تلك هيئة قناة السويس فرضها طبقا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ - تحديد طبيعتها - فصل القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٢ في هذا الشأن واعتباره اياعا رسوما .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٢ في شأن منح هيئة قناة السويس سلطة تحصيل الرسوم والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الإداري

ينص في مادته الأولى على أن « يكون للرسوم والمبالغ المستحقة لهيئة قناة السويس حق الإتيان العلم الضلي للبالغ المستحقة للخصمونة العلية وتحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري » .

وجاء بمذكرته الإيضاحية « أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم هيئة قناة السويس ينص في مادته العاشرة على تحويل الهيئة سلطة فرض رسوم الملاحة والإرشاد والقطر ، ولما كانت طبيعة هذه الرسوم أنها من الفرائض العلية حيث تفرضها الدولة بما لها من حق السيادة على قناة السويس ، الأمر الذي يقتضى أن تحصل بطريق الحجز الإداري تطبيقاً للفقرة (١) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والتي أبلغت توتيع الحجز الإداري للوفاء بالخصائص والالتفات والرسوم الجبركية بجميع أنواعها ، إلا أنه رأى للقضاء على كل شك يثار في طبيعة تلك الرسوم ، أن يعد مشروع القانون المرافق بما يحقق تحصيل الرسوم والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة بطريق الحجز الإداري .

وبين من ذلك أن المشرع قد فصل بين طبيعة المبلغ الذي تتقاضاه هيئة قناة السويس من أعمال الملاحة والإرشاد والقطر وغيرها ، بوصفه صراحة بأنه رسم تفرضه الدولة بما لها من حق السيادة على قناة السويس ، والنصح في المذكرة الإيضاحية أنه استهدف وهو يصعد إصدار القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ المشرع إليه القضاء على كل شك يثار في طبيعة تلك الرسوم .

(فتوى رقم ٨٤٨ - في ١٠/٥/١٩٦٤)

قوائم بمســـــــــاحة

الفصل الأول : الرواتب والبـدلات

الفصل الثاني : الأجرأة

الفصل الثالث : النقل لوظيفة مدنية

الفصل الرابع : التطـوع

الفصل الخامس : الاستيـداع والاستغناء من الخدمة

الفصل السادس : المنقود والغائب أثناء العمليات العسكرية

الفصل السابع : المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض

الفصل الثامن : أحكام عسكرية

الفصل التاسع : كليات عسكرية

الفصل العاشر : مسائل متنوعة

المصطلح الأول

الرواتب والمرتبات

قائمة رقم (٣٦)

المادة ١٠

استعمال الضباط المتقاعدين أو المعطلين إلى المعاش الخدمة بالقوات المسلحة - الرواتب المستحقة لهم في هذه الحالة - يمكن أن تكون كحد أقصى بخلاف الفرق بين مرتباتهم السابقة في القوات المسلحة وبين المعاش الذي يتقاضونه ، وذلك طبقاً لنسبة المدة ١٢٧ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ التي انصرت على وضع هذا الحد الأدنى ولم تضع حداً أقصى لكافة .

ملخص الفتوى :

أن المدعى كان ضابطاً بالقوات البحرية ثم أحيل إلى المعاش بقرار جمهوري صدر بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٥٨ والتحق بوظيفة مرشد بهيئة قناة السويس حتى استعفى بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ للعمل بالقوات المسلحة استناداً إلى المقتضى ١٢ و ١٤٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن شروط الخدمة والترقية للضباط في القوات المسلحة ، وتنص أولاً على أنه يجوز أن يستعفى الخدمة في القوات المسلحة : ١ - الضباط المتقاعدون : ٢ - ضباط الاحتياط : ٣ - المكلفون بأولسر خاصة . . . وتنص ثانياً على أنه « يجوز استخدام معنى الضباط المعطلين إلى المعاش من اكتسبوا خبرة خاصة كضباط احتياط ، وفي هذه الحالة يمنحون مكافآت شهرية لا تقل عن الفرق بين الماهية مضاعفاً إليها المرتبات التي كانوا يتقاضونها والمعاش المقرر لهم » .

وملاحظ بلدى الامر ان القنون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ — المشار اليه قد
لغى بالقنون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ ^{مكرر} وتاريخ هذا الالفاء الى اوله
يولية سنة ١٩٥٩ (المجلد ٢ و ٣ من القنون الاخير) .

وقد استدمى الضابط للعمل في القوات البحرية
بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ اى في ظل القنون رقم ٢٢٢
لسنة ١٩٥٩ — ومن ثم غافه يخلل وقتا لحكم المادة ١٢٧ من هذا القنون
التي تنص على انه « يجوز استدعاء بعض الضباط المحلين الى المجلس من
اكتسبوا خبرة خاصة للعمل بالقوات المسلحة وفي هذه الحالة ينحصر
بمكاتب شبرية لا يقل عن الفرق بين الراتب مضاعفا اليه التعويضات التي
كانوا يتقاضونها والمجلس المقرر لهم » .

ويستبعد من هذا النص ان مقدار المكافأة التي تمنح للضابط المستدمى
من بين الضباط المحليين الى المجلس هو مبلغ لا يقل عن الفرق بين المرتبة
الذي كان يتقاضاه قبل احلته الى المجلس وبين مقدار المجلس
المقرر له .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون تقدير المكافأة الممنوحة للضابط
. على اساس الفرق بين مرتبه السابق وبين محله غير مكافئة
لاحكام القنون .

ولا وجه لمعالجة هذا الضابط طبقا لحكم المادة ٣١ من القنون رقم ٢٢٢
لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خلية ضبط الاحتياط بالقوات المسلحة وذلك
بمنحه كابل مرتبه الذي كان يتقاضاه من هيئة قناة السويس قبل استدعائه ،
لا وجه لهذه المعالجة لانها تقصيرة على ضبط الاحتياط الذين يستدعون
للخدمة في القوات المسلحة بهذه الصفة ، لما الضابط المذكور فانه لم يستدع
الا بمنعته ضابطا نظاميا (محلا الى المجلس) واستنادا الى احكام القنون
رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ في فصل الخدمة والمرتبة للضابط في القوات المسلحة .

لذا انتهى رأى اللجنة الى ان تحديد مكافأة السيد /
الضابط المحل الى المجلس من مدة استدعائه للخدمة في القوات

البحرية بمقدار الفرق بين مرتبه السابق في هذه القوائم وبين المراتب المتدنية
تدريجياً وفقاً لمبدأيها.

هذا وتلاحظ الجمعية أن المادة ١٤٧ من القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩
المتقدم ذكره قد اقتصرت في تحديد المكافأة التي تمنح للضابط المصل إلى
المعالي عند استملاكه للخدمة في القوات المسلحة على وضع حد أدنى لهذه
المكافأة ، والأصل أن التحديد - وعلى الخصوص في صدد المرتبات والمكافآت -
يجب أن يكون ثابتاً أو على الأقل ذا حد أقصى وحد أدنى ، ولهذا تشير
الجمعية بتعديل التشريع - في هذا الخصوص - بوضع حد أقصى
لتلك المكافأة .

(ملوى رقم ٢٦٢ - في ١٦/٢/١٩٦١)

المادة رقم (٢٧)

المبدأ :

حساب مدة الاستدعاء اجازة استثنائية بامنية كاملة - عدم تطبيق
هذا الحكم قبل نقل الجند إلى الاحتياط - عدم استحقاق الجند الذي يستقيل
بعد انتهاء مدة الخدمة الإجبارية وقبل نقله إلى الاحتياط الاجازة الاستثنائية
بامنية كاملة - القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية
لضباط القشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة -
المستقيلون بالخدمة بقرار من شعبة التظيم والادارة بعد انتهاء مدة خدمتهم
الالتزامية أصبحوا بعد العمل بهذا القانون يمثلون طبقاً لاحكام المادة ٥٠
سابقة الذكر من الترتيب الكامل به بدلاً من الترتيب السابق .

ملخص التفسير :

أن ما نص عليه المادة ٥٠ من هذا القانون بمحلة بالقانون رقم ٢١٨
لسنة ١٩٥٦ من احكامها مدة استدعاء رجال الاحتياط من موظفي
الحكومة ومستخدميها اجازة استثنائية بامنية كاملة لا تطبق قبل نقل

المجنّد إلى الاحتياط ولا يستحقّ المجنّد الذي يستبقى بمعد انتهاء مدة الخدمة الإجبارية وقبل نطه إلى الاحتياط الاجرة الاستثنائية. يرتبه التشريع اليها ، على أن هذا لا يسرى على من يستبقون بعد انتماء مدة خدمتهم الإلزامية بقرار من شعبة التنظيم والإدارة يُعدّ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمسامعين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والذي تنص المادة ١١ منه على أنه « يجوز لشعبة التنظيم والإدارة استبقاء بعض المجندين الذين انتموا مدة خدمتهم الإلزامية واستحقوا النقل إلى الاحتياط لمدة ستة شهور فأخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنظمهم إلى الاحتياط وتخصم تلك المدة من خدمة الاحتياط وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بالفراد الاحتياط » ومقتضى ذلك أن المستبقين بالخدمة بقرار من شعبة التنظيم والإدارة بعد انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية أصبحوا بعد العمل بهذا القانون يعملون طبقاً لأحكام المادة ٥٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها لا من تاريخ سابق إذ ليس لهذا القانون أثر رجعي .

وترتباً على ما تقدم كله فإن المجندين من الملبين بالحكومة الذين استبقوا بعد انتماء مدة خدمتهم الإلزامية تطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بالفراد الاحتياط عن مدد الاستبقاء اللاحقة للعمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وتعتبر مدة الاستبقاء اجازة استثنائية بخاصة كلية تطبيقاً لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٦ ولا يسرى هذا الحكم عن المدد السابقة على العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى استحقاق المجندين المستبقين في الخدمة بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية واستحقاقهم النقل إلى الاحتياط استحقاق هؤلاء المجندين لمرتباتهم المقررة لوظفتهم بعد العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

(فتوى رقم ٥٥٤ — في ٩ من يوليو سنة ١٩٦٧)

المادة رقم (٢٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن صرف مكافأة ميدان لأفراد القوات المسلحة الصادر رقم ٢٤٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإن المشرع قرر منح أفراد القوات المسلحة الذين توافروا فيهم شروطا معينة مكافأة ميدان — بحق المكلف والمستدعى والمستقبلي الجميع بين هذه المكافأة ومقابل التهجير أعمالا لأحكام القوانين سابقة الذكر التي أوجبت الاحتفاظ للمكفّل المكلف أو المستدعى أو المستقبلي بمستحقته المالية كاملة — لا يجوز لأدارة ذاتي أن تتضمن مخالفة لأحكام هذه القوانين .

بالخص القسوى :

ولما كان المشرع قد منح أفراد القوات المسلحة الذين توافروا فيهم شروط معينة مكافأة ميدان بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن صرف مكافأة ميدان لأفراد القوات المسلحة المعدل بقراره رقم ٢٤٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإنه يحق لكل من المكلف والمستدعى والمستقبلي الجميع بين هذه المكافأة ومقابل التهجير . ولا يعقد في هذا الصدد بما قضى به القرار الأول من عدم صرف مقابل للتهجير لأفراد القوات المسلحة لأن هذا القرار انتهى مرتبة من القوانين سابقة الذكر التي أوجبت الاحتفاظ للمكفّل المكلف أو المستدعى أو المستقبلي بمستحقته المالية كاملة ، ومن ثم فإنه يتعين أعمالا لقاعدة تدرج الأنواع التشريعية تنظيم أحكام هذه القوانين والاتساق مما تضمنه القرار المذكور من حكم مخالف .

ولذا كان المشرع قد عدل من مبدأ الحظر بإصداره القرار رقم ٢٤٥٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل للقرار السابق وكان القرار رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ الذي يمنح مقابل التهجير قد خلا من نص يحظر مثل هذا الحظر إلا بالنسبة للمنتدب أو المحرر على النحو السابق ببقائه ملزم كلا القرارين يكون قد اتسق في نصوصه مع أحكام القوانين المشار إليها ولم يخلو من تناقضات قلما من تعارض بين النصوص يستوجب تقديم أحدها على الآخر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسيى الفتوى والتشريع الى
احية المكلف والمستدمى والسبقى بالقوات المسلحة فى الجمع بين مقابل
التعجير ومكافاة الميدان .

(ملك ٧٤٨/٤/٨٦ — جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦)

١٣٣٣ - قهـجـة رقم ٢٣

الاجل :

الاجل المبدئى للاحتياط — استجبت للاجر الاصلى فى كل وقت
تقدم فيه حجة على الاصلى يرفع الى اقره من يتساوون معه فى جميع
الظروف وذلك بافتراض وجوده معهم فى العمل — ليسى ذلك — نص المادة
(٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية
معدلا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل المادة (٥١) من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية ونص على أن
" يستعمل ينص الفترة لولا والفترة الاخرة من المادة (٥١) من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون
رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ للنص التالى :

" اولا : تصيب بحد استدعاء ائراد الاحتياط طبقا لاحكام المادة السابقة
من المعلنين بالجهت المتخصص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من هذه المادة
فى اجارة استثنائية برتبة واجسر كليل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة
بمرتبتهم وملاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المعية
والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها من العلاوات والبدلات ومكافآت وحدايز
الانتاج التى تصرفه لائرتهم فى جهت عملهم الاصلية علاوة على ما تدفعه
لهم وزارة الحربية من مدة الاستدعاء " .

بأنه لا يمكن الاحتياط من مستخدمي الاحتياط من المبالغ الخيرية الممنوعة غير تقيد طحال مع الاستعداد بتفويض وإلزامهم الدورية وإستحقاقهم خلال هذه الفترة لكافة ما يؤدي لأقترانهم من الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات والكسفات وحوافز الانتاج ، وقد استبعدت الفقرة من ذلك عدم الإقرار بالمستدعي لإساءة صرف الخفية العسكرية وحتى لا يكون الاستعداد سببا في حرمانه بما كان مستحقا عليه ، لو لم يتم استدعاؤه ، أموة بأقترانه من يتساوون معه في جميع الظروف ، ومن ثم أوجب المشرع الاحتفاظ بالحقوق والمزايا للشخص إليها منقضا وجوده بينهم .

ومن حيث أن عبارة الحقوق والمزايا المادية والمعنوية التي يحتفظ بها للمستدعي للاحتياط طبقا لما سلف بيانه من المصوم والاتساع بحيث يندرج تحت مدلولها الأجر الإضافية ومن ثم فانه يكون للمستدعي للاحتياط الحق في أن تسره ، اليه هذه الأجر في كل وقت تقوم فيه الإدارة بصرفها اليه أقرانه في جهة عمله الأعلى من يتساوون معه في جميع الظروف وذلك بفقرات وجوده معهم في العمل .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية القنوية الى استحقاق المستدعي للاحتياط للأجر الإضافي في كل وقت تقوم فيه الإدارة بصرفه اليه أقرانه في جهة عمله الأصلية من يتساوون معه في جميع الظروف وذلك بفقرات وجوده معهم في العمل .

(ملف ٧١٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣)

قائمة رقم (٢٠)

المادة :

شبهات التعريف والمستخدمين وشبهات نصف والمستخدمين المتطوعين
وجندو الخفية - أملة غلاء المعيشة - أملة غلاء المعيشة التي تتيح الي
شبهات التعريف والمستخدمين وشبهات نصف والمستخدمين المتطوعين وجندو

المادة: - قرار مجلس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٢ بتثبيتها على أساس مرتباتهم المستحقة في ٣٠/١١/١٩٥٠ ، بعد تسوية حالاتهم طبقا للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ او على أساس رواتبهم قبل هذه التسوية اى الامتتين اكبر - سريته دون اثر رجعى باعتباره منشأ الحق لم يكن مقررا فيه - عدم صرف فروق عن الملقى .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن تثبيت غلاء المعيشة بالنسبة الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والاسلكر المتطوعين ومجدى الخدمة قضى فى مادته الاولى بان تثبت اعادة غلاء المعيشة بالنسبة الى افراد هذه الطائفة على اساس الرواتب التى استحققت نتيجة تسوية حالاتهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ السابق الاشارة اليه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ او على اساس رواتبهم قبل هذه التسويات فى هذا التاريخ اى الامتتين اكبر ، ونص فى مادته الرابعة على ان يعمل به اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٦١ ومفاد النصوص المتضمنة ان افراد طائفة ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والاسلكر المتطوعين ومجدى الخدمة الذين تمت اعادة تسويتهم من احكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ سلف الذكر باعادة تسوية مرتباتهم وفقا لهذه الاحكام كانت تمنح لهم اعادة غلاء المعيشة مثبتة على اساس مرتباتهم قبل التسوية فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ نزولا على ان الاصل العام هو تثبيت هذه الامانة على الماهيات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل فى ماهيته او اجره بعد هذا التاريخ لا تقترب عليها اية زيادة فى اعادة الغلاء وان المولى عليه فى تقدير اعادة غلاء المعيشة عند تثبيتها هو المركز القانونى للموظف فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان التغيير فى هذا المركز الذى يبنى ان يؤخذ فى الاعتبار هو التغيير الذى نشأ سببه القانون خلال هذا الشهر او قبله على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ثم روى خروجها على الاصل المتقدم ان تثبت اعادة غلاء المعيشة المستحقة لافراد هذه الطائفة على اساس المرتبات التى استحققت لهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ نتيجة تسوية حالاتهم

وفقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بأثر رجعي يردت الى ذلك التاريخ وترتبا على هذا يكون غير صحيح ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من انه القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ قد جاء موقرا ومؤكدا لحق افراد الطائفة المذكورة فى تثبيت اقلية غلاء المعيشة لهم دون مسلسل بها صورة ان يكون مستحقا لهم من فروق مالية سابقة على تاريخ نفاذه فى اول نوفمبر سنة ١٩٦٢ ويكون الصحيح بداهة فى التفسير السليم ان هذا القرار الجمهورى قد جاء منشئا لمرکز قانونى ومستحدثا لحق لم يكن له وجود سابق من قبل ومن ثم فانه يسرى بآثره الحالى المباشر بما لا يسمح برجمية الاثر ولا يجيز صرف اية فروق من الملقى .

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ — استقرار العمل بجميع القرارات والاوامر والتعليمات الواردة بوائح القوات المسلحة لمخات لا تتعارض مع نصوصه — سريان الحكم للكراسة الصادرة من ادارة تدريب الجيش الموصول بها من اول يولية ١٩٥٨ — تقريرها بيزة هيئة لضباط القوات المسلحة هي توفر مسكن لمرى لضباط فى محطة المستنبة او استحقاق بدل نقدى فى حالة عدم وجود المسكن — حصول ضباط العرس الجمهورى على هذه البيزة للعينية يترتب عليه حرمتهم من بدل السكن — وجود بعض ضباط شرطة بالحرس الجمهورى كسرية ان يقومون بمصلحة الشرطة بوزارة الداخلية — عدم استفادتهم من الحكم لضباط .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ينص

في المادة الثالثة من قانون الصليب على أن « ينبغي كل نص يخالف أحكام هذا القانون وتظل سارية جميع القرارات والأوامر وكذا التعليمات الواردة بوائح القوات المسلحة في اللذين السوري والمصري ، مادامت لا تتعارض مع نصومه ... » . وإن المادة ٧٥ من هذا القانون تنص على أن « رواتب الضباط هي الرواتب الإصلية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية ونظائرها هو وارد في الجدول المرفق لهذا القانون . أما التعويضات فتتصل بالبدلات والعلاوات الإضافية » .

كما تنص المادة ٨٦ على أن « تحدد فئات البدلات والعلاوات الإضافية الأخرى لضباط القوات المسلحة وقواعد صرفها بقرار من رئيس الجمهورية » . وإن الثابت من كتابي القيادة العامة للقوات المسلحة رقم ١٨/٢/٤ المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ورقم ٢٠٣/٢٩/٦٦/٢١٩ المؤرخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٦ أن قرار رئيس الجمهورية المشار إليه في المادة السابقة لم يسترد بعد أن الكراسة الصادرة من إدارة تعريب الجيش المعمول بها اعتباراً من أول من يونيو سنة ١٩٥٨ في شأن شروط صرف بدل السكن هي المعمول بها حالياً - لظلت تكون الأحكام الواردة في الكراسة المشار إليها والصادرة بقرار من مدير تعريب الجيش هي الواجبة الإعمال حتى يصدر القرار الجمهوري المنظم لبدلات هؤلاء الضباط .

ولما كان البند ثانياً من لفصل من هذه الكراسة المنظم للرتب والبدلات المقررة للضباط ينص في الفقرة (٢) من بند البدلات على ما يأتي :

(١) يستحق الضابط والمساعد والألم مسكناً آمرياً في محطته المستندية . ويصرف لهم بكل مسكن عندما لا توجد مسكن آمري .

(ب) يجوز للضابط المتزوج الذي يضمح له مسكن آمري ولا يشغله أن يستولى على نصف بدل السكن بشرط أن يكون متبهاً مع عائلته في نفس المحطة التي يشغل بها .

(ج) طلبات صرف بدل السكن يجب أن تؤيد بشهادة من ضابط المسئول المختصة بأنه لم يتغير للطلب المسئول على مسكن آمري في المدة المطلوبة صرف بدل السكن عنها .

ولما كان المذکور رقم ٢٢٤ = ٢٢٥ الصادر تلتیذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من یولیة سنة ١٩٢٥ یض على أنه لا تصح وزارة الملیة ووزارات الحكومة ومصلحتها علیها بکفة هذا قرار البساع للوزارة الآتية لحسبة الموظفين والمستخدمین الذين یسکون بمسکن الحكومة علی أجور مسکلتهم .

اولاً - للموظفون المأثرون بالاقالة فی مسکن یسکون ایجار للمسکن علی أن لا يتجاوز ٤٠ ٪ من الملیة .

ثانياً - للموظفون المرخص لهم بالکلفة فی مسکن حکومیة یسکون ایجار ایجل علی أنه يتجاوز ٤٠ ٪ من الملیة .

والأثرون بالسکن هم الذین تقضى مصلحة العمل بوجودهم فی المسکن التي امنتها لهم الحكومة علی أن یكون تقدير ذلك متروکاً للمصلح المختصة .

لذلك فقد خلصت الجمعية العمومية من مقارنة الأحکام الواردة بکرامة تدريب الجيش المشار إليها بالأحکام المنصوص علیها بقرار مجلس الوزراء سلف الذکر إلى أن مجال تطبیق کل منها مختلف بمبیتها ینظم قرار مجلس الوزراء بحسبة محاسبة الموظفين والمستخدمین الذین یسکون بمسکن الحكومة علی أجور مسکلتهم فإن کرامة ادلرة تدريب الجيش تقرر بمیزة جینیة لضبط القوات المسلحة فی التزام الجيش توفير مسکن إمری للضابط فی محطات المستنهیة وفي حالة عدم وجود هذا المسکن یمتنع الضابط بدلاً نقدياً من هذه المیزة هو بدل المسکن اما اذا وجد المسکن فإنه یحرم من هذا البدل - یؤید هذا النظر ما نص علیه فی البند (٥) من بند بدل المسکن من أن الضابط الاغزب الذی خصص له مسکن إمری ولا یستقله یحرم من بدل المسکن - وإن ضبط القواج بالمصلحة لا یعزى فی شملتهم قواعد قرار مجلس الوزراء المشار الیه الخلفة بحسبة الموظفين والمستخدمین الذین یسکون بمسکن الحكومة علی أجور مسکلتهم وإن الأحکام الواردة فی کرامة تدريب الجيش المشار الیه هی الواجبة لتطبیق علی حالتهم .

ولما كانت المحطة المستتية بالنسبة لضبط الحرس الجمهورى
على الحلة المعروضة انما هى مكان وحدتهم ومقر معلم الرسمى المكلفين
بإدائه وهو فى هذه الحلة المكان الذى يقم فيه السيد رئيس الجمهورية
حيث أنهم المنوط بهم القيام على حراسه .

ولما كان الثابت من الاوراق ان المقر الذى يقيمون فيه انما يقع
بمنشية الكبرى بالصلوة رقم ١٧ (١) بشرع الخليفة المأمون اى فى منطقة
وحدة الحرس الجمهورى واقلية السيد رئيس الجمهورية .

لذلك فان ضبط الحرس الجمهورى يحرمون من بدل السكن المستحق
لهم مادام قد حصلوا على الميزة العينية المقررة لهم وهو السكن الاميرى
مع الزامهم بدفع مقابل استهلاك المياه والكهرباء ولا ينطبق على حالاتهم
احكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

لما بالنسبة لضبط شرطة سرية الامن المشار اليهم بكتاب قيادة الحرس
الجمهورى سلف الذكر فانه لا يتبعون القوات المسلحة وانما يتبعون
مصلحة الشرطة بوزارة الداخلية والحقوا فقط بالحرس الجمهورى كسرية
ان تخضع من الناحية القيادية للحرس الجمهورى وعلى ذلك فانه لا ينطبق
عليهم الراى السابق بشأن بدل السكن .

لذلك انتهى الراى الى ان ضبط الجيش الملحقين بالحرس الجمهورى
— فى الحلة المعروضة — يحرمون من بدل السكن المستحق لهم ماداموا
قد حصلوا على الميزة العينية المقررة لهم وهو السكن الاميرى مع الزامهم
بدفع مقابل استهلاك المياه والكهرباء مع عدم انطبق احكام قرار مجلس
الوزراء المشار اليه على حالاتهم .

قائمة رقم (٢٢)

المبدأ :

صرف بدل التخليص الأصلي للبلدتين الحريين ورؤساء مكاتب مشتركة
وزارة الحرية في الخارج يكون وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥
لسنة ١٩٦٥ — بدل التخليص الأصلي المستحق للبلدتين الحريين ورؤساء
مكاتب مشتركة وزارة الحرية في الخارج حتى رتبة العميد بالتدريج تقل عن
مئتين يصرف على اساس مبلغ ثلث مقدار ٧٥٠٠ جنيا سنويا ومن رتبة
الواء والعميد بعد مدة خدمة مئتين فلكل يصرف اليهم هذا الجدل على
اساس ١٠٠٪ من بداية ربط الوظيفة العسكرية — صرف بدل التخليص
الاشاق فان هم في رتبة تقل من العميد بالتدريج تقل عن مئتين من اللتين
ورؤساء المكاتب بذات النسب المقررة للمستشار بالخارجية بنسوية الى الجدل
الأصلي المقرر لهم ومقداره ٧٥٠ جنيا سنويا — ومن رتبة اللواء والعميد
بالتدريج مئتين فلكل وللمساعدى اللتين العسكريين بذات النسب المقررة
لنظرتهم في السكك الدبلوماسية بنسوية الى الجدل الأصلي المصوب على
اساس اول ربط للرتبة العسكرية — عدم سريان حكم المادة السادسة
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين
الدبلوماسى والتتصل بالاعفاء من الضرائب على الجلات المستحقة للمسكرين
العملين بالخارج .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لتسى الفتوى والتشريع نواها
المتعلقة بشأن بدل التخليص الأصلي والصارفة بطنسة ١٩٧٧/٥/٤
واستبان لها ان القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة

والترقية لضباط القوات المسلحة ينص في المادة ٨٦ على أنه (تحدد تلك
البدلات والملاوات الإضافية الأخرى لضباط القوات المسلحة وقواعد
صرفها بقرار من رئيس الجمهورية) .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٦٢
المعجل بقرار رقم ٧٤٨ لسنة ١٩٦٥ على أنه (يصرف للبحرين
البحريين والبحريين والجويين ومديري مكاتب المشتريات بدل تمثيل أصلي
بواقع ٧٥٠ جنيهًا سنويًا ويصرف لهم بدل تمثيل إضافي بالنسب المقررة
للمسؤولين) .

أما الملاحقون ومديرو مكاتب المشتريات من رتبة اللواء والعميد بمعد
خطة سنتين فأكثر فيعملون من الناحية الكلية بحسب معالجة نظرائهم في السلك
الأول لمنح المكافآت لهم في الناحية :

ويصرف إلى الملاحقين البحريين ومديري مكاتب المشتريات
ومساعديهم البدلات الأخرى المقررة لهم بصفتهم أفراد عسكريين بنفس
التمتياز التي تصرف لرتبتهم في الجمهورية (....) .

وكان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ينظم السلكين الدبلوماسي
والقنصلي ينص في المادة ٢٢ على أنه (يمنح أعضاء السلكين الدبلوماسي
والقنصلي أمتعة كالأمتعة وأمتعة ثقافية وتكاليف تمثيل أصلي وتكاليف
إنبية ... وذلك على التوجه ومطروحات والاشتراك التي يحصل بها قرار
من مجلس الوزراء وينفذ على اقتراح وزير الخارجية) .

كما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨ بامتناع شروط
الخبرة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي ينص في مادته الثانية
على أنه (يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بدل تمثيل
أصلي لمواجهة النفقات التي يستلزمها تمثيل مصر تشيلاً بالأمم المتحدة
للوفد المينية بالجنود الآتي : (عقد جيد هذا الجموع لكل وطنية من
وظائف السلكين فئة ثلاثة ماسير فوق العادة ٢٠٠٠ جنيه سنويًا والوزير
المفوض ١٥٠٠ جنيه والقائم بالأعمال ١٠٠٠ جنيه والمسجل ٦٠٠
جنيه) .

وكانت المادة الرابعة من هذا القرار تنص على أنه (يتمتع بديل التمثيل الاضافي لاهضاء السلكن الدبلوماسي والتفصلي بالخارج وكذلك بجلو الاغتراب الاضافي للموظفين الاداريين والكتبيين المتصوص عليه في المادة (٨) بقرار من وزير الخارجية ...).

وقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٥ ييمض الاعكام المتعلقة بتنظيم السلكن الدبلوماسي والتفصلي ونص في مادته الاولى على أنه (يسهل جدول وظائف ومميزات اعضاء السلكن الدبلوماسي والتفصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الجدول المرافق والاجكام الممحي به).

ونص في مادته الثانية على أنه (ظني فئات بدل التمثيل الاصلى لاهضاء السلكن الدبلوماسي والتفصلي المعيينين بالممتلكات في الخارج .. وكذلك فوائد مرتبها المضافة في تاريخ المال بهذا القانون وصل بطلها للاحكام المتصوص عليها في المواد التالية).

ونص في المادة الثالثة على أنه (يمنح بدل التمثيل الاصلى لاهضاء السلكن الدبلوماسي والتفصلي المعيينين بالممتلكات في الخارج بواقع ١٠٠٪ من اول الربط المالي للوظيفة).

ونص في المادة الخامسة على أنه (يمنح بدل تجميل اضااق لاهضاء السلكن الدبلوماسي والتفصلي المعيينين بالممتلكات في الخارج ... في حدود الامتيازات المضافة في المواقعة برامدة مركز مصر في البلاد المضافة بمستوى ظروف المعيشة فيها ويصدر بقوانين مملكت هذا البطل قرار من وزير الخارجية ...).

ونجد في المادة السادسة على أنه (يسرى على بدل التمثيل الاصلى المقرر لاهضاء السلكن الدبلوماسي والتفصلي بالامارات العلم الفرنسي المقرر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٤ ...).

اما بدلات التمثيل والاغتراب الاصلية والاضافية والعلاوة المضافة المقررة في الخارج فلا يسرى عليها القانون المقرر بالملحق المذكور.

ولا تتخضع التبدلات والمبالغ المتضمن عليها في الفترتين المتصلتين للتحريات ()

وبناء على نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه أصدر وزير الخارجية القرار رقم ١٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ ونس في ملحقته الأولى على (إلغاء نسب بدل التمثيل الإضافي ... الممول بها حالياً في الخارج) .

ونس في المادة الفنية على (العمل بنسب بدل التمثيل الإضافي الموضحة في الجداول المرفقة وذلك اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٧٥) .

وبيّن من استقراء هذه الجداول أن بدل التمثيل الإضافي قد حدد على أساس نسبة معينة من قيمة بدل التمثيل الأصلي المحدد بنسبة ١٠٠٪ من أول الربط المالي للوظيفة في السلكين الدبلوماسي والقنصلي مع المخفيرة في هذه النسبة من بلد إلى آخر .

ومن حيث أنه قد سبق للجمعية العمومية أن قررت بجلسة ١٩٧٧/٥/٤ — أن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ — الصادر بنسب على نص المادة ٨٦ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة هي الأساس في تحديد ثلث بدل التمثيل الأصلي وبذل التمثيل الإضافي للسلكين في الخارج من ضباط القوات المسلحة ، وأنه لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي لأن هذا القانون لم يتعرض في احكامه لما تناوله القرار بالتنظيم من مسائل مالية تتعلق بفئة معينة من ضباط القوات المسلحة الذين يحصلون بالخارج كملحقين حربيين أو رؤساء مكاتب المخابرات ، ويقضى لكل هؤلاء الملحقين يخرجون من نطاق المخلطين باحكام هذا القانون ولا يستندون حكمهم الا من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

ومن حيث أنه فيما يتعلق ببذل التمثيل الأصلي فقد بينت الجمعية العمومية بتقواها المسبقة أساس تحديده وفقاً لأحكام قرار رئيس

الجنسية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥. قررت أنه يتحدد مبلغ ثابت مقدره ٧٥٠ جنيهها مستويا للتخفيض للحريين ورؤساء مكاتب المخابرات الخارج من هم في رتبة اثنى من اللواء أو العميد بالقدمية سنتين فلكثر ، أما بالنسبة لهؤلاء فإنه لما كتلت احكام هذا القرار تقضى بمعاملتهم معاملة نظراتهم في السلك الدبلوماسي المعاملين لهم في الماهية فان المساواة في المعاملة تقتضى أن تتم المعاملة على أساس واحد فيمكن في تحقيق المساواة المطلوبة وحدة أساس حساب البدل وليس ذات مقداره ، ولا يمكن بطل التمثيل الاصلى الذى يصرف للدبلوماسيين يحدد — وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ — على أساس ١٠٠٪ من بداية الربط المالى للفترة المالية لحضو السلك الدبلوماسى فان وحدة الأساس في المعاملة تستوجب حساب ذات النسبة (١٠٠٪) للواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين فلكثر على أساس بداية الوظيفة العسكرية وليس على أساس بداية ربط الوظيفة الدبلوماسية المناظرة .

ومن حيث أن وزارة العربية لم تات بجديد تدعيا لطلبها اعادة النظر في فتوى الجمعية العمومية المشار اليها واتصرت على قبيل ما قد يترتب على أعمال هذه الفتوى من تخفيض لبدل التمثيل الاصلى الذى كان يصرف لشاغلى رتب اللواء والعميد بالقدمية سنتين وأكثر وغيرهم ممن يعاملون معاملة نظراتهم الدبلوماسيين المعاملين لهم في الماهية باعتبار أن أول الربط المالى لرتبتهم يقل من أول الربط المالى للوظائف المناظرة لجاسكئين الدبلوماسى والقنصلى ، فان ذلك وحده لا يقوم سنبها يدعو الى العدول من الفتوى طالما أن النتيجة المتقدمة انما تترتب على تطبيق احكام القانون على وجهها السليم .

ومن حيث انه بالنسبة لبدل التمثيل الاضافى فان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ واضحة في التمييز بين طوائفه الثلاثة :

الاولى : طائفة المفتين الحريين والبحريين والجوين وبخيري
مكاتب المخابرات من رتبة العميد بخدمة تقل من سنتين والرتب الاخرى
وهؤلاء يمنحون بدل التمثيل الاضافى بالنسب المقرر للمستلم بوزارة

الاستراتيجية : جنداء الجنداء - الوزارة القرار وزير الخارجية رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٧٥ - مضافة الى سجل التطوير القانوني القانون اكر منهم معطرو ٧٥٠٦ بجمهورية

والطاقة : من طاقة الميجين يندري مكاتب المستويات من رتبة الواء لوا عهد بالتجربة - يبين نيكتر وهم يعملون بعملية تطيراتهم الديبلوماسية الجاهلون لمعرفى الماهية .

والطاقة : طاقة مساهدى المصنوع ويعملون بعملية نظامهم اميرة .
بمطابقة الدقة .

وبناء على ذلك فان بدل التثليل الاستحقاق للطاقة الطاقة والطاقة .
يقتضى على استثنى النسبة المضافة لقرارهم مستوية الى تية الجدل الاصلين .
اللاق يصبى تحتية على التتبع نسبة ١٠٠٪ من اول مؤيد وجمعهم العسكرية .

ومن حيث ان احالة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ ،
في تحديد مقدار بدل التثليل الاستحقاق للشخص المصروحة جلتهم الى ما
هو مقرر للمستطار بالقانونية بالنسبة للطاقة الاولى والى ما هو مقرر
القرار في المكنى القبول والضملى بالنسبة للطاقتين الفلية .
والطاقة انما يستتبع الاخذ بالحد النسب الذى حددها وزير الخارجية
بالجنداء الى المضافة لقراره رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ وان ترعى على ذلك
يخلص الى تية الجدل المصنوع فلابد انك من النتيجة الطبيعية لتطبيق
العمل المتعلق بالطاقة .

ومن حيث انه لا وجه للقول باستمرار تطبيق مقادير ونسب البدلات
الى كل منصوص بها قبل صدور القانون رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير
الخارجية رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ المختص اليها لان نصوص قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ قد اعلنت الى المصلحة المالية بغرفته
غير مقيدة بالنصوص السارية على الدبلوماسيين وقت صدور هذا القرار
ومن ثم فان مستحق التعويض الذى كانت تعطيه حيلولة وانما المالك الى
المصلحة المالية بحسبته هو وبقى يميز بطريقة خفية ، ومصلحة هذا المصنوع
يقتضى حوزة مالية مائة لا يجوز التمتع في تسمية الى عدم الاجتهاد على

المجلة المالية للتخطيط بعد تعديلها لائحة قريئة الخيمه به منها رغب تغييرها .
ومن حيث انه اذا كان العمل يقتضيه الطلية الواردة بالفقرة رقم ١٩٩
لمسنة ١٩٧٥ وقرار وزير الخارجية رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ يلحق
بالمسكبين جفا ويحل بالمساواة بينهم وبين الدبلوماسيين حسبنا تنص
مندوب وزارة الخارجية امام هيئة الجمعية العمومية بجلستها المتعقدة في
١٩٧٧/١٢/٢٨ التي نظرت فيها هذا الموضوع ، فان تغيير هذا الوضع
لا يمكن ان يتحقق الا بتدخل تشريعي بالأداة المناسبة .

ومن حيث انه بالنسبة لاعفاء البدلات التي تستحق للمسلمين
المسكبين في الخارج من الضرائب ، فله ولئن كانت المادة السادسة
من القانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٧٥ يضمن الإحكام المتعلقة بتعليم المسكبين
الدبلوماسي والتضامني قد قررت اعفاء بدلات التمثيل والاعتراق الاصلية
والإنشائية والعبادة العقائدية المقررة في الخارج لاعضاء المسكبين
الدبلوماسي والتضامني من الضرائب بلان المسكبين المسلمين يخرج
لا يندون من هذا الاعفاء الضريبي ويرجع ذلك ان النص الوارد في قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٨٨٥ لسنة ١٩٦٨ - بتعطيل المهتمين منهم بحسب
نظراتهم من اعضاء المسكبين الدبلوماسي والتضامني من حيث جعل التمثيل
الاصلي والانشائي وتعطيل المهتمين بالتضامنية نظريه في حقن المسلمين
من حيث جعل التمثيل الانشائي - لا يمكن فهمه على وجه يسوغ اعفاهم
من الضريبة لان الضريبة تكمل علم - فرضها - واعفاء - لا يكون الا بتاتون
بنص صراحة على فرضها او الاعفاء منها .

ولقد تمسكت المادة ٢١ من الدستور الدائم الصادر في ١٩٧١/٦/١١
هذا الأصل المتمم تضمنت على انه لا تستند الضرائب وتعديلها او إلغاؤها
لا يكون الا بتاتون . ولا يعني فقد من المادة ٢١ في الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز تطبيق المادة ٢١ غير تلك من الضرائب والرسوم المستحقة في
حالة القانون .

وبناء على ذلك فإن الاحالة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ يجب قصرها على ما تضمنه عيالاتها المرحومة بالمنوطة في المعيلة المالية أى في كيفية حساب الاستحقاق ولا يجوز مد تلك الاحالة الى الاعفاء من الضريبة لأن هذا القرار كذا تشريعه يقتصر على ان يحق هذا الاثر بالاعفاء من الضريبة ، ومن ثم يعمى لمساواة العسكريين بالدبلوماسيين في هذا الصدد أيضا إجراء تعديل تشريعي بالأداة المناسبة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : لتبيد نفواها الصادرة بجلسة ١٩٦٧/٥/٤ والتي انتهت الى .

(أ) « ان صرف بدل التثيل الاصلى للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشترىات وزارة الحربية فى الخارج انما يكون وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ » .

(ب) « ان بدل التثيل الاصلى المستحق للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشترىات وزارة الحربية فى الخارج حتى رتبة الصيد بالخدمة تقل عن سنتين يصرف على اساس مبلغ ثابت مقداره ٧٥٠ جنيهها سنويا لكل منهم ، أما بالنسبة لمن هم من رتبة اللواء او الصيد بعد مدة خدمة سنتين فأكتر فيصرف لهم هذا البدل على اساس ١٠٠٪ من بداية ربط الوظيفة العسكرية .

ثانيا : ان بدل التثيل الاضافى يصرف لمن هم فى رتبة اقل من الصيد بالخدمة تقل عن سنتين من الملحقين ورؤساء المكاتب بذات الصنف المقرر للمستشار بالخارجية منسوبة الى البدل الاصلى المقرر لهم وبمقداره ٧٥٠ جنيهها سنويا ، وان هذا البدل الاضافى يصرف لمن هم فى رتبة اللواء او الصيد بالخدمة سنتين فأكتر ولمساعدى الملحقين العسكريين بذات الصنف المقرر لنظراتهم فى السلك الدبلوماسى منسوبة الى البدل الاصلى المصوب على اساس اول ربط الرتبة العسكرية .

المجندين من قوى المتوسطة المتوسطة يتصرفون بكفاءة دستورية
مختلفة مقابل الدول بموجب الفقرة ١٠٠ من الدستور التي تنص على أن الدولة
والقوة الوطنية هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تكون لها السلطة
كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٠ ، يقضي بتحويل
جهود اضافية لفراد القوات المسلحة بعد اتمى ١٠٠ ٪ من الراتب الاصلى
للزوجة والفرجة والعطوفات للخدمة التي يتبعها متهمة احتياطي الجيش ،
وتم اقرار توزيع التكاليف رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٠ المنعقدة لتعديلها ، يضمن مزود
مقابل جهود اضافية للمجندين بواقع ١٦ ٪ عدا الموجودين بمناطق معينة
يصرّفون بنسب مختلفة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم به المشرع حصة مدة الخدمة الإلزامية لحمة
المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بستين ، على أن يمنحوا خلال السنة
أشهر الأخيرة من هذه المدة ، مكافأة شهرية تعادل بداية الاجر المقرر لانضمامهم
في الجهاز الإداري للدولة ، ومن ثم فإن هذه المكافأة الشهرية تعد راتباً أصلياً
للمستفيدين المذكورين خلال الفترة الفاصلة بينها ، وأذا تقرر صرف مقابل جهود
أفراد القوات المسلحة بالسلطة المختصة من الراتب الاصلى للخدمة أو
الإعانة فإن صرفه هذا لا يعادل عياله المجندين لحظ الخدمة أقصر المقصودة
إنما يكون لهم أسلم ما يتلقونه هملاً خلال هذه الفترة .

(بولية ١٦/٤/٩٦ - ج ١٨ - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)

القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩

الاجازة

قاعدة رقم (١٩٥٩)

مادة ١

جواز منح اجازة خاصة بدون مرتب لمراقبة الزوج بالنسبة لضابط القوات المسلحة .

مادة ٢

من حيث أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ينص في المادة ٨٩ منه على ما يلي : يجوز لوزير الحربية بناء على اقتراح لجنة الضباط أن يمنح الضابط اجازة دراسية بمرتبة أو بغير مرتبة مدة لا تتجاوز أربع سنوات وتعتبر مدة الاجازة الكراسية خذبة بفتوات المسلحة كما ينص هذا القانون في المادة ٩٠ منه على أن لا تقسم الاجازات التي تمنح للضباط الى :

١ - اجازة حربية

٢ - اجازة مرضية

٣ - اجازة لاجل دراسة

٤ - اجازة استثنائية

٥ - اجازة مرضية

مادة ٣
يؤيد القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ١٩٥٩/٢٠/١٩٧٢
والمدل بالقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ في المادة ٢٠ من القانون
رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المدل اليه بان يمدد بهما الا على اعتبار ان

١٩٧١/١/٣٠ وينقرتها الكلية والدفعة اعتباراً من ١٩٧٢/١٠/٢٦ ، وقد نصت تلك المادة على أن «يجوز منح الضابط اجازة خاصة بدون راتب بما لا يجاوز أربع سنوات للأسباب التي يبينها الضابط وتقدرها لجنة الضابط المختصة حسب مقتضيات الكلية .

ويبقى الضابط أثناء الاجازة الخاصة خاضعاً للقانون الاحكام العسكرية ولسائر النظم العسكرية .»

ولا يجوز النظر في أمر ترقية الضابط أثناء وجوده في اجازة الغفلة وتحدد أقيميته عند عودته من الاجازة الخاصة وفقاً لحكم المادة ١٢٧ .

ومما يذكر أن قواعد خدمة ضابط القوات المسلحة كانت تنظم الاجازات الدراسية والاجازات العلاجية والعارضة والمرضية ولم تكن تعرف نظام الاجازات الخاصة التي تمنح لأسباب من بينها مرافقة الزوج حتى ١٠/١/١٩٧٢ حيث أضيفت المادة ١٠٠ بكراً الى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ التي تناولت هذا النوع من الاجازات بالتنظيم .

وبناء على ذلك فإنه وإن كانت الإدارة قد صحت على منح المعروضة حاجتها اجازة التي طلبتها فإنه يتعين اعتبار تلك الاجازة اجازة دراسية استناداً الى الطلب الثاني الذي تقدمت به ، وإلى أن القانون وقت هذا الطلب لم يكن يسمح لضابط باجازة خاصة لمرافقة الزوج حسبما فكرت الوزارة ولا محل للقول بأن الباعث على منح هذه الاجازة هو تمكن المعروضة حاجتها من مرافقة الزوج فإن هذا الباعث ليس من شأنه التأثير في طبيعة الاجازة التي منحت وفقاً للأوضاع المقررة قانوناً وقت منحها ، كما أن صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ المنظم للاجازات الخاصة اعتباراً من ١٩٧١/١/٣٠ ليس من شأنه المساس بأوضاع من حصل على اجازة دراسية وفقاً للأحكام المنطقة بالاجازات الدراسية .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى اعتبار الاجازة الممنوحة للمعروضة حاجتها اجازة دراسية تدخل في مدة خدمتها

(ملف ٨٦/٤ - جلسة ١٩٨٤/١١/٤)

القانون رقم ١٨ المتعلق بـ

قاعدة رقم (٢٥)

المادة ١٦

تسوية معاشات الضباط المتقولين من خدمة القوات المسلحة الى وزارة التربية والتعليم - اتباع إحدى الطريقتين الواردين بالمادة ١٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ وفقا لاختيار الضابط - في حالة اختيار الطريقة الاولى لا تنطبق من مواد الرسوم بالقانون الخاص بالمعاشات العسكرية سوى المادتين ١٦ و ١٧ بتحديد تلك المعاش المخفضة ويبان هذه الاقصى .

ملخص الفقرة :

اصدر مجلس قيادة الثورة قرار بجبسته المنعقدة في ١٩٥٦/٥/٢ بنقل بعض ضباط الجيش من خدمة القوات المسلحة الى وزارة التربية والتعليم ، وقد وافق مجلس الوزراء بجبسته المنعقدة في ١٩٥٦/٥/١٤ على هذا النقل وعلى القواعد التي تتبع في تنفيذه والتي سبق ان قررها مجلس قيادة الثورة .

ولئن كان هذا القرار قد نظم وضع الضباط المتقولين الى وزارة التربية والتعليم ، بان جعل لهم وضعاً خالصاً من حيث الدرجة والاعتمادية ، الا انه لم يعالج تسوية معاشاتهم عند ترك الخدمة ، مما يتعين معه الرجوع الى القواعد العامة في هذا الصدد ، وهي التي تضمنها المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالمعاشات العسكرية .

وتنص المادة ٥٤ من هذا المرسوم بقانون على ان الضباط المتقولين من خدمة الجيش المابل الى الخدمة الملابة ابتداء من ٤ من يولية سنة ١٩٦٩

تاريخ نشر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يملكون حيا بمقتضى المادة ١٨ من القانون المذكور ، ونسب المادة ١٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٧ على أن « يسوى معاش الضابط الموجودين في الخدمة المحلية وينتقلون الى الخدمة الملكية بعد أن يكونوا قد اكتسبوا حقا في المعاش طبقا لقوانين المعاشات العسكرية بإحدى الطريقتين المبينتين بعد حسب رغبتهم :

(١) يعمل حساب المعاش الذي يستحقه الضابط عند دخوله الخدمة الملكية ويضاف الى هذا المعاش عن كل سنة من مدة الخدمة الملكية جزء واحد من خمسين جزءا من ماهيته الأخيرة أو متوسط الماهية في السنة أو المبتدئين والخاضعين بحسب الحالة .

فإذا تلت مدة الخدمة الملكية من سنة أو سنتين يكون حساب هذا المتوسط على أساس الماهية التي استولى عليها الضابط فعلا خلال مدة خدمته الملكية .

(ب) يسوى المعاش طبقا لاحكام هذا القانون من مجموع مدة خدمتهم الملكية والعسكرية . وتطبق لاحكام قوانين المعاشات العسكرية عند حساب مدة الخدمة العسكرية .

أما اذا كان الضابط لم يكن قد اكتسب حقا في المعاش عند قبوله في الخدمة الملكية فيسوى معاشه أو مكافأة طبقا لاحكام الفترة ب السابقة .

فلذا ما اخطر الضابط الطريقة الاولى تعين الرجوع الى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ لتسوية معاشه وفقا لاحكامه من مدة خدمته العسكرية .

وبين من الاطلاع على احكام هذا المرسوم يقولون أن المادة ١٨ منه تنص بأن الضباط الذين يفصلون من قوة الجيش قبل بلوغهم السن المحددة للاستفتاء عن خدمتهم ، أو يعزلون دون سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ، لهم الحق في معاش أو مكافأة بمقتضى القواعد الموضوعة بالفقرة الثانية من المادة ١٤ والمادة ٥٠ و ١٦ و ١٧ من هذا القانون .

والأركان الأساسيين للسلطة من وزارة الحربية التي توفرت
العربية والقطرية بضمين مناهج من قوة الجيش خلال الحرب العالمية
والتي لم تكن من قبلهم في الوطن العربي أو في المنطقة العربية بأكملها
مؤلف الضابط هذا المصنف المصنف اليها في نهاية تلك الفترة ، مع ملاحظة
أن المصنفين ١٦ و ١٧ من قانون الممتلكات العسكرية هما الذين تطهروا
على حالة السادة الضابط ، وتحديد الأولي مقدار الممتلكات الذي يربح لكل
ضابط حسب رقبته ، وتبين الثابتة الحد الأقصى الذي لا يمكن لهذا الممتلكات
أن يتجاوزها . ولهذا انتهى رأي الجمعية العمومية التي أنشأتها بملفات
السادة الضابط المتقاعدين من خدمة القوات المسلحة الي وزارة الحربية
والقطرية ، تكون بلعدي الطريقتين المتضمن عليهما في المادة ١٨ من القانون
رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ ، وذلك حسب اختبار الضابط ، ومع ملاحظة أنه في
حالة اختبار الطريقة الأولى ، لا تطبق من مواد الرسوم بتكون التفاضل
بالممتلكات العسكرية سوى المادتين ١٦ و ١٧ والتي تنطبقان بتحديد نواتج
الممتلكات الكثافة ويبقى حده الأقصى .

(انتهى رقم ١١ - في ١٩٥٧/١/١)

ملحق رقم (٢٣٦)

المبدأ :

ضابط الشرف غير المتصلين على مؤهلات عالية - نظراً إلى الوظائف
الحربية - يتعين أن يكون إلى التكملة المتوسطة - لميل ذلك من نص المادة
٤٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن الضابط والفرقة لضابط
الشرف والمادة ٤٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة
والترقية لضابط القوات المسلحة الملحقة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الترسو :

أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية
لضابط الشرف والمساعدين وضابط الصف والجنود بالقوات المسلحة
ينص في المادة ٤٥ بأن تكون ترقية الملازم شرف إلى رتب الضابط الشرفية

الانقلاب حتى رتبة رائد شرف من اعضاء الجيد الذي نصبت عليها ، ولان المادة ١٤٤ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة محلة بملحقين رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ تنص بان عضلة القوات المسلحة من غير خريجي الكليات العسكرية غير الفلسطينيين على مؤهلات جليلة لا تكون ترقيةهم بالانتماء الا الى رتبة مئينة لا تتجاوز رتبة مقدم حسب الاصل الفلسطينيين عليه .

فمؤدى ذلك كله الى ان المشرع قد وقف بضبط الشرف وبين
لا يخلون ومخالفات عالية من غير خريجي الكليات العسكرية عند حدود
مسمية لا يتعدونها ومضى حدود تكاد تكون متباعدة مع الحدود التى تكلف بها
الترقية في الكادر المتوسط في الوظائف المدنية .

وعلى ذلك فإن نقل من لا يحملون مؤهلات عالية من ضباط الشرف إلى الوظائف الحثينة يتعين أن يكون إلى الكادر المتوسط حتى يكون متفقا مع الحدود التي ما كان لهم أن يتجاوزها وهم في السلك العسكري ويكون نقل النقيب شرف الحاصل على الشهادة الابتدائية والملازم أول شرف الحاصل على علوم المدارس الصناعية إلى الكادر المتوسط مطلبعا للقانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان نقل من لا يحصلون مؤهلات عالية من ضباط الشرف الى الوظائف الفنية بتمين ان يكون الى الكادر المتوسط حتى يكون متفقا مع الخفود التي ما كان لهم ان يتجلبوها وهم في تلك العسكرية.

وعلى ذلك نلن نقل التقيب شرف الحاصل على الشهادة الابتدائية والملازم اول شرف الحاصل على دبلوم المدارس الصناعية الى الكادر المتوسط يكون مطابقا للقانون .

(الفتوى رقم: ١٢٤٩ - بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٦)

قائمة رقم (٢٧)

الصفحة

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ - نصها على ألا يقل مجموع ما يتقاضاه الضابط المقتول إلى الوظيفة المعنية من رواتب وتمويلات مخفية عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية - المصنفة بالتوظيفات المعنية - عدم ورود هذا التعبير في القوانين المنظمة للوظائف المعنية - ضمن نصه في ضوء أحكام قوانين القوات المسلحة - يقصد بالتوظيفات ، في ضوء هذه القوانين ، كل ما عدا الراتب الأصلي المقرر للوظيفة - إذا زاد مجموع ما يتقاضاه الضابط المقتول في وظيفته المعنية عن مجموع راتبه وتمويلاته بالقوات المسلحة - لا يستعمل لفظة قيمة المراتب العسكرية .

ملخص الفتوى :

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٦٤ المتشور بمعد الجريدة الرسمية الصادرة في ٥ يوليو سنة ١٩٦٤ ضمن نقل ... إلى الإدارة المعنية ، وتلجؤ إلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة تبين أن المادة ١٤٩ منه مصطلح بضباط رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه في حالة نقل أحد الضباط إلى وظيفة مخفية ينتقل إلى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتصبب لخدمته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها . ويتم النقل في هذه الحالة طبقاً لحكم المادة السادسة من القانون . وهذا بقرار من رئيس الجمهورية لن ينتقل الضابط إلى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في

مربوطها على أن يمنح أولاً هذا المربوط وتحسب لتدنيته فيها من تاريخ نطق إليها .

وفي كلتا الحالتين إذ تلتقى الضابط المتقول إلى الوظيفة إلخ رواتب وتمويلات مخنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بوظيفة الجمهورية أدى إليه إلخ في خدمة الجمهورية استغناء بظروفه أو الملاوات أو التعميمات ويجوز التمييز بين الجمهورية التي تلتحق بالضابط عند النقل بقرار من القائد الأعلى للقوات المسلحة .

ومن غير ذلك إلخ التعميمات إلخ هي تعبير ورد في القوانين القديمة والقوانين الجديدة ومنها القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن هرونا الخفية والرتبة لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن قواعد خفية الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ولغير ذلك إلخ في القوانين المدنية كقانون تنظيم المعلمين بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة التي كرس لها بعد ذلك نظام الضباط بالصفحة الحام بالقوانين الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فمن ثم يعمّن لتفسيرها ومعرفة المستوفى بها الرجوع إلى أحكام قوانين القوات المسلحة سابقة البيان .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٤ إلى القرار إليه تبين أنه ينسحب في المادة علاجه على أنه رواتب الضباط في الوظائف الأصلية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك الجسالات اليومية ونقط إلخ هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون .

أما التعميمات فتشمل البدلات والملاوات الإضافية .

وبما أنه لا توجد من القوانين التي تنص على التمييز بين المواطنين العسكريين من ناحية في البدلات والملاوات الإضافية التي تمنح للمصريين من ناحية أخرى في المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٤ للخدمة بقتلتهم رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ في المادة ١٢٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٤ للملاوة الإضافية للضباط المتقاعدين إلخ وهي سنة

مخنية ومنحت بالتمويكات المخنية التي يتلقاها من وظيفة المخنية المتول بها فمما تمنى كل ما عدا الراتب الأصلي المقرر للوظيفة .

لهذا انتهى رأى الجمعية السورية للقسم الاستشارى الى ان ميله تمويكات مخنية الواردة في المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ يقصد بها البنود والمعاملات الإضافية التي تمنح للبولك في وظيفته المخنية بالإضافة الى راتبه الاسلى - وعلى ذلك فان السيد الذى كان ضابطا بالقوات المسلحة برتبة مقدم وحين بقرار جمهورى في وظيفة سكرتير علم مساعد من الدرجة الاولى طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفى الدولة منح المكافأة التقديرية المقررة لهذه الوظيفة وقررها ٢٥ جنيها وزاد بذلك مجموع ما يتلقاه في وظيفته المخنية من مجموع راتبه وتمويكاته بالقوات المسلحة فله لا يستحق اضافة قيمة البدلات العسكرية .

(فتوى رقم ٦ - بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المادة :

نقل العسكريين الى الصك المخنى - لتحديد الدرجات المخنية التي يؤمنون عليها والحيثيات فيها - المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والقرنية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والتمسك والقوات المسلحة - تحديدها الدرجة المخنية التي ينقل اليها احدهم - الملقى التي وضعتها اللجنة الاولى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بقضية ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٦ في سدد تحديد الدرجات

(م ٦ - ج ٢٠)

المدنية التي يوضع عليها العسكريون عند نقلهم الى هذه الدرجات وتنظيمها فيها - هي ملحق الذي فيها تبين القوانين التي

ملخص القنوي :

١- المادة ١٧٥ من القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخصية والرقبة لضبط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعسكريين بالقوات المسلحة ينص على انه في حالة نقل احد افراد الى وظيفة مدنية ينتقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتصيب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها .

ويجوز ان ينتقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته في مربوطها ان كان مجموع راتبه وتمويلاته يبلغ بدلية مربوطها او يجاوز ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث ان اللجنة الاولى للقنوي والتشريع بجلسي الدولة قد رات بجلستها المنعقدة في ١٩٦٦/٢/٢٢ بالنسبة لنقل العسكريين الى السلك المدني وتحديد الدرجات المدنية التي يوضعون فيها اذا تقرر تنظيم وتحديد اقدميتهم فيها ان يكون على النحو التالي :

١ - اذا كان النقل من رتبة او هجة عسكرية الى درجة مدنية معادلة فتمدد الاقدمية بحسب تاريخ الحصول في الدرجة او الرتبة العسكرية المنقول منها على راتب اصلي يساوي اول مربوط الدرجة المدنية المنقول اليها او يجاوزه ايا كانت اداة النقل ويتصد بالراتب الاصلي الراتب الذي كان يتقاضاه البند العسكري طبعها الجداول المرتبطة بالمعروف بالقانون الذي تم النقل في طله دون البدلات والتمويلات العسكرية ، اذ لا يعد بها في مجال تحديد التعامل بين الرتب العسكرية والدرجات المدنية .

٢ - اذا تم النقل الى درجة مدنية اقدم من الدرجة المعادلة للدرجة العسكرية في هذه الحالة ان يبلغ مجموع راتب المنقول وتمويلاته بداية مربوط الدرجة التالية ، وان يحدد بالنقل قرار جمهوري وفي هذه الحالة تتحدد الاقدمية في الدرجة المكتسبة من تاريخ النقل .

وهذا الذى ارتأته اللجنة فى فتواها مسألة الذكر هو الذى تؤدى اليه
مضمون القانون المذكور

(نوى رقم ٢٤٠ — بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٦٧)

مقدمة رقم (٢٩)

المبدأ :

نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية طبقاً للمادة ١٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الصف والمساعدين وضباط الصف وعسكر القوات المسلحة — نص المادة ١٢١ المشار اليها على أنه اذا تقرر الفرد المقتول الى الوظيفة المدنية راتباً وتمويضات مدنية مثل فى مجموعها من مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية لدى المشرق بصفة شخصية حتى يتم استغناؤه بالترقية او المزايا او التمويضات — المأمول عليه فى تحديد مجموع ما يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية هو الراتب والتمويضات التى كان يحصل عليها فى هذه الوظيفة والتى لها صفة الثبات والاستقرار دون تلك التى لا تنصب بهذه الصفة — عدم جواز ادخال علاقة التفرغ ضمن التمويضات التى تؤدى الى الفرد المقتول الى وظيفة مدنية طبقاً للمادة ١٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الصف والمساعدين وضباط الصف وعسكر القوات المسلحة تنص على أنه لا فى حالة نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية ينقل الى الوظيفة التى يمنح الراتب المميز لرتبته او درجته العسكرية فى مروطها ومن مستبعد ان يصبه فيها من تاريخ حصوله على أول مروطه .

ويجوز أن ينتقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته أو درجته في مربوطها إذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ويتم النقل في هذه الحالة بمشور من رئيس الجمهورية .

وفي كلتا الحالتين إذا تناهى الفرد المتنقل إلى الوظيفة المدنية راتبه وتعويضات مدنية نقل في مجموعها عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية أدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استئناؤه بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ لم يغوض وزير الحربية أو أي سلطة في تحديد التعويضات التي تجب للمساوئين وضباط الصف والجنود ذوي الرواتب العالية عند النقل إلى وظائف جنسية وذلك على خلاف القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الضمة والترقية لضباط القوات المسلحة الذي نصت المادة ١٤٩ منه بصفة تعيينها بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ على أن تحدد التعويضات العسكرية التي تحصل للضباط عند النقل بمشور من القائد العام للقوات المسلحة ، وقد خول وزير الحربية هذا الاختصاص بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ من تفسير أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في هذا الشأن يكون وفقا لقواعد التفسير الحالية ودون تقييد بالتفسيرات التي يصدرها وزير الحربية تنفيذا لأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة إلى الضباط إلا بقدر انقلاصها مع هذه القواعد وبمراعاة أن أفراد القوات المسلحة جميعا أيا كانت القوانين التي تحكمهم وبما دخلتها أنها يجمعهم تنظيم واحد متكامل .

ومن حيث أن المشرع قد حدد في المادة ١٤٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سلك الذكر ما يستحقه الفرد المتنقل من الوظيفة العسكرية إلى وظيفة مدنية بما لا يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية بحيث يحصل على الفرق بين هذا المجموع وبين راتبه وتعويضاته الوظيفة المدنية إذا ظلت عن هذا المجموع ، بصفة شخصية .

والعمل عليه في تحديد مجموع ما يتلقاه في الوظيفة العسكرية
بالتوازي والتعويضات التي كان يحصل عليها في هذه الوظيفة العسكرية
التي لها صفة الثابت والاستقرار دون تلك التي لا تنضم بهذه الصفة .

ومن حيث أن الثابت من كتاب هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة
مرح الأفراد قسم الجزائية رقم ٥٩/٢/١٥٤ (٤٢٠٥) المؤرخ ١٤/١٠/١٩٦٨
بأن علاوة التقاعد ليس لها صفة الدوام إذ هي مشروطة بأن يخدم الفرد
بوحدات معينة علاوة على أن يقوم بتلبية القفزات .

ومن حيث أنه لذلك فإن علاوة التقاعد لا تدخل ضمن التعويضات التي
تؤدي إليه عند نقله إلى الوظيفة المدنية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن علاوة التقاعد التي كان
الرفيق أول/ يتلقاها في وظيفته العسكرية لا تدخل ضمن
التعويضات التي تحسب طبقا للبادة ١٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤
عند نقله لوظيفة مدنية .

(ملف ٢٥/١/٢٣ - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

الحقبة المتول إلى وظيفة مدنية في الاحتفاظ بعلاوة التقاعد التي كان
يتلقاها بالقوات المسلحة قبل نقله إلى وظيفته المدنية .

ملخص التبرير :

حدد المشرع بملحق المادة ١٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤
ما يستحقه الفرد المتحول من الوظيفة العسكرية إلى وظيفة مدنية بما لا
يقل عن مجموع ما كان يتلقاه في الوظيفة العسكرية بحيث يحصل على
الفرق بين هذا المجموع وبين راتب الوظيفة المدنية إذا ظلت من هذا

المجموع يصله شخصية وذلك رغبة من الفرع في الاحتفاظ على مستوى المعيشة المنتول من القوات المسلحة ، فلا يقل خطه دفعة واحدة بل يستهلك الفرق من راتب الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية بالتدرج حتى يتم استهلاكه بالقانونية أو الملاوة أو التعويضات التي يبتجها بوظيفته المدنية ، ومن ثم فلا يدخل في عمده الفرع ما يصرف لزيادة القوات المسلحة بسبب عوض فالمقتول عليه في تحديد موضوع ما يقتضاه فرد القوات المسلحة في الوظيفة العسكرية بالراتب والتعويضات التي كان يحصل عليها بما له صفة الثبات والاستقرار دون تلك التي لا تنسم بهذه الصفة .

ولما كان الثابت من كتاب هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة فرع الأفراد - قسم الميزانية رقم ٥٦/٣/١٥٤ المؤرخ ١٤/١/١٩٦٨ ، أن ملاوة القفز ليس لها صفة الدوام إذ هي مشروطة بأن يخدم الفرد بوحدة معينة ملاوة على قبله بتأدية القفزات ، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن التعويضات التي تؤدي للمقتول الى وظيفة مدنية ، وعليه فله لا يجوز الاحتفاظ للسيد المعروضة حالته بملاوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنية .

أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣ في النشر اليه فلا ينال من تلك النتيجة لأنه قضى بالاحتفاظ بملاوة القفز لأحد خريجي مدرسة المظلات الذين يعد القفز مهلا أصليا بالنسبة لهم وعليه لا يجوز التمسك عليه في الحالة الماثلة لأن المطلوب إبداء الرأي بشأنه تتساقط ملاوة القفز بصفة مرضية بسبب قضاؤه إحدى فرق القفز ولذلك فلا يعتبر البذل بالنسبة له من البدلات الثابتة التي تحسب ضمن مرتبه عند نقله الى الوظيفة المدنية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم إعطية الجليل المعروضة حالته في الاحتفاظ بملاوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنية .

المادة رقم (٢١) -

نقشها :

الأصل وفقا لأحكام القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساكن بالقوات المسلحة أن يتم النقل إلى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر للدرجة العسكرية في مربوطها والاستثناء أن يتم النقل إلى الدرجة التالية للدرجة المقررة للدرجة العسكرية إذا ما توافر شرطه - المرتب الأصلي في الحالة الأولى هو المرتب الذي كان مقررا للدرجة العسكرية ، وفي الحالة الثانية هو أول مربوط الدرجة الثانية - الفرق بين المرتب الأصلي وبين مجموع المرتب والتمويضات في الوظيفة العسكرية يؤدي بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو التعميمات الأخرى .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساكن بالقوات المسلحة ينص في المادة ١٢٥ منه على أنه « في حالة نقل أحد الأفراد إلى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لوظيفته العسكرية في مربوطها وتحسب لخدمته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها . ويجوز أن ينقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لوظيفته في مربوطها إذا كان مجموع راتبه وتمويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ، ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية وفي كلتا الحالتين إذا تقلص الفرد المنقول إلى الوظيفة المدنية راتبه وتمويضات مدنية نقل عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية أدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو التعميمات أو التعويضات » . يفتنى لحكم هذه المادة أن المشرع بين أحكام النقل إلى الوظائف المدنية في حالتين : الحالة الأولى وهي التي نصت عليها الفقرة

الأولى وجعلنا أصلا للنقل وتنضم نقل الفرد إلى الدرجة التي يدخل راتبه المقرر لرتبته العسكرية في مديونتها ، وبالحالة الثانية وهي التي نصت عليها الفقرة الثانية وتعتبر استثناء من هذا الأصل وفيها ينقل الفرد إلى الدرجة التالية للدرجة المقررة لرتبته العسكرية وذلك بشرطين : الأول أن يبلغ مجموع رتب الفرد وتعويضات العسكرية بداية مديون الدرجة المعنية أو يزيد وألغى أن يصدر بالنقل قرار من رئيس الجمهورية ، ١٤- من الراتب الأصلي الذي كان يتقاضاه الموظف المتقول ، فإن نصوب من طيلة ١٢٥ المذكورة واضحة الدلالة على أنه الراتب الذي كان مقررا لرتبته العسكرية في الحالة الأولى وأنه أول مديون الدرجة المعنية في الحالة الثانية باعتبار أنه الحد الأدنى لهذه الدرجة والذي لا يجوز التعيين بأقل منه وفقا لقانون موظفي الدولة المعمول به وقتئذ ، على أن يؤدي للمتقول في الحالتين الفرق بين مرتبه الأصلي وبين مجموع مرتبه وتعويضاته في الوظيفة العسكرية وذلك بصفة شخصية حتى يستنفذ بالترتبة هو العلاوات أو التعويضات الأخرى ، وأية ذلك أن المشرع جعل المنسلط عند النقل في الحالتين المذكورتين . « الراتب المقرر لرتبته العسكرية » كما نص في الفقرة الثالثة الخاصة بإداء الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده ، أنها تسرى « في كلتا الحالتين » الواردة في الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة ١٢٥ بداية الذكر . ولا محل للقول بأن يؤدي الفقرة الثانية المذكورة هو أن يشمل المرتب الأصلي للموظف المتقول مجموع مرتبه وتعويضاته في الدرجة العسكرية المتقول منها استنادا إلى ما ورد بالفكرة الإيضاحية في شأن نص هذه الفقرة من « أن الموازنة قد أجريت في هذا النص بين مجموع الراتب والتعويضات العسكرية ولم يدخل في الاعتبار ما سوف يستولي المتقول بالإضافة إلى ذلك من تعويضات مدنية كقوى الراتب الأصلي المحدد للدرجة المعنية » — لا محل لذلك لأن هذا الذي ورد في الفكرة الإيضاحية يعني أن الموازنة المذكورة هي التي تؤخذ في الاعتبار كشرط لكي يجوز نقل الموظف إلى الدرجة التالية التي يزيد أول مديونتها على الراتب المقرر للرتبة العسكرية مرتبا أصليا في الوظيفة المدنية المتقول إليها ، وأيا كان الأمر في تفسير ذلك ، فإنه لا يجوز الاعتماد بما ورد في الفكرة الإيضاحية إذا كان على خلاف المفهوم الواضح

من نصوص الفقرات الثلاث من المادة ١٢٥ من القانون المشار اليه سبها
وان المشرع نوى مرحلة على تطبيق حكم الفقرة الثالثة على الحالتين اللتين
ينطبق عليهما القوتان الاولى والثانية على ما سلف البيان .

(طعن رقم ٦٧٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣)

مقابلة رقم (٤٢)

المبدأ :

احكم المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط
الخدمة والرقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساعدين
بالقوات المسلحة - مجال تطبيقها هو نقل أحد هؤلاء من القوات المسلحة
الى وظيفة مدنية - لا يجرى حكمها على حالة تعيينه في وظيفة مدنية وفقا
لشروط المقررة للتعيين في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي
الدولة .

بخص الحكم :

يبين من استظهار احكام الفقرة الاولى من المادة ١٢٥ من القانون
رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه - وهي التي يستند اليها المدعى ببيان
أن مجال تطبيقها هو نقل أحد أفراد القوات المسلحة (من ضباط الشرف
والمساعدين وضباط الصف والمساعدين) الى وظيفة مدنية ، فلا يجرى
حكمها على حالة تعيين أحد هؤلاء الأمراء في وظيفة مدنية وفق الاحكام
والشروط المقررة للتعيين في القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام
موظفي الدولة والمصوب به وقتئذ - وقد فرق هذا القلق الآخر بين النقل
والتعيين . فمن في الحالة الاولى على أن يكون التعيين في الدرجة السادسة
بإكثار العالي رتبيا بتوافر المؤهل اللازم لشغل الوظيفة وأن يجتاز
المرشح بنجاح امتحان المسابقة التي تعقد لهذا الغرض ، وأن يصدر قرار
التعيين من الوزير أو من يفوضه قانونا في ذلك ، وأن يوضع المعين
تحت الاختيار ، وتعتبر التسمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها

(تراجع المواد من ٢٩ إلى ٢٥) : أما النقل على أحكامه الخاصة به فتتضمن شروطاً بأن يكون بين وظائف مختلفة في نوع العمل وأن يعرض النفس على لجنة شئون الموظفين في الجهتين الميتين الأمر المستبعد من كل المادتين ٢٧ ، ٢٨ من هذا القانون .

(طعن رقم ١٤٦١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

مقابلة رقم (٢٤)

المبدأ :

تصديق رئيس الجمهورية على قرارات لجان الضبط بالموافقة على النقل من خدمة القوات المسلحة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة . ولأن كان لازماً لنقل هذه القرارات إلا أن هذا التصديق لا يعتبر بمثابة قرار بالنقل صادر من رئيس الجمهورية - القانون لا يوجب صدور قرار من رئيس الجمهورية بالنقل إلا في الحالة التي ينتقل فيها الضابط إلى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر ترتيبه في مربوطها - إذا كان النقل إلى درجة يدخل راتب الضابط في مربوطها فإنه يكفي صدور قرار من لجنة الضبط يصدق عليه رئيس الجمهورية على أن يستكمل ما لا بد يتقضى به القانون من إجراءات أخرى لاتمام النقل كان تصبح الجهة المقول فيها من موافقتها على النقل متى كان ممكناً وجازاً قانوناً وفقاً للأحكام المطبقة لوظائفها وذلك بإفادة التقوية التي تترتب ذلك .

ملخص الحكم :

ولأن كان التصديق على قرارات لجان الضبط بالموافقة على النقل من خدمة القوات المسلحة لازماً لنقل هذه القرارات - إلا أن هذا التصديق لا يعتبر بمثابة قرار بالنقل صادر من رئيس الجمهورية - يؤكد ذلك أن المادة ١٤٩ لم توجب صدور قرار منه بالنقل إلا في الحالة التي يتقضى

فيهما إلى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر المرتبة في مبروطها — أما إذا كان النقل إلى درجة يدخل راتب الضابط في مبروطها فانه يكفى في شلته صدور قرار من لجنة الضباط بالترافعة عليه يصنف عليه رئيس الجمهورية على أن يستكمل ما قد يغنى به القانون من إجراءات أخرى لاتصل النقل إلى الوظيفة التي ووفق على نقل الضابط إليها .

فلذا كان قرار لجنة الضباط الذي صنف عليه رئيس الجمهورية في شأن المدعى هي التوصية بنقله إلى وزارة الخارجية لأن هذه التوصية التي لا تعتبر حسبما سبق البيان بمثابة قرار جمهوري بالنقل — لم يكن من شأنها إلحاق المدمى بالحدى وظلقت السلك الدبلوماسى بل كمن يتمتع لاتصل نقله أن يستوفى هذا النقل اوضاعه بأن تلمص الجهة المنقول اليها عن موافقتها عليه متى كان ممكنا وجائزا قانونا ونفا لاحكام المنظمة لوظائفها وذلك بالاداء القانونية التي ترتب هذا الامر .

(طعن رقم ٤٠٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٤٤)

المبحث :

نقل الضابط إلى وظيفة مخنية — المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ — سكونها من بيان المرتب الذي يمنح لضابط عند نقله إلى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر المرتبة العسكرية في مبروطها — كيفية تحديد هذا المرتب — منح الضابط المنقول نفس المرتب الاقصى الذي كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية عند النقل .

ملخص للنزوى :

أن المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معلة بالقانون رقم ١٢٨

المسنة ١٩٦٢ تنص على الآتي : (في حالة نقل أحد الضباط إلى وظيفة مدنية ينتقل إلى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتصبب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينتقل الضابط إلى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها على أن يمنح أول هذا المربوط وتصبب أقدميته فيها من تاريخ نقله إليها .

وفي كلتا الحالتين إذا تقلص الضابط المنقول إلى الوظيفة المدنية رواتب وتعميشت مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

وتحدد التعويضات العسكرية التي تصب للضابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة) .

وتنص المادة ٧٥ من القانون المذكور على الآتي :

(رواتب الضباط هي الرواتب الأصلية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية وفقا لما هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون ، أما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الإضافية) .

ومن حيث أن المستفاد من نص المادة ١٤٩ سالف الذكر أنه في حالة نقل الضابط إلى وظيفة مدنية ، إما أن ينتقل إلى الدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية وقد سكت النص في هذه الحالة من بيان الرتبة الذي يمنح له في الوظيفة المدنية ، وإما أن ينتقل إلى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية وفي هذه الحالة حدد النص المرتب الذي يمنح له الوظيفية المدنية بأنه أول مربوط الدرجة التي نقل إليها ، وفي الحالتين حرص المشرع على ألا يقل ما يتقاضاه الضابط المنقول في الوظيفة المدنية من وتعويضات حتى لا تضطرب ظروفه المعيشية فمن علي منحه الفرق بين

مرتبات وتعويضات مما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية من رواتب الاثنين بمئة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو المعاشاة أو التعويضات .

ومن حيث أن الضباط المتقولين الى وظائف مدنية بوزارة الاسكن والمرافق بقرارات الجمهورية لرقم ٣٤٧٧ و ٤١٦٨ لسنة ١٩٦٥ و ٣٦٤١ لسنة ١٩٦٦ نظوا الى الدرجة التي يتخل في مربوطها الراتب المقرر المرتب الذي تمنح لهم في الوظائف المدنية المتقولين اليها ومن ثم يتحدد هذا المرتب وفق احكام القانون الذي تخضع له هذه الوظائف وهو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصدار تقون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وطبقا لاحكام هذا القانون يستصحب العامل المتقول مرتبه في الوظيفة المتقول منها بشرط الا يجاوز نهية مربوط الدرجة المقررة للوظيفة التي نقل اليها باعتبار ان الخدمة مستمرة سواء كانت النظم الوظيفية في الجهتين المتقول منها والمتقول اليها واحدة او مختلفة ، وبناء على ذلك يمنح الضباط المتقولين الى وزارة الاسكن بقرارات الجمهورية المشار اليها نفس المرتبات الاساسية التي كانوا يتقاضونها في الوظيفة العسكرية عند النقل .

ومن حيث ان تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ١٤٩ مسلفة الذكر على الضباط المشار اليهم يقتضى اجراء المعلقة بين مجموع ما كانوا يتقاضونه من مرتبات واصلية وتعويضات في الوظيفة العسكرية وبين مجموع ما يتقاضونه من مرتبات وتعويضات في الوظيفة المدنية ، فلذا قل المجموع الاخير من المجموع الاول ادى اليهم الفرق بين المجموعتين بمئة شخصية على ان يستنفد بالترقية او المعاشاة او التعويضات التي يحصلون عليها مستقبلا في الوظيفة المدنية .

ومن حيث انه متى استنفدت تلك فان المرتبات المحددة للضباط المتقولين الى وزارة الاسكن والمرافق بقرارات الجمهورية المشار اليها انما لا تعتبر مرتبات اساسية في الوظائف المدنية المتقولين اليها ، ولا يعتد بها كمميزات شاملة للتعويضات العسكرية الا بالقدر الذي يتفق مع احكام المادتين ١٤٩ و ٧٥ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية للضباط في القوات المسلحة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان الضباط المنقولين الى وظائف مدنية بالقرارات الجمهورية المعروضة طبقا للفقرة الاولى من المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية للضباط بالقوات المسلحة لا يستحقون بصفة أصلية في الوظيفة الخطية الا المرتب الاصلى الذى كانوا يتقاضونه في الوظيفة العسكرية ويستحقون بصفة شخصية الفرق بين هذا المرتب الاصلى مضاعفا اليه سائر المقررات المالية الأخرى للوظيفة المدنية ان وجدت وبين مجموع ما كانوا يتقاضونه في الوظيفة العسكرية من مرتبات وتمويضات حتى يستند هذا الفرق بالترقية او الملاوات او الترميضات .

(انتهى رقم ١٠٨٦ - بتاريخ ١٢/١/١٩٦٩)

ملصقة رقم (٤٥)

المبدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية للضباط بالقوات المسلحة المعطلة في القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ - نصها على احتفاظ الضباط المنقول الى وظيفة مدنية بالبدلات التى كان يتقاضاها في وظيفته العسكرية بصفة شخصية - قرار وزير الحربية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتحديد البدلات والتمويضات التى تحصل للضباط عند نقلهم الى وظيفة مدنية - هذا القرار يعتبر كاشفا للحكم المتصور عليه في المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ - لقر ذلك - امتداد لقره الى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - سريان هذا القرار على حالات النقل التى نصت قبل صدوره الى تم النقل وفقا لاحكام المادة ١٤٩ المشار اليها .

خلفى الترسى :

ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط

الجنسية والرتبة لضباط القوات المسلحة معلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢م، نصي عليه أنه:

« في حالة نقل أحد الضباط الى وظيفة مدنية ينتقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها ، وتخصب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ان ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها ، متى ان يمنح اول هذا المربوط وتخصب اقدميته فيها من تاريخ نطه اليها ، وفي كلتا الحالتين اذا تغاضى الضابط المتنقل الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتلقاها بالوظيفة العسكرية ادنى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية او العلاوات او التعويضات ، وتحدد التعويضات العسكرية التي تخصب للضابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة ، وقد آل اختصاص القائد العام للقوات المسلحة المتصوص عليه في المادة ١٤٩ سابقة الذكر الى وزير الحربية طبقا للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ثم صدر قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ بتحديد التعويضات التي تخصب للضابط عند النقل الى وظائف مدنية وهي بدل المسكن وبدل الملابس وبدل الوصف وعلاوة اركان الحرب وراتب الطيران ونص هذا القرار في ملحقه التلغية على ان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وقد سريخى ١٩٦٨/٢/١٧ و ١٩٦٩/٥/٢٠ اجتت ادارة المفوض للجهتين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات انه يتعين على وزارة الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضى التي نقل اليها السيد/ النقيب طاهر سلبا ان تقوم مباشرة باعادة تسوية راتبه طبقا للقواعد التنظيمية المقررة في هذا المسدد (التي تضمنها قرار وزير الحربية المسجل لديه) بغض النظر عما تضمنه القرار الجمهوري رقم ١٩٠٢ لسنة ١٩٦٤ الميسلر ينقله نيبا يتعلق بتحديد راتبه وبدلاته متى كان التحديد الوارد في هذا القرار لمرتبه وبدلاته غير متفق مع القواعد التنظيمية مع مبرر ما قد يكون مستحقا لسياسته من غروق نتيجة لهذه التسوية »

ويبدى الجهاز المركزى للتظيم والادارة ان هذه القوانين استعملت الى تطبيق قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ على حالات النقل التي تمت قبل صدوره باعتبار ان هذا القرار ليس منشأ لحكم قانونى جديد : وسيؤدى تطبيقها الى املاء تسوية حالات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية قبل صدور القرار المذكور الامر الذى يؤدى الى تخيير الاوضاع التى استقرت قبل صدور هذا القرار .

ومن حيث ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخبة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ قضت بلمحفاظ الضباط المنقول الى وظيفة مدنية بالبدلات التى كان يتلقاها في وظيفته العسكرية المنقول منها بالقيمة وفق الحدود وبالشروط المنصوص عليها في المادة المذكورة ومن ثم فان الضباط المنقول يكون يصدد قواعد علية تحدد مستحقته على وجه لا خيل فيه لجهة الادارة التى تقتصر دورها على مجرد تطبيق هذه القواعد على الحالات التى تعرض لها ، وقرار الادارة بتحديد مستحقته الضابط بما يخلف القواعد التى نص عليها القانون لا يكتسب اية حصة بغوات ميعاد الستين يوما على صدوره .

ومن حيث ان القانون ترك تحديد البدلات والتعويضات العسكرية التى تحصل للضابط عند نقله الى وظيفة مدنية الى قرار يصدر من وزير الحربية ، وقد صدر هذا القرار فعلا برقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ محسدا البدلات والتعويضات التى تحصل للضابط بصفة علية عند نقلهم الى وظائف مدنية ، ومن ثم فلا يكون ثمة محل لاستلزام صدور قرار بتحديد هذه البدلات والتعويضات بالضبط لكل حالة نقل على حدة .

ومن حيث ان قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ما هو الا مقرر او كالتف للحكم الذى استعمله القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يظهر منشأ لحكم قانونى جديد ، ومن ثم يرد انزاع الى تاريخ نفاذ القانون المذكور فينطبق على حالات النقل التى تمت في الفترة التى سبقت صدور القرار . والوزارى المذكور طالما تم النقل وبمقتضى احكام

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ مجهزة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يقتصر سريته على النقل الذي يتم في الفترة اللاحقة لصدور القرار .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تقرر وزير الحرية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ بتحديد البدلات العسكرية التي يحتفظ بها الضابط المتنول يسرى من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يقتصر سريته على حالات النقل اللاحقة لصدور القرار .

(غوى رقم ٣٦ بتاريخ ١/٤/١٩٧٠)

مقابلة رقم (٤٦)

المقابلة :

بين من مقارنة نص المادتين ٥٢ ، ٥٥ من قانون نظام المملكين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — بنصوص قوانين نظام المملكين المنعنين بالقانون وقوانين المملكين بالقطاع العام السابقة عليه أن المشرع استبعد القيد خارج الشركة من نطاق التنظيم القانوني للمملكين بالشركات مع إبقائه على جواز نقل المملك وليس ندبه خارج الشركة — ثم ذلك — لا يجوز اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في ١/٧/١٩٧٨ ندب المملك خارج الشركة كما يتعين انتهاء القيد الذي تم الى خارج الشركة في ظل العمل بالقانون الثاني رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام المملكين المنعنين بالدولة الثاني كل من نص في المادة ٢٦ على أن « يجوز نقل المملك من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تطبق أحكام هذا القانون » كما يجوز نقله الى الهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها والمكس . . . »

وكان ينص في المادة ٢٨ على أن « يجوز بقرار من السلطة المختصة نخباً للعمل للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تطوعها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى أو في مؤسسة أو وحدة اقتصادية إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ، تكون مدة النخب سنة قابلة للتجديد .. »

ولقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم المسجلين المدنيين الجديد ولائحه القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة ٥٤ على أنه « مع مراعاة النسبة المئوية المقررة في المادة (١٥) من هذا القانون يجوز نقله العامل من وحدة إلى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها أحكامه ، كما يجوز نقله إلى الهيئات العامة والأجهزة الحكومية ذات الموازنة الخاصة بها وللوحدات القطاع العام والمكسب .. الخ » .

ونص في المادة ٥٦ على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نخب العامل للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تطوعها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ، وتنظم اللائحة التنفيذية والقواعد الخاصة بالنخب » .

وكان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ بتنظيم المسجلين بالقطاع العام المكنى ينص في المادة ٢٦ على أن « يجوز نقل العامل من أي جهة حكومية مركزية أو محلية إلى وظيفة من ذات مستوى وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، كما يجوز نقل العامل إلى الاقتصادية أو إلى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة وظيفته من ذات مستوى وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة مركزية أو محلية ويتم ذلك بقرار من .. » .

وكان ينص في المادة ٢٧ على أن « يجوز نخب العامل للقيام مؤقتاً في إحدى الجهات المشار إليها في المادة السابقة بعمل وظيفة أخرى في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تطوعها مباشرة ويتم النخب بقرار من الرئيس المختص المشار إليه في المادة السابقة ، وتكون مدة النخب سنة واحدة قابلة للتجديد .. » .

وتنظر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بنظام الجليلين بالقطاع المصلي
المعينة وتعمل به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
ومن في المادة ٥٢ على أنه « ولا يجوز بتغير موافقة المصطلح بتغييره
إلى وظيفة معلقة أو تقواً في شروط لتسلسلها في شركة أخرى داخل
القطاع أو في قطاع آخر أو تابعة للجهاز الإداري للدولة أو الهيئة العامة
وذلك بموافقة الوصيتين المتول من المتول إليها ، ويتم النقل في
الحالات المشار إليها بقرار من السلطة المختصة بالتعيين .. »

ومن في المادة (٥٥) على أنه « يجوز لدواعي النقل بقرار من رئيس
مجلس الإدارة أو من يفوضه نائب الممثل إلى وظيفة معلقة أو تقواً في
شروط تسلسلها أو إلى وظيفة تلو وظيفة مباشرة في ذات الشركة ، وذلك
لمدة سنة قليلة للتجديد سنة أخرى وبعد أقصى سنتين » .

ومن حيث أنه يبين من استعراض النصوص السابقة أن قانون
المصليين المنعين بالدولة الملقى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يجيز في المادة
٢٦ منه النقل من وحدات الجهاز الإداري للدولة إلى جهات القطاع العام
والعكس وكان يجيز كذلك في المادة ٢٨ منه النصب داخل وحدات الجهاز
الإداري للدولة أو إلى وحدات القطاع العام بينما أتى قانون المصليين
المنعين بالدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - والمعدل به اعتباراً من
١٩٧٨/٧/١ - وأجاز في المادة ٥٤ منه النقل من وحدات الجهاز الإداري
للدولة إلى وحدات القطاع العام والعكس في حين أن المادة ٥٦ منه أجازت
نصب الممثل للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته
أو وظيفة تلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة
أخرى وسكت عن جواز نصب الممثل إلى جهات القطاع العام ..

وبالمثل فإن قانون الممثل بالقطاع العام (الملقى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١)
كان يجيز في المادة ٢٦ منه النقل من وحدات القطاع العام إلى جهات الجهاز
الإداري للدولة والعكس تماماً أيضاً في المادة ٢٧ منه النصب داخل وحدات القطاع
العام « فيما بينها » أو إلى وحدات الجهاز الإداري للدولة فيما أتى قانون
المصليين بالقطاع العام الجديد - رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعدل به اعتباراً
من ١٩٧٨/٧/١ ، وأجاز صراحة في المادة ٥٢ منه النقل من وحدات
القطاع العام إلى جهات الجهاز الإداري للدولة .. »

القطاع العام إلى وحدات الجهاز الإداري للدولة والمكتب ثم إلى المادة ٥٥ كنه واجوزاً نذب الضئيل إلى وظيفة ممالة أو تقواس مينية شروطه شغلها أو إلى وظيفة ضلو وظيفته مبالرة في ذاتة الشركة ومسبكت من جواز نذب الصليل إلى وحدات القطاع المصلب الأخرى أو إلى وحدات الجهاز الإدارى للدولة مثلاً نحل القانون المضم . .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن المشرع يكون قد قصد استبعاد النذب خارج الشركة من نطاق التنظيم القانونى للملبلين بالشركت وقبلى على جواز النقل وليس النذب إلى خارج الشركة ومن ثم ماته اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ المبل بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه لا يجوز نذب الملبل إلى خارج الشركة ، ويلتلى ماته يتمين انتهاء النذب الذى تم إلى خارج الشركة فى ظل المبل بأحكام القانون المضم رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشريع إلى أنه اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ لا يجوز نذب الصليل بأحدى شركت القطاع العام للمبل فى وظيفة خارج هذه الشركة ، ومن هذا التاريخ تنهى حتمه حالات النذب القائمة إلى خارج الشركة . .

(ملط ٢٣٦/٦/٨٦ — جلسة ١٣/٤/١٩٧٩)

قلعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة — النقل إلى الدرجة التالية للدرجة التى يحتل فى مروط الراتب المقرر للرتبة العسكرية — النقل إلى الدرجة التى يحتل فى مروطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية — فى الحالة الأخيرة يتحدد الرتب الذى يبلغ فى الوظيفة الدنيا طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظام الملبلين المخدمين بالقوة —

الضابط المنقول يستصحب رتبته في الوظيفة المنقول منها بشرط ألا يعاود نهاية مربوط الدرجة المقررة الوظيفة المنقول إليها طبقا للمادة ١٤٩ المشار إليها يتمتع إجراء المقابلة بين مجموع ما كان يتقاضاه من مرتبات أصلية وتمويضات ومجموع ما يتقاضاه من مرتبات وتمويضات في الوظيفة المدنية فإن قل المجموع الأخير عن المجموع الأول أدى للهم الفرق بصفة شخصية على أن يستغنى بالقرينة أو العلوات أو التمويضات التي يحصل عليها مستقبلا في الوظيفة المدنية - المرتبات المحددة للضابط المنقول بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر مرتبات أساسية في الوظيفة المدنية المنقولة إليها ولا يعتد بها كمرتبات شاملة لتمويضات العسكرية إلا بالنظر الذي ينشأ مع أحكام المقتنين ٧٥ و ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه - لا وجه للاستناد إلى ما قضت به بعض المحاكم المالية من أن هذه المرتبات تعتبر بكلها مرتبات أساسية .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١٤٩) من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمية والرتبية لضباط القوات المسلحة تنص على أنه « في حالة نقل أحد الضابط إلى وظيفة مدنية ينتقل إلى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتصبب أفضيته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينتقل الضابط إلى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها على أن يمنح أول هذا المربوط وتصبب أفضيته فيها من تاريخ نقله إليها . وفي كلتا الحالتين إذا تعلق الضابط المنقول إلى الوظيفة المدنية رواتب وتمويضات مدنية نقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية لدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استغناؤه بالقرينة أو العلوات أو التمويضات أو تحدد التمويضات العسكرية التي تحصل للضابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة وتنص المادة (٧٥) من القانون المذكور على أن « رواتب الضابط هي الرواتب الأصلية المقررة للرتب المخططة بها في ذلك

الملاكات الحرة وكذا ما ورد في الجداول الوظيفية للقانون
في التعويضات عن تسريح الجنود والملاوات الاحتياطية .

ومن حيث ان المستند من نص المادة (١٤٦) سلكة الذكر - على
ما سبق ان رآته هذه الجمعية العمومية بطلنتها المتخذة في ١٩ من ديسمبر
سنة ١٩٦٩ - انه في حالة نقل الضابط الى وظيفة مخفية إما ان ينقل الى
الخدمة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية ، وقد سكت
النص في هذه الحالة عن بيان المرتب الذي يمنح له في الوظيفة المدنية ،
وإما ان ينقل الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب
المقرر للرتبة العسكرية ، وفي هذه الحالة حدد النص المرتب الذي يمنح
له في الوظيفة المدنية بأنه أول مربوط الدرجة التي نقل اليها ، وفي الحالتين
حرص المشرع على الا يقل ما يتقاضاه الضابط المنقول في الوظيفة المدنية
هذا مرتبات وتعويضات عما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية من رواتب
وتعويضات حتى لا تضرب ظروفه المعيشية فنص على منحه الفرق بين
الاثنتين بمئة شخصية حتى يتم استفادته بالترقية او الملاوات او
التعويضات .

ومن حيث ان الضباط المنقولين الى وظائف مدنية بوزارة الاصلاح
الزراعي واستصلاح الاراضي بالقرار الجمهوري رقم ٣٤٧٧ لسنة ١٩٦٥
نقلوا الى الدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر لرتبتهم العسكرية ،
وقد سكت نص المادة (١٤٩) سلكة الذكر عن تحديد المرتب الذي يمنح
لهم في الوظائف المدنية المنقولين اليها ، ومن ثم يتحدد هذا المرتب وفقا
لاحكام القانون الذي تخضع له هذه الوظائف وهو القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وطبقا لاحكام
هذا القانون يستصحب العامل المنقول مرتبه في الوظيفة المنقول منها
بشرط الا يجاوز نهلية مربوط الدرجة المقررة للوظيفة التي نقل اليها
باعتبار ان الخدمة مستمرة سواء كانت النظم الوظيفية في الجنتين المنقول
منها والمنقول اليها واحدة او مختلفة ، وبناء على ذلك يمنح الضابط المنقول
الى وزارة استصلاح الاراضي بالقرار الجمهوري المشار اليه ذات المرتبة
التي كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية عند النقل .

ومن حيث أن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة (١٤٩) مسألة الذكر على الضباط المشار اليهم يقتضى إجراء المقابلة بين مجموع ما كانوا يتلقون من مرتبات أصلية وتمويضات في الوظيفة العسكرية وبين مجموع ما يتلقونه من مرتبات وتمويضات في الوظيفة المدنية ، وبذا ظهر المجموع الآخر من المجموع الأول أدى اليهم الفرق بين المجموعين بصفة شخصية على أن يستند بالقرينة أو العلوات أو التمويضات التي يحصلون عليها مستقبلا في الوظيفة المدنية .

ومن حيث أنه متى استبقى ذلك ، على المرتبات المحددة للضباط المنقولين الى وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى من رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه لا تعتبر مرتبات أساسية في الوظائف المدنية المنقولين اليها ، ولا يعتد بها كمرتبات شاملة للتمويضات العسكرية لا بالتقدير الذى يتفق مع أحكام المادتين (٧٥) و (١٤٩) من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ولا وجه للاستناد الى ما قفست به بعض المحكمات القضائية من أن هذه المرتبات تعتبر بأكملها مرتبات أساسية لا يجوز استنفاد أى إجراء منها مما يستحق من علوات أو ترفعات ، ذلك أن هذا التفسير يتناقض مع أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه الذى تكفل بذاته ببيان الاسس التى يتم عليها تحديد راتب الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية ، ولم يخول رئيس الجمهورية سلطة تكتيرية في هذا المجال ، ومن ثم يمتنع تفسير أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه . بما يتفق مع هذه الأحكام والا ككن مخالفا للقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الصومية الى أن الضباط المنقولين الى وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ لا يستحقون بصفة أصلية في الوظيفة المدنية الا المرتب الاسلى الذى كانوا يتلقونه في الوظيفة العسكرية ، ويستحقون بصفة شخصية الفرق بين هذا المرتب الاسلى من قبلها اليه سائر المقررات المالية الأخرى للوظيفة المدنية ان وجدت ، وبين مجموع ما كانوا يتلقونه في الوظيفة العسكرية من مرتبات وتمويضات حتى يستند هذا الفرق بالقرينة أو العلوات أو التمويضات .

القضية رقم (٤٨) ...

المبدأ :

المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ مدعلا بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة تنفي بامانة تسوية معاشات الخلفسين لاحكامه من نظروا الى وظائف مخنية خلال المدة المحددة بذلك القانون - عدم جواز ترقية الضابط الى الرتبة الاعلى بالقوات المسلحة بعد صدور قرار تعيينه في الوظيفة المخنية - اعتبار القرار الصادر في هذا الشأن منعيا لا ينتج اثره - اسفس ذلك ان تسفل الضباط الوظيفة المخنية قد تم عن طريق التعمين وليس بطريق القذب - احتيتيه فيما لذلك في اعادة تسوية معاشيه وفقا لحكم المادة ١٢٠ المشار اليها باعتبار من تم تكلم الى وظائف مخنية وذلك اعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينه في تلك الوظيفة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢٠ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المعلقة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان (الضباط الذين انتهت مدة خدمتهم بالقوات المسلحة بالاحالة الى التقاعد او الاستقفاء عن خدمتهم او نظروا الى وظائف مخنية وتقدموا بطلبات لاعادة الخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وتبأت طلباتهم شكلا ولم يتقرر اعادتهم الى الخدمة ينعمون معاشا يعادل المعاش المقرر لمرتبة اقربائهم الموجودين في الخدمة في ١٩٧٢/٧/١ .

كما تعاد تسوية معاشات الضباط وضباط الشرف والمساعدين وضباط النصف والجنود ذوي الراتب العالي الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٥٢/٧/٢٢ حتى ١٩٧٨/٥/١٥ وذلك بغير الطريق التاديبى او الاستقفاء عن خدمتهم او بالحكم بطردهم او رفعهم في قضايا سياسية

أو بالتقل من وظائف القوات المسلحة المذكورة إلى وظائف مدنية بدون أن يكون سبب التقل ارتكاب التقل لانتقال مظنة بالشرف أو مخالفة لأحكام قوانين ونظم الخدمة بالقوات المسلحة أو ارتكاب التقل تظلم بأن هذه القوات وحسن الخدمة بها كما تعاد تسوية معاشات المستحقين منهم وذلك كله بما يعادل ٤/١٠٠٠ أتمى مربوط راتب أو درجات قرين كل منهم الموجود بالخدمة في ١١٧٥/٨/٢٠ - أو في اقرب تاريخ يسبقه أو يلوح المستحق من المعاش أو تاريخ وفاته وبما لا يجاوز اقل معاش لأحد اقاربه الذين اعيدوا إلى الخدمة طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ ويعد أتمى ٤/١٠٠٠ أتمى مربوط رتبة اللواء في هذا التاريخ)

وبين من هذا النص أن المشرع قرر إعادة تسوية معاشات الضباط الذين تقلوا إلى وظائف مدنية قبل صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ ، بجواز إعادة بعض ضباط القوات المسلحة السابقين إلى الخدمة العامة بها إذا كانوا قد تقدموا بطلبات للمودة وفقا لأحكام هذا القانون وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر إعادتهم وذلك على النحو المبين بالفقرة الأولى من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه كما قرر بوجه علم إعادة تسوية معاشات الضباط الذين تقلوا إلى وظائف مدنية في الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ دون أن يرتكبوا ما من شأنه المساس بالشرف أو بحسن الخدمة أو بالنظم العسكرية أو ببلن القوات المسلحة وذلك وفقا للأسس المبينة بالفقرة الثالثة من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ - الصادر في ٦١/٦/٤١ تضمن تعيين السيد/ رئيسا لمجلس مدينة نيا القمح فإن مقتضى أعمال هذا القرار انهاء علاقته الوظيفية بالقوات المسلحة من تاريخ صدوره بالحالة التي كان عليها فيه ونقله إلى الوظيفة المدنية التي عين بها . ولا وجه للتقول بأن القرار المشار إليه قد ندبه للتعليم بعمل وظيفته مدنية ذلك لأن هذا القول يتعارض مع صريح عبارة قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ الذي أتمى بتعيينه وأن المشرع حدد في المادة ٦ من القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ بطلان شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة طريقة ندمهم للجميل خارج إسلحتهم فغول لجنة الضباط سلطة انقضاء

القرار في هذا الشأن وأخضع قرارها لتصديق وزير الدفاع دون تدخل من سلطة أخرى ومن ثم ملته طالما أن شغل السيد المذكور للوظيفة المعنية لم يتم بهذه الطريقة وبالأداة المحددة بها ملته لا يجوز اعتبار شغله لها قد تم عن طريق التسبب مفضلاً عن ذلك فإن هذا الافتراض يتناقض مع بطلان في الوظيفة المعنية عقب صدور قرار لجنة الضباط بملته إلى المجلس اعتباراً من ١٩٦٢/١/٢ إذ ليس من المقبول أن تنتهي خدمة المنتخب في عمله الاضطراري ويبقى شاغلاً للوظيفة التي أسندت إليه بطريق الانتخاب وبناء على ذلك فإن قرار لجنة الضباط بإحالة السيد المذكور إلى المجلس في ١٩٦٢/١/٢ يكون قد صدر بعد نقله إلى عمل محلي وانتهاج خدمته بالقوات المسلحة وتبعاً لذلك لا ينتج أثراً لانعدام محله .

وترتيباً على ما تقدم ولما كان السيد/... قد تقل من القوات المسلحة إلى وظيفة مخنية في ١٩٦١/١/٤ ولم يثبت أن نقله يرجع إلى اسباب من شأنها المساس بالشرف أو بحسن الخدمة أو بالنظم العسكرية أو ببلن القوات المسلحة لأنه يتمن إجابته لطلبه وتسوية معاملته بالتطبيق لحكم الفترة الخفية من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٥ - المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفئتين والتشريع إلى اعتبار الضباط المعروضة حالته منقولا إلى وظيفة مخنية اعتباراً من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ .

(ملف ٦٦/١/٢٥ - طيبة ١٩٨٠/١/٢٣)

قاعدة رقم (٤٩)

المادة :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة بمطابقة القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ حيث نصت طريقة تحديد الترقية لضباط القوات المسلحة إلى وظيفة مخنية ونقلت بأنه لا يجوز

في جميع الأحوال ان تقل اقدمية قرينة في المؤهل وتاريخ التخرج في الجهة المنقول اليها - لا يجوز الاستناد الى هذا النص كحيز الضابط من قرنته في الجهة المنقول اليها وتفضله عليهم في اقدمية - ويتم وضحه في اقدمية نهاية اقدمية قرنته مع الاعتماد في هذا الصدد بالقرين الاحدث لما لم يوجد قرين التخرج او كان وضع القرين الاحدث افضل من وضع قرين التخرج .
ملخص الفتوى :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ تنص على « انه في حالة نقل احد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة او الوظيفة المدنية المعدلة لرتبته العسكرية الاصلية وتصب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية ما لم تكن الدرجة او الوظيفة المنقول اليها تعادل اكثر من رتبة عسكرية تتحدد لقدميته فيها من تاريخ حصوله على احدى الرتب العسكرية المعدلة لها ، ويجب الا تقل اقدميته في كلتا الحالتين عن اقدمية قرينة في المؤهل وتاريخ التخرج بالجهة المنقول اليها .

ويعتبر الضابط منقولا الى الدرجة او الوظيفة المدنية التالية للدرجة او الوظيفة المعدلة العسكرية متى كان احد لقرانه في المؤهل وتاريخ التخرج بجهة الوظيفة المدنية تد رقي اليها وتصب اقدميته فيها من تاريخ ترقية قرينه اليها مع اعتبار بكالوريوس الكليات العسكرية معادلا للدرجة الاولى من المؤهلات الجامعية او العالية .

ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه نقل الضابط الى الدرجة او الوظيفة المدنية المعدلة للترقية التالية لرتبته العسكرية وتصب اقدميته فيها من تاريخ نقله ... » .

وبين من هذا النص ان المشرع وضع اسلا عليها يقتضاه بوضوح الضابط المنقول الى جهة مدنية في الوظيفة المعدلة لرتبته العسكرية وتصب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية اذا كانت

الوظيفة المدنية وظائف الكوادر الطبية العسكرية اعطيت الوظيفة من تاريخ
جعله على النحو التالي العسكرية المعللة ، وحتى لا يلحق بالضبط ضرر
بسبب نقله الشرط الا تقل اقدميته من اقدمية قرينه في المؤهل
وتاريخ التخرج وتوقف عند هذا الحد فلم يزد عليه ، لذلك لا يجوز الاستناد
الى هذا الشرط الذى جعله به رفع الضرر عن الضابط المتقول لتبنيه من
ترتبه بلجهة المتقول اليها وتبنيه عليهم في الاقدمية لاذ ليس من مقتضى
هذا الشرط اعادة ترتيب اقدميت قرناه الضابط في المؤهل وتاريخ التخرج
باعتبار ان دلالته المريحة توجب عدم المساس باقدميت هؤلاء للقرنائه ،
وبين ثم ان اعماله يتحقق بوضع الضابط المتقول في ترتيب تال لهم ،
وترتبه على ذلك فانه اذا كان المشرع قد خرج على الاصل الصام المشار
اليه والذي يتمين بقتضاه وضع الضابط المتقول في الوظيفة المدنية
المعللة لرتبته العسكرية من تاريخ حصوله على تلك الرتبة فاجب وضع
الضابط المتقول في الوظيفة التالية لرتبته العسكرية اذا كان قرينه في
المؤهل وتاريخ التخرج قد رقى اليها مع تحديد اقدمية الضابط من تاريخ
ترقية القرين الى تلك الوظيفة فانه يتمين التقيد عند ترتيب الاقدمية في
هذه الحالة بذات الشرط وبذات المفهوم فلا يجوز ان يسبق الضابط قرينه
في هذه الحالة من باب اولى وانما يتمين وضعه في اقدمية تالية لادمية
قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج مع اعتبار بكالوريوس العلوم العسكرية
معادلا للدرجة الجبلية الاولى ، ولما كان المشرع قد اعتمد عند تحديد اقدمية
ايضا بين كان أحدث تخرجاً من الضابط اذا كان في وضع وظيفى افضل
الضابط المتقول بقرينه في تاريخ التخرج فانه يتمين الاعتماد في هذا الصدد
من قرين الاخرج وكذلك اذا لم يوجد هذا القرين اصلا .

وتطبيقا لما تقدم فانه يتمين وضع الضابطين /
(المذكورين اولا) والمخرجين في ١٩٦٨/١/١ والحاصلين على رتبة
رائد المعادلة للفتة (د) بفرقة الانارية في الفتة (ج) المعللة للرتبة
التالية لرتبهم العسكرية لكون قرنتهم في التخرج قد رقا الى تلك الفتة
الاعلى مع ترتيب اقدميتهم بحيث يكونوا تالين لآخر اقرانهم في التخرج بكشف
الادمية اى بعد السيد/..... المخرج في ١٩٦٨/١٢/١٠ وذلك من
تاريخ تربيته الى الفتة (ج) اى من ١٩٧٩/٨/٢٠ واذا كان بعض المخرجين
في سنة ١٩٦٨ يسبقون بكشف الادمية هذا الترتيب فان ذلك لا يقتضى

وضع هؤلاء الضباط لأن إجراء هذا الترتيب سيؤدي إلى وضعهم في ترتيبه سلباً لآئدية أحد قرنتهم في التخرج وهو ما لم يجزه المشرع .

وإنما يطبق بالضبط المذكورين في بقيا وهم /
المتخرجين عام ١٩٧١ والحاصلين على رتبة رائد المعاملة للفئة (د) بالرقابة في ١٩٧٩/٧/١ ماتهم يوضعون على تلك الفئة (د) اعتباراً من التاريخ الذي حصل فيه قرنتهم في التخرج عليها على أن ترتب آئديتهم بحيث يكونوا تلقين لآخر قرين حصل على تلك الفئة في التاريخ المذكور ، ومن ثم ماتهم يوضعون بعد السيدين / ، المتخرجين في ١٩٧١/٨/٢ واللذين حصلوا على الفئة (د) في ١٩٧٧/٢/١٧ .

لها الضباط/ المذكور في ثلثا والمتخرج في ١٩٦٢/١٠/٢١ والحاصل على رتبة مقدم المعاملة للفئة (ج) في ١٩٧٥/١/١ فله ينقل إلى الفئة (ب) التي حصل عليها قرنته الأحداث بته تخرجاً وهما/ المتخرجين في ١٩٧٢/٧/١٦ ويوضع ترتيب ثل لها يكشف الآئدية وتصحب آئديته في الفئة (ب) من ١٩٧٨/١/١٦ تاريخ ترقيتهما إليها ، ولا يجوز وضعه في كئف الآئدية بعد/ لكونه سلباً عليه في تاريخ التخرج ، وبالنسبة للضباط المذكورين في رابعا وهم/ المتخرجين في نوفمبر سنة ١٩٦٩ وفبراير سنة ١٩٧٠ والحاصلين على رتبة رائد المعاملة للفئة (د) من يوليو سنة ١٩٧٧ وفبراير سنة ١٩٧٨ ماتهم يوضعون في الفئة (د) اعتباراً من تاريخ حصول الأحداث تخرجاً من الملقين بالرقابة عليها أي ١٩٧٧/٢/١٧ ويكون ترتيب آئديتهم تلقياً للسيد/ المتخرج في ١٩٧٠/٨/١ والأحداث منهم مباشرة في تاريخ التخرج .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن آئديت الضباط المتقولين إلى الرقبة الإدارية المثلر اليهم ترتب في وضع ثل لآئديتهم في التخرج مع الاعتداد في هذا المسند بآئديتين الأحداث إذا لم يوجد قرين التخرج أو كان وضع الأحداث الوظيفي أفضل من قرين التخرج وترتيب آئديته الضباط المتقولين إلى الرقبة الإدارية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ على النحو المسلف بيلاه .

قاعدة رقم (٥٠)

المادة :

اعتبار السيد/ منقولا الى الوظيفة المدنية التي عين بها
بوزارة الخارجية بعد انتقاله الى التقاعد من الوظيفة العسكرية التي كان
يشغلها ومدى استحقاقه للرواتب والامتيازات التي كان يتلقاها في الوظيفة
العسكرية .

ملخص الفتوى :

قصر المشرع بمقتضى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩
المعلقة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ الاحتفاظ بالفرق بين جملة ما هو
مقرر للوظيفة المدنية في حالة النقل من الوظيفة العسكرية الى الوظيفة
المدنية وفقا للأوضاع المبينة بالنص .

ولما كان تحديد مركز الطل بالنسبة للوظيفة التي يشغلها منوط
بالقرار الإداري الصادر بسلطتها اليه فان العبرة في انزال حكم القانون
على العمل تكون بهذا القرار وحده ويحسب الوصف الذي له فيه عليه
فلا يؤثر في هذا القرار ولا يتغير من طبيعته ممارسته لاي اجراء آخر ينطبق
بانهاء علاقة العمل بوظيفته السابقة ، واذا شغل الضابط في الحالة
المثالة الوظيفة المدنية بطريق التسيين المتدا وفقا لقرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٠ بعد احالته للتقاعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢
لسنة ١٩٨٠ فان الحكم الذي تضمنه نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢
لسنة ١٩٥٩ متالف الذكر لا ينطبق عليه ومن ثم لا يحق الاحتفاظ بصفة
شخصية بالفرق بين مجمل ما كان يتلقاه في وظيفته العسكرية ومجمل
ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية التي عين بها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية للمسمى الفتوى والتشريع الى ان
السيد/ يعتبر معيننا تعييننا مبتدأ بوزارة الخارجية
ولا يعد منقولا اليها من الوظيفة العسكرية التي كان يشغلها وتبعاً لذلك
لا حق له الاحتفاظ بصفة شخصية بالفرق بين مجمل ما كان يتلقاه في
الوظيفة العسكرية ومجمل ما هو مقرر بالوظيفة المدنية التي عين بها .

(ملك ٤٨/٥/٨٦ - جلسة ١٧/١/١٩٨١)

المادة الخامسة (٥١)

المادة

مع إحتياج الملل القليل من القوات المسلحة الى المخابرات المدنية في الزيادة المقررة بالفترة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المتعلقة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ - انسحب ذلك - أن منوط استحقاق تلك الزيادة الإضافية منوط بدخول الملل القليل القول الى وظيفة مدنية في عداد الموظفين بالحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملحق التتوي :

أن الفترة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المتعلقة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه (يمنح العسكريون ورجال الشرطة الذين نقلوا الى الوظائف المدنية في الفترة من ١/١/١٩٧٥ حتى ١٢/٢١/١٩٧٧ الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع المللين المدنيين بالدولة والقطاع العام زيادة في مرتباتهم تقدر بقيمة علاوتين من المبالغة الصورية المستحقة لكل منهم في ١/٦/١٩٧٨ بعد أدنى خمسة جنيهات شهريا وذلك بالإضافة الى الزيادة المقررة في الفترة السابقة) .

وبناءً على هذا النص أن المشرع مراعاة منه للعسكريين ورجال الشرطة الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذين لم يبيدوا من لوائحهم وظروفهم مدنية خلال المصالح الزمنية لاصحاب قواعد التوقيتات المتغيرة بحسب عليها في هذا القانون والذي يتعد حيز السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ قضى بزيادة مرتباتهم بالقدر المحدد في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وذلك بالإضافة الى الزيادة المحددة في الفقرة الاولى من تلك المادة ومن ثم ملين استحقاق تلك الزيادة الإضافية يكون منوطا بدخول المتنول الى وظيفة مدنية في عداد الموظفين بالحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان الفقرة (ج) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨، قد أدخلت في نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أفراد القوات المسلحة وأفراد الشرطة الذين تنقلوا إلى وظائف مدنية خلال الـسببيرة من ١/١/١٩٧٥ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ بالرغم من عدم وجودهم بالخدمة الفعلية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون وحضرت بصريح النص أعمال هذا الحكم على « مجلس حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ » الذين تقلبوا خلال تلك الفترة « بعد انتهاء علاجهم من أصابتهم » ولا يزال بعد المعروضة حالته من مجلس حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ لأنه يخرج من معاد المخلطين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي لا يفيد من حكم الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى ضم المادة الباعل المعروضة حالته في الزيادة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ .

(ملك ٥١٢/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١/١٦)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

المضبط الذي لم يثبت أن نقله من القوات المسلحة إلى وظيفة مدنية يرجع إلى أسباب ماسة بالشرف أو بعض الخدمة أو بالنظم العسكرية أو بغير القوات المسلحة فسوى حالته في المعاش بالتطبيق لأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المخرج قد قرر إعادة تسوية معاشات الضباط الذين تنقلوا إلى وظائف مدنية قبل صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ إذا كانوا

قد تقدموا بطلبات للمودة وفقاً لاحكام هذا القانون وقبضت طلباتهم شكلاً ولم يقرر املاهم ، وذلك على النحو المبين بالفقرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ كما قرر بوجه علم اعادة تسوية معاملتك الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية في الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٢ حتى ١٩٥٢/٥/١٥ دون ان يرتكبوا ما من شأنه المساس بالشرف او بصن الخدمة او بتنظيم العسكرية او بأمن القوات المسلحة وذلك وفقاً للائس المبينة بالفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ . ولا وجه للقول بان القرار المشار اليه قد ندب المذكور للقيام بعمل وظيفة مدنية ذلك لأن هذا القول يتعارض مع صحيح مبارة .

تقرر رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ الذي قضى بتعيينه ولأن المشرع حدد في المادة ٦ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة طريقة تدعيم للعمل خارج اسلحتهم فنحول لجنة الضباط سلطة اتخاذ القرار في هذا الشأن وانخفض قرارها لتسديق وزير الدفاع دون تدخل من سلطة أخرى ، ومن ثم فانه طالما ان شغل السيد المذكور للوظيفة المدنية لم يتم بهذه الطريقة وبالإداة المحددة بها فانه لا يجوز اعتبار تنظده لها قد تم عن طريق النصب ، فضلاً من ذلك فان هذا الاعتراض مع بقاءه في الوظيفة المدنية عقب صدور قرار لجنة الضباط بإحالة الى المعاش اقبلر من ١٩٦٢/١/٢ اذ ليس من المقبول أن تقضى خدمة المنتدب في عمله الاصلى ويبقى شاغلاً للوظيفة التي أسندت اليه بطريق النصب .

وبناء على ذلك فان قرار لجنة الضباط بإحالة السيد المذكور الى المعاش في ١٩٦٢/١/٢ يكون قد صدر بعد نطه الى عمل مدنى وانتفاء خضته بالقوات المسلحة وتبعا لذلك لا ينتج اثر لا اعتماد محله .

وترتبا على ما تقدم ولما كان السيد/... .. قد تقل من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية في ١٩٦١/٦/٤ ولم يثبت ان نطه يرجع الى اسباب من شأنها المساس بالشرف او بصن الخدمة او بتنظيم العسكرية او بأمن القوات المسلحة فانه يتعين اجلبته لطلبه وتسوية معاملته بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المحل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهى رأي اللجنة الموصية بقسمي الفتوى والتشريع الى اعتبار الضابط المعروضة حقله منقولاً الى وظيفة بدنية اعتباراً من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ١٩٦١ .

(ملف ٦٦/١/٢٥ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)

قاعدة رقم (٥٢)

المادة :

تسوية معاشات الضباط الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التقني في الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٢ حتى ١٩٧١/٥/١٥ على اساس نقل تمويصهم عن انفصالهم من الخدمة ومساواتهم بزملائهم الباقين في الخدمة .

ملخص الفتوى :

مبدأ المادة ١٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة اعادة تسوية معاشات الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة في الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٢ حتى ١٩٧١/٥/١٥ عن طريق الفصل بغير الطريق التقني أو النقل بما يعادل ١/٤ أقصى مربوط برتبة أو درجات اقرانهم الموجودين في الخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ كانها قضيت في خدمة القوات المسلحة وسمحت عنها الاتصال المستحقة فرضاً . واساس ذلك تمويص هؤلاء عن انفصالهم من الخدمة ومساواتهم بزملائهم الباقين في الخدمة . ولا يجوز أن تصيب المدة السابقة على ١٩٧٥/٨/٣٠ ضمن مدة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية إن عمل منهم في القطاع العام وذلك لاتعدام الاسس القانوني لاستحقاق هيئة التأمينات الاجتماعية لخصم وتحصيل الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي وعدم حصول الضابط على أية ميزة يعجل سداد الاشتراكات .

(ملف ٢٧/٢/١٨ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

الفصل الرابع

الطوع

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

طوع بمصلحة خير السواحل — الرابطة التي تربطه بالمصلحة رابطة
قانونية لا عقدية — عدم سرعان احكام قانون عقد العمل الفردي عليها .

ملخص الحكم :

ان علاقة المدمى بمصلحة خير السواحل وان افتتحت بتعهد يؤخذ
عليه بالطوع يعتمد من مديريها ، الا انها ليست علاقة عقدية ، فلا يسرى
عليها قانون عقد العمل الفردي ، بل هي علاقة قانونية تنظمها القوانين
واللوائح .

(ملعن رقم ٥٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

منح المظومين العسكريين الذين يسبقون في وتكليف جنبة الماحيات
التي حصلوا عليها أثناء تطوعهم في اسلحة الجيش المختلفة — قرار مجلس
الوزراء الصادر في ١٩٥١/٧/٢٩ في هذا الشأن — شروط تطبيقه — سرعان
القرار على من عين من المظومين في درجات تقرر التمتع .

ملخص الحكم :

يبين من مذكرة اللجنة الملغية المرفوعة الى مجلس الوزراء لقرارها

بجلسة ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥١ أن المجلس قد حرص على وضع قاعدة تنظيمية عامة أسسها الأصل القانوني العلم الذي لرمس توامده القضاء الإداري في حكمه الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ الذي أشارت إليه مذكرة اللجنة المالية ، والذي كلفنا باعنا على استصدار قرار مجلس الوزراء المذكور ، وهو عدم جواز خفض ماهية موظف أو مستخدم لنفسية تعيينه في وظيفة بالمسلك المدني استنادا إلى أنه نقل إليها من المسلك العسكري ، طالما أن ماهيته في المسلك المدني لم تتجاوز ربط الدرجة المقررة لوظيفته ، ومن ثم لا محل للقول بقصر حكم قرار مجلس الوزراء المذكور على من يتلقون مرتبات شهرية أو عيونا على غير درجاته كالفن العمال — لا محل لذلك مع عموم عبارة قرار مجلس الوزراء وشمول مراميته ، فالمبررة في توافر شروط القرار المذكور ، بأن يكون الموظف أو المستخدم من المتطوعين العسكريين الذين لهم مدة خدمة لا تقل عن خمس سنوات وعيونا في وظائف مدنية تتفق مع مؤهلاتهم .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٥٦)

الجدا :

انتهاء خدمة المتطوع العسكرية — قرار تجديد التطوع بصفة محددة مؤقتة — انتهاء الخدمة حتما ينصق واقعة انتهاء هذا الأجل دون حاجة إلى قرار يصدر بذلك — كف يد المتطوع عن الوظيفة ويضاهيه تسهية تسمية الخدمة العسكرية — لا يفرض مركزا قانونيا جديدا له بل هو مقرر لواقعة انتهاء مدة تجديد تطوعه وعدم انصراف الإدارة ، إلى إعادة التجديد بصفة دائمة — جواز مد الخدمة بعد ذلك بصندوق قرار بهذا المد مشروء لربطه جديدة — استيفاء المتطوع لشروط في ذاته ، أو انصاح الإدارة عن التية في التجديد إذا لم يقرن بقرار قطع في هذه التية — لا يرتب له حقا إزاء الإدارة ولا يتجدها أو يفرض عليها أي التزام قبله .

ملخص الحكم :

ان القرار الغلبي بقهاء خذبة المدمى العسكري ان هو الا قرار صغرى
ثديقا لقتضى قرار ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ الذى حدد المدة المجددة لمتطوع
المذكور وجعل نهائيتها فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ . واذا كلفت مدة تجديد
المتطوع محددة وموقوتة على هذا النحو فى القرار الذى قضى بمدد حله
الخدمة ، فانها تنتهى حتما بتحقق واقعة انتهاء الاجل المعين لها فى هذا
القرار . وينبئ على ذلك لزوما ان تنقطع سلته بالدولة وعلاقته بالوظيفة
العسكرية بطول هذا الاجل بدون حيلة الى قرار يصدر بذلك . ولا يكون
كذلك من الوظيفة وصلية شهادة تلبية الخدمة العسكرية منتسبا لمركن
فكوتنى جديد له ، بل مكررا لواقعة انتهاء مدة تجديد تطوعه ، وعدم انصرافه
نية الإدارة الى اعادة التجديد لمدة تالية . وانما يجوز للإدارة اذا شاعت
ان تد خذبة بعد ذلك . وفى هذه الحالة يتعين مسدور قرار بهذا المد
ختمه لرابطة جديدة بينه وبين الدولة . وما لم يصدر هذا القرار لا يكون
له حق قبل هذه الاخرة فى الاستمرار فى الخدمة لمجرد كونه بمنقوليا
شرايط التجديد ، بل لان ادارة قد شرعت فى اتخاذا اجراءات تنبهه عن
انجامها الى الموافقة على هذا التجديد ثم عطلت عن ذلك ، اذ ان اسبابه
الشروط فى ذاته ، والامساح عن النية فى التجديد اذا لم يقترب بالتسار
الفاصل فى هذه النية ، لا يرتب للفرد حقا ازاء الادارة ولا يتبد الادارة
لو يدرى عليها أى التزام قبله .

(ملحق رقمى ١١٨ ٤١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٩)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

خدمة الأفراد المتطوعين بالقوات المسلحة - نصوص المواد ١٨ و ٢١
و ٢٢ و ١١٢ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المنظم لقواعد خدمة افراد
القوات المسلحة - اجازتها للهيئة الامارية المختصة تجديد هذه الخدمة متى
استوفى المتطوع الشروط المطلوبة للتجديد - ترضى الامارة فى التجديد

بسلطانها التقديرية ، وفقا للتفضيلات المصلحة العامة ، ولا معقب عليها ،
قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

بين من مطالعة القسطن رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الذي انتهت
خدمة المدمى العسكرية في ظل احواله انه نص في المادة ١٨ ، منه على
ان يتم تجديد الخدمة بموافقة هيئة الادارة المختصة بعد استيفاء الشروط
المنصوص عليها في المادتين ٢١ و ٢٢ من هذا القانون ، كما نص في المادة
١١٢ منه على ان تنتهي الخدمة العائلية للمتطوعين الذين اتوا بـ عدة تطوعهم
اما لعدم رغبتهم في التجديد او لعدم تصديق هيئة الادارة المختصة على
ذلك وفاد هذه النصوص ان المشرع اجاز للهيئة الادارية المختصة
تجديد مدة خدمة الفرد متى استوفى الشروط المطلوبة للتجديد ، وحصل
الاميل في التجديد في هذه الحالة رخصة تملكها الادارة بسلطانها التقديرية
وفقا للتفضيلات المصلحة العامة ، فلها ان تجيب الفرد الراغب في التطوع
الى طلبه في التجديد بعد انتهاء خدمته العسكرية اذا كتلت شروط التجديد
متمثلة فيه ، دون الزام عليها في ذلك ، كما لها ان ترفض هذا الطلب
تبعا لادواى العمل ولما تليه عليها المصلحة العامة ، دون معقب عليها
في هذا الشأن مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

(ملخص رقم ١ ، ١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩)

قائمة رقم (٥٨)

المبدأ :

تجديد خدمة المتطوع - تقدير سنة بواسطة القومسيون الطبي قبل
اجرائه - ليست له مقومات القرار الإداري في خصوص هذا التجديد فلا
يكسب حقا لازما فيه .

ملخص الحكم :

ان تقدير السن بواسطة القومسيون الطبي هو في ذاته من الأعمال

النضمية التي تسبق تجديدها خلية التردد وليثبت له مقومات القرار الإداري في خصوص هذا التجديد . وبهذه المثلة لا يكسب من قدرته سنة حقا لازما في تجديد مدة طلوعه ، ذلك التجديد الذي هو من إطلائيات الإدارة وهو استوفيت شروطه .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)

الفصل رقم (٥٩)

المادة :

جواز الطرح للقانون المصالح المتعلقة بالزواج أثناء الخدمة .

ملخص الحكم :

ليس في زواج المدعى ، وهو متزوج بالقوات المسلحة ، ولا في صدور التصريح إليه أي خروج على القانون ، إذ كل ما جاء من شيوخ بالقوانين للزواج لا يمتدى المجدد الزاميا لمط بل أن القانون لم يحرم على هذا المجدد الزواج ، إنما وضع له بعض القيود ابتداء مصلحة عامة كلف عنها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وهي « أن نظام الجيش يغفل عدم للزواج (ولكنه لا يصره) أثناء مدة الخدمة الإلزامية حتى لا تتعارض مسئوليات عملة المجدد مع دواعي الخدمة العسكرية » . ويضاف إلى ذلك أن المدعى حصل على الترخيص بعد أن استفتت اللجنة الإدارية في بادئ الأمر عن التصريح له به على أساس أنه موسيقى من الدرجة الثانية وبعد أن استوفيت جميع الإجراءات التي يتطلبها القانون ومنها أحلفته على الكشف الطبي لإجراة لياقته الطبية للزواج .

(طعن رقم ٢٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)

المادة رقم (٦٠)

المادة :

القواعد الخاصة برواتب المتطوعين والوزارة في المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ وفي الأمر العسكري رقم ١٧٤ الصادر في ٢٢ من أغسطس ١٩٥٢ في شأن تسير قواعد صرف المعاشات والملاوات المقررة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ ، وفي قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وقرار وزير الحربية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٧ الصادر في أول أبريل سنة ١٩٥٧ — حكم الملاوة الاجتماعية للمتطوعين بموسيقى الجيش — منح هذه الملاوة لكل من موسيقى الدرجة الأولى وموسيقى الدرجة الثانية دون تفرقة بينهما لأن القرار الوزاري الأخير لا يتعد التفرقة المقتضى الذي وردت في القانون أو في قرار مجلس الوزراء المشار إليهما .

بمجلس الحكم :

جاء في المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ ما يلي :

« مادة (١) يتيح أيضاً بطلاق بمرتبات صولات وصف ضابط ومسلح القوات المسلحة ومرتباتهم وملاواتهم الأحكام المرافقة لهذا القانون .

مادة (٢) على وزيرى الحربية والبحرية ، والمالية والاقتصاد ، وكل غيراً يخصه تنفيذ هذا القانون والممثل به أعضاء من أول يولية سنة ١٩٥٢ . وقد جاء تحت البند رابعاً من أحكام هذا القانون ما يلي : « يمنح المتطوع ومجندى الخدمة من جميع الرتب لفأية صول من الدرجة الثانية ملاوة كثرها ستة جنيهات سنوياً كل سنتين وتبدأ فترة الملاوة من تاريخ التخرج من المدرسة بالنسبة للمتطوعين ومن تاريخ التجديد الأول بالنسبة الى مجندى الخدمة ومن تاريخ الترقى للدرجة الأولى بالنسبة للموسيقين » .

وجاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢.
تحت البند وابعاً والخامسة بالمعالم الاجتماعية : « (١) المجنون : يمنح
كل من الصف شهاب والصنكري الاثلاثى ملاوة اجتماعية قدرها ثلاثة
جنهات شهزيا بشرط ان يكون متزوجا ومن ذوى الاولاد قبل جنهته
الزانيا ولا يحق للجنين الذين يتزوجون أثناء الخدمة او من يجنسون
قبل ان يزوجوا اولادا صرف هذه الملاوة - وجاء تعديلا لهذه القواعد في المذكرة
المرفوعة الى مجلس الوزراء (ان نظلم الجيش بفضل عدم الزواج أثناء مدة
الخدمة الاجتماعية حتى لا تتعارض مسؤوليات عائلة المجدد مع دواعي الخدمة
العسكرية) - (ب) المتطوعون ومجددون الخدمة : يمنح المقطوع او المجدد
المتزوج ملاوة اجتماعية قدرها جنه شهريا » .

وتد جاء بالامر العسكري ١٧٤ الصادر في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٢
في شأن تفسير قواعد صرف المعامات والملاوات المقررة بالقانون ١٦٨
لسنة ١٩٥٢ ما يلي بالنسبة للملاوة الاجتماعية : « يعرف المتطوعين
ومجددي الخدمة الذين ينطبق عليهم القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ ملاوة
اجتماعية بواقع جنه واحد شهريا بالشروط الآتية :

(١) ان يكون متزوجا قبل صدور هذا الامر وتصرف اليه الملاوة
اعتبارا من ١٩٥٢/٧/١ .

(٢) او يتزوج بعد صدور هذا الامر وتصرف اليه الملاوة اعتبارا
من الشهر التالي للزواج .

وجاء بقرار وزير الحربية ٣٤١ الصادر في اول ابريل سنة ١٩٥٧
في شأن شروط التطوع بالخدمة للموسميين بالجيش بعد ان استعرض
شروط التطوع وبمقتضى ومدة الدراسة وكيفية الخدمة ما يلي وذلك في البند ١٨
تحت عنوان الملاوات الدورية والاجتماعية وبند التأمين والملابس وفي
الفقرة (ب) « يمنح الموسيقى من الدرجة الاولى المتزوج املة اجتماعية
قدرها جنه واحد شهريا » .

ويؤخذ من ذلك جميعه ان الملاوة الاجتماعية التي قررها المرسوم
بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ والتي تمسها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧

من أهمه لنسب سنة ١٩٥٤ ولأول الميسرى ١٧٤ الجناري في ٢٢ من المجلس
سنة ١٩٥٤ في لبنان ترك، المملوكين والماملوكين إلى قروها المرسليوم بقروين
سلفا الفكر لم تروق في الملاوة الاجتماعية بين الموسيقى من الدرجة الأولى
أو الموسيقى من الدرجة الثانية. وإن هذه التفرقة جلت لأول مرة في القلوب
الوزاري ٢٤١ لسنة ١٩٥٧ حيث جاء نص فيسنة على الماستريلي من
الدرجة الأولى وحده :

وبالنسبة لما جاء في القواعد الوزاري رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٧ والمصدر
في أبريل سنة ١٩٥٧ من تضرر الملاوة الاجتماعية على الموسيقيين
من الدرجة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المصنل بالأمر
الميسرى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٢ وكذلك قرار مجلس الوزراء الصادر
في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يفرق في المعاملة بالنسبة للملاوة
الاجتماعية للزواج بين الموسيقى من الدرجة الثانية والموسيقى من الدرجة
الأولى بل أن قرار مجلس الوزراء سلف الذكر قد ورد حريحا مطلقا
من هذه الملاوة دون أي تمييز بين الدرجتين وأن نليس للقرار الوزاري
رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٧ أن يضع هذه التفرقة لأنه صائر من سلطة أدنى
لا يجوز أن تعطل من احكام صائرة من سلطة أعلى خاصة وأن القرار
الوزاري المذكور قد صدر بالاستناد الى المرسوم بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢
الذي لم يفوض وزير الحربية بوضع قواعد جديدة وإنما جاء النص اليه
مفصلا على تفويضه في التنفيذ فقط .

(طعن رقم ٥٦٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١٦)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

مطروح بمصلحة خير السواحل — انتهاء مدة خدمته بإعلانه معمر رغبته
في تجديدها وبوافقة المصلحة على ذلك — مدى استحقاقه مكافأة عن مدة
تطوعه في مثل هذه الحالة — قبلي حالته على حالة المستخدم الموقت الذي

يحرم في هذه الحالة من المكافأة المخصوص عليها في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩

ومن الاعالة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ .

ملخص الحكم : لم يمتثل له بطلبه - سائر - -

يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء التي وافق عليها بقراره الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ من المادة ٣٢ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المنظمة لكفالات المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة المال ومن احكم لائحة عمل الميومة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٢. المشكلة لهذه المكافآت بالنسبة لعمال اليومية - يبين ان هذه النصوص لم يرد بها ذكر للتطوع في خدمة مصلحة خفر السواحل ، فلذا جاز قبيل وضعه على أي من هؤلاء فلا يعدو ان يكون مبالا لوضع المستخدم المؤقت الذي يقطع رابطة التوظيف بإرادته التي يطمح بعدم رغبته في تجديد مدة خدمته - وانتهت العلاقة على هذا النحو لا يعدو ان يكون في حكم انتهاء رابطة للتوظيف بالاستقالة . وغنى عن البيان انه اذا كان الموظف لا يستحق استلامه مكافأة عند الاستقالة ، كما ينص على ذلك قوانين المعاشات ويردده قرار ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ للمصالح المذكور ، فان التطوع الذي يتم ملائته بالحكومة بعدم رغبته في تجديد التطوع لا يكون له اصل حق في المكافأة كذلك .

(ملحق رقم ٣٥٠٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨)

الفصل الخامس

الاستعداد واستنفاد من الخدمة

المادة رقم (٦٢)

المبدأ :

يسرى نظام الاستعداد على جميع الضباط بما فيهم ضباط الطيران .

مفصّل التقوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع تطبيق نظام الاستعداد على الضباط الطيارين بجلسته المنعقدة في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وبين أن نظام الاستعداد مقرر بمقتضى الفقرة (هـ) من القسم الثاني من الأبر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ الصادر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقد ألفت إدارة الرأى لوزارة الحربية والبحرية في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن هذا الأبر لا يزال قائما لم يبلغ ضباطنا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بمعاملات المؤسسات العسكرية ولا بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٨ الخاص بمعاملات الضباط الطيارين إذ لا تمارض بين نظام الاستعداد وبين ما تضمنته قوانين المعاشات من تعيين سن الاحالة الى المعاش فبجاء كل من النظمين — لنظام الاستعداد ونظام المعاشات — بخلف من الآخر وإن هذا الأبر يسرى على جميع ضباط الجيش ايا كان السلاح الذى يتبعونه .

وعلى كثر ذلك قدم بعض ضباط سلاح الطيران من رتبة العقيد بما عوتها من اتوا المدة المقررة للبقاء في الرتبة شكوى الى الوزارة يطلبون فيها عدم تطبيق نظام الاستعداد عليهم كما تتقدم الضباط الآخرون الذين هم أقل رتبة شكوى يطلبون تطبيق هذا النظام لأن عدم تطبيقه سيفت حقتا دون ترفيقهم .

ويستند الضباط الطيارون من رتبة العقيد بما عوتها في عدم سريان نظام الاستعداد عليهم الى أن هذا النظام مقرر بالأمر العسكري ١٩٤ وهذا

الأمر صدر مهوراً بتوقيع سينكس بكشا مفتش علم الجيش في ذلك الوقت وسلاح الطيران اتفوه بعد صدور هذا الأمر بمدة طويلة وإتاه سلاح مستقل من الجيش . وأن لهذا السلاح نظماً خاصاً وقانوناً خاصاً بالمعاملات كما أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاملات الضباط الطيارين قد اشارت الى عدم الأخذ بنظم الاستيداع فيما يخص الضباط سلاح الطيران نظراً الى حاجة هذا السلاح الى خدمات الضباط الأكاديمين في مرحلته الأولى .

أما إن هذا الأمر قد صدر المفتش العلم للجيش هذه القواعد في صورة امر باعتباره رئيساً لجميع القوات المسلحة . وقد جرى قضاء محكمة القضاء الإداري على امتثال هذا الأمر صحيحاً تماماً والقول بأن هذا الأمر لا يسرى على سلاح الطيران لجرد أن هذا السلاح لم يكن موجوداً عند صدور ذلك الأمر قول ظاهر الخطأ لأن هذا الأمر يسرى على جميع ضباط الجيش أياً كان السلاح الذي يتبعونه ولا عيرة بوجود هذا السلاح عند صدور الأمر مادام انه يدخل في مشيونه كلمة الجيش مثله كمثل البحرية سواء بسواء .

أما ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاملات الضباط الطيارين من عدم الأخذ بنظم الاستيداع بالنسبة اليهم فترة من الزمن فلا يكتفى لتعديل الأمر العسكري ١٩٤ بالنسبة الى ضباط سلاح الطيران لأن هذا الأمر لا يمكن تعديله الا بإداة تشريعية في قوته أو أقوى منه . والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨ ذاته لم يتضمن أى نص خاص بتعديل أحكام الاستيداع فلا يمكن القول بحصول هذا التعديل بما ورد في المذكرة الإيضاحية وحدها إذ ليس للمذكرات الإيضاحية قوة قانونية .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أن نظم الاستيداع المقرر بالفقرة ٥ هـ ٤ من القسم الثاني من الأمر العسكري رقم ١٩٤ الصادر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ يسرى على جميع الضباط في أسلحة الجيش المختلفة بما فيهم الضباط الطيارين .

قاعدة رقم (٦٢)

٢- أياً :

الاستثناء من القاعدة وفقاً لحكم المادة ١٠٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين بالقوات المسلحة لا يعتبر إحالة إلى المعاش في مفهوم المادة ١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة - الاستثناء عن خدمة المساعد بالقوات المسلحة يحكه نص المادتين ١٩ ، ٢١ من هذا القانون التي تعالج تسوية معاش من تنهى خدمته بطريق الاستثناء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم الطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، وتاويله ذلك لأنه يبين من استقراء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن ، المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة أنه نص في المادة ١٧ منه على تقسيم المعاشات إلى ثلاثة أنواع أولها : معاشات ومكافآت التقاعد وانتهاء الخدمة والثاني : معاشات من تنتهى خدمتهم بقوة القانون . والثالث : معاشات من يتركون الخدمة لعدم اللياقة الطبية . ثم أورد القانون في المواد التالية الأحكام التفصيلية بكل نوع من أنواع هذه المعاشات مما يستتجد منه أن المشرع أراد أن يختص كل نوع بأحكام خاصة يفرد بها وتطبق على المخاطبين بأحكامه دون سواهم من يندرجون تحت نوع آخر . وإذا كان المدمى في الطعن المائل قد استغنى عن خدمتهم أصلاً لحكم المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين بالقوات المسلحة فمن ثم فهو لم يجز إلى المعاش ولا ينطبق عليه الناقى حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، وإنما يسرى في شأنه حكم المادتين ١٩ و ٢١ من هذا القانون التي تعالج تسوية معاش من تنتهى خدمته بطريق الاستثناء .

وتنص حيثما لا يتعارض مع القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة. للمحل القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ - بين أنه لورد في الفصل الثاني منه أنواع المعاشات نص في المادة ٩٧ منه على أن تخضع المعاشات المنصوص عليها في هذا القانون إلى الأنواع التالية :

أولا : معاشات ومكافآت وانتهاء الخدمة . ثانيا : معاشاتك من تنتهي خدمتهم بقوة القانون . ثالثا : معاشات من يتركون الخدمة لعجز اللياقة الطبية ، ثم أوسع في المواد التالية من هذا الفصل الأحكام المنظمة لكل نوع . وقد لورد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لتسبيل الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة حالات انتهاء الخدمة العسكرية لهؤلاء نص في المادة ١٠٧ منه على أن « تنتهي الخدمة العسكرية العادلة للمعاشين بالقوات المسلحة بلعدي الحالات الآتية : (ب) للمظومين : ١ - بلوغ السن القانونية لانتهاء الخدمة العادلة . ٢ - وفاء مدة الطوع . ٣ - الاستغناء عن الخدمة . ٤ - الاستقالة من الخدمة .

ويجوز لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إنهاء خدمة المتطوع من ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بإحالته إلى المعاش . وتنص المادة ١١٩ من هذا القانون على أن « يستقنى عن خدمة المتطوع في إحدى الحالات الآتية :

(١) إذا ثبت عدم صلاحيته من الناحية الفنية أو العسكرية .

(ب)

(ج) إذا رأت هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة المختصة ذلك لأسباب تتعلق بدواعي الصالح العام وتكون أوامر الاستغناء بالاستناد إلى هذه المادة نهائية ولا تقبل الطعن أو المراجعة » .

ويبين من استعراض الأحكام القانونية السابقة البيان أن المشرع أراد أن يختص كل نوع من أنواع المعاشات المشتتة إليها في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المختار إليه بإحكام خاصة يتدرج بها وتطبق على

المخاطبين بأحکامها دون سواهم من يفرجون تحت نوع آخر ، وتأسيسه على ذلك يكون هذا القانون قد فرق بين المعاش الذي يستحقه المساعد المتطوع بالقوات المسلحة في حالة الاستفتاء من خدمته وبين المعاش الذي يستحق في حالة إحاقته الى المعاش اذ ينظم كل حالة أحکامها تفلير الأخرى .

ومن حيث أن السلبات من الأوراق أن الدمى في الطعن المائل من المساعدين المتطوعين بالقوات المسلحة الرئيسية وقد انتهت خدمته اعتباراً من ١٩٦٦/٣/١ بناء على رأى شعبة التنظيم والإدارة المختصة بالقوات الجوية لا سلب تصل بنوامى المصلح العلم حسباً يبين من كتاب هذه الشعبية رقم ٦١/٦٠/١ - ٤١٥٢/١٨٨٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٢/١١ . واذ نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه معطلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ التى يطلب الدمى بتطبيقها على حاقته على انه « في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٣ اذا أحيل الى المعاش ضابط برتبة أقل من رتبة لواء أو أحد ضباط الشرف والمساعدين .. بغير طلب منه وقيل بلوغه السن القانونية لانتهاء الخدمة ينسحب لقوى معاش رتبته أو درجته الأصلية ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإحاقته الى المعاش .. » وكان الثابت من الأوراق على ما سبق ببقائه أن الدمى لم يحل الى المعاش وإنما استغنى من خدمته أعبالا لحكم الفقرة ج من المادة ١١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، فمن ثم فإن المادة ٢٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ السابقة البيلان لا تنطبق عليه وإنما يسرى في شأنه حكم المادة ١٩ من هذا القانون التى تنص على أن « يسوى المعاش باعتباره جزء واحد من أربعمين جزءاً من آخر راتب تقاضاه المنتفع وذلك من مدة خدمته المصوبة في المعاش .. » وهذا هو ما أمطته إدارة التظمين والمعاملات بالقوات المسلحة في حالة الدمى .

يؤكد هذا النظر أن المادة ٢١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « من يحال الى المعاش بناء على طلبه يسوى معاشه على أساس آخر مربوط الرتبة أو الدرجة السابقة لرتبته أو درجته اذا لم يكن قد خدم مدة سنة على الأقل في رتبته أو درجته الأصلية التى أحيل منها الى المعاش .. ويسرى هذا الحكم لنفساً على المستغنى من خدمتهم والمضولين

والطرودين من الخدمة « . ومن ثم نقله في حالة ما اذا زادت مدة خدمته المستثنى من خدمته في رتبته الاصلية التي انتهت خدمته فيها بالاستعفاء من سنه — كما هو الحال في حالة الدمى — سرت في شأنه القاعدة العامة لتسوية الممثل المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون المذكور .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه في هذا المذهب يكون قد أخطأ في تأويل التفسير وتطبيقه ويتمين من ثم القضاء بالنقله ويرفض الدعوى مع الزام الدمى اصرولت .

(طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٤)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

المادة (٦٣) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة نصت على استحقاق بلوغ القاتل في حلقى لوفاته قبل بلوغ المشترك سن الخامسة والستين ، وانتهاء خدمته بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة — المتسود بانهاء الخدمة في هذا المجال هي الخدمة العسكرية دون الخدمة المدنية — اسلمت تلك نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والقرينة لضبط الشرف والمساعدين وضباط الصف والضود بالقوات المسلحة — يترتب على ذلك استحقاق القاتل في حالة انتهاء الخدمة العسكرية بسبب عدم اللياقة الطبية حتى ولو تضمن قرار انتهاء الخدمة نقل المشترك الى وظيفة مدنية .

ملخص الحكم :

ان التثبيت من الأوراق ان الدمى كان من ضباط الصف بالقوات المسلحة وقد انتهت خدمته اعتباراً من ١٩٦٥/٥/١٦ ومن ثم نقله يخضع

(م ٩ — ج ٢٠)

أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والمزايا والتعويضات للقوات المسلحة ، الذي حصل به اعتباراً من ١٩٦٥/٧/٢٨ والذي يصرى على ضبط الشرف والإسماعيلين والمظومين من ضبط الصف واليهود وضباط الصف والجنود المجندين والمجنودين في الخدمة وقت العمل به ومن بينهم المدعى . ويلجوع الى المادة ٦٢ من هذا القانون ويبيح أنها تنص على أن تستحق مبلغ التأمين في إحدى الحالات الآتية :

- (١) وفاة المشترك في التأمين قبل بلوغه سن الخدمة والسنتين .
- (ب) انتهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة اذا نشأ من عجز كلي . اما اذا كان العجز جزئياً استحق نصف مبلغ التأمين .

ويستفاد من الفقرة ب المشار اليها ان مبلغ التأمين المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون انما تستحق في حالة انتهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة واذا يطالب هذا القانون ويصرى لحكابه على العسكريين المتصوص عليهم في المادة ١ منه ومنهم ضباط الصف والجنود الذين هم بينهم المدعى — فمن ثمة ان انتهاء الخدمة المتصوص عليها في القانون المذكور انما هي الخدمة العسكرية الصالحة ، وهذا هو النظر ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والفرقة لضباط الشرف والإسماعيلين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الذي يحكم شروط الخدمة والفرقة لهؤلاء قد أورد الباب الثاني منه « للخدمة العسكرية وكذا اياها ومطابقاً » وكس في المادة ٢ منه على ان « الخدمة انما ان تكون جزئياً او بطريق الطوع » . ويضمن القانون الباب المذكور حكم لانتهاء الخدمة » ونص في المادة ١٠٧ منه على ان « تنتهي الخدمة العسكرية المأملة للعسكريين بالقوات المسلحة بلجدي الحالات الآتية :

(ج) للمجندين والمظومين :

١ — عدم اللياقة الطبية للخدمة العسكرية

.....

٢ — النقل الى وظيفة مدنية

ومؤدى النضالين القانونية السابقة ان عبارة : انتهاء خدمة المشترك
منسوبة عدم التغطية الطبية ، التي وردت في البقرة ب من المادة ٦٤ من
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها انما تعنى انتهاء الخدمة
العسكرية للمشارك بسبب عدم ليلقته الطبية لهذه الخدمة . وتأسيسا
على ذلك ، فلا لاكتفاء بقوله لما ذهب إليه الحكم المضمون فيه من ان
الشارة المذكورة هي عبارة كلية تجري على اطلاقها ومن ثم يتعين لاستحقاق
التسليمين المنصوصين عليهم في المادة ١ منه وتبين شريط الصب والجنود
التامين طبقا للبقرة ب من المادة ٦٤ المشار اليها انتهاء خدمة الفيرد
العسكري في الدولة بصفة كلية سواء في الوظائف المدنية او في الوظائف
العسكرية — لا يستلزم ذلك — لان هذا التفسير يخرج عن مدلول النص
الذى يجب ان يفسر في نطاق القانون الوارد فيه والذي يتطلب العسكريين
دون المدنيين ويتناول الخدمة العسكرية دون الخدمة المدنية . ولا يتعارض
هذا التفسير مع نظام التامين ومبادئه وفي تامين المشترك من مكر
نقد العمل وتوضيحه لمواجهة اعباء الحياة — حسبما ذهب الحكم المذكور
فيه — ، اذ ان التامين المشار اليه ان هو الا تامين عسكري يخلق ضمانا
أكبر للمشارك لانه يقرر باستحقاق التامين في حالة عدم التغطية الطبية
للخدمة العسكرية محسوب دون ، اشقة شرط آخر لم يرد في القانون
وهو اشتراط عدم التغطية الطبية للخدمة بصفة كلية سواء في الوظائف
المدنية او العسكرية وهو ما يفتقر من مجال اعمال النص المشار اليه ،
وينتص بلغلى من حقوق المشارك بعد نقله الى وظيفة مدنية وخضوعه
بلغلى لنظام تامين آخر .

ومن حيث انه يبين من الأوراق في الطعن المائل ان المدعى
قد التحق بعقود ميكانيكا القوات الجوية في ١٣/٩/١٩٦٤ وتخرج في
هذه المدرسة بتاريخ ١٤/٧/١٩٥٩ وفى ١١/٥/١٩٦٤ اصيب بتسريح
المرض فعرضت اللجنة الطبية المختصة بتقويات الجوية في ١/٩/١٩٦٤ :

١- انه غير لائق للانضمام الى الخدمة العسكرية .

٢- انه مريض بالمرض الذى اصيب به أثناء الخدمة العسكرية .

٢ - ان هذا المرض عجز جزئي .

وتتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٥ صدر قرار وزير العربية رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٥ ينقله الى وظيفة مخنية من الدرجة الثالثة الكلية بالقوات الجوية .

ومن حيث انه قد استبان لهذه المحكمة من اطلاعها على ملف خدنة المدمى والطلبات المتبادلة بين الادارات المعنية بالقوات الجوية بشأن انتهاء خدمته ، انه وان كان قد صدر قرار وزير العربية المشار اليه بنقله الى وظيفة مخنية الا ان سبب هذا النقل كان في الحقيقة والواقع لعدم لياقته الطبية للخدمة العسكرية لاصابه بمرض الصرع الذي سبب له عجزاً جزئياً حسبما هو ثابت في تقرير اللجنة الطبية المختصة بالقوات الجوية في ١٩٦٤/٩/١ السابق الاشارة اليه ، يؤكد ذلك ان كتاب رئيس شعبة التنظيم والادارة بالقوات الجوية رقم ٦٦/ق/٤/٥ المؤرخ في ١٩٦٦/١/١١ المرسل الى ادارة المعاشات للقوات المسلحة ومعه أوراق المدمى جاء به ان سبب انتهاء خدمة المدمى هو « نقله الى وظيفة مخنية بالقوات الجوية وذلك لعدم لياقته طبياً للخدمة العسكرية » . بل ان شعبة التنظيم والادارة المذكورة قد طلبت بمسند ذلك بكتليها رقم ١٦/ط/٤/٥ المؤرخ في ١٩٦٦/٢/١٦ الى فرع الأفراد بالقوات الجوية الفاء قرار انتهاء خدمة المدمى بنقله الى وظيفة مخنية واعتبار هذا الانتهاء لعدم اللياقة الطبية حتى يمكن تسوية حالته على هذا اساس .

ومن حيث انه تأسيساً على ما تقدم ، واذا كان المستفاد من نص الفقرة ٦٢ من المادة ٦٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ السابق بياتها ان استحقاق مبلغ التأمين منوط بتوافر شرطان اولهما : ان تنتهي خدمة المشترك العسكرية ، والثاني ، ان يكون سبب هذا الانتهاء هو عدم اللياقة الطبية لهذه الخدمة ، وكان الثابت من الاوراق ان المدمى قد انتهت خدمته العسكرية وان سبب انتهاء هذه الخدمة في الحالة المطلة كان لعدم لياقته الطبية لهذه الخدمة بسبب مرض الصرع الذي اصابه بعجز جزئي ، ومن ثم يكون قد توافر في المدمى شرطاً استحقاق التأمين عن هذا العجز وقدره

نصف مبلغ التأمين اعمالا لحكم الفقرة ب من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ السابقة البيان .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، وإذا ذهب الحكم المطعون لوجه غير هذا المذهب فقد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتمين من ثم التمسك بآلفقه ويستحق المدعى نصف مبلغ التأمين المشار اليه مع الزعم الجيدة الادارية بالمرونة .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١)

(في نفس المعنى البطمان رقم ١٠٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢)

الفصل السادس

المقنود والغائب أثناء المبيعات العسكرية

قائمة رقم (٥٠) أ

المادة :

قرار وزير الحرب باعتبار المقنود أثناء المبيعات الحربية مئة — هذا
القرار يقوم مقام الحكم لموت المقنود — قرار وزير الحرب باعتباره أحد
أفراد القوات المسلحة غائبا — قبل هذا القرار مقام الحكم باعتباره غائبا .
بفرض القنوى :

ان المادة ٩ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صندوق توفير
البريد تنص على انه « يجوز ايداع مبلغ باسم من هم تحت الولاية
او الوصاية او القوامة كما يجوز ايداع مبلغ باسم غائب ، بشرط أن يقدم
من يقوم بالإيداع ما يثبت ولايته أو أصابته أو قوامته أو وكلته من
الغائب ، وتنظم اللائحة التنفيذية المشر إليها في المادة ٢٥ طرق اثبتت
الولاية على القاصرين » وتنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذا
القانون على انه « ويكون هذا الدفتر — دفتر التوفير باسم الشخص الذي
أودع المبلغ لحسابه بغض النظر عن شخص من يقوم بالإيداع .

ومن حيث ان المادة ٩٨٦ من قانون المرافعات المدنية والعسكرية
تنص على أن « تعين المحكمة النائب عن عديمي الأهلية أو الغائب
او المساعد القضائي لمن تقررت مساعدته بعد أخذ رأى النيابة ونوى
الشان ، وعلى النيابة العامة أن تتخذ الاجراءات اللازمة لترشيح من
يصلحون للنسبة .. الخ » وتنص المادة ٩٨٧ من القانون المذكور على
انه « لا تتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة اذا لم يتجاوز
مال الشخص المطلوب حمايته خمسين جنيهها أو مائة جنيهه في حالة

التي تعدد لها ألف ديفت، الضرورية لذلك، ويكتفى بتسليم المال لمن يطلبه من قبله
شئونه لماذا جاوزت قيمة المال هذا القدر فيما بعد فحفظه الإجراء
المذكورة .

ومن حيث أن النائب من دفاتر التوفير الخاصة بالقصور المذكورة
أن والدهم هو الذي قام بفتح هذه الدفتر بمقتضى نقيب من قبله وأمنته
عليهم . ومن ثم يعتبر هؤلاء القصر أصحاب الدفاتر المتبضوطة بتسليمهم
ويقتضى أصحاب الأموال المودعة بها ما لم يثبت العكس .

ولما كان والد القصر المذكورين المهير غلبه ينفذ المظبوطات القروية
الآخرة بسنياء عام ١٩٦٧ وذلك حسبما جاء في كتاب القوات المسلحة
المؤرخ ١٩٦٩/٥/١٤ ، ومن ثم يعتبر غلبا دون حجة الى حكم من
المحكمة وذلك على أساس أن القليب المذكور ضابط في القوات المسلحة :
وتتمس الفترة الأولى من المادة (٢١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩
الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية محللة بالقانون رقم ١٠٣
لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « يحكم بموت المفقود الذي يطلب عليه الهلاك
بعد أربع سنين من تاريخ مفقده ، على أنه بالنسبة الى المفقودين من
أفراد القوات المسلحة لتتساء العمليات الحربية يصدر وزير الحربية قرارا
باعتبارهم موتى بعد مضي أربع سنوات ويقوم هذا القرار مقام الحكم »
وطبقا لهذه الفترة يقوم قرار وزير الحربية باعتبار المفقود من أفراد
القوات المسلحة ميتا مقام الحكم بموته ، ومن ثم ملته من باب أولى
يقوم قرار وزير الحربية باعتبار أحد أفراد القوات المسلحة غلبا مقام
الحكم باعتباره غلبا .

ومن حيث أنه يبين من دفاتر التوفير الخلسة بالقصر المذكورين أن
المبلغ المودع بكل دفتر لا يجاوز خمسين جنيها ومجموع المبالغ المودعة
بالدفتر كلها لا يجاوز مائة جنيه ، ومن ثم يكتفى بتسليم هذه المبالغ
لأن يقوم على شئونهم دون حجة الى استصدار حكم بتعيين النائب عن

القصر. وذلك طبقاً لحكم المادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية سالفى الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المبلغ المودعة بدفاتر التوقيع الخاصة بالقصر لإنهاء يجوز صرفها لوالدتهم السيدة/ دون حاجة الى استصدار حكم بتعيينها نقيبة جنهم استناداً لحكم المادة ١٨٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك اذا ثبت للهيئة أنها هي القائمة على شؤون القصر المذكورين ..

(ملف ٢/٣/٥٨ — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

القانون العسكري

المعاملات والمكافآت والتأمين والتعويض

الفرع الأول

سريان قوانين المعاملات العسكرية

قاعدة رقم (٦٦)

المادة :

معاملات عسكرية - الرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ في شكلها -
ترتبه معاملة لبعض وريثة صاحب المعاش المتوفى - حكم في ذلك يستند من
القانون لا بطريق الإرث .
ملخص الفتوى :

اصلا للمادة ١١ من الرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ الخاصة
بالمعاملات العسكرية تنقسم المعاملات الى ستة انواع ، منها المعاملات
المنوطة لمقاتلات من توفى من اصحاب المعاملات ، وقد نظمت منح هذا
النوع من المعاملات المادة ٢١ وما بعدها من هذا القانون ، ومنها يبين أن
القانون يرثه لبعض وريثة صاحب المعاش المتوفى من تتوارث بينهم شروط
معينة بماتسا مستقلا يستند حقه فيه من القانون مباشرة فلا ينتقل اليه
بطريق الإرث من صاحب المعاش . ومن ثم فله عند تطبيق الرسوم بقانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ (الذي يبطل كل زيادة استثنائية في المعاش فيما يجاوز
خمس مئة جنيه شهريا) لا يجوز النظر الى مجموع المعاملات المقررة
للورثة المستحقين في المعاش باعتبارها معاشا واحدا ، بل يمتنع أن ينظر
الى معاش كل من هؤلاء المستحقين على حدة .

(فتوى رقم ١٥ في ١٣/١/١٩٥٤)

المادة ١٢٨

المبدأ :

حدد كل من قانون المعاشات المدنية رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ وقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ طوائف المواطنين الذين تسرى عليهم أحكامه . فلا يجوز ، بغير قانون خاص ، معالجة ضباط حرس الجمارك والمسايد المملوكين بقانون المعاشات المدنية ، بقانون المعاشات العسكرية .

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأي مجتمعاً تطبيق قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ على ضباط مصلحة خفر السواحل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ يونية سنة ١٩٤٠ ومطلب وزارة البحرية والبرية في تطبيقه على ضباط خرس المصيد بجهته المقتدة في ١٤ يونية سنة ١٩٤٩ والتي رايه الى انه بمقارنة نصوص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية وعلى الاخص المواد ١ و ١١ و ١٨ و ١٩ بنصوص القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية وعلى الاخص المواد ١ و ١٠ و ١١ و ٦٤ م ٦٥ يتبين ان كلا من هذين القانونين قد حدد طوائف المواطنين الذين تسرى عليهم احكامه ولم تكن المادة ١٣٦ من الدستور تنص على انه لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة الا في حدود القانون . فانه لا يجوز بغير قانون خاص معالجة ضباط حرس الجمارك والمسايد المملوكين بقانون المعاشات المدنية بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ لان المعاملة بهذا القانون مقصورة على ضباط الجيش البري والبحري وقوة الطيران الحربي بما فيهم اطباء البيطريين والصيادلة العسكريين وكذلك من ضباط وعسكري الجيش البري والبحري وقوة الطيران الحربي .

لما تقرر مجلس الوزراء الصادر في ١٦ يونية سنة ١٩٤٠ بتطبيق قانون المعاشات العسكرية على ضباط خفر السواحل بمختلف القانون خصوصاً وان مصلحة خفر السواحل قد تكونت بين المصالح المدنية في القانون ٥٤ و ٦٥ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ويقتضى الامر لتصبح الخصاص

القانونية ان يضمن قانون يوجع انزده الى تولى صدور قرار مجلس الوزراء
المشار اليه بلجاجة الوضع الحاضر ويمكن ان ينص فيه على سريان قانون
المعاملات العسكرية على ضباط حرس الميادين والجيالك .

(غنوى رقم ٢٠٠/٤/٨٦ - ق ١٩٤٩/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٦٨)

المادة :

القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ بشأن المعاملات العسكرية — تطبيق
احكامه على كل من حصل على عريضة ضابط من تاريخ صدوره ولو كان
موقفا ملكيا قبل ذلك — انقطاع هؤلاء بزمانا لك القانون سواء في مدد خدمتهم
الملكى او العسكرية .

ملحق الحكم :

بين من ايتظهار المرة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٢٩ الخاضع بالمعاملات الملكة والمادة الاولى والفقنة والعقود
الخليسية من المادة الخمسين من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠
الخاضع بالمعاملات العسكرية ، الهذ قد نصت جميعها في جلاء على ان
احكام القانون الاخيرة هي وحدها — دون غيرها من القوانين واللوائح
الاخرى — الواجبة التطبيق في حق كل من حصل على عريضة ضابط
ابتداء من تاريخ صدور ذلك القانون — والله لا يطبق اى قانون آخر في هذا
الشأن ، كما سوت هذه النصوص في الحكم بين من كان ضابطا من بدء
خدمته ومن كان موقفا ملكيا قبل حصوله على عريضة ضابط ، وجعلت
الانطلاق تطبيق احكام هذا القانون الخمسون على العريضة ، نهى
اعتبرت الموقف الملكى الذى حصل على عريضة ضابط وكأنه ضابط
من بدء خدمته دون امتداد بصفة خدمته الملكة ، ومن ثم لزم ان يطبق
في شأن قانون المعاملات العسكرية بكل ما فيه من مزايا ، ومنها ما نصير
عليه في المدة الزامية (الخاصة بمدد الخدمة في السودان) ، سواء

من مدة خدمته الملكية لم من مدة خدمته العسكرية ، وهذا هو ما نهت عليه مرحلة الفترة الخليفة بن المدة الخمسين .

(طعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٨)

قاعدة رقم (٦٩)

المادة :

المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ — القول بقصر تطبيقها على من تضى مدة الخدمة بالسودان بصفة ضابط دون غيره — في غير محله .

بالمقصود الحكم :

تمس المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ محلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ ، على ما يأتى : « الضباط الحائزون لرتب قرر لها ماعية خصوصية للسودان تكون تسوية معائهم أو مكافأتهم باعتبار هذه الماعية الخصوصية وذلك فى الأحوال الآتية : (أ) إذا كان الضابط أثناء خدمته فى السودان أو وقت الحرب قد لحيل إلى المعاش أو رعت بسبب حاجت أو أبراض أو جروح جقطه غير قادر على البقاء فى خدمة الجيش . (ب) إذا خدم الضابط مستثنى كليلتين فى السودان ولا يدخل فى صلب المستثنى المذكورين فى الفقرة (ب) المدة التى تقضى فى السودان بالصوف قبل حصول على جروضة ضابط ، ويبين من الإطلاع على هذه المادة ، ومن استظهر نصوص القانون الأخرى ، أنه لا وجه للقول بقصر الإفادة من أحكام تلك المادة على من تضى المدة المنصوص عليها فيها « بصفة ضابط » دون غيره ، إذ فى القول بذلك تخصيص بفسر مخصص من النص ، ذلك أن الفقرة (ب) من المادة الرابعة جرى نصها كما يلى « إذا خدم الضابط فى السودان . والضابط فى مجال تطبيق أحكام قانون المعاشات العسكرية هو من كان كذلك عند تطبيق أحكام ذلك القانون عليه . ولم تمس المادة على أن تكون الخدمة فى السودان « فى وظيفة ضابط » ، والأصل أن المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يرد

من النص ما يخصه . ولو قصد الشارع الى غير ذلك لنص صراحة على ذلك ، كما نص في المادة ٥٤ من قانون المعاشات العسكرية على كينية معالجة الضابط المتقولين الى الخدمة الملكية ، وأحال في بيان كلفة معاملتهم في خصوص المعاش الى المادة ١٨ من قانون المعاشات الملكية . وبغضلا عن ذلك فإن القول بغير ما تقدم يؤدي الى أن يطبق في حق الضابط قانون المعاشات الملكية بالنسبة لمدة خدمته بالسودان وقانون المعاشات العسكرية بالنسبة لما عداها ، وفي ذلك مخالفة صريحة لأحكام المادة الأولى من القانون الأول والمواد الأولى والثانية والفقرة الخامسة من المادة الخمسين من القانون الثاني . كما أنه لا وجه من جهة أخرى لاستنباط حكم مخالف لصريح نص الفقرة « ب » سالفه الذكر بطريق التقيس على ما نص عليه في ختم المادة الرابعة من أنه « لا يدخل في حساب السنتين المذكورتين في الفقرة « ب » لمدة التي تنقضي في السودان بالمصنف قبل الحصول على عريضة ضابط » — لا وجه لذلك : (أولا) لأن هذا النص استثناء من الحكم العام ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يجوز التوسع فيه (وثانيا) لأن استثناء الصف الضابط والمسلح من أحكام المادة الرابعة لا يعتبر في الواقع من الأمر استثناء ، وإنما هو تطبيق سليم لما نص عليه في المادة الثانية من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ من أنه « ... لا يجري حكم الاستقطاع على الصف الضابط والمسلح . والخدمت التي لم يجر على مرتبها حكم استقطاع السبعة والنصف في المدة لا يجوز حسابها في تسوية المعاش أو المكافأة » ، وما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون المشار اليه من أن « ... مدة الخدمة التي قضيت بصفة صف ضابط أو عسكري لا تخولهم أي حق كإن في المعاش أو المكافأة » ، ومرد ذلك كله الى أن مدة خدمة الصف الضابط والمسلح ليست خدمة دائمة بها يستقطع عنها احتياطي المعاش حتى تعطل في تسوية المعاش .

ملحق رقم (٧٠)

المادة ٨٨ :

المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ - نصها على سريان أحكام
على القوات الفرعية بالقوات المسلحة لحين تقرير أحكام خاصة في نسلكهم -
يصدر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن بمسلكات القوات المسلحة -
سريته على القوات التي تحتها المادة الأولى - عدم دخول رتبة مساعد
أو ضمن هذا التحديد لدخول رتبها في فئة الرؤساء العامة - أثر ذلك
استبعاد تطبيق أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بقسمة أن يشغل
هذه الرتبة وتطبق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص التتوي :

إن المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون التأمين
والمعاشات لموظفي الدولة ومستحقيها وعملها المنعني تنص على سريان
أحكامه على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها في القانون
رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات
المسلحة ، وذلك لحين تقرير أحكام خاصة في شأنهم .

وهو صدر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤ من شأن المعاشات والمكافآت
والضمان والتعويض للقوات المسلحة وأصبح هو القانون الواجب التطبيق
بالنسبة لمن تسري عليهم أحكامه من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

وقد عدت المادة الأولى من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر
المتضمن بأحكامه ونص في الفقرة (ب) منها على الضباط الشرف والمأمونون
والمتطوعون من ضباط الصف والجنود ومجندين الخدمة براتب على بالقوات
المسلحة الرئيسية . ونص في الفقرة ج على ضباط الصف والجنود
المجنسون ومن في حكمهم بالقوات المسلحة الرئيسية والفرعية ثم نص
في عجز هذه المادة على أن يعتبر في حكم المجندين إلزاماً باتباع الصف

والجنود المقاتلين يملكون منهن الخدمة الزمنية ومنفعة الجنود المقاتلين المستمرة
تكميلاً لظروفهم المادية أو موجدى الخدمة الزمنية المادية التي تقدمها لهم
الانزاعين أو من المتطوعين الماديين أو الطلبة المتطوعين بالخدمات التعليمية
للقوات المسلحة .

وإذا كانت القوات المسلحة هي من القوات القومية طبقاً لما تقتضيه به
الفترة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فلا يسمو
الفترة ج من المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سلفة الذكر
بالتسوية له ٩٩ على طبقات الصف والجنود الجففين ومن في حكمهم وهم
من يعملون في الخدمة المدنية بصفة الجففين الزايم سواء كانوا متطوعين
ماديين أو موجدى خدمة بالراتب المادى من المجندين الانزاعيين .

هذا وان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخبة
والترقية لضباط الأشراف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات
المسلحة والذي نعى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ على تطبيقه على ضباط
الصف والجنود المجندين بالقوات المسلحة الفرعية أورد فى جدول فئات
الرواتب ألكحق به راتب المساعد الأول فى فئة الرواتب المالية ما يترتب
عليه استبعاد تطبيق أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة أن
يشمل هذه الرتبة وينطبق عليه أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

٢ هوى رقم ٧٨ — بتاريخ ١/١/١٩٦٤)

المادة رقم (٧١)

المادة :

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ — تكميلاً فى المادة الثالثة — الفئات التى
تفرض له — تعرض المادة ٤٤ لعائلة صاحب المقتضى الذى سبق معاقبته
بأحكام قوانين العقوبات العسكرية — نصها على معاقبته فيها يقتض
بيده خدمته المدنية بصفة الجففين بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ —

شرط هذه المعاملة هو ان يكون معينا يلحق الوظائف بالميزانية للمدة للدولة او الميزانيات الخاصة او إحدى الفئات الخمس اليها في المادة ٢ - لكن الاستفادة من هذه المعاملة في كل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بشرط ان تكون المؤسسة التي يعمل بها من المؤسسات التي تطبق نظام موظفي الدولة او مصدر يقتضاه موظفيها به قرار من وزارة الميزانية - تخلف كل من هذين الشرطين في رئيس مجلس إدارة مؤسسة شاحنة مصر الجديدة - ميزانية - مؤسسة عليا - المرجع في تحديد وصف الميزانية هو سند إنشاء الجهة المراد وصف ميزانيتها - لا مجال للاجتهاد في هذه الخصوصية .

ملخص النقوى :

سبق ان عرض على اللجنة الثلاثة للنسب الاستشارى بجلستها المنعقدة في ١٩٦٧/٧/٢٤ ان قانون التأمينات الاجتماعية هو الواجب التطبيق على السيد المهندس/... .. خلال مدة رئاسته لمجلس ادارة مؤسسة شاحنة مصر الجديدة على ان يكون له الحق في طلب تحويل معاشه الى هيئة التأمينات الاجتماعية التي اشارت اليها المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، واستندت اللجنة الثلاثة في رأياها الى ان السيد حين بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٢ رئيسا لمجلس ادارة مؤسسة شاحنة مصر الجديدة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٢ ، وقد نص القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وهو القانون وهو القانون القائم في التاريخ المشار اليه في المادة الثالثة منه على ان « يخضع لنظام المعاشات من موظفي الاقليم المصرى الثلاث الآتية :

(١) المنتسبون بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وكذلك موظفو الطوائف والهيئات التي تقرر ضمها الى المنتسبين بأحكامه بقرار من رئيس الجمهورية .

(٢) الموظفون الذين يعينون بمعد العمل بهذا القانون في الوظائف الدائمة او الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الخاصة وميزانيات الجمارك

القرار بالمعجم المعينة والجامعات والجالس العامة مجالس المديرية
وإدارة النقل المعلم لمنطقة الاسكندرية .

ولما كتبت المذكرة ٢٢ من القانون سابقه الفكر تهي على انه « اذا
كان صاحب المعلن سبق معاملته بأحكام قوانين الماشك العسكرية ،
عول فيما يخص بمدة خدمته المدنية الجديدة . بموجب المرسوم رقم ٢٧
لسنة ١٩٢٩ ، ومن ثم فان شرط استمرار معاملة الموظف بالمرسوم بقانون
رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ، هو تعيينه في احدى الوظائف بالميزانية الصلبة
للدولة او الميزانيات الملحقة او احدى الهيئات المذكورة بالنص ..

ولما كان المرجع في تحديد وصف الميزانية هو سند انشاء الجهة الموائم
وصف ميزانيتها بحيث اذا ما وصف سند انشاء الجهة ميزانيتها بأنها
مستقلة أو ملحقة وكان ذلك في حدود القانون فانه لا مجال للاعتراض في
هذه الخصوصية بعد ذلك .

وقد نص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بصيغار قانون المؤسسات
العامة القائم وتنفذ في مادته الاولى على ان « للمؤسسات العامة شخصية
اعتبارية » كما نصت المادة ١٥ منه على ان تكون للمؤسسات العامة ميزانيات
خاضعة بها وهذا فلك ان كل مؤسسة عامة تكون ميزانيتها مستقلة طبقا
للقانون . ونظرا لان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ يقتضيه مؤسسة
عامة لصلحية بحر الجديدة قد نص في المادة الثالثة منه ، على ان تنشأ
مؤسسة عامة تتبع وزارة الشؤون البلدية والقروية بالاظيم الجنوبي تسمى
مؤسسة ضاحية بحر الجديدة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر
أموالها أموالا عامة ونصت المادة الرابعة على ان يكون للمؤسسة المذكورة
ميزانية مستقلة ، وبغلا عن ذلك قضت المادة السادسة من هذا القانون
بان مجلس ادارة المؤسسة سابقة الفكر هو السلطة العليا للمهيئة على
شئونها وتديره امورها وله على الاجم وضع اللائحة الداخلية للمؤسسة
وبين فيها بوجه خاص اختصاصات مدير المؤسسة ونظم التوظيف بها
وكذلك النظم المالية والادارية والفنية دون التحد بالنظم الحكومية واذا
كان قوانين التأمين والماشك الحكومية لا تسري على العاملين بمؤسسة

ضاحية مصر الجديدة كما أنها لم يصدر قرار جبهتوري يضم هذه المؤسسة إلى المتعدين بأحكام هذه القوانين .

(ملوى رقم ٧٤٥/١/١٩٦٧ — جلسة ١٢/٢٧/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

ضبط القوات المسلحة — تعيين — معاشي القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة — صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ بوضع استثناء من أحكام رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه — نص في ملغته الأولى على جواز تعيين رعايا الدول العربية ضباطا في القوات المسلحة — وجوب أن يقرر هذا الاستثناء بقدرة ينتج اثره في نطاق التعيين وحده — عدم افادة رعايا الدول العربية اللذين يعينون ضباطا في القوات المسلحة من أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتسليم والتعويض للقوات المسلحة — القوصية بتعديل القانون المذكور على نحو يسمح بمعاملة رعايا الدول العربية اللذين يعينون ضباطا بالقوات المسلحة معاملة الضباط من رعايا الجمهورية العربية المتحدة في مجال تطبيق هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة تناول بالتنظيم القواعد والنظم الخاصة بخدمة الضباط العاملين في القوات المسلحة ، ويظهر أن هذا التنظيم انبثا عنصراف إلى المواطنين وحدهم باعتبار أنه لا يجوز تعيين ضباط بالقوات المسلحة من الاجانب ، ويؤيد ذلك ما نص عليه هذا القانون في المادة ١٢٨ منه من أن تنتهي خدمة الضباط لأحد الاسباب الآتية : (١)

(٦) فقد جُستية الجمهورية العربية المتحدة ... « بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ بوضع استثناء من أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ سلك الفكر ، ونص في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه يجوز أن يعين ضابطا بالقوات المسلحة راعيا الدول العربية من بين الفئتين الآتيتين متى اقتضت الضرورة تعيينهم .

١ - خريجي الكليات العسكرية بالجمهورية العربية المتحدة .

٢ - الحاصلين على الشهادات الجامعية

وتسرى على هذا التعمين كافة أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما عدا شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة » .

وملأ ما تقدم أن الأصل في تعيين ضباط القوات المسلحة أن يكون مقصورا على المواطنين دون الأجانب ، وذلك أصل مقرر في جميع الوظائف على اختلاف أنواعها يحصل أن تولى الوظيفة العملية هو اشتراك في إدارة دفة الحكم في الدولة بقدر ما تتيحه الوظيفة لشاغلها وتقرض عليه من مسؤوليات وواجبات ، فذلك من قبيل الحقوق والتكاليف التي استقر القانون الدولي على قصرها بصفة كلية على أبناء الدولة دون الأجانب ، لكنه استثناء من ذلك إجاز المشرع تعيين راعيا الدول العربية ضابطا بالقوات المسلحة متى اقتضت الضرورة تعيينهم ، استجابة لدواعي هذه الضرورة واتساقا مع منطق الاواصر التي تربط بين جميع الدول العربية باعتبارها تشكل أمة واحدة وتعيش في ظروف متقاربة .

ومن حيث أن تعيين راعيا الدول العربية ضابطا بالقوات المسلحة على النحو سلك الفكر ، وقد جاء استثناء من الأصل العام المقرر في هذا الشأن فانه يعمين أن يقتصر هذا الاستثناء على ما قصره عليه المشرع وأن يقدر بقدره فينتج اثره في نطاق التعمين وحده وفي مجال التشريع المستثنى منه دون غيره وبذلك فان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ جاء استثناء من أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم ينحصر دوره في مجال هذا القانون ، فلذا تم التعمين ، فليس ثمة سند من التشريع لأن

بمقتضى هذا الاستثناء إلى أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن
المغتربين والمغتربات والتجنين والتجنيس للقوات المسلحة ، بهذا القانون
الآخر أم يفتضح نوباً بروج سريان أحكامه على الأجانب ، كما أن القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ لم يتضمن حال هذا النص وإنما جاء — كما سيلاحظه
القارئ — باستثناء محدود بلقيس في خدمة القوات المسلحة دون ما يترتب
على هذه الخدمة بعد انتهائها من آثار يحصل بالمعاشات وغيرها مما نظمه
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ومن المقرر أن الاستثناء لا يمس عليه ولا
يتوسع في تفسيره .

ومن حيث أنه بالإضافة إلى ما تقدم فقد درج المشرع على وضع
تنظيم خاص لتوظيف الأجانب وتعدد حقوقهم وحرص على النص في
جميع التشريعات التي تولت هذا التنظيم في مختلف الوظائف على أنه
لا يجوز منح الأجنبي معاشاً أو مكافأة من مدة خدمته ، وذلك كمساعدة
عامة ، فقد نص المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشرط توظيف
الأجنبي في مدينته الأولى على أنه « لا يجوز استناد أية وظيفة عامة مدنية
كلفت أو عسكرية إلى أجنبي إلا في أحوال استثنائية » . ثم نص في
المادة ١٢ على أنه « لا يمنح الموظف الأجنبي أي معاش أو أية مكافأة من
مدة خدمته » ، وكذلك فإن قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ نص في المادة (٥٥) منه على أنه « لا تسرى أحكام
هذا القانون على الموظفين والمستجيبين والعمال الأجانب وذلك عدا من
يستثنون بقوانين خاصة » وأخيراً نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤
لسنة ١٩٦٨ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب في
الجمهورية العربية المتحدة في المادة المشار إليها على أنه « لا يمنح الأجنبي
من مدة خدمته معاشاً أو مكافأة ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية
منح مكافآت خاصة إذا اقتضت ذلك مبررات استثنائية » .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن رعياً الدول العربية الذين
وهميون سلباً بالقوات المسلحة لا يخضعون للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤
ولا يفتضح من أحكامه جلي أنه وإن كان ذلك ، وكان رعياً للدولة
العربية أجنبياً في مفهوم تقويمات الجنسية ، إلا أنهم لا يفتضح
بمقتضى ذلك يفرضهم من مبادئ الدول الأخرى أنهم يرتبطون بمواطنهم

الجنسية العربية المصدرة بوفاج ضمن من وحدة التوحيد واللمة والكثرة ، وتحتل المصروف التي نصيا فيها الأمة والمجوعة التي يفرجون من ليلها ويحسون بكل ما يطعون في سبيلها ، وعن وفاق كلمه وتروته في الماضي البعيد ، ولا تزال تردد قوة وهاريا يوما بعد يوم وعن لاجل ذلك كانت هذه الدول برغم ما بينها من حدود امة عربية واحدة بحيثها اطار القومية العربية وتتكلف شعوبها وتوافق صلاتها وتحدد بيلانها وامدائها ، ولا شك ان هذه الاعترافات هي التي دعت المشرع الى ان يجيز تعيين رعيا الدول العربية ضابطا في القوات المسلحة مع ضرورة هذه الوظائف واتصالها الوثيق بسيادة الدولة وامنها وهم اذ يمنون في هذه الوظائف منهم يتساوون مع المواطنين فيما يذلونهم من تضييكت لداء الوطن وبداء الأمة ، بالحرب اذا نشبت لا تفرق في المشتركين فيها بين وتلك واكثر من رعيا الدول العربية وانما جنينهم في الفرض للاسفل والاضحى صواء ، ومن اجل ذلك كان من الواجب ان يسوى بينهم في الحقوق مثليا يسوى بينهم في الواجبات ، وان يمنح كل على سواء المحاسن والتأمينات والتمويلات المقررة بغير تفرقة .

ومن ناحية اخرى نطه لنا كل المشرع بقرار كفاية عدم منح الاجنبي مائسا او مكافاة من مدة خدمته ما يرد ذلك ان وضع الاجنبي في البلاد واتلته بها محددة بفترة زمنية موقوتة ، ونوق ذلك من الموظف الاجنبي يتكلى نوبتا كثيرا تراعى فيه زيادة ملحوظة نظرا لاعتبارات معينة كاشتغاله من بلده وما يتصل به من خبرة عظيمة ، لكن رعيا الدول العربية الذين يمنون ضابطا بالقوات المسلحة يخضعون لاحكام القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٦ شلتهم من الضابط من المواطنين وذلك يصرح نص المادة الاولى من من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ سلك الذكر وقد تضمن ذلك القانون جولا بنقت وقلب الضابط ، ومن ثم لا يلتزم للضابط من رعيا الجهل العربية على حجة من الضابط المواطنين في هذه الناحية يبرر حرمة من المحاسن او المكافاة .

وتلك جبيها اعتبارات تدعو الى تعديل التشريع بما يسمح بتوحيد المعاملة بالنسبة الى جميع ضابط القوات المسلحة من العربيت ومن رعيا الدول العربية فيما يلقى بالامانة من لاجلهم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التوصية بتفعيل القوانين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ -معلق الفكر- على نحو يسمح بمعالجة رعايا الدول العربية الذين يقيمون ضليلاً بالقوات المسلحة بمعالجة الضباط من رعايا الجمهورية العربية المتحدة في مجال تطبيق هذا القانون .

(ملك رقم ٤٧/١/٦٥ - جلسة ١٩٧١/٦/١)

قائمة رقم (٧٣)

المبحث :

التعويضات العسكرية المحتقة بها للأفراد العسكريين المقتولين من مصلحة السواحل الى مصلحة ابن المواتى طبقاً للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ تستهلك مما يحصلون عليه في المستقبل من علاوات الترقية وحدها اعتبروا من تاريخ نكاحهم - ترتيد المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة ذات الحكم الذي تضمنته المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ كمن أُلغى أية شبهة قد تنور حول مدى الالتزام بهذا القرار باعتباره في مرتبة تشريعية أدنى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لمصالح الشرف والمساعدين ومبلغ الصف والجنود بالقوات المسلحة والذي يسرى في شأن أفراد القوات المسلحة الفرعية بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ - مقتضى ذلك ان ما قضت به المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ لا يعمد ان يكون من قبيل اقرار ما اتبع عيال هؤلاء الأفراد تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ .

بالخص: القضي :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ ينص في المادة ٣ منه على ان « ينقل الى وزارة الداخلية الأفراد العسكريين والمجنبيين

والتيهت على ما تقدم فلهذا يطبق الحكم الذي طبقته المحكمة
في ٢٢ من كانون رجم ١٩٠٢ لسنة ١٩٢١ في شأن المصلحة المتداولة
والتيهت تلك العسكرية والقوات الجوية التي يحصل عليها الأفراد
العسكريون المتقنون الى مصلحة أمن المواني بوزارة الداخلية بصفة
تخصمية مما يحصلون عليه بعد ذلك من ملاقات تركية وذلك اعتباراً من
تاريخ تقديم .

من قبل تلك التي روى الجنية الموجه الى في الموصفات
العسكرية المحظ بها للأفراد العسكريين المتقنين من مصلحة المواصلات
الى مصلحة أمن المواني طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٢١
تسلك ما يحصلون عليه في المستقبل من ملاقات التركية وحدتها .

٢٠ مله ٣٦٠/٢/٨٦ - جلسة ١٩٢٠/٥/٢

مصلحة رقم (٧٤)

جميعاً :

بملائات المصلحة العسكرية الذين يتقنون الى تلك الماني -
نص المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ على تسويتها طبقاً
لقانون المصالحات العسكرية رقم ١٠ لسنة ١٩٢٠ من جهة الخدمة العسكرية
- سريان تلك القانون يكون من تاريخ النقل الى المصلحة المعنية -
بالتقنون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٤ - عدم سريان هذا التعديل على من تقنوا
الى المستهلك الماني قبل تملكه -

بمصلحة المني :

نص المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخيلين
بملائات المكية على أن « يسرى بمقتضى الخيلين الموجودين في الخدمة
المصلحة وينقلون الى الخدمة المكية بعد أن يكونوا قد اكتسبوا حقاً في

المعاش حسب القواعد المعمول بها العسكرية بل على الطرفين المتحاربين بعد ختمهم

(أ) يعمل حساب المعاش الذي يستحقه الضابط عند دخوله الخدمة الملكية وينسب إلى هذا المعاش جزء واحد من خمسين جزءاً من ماهيته الأخيرة أو من متوسط الماهية في السنة أو السنتين الأخيرتين حسب الحالة .

(ب) ينوى المعاش طبقاً لاحكام هذا القانون عن مجموع مدة خدمتهم الملكية والعسكرية .

وتطبق احكام قوانين المعاشات العسكرية عند حساب مدد الخدمة العسكرية .

لما اذا كان الضابط لم يكن قد اكتسب حقاً في المعاش عند قبضه في الخدمة الملكية ليسوى معاشه أو مكافأته طبقاً لاحكام الفقرة (ب) السابقة .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع أجاز تسوية معاش الموظف المتقول من السلك العسكري إلى السلك المدني من مدة خدمته العسكرية طبقاً لاحكام قانون المعاشات العسكرية وذلك استثناء من الاصل الذي يقضي بأن يكون حساب معاش الموظف الذي تغيرت صفة وظيفته من مخنية إلى عسكرية أو بالعكس طبقاً للقانون المتعلق عليه مع هذه الصفة عند انتهاء خدمته وهو ذات الاصل الذي أكدته المشرع في الفقرة (ب) من هذه المادة ، ومن ثم يتعين اعمال هذه الرخصة في اضييق الحدود .

ولما كتبت المادة سابقة الذكر قد نصت في الفقرة (أ) على أن يعمل حساب المعاش الذي يستحقه الضابط عن مدة خدمته العسكرية عند دخول الخدمة المدنية - ومتضمن ذلك أن تاريخ النقل إلى الخدمة المدنية هو الذي يحدد نطاق سريان قانون المعاشات العسكرية في شأن مدة دخوله الخدمة المدنية - ومتضمن ذلك أن تاريخ النقل إلى الخدمة المدنية هو الذي يحدد نطاق سريان قانون المعاشات العسكرية في شأن مدة

الخدمة العسكرية ، أي أن المركز القانوني للموظف في جسمه ليس مبروراً
المأث من مدة الخدمة العسكرية أنها يتحدد بهذا التاريخ تطبيقاً للقانون
المعمول به وقتئذ دون التصديلات اللاحقة ، إلا إذا نص فيها على
غير ذلك .

نعمى هذا المختصى فإن مصائ الضباط من مدة خدمتهم العسكرية ؛
الذين نقلوا إلى الملك الدبلوماسى فى تاريخ سابق على تاريخ العمل
بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٤ أنا يسوى وفقاً لأحكام قانون المحامات
العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ قبل تعديله بالقانون رقم ٣١٥
لسنة ١٩٥٤ سلف الفكر .

(فتوى رقم ٦٣٣ - فى ٢١/٧/١٩٦٠)

القانون رقم ٧٤ المادة ٧٤ القانون رقم ٧٤

قائمة رقم (٧٥)

المادة :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة أثناء مدة الحرب المثلث إليها بالفترة الأخيرة من المادة ٧٤ ثم تركوا الخصة بها والتحقوا بالحكومة أو القطاع العام قبل العمل بهذا القانون - أعطيتهم من حكم المادة ٧٤ من هذا القانون ومما يتعلق بالقانون معاملة الأفراد الاحتياط والمكافآت من حيث التقييم والمدة الإضافية المنصوص عليها بالمادتين ٦ و ٧ من هذا القانون .

ملخص النصوص :

يستند من المواد ١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، من القانون المرافق للقرار الجمهوري بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتعويض والتعويض للقوات المسلحة ، أن المواطنين المدنيين الذين كانوا يعملون بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كانوا من أفرادها أثناء الحرب المالية النقية أو حلة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي والتحقوا بشركات القطاع العام قبل العمل بالحكم القانون المثلث إليه يفيدون من حكم المادة (٧٤) من هذا القانون ومن ثم معتمهم يعملون من حيث التقييم والمدة الإضافية المنصوص عليها بالمادتين ٦ ، ٧ منه محللة الأفراد الاحتياط والمكافآت عند انتهاء خدمتهم بمسنة نهائية من خدمة الحكومة أو القطاع العام ذلك أن عبارة " من خدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من أفرادها " الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ المثلث إليها لا تنصرف إلى العاملين المدنيين بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية

وقت العمل باللقانون لأنهم يستفيدون من قاعدة الضم بالنسبة لعدد الحربي
المشار إليها دون حجة إلى الاستناد إلى الفترة الأخيرة من هذه المادة والتي
تعتمد بها فئة أخرى غير الموجهين نظراً في حقيقة وزارة الحربية أو القوات
المسلحة هي فئة من خدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها
قبل العمل باللقانون المذكور وتعامدوا بعد العمل به هؤلاء يتساوون مع
المعلمين المدنيين الموجودين بوزارة الحربية أو القوات المسلحة عند
العمل باللقانون في الانتفاع بقاعدة الضم عن مدة خدمتهم خلال مدد الحرب
المشار إليها .

وهذا الحكم الجديد يسرى عليهم إما كان تكون المعاملات المعامل به
على منهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للتقوى والتشريع
إلى تأييد ما انتهت إليه اللجنة الأولى من أن حكم الفترة الأخيرة من المادة ٧٤
من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يسرى على الموجهين والمعلمين
الذين خدموا بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كانوا من
كادرها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الإعتداء الثلاثي
وذلك عند تعامدهم نهائياً من خدمة الحكومة والقطاع العام بعد العمل بهذا
القانون .

(تقوى رقم ١٠٩٠ - في ١٠/١٠/١٩٦٧)

المادة رقم (٧٤)

المادة :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين
بالتأمينات الاجتماعية - نصه في المادة ٧٤ فقرة ثالثة منه على معاملة
الموجهين والمعلمين الذين يعملون بالقوات المسلحة من حيث التسليم
والاعتدال الاجتماعية بمعاملة أفراد الجيش والمعلمين - النص على أن يلتحق

بحكم الفترة السابقة من خدم من هؤلاء المواطنين والميل بوزارة الحربية
أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من أفرادها أثناء الحرب العالمية
الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي — تعبرى « حملة فلسطين »
و « الإعتداء الثلاثي » — ويقتل من حملة الحرب مع إسرائيل — حملة
فلسطين والاعتداء الثلاثي هما تاريخ محدد للهدم والانهيار بخلاب حملة الحرب
التي لا تزال قائمة — لا محل للاعتناء بالأمر المتى رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠
بتعديل الأمر المتى رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٠ باعتباره مدد الفسخة في بعض الحالات
في أثناء حرب فلسطين مدد حرب — هذا الأمر صدر بناء على المرسوم
بقتون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بالامانات العسكرية التي لا تهدم
الطابق من حكمه هذا الأمر مدد حملة فلسطين من ١٥ من مايو
سنة ١٩٤٨ إلى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ وعندما أراد الخروج على هذه
الادة بالنسبة لبعض القوات في المناطق المجاورة لفلسطين استعمل تعبر
« الحملة العسكرية الثانية بفلسطين » .

ملخص الفتوى :

أن الفتوى السابق صدورها في هذا الشأن بجلسة ١٢ من يناير
سنة ١٩٦٩ هي التي تتلق وصحيح حكم القانون ، وبالإضافة الى الأسباب
التي بنيت عليها تلك الفتوى يلاحظ أن نص المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ سلف للفكر قرر في فقرته الثالثة معاملة المواطنين والميل
الذين يعملون بالقوات المسلحة من حيث الضياع والمدد
الاضمانية المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٧ بمادة الأفراد الاحتياط
والمكلفين . كما قرر هذا النص في فقرته الأخيرة أن يتمتع بحكم الفترة
السابقة من خدم من هؤلاء المواطنين والميل بوزارة الحربية أو بالقوات
المسلحة أو معها أو كان من أفرادها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة
فلسطين أو الاعتداء الثلاثي .

فالمرجع قد استعمل تعبيرات محددة للحد التي تجسب مضاعفة
في جدول المظاني أو المكافأة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ وهذه

٣ المدة المحددة هي التي قضت أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي .

ومن حيث أن « حملة فلسطين » بدأت في ١٥ من مايو ١٩٤٨ وانتهت في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ كما أن « الاعتداء الثلاثي » كان خلال المدة من ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلى أول مارس سنة ١٩٥٧ حسبما حدده القرار الجمهوري رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٧ وكلاهما يحفظ كلية من حملة الحرب بيننا وبين إسرائيل ، فالمشرع لم يستعمل في نص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ سلك الذكر عبارة حملة الحرب أو الحالة العسكرية القسائية في فلسطين ، وإنما لجأ إلى استعمال تعبيرات أخرى ذات مدلول مختلف وهي حملة فلسطين والاعتداء الثلاثي وكلاهما بدأ وانتهى في تاريخ محدد مطوم ولو أراد المشرع الإعتداد بحالة الحرب لنص على ذلك صراحة ولكن اتخذ من قيام هذه الحالة معياراً يتم على أساسه معالجة المصلين المدنيين بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة ، وبمبرر لمضاعفة مدد خدمتهم في حساب المعاش أو المكافأة ، لما وقد اقتصر على المدة التي استغرقتها حملة فلسطين وتلك التي وقع خلالها الاعتداء الثلاثي ، مع كون حالة الحرب لا تزال قائمة ، فقد دل بذلك على قصده وأظهر إرادته صريحة في الاعتداد بزمان حملة فلسطين والاعتداء الثلاثي دون حالة الحرب القائمة ، ومن ثم تعين — نزولاً عند رغبة المشرع عدم الظط بين حالة الحرب وبين حملة فلسطين والاعتداء الثلاثي مع وضوح الفرق بينها .

ومن حيث أنه لا محل للاستشهاد بالأمر الملكي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ بتعديل الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٠ الخاص باعتبار مدد الخدمة التي قضيت في بعض المناطق في أثناء حرب فلسطين مدد حرب — لا محل للاستشهاد بهذا الأمر من تلحينين ، فمن ناحية صدر هذا الأمر استناداً إلى نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاملات العسكرية ، ويدهي أن هذا المرسوم بقانون لا يسرى على السيدة/ ومن ثم نقنها لا تنفد من أحكام هذا الأمر الملكي ، ومن ناحية أخرى فإن هذا الأمر حدد مدة حملة فلسطين (وهو التعبير الذي) استعمله نص المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ (بأنهاء المدة من ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ إلى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، وعنقها أراد أن يضع تعبيراً يجلوز به هذه المدة ويضخ به القوات المسلحة في التناط

المجاورة لحدود فلسطين وفي الجزر المحيطة الواقعة في البحر الأحمر ،
عقد استعمل تعبيرا آخر هو « الحالة العسكرية القائمة بفلسطين » على
بذلك على اختلاف هذه الحالة العسكرية وهي لازلت قائمة عن حملة
فلسطين التي انتهت في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، ومن ثم نأذا استعمال
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تعبيرا حملة فلسطين فلما يقصد الغلول
الدقيق الواضح من هذا التعبير .

ومن حيث أن مدة خدمة السيدة/ بوزارة الحربية (ادارة
الحكم الإداري العلم الفلسطيني) كانت خلال المدة من ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٤
حتى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وهي مدة جاءت بمعد انتهاء حملة
فلسطين ، ولكن وقع خلالها الاعتداء الثلاثي ، ومن ثم فان احكام القانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تسمى على فترة الاعتداء الثلاثي من مدة خدمتها
نقط دون باقي المدة ويحق لها الانتفاع بحكم المادة ٧٤ من هذا القانون .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى تأييد فتاوها الصادرة ببطسة
١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ .

(ملك ٤٤٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢١)

مادة رقم (٧)

المادة :

عدم جواز نقل صلب الماتى عن صلب ضيق الحرب ضمن
مدة خدمته المصوبة في الماتى طبقا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤
وتعديلاته في شأن نظام الممتلكات والكفالت والتأمين والتعويض بالقوات
المسلحة .

ملخص الفتوى :

ان المستند من نصوص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في
شأن نظم الممتلكات والكفالت والتأمين والتعويض بالقوات المسلحة

أن ضباط العرب تعتبر من مدة الخدمة المصنوية في المجالس بغير توظيف
على طلب من صاحب الشأن ، ولا على مقابل يومية عنها ، وإذا تمهيد
المخرج من فلكه مضاعفة مدة الخدمة المحقة التي تحتاجه المصلحون ،
حيث تتهدده أخطار الحرب وويلاتها ، تمويضا له من هذه المبالغ ،
ولا يكون لمصاحب المجلس أن يطلب استبعاد مدة الحرب المضمومة وإن
أدى حصلها إلى نقص في جملة ما يتلقاها من مجلس وإقامة غلام
بسبب ما تؤدي إليه زيادة قيمة المجلس من نقص في تلك الامتعة ، ذلك
أن هذه الامتعة تتميز عن المجلس في وجودها ونطقها وما يضاف إليها
إلى مجلس المتقاعد نفسه ، يخطف مما يضاف إلى مجلس المستعدين
عنه ، مما لا يجعل النقص في صف المجلس إبرا محتوما .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم جواز إعارة
السيد/... إلى طلبه الخلع بعدم صاحب شعبة الحرب ضمن مدة
خدمته المصنوية في المجلس .

(ملك ٥٩١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/١/٣)

تكملة رقم (٧٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والمكافآت
والتعويضات للقوات المسلحة - والواضح من نصوص هذا القانون أن المجلس
الحسين بوزارة العربية أو القوات المسلحة أو الكتيبتين العمل العمل بالعدى
هاتين الكتيبتين يعملون من حكم المادة ٧٤ منه ومن ثم يصرفون من حيث
التصنيف وأهمه الإضافية المسموح عليه في الكتيبتين ٦ ، ٧ منه بمطابقة
الأفراد الاحتياط والكتيبتين ويستفيدون من قاعدة التسمي بالقسبة لهذا القانون
التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية - يترتب على ذلك أنه لا كتيبتين الإجابة
الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنفيذ
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ قد قضت بتغيير الخدمة والقوات المسلحة

مدة الحرب اعتباراً من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ فإن مكفى ذلك لفئة المملين
الذين بالقوات المسلحة ووزارة الحربية أو القوتين العمل بهاتين الجهتين
من احكام القرار للجمهورى المشار اليه واعتبار مدة خدمتهم منذ ٥ يونيو
سنة ١٩٦٧ مدة حرب .

ملخص القوى :

ان المادة (١) من القرار الجمهورى رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ تنص
على ان « تعتبر الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب اعتباراً من ٥ يونيو
سنة ١٩٦٧ بالنسبة لجميع افراد القوات المسلحة المملين بالقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ » وتنص المادة (١) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن المعاشات والمكافآت والتصويبات للقوات المسلحة على ان « تسرى
احكام هذا القانون على المنتسبين الذين بعد الموجودين بالخدمة وقت العمل
به ، والذين يمتنون بعد صدوره ، وهؤلاء المنتسبون هم : ١ - ٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠
ب - الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في
حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون » كما تنص المادة (٦) من
القانون المشار اليه على ان « تنصف الضباط الآتية الى مدة الخدمة الحقيقية
معد حساب المعاش أو المكافأة : ١ - مدة مسلوية لمدة الخدمة في زمن الحرب
وتحدد مدد الحرب بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد نائب القائد الأعلى
للقوات المسلحة افراد القوات المسلحة الذين يكونون قد اشتركوا في
الاعمال الحربية » وأخيراً فإن المادة ٧٤ من هذا القانون تنص بان « يعمل
الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف
المادية من حيث المعاش أو المكافأة طبقاً لقوانين المعاشات الخاضعين لها
في جميع الاحوال ، اما في حالة العمليات الحربية أو الحالات المنصوص
عليها في المادة ٢١ فيسوى معاش الموظفين والعمال الذين يعملون بالقوات
المسلحة على اساس خمسة اسداس آخر مربوط براتب الدرجة المدنية
التالية وذلك في حالات العجز الكلى أو الاستشهد أو الفقد اما في حالات
العجز الجزئى فيسوى المعاش بواقع النصف ، ويعطون من حيث الضباط
والمدد الإضافية المنصوص عليها بالمقتضى ٦ : ٧٠ معالجة الاتراء الاحتياطية
والكفنين ، وينتفع بحكم الفقرة السابقة بن هذه المادة من خدم منهم ووزارة

الغربية أو بقلوات المسفحة أو معها أو كان من أثر انتهاء الحرب المالية
التيهة أو بوجهه فيمطلين أو لا يضاف المثلث

والموضح من التمسوس المتقدمة أن المعلنين بوزارة الحربية أو
القوات المسلحة أو المنتدبين للعمل بالحدى هاتين الجهتين يمينون من حكم
المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فاتهم بعلابون بن جوه
الضيم والممد الاضافية المنصوص عليها في المادة ٦ ، ٧ من هذا القانون
معالجة الأمراد الاختيلط والتكفين ويستفيدون من قاعدة الضم بالنسبة
لأند العرب التي تخذ بقرار من رئيس الجمهورية ، وأذ كتلت المادة الأولى
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ الصادر تنفيذا للقانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ قد تمت باعتبار الخدمة بالقوات المسلحة مدة حرب
اعيليا من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ، فان يقتضى ذلك ولازمه إعادة المعلنين
الذين بالقوات المسلحة ووزارة الحربية أو المنتدبين للعمل بهاتين الجهتين
من أحكام القرار الجمهوري المشار اليه واعتبار مدة خدمتهم منذ ٥ يونية
سنة ١٩٦٧ مدة حرب .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الجمعية الى أن المعلنين المدنيين
بقلوات المسفحة ووزارة الحربية أو المنتدبين للعمل بها يمينون من أحكام
القرار الجمهوري رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ .

(ملف ٦٥٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/٦/٤)

ملف ٧٩ رقم

١٩٩٩ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المسفحة والمتكفين والذين
والتموين القوات المسلحة - هرون حكم الفترة الأخيرة من المادة ٧٤ من
القانون المشار اليه على الموقفين والتمويل الذين خدموا بوزارة
الحربية أو بقلوات المسفحة أو معها أو كانوا من أفرادها أثناء الحرب المالية
أو حرب فلسطين أو الانتداب الثلاثي وذلك عند تقاعدهم نهائيا من خدمة

الحكومة والقطاع العام بعد العمل بهذا القانون - لا ريب انهم يعانون منه
حيث انهم لا يجدون الاضيق المسموح به في القانون ٩٠٠٦ من جهة
القانون محللة الاموال المصنوعة والاعمال .

ملخص الفتوى :

استبان من الفكرة المرافعة لكتابه مدير علم الادارة المالية
للسنن المالية والادارية المؤرخ ١٧ يولية سنة ١٩٦٨ ان الوكيل الدائم
لوزير الشؤون الاجتماعية لمصدر القرار رقم ٧٤ بتاريخ ٢٢ من ابريل
سنة ١٩٥٤ بنصب السيدة/... الى وزارة الحربية - ادارة الحكيم
الاداري العلم الفلسطيني - وذلك للاشراف على شئون اللاجئين
والسجنات بمنطقة غزة الفلسطينية . وقد وصلت غزة مساء يوم ٢٥ من
ابريل سنة ١٩٥٤ وبقيت اعيالها بدار الحكيم الاداري العلم يوم
٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٤ لمصلحة يوم ٢٦ من ابريل سنة ١٩٥٤ عطلة
رسمية .

ومن حيث ان السيدة المذكورة لم تكن محللة بقانون المصالحات رقم ٣٧
لسنة ١٩٢٩ الخالص بالمصالحات الملكية اذ ان ادارة الفتوى لوزارة العدل
قد استطعت من الوزارة من قانون المصالحات المحلية به السيدة المذكورة
وذلك بكتبتها رقم ٦ المؤرخ ٩ يناير سنة ١٩٦٩ فاداهها مدير علم الادارة
العلمة للشؤون المالية والادارية بوزارة العمل بكتبه رقم ١/٥٥ المؤرخ
١١ يناير سنة ١٩٦٩ ان السيدة المذكورة عملت باحكام قانون الاندثار
رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والذي عمل به اعتبارا من ١ فبراير سنة ١٩٥٢
واستمرت محللة باحكام حتى ادركها قانون المصالحات رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٦
والذي عمل به اعتبارا من الاول من اكتوبر سنة ١٩٥٦ ثم مصدر
بعد ذلك قانون المصالحات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الذي حل محله قانون
المصالحات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المحلية به سيانها حتى الان . وعلى
ذلك فلا وجه لتطبيق احكام قانون المصالحات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ عليها
وانما تطبق عليها احكام قوانين المصالحات النفاذة في حثها .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن
المصالحات والكتابات والظنين والنموذج للقوات المسلحة تنص على ان

« تسمى أعضائه على التتبعين الذين أوصفتهم المادة المذكورة والوجوديين بالخدمة وبعد العمل به والذين يمتحنون بالخدمة يسمون مسجورين ومن بين هؤلاء الموظفون والعمال الذين يعملون بالقوات المسلحة في حدود الأحكام الختمة الواردة بهذا القانون » .

وقد نصت المادة (٧٢) من هذا القانون على أن تصنف الضباط وبدد الختمة الإضافية المنصوص عليها في الملتين (٦ و ٧) منه إلى مدد ختمة الضبط وضباط الصف والجنود الاحتياط من الموظفين العموميين في صلب معاشهم أو مكافأتهم عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة والقطاع العام .

كما نصت المادة (٧٤) منه على أن يعمل الموظفون والعمال الذين الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة طبقا لقوانين المعاشات الخاضعين لها في جميع الأحوال إما في حالة العمليات الحربية والحالات المنصوص عنها في المادة ٢١ منقضى معاش الموظفين والعمال الذين يعملون بالقوات المسلحة على أساس خمسة أسداس آخر مربوط راتب الدرجة التالية وذلك في حالات العجز الكلي أو الاستشهاد أو التقاعد إما في حالات العجز الجزئي فيسرى بواقع النصف ويعملون من حيث الضباط والمدد الإضافية المنصوص عليها بالملتين (٦ و ٧) معاملة الأفراد الاحتياط والمكفنين .

وينتفع بحكم الفقرة السابقة من هذه المادة من خدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها إذا كان من أفرادها أثناء الحرب المالية الثابتة أو حلة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن الموظفين المدنيين الذين كانوا يعملون بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كانوا من أفرادها أثناء الحرب المالية الثابتة أو حلة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي والذين كانوا بخدمة الحكومة أو القطاع العام وقت العمل بأحكام القانون المشار إليه يفيدهون من حكم المادة (٧٤) من هذا القانون ومن ثم فإنهم يعملون من حيث الضباط والمدد الإضافية المنصوص عليها في الملتين (٦ و ٧)

منه بحليلة الأثراد الاحياط والمظنين عند انتهاء خدمتهم بصفة نهائية
من خدمة الحكومة أو القطاع العلم ذلك أن عبارة « من خدم بينهم بوزارة
الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من أترادها » الواردة في
الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ المشار إليها لا تنصرف الى الضالعين الذين
بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية وقت العمل بلقتون لانهم يستفيدون
من قاعدة الضم بالنسبة لمعد الحرب الحرب المشار إليها دون حيلة الى
الاستناد الى الفقرة الأخيرة من هذه المادة وانما قصد بها فئة أخرى غير
الموجودين فعلا في خدمة وزارة الحربية أو القوات المسلحة - هي فئة
من خدم بينهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها قبل العمل
بلقتون المذكور وتساعدوا بعد العمل به نهؤلاء يتصلون مع الضالعين
الذين الموجودين بخدمة وزارة الحربية أو القوات المسلحة عند العمل
بلقتون في الانتفاع بقاعدة الضم من مدة خدمتهم خلال معد الحرب
المشار إليها - وهذا الحكم الجديد يسرى عليهم لما كان قانون المعاشات
المعلل به كل منهم .

ومن حيث أن السيدة المذكورة قد نذبت للعمل بوزارة الحربية افكرة
الحكم الإداري العلم الفلسطيني خلال المدة من ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٤
الخالية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ وقد وقع الاعتداء الثلاثي لتتاد مدة
خدمتها هذه فان لحكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يسرى
على فترة الاعتداء الثلاثي من مدة خدمتها فقط دون باقى المدة ويحق
لها الانتفاع بحكم المادة ٧٤ من هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية الصورية الى أن حكم الفقرة الأخيرة من
المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يسرى على الموظفين والضالعين
الذين الذين خدموا بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها في
كتفوا من أترادها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حيلة فلسطين أو الإعتداء
الثلاثي وذلك عند تتادمهم نهقيا من خدمة الحكومة أو القطاع العلم
بعد العمل بهذا القانون .

وعلى ذلك فان لحكم هذه المادة تطبيق فقط على الفترة التي وقع نهية
الاعتداء الثلاثي من مدة خدمة السيد/... .. انتهاء نهيةا للعمل

بوزارة الخارجية ادارة الخدمات الادارية الخدماء العاملين في الجيشين
كلين لادة لاديه :

(ملحق ٤٤٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/١/١٢)

قائمة رقم (٨٠)

المرجع :

... للرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ المعلن بالملكية الدستورية
تحت مملكتي على الملكتي لتتسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢
ويمنحه القس معاش القرية الثانية لرتبته طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ - مقتضاه احصاء مدة خدمة المتقاضية هي
الفرق بين مدة خدمته الفعلية ومدة الخدمة التي تعطى للرتبة الثانية التي
يعاش طبقا للرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ المشار اليه - ادخل
هذا المدة في تحديد المبلغ الذي يحول لحساب المتقاع طبقا لقرار رئيس
الجمهورية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحويل تعويض المعاش وحساب
مدة الخدمة المتبقية في المعاش .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢
وقد نص على أن : يسوى معاش الضابط الثاني اقتضت اعادة تنظيم
الجهات المسجلة بملفهم على الوجه الآتي :

الليويزانية : يتمتع كل منهم القس معاشي مساعدا بحسب مده خدمته
المستوية بعمر والسودان . فقد انطوى على حساب مدة خدمة مرغية
لليويزانية المنوه منهم في هذا القرار هي الفرق بين مدة خدمتهم الفعلية
ومدة الخدمة التي تعطى المساعدا القس معاش طبقا لقانون المعاشات
المعاشين به ، وظل ذلك حتى هذه لادة الاموال امنية تدخل في تحديد المبلغ
الذي يحول لحساب المتقاع تطبيقا للبلادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية

رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن قواعد تحويل احتياطي المعاش وحساب مدة الخدمة السابقة في المعاش، الصادرة تطبيقاً لقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستحقيها وميلها المدنيين المصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ وقانون التأمينات الاجتماعية المصادر بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ التي نصت على أن وجهه الخادمين المحولين إلى الخدمة المنتجة وفقاً للجدول رقم (١) المرفق وذلك على الأسس الآتية:

١ - مدة الخدمة التي رويها في تقرير المختص أو الكفاة المستوفى
الكفاة بمدة مخطية أو إحتياطية أو التقاعدية

ب - المرتب في تاريخ ترك الخدمة أو المرتب الذي سوي على أساسه المعاش أو المكافأة أيهما اكبر .

ومن حيث أن السيد/ كان يعمل بالقوات المسلحة بمرتبة يوزيكس (نقيب) وسجل بأحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وقد أحيل إلى المعاش اعتباراً من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ وأستحق معاشاً شهرياً قدره ٢٠ جنيهًا و ٦٧٥ ملياً وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن منح اليوزيكس المعاش صاغ طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتطوي على احتساب مدة خدمة إعتراضية من التسريح بين مدة خدمة الخدمة الفعلية وخدمة الخدمة التي أعطى الصياغ تحقيق معاش طبقاً لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٠ ومقتضى هذه المادة في تقديره المبلغ الذي يحول لصالح المنتفع طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن قواعد تحويل احتياطي المعاش .

المادة رقم (٨١) :

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٥ — نصه على اعتبار
الخدمة في الجمهورية العربية السورية خدمة حرب اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٢٧ —
المادة يستلزم بمجلس الدولة إلى حين مشرفاً على مكتب المعونة الفنية
الجمهورية العربية — حساب مدة أعارته مضاعفة في معاشه باعتبارها قد
تحتت في خدمة الجمهورية العربية — عدم جواز حساب مدة أعارته لخدمة
الجمهورية العربية السورية مضاعفة في معاشه .

المجلس القومي :

أن المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن
المعاملات المالية — وهو القانون المعدل به السيد المستشار ... — تنص
بأن مدة التي تنص في الحرب سواء كانت في العسكرية البرية أو البحرية
أو قوة الطيران الحربي تصب في تسوية المعاش أو المكافأة بالقيمة
المقررة في قانون المعاملات العسكرية ويعطى حكم المدة التي تنص في
الحرب كل مدة يقضيها الموظفون المدنيون الذين يلحقون بالعمل في منطقة
حربية أثناء الحرب .

ومن حيث أن مدة الخدمة التي تضاعفها السيد المستشار
في حين يقع بعضها في ظل العمل بأحكام قانون المعاملات العسكرية رقم ٥٩
لسنة ١٩٢٠ والبعض الآخر في ظل الفصل بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن المعاملات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة .

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠
تنص بحسب مدة الخدمة في زمن الحرب باعتبارها ضعف بقادارها
الحقيقي في تسوية المعاش أو المكافأة وبأن يكون أثبتت زمن الحرب في
تطبيق هذه المادة بمقتضى أمر ملكي من أحد لمس وزير الحربية تعيين

رجال العسكرية الذين يكونون اشتركوا مباشرة في الأعمال الحربية بحيث يتمكنون بهذا الحكم .

وتنص المادة السادسة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بأن تنسب الضباط الآتية الى مدة الخدمة الحقيقية عند حساب المصالح أو المكافأة .

١- مدة مطلوبة لمدة الخدمة في زمن الحرب . وتحدد مدة الحرب بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أفراد القوات المسلحة الذين يكونون قد اشتركوا في الأعمال الحربية .

وقد حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦٥ لسنة ١٩٦٥ ويقتضي في مادته الأولى بأن « تعتبر الخدمة في الجمهورية العربية السورية خدمة حرب اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٢٧ » .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن كل مدة بتضمينها الموظفون المدنيون المعلنون بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الذين يلحقون بالعمل في منطقة حربية في خدمة الحكومة المصرية وتعتبر البين كذلك اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٢٧ تكون في حكم المدة التي تقتضي في الحرب وتصب مضاعفة في المعاش ودون ما حلجة الى تحديد الأفراد المستفيدين من هذا الحكم ذلك أن ما تنص عليه المادة السادسة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه من أن يصدر وزير الحربية قراراً بتعيين رجال العسكرية الذين يكونون اشتركوا مباشرة في الأعمال الحربية مقصورة على رجال العسكرية ، أما المدنيون فله يكفى لانتميتهم من هذا الحكم أن يكونوا قد عملوا في البين اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٢٧ لأنه هذا التاريخ تعتبر خدمتهم فيها خدمة حرب طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦٥ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

ومن حيث أن المشرع أراد بتقرير هذه الميزة أن يحوض من يكفلون بالعمل وقت الحرب في أماكن تتعرض لخطرهما عن الظروف غير العادية التي يصلون بها ، وذلك بمضاعفة هذه المدد عند حسابها في المعاش وهذا يقتضي بطبيعة الحال أن تكون هذه المدد قد قضيت في خدمة

الجمهورية العربية المتحدة ولصالحها لأنها الحكومة التي تتحمل بمهمة هذه المزية لها إذا كانت هذه الخطة قد قضيت لصالح حكومة أجنبية غير حكومة الجمهورية العربية المتحدة فلها لا تصب مضاعفة في المبالغ .

ومن حيث أنه تأسيسا على هذا يتمين التفرقة بين المدد التي قضاهما المستشار . . . في اليمين في خدمة الجمهورية العربية المتحدة فتصيب مضاعفة في المبالغ وبين المدد التي قضاهما سيالته في خدمة حكومة اليمين فلا تصب في المبالغ .

ومن حيث أن الأداة التي قضاهما سيالته مشروفا على مكتب المحونة الفنية للجمهورية العربية المتحدة اعتبارا من ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ هي وحدها التي قضاهما في خدمة الجمهورية العربية المتحدة في اليمين فتعتبر خدمة حرب وتصيب مضاعفة في المبالغ لها المدد التي قضاهما مستشارا لمجلس رئاسة الجمهورية العربية المتحدة اعتبارا من ١٩٦٣/٣/٩ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٤ أو مديارا للميل بها اعتبارا من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٦ فلا تصب مضاعفة في المبالغ لأنها قضيت في خدمة حكومة أجنبية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى خصف الأداة التي قضاهما المستشار . . . مشروفا على مكتب المحونة الفنية باليمن اعتبارا من ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ مضاعفة في المبالغ .

(ملف ٤٧١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

تجب المبالغ العمل بالقنوات المستفدة — لا يجوز حساب مدة الحرب مضاعفة في مبالغهم أو مكافآتهم — أسس ذلك — أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المكافآت والمكافآت والتعويضات والقنوات

المسلحة قسم العاملين الذين إلى ثلاث فئات ، الأولى ، تشمل الضابط وضابط الصف ، والجنود المتميزين من الموظفين المدنيين ، والثانية القسم الثالث بدرجة القوات المسلحة ، له الصلاحيات لجميع الموظفين والممثلين الذين يعملون بالقوات المسلحة . لا يدرج في هذه الفئات كل من الضابط المتقرب من العمل بالقوات المسلحة . فالتقرب القريب في طبيعته من الإكليف . كما أنه لا يكتسب صفة الضابط بالجهة التي ينسب منها ليسوع من تلك الجهات بل بالجهة التي ينسب إليها .

نقطة التسوية :

ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والعقوبات والنوعين للقوات المسلحة ينص في المادة الأولى على أنه « تسري أحكام هذا القانون على المنتسبين الآتين :

(١)

(هـ) الموظفون بدرجة القوات المسلحة في حدود الأحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

(و) الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة وفي حدود الأحكام الخاصة بهذا القانون » . وينص في المادة الخاصة به على أنه « تصاب الضمائم الآتية إلى مدة الخدمة الحقيقية عند حساب المعاش أو التقاعد :

(١) مدة مسلوية لمدة الخدمة في زمن الحرب — وتحدد مدة الحرب بقرار من رئيس الجمهورية » . وينص في المادة ٧٢ على أنه « تصاب الضمائم ومدد الخدمة الإضافية المنصوص عليها في المادتين (٦ و ٧) من هذا القانون إلى مدة خدمة الضابط وضابط الصف والجنود والاحتياط من الموظفين المدنيين في حساب معاشاتهم أو مكافأاتهم عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة أو القطاع العام ... » وتسمى المادة ٧٢ على أنه « تسري أحكام المواد (٧٠ و ٧١ و ٧٢) على الأفراد المنضمين بصفة القوات المسلحة » وتضمن المادة ٧٤ على أن « يحصل

الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف العادية من حيث المعلن أو المكلف طبقا لقوانين المعاشات الخاضعين لها ويعملون من حيث المعلن والمند الإضافية المنصوص عليها في المادتين (٦ و ٧) محللة الأفراد الاحتياط والمكلفين » .

وعطبقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة الاولى على أنه « تعتبر الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب من ١٩٦٧/٦/٥ بالنسبة لجميع أفراد القوات المسلحة المعلنين بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه » ونص في المادة الثانية على أنه « يتحدد تاريخ انتهاء مدة الحرب بقرار يصدر من رئيس الجمهورية » .

ويستلزم من تلك النصوص أن المشرع قضى بأن تتسلف الى مدة الخدمة الفعلية عند حساب المعاش او المكافاة مدة مساوية لمدة الخدمة في زمن الحرب ، ومد هذا الحكم الى طوائف محددة من المعلنين المدنيين بالقائمة في القوات المسلحة وانط المشرع برئيس الجمهورية اصدار قرار بتحديد مدة الحرب التي تصب مضاعفة في المعاش على النحو المتقدم .

ولقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ باعتبار الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب من ١٩٦٧/٦/٥ وحتى تاريخ انتهاء الحرب الذي يحدد بقرار لاحق ، وعليه فان من يندرج من المدنيين تحت احدى الفئات المبينة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يصبح من حقه اضافة مدة مساوية لمدة خدمته التي اضاعها بالقوات المسلحة في الفترة المبينة بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه عند حساب معاشه او مكلفاته .

والعمال المدنيون الذين قرر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ حساب مدة الحرب مضاعفة في معاشهم ينقسمون طبقا لنصوص هذا القانون الى ثلاث فئات - الاولى - وتشمل الضباط وضباط الصف والجنود والاحتياط من الموظفين المدنيين . ويضم الثانية المكلفين بخدمة القوات المسلحة ، لها الثلاثة فتجيم الموظفين العمال المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة .

ومن البديهي أن العمل المنتدب في الحالة المعروضة لا يندرج فيه الطائفة الأولى التي تشمل الأفراد الإحتياط في مختلف الرتب من الوطنيين المصومين كهنسية أنه لا يندرج في طائفة المكلفين لأن التكليف يخطف في طبيعته عن النذب فهو نظام استثنائي متميز يخطف عما عداه من النظم المألوفة في الخدمة العامة ويلتقى لا يخطف بالنذب ، ويمتصهاه يلحق الفرد بخدمة القوات المسلحة جبرا عنه مراعاة للمصلحة العليا للبلاد . أما النذب فهو وسيلة مادية من الوسائل التي تقرها نظم الوظائف للاستعانة بالموظف للتعليم ببعض الاعمال في جهة غير جهته الأصلية شريطة أن تكون حاجة العمل بجهته الأصلية تسمح بذلك ، وأيضا فإن التكليف يخطف عن النذب من ناحية مصدره وإدائه والإشخاص الخاضعين له وأكثره - فهو نظام مقرر في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التسمية العامة للمسند بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٣ والذي يخلو في المادة (٨) منه مجلس الدفاع الوطني سلطة تكليف كل أو بعض أفراد الطوائف المهنية المختلفة بالخدمة في وزارة الحربية ، كما يمنح رئيس الجمهورية سلطة إصدار أمر بناء على المادة التسمية بتكليف من تدعو للضرورة تكليفه من غير الطوائف التي يعينها الدفاع الوطني - فلا يلزم إذن أن يكون المكلف وفقا لهذا النظام موظفا لها ، ويترتب على التكليف منح المكلف الصلاوات والبدلات العسكرية والميزات المقررة لحلولى الرتبة الأصلية المعادلة للرتبة الشرفية الممنوحة له ، بينما يستند النذب بالنسبة للحالة المعروضة الى المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٢٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كل في نطاق اعمالها الزمنى ، ويختص الوزير أو رئيس الهيئة حسب الاحوال بإجرائه على طلب الجهة المطلوب نذب الموظف اليها ، وهو نظام لا يطبق الا على موظف علم ولا يترتب عليه اناذته من المزايا التي تمنح للعسكريين .

وبالمثل فإن المنتدب للعمل بالقوات المسلحة لا يندرج في الطائفة الثالثة التي لا تجمع سوى الموظفين والعامل المدنيين من موظفي وعمل وزارة الحربية ، وليس من شأن النذب أن يكسب المنتدب هذه الصفة ، لأن النذب لا يعضو أن يكون اجراء مؤقتا ليس من شأنه أن يقطع صلة العمل بالجهة المنتدب منها ليصبح في عداد العاملين بالجهة المنتدب اليها ، ولا يجوز الحاجاج بأنه يعمل في ذات الظروف التي يعمل فيها العاملون المدنيون .

بالقوات المسلحة كما يتعرض لذات الخطر التي يتعرضون لها وذلك لأن مضاعفة مدة الحرب عند حصول المعالي إنما هو حكم استثنائي مبني على المخالفة على الخزانة العامة ومن ثم لا يجوز مده إلى نواكف أخرى لم يرد بها نص صريح عن طريق القوس في التفسير أو التيسر .

وبناء على ما تقدم فإن السيد/... .. المعروضة حاله والسؤال ندب في المدة من ١٩٦٧/٦/٥ حتى ١٩٧٤/٢/١١ للعمل بالبريد العسكري خلال الفترة التي اعتبرها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ خيبة حرب لا يحق له الاستفادة من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بزيادة مدة مساوية لمدة ندبه إلى المدة المحصورة في المعالي .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن العامل المنتدب للعمل بالقوات المسلحة لا يندرج في عداد طوائف العاملين الذين قرر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ حصول مدة الحرب مضاعفة في معاشاتهم أو مكافأته .

(ملف ٢٢٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)

قاعدة رقم (٨٢)

المادة :

أحقية أفراد القوات المسلحة الأردنية الذين انتهت خدمتهم قبل ١٩٦٩/١/٢ في الاستفادة من أحكام قوانين المعاشات العسكرية المعمول بها في تاريخ انتهاء خدمة كل منهم وذلك وفقاً لسبب انتهاء الخدمة — أحقيتهم في حساب مدة الخدمة أثناء الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين مضاعفة في المعالي — لميل ذلك القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن القانون والمعاشات والقوات المسلحة لكي حل محل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن البحث فيما إذا كان من حق المظنون أصلاً لمصلحته والذي حل ورثته لم يخط بعد وفاته أن تضاعف له عند حساب مدة خدمته في المعلن مدة الحرب المالية الثابتة - الواتعة خلافاً - استناداً إلى أحكام القوانين الثابتة في تاريخ انتهاء الخدمة لا جدوى منه لأنه إن صح أن له حقاً في ذلك فقد سقط بمقتضى حكم المادة ١١ من القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ التي تسري بحكم المادة ٢٠ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الذي عومل به . فيما لم يرد به نص خاص فيه ، إذ تنص المادة ٥١ هذه بأنه « لا يجوز المنازعة في قيمة المعلن بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاضطراب يربطه بصفة نهائية » ويستثنى من ذلك الاضطراب المالية التي تقع في الجيب عند التسوية « وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستناد في هذا الحق إلى حكم المادة ٧٤/بقرة ٣ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، لأنه من جهة ، فليد الصحيح في أمرها ، وهو ما ذهب إليه المذمى نفسه ، أنها تريد لإحكام القوانين المعمول بها من قبله في شأن اضلحة مدد الحرب مضاعفة للموظفين المعلنين بقوانين المهلكات الممنوعة إلى عاصروا تلك العرب وعملوا خلالها في مناطق عسكرية واعتبروا مشتركين في الجهود الحربية سواء بالنص أو بالأحالة إلى قانون المهلكات العسكرية ، إذ المقرر في جميعها أن تعطى حكم المدة التي تنقضي في الحرب كل مدة يقضيها هؤلاء أيضاً إذا احتوا بالعمل في مناطق حربية خلالها ، وهو ما عبرت عنه المادة ٧٤ هذه بالعمل مع القوات المسلحة ، فقد سقط الحق فيه بنص المادة ٥١ من القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ سلفه الفكر . وذلك أصبحت المنازعة غير مقبولة ، لأنها مطلوبة بعمل المعلن ، على استثنى زيادة المدة التي حسب على أساسها .

ومن حيث أنه متى كان الأمر على ما تقدم - فلا محل لتطبيق الحكم المظنون فيها فيما أورده تقريراً لما اتجه إليه في موضوع المنازعة من قرارات قانونية بما في ذلك ما لاحظته تقرير الطعن وقامت عليه أسبابه ، إذ لا جدوى من ذلك ما دامت النتيجة التي خلص إليها تحمل على دعابة أخرى ، تؤدي إلى عدم قبول الدعوى وهو يخرله رغبتها في النتيجة من حيث عدم نتيجة الدعى إلى طلبه .

ومن حيث أنه وإن كان ما سبق — إلا أنه قد صدر أثناء نظر الطعن
ألم هذه المحكمة القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتصديق بعض أحكام القانون
١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة الذي حل محل
القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وتبقى المادة السالفة منه بأن
يعمل أفراد القوات المسلحة الفرعية الذين انتهت خدمتهم قبل ١/٢/١٩٦٩
والمستحقون منهم بإحكام قوانين المعاشات العسكرية المعمول بها في تاريخ
انتهاء خدمة كل منهم وذلك وفقا لأسباب انتهاء الخدمة على ألا تقل عن
الحد الأدنى الوارد بهذا القانون إذا كان ذلك أصح لهم وطبقا للمادة
العاشرة منه يعمل بحكم المادة ٦ هذا من ١/٧/١٩٦٨ ومن ثم يكون
للمرحوم باعتبار أنه كان من أفراد القوات المسلحة الفرعية
المشار إليها هنا في المعاملة بالقانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات
والمكافآت لضباط الشرف والساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات
المسلحة الرئيسية المعمول به عند تركه للخدمة . ولذلك يفيد تبعا من
حكم المادتين ٥ و ٦ منه في شأن إضافة مدة مساوية لمدة الحرب إلى مدة
منهم زمنها إلى مدة خدمته الحقيقية عند حساب المعاش ، فتسبب له شأنه
شأن سائر الممثلين بقوانين المعاشات العسكرية ممن عاصروا الحرب
العالمية الثانية ، وهم في الخدمة ، مبتها بضعف مقدارها عند تقرير المدة
المحسوبة في المعاش بتحقيق مناسبات تقرير الامانة ، من هذه المزية في حقه
عملا بالأمر الملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ بتصديق زمنها من ٢/٩/١٩٢٩.
حتى ١٥/٨/١٩٤٥ واعتبار القطر كله بمنطقة عسكرية ، وبقرار وزير
الحربية رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٥٢ باعتبار كل الممثلين بقوانين المعاشات
العسكرية المعاصرين لها وهم في الخدمة مشتركين فيها ، يقتضي ما خصه
به القانون من تعيين هؤلاء بقرار منه مما يترتب عليه حكم النص
انتفاعهم تبعا من مزية إضافة مدة هذه الحرب مضاعفة في المعاش . على
أن أثر هذا الضم بالنسبة إلى حالة المدمى محدود من حيث آثاره المالية
بشرط عدم صرف فروق مالية منه ، عن الفترة السابقة على ١/٧/١٩٧٨
اعمالا لنص المادة ١٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه من أجل ذلك — يتعين إلغاء الحكمين المطعون فيهما
والقضاء في موضوع الدعوى بإحقاق المدعى في طلبه حسب مدة الحرب
العالمية الثانية مضاعفة ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاشات ، وإعادة

تعديل معاشه على هذا الأسس ، في تاريخ انتهاء خدمته مع تعديل معاش
ورثته المستحقين منه جميعا ، عملا بقرارتين ٥٢ لسنة ١٩٧٨ وامتبرا من
١٩٧٨/٧/١ مع الزام المدمى عليها المحررات عملا بالمادة ١٨٦ من الفصل
لأنه فضلا عن أن الأمر انتهى إلى إجابة المدمى إلى لئيل طلبه ، رغم حد
القتول من بعض آثار ذلك بالنسبة إلى الفروق المالية ، بأنها ظلت
تتكران كل حق للمدمى في هذه الأضفة حتى بعد الثلاثين ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .
سلف الذكر وحتى حجز الدعوى للحكم .

(طعن رقم ١١٢٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥)

تأنيده رقم (٨٤)

المبدأ :

حسب مدة الفصل كلها قضيت بالخدمة إلى أن قرار الفصل غير
صحيح ولم يحجب لا وجه لاشتراط الوجود الفعلي بالخدمة لحسب المدة
مضاعفة في المعاش .

ملخص الفتوى :

المادة (٧٣) من قانون التقاعد والتأمين والمعاملات للقوات
المسلحة الصادر بقرارتين رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعمل
المعلمون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف العادية
من حيث المعاش أو المكافأة أو أية استحقاقات أخرى طبقا لقانون التأمين
الاجتماعي أو لقوانين المعاملات المعلمين بها حسب الأحوال ... وتسمى
عليهم أحكام المعلمين (٨ ، ٩) من حيث الضبط والمدة الإضافية
وتحسب بدد الضبط والمدة الإضافية ضمن المدة المستحق عنها
التعويض المنصوص عليه بالفترة للثقة من المادة (١٩) من قانون
التأمين الاجتماعي وينتفع بحكم الفقرة السابقة من خدم بوزارة الحربية
أو بالقوات المسلحة والمعلمون والمعلمون منهم للعمل بالقوات
المسلحة خلال مدة عليهم بها وكذلك من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات
المسلحة أو كان من أفرادها والمعلمون والمعلمون والمعلمون أثناء الحرب
العالية للثقة أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي أو حرب اليمن
أو منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ خلال مدة وجودهم الفعلي بها » .

(م ١٢ - ج ٢٠)

ومع ذلك فإن المشرع وضع أصلا عاما من مقتضاه معالجة المتألمين
المتضررين بالقوات المسلحة وفقا لأحكام قانون التسليم الاجتماعي على أن
تطبق عليهم الأحكام الخاصة بحسب المبدأ الإنشائي والقسمة ومنها
مبدأ الحرب بتداعى ضاعفة في المعلن أو المتكلمة مع تطبيق هذا الحكم
على من عمل بالقوات المسلحة خلال الحروب البينة بالنص وبمذ عنوان
يونيو ١٩٦٧ ومن لم فإن وجود المعلن المعروضة حالته في الضحية
بعد هذا العدوان يترتب عليه حتما صلب مدة خدمته خلال الفترة
التالية له مدة مضاعفة في المعلن ما لم تنتهي خدمته بسبب مشروع
يقره القانون ولذا كانت خدمة هذا المعلن قد انتهت قبل بلوغه سن
الخامسة والستين المحدد لاحتلته الى المعلن فإن سحب القرار الصادر
بتقهاء خدمته يترتب عليه بحكم اللزوم اعتباره كان لم يكن مع ما يترتب
عليه من آثار ، ومن ثم تعتبر مدة الفصل كانتا قضيت في الضحية ،
الأثر الذي يوجبها وهذا وتعد خلال مدة حرب جصلها مضاعفة في
المعلن وفقا لحكم النص ولا وجه لاشتراط الوجود الفعلي بالخدمة
والتعرض للمخاطر بالنسبة لهذا المعلن خلال تلك المدة إذ أنه منع
جبرا عنه بمقتضى قرار النصل من المساهمة في الجهود الحربية خلالها ،
فضلا من أن حصل تلك المدة على هذا الوجه انطباقهم كثر من آثار
السحب شأنها في ذلك شأن باقي الآثار المترتبة عليه ومن بينها اعتبار
مدة الفصل مدة خدمة حقيقية وليس من المقبول الاعتراف بهذا الآثار
من آثار وجهه الآخر المتعلق بحسب ذات المدة مضاعفة في المعلن
وفقا لحكم النص ، ذلك لأن جميع الآثار المترتبة على السحب تتحقق
في الواقع أو ترتب اعتبارا أن استحالة تحقيقها واقعا كما أنه ليس من
المنطقي أن يشترط التحقق في الواقع فيما هو بطبيعته أمر اعتباري ،
إذ يستحيل طلب التحقق الواقعي بالنسبة لآثار ترتب بطبيعتها في
زمن محلي .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية
السيد/... في حصل المدة من ١٩٧٢/٩/٧ الى ١٩٧٨/٩/٦
خيرية حرب تصف الرومانيه .

القرار الثالث

معلقا الاصطبة

قاعدة رقم (٨٥)

فيما :

ان المعلق الخالص الذي يقرر التصليط المصلب في الخدمة اما يكون
تقريره مؤقتا ولا يفيد بصفة نهائية الا اذا تجاوز التصليط المصلب من
الخمسين او ثبت ان الجرح غير قابل للشفاء .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى احكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخالص
بالمعاملات العسكرية يبين ان المادة ٢٩ تنص بمنح معلقات خاضعة للتصليط
وصف الضباط والمسلكز الذين يمسكون في وقت حربية او في خفة
امر بها .

ثم بينت المادة ٣٠ طريقة الاصطبات فقررت انها تثبت بمسيرة
القومسيونات الطبية التي تعينها وزارة الحربية اما في زمن الحرب فتثبت
بتقرير رسمية من القيادة العسكرية وانه يعمل تطبيق طبقا لقانون الجيش
لمرنة ما اذا كان التصليط او المصلب شديدا او العكس كل وقت الاصطبة
في خفة امر بها .

ثم نصت الفقرة الخابسة من هذه المادة على ان « المعاملات والمكافآت
الخاصة الواردة ذكرها في المقتنين ٣١ و ٣٢ لا يجوز اطلاقها الا بموافقة
موافقة راي لجنة مشكلة في وزارة الحربية ومؤلفة من مندوب من هذه الوزارة
ومندوب من الوزارة المالية ومن طبيين من اطباء الجيش ، وتبدي هذه اللجنة
رأيها بعد فحص الشهادة المعلقة من القومسيون الطبي وتقرير القيادة
العسكرية » .

ونصت الفقرة السادسة منها على أنه « لا يجوز الطعن في رأى هذه اللجنة ألام أية محكمة كالت » .

ثم بينت المادة ٣١ طريقة تسوية المعاش الخاص بالنسبة الى الضابط .
وبينت المادة ٣٢ طريقة تسوية المعاش أو المكافأة بالنسبة لصف الضابط
والصنكر ، وقررت المادة ٣٣ اعتبار المرض أو العاهة التى يصاب بها
قعد رجال الجيش في وقتلح حربية أو في خدمة أربها أو بسبب حالة الطفس .
في اللجنة التى كلف الخفة فيها بمثابة الجروح المنصوص عليها في الملتين
٣١ ، ٣٢ .

ثم جاءت بعد ذلك المادة ٣٤ وقررت أن :

« المعاش الخاص الملوح بموجب الاحكام السابقة يقيد بصفة نهائية
للضابط وللصف ضابط والعسكري متى تجاوز سن الخمسين أو ثبت أن
الجرح أو العاهة أو المرض غير قابل للشفاء » .

« فيها عدا الاحوال التى يكون فيها عدم القابلية للشفاء ظاهرا يكون
اثبتت عدم امكان الشفاء بعد حصول الجرح أو الإصابة بستين بواسطة
قومسيون طبي الجيش أو »

ثم نصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه في حالة ما اذا ثبت من
الكشف الطبي أن صاحب المعاش قد شفى بشطب المعاش الخاص المرتب له
ويصح ما يستحقه من المعاش أو المكافأة على واقع مدة خدمته مضاعفا اليها
ثلاث سنوات .

ويستفاد من هذه الاحكام أن المعاش الخاص الذى يقرر للضابط بمقتضى
الحكم المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٠
فما يكون تقريره مؤقتا ، ولا يقيد بصفة نهائية إلا اذا تجاوز الضابط سن
الخمين أو ثبت أن الجرح غير قابل للشفاء .

وقد بينت المادة ٣٤ طريقة هذا الاثبات في حالة ما اذا لم يكن عدم امكان
الشفاء ظاهرا فقررت أن عدم القابلية للشفاء يثبت بواسطة قومسيون طبي
الجيش (أو غيره من الهيئات) المنصوص عليها في المادة بعد حصول الجرح
أو الإصابة بستين . ومعنى ذلك أن هذا الكشف لا يكون إلا بعد احالة

الضابط الى المعاش وتقرير معاش خلس له ، والغرض منه هو سحب المعاش
بالخلس أو صيرورته نهائيا بحسب ما اذا كان الضابط قد شفى أو لا .

للقومسيون الطبي أنه يكشف عن المصاب عقب الإصابة وقبل الإحالة
الى المعاش أما يقوم بالاختصاص المحول له بالمدة ٣٠ من قانون المعاشات
المسكية لا بالمدة ٢٤ منه . ومن ثم فانه لا يتعهد بالبعد المنصوص عليه في
هذه المدة الأخيرة .

(لتوى رقم ٢٨٢ — في ١٩٥٢/٥/٢١)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

الاطمن في قرار قطع معاش الإصابة — تكيفه على انه طلب تعويض

عن الإصابة غير مستحق .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه ذهب على ما جاء بأسبابه الى تكيف طلب
الدمي بأنه في حقيقته طلب تعويض عن الإصابة بسبب اداء الخدمة
المسكية . وبؤدى هذا التكيف أن يصبح القضاء المدني — بعد الشك
حظر التناقض — هو صاحب الاختصاص بالفضل في المنازعة دون محكم
مجلس الدولة ، وهذا التكيف غير صحيح ، ذلك أن الفلبت من الاوراق
أن الدمى يختمم القرار الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٦٨ من هيئة
التنظيم والادارة بالقوات المسلحة بقطع معاش الدمى الذي كان قد هرو
له اعتبارا من ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ تأسيسا على ما ثبت لدى
الهيئة المذكورة أن الإصابة التي ادعت الى رقت الدمى من الخدمة
المسكية لعدم التليقة الطبية في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ كانت بسبب
سبب الخدمة . واذا استبعدت الدمى المنازعة في قطع معاشه على التعويض
السالف البيان ولم تتضمن طلباته ثبة تعويضا عن اصلبه التي يقول
انها كانت بسبب اداء الخدمة المسكية ، فان تكيف الحكم المطعون فيه
لطلب الدمى بأنه طلب تعويض عن اصلبه بسبب اداء الخدمة المسكية
يكون غير مستحق .

(طعن رقم ٢١٧ لسنة ١٥ في — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

المشرع الرابع

مجلس المشهود والمفقود

تأريخ رقم (٨٧)

المبدأ :

المجلس الذي يصرف لأجر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية تطبيقاً للقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ — مجلس قانوني عادي يستحق عنه أجرة إقالة للجيش .

ملف القضاء :

أن القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التي تصرف لأجر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية مرتبط بالرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، ذلك أن المادة السابعة منه تنص على أن « ضرى على المستحقين المذكورين (فيه) بقى لأشروط الواردة بالرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية والتي لم ينص عليها في هذا القانون » . كما يبين من استعراض نصه أن المجلس المقرر بمقتضى أحكامه هو نوع المعاشات التي تمنح بسبب الإصابة في وقت حربية أو أثناء الخدمة والتي نظمتها المواد من ٢٩ إلى ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشار إليه ، فالقائمة المنشئة للمعاش في المادتين ٣١ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، هي ذات الواقعة المنشئة للمعاش في المادتين ٣١ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . وقد جاءت أحكام القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ محلة لحكم المادتين ٣١ ، ٣٥ المرفقتين الذكر ، ذلك أن هاتين المادتين تنصان على الإصلاحيات التي تقع أثناء العمليات الحربية لرجال القوات المسلحة فقط ، ورأى المشرع أن أكثر الحرب لم تعد بصورة على ميدان القتال بمعناه القديم مما يقتضى تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ حتى تشمل فضلاً عن رجال القوات المسلحة الجاهلين ، غيرهم من المدنيين

الذين يملكون بترجمة تلك النوازل ، والذين يملكون احدى هذه النوازل
فيشاركين في جميعها ، وايضا لسيد القضاة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٦ م.
في ملحقه المتعلقة الضباط وغيرهم من يصلون بذات الامتيازات وهم ضباط
الشرف والصلوات والمد ضباط والمسلح المتقاعون ويحدد الضحية
وغيره الاحتفاظ والالتزام من موطن الحكومة المتين والكلون من غير
موطن الحكومة والمستعبدات القاريين طر حنة : القليل ويصل القوية
وبذلك وسع نطاق سريان اللذين ٣١ ، ٢٥ من الرسوم يتلقون رقم ٥٩
لسنة ١٩٣٠ - بضاعة الطوائف المشار اليها الى رجال القوات المسلحة
الذين كانوا يستحقون دون سواهم المعاش طبقا لاحكام المقتضى السابق
الذكر ، ثم اخذ بذات للقبالة المقررة فيه ومن استحقاق المعاش
بسبب عدم الواقعة بغنى النظر عن مدة الضحية ، كما اقتضت طبيعة
الاحكام الواردة في المواد من ٢٩ الى ٣٦ ومن الفقرة بتعديدهم
المعاشي .

ويخلص مما تقدم ان المعاش المقرر يتلقى القسطن رقم ٢٨٦
لسنة ١٩٥٦ هو معاش قانوني عام ينظم لعمومه هذه الفئات على غرار
المعاشات العادية التي تنظرها القوانين المشار اليها .

ولما كان المعاش القانوني المعادى هو وحده الذي يستحق منه امة
غلاء المعيشة ، طبعا لما انتهى اليه راء الجمعية العمومية للتقسيم الاستثنائي
بجلستها المنعقدة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، لذلك كان المعاش المعين
طبقا للقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ يستحق منه امة غلاء المعيشة
بالنسبة والفئات المقررة .

(غتوى رقم ٢٢٤ - ف. ١٩٥٩/٤/٥)

ملاحظة رقم (٨٨)

المادة :

تتراد القوات المسلحة العربية - معاليهين حيث المعاش يتلقون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن القنين والمعاشات لوقتي الدولة في الفترة

المسجلة على نشر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ وقبل صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة — أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه لم تكن تسرى على القوات المسلحة الفرعية إلا في الظروف العادية — أثر ذلك بمطالبة من يستشهد منهم في الفترة المشار إليها بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

بالخص القوي :

طبقا للمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخطة والترقية لضباط القوات المسلحة تكون القوات المسلحة من قوات رئيسية ومن قوات فرعية وقوات اضافية ، وأن القوات الفرعية هي قوات السواحل وقوات الحدود والقوات البحرية بمصلحة المواني والمناظر . وطبقا للمادة ٨٨ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المتنيين المسافرين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ « تسرى أحكام هذا القانون على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك الى حين تسير أحكام خاصة في شأنهم » .

وقد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ونص في المادة الأولى على سريان أحكامه على :

(أ) - الضباط العامين بالقوات المسلحة .

(ب) - الضباط الشرف والمساعدون والمتطوعون من ضباط الصف والجنود ومجنودو الخطة براتب عال بالقوات المسلحة الرئيسية .

(ج) - ضباط الصف والجنود المجنون ومن في حكمهم بالقوات المسلحة الرئيسية والفرعية في حدود الأحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

(د) - الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط المستدمون للخدمة بالقوات المسلحة في حدود الأحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

- (د) المكفون بخدمة القوات المسلحة في حدود الاحكام الخاصة
الواردة بهذا القانون .
(و) الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في
حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

ويعتبر في حكم المجندين الزاميا ضبط الصف والجنود الذين يصلون
من التلحق المالية محفلة المجندين الزاميا سواء كانوا متطوعين عافيين
او مجندي خدمة بالراتب العادي من المجندين الازاميين او المتطوعين
العافيين او الطلبة المتطوعين بالتشكلات التطهية بالقوات المسلحة .

ومن حيث ان مؤدى هذا النص ان لحكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤
لم تكن تسرى في الاصل عند صدوره على القوات الفرعية الا من
كان من افراد هذه القوات من ضبط الصف والجنود المجندين ومن في
حكمهم المخلطين بحكم الفقرة ج سابقة الذكر الى ان صدر القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وبمقتضاه
عطلت الفقرة ب من المادة الاولى من القانون الاخير المشار اليها بحيث
اصبح نصها كالآتي :

« ضبط الشرف والمسامعين ونوى الرتب العالية من ضبط الصف
والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية والفرعية » .

وقد عمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ العمل بلحكم القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ عدا الاحكام الخاصة بضبط الشرف والمسامعين وضبط
الصف والجنود نوى الرتب العالية بالقوات المسلحة الفرعية فقد نصت
المادة العاشرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ على العمل بها اعتبارا من
تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

وقد نشر في العدد الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٦٩ .

ومن حيث انه في الفترة السابقة على نشر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨
بالجريدة الرسمية ومن قبل صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ كتبت
تسرى على القوات الفرعية بالقوات المسلحة لحكم القانون رقم ٥٠

لسنة ١٩٦٣ في شأن القانون والميليشيات الوطنية الموقعة بالقوة الموقنة طبقاً للمادة ٨٨ من هذا القانون التي كتبت تنص على أن « تسري أحكام هذا القانون على القوات الفرعية المسلحة المنتجة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك إلى حين تقرير المحاكم المختصة في الأخير » .

ومن حيث أن الأحكام الواردة في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ لم تكن تنص على القوات المسلحة الفرعية إلا في الظروف العادية ، إذ تنص المادة ١١٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ على أن « يعامل المقاتلون والميليشيون الذين يعطون بالقوات المسلحة في الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة طبقاً لقوانين المعاشات الخاضعين لها في جميع الأحوال » .

أما في حالة الميليشيات الحربية والحالات المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون جهات المقاتلين والجيال الذين يعملون بالقوات المسلحة على أساس خضبة أساسية آخر مربوط راتب الدرجة للجيشية للقضية ، وذلك في حالات العجز الكلي أو الاستشهاد أو التقاعد ، أما في حالات العجز الجزئي فيسوى المعاش بواقع النصف ... » .

ومن حيث أن حكم المادة ٧٤ سابقة الذكر ينصرف إلى المقاتلين بقوانين معاشات أخرى خلال القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، ومن هوام المقاتلين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ سواء كانوا معطيين بأحكامه بحسب الأصل أو بموجب المادة ٨٨ منه أي من القوات الفرعية التي تضاف إليها أحكام هذا القانون في الظروف العادية شأن المقاتلين والميليشيون والمقاتلين أما في حالات المعاشات الحربية والحالات المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فيتمتع تسوية معاشات أفرادها طبقاً لما نصت عليه المادة ٧٤ من هذا القانون ، وليس من المستغاب ، أن يعامل المدني بالقوات المسلحة في الميليشيات الحربية معاملة أفضل من أفراد القوات الفرعية والكل يخضع لقانون المعاشات المدنية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ في الظروف العادية أما في حالات الميليشيات الحربية والحالات المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فقد ارتأى المشرع أن يمنح المقاتلين بقوانين معاشات أخرى من الذين يعملون بالقوات

المصلحة أو المستحقين منهم مزايا أفضل من: العجز، الكلى أو الضمير أو الاستعانة أو القيد .

ومن حيث أن الشهيد كان يتطوعاً بسلاح الحدود فهو بمن
القوات الفرعية التي تعمل في الفترة السابقة على العمل بـالقانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٦٨ بإحكام القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٢ إلا أن ذلك لا يصدق إلا
في الظروف الطبيعية أما وقد استشهد في العمليات الحربية بالجمهورية
الحربية اللبنانية في ١٩٦٥/١/٦ فإن محاقبه يسوي طبقاً لما نص عليه المادة
٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى
سريان أحكام المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه على
جالية الشهيد

(ملف ٢٥/١/٤٧ — جلسة ١٩٧٠/٧/١)

تكملة رقم (٨٩)

المادة :

القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المعاشات التي تصرف لأسر
الشهداء والقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المعاشات التي تصرف لأسر
من الضحايا الاحتياطية من أبناء الجنود القتلى ، بالتطبيق لأحكام القانون
الآنكور — إعادة تسوية المعاش المستحق لورثته طبقاً لأحكام القانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والأتعاب والتعويضات
للقوات المسلحة — وجوب الامتياز بتأريض القتلى ومن ثم ربط المعاش على
أساس المرتب المستحق في هذا التاريخ .

نفس الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات

التي تصرف لأسر الشهداء والمفتوقين أثناء العمليات الحربية — والموصول
به عند نقد السيد المذكور — تنص على أن « يصرف لمن يخلوهم الشهيد أو
المفتود مبلغ شهري بصفة عاجلة يعادل ما هيته الأصلية الشهرية وذلك لمدة
ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ استشهاده أو فقده » ..

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « المفتوقين (١) إذا لم
يظهر المفتود حتى انقضاء الفترة المنصوص عليها في المادة الأولى يمنح
المستحقون في معاشه معاشاً شهرياً مؤقتاً يعادل ما يستحقون من معاش
من مورثهم كما لو كانت وفاته قد ثبتت فإذا ما ثبتت وفاته مستقبلاً يسوى
معاشهم بصفة نهائية وذلك كله طبقاً للاحكام الواردة في هذا
القانون (٢) ... » .

ويستند من ذلك أن المشرع أورد أحكاماً خاصة فيما يتعلق بحق
ورثة المفتود المترتبة على فقده أثناء العمليات الحربية ، وهذه الأحكام
لا تخرج في مجملها — كما أوردت الفكرة الإيضاحية للقانون آتف الذكر —
عن اعتبار المفتود شهيداً إلى أن يظهر على قيد الحياة . ومن ثم فإن مدة
الخبرة المحسوبة في المعاش والتي يتم على أساسها ربط المعاش المؤقت ثم
المعاش النهائي إنما تتحدد بتاريخ الفقد ، وبالتالي بالموت المستحق
في هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن
المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة تنص بعد
تعديلها — تسوية حالات المستشهدين ومن في حكمهم والمفتوقين في
العمليات الحربية من أفراد القوات المسلحة والاحتياط والمكلفين بالقوات
المسلحة ومن أفراد الجيوش الوطنية وكتائب المقاومة الشعبية ومطلوبى
الجامعة العربية الذين اشتركوا في حملة فلسطين أو الامتداد الثلاثي
أو في العمليات الحربية باليمن طبقاً لأحكام هذا القانون ... » .

وتنص المادة ٨٠ مكرراً (٥) من هذا القانون على أنه « بخصوص
تطبيق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون يعتبر الاستشهاده أو الوفاة
من تاريخ الفقد بالنسبة للأحكام الخاصة بربط المعاش وتحديد المستحقين
له . ويعتبر الاستشهاده أو الوفاة من تاريخ صدور القرار الصادر إليه

في المجلدين ٢٨ و ٥٧ وهو قرار وزير الحربية باعتبار المقنود مسيها أو
موقوف (بالنسبة لبقاء الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون فيما عدا
ما استثنى بنص خاص » .

ومن حيث ان ملاد هذه النصوص انه ولئن تمين اعادة تسوية
المعاش المستحق عن المرحوم ... طبقا لاحكام القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ — الا انه فيما يتعلق بالاحكام الخاصة بربط المعاش من حيث
مدة الخدمة والمرتب يجب الاعتماد في ذلك بتاريخ الفقد الذي حدث في
١٩٥٦/١٠/٢٨ .

ومن حيث ان الاحكام الواردة في قوانين المعاشات العسكرية تعتبر
احكاما خاصة فمن ثم فهي واجبة التطبيق بحيث لا يرجع الى الاحكام
العامة للمقنود الا فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه عند تسوية معاش
المرحوم يتمين الاعتماد بتاريخ الفقد ، وبالتالي يربط المعاش على
اساس المرتب المستحق في هذا التاريخ .

(ملف ٥٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

مادة رقم (٩٠)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتعويض
والتعويض القوات المسلحة يعتبر في حكم المستشهد من يتولى أثناء مشروعات
التدريب بالخبرة الحية أو التحام الواقع أو بث أو إزالة الألغام أو الإزالة
الجوى وكذا العمليات المشابهة التي يصدر بها قرار من نائب القائد الأعلى
للقوات المسلحة رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ — يعتبر مستشهدا من يتولى من أفراد
القوات المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عموما بغية أعمال من القتلى —

المادة ١١٨ في تعريف « يدخل تحت عنوان عبارة « نتيجة هوانك الانتقامي عولما »
هو بوصف الحالت وكيفية وقوعه .

ملخص الحكم :

إن المادة ١١٨ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة تنص على أن « تصاد تسوية المعاشات التي يتخك للمستحقين عن المستحقين والمقودين اعتباراً من ١٥/٥/١٩٤٨ حتى تاريخ الصل بهذا القانون على أساس الفئات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق ، ولا تصرف أية مروق عن الملقى » وأن المادة (٩٥) تنص على أن « يعتبر مستشهداً في حكم هذا القانون كل من يتولى بسبب العمليات الحربية في ميدان القتال أو مقاتلاً بالصليحة بعد نطه منه . وينطبق على الفرد الأخوال المتصومن عليها في المادة (٢١) منه متى تصدق له بالقيام بها مسبقاً » . ويستند من نص المادة (٢١) في ضوء المادة (٧٥) التي أحالت إليها أنه يعتبر في حكم المستشهد في حكم هذا القانون ، من يتوفى أثناء مشروعات التدريب بلخبرة الحية أو اقتحام المواقع أو بث وإزالة الألغام أو الإزال الجوى ، وكذا الحالات المشابهة التي يصدر بها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة . ولما كان نص المادة (٢١) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها هو ترديد لنص المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة والمادة (٢) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والصلكر بالقوات المسلحة اللتين نصتا على أن يعتبر مستشهداً في العمليات الحربية كل من يتوفى أثناء مشروعات التدريب بلخبرة الحية أو اقتحام المواقع أو بث وإزالة الألغام أو أثناء الإزال الجوى وكذا الحالات المشابهة التي يصدر بها قرار من القائد العام للقوات المسلحة . وقد أفسر القائد العام للقوات المسلحة القرار رقم ٧٠ سنة ١٩٦١ تنفيذاً لحكم المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ والمادة (٢) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها بالحالات المشابهة التي يعتبر فيها الفرد من القوات المسلحة مستشهداً ، بأن يعتبر مستشهداً من يتوفى من أفراد القوات

المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عموماً بغير اخطأ من القوق . ولما كانت المادة ٢٣٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان تنقل متارية كل هذه القارات والاوانير وكذلك التجهيزات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية مادامت لا تتعارض مع تصوره ، ولما كان القرار رقم ٧ لسنة ١٩٦١ المقرر اليه لا يتعارض مع احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم نقه يظل سارئ المعمول . وواجب التطبيق في ظل هذا القانون ، وتأسيساً على ما تقدم فان من يتوفى من أفراد القوات المسلحة نتيجة لحوادث الانفجار عموماً بغير اخطأ من هؤلاء الأفراد يعتبر مستشهداً في حكم هذا القانون .

ومن حيث ان الفات من الاوراق ان المرحوم/... .. المحققين الجوي المتطوع بالقوات الجوية كان ضمن طاقم الطائرة اليوشن رقم ١١٤٥ واتخذت قتيلاً يوم ١٩٦٠/١٢/٧ برحلة تدريبية مصحفاً عليها من الجهة العسكرية المختصة الى الواحات والاقصر واسوان سقطت هذه الطائرة شمساً غوب الاضرار لمصيب غير مطوم وارططت بأرض صخرية متلبة بالفعاع أدى الى انفجارها ثم احتراقها . وجاء بقرار مجلس التحقيق الذي شكل ، لتحقيق الحادث من العميد طيار والرائد طيار والفتيق مهندس ان الطائرة ارتطمت كتيه على أرض صخرية صلبة بانفجار مما أدى الى انفجارها ثم احتراقها وتناثر اجزائها على مسافة قدرها ١٥٠ x ١٠٠ متر تقريباً وهذه المساحة تدل على ان الطائرة انفجرت على الارض لانها مساحة صغيرة نسبياً ولان بقايا الطائرة وجدت في مكان للتجميع تشمله هذه المساحة وأنه لا يمكن الجزم بسبب رئيسي للحادث .

ومن حيث ان المستند من قرار القائد العلم للقوات المسلحة رقم ٧ لسنة ١٩٦٩ المقرر اليه ان يعتبر مستشهداً من يتوفى من أفراد القوات المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عموماً بغير اخطأ من القوق . ولما كانت المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المنشر اليه تنص بان كل اصابة ينشأ عنها جرح او عاهة او وفاة يجب ان يجرى عنها تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات سبب الاصابة او العاهة او الوفاة ، وتمتدق شعبة التنظيم والادارة المختصة على اجراءات مجلس

التحقيق . واذ قرر مجلس التحقيق في حادث الطقرة التي توفى نتيجة له مورث المدعين — وهو الجهة المختصة — أن هذه الطقرة قد انتجرت على الأرض إثر سقوطها ، فمن ثم فإن تطبيق حكم هذا القرار على الواقعة المذكورة يؤداه أن المرحوم مورث المدعين قد توفى نتيجة لحادث من حوادث الانفجار هو انفجار الطقرة الحربية التي كان ضمن طاقمها لتسيار رحلة تدريبية مصحفا عليها من الجهة العسكرية المختصة ودون اهمل من المتوفى ، ولذلك يعتبر مستشهدا في حكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . المشار اليه . ويؤكد هذا النظر أن القرار السابق بولته جاء مطلقا شاملا لحوادث الانفجار عموما يستوى في ذلك أن يحدث الانفجار في الجو أو أن يحدث على الأرض وسواء حدث الانفجار ذاتيا لم مسبوقا بارتطام ولا بهم سبب حدوث الانفجار اذ النص مطلق ومن ثم يجري على إطلاقه .

ومن حيث أنه لا وجه لما استند اليه الحكم المطعون فيه من أن حادث الطقرة المشار اليه لم يعرف سببه وأنه لا يمكن التمويل على رأى اللجنة الفنية من أن الطقرة ارتطمت كلية على أرض صخرية صلبة مما أدى إلى انفجارها ثم احتراقها للقول بأن الحادث وقع نتيجة انفجار — لا وجه لذلك — لأن العبارة في تحديد ما يدخل تحت مطلق مبالرة « نتيجة حوادث الانفجار عموما » الواردة بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ السابق الذكر هو بوصف الحادث وكيفية وقوعه ، واذ قرر مجلس التحقيق المختص في محضر تحقيقه أن « الطقرة ارتطمت كلية على أرض صخرية صلبة بالتصادم مما أدى إلى انفجارها ثم احتراقها وتناثر أجزائها على مسافة قدرها ١٥٠ x ١٠٠ متر تقريبا ، وهذه المساحة تدل على أن الطقرة انفجرت على الأرض لأنها مساحة صغيرة نسبيا ولأن بقايا الطقرة وجدت في مكان متجمع تشمله هذه المساحة » ، فله يبين من الوصف المتقدم لكيفية وقوع الحادث أن مجلس التحقيق استخلص النتيجة التي انتهى اليه استخلاصا مستقما من المعينة التي أجراها لمكان الحادث ومن التحقيق الذي بآخره ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب إذا أهدر النتيجة التي انتهى إليها مجلس التحقيق .

القرار الخامس

معاشات الضباط الأحرار

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

نص قرارى رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٦ و رقم ١٢٨٧ لسنة ١٩٧٢ على انه اذا كان صافى مرتب الوظيفة الاساسى للموجود بالخدمة اقل من المعاش المقرر بالقرارين الجمهوريين المشار اليهما فيصرف له من المعاش ما يكفل قيمة المعاش المقرر ويستنزل من جزء المعاش الجارى صرفه لية زيادة نظرا على صافى المرتب - المقصود بصافى المرتب هو ما يستحق للملحق الموجود في الخدمة من مرتبه الاساسى بعد خصم الضرائب والاستقطاعات قانونا دون الاستقطاعات التى تمثل ديونا او التزامات شخصية على عائق المؤمن عليه .

ملخص النقوى :

لما عينا يتعلق بالمسألة الثلاثة فان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٣ تنص على انه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة والمعاش المقرر بقرارى رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٦ ، رقم ١٢٨٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن منح معاشات للضباط الأحرار . على انه اذا كان صافى مرتب الوظيفة الاساسى للموجود بالخدمة اقل من المعاش المقرر بالقرارين الجمهوريين المشار اليهما فيصرف له من المعاش ما يكفل قيمة المعاش المقرر ويستنزل من جزء المعاش الجارى صرفه لية زيادة تطرا على صافى المرتب » .

ومن حيث أن المقصود بصافي المربح الاساسى الوارد بهذه المادة هو ما يستحق للعلل الموجود في الفقرة بن مرتبة الاساسى بعد خصم الضرائب والاستقطاعات المقررة قانونا دون الاستقطاعات التى تبطل ديونا أو التزامات شخصية على عكس المبدأ عليه - مثل النفقة المحكوم بها من جهة الاختصاص أو ما يكون مستحقا عليه من مبالغ بسبب ثادية أعماله أو إقتطاع الاشتراك عن مدد الخدمة السابقة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : عدم أحقية السيد/... .. فى صرف تعويض النفقة الواحدة من الفترة السابقة على ١٩٧٢/٧/٢٣ أو فى استرداد حصة صاحب الفضل السابق ساذما ، وإلى عدم إعماله من الخفض لنظام التأمينات ومن خصم ليعطى المعامل عن الجهة السابقة .

ثانيا : أن المقصود بصافي المربح الوظيفية الاساسى هو ما يستحق له من مرتبة الاساسى بعد خصم الضرائب وغيرها من الاستقطاعات المقررة قانونا بما قيمة اشتراكات التأمينات الاجتاضية دون أية ديون أو التزامات شخصية فى حقه .

(ملف ٦٥٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٩)

القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢

مكتبة أو مكتبة

قائمة رقم (٩٢)

إلى :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش لشخص
شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش - اعتباراً من الحكم
الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ على المهنيين
الذين هم من العسكريين - سريان الحكم الصادر في المادة الثانية من القانون
الصادر إليه على كل من يتوفى من أصحاب المعاشات أو العسكريين حتى
تاريخ العمل بكل من : القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤ بصرف نسبة مالية
عاجلة في حالة انتهاء الخدمة والوفاء بالضبط أو ضبط الشرف والظهور
من ضبط الصف والمبكر ومجدي الخدمة منهم ، ورقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن المعاشات والمكافآت والتمويض للقوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض الأحكام المطبقة بمنحه الوفاة أن القانون رقم ٢٢٢
لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض الخيالي
القوات المسلحة سبق تنظيم المعاشات والخدمة المدنية في تقرير هذه
المنحة إذ تمت المدة ١١ منه بأن يصرف للضابط المستحق معاشاً عند
إحاقته إلى المعاشي ككتابة مالية عاجلة تملأ ما يتبقى من راتب
وتعويضات عن شهر .

وبأنه في حالة وفاة الضابط وهو بالخدمة تصرف بمقتضى هذه المكافأة
بصفة عاجلة للمتخلفين عنه ،

ولم يقرر هذا القانون هذه المنحة في حالة وفاة صاحب المعاش من
ضباط القوات المسلحة

ولما صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو
معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو صاحب المعاش
علاج في المادة الأولى منه حالة المتوفى من الموظفين المدنيين فنص على
قوله « في حالة وفاة أحد المصلين بقوانين المعاشات المشار إليها وهو
بالخدمة تستمر الجهة التي كان يقبضها في صرف صافي المرتب أو الأجر
الشهري الذي كان يصرف له بفتراض عدم وفاته وذلك من الشهر الذي
حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف
المرتبات أو الأجور خصما على البند الذي كان يتحمل بالمرتب أو الأجر
أو من وفورات ميزانية تلك الجهات ويتم هذا الصرف إلى شخص واحد
يعينه الموظف أو المستخدم أو العليل فإذا لم يعين أحدا صرف إلى الأرملة
إن وجدت فإن تعدد قسم بينهن بالتساوي ومع ذلك في حالة وجود
أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الأرملة يستحقون ما كان
يستحق أولادهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق
إلى الولي الشرعي أو المتولي شؤونهم .

ويسرى حكم الفترة السابقة على من يكون في الخدمة من موظفي
ومستخدمي وعمل الدولة المدنيين من غير المنتمين بقوانين المعاشات
المشار إليها .

وعلاج في المادة الثانية منه حالة من يتوفى من أصحاب المعاشات
فنص على أنه « في حالة وفاة صاحب معاش تستمر الجهة التي كانت
تصرف معاشه في صرف صافي المعاش الشهري الذي كان يصرف إليه
بفتراض عدم وفاته وفقا لحكم المادة السابقة » .

وقد عمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في أول
يناير سنة ١٩٦٢ .

وبذلك تقرر الحق في منحة الوفاة طبقا للمادة الأولى لأول مرة بالنسبة
لن يتوفى من المصلين المصلين بأحد قوانين المعاشات المشار إليها في

حينئذ القاتون ، وكلها أنظمة معاشات مدنية ، أو لغير المتقنين بهذه القوانين من « موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين ، كما حددتهم نص الفقرة الثانية من المادة الاولى .

ولئن كان نص المادة الاولى قد اقتصر فى حكمه على المصلحين المدنيين دون العسكريين الا ان نص المادة الثانية الذى قرر هذه المنحة فى حالة وفاة صاحب معاش أورد حكما عاما ينطبق على كل صاحب معاش فواجب على الجهة التى كتبت تصرف معاشه أن تستبر فى صرف المعاش الذى كان يصرف اليه بفترض عدم وفاته ، وقد وردت عبارة النص مطلقة فى انطباق حكمها على كل صاحب معاش بغض النظر عن قاتون المعاشات المعلن به اذا لم يقيد النص نطق حكمه بقوانين المعاشات المشتر إليها فى الدييلجة أو بالاشخاص الذين يفيدون من نص المادة الاولى بل تيد الصرف فقط بأن يكون وفقا لاحكام المادة السابقة أى عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له .

ولعل سبب المسيرة بين نص المادتين الاولى والثانية من هذا القانون بالنسبة لمن يتوفى من الموظفين أو من أصحاب المعاشات وتطبيق حكم المادة الاولى على من يتوفى ، الضخمة من المصلحين المدنيين وحدهم ، « اطلاق نص المادة الثانية بالنسبة الى أصحاب المعاشات دون ما تخصيص ، أن هذه المنحة كتبت مقررة من قبل بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ المشر اليه بالنسبة لمن يتوفى من الضباط لثناء الضمة ولم تكن مقررة لمن يتوفى من أصحاب المعاشات منهم (وان كان القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط السف والعسكر بالقوات المسلحة خلا من تقرير هذه المنحة للمصلحين بتحكيه الا أن ذلك كان ثغرة فى التشريع عاجها المشرع بعد ذلك فى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤ بصرف منحة مالية علطة فى حلتى انتهام الضخمة والوفاء لضباط أو ضباط الشرف والمتنوع من ضباط الصف والمعسكر ومجدى الضمة منهم ، الذى رددت لحكمه بعد ذلك المادة ١٤ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة) .

..ونشلا من ذلك: مادة ١٦٦٢ في المذكرة الاصلية للمجلسين ونجم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٢ ما يفسر الاطلاق في الحكم المدة الثانية من هذا القانون ، اذ لو كانت المذكرة اهداف هذا القانون وسيلة الدولة التي صدر عنها فجاءت بهذه « تهدف الدولة ببنائها للمجتمع الاشتراكي الديمقراطي التماسا الى تأمين الفرد بحيث يطمئن على مستقبله ومستقبل أسرته من بعده ومن بعد ما اتبعته الدولة في هذا السبيل التوسع في تطبيق نظم التسليم والمعاملة بحيث يصبح مطلبها علما ، يرى على جميع الموظفين والمستخدمين والمعامل ..

وتشيا مع هذه السياسة وحفاظا لكيان الاسرة بعد وفاة عائلها ونظرا لما تستلزمه تسوية معاشات او مكافآت المستحقين من تقديم مستندات معينة وما يتطلبه ذلك من وقت واجراءات قضائية وغيرها ، وآلى ان تعيد الاسرة ترتيب حياتها على أسس وضعها الجديد بعد وفاة عائلها فقد أعدت وزارة الخزنة مشروع القانون المرافق .. » .

خلاصة ما تقدم ان المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ تسري على كل من يتوفى من اصحاب المعاشات المدنيين او العسكريين حتى ١٩٦٤/٢/٢١ تاريخ العمل بكل من القانونين رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيدة/... .. .
ارملة المرحوم الضابط السابق بالجيش الذي عوفى في ١٩٦٢/١/٢٤ في صرف منحة الثلاثة شهور طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى رقم ٦٠٤ - في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٩)

قاعدة رقم (٩٢)

البيان :

القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والقرابة لقبلة القوات المسلحة والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت

والطبين والتمريض للقوات المسلحة - التكيف للقانون العسكري التي تمنحون
لحبل نجمة الشرف العسكرية وورثته طبقا لهذا القانون - على بطاقة نقد
طبيعية خاصة ، لا تنسخ لاحكام المعاشات ، وانما تصرف بالكليل لحبل
هذه النجمة أثناء خدمته وبعد اعطائه الى المعاش ، كما يجري عريضة بالكليل
على المستحقين في معاشه ، او على بقى المستحقين عند خلع المعاش
عن اقدمهم ، وذلك بنسبة نصيب كل منهم في المعاش ازاء الآخرين - المقررة
في توزيع هذه المكافاة تعتبر من قبيل المقررة في التسيويات - اثر ذلك -
عدم تقييدها بمدة المقررة المقررة بالنسبة الى المعاش .

ملخص القنوى :

ان المادة ١٢٢ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط
الخبة والقرنية لضباط القوات المسلحة - الممثل بالقانون رقم ٨١٤
لسنة ١٩٦٤ - تنص على أن « تمنح نجمة الشرف لى ضابط بالقوات
المسلحة لدى خصلت لو اميالا استثنائية على التسمية والتشجيع
الملتقة في مواجهة العدو » وين منحه هذه النجمة يستحق مكافاة شهرية
تدورها عشرة جنيهات طوال مدة خدمته ، كما يدخل عند اعطائه الى المعاش
المزايا الآتية :

١ - استحقاقه مكافاة شهرية مقدارها عشرة جنيهات تؤدي بالكليل
علوة على معاشه او معاش وريثه .

ثم صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت
والطبين والتمريض للقوات المسلحة - المصول به طبقا للمادة ٣ من قانون
الإصدار اعتبارا من ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ - ولورد حكما جديدا -
لم يرد من قبل في قوانين المعاشات العسكرية - اذ نص في المادة ١١٦ :
منه على أن « تصرف كل قيمة المكافاة المقررة لمن يمنح نجمة الشرف
او نوط العبدية علوة على ما يستحقه الفرد او المستحقون عليه
من معاش ، وفي حالة وفاة صاحب المعاش لو بعد المستحقين منه او عند
قطع المعاش من لخدمه ، تصرف كل قيمة هذه المكافاة بالكليل للمستحقين

عن صاحب المعلن أو لبلاتى المستحقين ، ويوزع البلى عليهم كل حسب نصيبه في المعاش .

ويبين من التصوص السابقة أن المكفأة المقررة لن يمنح نجبة الشرف ، تعتبر من الميزات الخفية لمسائل نجبة الشرف ، وهى اثر من آثار المركز القانونى العام له ، بمعنى أنه يستند حقه فيها من القانون مباشرة . وإذا كان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ - المشار اليه - قد قضى بأن هذه المكفأة تستحق لن يمنح نجبة الشرف علاوة على مرتبه - أثناء مدة خدمته - فهى لا تعتبر جزءا من هذا المرتب ولا تبغى في أحكامه . كما أن المكفأة المشار اليها لا تعتبر صنفها أو طبيعتها عند تقاعد حامل نجبة الشرف ، إذ أنه يتقاضى هذه المكفأة بالإضافة الى معاشه ، ولكنها لا تعتبر معاشا ، ولا ترتبط بالمعاش من حيث الأحكام التى تنظمها ، بل تظل لها طبيعتها الخاصة بها ، باعتبار أنها اثر من آثار المركز القانونى لحامل نجبة الشرف ، بينما أن المعاش يعتبر اثرا من آثار المركز القانونى العام للموظف المتقاعد يؤكد ذلك أن المعاشات العسكرية عددها القوانين المنظمة لها على سبيل الحصر ولم تدخل ضمنها المكفأة سابقة الذكر .

كذلك لا تعتبر طبيعة المكفأة المشار اليها ، عند استحقاقها لورثة حامل نجبة الشرف - بعد وفاته - بالإضافة الى معاشهم المستحق لهم منه ، إذ تبقى لها طبيعتها الخاصة المستقلة عن المعاش . والمقصود بالورثة - فى تطبيق نص المادة ١٢٣ من القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وكما ورد فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - هم المستحقون فى معاش حامل نجبة الشرف ، وقد كلفت المادة ١١٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هذا المعنى ، إذ قضت بصرف كل قيمة هذه المكفأة بالكليل للمستحقين عن صاحب المعاش (حامل نجبة الشرف) ، أو لبلاتى المستحقين - عند طلع المعاش عن أحدهم أو بعضهم .

ويرتبط على هذه الطبيعة الخاصة للمكفأة المشار اليها ، أنها تصرف بالكليل لحامل نجبة الشرف أثناء خدمته ، وبعد انقائه الى المعاش كما تصرف كلية - بعد وفاته - للمستحقين - نه فى المعاش ، أو لبلاتى المستحقين عند طلع المعاش من أحدهم وتوزع كل قيمة تلك المكفأة

على المستحقين في محاش حليل نجمة الشرف ، وذلك بنسبة نصيب كل
منهم في المحاش أزاء الآخرين ، ويظل استحقاقها قائما ما بقي سبب
استحقاق المحاش ، فلما بازال سبب استحقاق المحاش عن أحد
المستحقين ، زال باقتضى حقه في هذه المكافاة ، ويوزع نصيبه فيها على باقي
المستحقين ، كل بنسبة نصيبه في المحاش أيضا .

وأن سبق بأن الحق في المكافاة المأثر إليها ، يستمد من القانون
مباشرة ، باعتبارها أثرا من آثار المركز القانوني المأم لحليل نجمة الشرف
وأنها لا تخضع بالمحاش ولا ترتبط بالأحكام التي تنظمه ، ومن ثم فإن المنزعة
فيها إنما تعتبر من قبيل المنزعة في التسويات ، ويلتزم من المنزعة
في توزيع قيمة هذه المكافاة على المستحقين في محاش حليل نجمة الشرف
لا يتقيد بمدة المنزعة المقررة بالنسبة إلى المعاشات .

ولما كان قد صدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٩
في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ - أي في ظل العمل بأحكام القانون
رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ - سالف الذكر بمنح اسم الشهيد ، الذي كان مشرفا
اجتماعيا بمدرسة المطمين ، بوصفه ضابط احتياط ، نجمة الشرف
المسكينة ، ومن ثم فله بتر ، على أنه استحقاق وورثة المستحقين
عنه في المحاش لكافاة شهرية مقدارها عشرة جنيهات تصرف بالكمال
لهم علاوة على معاشهم - طبقا لحكم المادة ١٢٣ من القانون رقم ٢٢٢
لسنة ١٩٥٩ ، والمادة ١١٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - ولما كان
الشهيد المذكور قد استشهد عن امرأة ووالده ووالدة ، وكانت الزوجة
قد قطع معاشها بسبب زواجها ، كما وأن الوالد لا يستحق معاشا
بسبب كونه موظفا عليا ، ومن ثم فإن كلا من الزوجة والوالد لا يعتبر
من الورثة المستحقين في محاش الشهيد المذكور ، ويلتزم منهن
لا يستحقن نصيبا في المكافاة - سالف الذكر .

ولما كانت الوائدة هي وحدها المستحقة في معاشها ، فلها تكون -
وحدها - هي المستحقة للمكافاة المأثر إليها ، ويتمتع صرف كل قيمة
هذه المكافاة بالكمال لها هذا على أن يراعى أن كلا من الزوجة والوالد
يستحق نصيبا في المكافاة المأثر إليها. إلى تلخيص زوال سبب استحقاقها

في معاشي للشهيد المفقور ، وإفكك عن الزوجة مستحق نصيبها في تلك المكافأة الى تاريخ قطع المعاش عنها بسبب زواجها ، كما وأن الوالد يستحق نصيبا في هذه المكافأة اذا كان قد استحق معاشا عن ابنه الشهيد ، في فترة لم يكن فيها موظفا عليها ، ويلتصلي علانا ، ما انتهت خدمة الوالد واستحق في معاش ابنه ، فله يعود له حقه في أن يتصلني نصيبا في المكافأة المشار اليها ، ويعاد في هذه الحالة توزيع المكافأة بينه وبين الوالدة كل بنسبة نصيبه في معاش الشهيد المفقور ازاء الآخر .

ولما كتبت وزارة التربية والتعليم قد قبلت بتوزيع المكافأة المشار اليها على غير الاسس السابق ايضاحه ، ومن ثم فله يتعين اعادة اجراء هذا التوزيع بين المستحقين لمعاش الشهيد المفقور بنسبة نصيب كل منهم في المعاش ، على أن يقف صرف نصيب الزوجة في هذه المكافأة اعتبارا من تاريخ قطع المعاش عنها ، كما يقف صرف نصيب الوالد له لعدم استحقاقه في معاش ابنه الشهيد ، وذلك تصرف كل قيمة المكافأة بالكليل الى الوالدة باعتبارها المستحقة الوحيدة في معاش الشهيد المفقور . مع مراعاة أن اعادة توزيع المكافأة — على النحو السابق — لا يتقيد ببدء المنازعة المقررة بالنسبة الى المعاشات .

لهذا انتهت رأي الجمعية العمومية الى ما يأتي :

١ — أن المكافأة المستحقة لحليل نجمة الشرف وورثته لا تعتبر معاشا ولا تخضع لاحكامه ، وانما تعتبر مكافأة ذات طبيعة خاصة ، ويجرى توزيعها بالكليل على المستحقين في معاش حلل نجمة الشرف ، او على باقي المستحقين — في حالة قطع المعاش عن أحدهم او بعضهم — وذلك بنسبة كل منهم في المعاش ازاء الآخرين .

٢ — أن والدة الشهيد في الحالة المعروضة هي وحدها التي تستحق كل قيمة المكافأة المشار اليها بالكليل ، ولأن زوجة الشهيد المفقور تستحق نصيبا في هذه المكافأة الى تاريخ قطع المعاش عنها بسبب زواجها ، وأن الوالد لا يستحق نصيبا في المكافأة لعدم استحقاقه في معاش ابنه الشهيد بسبب كونه موظفا عليها ، وأنه اذا ما انتهت خدمة الوالد واستحق في معاش ابنه ، فله يعود له في المكافأة ، فيمكك توزيعها بينه وبين الوالدة كل بنسبة نصيبه في معاش ابنه ازاء الآخر .

٣ - أن اعادة توزيع المكافأة سالفة الذكر بين المستحقين في المعلن ، لا يتقيد بمدة المنازعة المقررة بالنسبة الى المعلن .

(فتوى رقم ٥٣٣ - في ١٥/٦/١٩٦٤)

تكملة رقم (٩٤)

المبدأ :

الحكم الذي تضمنته المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بشأن المعاشات العسكرية من عدم جواز المنازعة في المكافأة التي تصرف بناء على احكام هذا القانون بعد مضي ستة شهور من تاريخ صرفها سواء بالنسبة للحكومة أم بالنسبة للموظف ، لا يسرى على مطلوبة الحكومة اعد المعلنين بالقانون المذكور ما آتاه اليه من مكافأة لا حق له فيها طبقا لاحكام اخرى .

ملخص الحكم :

ان مورث المدين وقد استولى على مكافأة خدمة بدون وجه حق فانه يلزم بردها ما لم يكن قد سقط حق الجهة الادارية في استردادها ، ولا يجوز للمدين الاستناد في هذا الخصوص الى المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الملغى بالمعاشات العسكرية التي تنص بحكم جواز المنازعة في المكافأة التي تصرف بناء على احكام هذا القانون بعد مضي ستة شهور من تاريخ صرفها سواء بالنسبة للحكومة أم بالنسبة للموظف ، لأن نص المادة المذكورة انما يتعلق بالمبلغ التي تصرف كمكافأة طبقا لاحكام القانون المشار اليه ، في حين ان المبلغ الذي صرف لمورث المدين يعتبر مصروفا له بدون وجه حق ، ويلتزم فانه يخضع من ناحية سقوط الحق في استرداده لاحكام المادة ١٨٧ من القانون المدني .

(طعن رقم ٤١٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

الفرع السابع

زيادة المعاشات

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

المادة ١١٩ المضافة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ الى مواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمينات القوات المسلحة تنص على أن تزداد بمقتضى ١٠٪ المعاشات التي استحققت لأفراد القوات المسلحة الفرعية وفقاً لحكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن التأمين والمعاشات — يستفاد من هذا النص أن مناط الإفادة من حكمه أن يكون إليه أى أن يكون قد سوى طبقاً لحكمه — إذا كان المسمى معطلاً أثناء خدمته بأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات مستخدمى الدولة وعملها الدائمين وعند إحالته الى المعاش في ١٦/١/١٩٦١ سوى معاشه طبقاً لحكم هذا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ لا يكون قد اندركه لخروجه من الخدمة قبل تاريخ العمل به اعتباراً من أول يونية سنة ١٩٦٢ — نتيجة ذلك عدم إعماله من حكم المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١٩ التي أضيفها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ الى مواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والتي يطلب المسمى للإفادة من حكمها — تنص

على أن (تزايد) بمقدار ١٠٪ (عشرة في المئة) المعاشات التي استحققتها أفراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣. المشر إليه سواء بالنسبة إلى صاحب المعاش أو المستحقين عنه ، على ألا يؤثر ذلك في مقدار اعقة غلاء المعيشة المستحقة زيادة أو نقصا - ويستند من هذا النص أن مناط الامدأة من حكمه أن يكون المعاش قد استحق فصلا. وفقا لأحكام قانون المعاشات والتأمين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أى أن يكون المعاش قد سوى طبقا لأحكامه ، أما إذا كان صاحب المعاش قد استحق معاشه أو سوى وفقا لأحكام قانون آخر فإن هذه المادة لا تنطبق عليه. أو على المستحقين عنه .

ومن حيث أن المدمى ولئن كان يعتبر من عداد أفراد القوات المسلحة. إذ كان يعمل رقيب أول في مصلحة السواحل والمصيد وحرس الجبلارك . إلا أنه كان معاشا أثناء خدمته بأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠. بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها الدائمين ، وعند انتهاء خدمته وأحلت له إلى المعاش في ١٦/١/١٩٦١ . سوى معاشه طبقا لأحكام هذا القانون ولم يفرجه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لأنه كان قد خرج من الخدمة قبل تاريخ العمل به الذي تقرر من أول يونيه ١٩٦٣ ، ومتى كان ذلك ولم يكن معاشه قد استحق أو ثبت تسويته طبقا لأحكام القانون المذكور فله لا ينطبق عليه حكم المادة ١٩ السالفة الذكر ، ومن ثم يكون طلبه زيادة معاشه بمقدار ١٠٪ غير قائم على أسس سليم من القانون .

ومن حيث أنه لا وجه بعد ذلك لما يقوله المدمى أنه يصدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد أصبح ساريا عليه ومعاشا بأحكامه نظرا لأن القانون ٢٧ لسنة ١٩٦٠ قد اعتبر ملغيا وانتهى مفعوله بالنسبة إليه اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٦٣ - لا وجه لذلك ، إذ لو كان ذلك صحيحا لما نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على سريان أحكام القانون المرافق له على المستحقين عن المعاشين بأحكام القوانين بينها القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على سريان بعض المواد على المستحقين عن المعاشين بأحكام قوانين أخرى ، كما نصت الفقرة الأخيرة

من المادة ذاتها على سريان بعض المواد على أصحاب المحطات المملكين بقوانين المحطات المملكة اليها في الفترتين السابقتين ، ولا يخفى الثالث ايضا ان المدعى من أصحاب المحطات المملكين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٤ وهو ليس مستحقا عن صاحب محطتين من لم لا ينطبق عليه حكم الفترتين الاولى والثانية من المادة الرابعة - سلكه الذكر لانهما مملكان فقط حالات المستحقين عن أصحاب المحطات ، كما ان ما أورده الفقرة الأخيرة منها مقصور على افادة أصحاب المحطات المملكين بقوانين المحطات المملكة اليها في الفترتين السابقتين من احكام المواد التي ذكرها هذه الفقرة وفي نطقها فقط ، دون ان يؤثر هذا السريان الجزئي لبعض مواد القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ في تحديد القانون المبلل به المدعى وهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث انه لا صحة لما قضى به الحكم المطعون فيه - بالتمن الرأى - من ان المدعى قد دخل في دائرة تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ نظرا لما قضت به الفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون أصدره من زيادة محاسنات المملكين بقوانين المحطات المملكة اليها في المادة الرابعة - ومنها القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ - بتقدير الثلث - لا صحة لذلك لان هذه الزيادة لم ترد الا فقط على ائصبة المستحقين عن المملكين بهذه القوانين ، وذلك كما هو منصوص عليه صراحة في الفقرة المذكورة ، ومن ثم لا تسرى الزيادة على أصحاب المحطات انفسهم ، وان القول بغير ذلك فضلا من مخالفته لاحكام هذا القانون ، فان محاولة مد حكم القانون على حالات لم يتناولها يعتبر من قبيل القيلس الذي لا يصح اعماله في القوانين التي ترتب اعباء مالية كقوانين المحطات - التي لا يجوز القيلس فيها او التوسع في تفسيرها .

ومن حيث انه مما يؤيد وجهة النظر المتقدمة ان المشرع قد أصدر بعد ذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، ونص في المادة الثالثة على ان تزداد اعتبارا من أول الشهر التالي لاتخاذ شهورين على تاريخ العمل بهذا القانون المحطات التي تصرف حاليا لاصحاب المحطات المملكين باحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ . وكذا محاسنات المستحقين عن المملكين باحكام ذلك

بالمقدار الثلث .. وقد جاء في الفقرة الإضافية لهذا القانون «
» رغبة في تزييل هذه المزايا على العمال والمستحقين الذين تركوا الخدمة
في الفترة بين تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ وقبل العمل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ تحقيقا للعدالة والمسئولة فقد نصت المادة
الثلاثة على زيادة معاشاتهم أو معاشات ورثتهم التي تصرف حاليا وذلك
بمقدار الثلث وهو ما يتلوى الفرق بين حساب المدة السابقة في المعاش
بواقع (٧٥/١) على أن تعدل النسوية وتزاد المعاشات على النحو المتقدم ..
وقد طبق هذا القانون على المدعى وزيد معاشه بمقدار الثلث فرفع من
١٢٣٢ إلى ١٤٨٢ اعتبارا من ١/١٠/١٩٦٤ كما أنه ليس معنى تطبيق
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ لأن هذه المادة لم تتضمن تعميلا لأحكام هذا
القانون ، بل جاءت فقط لمعالجة حالة من تركوا الخدمة خلال المدة من
تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ وقبل العمل بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٢ وذلك بزيادة معاشاتهم بمقدار الثلث كما في حالة المدعى .

ومن حيث أنه ليس صحيحا كذلك ما قلته المدعى من أنه قد أصبح
من المحظين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ حينما عدلت الفقرة
التي نصت في المادة ٢٦ منه بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠
لسنة ١٩٦٤ لأنه طبق في حكم المادة الثالثة من هذا القانون الأخير لأن
الفقرة المذكورة بعد تعديلها سالف الذكر قد نصت على أن المنقصين إذا
كانوا لم يؤدوا عن الخدمة السابقة الاشتراكات المطلوبة حسبت في
معاشاتهم ومكافأاتهم بواقع ثلثي النسب المنصوص عليها في المادتين
المذكورتين من كل سنة من سنوات المدة المذكورة ، كما نصت المادة الثالثة
من هذا القانون على أن « يسرى حكم المادة ٢٦ لفترة ثمانية المنصوص عليها
في المادة السابقة على أصحاب المعاشات الذين تركوا الخدمة اعتبارا من
أول يونية سنة ١٩٦٢ أو المستحقين عنهم .. وهذا التمهيد لا يسرى
على المدعى لأنه — كما سبقنا الإشارة — قد انتهت خدمته في ١/١٠/١٩٦١
قبل أول يونية سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢
وإن المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « تسرى
أحكام هذا القانون على القوات الدرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها
في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وذلك إلى حين تقرير

أحكام خلسة في شأنهم فاعلمنا معنى في الحقيقة أنراد هذه القوات الذين لا يزالون في الخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولذلك تسرى من هذا التاريخ أحكامه عليهم فقط دون أولئك الذين انتهت خدمتهم قبل ذلك مثل المدعى .

ومن حيث أنه إذا كتبت المادة ٧٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد قضت بنقل حقوق والتزامات صندوق التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها الدائمين المنشأ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ إلى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بمقتضى هذا القانون فانه ليس معنى ذلك — كما يقول المدعى سريان أحكامه على أصحاب المعاشات الذين سبقت معاملتهم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وخرجوا من الخدمة وسويت معاملاتهم طبقا لأحكامه قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، بل ان هذا الصندوق لا يعدوا أن يكون هذا فقط مجرد جهة تمويل وصرف للمعاشات سواء تلك التي تستحق طبقا لهذا القانون أو تلك التي سبق أن استحققت طبقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، كما أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ حينما نصت على إنشاء الصندوق قضت بإنشائه لبعض الفئات ومنهم موظفوا ومستخدموا وعمل الدولة المربوطة مرتبـاتهم وأجورهم أو مكافأتهـم في الميزانية العامة للدولة ، أي الذين لا يزالون بالخدمة .

ومن حيث أنه متى تبين ما تقدم فان دعوى المدعى تكون غير قائمة على أساس سليم من القانون ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه مذهباً مغايراً ، بأن قضى بالحقية المدعى في زيادة معاشه بمقدار ١٠٪ طبقاً للمادة ١١٩ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٦٨ على أساس أنه يعتبر من أفراد القوات المسلحة الفرعية الذين استحققت معاملتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فان هذا الحكم يكون قد جانب الصواب وأخطأ في تأويل القانون وتفسيره ومن ثم يتمين الفلأه والقضاء برفض الدعوى .

(طعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٥)

قائمة رقم (٩٦)

المادة :

المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة الصالحة للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ والتي قررت زيادة المعاشات المستحقة لأفراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بنسبة ١٠٪ - يقتصر تطبيق هذه الزيادة على المعاشات التي استحققت وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ دون سواء من قوانين المعاشات السابقة عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الصالحة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمينات والتعويض للقوات المسلحة تنص على أن تزداد بمقدار ١٠ ٪ « مرة في السنة » المعاشات التي استحققت لأفراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه سواء بالنسبة الى صاحب المعاش أو المستحقين عنه على الا يؤثر ذلك في مقدار أمتة غلاء المعيشة المستحقة زيادة أو نقصا .

وهذا النص واضح في الدلالة على أن مناط الإفادة من أحكامه هو أن يكون المعاش ، مستحقا وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ دون سواء من قوانين المعاشات السابقة عليه ومن ثم يقتصر استحقاق الزيادة في المعاش وفقا لأحكام هذه المادة على العاملين بالقانون المذكور . وإذا كان الثابت من الأوراق أن المدمى انتهت خدمته لبلوغه السن القانونية في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وسوى معاشه وفقا لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ، بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستشفى الدولة وعملها الدائمين فانه بهذه المثابة لا يفيد من أحكام المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦

لسنة ١٩٦٤ المشار إليها ولا يحق له أن يتقاضى الزيادة في المعاش المقر بها .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المحضى قد أدخل في دائرة تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بمقتضى المادتين ٤ و ٨ من قانون إصداره ذلك أن المادة ٤ المشار إليها يجرى نسخها على النحو التالي :

« تسرى أحكام القانون المرافق على المستحقين من المعلمين بأحكام القانونين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ و رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ » .

وتسرى أحكام الموضع ٢٦ و ٧٠ و ٧٢ و ٣٢ و ٢٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٧ و ٥٩ و ٥٢ و ٦٣ من القانون المرافق والملاحظات المتعلقة بالجدول رقم ٣ المرفق بالقانون المذكور على المستحقين من المعلمين بأحكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ولائحة التقاعد للطلاب المدرسين والطباء المواطنين بالأزهر المشار إليها .

وتسرى أحكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٢٩ و ٧٤ من القانون المرافق على أصحاب الماشات المعلمين بقوانين الماشات المشار إليها في الفقرتين السابقتين .

كما نص المادة ٢/٨ المشار إليها على أنه « استثناء من أحكام المادة ٤ تزداد اعتباراً من أول الشهر التالي لاتقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون ، بقسمة المستحقين من المعلمين بقوانين الماشات المشار إليها في الفقرة ٤ بمقدار الثلث دون أن يرتب على هذه الزيادة ما يكون قد منج لهم من ماشات استثنائية ولا يسرى هذا الحكم إلا بالقسمة للمستحقين من المعلمين بقوانين الماشات المشار إليها الذين نشأ استحقاقهم قبل العمل بهذا القانون » .

ومن الواضح أن سريان أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ونقلاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٤ السالف ذكرها وزيادة المعاش بمقدار الثلث بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨ المشار إليها إنما يقتصر ونقلاً الصريح نص هاتين الفقرتين على المستحقين من المعلمين بقوانين الماشات

المصوص عليها فيها ومن بينها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أما أصحاب
المعاملات ذاتهم فإن نطلق شرطين القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في شأنهم
محدد ومحصور في دائرة المواد التي أحلت عليها الفترة الثالثة من المدة ٤
المشار إليها والتي يبين من استظهار تصوصها أنها لا تتناول الأحكام
الموضوعية لتسوية معاملاتهم التي تمت وفقا لأحكام القانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٦٠ أو غيره من قوانين ، المعاملات بالتعديل أو الإضافة ومن ثم فإن
معاملات هؤلاء تظل خاضعة لكافة الأحكام الواردة في القانون الذي
عوملوا على أساسه .

وليس أدل على صحة هذا النظر أن أصحاب المعاملات المعلنين
بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ لم تقرر زيادة المعاملات المستحقة
لهم إلا بموجب المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل
بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه والتي قضت بأن
تبدأ اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا
القانون المعاملات التي تصرف حاليا لأصحاب المعاملات المعلنين بأحكام
القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وهكذا معاشلت المستحقين عن المعلنين بأحكام
ذلك القانون بتقدير الثلث وذلك دون أن يقرض على هذه الزيادة أي تأثير
في قيمة ائحة غلاء المعيشة المقررة لهم . ذلك أنه لو أن المعلنين بالقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه يدخلون في نطاق القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ لما كان ثبت مقتضى لإصدار القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤
بزيادة معاملتهم اكتفاء بما نصت عليه المادة ٢/٨ من القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى
غير ذلك وقضى بسريان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على حالة المدعى
رغم أنه من أصحاب المعاملات المعلنين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠
وخوله بالثاني الحق في الزيادة في المعاش التي استحدثها القانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٦٨ يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله ويتعين من ثم
القضاء بإلغائه وتأييد الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بالاستكدرية
في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ١٨ ق فيما قضى به من رفض الدعوى والزلم
المدعى المصروقات .

(طعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢١)

الفرع الثاني

الجمع بين معاشين أو بين مكافئة ومعاش

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية —
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والتكاثرات والتأمين
والتمريض لقوات المسلحة — الأصل طبقاً لاحكامها هو حظر الجمع بين
معاشين واستثناء يجوز الجمع في حالات محددة في كل منها — وجوب تطبيق
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ دون القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ما دام أن
كحد المعاشين المستحقين هو معاش يستحق وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ — أساس ذلك أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ صدر لاحقاً
للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واللاحق ينسخ السابق فيما يتعارض معه ،
كما أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هو قانون خاص يقيد العام .

ملخص الفتوى :

أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٠١ من قانون التأمينات الاجتماعية
الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « لا يجوز الحصول على أكثر من معاش وفقاً
لهذا القانون أو قوانين معاشات أخرى ، لذا استحق لشخص واحد أكثر
من معاش أدى إليه المعاش الأكبر » .

كما نص المادة ١٠٢ من هذا القانون على أنه استثناء من أحكام حظر
الجمع بين المعاش والدخل أو بين معاشين أو أكثر المنصوص عليها في
هذا القانون يجوز الجمع في الحالات الآتية :

١ — إذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهات شهريا .

٢ — إذا كان المعاشان يستحقان عن والدين .

٣ —

ومن حيث أن المادة ٧٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة تنص بـ « يحكم بعض مواده ومن بينها المقتضى ١٤ ، ٤٨ ، والجدول رقم (١) المرفق له على من يستحق معاشا ابتداء من تاريخ سريان أحكاه عن أصحاب المعاشات المعطلين بأحكام القوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ و ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٥٨ و ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ و ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ و ٢٢٦ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سلك الذكر تنص على أنه « لا يجوز للمستحقين من المنتفع أو من صاحب المعاش الجمع بين معاشين فإذا استحق لشخص منهم أكثر من معاش من الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أدى إليه المعاش الأكبر » . على أنه يجوز الجمع بين الدخل والمعاش أو بين معاشين أو أكثر في الحالتين الآتيتين :

١ — إذا لم يزد المجموع عن ثلاثين جنيها ، فإذا زاد المجموع عن هذا القدر أدى المعاش بالقدر الذى يكمل هذا المجموع .

٢ —

ومن حيث أنه فضلا عن أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة صدر لاحقة القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن التلبنات الاجتماعية ، واللاحق ينسخ السابق فيها يتعارض معه ، فإن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هو قانون خاص وهو الواجب التطبيق لما دام أن أحد المعاشين المستحقين هو معاش مستحق وفقا لأحكامه إذ أن النص الخاص يقيد النص عموم المصلحة .

وعلى ذلك فانه يحق لكل من المستحقين من الميسدين اول انه
يجمع بين المعاش المستحق له طبقا لقانون المعاشات والمكافآت والتأمين
والتعويض للقوات المسلحة سلف البيان وبين المعاش المستحق وفقا
لقانون التأمينات الاجتماعية المذكور وذلك في حدود مبلغ ثلاثين جنيها
لكل مستحق .

(غنوى رقم ٢٦٠ - في ١٩٦٩/٤/١)

قاعدة رقم (٩٨)

المبحث :

تمين احد الضباط المتقاعدين بالحدى المؤسسات المالية بمكافأة
شهرية تعادل الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه عند اقالته
الى التقاعد مع الترخيص له في الجمع بين تلك المكافأة وبين المعاش - حسب
الاشتراك في التأمينات الاجتماعية على اساس المكافأة وليس على اساس
مجموع المعاش والمكافأة .

ملخص الفتوى :

عين السيد/..... بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٢ نائباً لمدير علم المؤسسة
العامة الاقتصادية للقوات المسلحة دون ان تحدد معيقلته المالية . وفي
١٩٦٤/١/٢٣ تقرر صرف خمسين جنيها شهريا اليه اعتبارا من تاريخ
تسليمه العمل كمصلحة تحت التسوية لحين صدور قرار بالترخيص له في الجمع
بين المعاش والمكافأة . ثم تقرر زيادة هذا المبلغ الى ستين جنيها شهريا
اعتبارا من التاريخ المشار اليه .

وفي اول يوليو سنة ١٩٦٤ اوقف صرف معاشه البالغ
٩٣ جنيها و ٢٥٠ مليما فأصدر مدير علم المؤسسة قرارا بصرف مائة
شهرية اليه تعادل قيمة المعاش لحين تسوية حالته .

وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٣ صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٤ الذي
قضى في مادته الاولى بان يكون لنائب القائد الاعلى للقوات المسلحة

سلطة استاذ ترازات الجنب بين معاشات الكنفيل المتساوية. وبهذا
المرتبت التي يحصلون عليها من المؤسسة الخيرية الاجتماعية للصحة
السلحة .

وتطبقا لاحكام هذا القانون صدر قرار نائب القائد الاعلى للقوات
السلحة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٢ المتضمن صرف مكافأة شهرية للسيد
المذكور تعادل الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه بالخزنة
عند احاله الى التقاعد مع الترخيص له في الجمع بين تلك المكافأة وبين
المعاش ومع تسوية حالته من المدة السابقة في حدود تلك المعاملة بقرار
من رئيس مجلس ادارة المؤسسة .

وبتاريخ ١٩٦٥/٧/٣١ صدر قرار المؤسسة رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٥
بصرف مكافأة للسيد المذكور قدرها ٤٠ جنيها ٣١٠ مليا لصالح
الفرق بين معاشه وبين ما كان يتقاضاه قبل الاطاحة الى المجلس على
أن ينفذ هذا القرار اعتبارا من شهر يوليو سنة ١٩٦٥ .

وبناء على ذلك قامت ادارة المناقصات بالقوات السلحة بصرفه
معاشه اعتبارا من ١٩٦٤/٢/٢٢ ، تاريخ منح القانون رقم ١٥٢
لسنة ١٩٦٤ أنه الذكور ، كما قامت المؤسسة بتفصيل الفرق بين
السلفة التي كانت تصرف اليه بواقع ١٠ جنيها شهرية وبين المكافأة التي
تقررت . ومن ثم سويت حالته على أساس أن ما صرفه اليه خلال المدة بين
١٩٦٢/٥/٢٢ حتى ١٩٦٥/٢/٢٢ فقد صرف منها مكافأة قدرها ٤٠ جنيها
و ٣١٠ مليا .

واستمر الوضع على النحو المتقدم حتى تقرر تسوية حالته اعتبارا
من ١٩٦٨/١/١ على أساس وظيفة نائب مدير جلم المؤسسة من الفئة
الاولى برتب اجمالي قدره ١٢٥ جنيها شهريا . ومنذ هذا التاريخ لوقه
صرف معاشه وقيمت المؤسسة بالاشتراك منه في هيئة التأمينات الاجتماعية
على أساس هذا المذهب . واستمر الحال كذلك حتى انتهت خدمته بالمؤسسة
في ١٩٧٧/٥/١ .

ولما طالب سيادته الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية عن

المدة السابقة من ١٩٦٣/٥/٢٣ حتى ١٩٦٧/١٢/٣١ ذهبت الهيئة الى انه يتعين ان يؤدي الاشتراك من تلك المدة على أساس مجموع المعاش والمكافأة .

ومن حيث أن المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالاجر : الاجر المنصوص عليه في قانون العمل » .

وواضح من هذا النص ان قانون التأمينات الاجتماعية احل في تعريفه للاجر إلى قانون العمل . ويقضى القانون الآخر في مادته الثالثة بان يقصد بالاجر كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه .. ويبين من ذلك أن ثمة شرطاً أساسياً يجب توافره في الاجر وهو ان يعطى للعامل لقاء ما يؤديه من عمل .

ومن حيث ان المعاش لا يمدو ان يكون ايراداً من مدة سابقة ولا يصرف لقاء العمل الذي يؤدي لدى رب العمل فمن ثم فانه بهذه المثابة لا يندرج وصف الاجر ولا يدخل فيه وانما يصرف لصاحبه امالاً لاحكام قوانين أخرى ولأسباب بعيدة عن عمله الجتيد لدى رب العمل . واذا كان هذا المعاش يدخل في الاعتبار عند تحديد الاجر فالمرء في ذلك الى ما اقتضته ارادة المشرع في الاعتبار عند تحديد اجر فالمرء في ذلك الى ما اقتضته ارادة المشرع عند تحديده لقواعد الجمع بين المرتب او المكافأة وبين المعاش ، وليس من شأن هذه القواعد أن تغير من طبيعة المعاش وتجعله جزءاً من الاجر يظل مع تطبيقها محتفظاً بخصيته كإيراد عن مدة سابقة .

ومن حيث أن الثالث أن السيد/... .. كان يتقاضى من المؤسسة العامة الانتصابية للقوات المسلحة مكافأة مقدارها ستين جنيها خلال المدة من ١٩٦٣/٥/٢٣ الى ١٩٦٤/٢/٢٣ ، ثم أصبحت هذه المكافأة ٤٠ جنيها و ٣١٠ ملياً من التاريخ الآخر حتى ١٩٦٧/١٢/٣١ ، فمن ثم فإن الاشتراك في التأمينات الاجتماعية يجب أن يصيب على أساس هذه المكافأة وحدها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى حاسب الاشتراك في التأمينات الاجتماعية على أساس المكافأة التي كان يتقاضاها السيد المذكور من المؤسسة وليس على أساس مجموع المعاش والمكافأة .

(ملف ٥٢٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧١/١١/١٠)

الفرع التاسع

الحربان من الماشى

قاعدة رقم (٩٩)

المادة :

المادة ٢/٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بالمشات العسكرية — مخالفا حرمان العسكريين من الماشى اذا صدرت عليهم احكام من المجالس العسكرية او احدى المحاكم — احكام محكمة الثورة باعتبارها محكمة ذات سيادة — لا يترتب عليها هذا الاثر .

ملخص الفتوى :

لما كانت المادة ٢/٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بالمشات العسكرية تنص على أن « كل صاحب ماشى عسكري صدر عليه حكم من مجلس عسكري أو من احدى المحاكم العلية في احدى الجرائم المنصوص عليها في البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، او الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من الفصل الاول من قانون الجيش الصادر في سنة ١٨٩٣ ، تسقط حقوقه ايضا في الماشى او المكافاة اذا كانت لم تصرف بعد » .

وملاد هذا النص ان الاثر المترتب على الحكم — وهو الحرمان من الماشى — انما يكون بسبب الحكم على صاحب الماشى من مجلس عسكري او من محكمة عادية فاذا لم يكن الحكم صادرا من هاتين الجهتين . فانه لا يترتب عليه هذا الاثر .

ولما كانت محكمة الثورة محكمة ذات سيادة ، صدر بقضائها وتشكيلها قرارات من مجلس قيادة الثورة ، فلا يمكن اعتبارها مجلسا عسكريا ولا

محكمة عليبة في حكم المادة ٢/٥٥ المشار إليها ، وبالتالي لا يترتب على الحكم الصادر منها على أحد العسكريين سقوط حقه في المعاش .

(فتوى رقم ٩٦ - فـ ١٥٥٩/٢٢١٨) ..

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

المادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والتكاثف والتأمين والتعويض القوات المسلحة - نصها على أن كل من انتهت خدمته لثباته في إحدى الجرائم الماسة بالتشريع المذكورين يصدر بتعويضها قرار من نقيب القضاة الأعلى للقوات المسلحة (أو من وزير الجندية الذي حل محله في هذا الاختصاص سابقا حقه في ربح المعاش أو المكافأة - احتيلوا الحكم المقصود عليه في هذه المادة بوقفا حتى صدر هذا القرار وعدم سريته إلا على الوثائق اللاحقة لصدوره - عدم جواز الرجوع في تحديد هذه الجرائم إلى المادة ٦٥ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والتكاثف والتأمين والتعويض احتيلوا القوات المسلحة - أسس ذلك أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وضع نظاما للحكم بالمعاشات وحالات سقوط الحق فيها فلا يجوز الرجوع إلى أحكام القانون السابق رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في هذا الشأن - صدور حكم من محكمة الثورة في القضية الخاصة بمحاولة قلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة بإدارة عدد من الضباط أنفسهم في الخدمة والبعض الآخر في التقاعد ويخضعون جميعا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - عدم صدور القرار التصوري عليه في المادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ حتى تاريخ ارتكاب الجريمة التي ادعوا فيها بل وحتى تاريخ الحكم فيها - عدم جواز حرمانهم من المعاش المستحق لهم وفقا لأحكام القانون المذكور - استمعتهم المعاش

من تاريخ انتهاء خلية اللين كجولة بالخدمة ، ومن تاريخ وقف صرف بحالهم
من كانوا في المعتقل يعرف القيد عن تاريخ تقديم الطلب المخصوص عليهم
في المادة ٨٧ من القانون سالف الذكر متى كان هذا الطلب قد قدم في ايامه .

ملخص الفتوى :

اصدرت محكمة الثورة حكما في القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاصة
بمحولة طلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة بادانة
عدد من الضباط كان بعضهم في الخدمة والبعض الآخر في التقاعد
ويخضعون جميعا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاملات
والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة ، وصدر رئيس الجمهورية على
هذا الحكم في ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المادة ٩٧ من تقون المعاملات والمكافآت والسابع
والتعويض للقوات المسلحة رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « كل
من انتهت خدمته لادانته في احدى الجرائم المظلة بالشرف والتي يصدر
بتحديدها قرار من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة سقط حق في ريع
المعاش او المكافآت . . » .

ومن حيث ان القرار المخصوص عليه في هذه المادة من نائب القائد
الاعلى للقوات المسلحة او من وزير الحربية بعد تخويله اختصاصه لم
يصدر حتى تاريخ ارتكابهم الجريمة التي ادنوا فيها بل وحتى تاريخ
الحكم فيها .

ومن حيث ان الاصل العام يقضى بتنفيذ القوانين من تاريخ العمل بها
ما لم يعلق القانون نفاذ بعض احكامه على صدور لائحة تتضمن احكاما
مكملة له او تحدد شروط او اوضاع تنفيذ بعض احكامه ففي هذه الحالة
يكون تنفيذ هذه الاحكام مرهونا بصدور اللائحة بالقدر الذي يتوقفه
عليه امكن تطبيقه .

ومن حيث أن الحكم بسقوط الحق في ريع المعاش او المكافأة المخصوص
عليه في المادة ٩٧ سلفة الذكر رهن بصدور قرار من نائب القائد الاعلى

أو من وزير الحربية الذى حل محله في هذا الاختصاص بتحديد الجرائم المخلة بالشرف من حكم هذه المادة يعتبر موقوفا حتى صدور هذا القرار . ولا يسرى الا على الوقائع اللاحقة لصدور هذا القرار .

ولا يجوز الرجوع في تحديد هذه الجرائم الى المادة ٦٥ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة استنادا الى ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه من أن « يلغى كل نص سابق لصدور هذا القانون وتظل سارية كفة القوانين والقرارات والأوامر وكذا التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية بالجمهورية العربية المتحدة مادامت لا تتعارض مع نصوصه » . ذلك أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ قد وضع تنظيما شاملا لاحكام المعاشات وأحوال ستوطن الحق فيها فلا يجوز الرجوع لاحكام القانون السابق في هذا الشأن .

وعلى ذلك فلا وجه لصرمان الضباط المسجلين بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من ريع المعاش أو المكافأة المستحقة لهم وفقا لاحكامه . أما كثرة الحجة التي صدر منها الحكم بادانتهم لعدم صدور قرار بتحديد الجرائم المخلة بالشرف ذلك أن الحرمان عقوبة ولا عقوبة بغير نص .

ومن حيث أنه وان كتبت المادة ٨٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . توجب تقديم طلب صرف المبالغ المستحقة بموجب هذا القانون مؤيدا بجميع الأوراق والمستندات الى ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة أو المحافظة التابع لها وذلك خلال سنتين من تاريخ الوفاة أو صدور قرار الاحالة الى المعاش أو انتهاء الخدمة والا سقط الحق في المبلغ المستحق ، كما تنص المادة ٩٦ من هذا القانون على أن كل استحقاق يقرره هذا القانون لا يطالب بصرفه خلال ثلاث سنوات من تاريخ استحقاقه أو تاريخ آخر صرف له يسقط الحق فيه ما لم يثبت أن عدم المطالبة بالصرف كتبت له سبب تبرره .

فلكه وأن كل من صرف المعاش المستحق يجب أن يراعى فيه تقديم طلبه على النحو المشار إليه إلا أنه متى قدم الطلب في الميعاد وبالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون فإن صاحب المعاش يتلقى حقه في معاشه من القانون مباشرة ومن تاريخ انتهاء الخدمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الضبط المعاملين بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المحكوم عليهم من محكمة الثورة في القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاصة بمحاولة طلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة لا يحرمون من المعاش المستحق لهم ونقلاً لأحكام القانون المذكور سواء منهم من كل في الخدمة وقت ارتكابه الجريمة أو كان في المعاش .

ويستحقون المعاش اعتباراً من تاريخ انتهاء خدمة الذين كانوا بالخدمة ومن تاريخ وقف صرف معاش من كانوا في المعاش بصرف النظر عن تاريخ تقديم الطلب المنصوص عليه في المادة ٨٧ من القانون سالف الذكر متى كان هذا الطلب قدم في الميعاد .

(نوى رقم ٤٢٥ — في ١١/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

أزمة الضابط التي شكله عبداً تستحق معاشاً عنه — ليس في قوانين المعاشات العسكرية ما يحرم مثل هذه الزوجة القليلة — نصيبها في المعاش أو المكافأة — الأمر يحتاج إلى تدخل تشريعي لمعالجة هذه القضية .

ملخص الفتوى :

أن أنظمة التأمين الاجتماعي والمعاشات العام منها أو الخاص بطوائف من العاملين وإن كانت في حقيقتها نظاماً تأمينية خاصة إلا وقد خصها المشرع بتنظيم قانوني خاص متكامل فتخضع له وحدة دون الأحكام التي تنظم مقاد التأمين في عمومه . وقد بين التنظيم الخاص قواعد تحديد وتحصيل

استحقاق الوصية واستحباب استحقاق المكاتب والمعاملات وشروطها وموانع الاستحقاق ومنها فلا يجوز الرجوع في شأنها إلى الأحكام السابقة في عقد التنازل على الحياة ، ومنها حكم المادة ٢٧٥ من القانون المدني التي تنص بسقوط استحقاق المصيد إذا انتهى على حياة المؤمن عليه . كما استظهرت الجمعية العمومية أن استحقاق المعاش إنما ينشأ من القانون مباشرة دون أن يمر بصفة الورث ، فلا يعتبر تركه باقية حقة . ومن ثم لا تسري أحكام المادة ١٧ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٢ بشأن الموارث ، كما لا تسري في شأنه أحكام المادة ١٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باعتبار حقوق الوصية : ومناداه حرمان الوارث أو الموصى له من الميراث أو الوصية إذا قتل الوارث أو الموصى عمداً عدواناً .

ومن حيث أن المادة ١١١ من قانون التقاعد والتأمين والمعاملات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والمعلقة للمادة ٤٤ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بعدم جواز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين منه في المعاش أو المكافأة لأي سبب من الأسباب .

وأبطل صراحة هذا النص ووضح عبارته فلا يجوز تأويله وصلا
الى حكم ملحق من الاستحقاق . ويتأكد هذا النظر ان المشرع في المادتين ٥٧
٥٨ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ في شأن المعاشات العسكرية والمادتين
٥٥ و ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات الملكية
كان يتناول بالتفصيل وتوقع ومسقوط حق الموظف أو صاحب المعاش
في المعاش أو المكافأة اذا حكم عليه في بعض الجرائم المنصوص عليها في هذين
اللقوانين على سبيل الحصر وهي جرائم الفدر أو اختلاس لموال الحكومة
أو الرشوة أو التزوير في أوراق رسمية دون غيرها من الجرائم . وهو ما اغفله
المشرع في التشريعات الأخيرة الواجبة التطبيق والموصول بها حاليا . ولم تكن
تتناول على أية حال سوى الجرائم المشار اليها على سبيل الحصر فلم يكن
المحس يسطق في مثل الواقعة المروضة . ويتأكد هذا النظر أيضا ان المشرع
عندما أراد حرمان الوارث والكفوض له والمستفيد في عقد التأمين على الحياة
كل في نجالة لتطه المورث أو الكفوض أو التؤن عليه ملته نص صراحة على
حرمانه . وفي جميع الأحوال فان الحرمان من الحق أو سقوطه لا يكون إلا

بنص خاص ، والأمر كذلك في تقرير موانع نشوء الاستحقاق . وتلاحظ الجمعية أن المادة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخالص بالمشاكل الملكية والمادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بالمشاكل العسكرية كلتا تقنيا بوقت استحقاق المعاش أثناء مدة تنفيذ العقوبة الجنائية وقد خلت القوانين المعمول بها حاليا من نص مماثل مما يضمن معه صرف المعاش المستحق حتى خلال فترة تنفيذ العقوبة الجنائية مع مراعاة احكام المادة ٢٥ رابعا من قانون العقوبات .

ومن حيث أنه وإن بدت هذه النتيجة وإن كانت هي التطبيق السليم لمبرح النصوص القائمة والواجبة التطبيق والتي كان معمولا بها في ظل قوانين المعاشات المتعاقبة ، إلا أنها ولا شك قد تصدم الشعور القانوني السليم الذي يلبي أن تكون الفدية سببا لإفادة مريضها بيزة خاصة في جرائم القتل الجمد العدوان التي تؤدي إلى لزهق حياة الشخص الذي كانت وفاته سببا في انتقال البزة إلى الجاني ، فلا يجوز أن يكون قتل الشخص الذي نشأ الاستحقاق بسببه سببا في استحقاق القاتل لأية ميزة عنه كالاستحقاق في المعاش عن القتيل . وهو شعور قانوني قام عليه منذ القدم أصل علم من أصول النظم القانوني يقضى بالألا يستفيد الشخص من جرمه : وهو مبدأ مقرر منذ القانون الروماني وفي الشريعة الإسلامية وغيرها من أنظم القانونية . ويجب تطبيقه في قوانين الميراث والوصية وكذلك في تنظيم عقد التأمين على الحياة في القوانين المدنية المصرية . إلا أن مراعاة النصوص الحالية تنف علة إلم تطبيق هذا الأصل . وفي نفس الوقت فإن المادة ١٧ من الدستور تنص على أن تكفل الدولة خيرات التأمين الاجتماعي والصحي ومساكنات المعز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا لقانون فإن الجمعية تدمو المشرع إلى الفصل لوضع الحل الذي يراه مكافئا مع أصول الإحراك القانوني والتي تمنع أن يكون القتل سببا لإفادة القاتل وفي نفس الوقت مع حكم المادة ١٧ من الدستور من ألا يظل مواطن غير مورد رزق في حالات المعز عن العمل والبطالة والشيخوخة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق السيدة/... .. لمعاشها المستحق عن زوجها القتيل ، وبصرف القيمة المعينة طبقا للمادة ٢٥ رابعا من قانون العقوبات .

الفرع الثاني

مبطل متبوعة

قاعدة رقم (١٠٢)

البيان :

اعلنت التقاعد التي تمنح الضباط تطبيقاً للمادة ٥٥ من المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ — لا تخضع للصيغات التقاعدية (أي خصوماته) وذلك منذ تاريخ نفاذ هذا المرسوم لا منذ تاريخ القنوى الصغرة بعدم الخضوع — أثر ذلك — يكون أن خصبت منهم هذه الصيغات على خلاصة القانون حتى استردادها ما لم تكن قد سقطت بالتقدم .

يخص القنوى :

إذا كتبت اللجنة المختصة بالتعليم الشبلي قد ذهبت في منحها الى ان الاعانة المالية التي تمنح للضابط المحال الى التقاعد لأول مرة طبقاً لنص المادة ٥٥ من المرسوم التشريعي رقم ٤٦ بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ والمعلقة بالقانون رقم ٣٠٠ بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ التي تنص على أن (يعطى الضابط عند احلته الى التقاعد لأول مرة اعانة مالية تعادل راتب شهرين مقطوعين ولا يستفيد من هذه الاعانة الضابط المتقاعد الذين أمضوا أو سيعادون الى الخدمة) هذه الاعانة تعطى للضابط كي لا يبقى محروماً من مورد مالي خلال الفترة التي طي احلته الى التقاعد ولكنها لا تحسب ضمن الخدمات الفعلية التي تدخل في حساب التقاعد ، فلا يجوز أن يخصم منها أي شيء باسم العوائد التقاعدية وخاصة فإن المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ١٨ بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ الخاص بقانون التقاعد العسكري يقضي أن يخصم سبعة في المئة من رواتب العسكري أو من معاش التقاعد فقط فهذه الاعانة ليست من الراتب حتى يسرى عليها حكم الخصم .

وعلى بعض ذلك تكون نوى اللجنة المختصة المتعمدة نظراً لظرفها
من توزيع العمل بالرسوم التطويلي رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم لا
تخضع لمبادئ التمتع التي منحت ومنح للهيئة تطبيقاً للمادة ٥٥ من
هذا المرسوم الدستوري العام ويكون أن خصمت منهم حق استردادها
إلا إذا كان هذا الحق قد سقط بالتقادم .

لهذا انتهى الرأي إلى أن اعتلت التقاعد التي منحت وتبطل للهيئة
تطبيقاً للمادة ٥٥ من المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ لا تخضع
لحسيات التقاعد وذلك منذ توزيع العمل بهذا المرسوم ويكون أن خصمت
منهم حق استردادها إلا إذا كان هذا الحق قد سقط بالتقادم .

(فتوى رقم ٥٠٤ - في ١٢/٧/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

المادتان ٦٩ و ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الملغى
بالمعاشات العسكرية - نصها على عدم جواز الطعن في قرارات منح
المعاشات العسكرية والتعويضات - التمساع بعدم دستورية هاتين المادتين
- اثره - هذين التمسعين فيها لتطوياً عليه من عزل التمساع من نظر هذه
المواد .

ملخص الحكم :

إن المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ٦٩
من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيما
نصت عليه من اعتبار قرارات اللجنة المنصوص عليها في هذه الفقرة والخاصة
بمنح المعاش والتأمين الإضافي والتعويض من حالات العجز المشار إليها

في المبادء المذكورة ، نهائية ولا يجوز الطعن فيها امام أية جهة قضائية .
ويمعهم دستورية المادة ١١٧ من القرار بقانون المذكور التي حظرت على
كلية الجهات القضائية النظر في دعاوى التمييز الناشئة عن اصلبة او
وفاء احد الافراد الخاضعين لاحكام هذا القانون في الحالات التي نصت عليها
هذه المادة فان مؤدى هذا القضاء هو الغاء هذين النصين فيما انطويا عليه
من عزل القضاء عن نظر المنازعات المشار اليه واعتبارهما كان لم يكونا منذ
تاريخ العمل بهما .

! طعن رقم ٢١٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧ !

الفصل الثامن

احكام عسكرية

قاعدة رقم (١٠٤) .

بهذا :

يجب الأخذ بالقواعد الواردة في كتاب الاحكام العسكرية الذى يطلق عليه « قانون الاحكام العسكرية » لأنه سيان ان تكون تلك القواعد قد صدرت قبل نفاذ الأمر المالى في ٧ من يونية سنة ١٨٨٤ فاصبح لها طبقا للمادة الاولى منه قوة القانون او تكون قد صدرت بعد هذا التاريخ وجرى عليها العمل طوال هذه المدة فاصبحت قواعد تنظيمية مكرمة انشأها العرف بادامت لا تخالف احكام القوانين القائمة وعلى ذلك فقه لا يجوز اجراء تحقيق ادارى مع العسكريين الا بمعرفة عسكريين على الوجه المين بالكتاب سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتئما بجلسته المنعقدة في ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ عنراض القيادة العامة للقوات المسلحة على قيام لجنة تحقيق مناقضات دوان المحاسبة في نفقات حملة فلسطين بالتحقيق مع الضباط وتبين أن القيادة تعترض على قيام اللجنة المشكلة بقرار من وزير الحربية والبصرية بالتحقيق مع الضباط في هذه المناقضات استنادا الى عدم جواز التحقيق معهم الا بواسطة مجلس تحقيق مشكل طبقا لقانون الاحكام العسكرية .

وبالرجوع الى القواعد المتعلقة بها بهذا الموضوع في كتاب الاحكام العسكرية الذى يطلق عليه قانون الاحكام العسكرية يتبين أن البند الملبع عشر منه ينص على أنه :

« يجوز فحص الادعاءات التي تقام على الضباط اما قبل اعتقاله او بعده حسب ظروف الحال وتفحص القضية إما بهيئة سرية بمعرفة ذوى الاهلية من رجال العسكرية او بصفة قانونية بمعرفة قومندان او اهل مجلس تحقيق يشكل لهذه الغاية » .

ونص في البند ٢٨٨ على ان :

« تشكل مجالس التحقيق بأمر قومندان كل قوة عسكرية لأجل مساعدته على ادراك حقائق كل مسألة يرغب في معرفتها والوقوف على حقيقة وقتها » .

وفيما يتعلق بتأليف هذه المجالس جاء في البند انه :

« يمكن تأليف مجلس التحقيق من أى عدد من الضباط من أية رتبة كانت ومن أى فرع من فروع الخدمة لكن العدد الذى يكفى عادة لتأليفه هو ثلاثة ضباط . وأقدم الضباط يتخذ للرئاسة ويجب ان يكون ضابطاً محارباً لذا نجد بين الاعضاء ضباط محاربين ٤ » .

وواضح من ذلك ان التحقيق مع الضباط لا يكون الا بواسطة عسكريين سواء كان المحقق فرداً او هيئة فهو اهل ان يتم بواسطة ذوى الاهلية من رجال العسكرية او بواسطة القعد او بواسطة مجلس التحقيق المشكل طبقاً للبند ٢٨٨ .

وإنه وان كان قانون الاحكام العسكرية لا يعتبر قانوناً بالمعنى الصحيح الا انه يلاحظ ان الامر المالى الصادر فى ٧ من يونية سنة ١٨٨٤ قد نص فى المادة الاولى وبته على ان :

جميع الإجراءات التي اتخذتها المجالس العسكرية واقرارها السردار لغاية الان سواء كانت متعلقة بترتيب جيشنا او بنظائمه تعتبر معتبرة ومصدقاً عليها بيمينهم اميناً هذا .

تطبيقاً لهذا النص تكون القواعد المتعلقة بنظام الجيش التي صدرت قبل هذا الامر قوة القانون اما ما صدر بعد ذلك فانه يكون قد صدر بغير تفويض من المشرع ولا تلحقه صفة القانون .

الآ أنه يلاحظ أن القواعد المتعلقة بالتحقيق أما تتعلق بمسائل إدارية
لا يلزم أن يصدر بها قانون وقد اضطرفوا العمل بها مدة طويلة مما يمكن
من القول أنها قد أصبحت قواعد تنظيمية أنشأها العرف بماذا لا تخلف
التوانين القائمة .

لذلك يجب الأخذ بهذه القواعد سواء كانت صادرة قبل ٧ من يونيو
١٨٨٤ أو صادرة بعد ذلك إذ لم يستدل القسم على تاريخ صدورها .

لذلك انتهى رأى القسم الى أنه لا يجوز اجراء تحقيق إدارى مع
العسكريين الا بمعرفة عسكريين على الوجه المبين فى الكتيب المسمى بقانون
الاحكام العسكرية .

(فتوى رقم ١٧٢ — فى ١٩٥٢/٣/٦)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

القواعد المتعلقة نصف وعسكر مصلحة السواحل والمصيد وحرس الجبارك ،
الجبارك — هى القواعد الواردة بقانون المصلحة المالية والتعليقات المالية
من رقم (١) الصادرة فى ١٩١٠/٣/١ الى رقم (٥٩) الصادرة
فى ١٩٣٩/١٢/٢١ — لتطبيق قانون الاحكام العسكرية الصادر فى سنة ١٨٩٢
على مصلحة السواحل المحقة بوزارة البحرية .

ملخص الحكم :

ان جميع صف وعسكر مصلحة السواحل والمصيد وحرس الجبارك ،
واغلبهم من المتطوعين فى خدمة تلك المصلحة ، وهم من الخدمة الخارجين
عن هيئة العمال ، تطبق عليهم الاحكام الخاصة بهذه الفئة بقانون المصلحة
المالية والتعليقات المالية من رقم (١) الصادرة فى اول مارس سنة ١٩١٠
الى رقم (٥٩) الصادرة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، وينطبق على مصلحة
السواحل المحقة بوزارة البحرية قانون الاحكام العسكرية الصادر فى

سنة ١٨٩٣ وتنص المادة الثالثة منه على أن : « الأشخاص » الخاضعون للأحكام العسكرية هي المذكورون أثناء بوجه الأجمال : أولا — جميع الضباط الجائزين مرتبات كابلية أو ضباط البوليس أو البحرية أو خفر السواحل أو الاستبداد سواء أكانوا تابعين للقوات المنظمة أم لاية قوة من القوات العسكرية البرية أو البحرية لتشكل من وقت لى آخر . ثانيا : جميع ضباط وانفرادية قوة من القوات المتقدم ذكرها » . وتجرى المادة (١٥٧) من قانون المصلحة المالية المصرية (طبعة الأيسرية سنة ١٩١٤ ص ٤٦) — بما يأتى « يجوز لرؤساء المصالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، وإن يعطوهم علاوات على ما هيأتهم ، وإن ينقلوهم ، وإن يرقوهم بحسبه مقتضيات العمل بشرط أن لا يتجاوز مربوط ميزانيتهم . . . » كما تجرى المادة (١٥) من التعليمات المالية رقم (٦) الصادرة فى أول يوليو سنة ١٩١٢ . بأنه « طلب من نظارة المالية معرفة الأحوال التى يجب فيها إعلان من ينظر فى رفته من المستخدمين الظهورات أو الخدمة الخارجين عن هيئة العمال قبل موعد الرقت بشهر . فيوجه علم يتحتم على النظارات ومصالح الحكومة الإعلان بالرفت قبل حصوله بشهر كلما دعت الحال لرفت مستخدم ظهورات أو عامل خارج عن هيئة العمال بسبب الفناء وظيفته أو انتهاء الأعمال أو عدم كفايته للعمل المعين لأجله . ولا يكون الإعلان بالرفت قبل حصوله بمدة شهر إلزاميا . إذا اضطر الحال الى رقت المستخدمين الظهورات أو العامل الخارج عن هيئة العمال فى الأحوال الآتية : أولا : لسوء السلوك . ثانيا : لمخالفة الأوامر . ثالثا : لعدم اللياقة للخدمة طبيا بشرط أن تكون المكافأة التى تمنح للمستخدم الظهورات أو العامل الخارج عن هيئة العمال الذى اتضح عدم لياقته للخدمة ، معادلة فعلا لما فيه شهر على الأقل » .

(طعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩١٢/٥)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

مفاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإقضاء الأكاديمية الشرطة خضوع طلبة تلك الأكاديمية لقانون الأحكام العسكرية الصادرة

بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في اطار ما نظّمته نصوص قانون اكلدينية —
اذ عنى هذا القانون بتنظيم الهيئة التي تتولى تأديب الطلبة وطريقة تشكيلها
والتصديق على احكامها ولم يسيغ حصانة عليها من الطعن القضائي ولم يحل
في شيء من ذلك الى ما تضمنه قانون الاحكام العسكرية في شأن احكام
المحكّم العسكرية المشكّلة طبقا له — حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل
الطالب من اكلدينية الشرطة هو في حقيقته قرار اداري — الاثر المترتب على
ذلك : اختصاص محكمة القضاء الاداري بالفصل في طلب الغائه .

ملخص الحكم :

ان ملّاذا المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء اكلدينية
الشرطة خضوع طلبة تلك الاكلدينية لقانون الاحكام العسكرية
برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في اطار ما نظّمته نصوص قانون اكلدينية ، واذ عنى
هذا القانون بتنظيم الهيئة التي تتولى تأديب اولئك الطلبة وبين طريقة
تشكيلها والتصديق على احكامها ولم يسيغ حصانة عليها من الطعن
القضائي كما لم يحل في شيء ومن ذلك الى ما تضمنه قانون الاحكام العسكرية
المشر اليه في شأن احكام المحكّم العسكرية المشكّلة طبقا له .

ويكون حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل ابن المطعون ضده وفي
حقيقته قرار اداري تختص محكمة القضاء الاداري بالفصل في طلب الغائه .

(طعن رقم ٩٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٢)

الفصل التاسع

كليات عسكرية

مقيدة رقم (١٠٧).

المادة:

نص المادة المنشورة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الأساسي للكليات العسكرية على تحويل مجلس الكلية سلطة تقديرية واسطة يترخص بوجوبها في تقدير مدى صلاحية الطالب الاستمرار في الكلية وتقدير مقبليات الصالح العام التي قد تمت فصله من الكلية دون تعييد أي إطار أو ضابط خاص يتعين على مجلس الكلية الالتزام به في صدد ممارسة السلطة التقديرية فيما عدا الضابط العام الذي يعد كلفة تصرفات الإدارة وهو واجب عدم الانحراف بالسلطة — ممارسة مجلس الكلية العربية اختصاصه التقديرى بفصل طالب لتفادته شرطا من شروط القبول بالكلية العربية والاستمرار بها لعدم تدوينه البيقات الخاصة بها صدر عهد والده من احكام جنائية في وثيقة التعارف مما يجعله غير مؤهل على ارواح الجنود والرؤسين له عند تفرجه وينال من صلاحية الاستمرار في الكلية — قرار مجلس الكلية في هذا الصدد قد استهدف الصالح العام ولم ينطو على شائبة الانحراف بالسلطة — اساس ذلك ان تقدير خطورة اغفال ذكره هذه البيقات من الامور التي يشغل مجلس الكلية بتقديرها اعمالا للسلطة التقديرية سواء كان هذا الاغفال متممدا او بضمن نية — اعتباره بيانا جوهريا يترتب عليه اغفاله او الإبداء في شأنه بمعلومات غير صحيحة مساعاة الطالب اداريا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة المنشورة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في

عن النظام الأساسي للكلية العسكرية تنص على أنه يجوز لمجلس الكلية أن يجوز فصل الطالب في الحالات الآتية :

(أ) حالة ارتكاب الطالب جريمة تغل بتفويض الكلية ولوائعها ولوائعها المستفيدة .

(ب) عدم الصلاحية للحياة العسكرية .

(ج) إذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تحتم فصله .

وواضح من هذا النص أنه يخول مجلس الكلية سلطة تشهيرية واسعة يترخص بموجبها في تشهير مدى صلاحية الطالب للاستمرار في الكلية ، ويدخل في ذلك طبقا لاحكام الفقرتين ب ، ج من النص المذكور تشهير مدى صلاحية الطالب للحياة العسكرية وتقدير مقتضيات الصالح العام الذي قد تحتم فصله من الكلية ولم يحدد القانون أى اطار أو ضابط خلص بتعين على مجلس الكلية الالتزام به في صدد ممارسته السلطة التشهيرية سالفة الذكر فيما عدا الضابط العام الذي يحد كانه تصرفات الادارة ، وهو واجب عدم الانحراف بالسلطة ولما كان الثابت من الاوراق ان مجلس الكلية الحربية أقام قراره بفصل نجل المدعى اعتبارا من ٢٢ من مبرابر سنة ١٩٧٦ على أسس أنه فقد شرطاً من شروط القبول بالكلية الحربية والاستمرار بها وذلك لعدم تدوينه البيانات الناصية بوالده في وثيقة التعارف مما يجعله غير مؤتمن على أرواح الجنود المرؤسين له عند تخرجه ، مقننا في ذلك ان اغفال نجل المدعى ذكر البيانات الخاصة بما صدر ضد والده من أحكام في بطاقة التعارف من شأنه أن يحول دون الإطمئنان اليه مستقبلا في تحمل مسئوليات القيادة في القوات المسلحة بعد تخرجه وينال بالتالي من صلاحيته للاستمرار في الكلية أن مجلس الكلية اذ قدر ذلك مستهدفا الصالح العام في اصداره القرار المطعون فيه ولم ينطو قراره على شائبة الانحراف بالسلطة ويكون قد مارس اختصاصه التقديرى في هذا الخصوص بممارسة صريحة لا محل للنمى عليه ، ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القانون اذ لم يحدد القبول بالكلية الحربية أو الاستمرار فيها بأى قيد يتعلق بما عسى أن يكون قد صدر من أحكام جنائية ضد اقارب الطالب ، فلن اغفال ذكر هذه البيانات في وثيقة

التعارف التي يحررها الطالب عند التحاقه بالكلية لا يعتبر اغفالا لبيان جوهرى يؤثر في استمرار انتظام الطالب بالكلية . ذلك أن تقدير خطورة اغفال ذكر هذه البيانات في بطاقة التعارف المشار اليها من الامور التي يستقل مجلس الكلية بتقديرها اعمالا لسلطته التقديرية سالف الذكر . فضلا عن أنه لما كان الثابت من الاطلاع على بطاقة التعارف المشار اليها أنه قد خصص بها خاتمة لبيان الاحكام السياسية والجنائية او المدنية او المخالفات التي صدرت ضد الطالب أو أحد اقاربه حتى الدرجة الثالثة ، فإنه يتعين على الطالب استيفاء بيانات هذه الخاتمة وأن يتوخى الدقة في ذلك نزولا منه على واجب الامتثال لنظم الكلية التي تتمثل فيها ادرج بهذه البطاقة من بيانات يحتم على الطالب استيفائها بكل دقة ، وأن الجهة الادارية — هي القوامة على الصالح العام — اذ حرصت بلادراجها هذا البيان في بطاقة التعارف على أن تحيط نفسها علما بما عسى أن يكون قد صدر ضد الطالب أو أحد اقاربه حتى الدرجة الثالثة من احكام ، تقديرا منها لاهمية ذلك وضرورته ، فإن هذا البيان يعتبر من ثم بيانا جوهريا يترتب على اغفاله أو الادلاء في شأنه بمعلومات غير صحيحة مساطة الطالب اداريا . ولا يؤثر في سلامة القرار المطعون فيه وتبيلله على سببه المبرر له قانونا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يتم دليل في الاوراق على أن نجل المدعى ، المولود في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، كان يعطم بالاحكام الجنائية الصادرة ضد والده خاصة وأن آخر تلك الاحكام صدر في سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ١٥٤٢ لسنة ١٩٥٦ جنح قنا ، ذلك ان فضلا عن أن المدعى لم يثر هذا الوجه من أوجه الدفاع ، فإن الشارع ترك لمجلس الكلية أمر تقدير الصالح العام الذي قد يحتم فصل الطالب من الكلية اعمالا لنص الفقرة (ج) من المادة (١٠) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ومن ثم فإن تقدير الخطورة الناشئة عن اغفال الطالب لهذا البيان ، سواء كان هذا الغفال متمدا أو بحسن نية أمر بتروك تقديره لمجلس الكلية بلا معقب عليه في ذلك من القضاء الادارى مادام قرار المجلس قد خلا من الانحراف بالسلطة ، وغنى عن البيان أن فصل الطالب من الكلية بسبب عدم ذكره الاحكام الصادرة ضد والده في وثيقة التعارف سالف الذكر ، ليس فيه ما يمس قاعدة شخصية العقوبة ، لأن فصل الطالب في هذه الحالة لا يقصد به أخذ الابن بجريرة الاب ، وإنما يقصد به تغليب الصالح العام المستهدف من ضرورة استيفاء هذا البيان .

ومن حيث أنه على ما تقدم يكون طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه غير مقبول بحسب الظاهر من الأوراق — على أسباب جنية تبرر اجابية المدعى اليه ، ويكون الحكم المطعون فيه ، اذ ذهب الى غير ذلك مخالفا للقانون ومن ثم يتعين الحكم بالتمتة والقضاء برفض وقف التنفيذ والزام المدعى بمصاريف الدعوى والطنع فيما يتعلق بهذا الطلب .

(طعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الاساسى للطلبة العسكرية — حالات فصل الطالب من الكليات العسكرية — عدم الصلاحية للحياة العسكرية — قبله على اساس عدم الامانة بلخفاء الطالب فيقات عن المدة بعدم ذكرها في طلبى الاتصال وبطاقة التعارف — عدم علم الطاعن بها — ينفى عنه واقعة تضليل الكلية — الحكم برفض الدعوى — مخالفة ذلك لصحيح حكم القانون — إلغاء .

ملخص الحكم :

تنص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الاساسى للكليات العسكرية تنص على أنه — يجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل الطالب من الكلية في الحالات الآتية :

(١) حالة ارتكاب جريمة تخل بانضباط الكلية أو لوائحتها وأوامرها المستديرة .

(ب) عدم الصلاحية للحياة العسكرية .

(ج) إذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تحتم فصله .

وبما تقدم أن القرار المطعون فيه بفصل الطالب (الطاعن) من

الكلية الخزنية فلم على أساس عدم صلاحيته للحياة العسكرية بسبب عدم
إمكانة باعقالاته عن ذكر البيئات الفاضلة يسبق الحكم على والده واعتقاله
في الخانة المخصصة لذلك بطلب الالتحاق بالكلية المعدم منه .

ومن حيث أن الزكن التركيز في وصف الطماع بعدم الإمانة المؤدى
للقول بعدم صلاحيته للحياة العسكرية إنما يؤثر أساساً على مدى ثبوت علم
الطامع — في تاريخ تحريره لطلب الالتحاق وبطاقة التعارف — بسبق الحكم
على والده في جريمة أحرار سلاح دون ترخيص واعتقاله للاشتباه في
الإنجاز بالمخدرات .. ومدى تعمد إخفاء هذه البيئات تفضيلاً لإدارة الكلية
من الحقيقة .

ومن حيث أنه غير صحيح ما ذهب إليه جهة الإدارة من أن علم الطالب
للمطامع بالواقعتين المشار إليهما مفترض ، لأنها وتمتعا في وقت لم يكن
الطامع قد بلغ سن التمييز بعد .

أضف إلى ذلك أن الأزجخ في الظن المقتول لا يخبر والده ولده . عن
أشياء أو أحداث قد تشينه أو تؤذي ما يكون قد أراه الزمن المسحوق .

ومن حيث أنه بالإضافة إلى ما سبق قلناه لو صح جدلاً أن الطالب علم
بتلك المعلومات واستمر هو ووالده لا يدون شيئاً منها في الأوراق ، وإن ذلك
من جانبها يحتمل التأويل الثاني لتمدد إخفاء هذه البيانات بغية تضليل الكلية
عنها ، ولهذا التأويل له ما يسوغه قانوننا . ولو كان الطامع يعلم بتلك
البيانات عن والده ، أن أثر ذلك بكل من طلبى الالتحاق وبطاقة التعارف
فلا يحمل ذلك منها بسل أنه من قبيل عدم الإمانة ، وإنما تأويله في
الاعتقاد الصحيح للمستند إلى أحكام القانون بمحو هذه الوقائع واعتبارها
بمضي المدة كان لم تكن وزوال كلمة أثرها .

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم ، فإن وصف الطامع بعدم الإمانة
المؤدى إلى عدم صلاحيته للحياة العسكرية حسبما ورد كسبب للقرار
المطعون فيه ، يكون قد استخلص استخلاصاً غير سائق من أصل لا تنتج هذا
السبب قانوناً ومبدأً الأمر الذي يعيب ركن السبب في هذا القرار ويحيله
إلى قرار غير مشروع حتىقى بالإلغاء .

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فعلى برغمة
لدموي ، يكون قد جازب الصواب وأخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون ،
فيتعين الإلغاء ...

(طعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن النظام الأساسي
للكتليات العسكرية والمادة ٢٤ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع
رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بصدار اللائحة الداخلية لكلية الحربية — التزام
الطالب برد النفقات الدراسية في حالة الاستقالة هو التزام أصلي يستند الى
نص القانون — التزام ولي الأمر برد النفقات ليس التزاما أصليا دائما هو
التزام يعمى يكفل به ولي الأمر الطالب في التزامه برد النفقات — مبرر
احكام الكفالة التي توجب على الدائن ان يرجع بعينه في الدين الأصلي قبل
الرجوع على الكفيل يجوز الكفيل ان يدفع بالتجريد في حالة الرجوع عليه
اولا — لا يفرض من ذلك ورود التزام ولي الأمر في الإقرار مجردا من صفته
تكفيل — أسس ذلك : صفته كفيل واضحة من سبب الإقرار والفرص
منه .

ملخص الحكم :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الاساسي
للكتليات العسكرية تنص على أنه « يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة
مجلس الكلية ، ويلزم الطالب بسداد النفقات للعمليات التي تكفلها اثناء المدة
التي قضاها بالكلية حتى تاريخ تقديم استقالته » وتنص المادة ٢٤ من قرار
نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بصدار اللائحة
الداخلية لكلية الحربية على أن « يشترط تعيين يتقدم للانتحاق بالكلية

... .. — أن يقدم اقترارا كتابيا موقفا منه ومن ولى أمره بأن يرد للكلية التكاليف التي تكلفتها أثناء دراسته وذلك في حالة استقالته أو فصله لسبب غير اللياقة الطبية أو استنفاد عدد مرات الرسوب

ومن حيث أنه يبين من احكام الملتحقين المشار اليهما أن التزام الطالب برد النفقات الدراسية في حالة الاستقالة هو التزام أصلي يستند الى نص القانون ، أما التزام ولى أمره برد النفقات المذكورة فهو يستند الى الاقرار الذي وقعه مع الطالب عند التحاقه بالكلية وهذا الالتزام وقفاً للتكيف القانوني الصحيح ، وينظر الى سببه والغرض المستهدف منه ، ليس التزام أصليا ، وإنما هو التزام تبني يكل به ولى أمر الطالب في التزامه برد النفقات ومن ثم تسوى عليه أجكلم الكفالة التي توجب على الدائن أن يرجع يدينه على المدين الأصلي قبل الرجوع على الكفيل وتجزئ للكفيل أن يدفع بالتجديد في حالة الرجوع عليه أولا ، ولا يغير من ذلك ورود التزام ولى الأمر في الاقرار مجردا من صفته ككفيل لأن هذه الصفة واضحة من سبب التزام والغرض منه ، والعبارة في التفسير بالمعنى لا باللفاظ والمعاني ، كما لا يغير مما تقدم كون التزام الطالب والتزام ولى أمره متضامنين ، فالتضامن لا يستلزم حتما التضامن وقد أشارت الى ذلك المادة ٧٩٢ مدني التي حددت مسؤولية الكلاء عند تمذمهم دون المساس بما تخلو لهم الكفالة من الحق في الدفع بالتجريد إذ لم يرجع الدائن على المدين أولا .

ومن حيث أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى الزام المطعون ضدهما برد النفقات الدراسية الاول بوصفه مدينا أصليا والثاني بوصفه كفيلًا ، علاقه يكون متفقا وصحيح حكم القانون في هذا الشأن ، ويتعين لذلك الحكم برفض الطعن مع الزام الطاعن بالمصروفات طبقا للবাদة ١٨٤ مرافلكت .

(طعن ٢٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٩)

قاعدة رقم (١١٠)

المبحث :

القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء المدارس الثانوية العسكرية

الداخلية — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن النظام الاساسى للكتليات العسكرية — المدارس العسكرية وان كانت قد انشأت لاعداد طلبة حاصلين على شهادة الثانوية العامة ومؤهلين للخدمة في القوات المسلحة الا ان الدولة ليست ملتزمة بالحقن كل من يتخرج من هذه المدارس بالكتليات والمعاهد العسكرية بل يظل ذلك رهنا باحتياجات الكتليات والمعاهد — المدارس العسكرية لها شروطها واوراعها التى تختلف عن شروط واوراع الكتليات والمعاهد العسكرية — ما ينطبق في شأن الاستقالة من المدارس العسكرية يختلف عن اثر الاستقالة من الكتليات والمعاهد العسكرية — انتظام الطلاب بالدرسة العسكرية وتخرجه منها والتحاقه بالكلفة العسكرية — استقالته من الكلفة العسكرية — لا وجه لآثاره بشئ من تكليف الدراسة بالدرسة الثانوية العسكرية وتقتصر المطالبة على تكليف الدراسة بالكلفة العسكرية فقط .

ملخص الحكم :

انه يبين من جماع ما تقدم ان النزاع يدور بين الطرفين حول مدى التزام الملمعون ضدتها بببلغ ٣٠٠ جنيه قبية الضرامة التى نصت عليها المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان نص المادة ١ من القانون المذكور يقضى بأن تنشأ مدارس ثانوية عسكرية داخلية يحدد عددها وأملاكها وتوزيعات انشائها وزير الحربية وذلك بهدف امداد الكتليات العسكرية بطلبة حاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة (شعبة العلوم) ومؤهلين للخدمة في القوات المسلحة ثقافيا وصحيا ونفسيا وتنص المادة ٢٧ على ان الدراسة بالمدارس العسكرية الثانوية الداخلية بالجان بالنسبة للطلبة المتبعين بجنسية جمهورية مصر العربية — ويجوز تحصيل رسوم متبل الخفبات الاضافية التى تؤدى للطلبة وتأمينا للاجهزة والادوات التى يستخدمونها بالدرسة . . وتنص المادة ٢٨ على أنه يجوز بقرار من مدير المدرسة وتصدق رئيس المجلس الأعلى قبول استقالة الطالب ، ويترتب عليها عدم صلاحية للعيد

بالمدارس الثانوية العسكرية الداخلية من جديد وعدم صلاحية للتسويل
بتكليفات أو المعاهد العسكرية .

وتنص المادة ٢٩ على أن يسجد الطالب الذى يستطول من المفروضة أو
المفصول لسوء السلوك مدة جفته كحدا أقصى عن كل سنة دراسية أو جزء
منها إضفاء بالمدرسة طبقا لإقرار مجلس إدارة المدرسة ولا يتمتع بالحق
الوارد بالمادة ٣٠ إلا بعد سداد هذا المبلغ أما الطالب الذى ثبت عدم لياقته
الطبية أو الثقافية فيعفى من دفع تكاليف الدراسة .

وتنص المادة ٣١ على أن يلحق خريج المدارس الثانوية العسكرية
الداخلية الحاصلون على الشهادة المشار إليها في المادة ٢٢ بالكليات
العسكرية في حدود احتياجاتها ويشترط استيفائهم شروط الالتحاق بها .

وتنص المادة ٣٢ على أنه لا تقبل طلبات الالتحاق بالكليات أو المعاهد
العسكرية ولا بالكليات الجامعية أو المعاهد العليا أو مراكز أعداد الفئتين
من الطلبة الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العلمية من المدارس
الثانوية العسكرية الداخلية إلا بعد الحصول على موافقة كتابية بذلك من
مكتب تنسيق القبول بالكليات العسكرية وفقا للقواعد التى يضعها المجلس
الأعلى في هذا الشأن . وتنص المادة ١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥
على أنه تعتبر الكليات الحربية والبحرية والجوية والدفاع الجوى كليات
عسكرية فليتها أعداد وتخريج ضباط تتوافر فيهم الكفاءة والمؤهلات التكتيكية
والفنية والطبية والعسكرية للخدمة ككافة للوحدات الصغرى في القوات
المسلحة لجمهورية مصر العربية وتنص المادة ٥ على أن تحصل الدولة نفقات
تعليم وتدريب وكسوة وأطعام وعلاج وإيواء وانتقال الطلبة أثناء الدراسة
..... وتنص المادة ١١ على أنه يجوز استقالة الطالب بعد موافقة مجلس
الكلية ويلتزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التى تكبدتها أثناء المسدة التى
تضاهى بالكيفية حتى تاريخ تقديم الاستقالة وفاد ما تقدم جيبه أن المدارس
العسكرية وأن كانت قد أنشئت لأعداد طلبة حاصلين على شهادة إتمام
الدراسة الثانوية العلمية (شعبة العلوم) مؤهلين للخدمة في القوات المسلحة
ثقافيا وصحيا ونفسيا إلا أن الدولة ليست ملزمة بالحقاق كل من يخرج من
هذه المدارس بالكليات والمعاهد العسكرية بل يظل ذلك رهنا باحتياجات
الكليات والمعاهد واستيفاء من تحتاجهم هذه الكليات. — والمعاهد للشروط

المعيرة للتطبيق على منها. وبعد إجراء عملية التطبيق المعيرة للتسوية بها
(الموافق ٢٢/٤/١٩٧٢ م. القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢). — وبالمقام الأخر كذلك
فإن هذه المدارس وبهذا الوضع لها شروطها ولوائحها التي تختلف عن
شروط وأوضاع الكليات والمعاهد العسكرية — من ثم لما ينطبق في شأن
الاستفادة منها يختلف عن ذلك الذي يتوجب على الاستفادة من الكلية أو المعهد
العسكري.

ومن حيث أنه إذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضد
الأول قد التحق بالمدرسة الثانوية العسكرية وأتى اختبار انتحالها وفخرج
منها ثم التحق بالكلية الحربية فلا مجال لالزامه بشيء من تكاليف الدراسة
بالمدرسة الثانوية أولاً لأنه لم يرتكب شيئاً مما ينطبق في شأنه أحكام المادة ٢٩
من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ وفقاً : لأنه قد أتم الدراسة فيها وفق
شروطها ودون ما تقتضيه أو أعمالاً ، ودون أن تشترط عليه سداد شيء من
تكاليفها على نحو ما يحدث في مثل هذه الحالات ومن ثم فلا كان الحكم
المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة لأنه يكون قد أصاب الحق فيما اتهم
إليه محمولاً على أسبابه وعلى ما أسلفنا من أسباب — وبالقابل يكون الطعن
قد بنى على غير أساس سليم من القانون بمعينا الحكم برفضه والزام
الطاعن بالمصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية
والعسكرية .

(طعن ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/١/١٩٨٥)

ملحوظة رقم (١١١)

المادة :

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الأساسي للتعليمات
العسكرية — قرار نائب رئيس الوزراء ووزير التربية رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٦
بإصدار اللائحة الداخلية للكلية الحربية — انتطاع الطالب بعد دخوله الكلية
بأسبوع واستمرار تقييده لمدة ثلاثة أشهر — حضوره والقراره بتقييده بدون

ترخيص أو عذر وأنه يس لفيه الرغبة في الاستمرار في الدراسة. — صدور قرار مجلس الكلية بفصله — إقراره بسداد التكاليف والتنفقات التي تحملها الكلية طول مدة قيده بها من تاريخ دخوله حتى تاريخ صدور قرار الفصل — لا يجوز إسقاط مدة غيابه بدون إذن من النفقات المقرم بها — بغض النظر عن مدى أمادة الطالب بهذه النفقات بسبب يرجع لخطئه — شغل الطالب مكثا بالكلية والتحاقه بها يستلزم تعمله بنصيب من النفقات والتكاليف خلال الفترة التي يعطى فيها من عداد الطلبة حتى تاريخ صدور قرار الفصل .

بمجلس المنكم :

المادة الماثرة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الاساسى للكلية العسكرية تنص على انه يجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل الطالب من الكلية في الحالات : أ — حالة ارتكاب الطالب جريمة تخل بالنضباط الكلية ولوائحها وأوامرها المستقيمة . ب — عدم الصلاحية العسكرية . ج — اذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات المالح العام تحتم فصله . وفي جميع الاحوال يصدر قرار الفصل مسببا من مجلس الكلية بأغلبية آراء ثلث الاعضاء الحاضرين وذلك بعد سماع أقوال الطالب وتحقيق دفاعه ، ويجوز للطالب التظلم من قرار مجلس الكلية الى وزير الحربية ولا يعتبر قرار الفصل نهائيا الا بعد تصديق وزير الحربية ونصت المادة ١١ من هذا القانون على انه يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة مجلس الكلية ويلزم الطالب بسداد النفقات الفطعية التي تكلفها اثناء المدة التي قضاها بالكلية حتى تاريخ تقديم الاستقالة ، كما نصت المادة ٢٤ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة الداخلية للكلية الحربية على انه « يشترط فيمن يتقدم للالتحاق بالكلية الحربية أن يقدم تعهدا كتابيا موثقا من ولى أمره بأن يرد للكلية التكاليف التي تكلفتها الكلية اثناء الدراسة وذلك في حالة استقالته أو فصله لسبب غير اللياقة الطبية أو استقالة مرات الرسوب » .

ومن حيث ان الثالث من الاوراق ان المطعون ضده الاول التحق بالكلية الحربية بتمهيدا مع المطعون ضده الثاني بسداد النفقات التي تنفق عليه وتحملة الكلية طوال مدة وجوده بها في حالة استقالته أو فصله لسبب آخر

غير مضم اللياقة الطبية أو تجلوز مرات الرسوب المسموح بها وقد انتعجح الماطعون ضده الاول عن الكلية اعتبرا من ١٩٨١/١/١٢ وبعد دخوله الكلية بسبعة ايام فقط حيث كان قد دخلها في ١٩٨١/١/٦ ولم يعد للكلية الا يوم ١٩٨١/٤/١٥ حيث مثل اهل مجلس الكلية الذى واجهه بما هو منسوب اليه بن تقييه عن الكلية ويدون ترخيص واقتر بما نسب اليه وقرر انه ليس لديه الرغبة فى الاستمرار كطالب بالكلية لعدم قدرته على التلاؤم مع الحياة العسكرية ، فقرر مجلس الكلية فصله كان تسبب ارتكابه جريمة تأديبية تظل باتضباط الكلية ولوائحها وهى تقييه عن الدراسة بها ومن ثم مانه يلتزم والمطعون ضده الثانى سداد التكاليف والنفقات التى تحملتها الكلية الحربية لخوال مدة وجوده بالكلية طبعا لتمهدها المشار اليه واللائحة الداخلية للكلية الحربية والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ومن حيث انه بالنسبة لقيمة النفقات التى تحملها الكلية فان الثابت من النفقات المقدم منها ان جللتها ستمائة جنيه ، بواقع ستة جنيهات لليوم الواحد من تاريخ الحاق المطعون ضده الاول بالكلية فى ١٩٨١/١/٦ حتى تاريخ فصله فى ١٩٨١/٤/١٥ وهى التى يتعين الزام - المطعون ضدها بادائها للكلية الحربية ولا يجوز ان يستنزل من هذا المبلغ مقابل الايام التى غابها المطعون ضده الاول عن الكلية حسبا ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه اذ ان العبرة فيما يتعين الزام المطعون ضدها به هو النفقات الفعلية التى تحملتها الكلية بنقض النظر عن مدى افاة المطعون ضده الاول بهذه النفقات بسبب يرجع لخطئه هو بغيبابه عن الكلية دون مبرر ودون اذن مخالفا بذلك النظام الاساسى للكلية ، اذ ان الكلية تتكبد هذه النفقات بمجرد التحاق الطالب بها منذ بداية العام الدراسى حتى لو تقييب الطالب عن الدراسة بعد ذلك فشغل الطالب مكانا بالكلية والتحاقه بها ، يستلزم تحمله بنصيبه فى التكاليف والنفقات التى تتكدها الكلية هذه النفقات ليست هى التى تتكلفها الكلية خلال المدة ينظم فيها فى الدراسة فعلا فقط وانما تلك التى يعتبر عنها الطالب من عداد طلبة الكلية ، حتى ولو كان متغيبا لان الكلية تقوم بجميع الخدمات وتؤديها باعتبارها شاعلا لكان بها ، ولا يتوقف الكلية عن الاعتداد بكان الطالب الا بعد فصله او قبول استقالته او بذلك لا يعد شاعلا لكان بها اما قبل ذلك فان الطالب يمكنه ان يعود من تقييه وينظم فى الدراسة وهى هذه تكون الترتيبات والتجهيزات معدة له

كطالب بكلية ولا يقدم في التزام الطالب بهذه التكاليف ولو أسدده إن مجلس الكلية لم يقرر فصله إلا بعد ثلاثة أشهر من تغيبه إذ أن فصل الطالب من الكلية يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمجلس الكلية وهو لا يلزم بفصله لجرد تغيبه إذ قد يبين أن تغيبه كان بعذر مقبول فلا يفصل خاصة وأنه كان يستودع المطعم ضده الأول تقديم استقالته من الكلية بل إذا ما أنه غير قادر على التلازم مع الحياة العسكرية على ما قرر أمام مجلس الكلية أما وأنه لم يفعل فإنه لا يمكن نسبه خطأ إلى مجلس الكلية لجرد عدم أسراعه في فصل المطعم ضده عند بداية تغيبه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يلزم المطعم ضدها بالتكاليف والتنفقات التي تكبثها الكلية الحربية مدة تيد المطعم ضده الأول كطالب بها وقصرها على المدة التي حضر الدراسة فيها فعلا فإنه يكون قد أضاع في تطبيق العقوب وتأويله ما يضمن معه تعديله والقضاء بالزام المطعم ضدها بالتكاليف التي تحملها الكلية الحربية طوال مدة تيد المطعم ضده كطالب بها وهي ستبلغ جنبه مع الفوائد بواقع ٤٠ سنوياً من تاريخ المطالبة للتعويض حتى السداد مع الزامها بالمصروفات .

(ملعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٥)

التصديق المباشر مستندات طبية

قاعدة رقم (١١٢)

٤٨

اختصاص القومسيون الطبي العسكري العام بالقاهرة بتقدير سن
المسكرين — توقيع ممثل القومسيون على التقدير الحاصل بمعرفة الهيئة
المختصة — صحيح يتم به التقدير وفق القانون — عدم سبق تقديم لوى
البيان شهادة بقاء من سواقط القيد أو توقيع الكشف من طبيب واحد وليس
من ثلاثة — لا يزعم من صحة التقدير أو يبطله .

ملخص الحكم :

إن السلطة التي لها حق تقدير سن العسكريين هي القومسيون الطبي
العسكري العام بالقاهرة ، وهو مكون من رئيس وأعضاء متخصصين
في فروع الطب المختلفة وأن توقيعات كل من رئيس القومسيون ومساعد
مدير الخدمات الطبية للمنطقة الشمالية تعتبر معتبرة لأنها يمثلان هيئة
القومسيون — فإذا كان الثابت أن تقدير سن المدمى قد حصل بمعرفة
القومسيون الطبي العام بالقاهرة وأن الذي وقع على التقدير هو مساعد
مدير الخدمات الطبية للمنطقة الشمالية بوصفه ممثلاً لهيئة القومسيون
فإن هذا التقدير يكون قد تم وفق القانون وطبقاً للحدود المرسومة فيه ،
ولا وجه لما يثيره المدمى من أوجه للبهتان بحجة أن الذي أوقع الكشف
عليه قومسيون مكون من طبيب واحد أم أن تقدير السن بمعرفة
القومسيون لا يكون إلا بعد تقديم شهادة إدارية تفيد بأن المطلوب تسخير
سنه غير مقيد بفقرات المواليد لا وجه لهذا لأن التقدير قد صدر من الهيئة
المختصة به ووقع عليه من يمثلها ولا يلحظ من ذلك الزعم بأن الذي
أوقع الكشف على المدمى طبيب واحد لا ثلاثة لأنه على فرض صحة حيفه

الزعم فانه لا يشترط قانونا أن يقوم بالكشف على المدعى بصدد تقدير سنه ، أعضاء الهيئة المختصة بذلك جيبهم بل يكفى أن يكون أحدهم وإما القرار الذى يتخذ من المفروض أن جيبهم قد شاركوا فيه دون حاجة لتوقيعاتهم اذ يغنى عنها توقيع من ينوب عنهم ويمثل الهيئة . كما وأن كون التقدير لم يكن مسبوقا بشهادة تقييد أن المدعى من سواقط القيد - لا يزعم من صحة التقدير أو يبطله خصوصا ولم يرد مثل هذا القيد فى القانون ولا يمدو أن تكون تعليقات وضعها القومسيون الطبى عند قيامه بتقدير السن حتى لا يرهق بمثل هذه الطلبات وحصرها فى أضيق الحدود عند عدم إمكان الحصول على شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها . فلذا ما طلب منه تقدير حالة من حالات السن له أن يرفض التقدير اذا لم توجد شهادة إدارية تقييد أن الشخص من سواقط القيد أو أن الظروف والملازمات توحى بإمكان الحصول عليها - وحالة المدعى ولا شك وقت إحالته الى القومسيون الطبى كانت توحى بعدم إمكانه الحصول على شهادة ميلاد باسمه الصحيح وبذلك فقد وجد المفتى لتقدير سنه الذى يتوقف عليه الاستمرار فى الخدمة ، وهذا ما حدا بالقومسيون أن يقوم بتقدير سنه دون أن يكون أمليه شهادة إدارية بأنه من سواقط القيد .

(طعن رقم ١١٧١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١١٣)

المادة ١٥ :

المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ - نصها على تشكيل لجنة طبية عليا لاعادة الكشف على المجندين الذى لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية - اختصاصها بناء على تكليف مدير عام التجنيد باعادة الكشف الطبى على المجند الذى يتقدم بشكوى جدية مدعمة بالمستندات الكافية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل للقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه (يلحق بمناطق التجنيد قومسيون طبي خاص أو أكثر يؤلف من أخصائيين متنوعين لا يقل عددهم عن خمسة ويصدر بتعيينهم قرار من مدير إدارة التجنيد) . وتكون قرارات هذا القومسيون نهائية . ومع ذلك يجوز إذا دعت الاحوال وفي أي وقت بناء على أمر مدير إدارة التجنيد توقيف الكشف الطبي مرة ثانية على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (١) من البند أولا من المادة ٧ وفي الفقرة الثانية من المادة ٢١ . ويكون ذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا تشكل برئاسة نائب مدير الخدمات الطبية لشنون التجنيد وعضوية ثلاثة أطباء أخصائيين لا تقل رتبة كل منهم عن رائد يختارهم مدير إدارة التجنيد من أطباء القومسيون ممن لم يسبق لهم توقيع الكشف على الشخص المعروض على هذه اللجنة . ويجوز لهذه اللجنة بعد موافقة مدير إدارة التجنيد الاستعانة بطبيب أو أكثر من الأطباء الأخصائيين بإدارة الخدمات الطبية على أن يكون رأيهم استشاريا .

ويناد هذا النص أنه يجوز لمدير التجنيد أن يطلب إعادة الكشف الطبي أمام اللجنة العليا - التي بين النص تشكيلها - على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (١) من البند أولا من المادة ٧ من القانون المذكور ، هؤلاء الأشخاص هم « من لا تتوافر فيهم شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية » .

وعدم اللياقة الطبية لا يتصف بها محسوب من يقرر قومسيون التجنيد عدم اللياقة طبيا بل يتصف بها أيضا من يقرر تجنيده رغم عدم توافر هذه اللياقة لديه ، يؤيد هذا النظر ما جاء بمذكرة القانون الإيضاحية تطبيقا على المادة ١٥ المذكورة من أنه « نظرا لما ثبت في العمل من أن كثيرا من الشكاوى ترد إلى إدارة التجنيد تفيد أن شبعا أمفوا من الخدمة بسبب عدم اللياقة الطبية مع أنهم لا يثقن لها أو أنهم غير لائقين وجنودا رغم ذلك ... لذلك روى إضافة مقرة جديدة إلى المادة ١٥ تنص على جواز إعادة الكشف الطبي مرة ثانية على الأشخاص المنصوص عليهم

في الفقرة (١) من البند أولا من المادة ٧ وذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا .

حولا وجه لعمد الاختصاص بإعادة الكشف الطبي على المجندين القومسيون الطبي العسكري العلم استنادا إلى الأمر العسكري رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٦٩ لأن حكمه في هذا الشأن لا يتفق وحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٦٥ ، بل إن هذا القانون لم يشر أصلا إلى القومسيون الطبي العسكري العام ، ولم يذكر - في معرض بيانه للجهات الطبية المختصة بـ "الجنيد" - سوى القومسيونات الطبية الملحقه بمناطق التجنيد واللجنة الطبية العليا المنصوص على تشكيلها واختصاصاتها في المادة ١٥ ، فتكون هذه اللجنة الجهة التي يطلب إليها مدير التجنيد إعادة الكشف الطبي على من لا تتولى فيه شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية بولاطية سواء كان من قرر قوميون التجنيد عدم لياقتهم أو من قرر لياقتهم وهم غير لاتين كما سبق .

(انتهى رقم ٥٩٠ - في ١٩٦٣/٧/٨)

قاعدة رقم (١١٤)

المادة :

التخصيص للخدمة العامة طبقا لقاعدة ٨٧ من القانون المدني مفعلة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ يكون بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار جمهوري أو قرار من الوزير المختص - انتهاء التخصيص بذات الطرق طبقا للقاعدة ٨٨ مدني - تخصيص ارضي مملوكة للدولة للخدمة العامة بـ رسوم واعتبارها حقيقة غايه - انتهاء هذا التخصيص بالفعل لأرجاء تنفيذ المشروع وعدم تنفيذه حوالي ثلاثة عشر عاما - تخصيص هذه الأرض بالفعل كذا للقوات المسلحة يؤدي إلى احقية جزارة العربية في هذه الأرض دون مخالطة القامزة .

ملخص القضية :

يعتبر من استعوانه أوداد ومضروع النزارع بين محافظة القاهرة ووزارة الحربية أن الأرض الخليم عليها ملاعب كرة القدم بالقلمة كانت من ضمن الأراضي التي كانت تخضع يدحا عليها القوات البريطانية ، فلها جلت هذه القوات من القلمة تسلمت القوات المصرية الأرض المذكورة واستخدمتها قوات الجيش الملكي ثم تسلمتها إدارة الإستغلال العسكرية ، ثم صدر قرار جمهوري ببيع مدينة القاهرة سنة ١٩٥١ (اعتماد من السيد وزير الشؤون البلدية والقروية) ثم صدر به مرسوم قضى بتحويل خطوط التنظيم في منطقة القلمة لتأمر وجود هذه الأرض تحت يد القوات المسلحة ، بيد أن هذا التحويل قد أوقف بعد أن علمت البلدية بشروط في تنفيذه ، ونوعت ملكيتها وأدت منها تعويضات وبقيت هذه الأرض تحت يد القوات المسلحة حتى سنة ١٩٥٥ حيث سمح لفرق محافظة القاهرة وفرق وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتدريب على هذه الأرض ثلاثة أيام في الاسبوع ، إلى أن صدر قرار محافظة للقاهرة بتحويل هذه الأرض من ناء للبلدية إلى مركز للسياحة في الحى ، وكان ذلك في سنة ١٩٦٢ ، وعند تنفيذه ادعت كل من المحافظة ووزارة الحربية تبعية هذه الأرض لها .

ويبين مما تقدم أن الخلاف بين وزارة الحربية ومحافظة القاهرة لا ينصب على ملكية أرض ، فلك أن الأرض كانت تحت يد القوات البريطانية ، وبعد جلاء هذه القوات أصبحت مملوكة للدولة ملكية خاصة ، ومن ثم أصبح من الواجب تبديها في سجلات الإيلاك ، هذا البندا الذى طبق أيضا عند تنفيذ اتفاقية الجلاء عن أرض الجمهورية ، تطبيقا لما جاء باللائحة الداخلية لإسحلة الإيلاك الامرية من انه : « بالنسبة الى المنشآت والأراضى التى ستقوم باستلامها القوات المسلحة أو المصلح الحكومية ستقوم القيادة الشرقية بإخطار مصلحة الإيلاك الامرية بكل ما يتم استلامه بمعرفة الجهات المصرية ، وقد صدرت التعليمات الى القوات المسلحة والمصلح الحكومية لتقديم جميع البيانات التى طلبها مصلحة الإيلاك لتتمكن من أداء واجبها » ومن هذا يتضح أن ملكية مصلحة تأنمت غير مذكورة من وزارة الحربية ، فلك أن هذه الوزارة ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، ولكنها فرع من فروع الدولة تملك تيمم للمكتبة .

ومن حيث أنه في غوء ما تقدم يبين أن الخلاف ينحصر في تعيين الجهة المخصص لها أرض هذا الملعب . وهل هي وزارة الحربية أم محافظة القاهرة والتخصيص للمنفعة العامة يكون بأحد الطرق المنصوص عليها في المادة ٨٧ من القانون المدني بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ والتي تشم على أن : « تعتبر اموالا عامة المقننات والمنقولات التي للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو قرار من الوزير المختص » . كما ينتهى التخصيص بنفس الطرق حسبما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون المدني بعد تعديلها أيضا بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ والتي تنص على أن : « تفقد الاموال العامة صفتها ببلتقاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو ببلتقاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة » .

ومن حيث أن الارض المقام عليها ملعب كرة القدم والثلث ملكيتها للدولة خصصت ببرسوم للمنفعة العامة باعتبارها حديقة عامة حسبما يبين من قرار التخصيص الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . ومن خريطة التخطيط المرافقة للمرسوم ، ومن ثم تكون هذه الارض اصبحت من الاموال العامة التى تهيم عليها بلدية القاهرة باعتبارها أنها المنوط بها القيام على المرافق العامة فى مدينة القاهرة .

ومن حيث أن هذا التخصيص للمنفعة العامة قد انتهى بالفعل ، ذلك أن محافظة القاهرة (بلدية القاهرة سابقا) قد أوجات تنفيذ المشروع ولم تنفذه من تاريخ صدور المرسوم فى سنة ١٩٥١ لأن ، وقد مر على امتداد المشروع ما يقرب من الثلاثة عشر عاما كما أنها بتحويل الملعب الى مركز للشباب فى الحى تكون قد أقرت انتهاء التخصيص الاول .

ومن حيث أن الثلث من الاوراق أن هذه الارض كانت مخصصة بالفعل كناد للقوات المسلحة العربية منذ إلغاء الحرس الملكى حتى الآن ، وذلك مستفاد من المكاتبات المتبادلة التى قيمتها القوات المسلحة والتى يرجع تاريخها الى سنة ١٩٥٣ ، وكذا من الاتفاق المبرم بين وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الحربية بتخصيص بعض ايلم لشرق وزارة

الشئون البلدية والقروية وحفظة القاهرة على التمرين في اللعب ثلاثة ايام في الاسبوع وهذا الاتفاق يؤيد وضع يد وزارة الحربية على هذه الارض ، ذلك أنها سمحت لفرق وزارة الشئون البلدية والقروية والحفظة ببعض ايام ، ولو كانت الحفظة هي واضعة اليد لكن الوضع انقلب ، وكان السماح لوزارة الحربية بتمرين فرقها بعض الايام باللعب .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية وزارة الحربية في ارض ملعب كرة القدم الكائن بجوار القطعة .

(ملف ١٤٢/٢/٣٢ — في ١٩٦٥/٢/٦)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

ضابط الاحتياط المستدعى للخدمة بالقوات المسلحة — تضع عنه الجهة العسكرية المستدعى اليها تقاريره العسكرية والمدنية .

ملخص الحكم :

المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط تنص بأنه استكمالاً للوائح الخدمة المدنية لضباط الاحتياط الذين يستدعون للخدمة بالقوات المسلحة يحرر قائمتهم عنهم التقارير المدنية اللازمة طبقاً للنظم المقررة في هذا الشأن وترسل التقارير الى جهات عملهم المدنية ومتفقاً ذلك النص أن الجهة التي يستدعى اليها ضابط الاحتياط تكون هي المختصة بوضع التقارير المتعلقة بخبرته المدنية خلال فترة الاستدعاء بجانب اختصاصها بوضع التقارير العسكرية والتقارير المدنية. المشار اليها في هذه المادة هي التقارير السرية التي يعتد بها عند اجراء الجهة المدنية حركة الترقيات للعاملين بها .

(طعن رقم ١٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٣٠)

مقاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

وضع المشرع بموجب احكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧١٠ لسنة ١٩٦٦ للقوات المسلحة نظما خلاصا بمقتضاه تضاف الى ميزانيتها الحصيلة الناتجة من بيع ممتلكاتها ومخلفاتها ومن ادائها خدمات للفرى — صدور قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ووضع نظام عام لكافة اجهزة الدولة بمقتضاه ايداع حصيلة بيع المخزون السلمى الرأكد لديها والخردة والكهنة بالبنك المركزى على ان توزع تلك الحصيلة على الجهات التى سحب منها المخزون او الخردة بعد خصم تكاليف تصريفها — النظام الخاص الوارد بالقرارين رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧١٠ لسنة ١٩٦٦ ولجب الاعمال بعد صدور القرارين رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ — اسس ذلك — ان القاعدة العامة توجب تعيد الحكم العلم بالحكم الخاص ولو كان الحكم العلم لاحقا عليه طالما انه لم يقصد الفائه صراحة — نتيجة ذلك : اضافة بيع مخلفات القوات المسلحة الى ميزانيتها بالتطبيق لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧١٠ لسنة ١٩٦٦ وعدم انطباق احكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ على هذه الحصيلة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ ينص فى مادته الاولى على ان (تضاف حصيلة بيع مخلفات القوات المسلحة الى ميزانية تلك القوات فى السنة التى تم فيها التصرف بالبيع وذلك استبعادا من السداد للايرادات) .

كما يمكن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦٦ ، في ملحقه
الاولى على أن (تضاف حسيطة ما تنتجه القوات المسلحة من اسلحة و
تؤدى من خدمات للغير الى نفود واعتمادات ميزانية هذه القوات بدلا من
تسيدها الى الإيرادات) .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥
على ان (ينشأ حساب خالص بالبنك المركزى تودع به حسيطة بيع المخزون
الاسلحة الراكد لمختلف اجهزة الدولة وتخصيص هذه الحسيطة لتفويض
الجهات التى سحب منها هذا المخزون على اساس سعر البيع بعد خصم
ما يلزم لتنفيذ خطة المخزون الاسلحة الراكد من مصروفات) .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨
على ان (ينشأ حساب خالص بالبنك المركزى تودع به حسيطة بيع الخردة ،
والكسرة لمختلف اجهزة الدولة وتخصص هذه الحسيطة لتفويض الجهات
التي سحبت منها هذه الخردة على اساس سعر البيع بعد خصم ما يلزم
 لتنفيذ خطة تصريف الكسرة من مصروفات) . وتنص المادة الثالثة من هذا
القرار على الغاء كل حكم يخالف احكامه .

وبين من تلك النصوص أن المشرع وضع بموجب احكام قرارى رئيس
الجمهورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧١ لسنة ١٩٦٦ للقوات
المسلحة نظاما خالصا يقتضاه تضاف الى ميزانيتها الحسيطة الناتجة
عن بيع ممتلكاتها ومنتجاتها ومن ادائها خدمات للغير ، وبعد ذلك وضع
بالقرارين رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ نظاما علما لكافة
اجهزة الدولة من مقتضاه ايداع حسيطة بيع المخزون الاسلحة الراكد لديها
والخردة والكسرة بالبنك المركزى على ان توزع تلك الحسيطة على الجهات
التي سحب منها المخزون او الخردة بعد خصم تكاليف تصريفها ، ولما كانت
القاعدة العامة توجب تنفيذ الحكم العلم بالحكم الخالص ولو كان
الحكم العام لاحقا عليه طالما انه لم يقض بالثقله مراعاة ، فان الاحكام
التي تضمنها النظام الخالص بحسيطة بيع ممتلكات القوات المسلحة
ومنتجاتها ومقابل ادائها خدمات للغير والوزارة بالقرارين رقمى ١٣٩٠
لسنة ١٩٦١ و ٤٧١ لسنة ١٩٦٦ تكون واجبة الامثال بعد صدور
القرار رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بالتغيب عن

القرارين الاولين مجال تطبيق خاص ومغاير لمجال تطبيق القرارين الآخرين ومن ثم يتمين اضافة بيع مخلفات القوات المسلحة الى ميزانيتها ولا وجه للقول بان المخلفات لا تشمل المخزون الراكد بغية الزام القوات المسلحة بايداع حصيلة بيعه لدى البنك المركزى من تاريخ العمل بالقرار رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ لان هذا المخزون يندرج فى المخلفات التى تشملها بموجبها واطلاقتها كما تشمل الخردة والكهنة ، كذلك فان نص القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ الذى ألزم اجهزة الدولة بايداع حصيلة بيع الخردة ، والكهنة لدى البنك المركزى على الغاء كل حكم يخالف احكامه ليس من شأنه الغاء الحكم الخاص باضافة حصيلة بيع الخردة والكهنة لدى القوات المسلحة الى ميزانيتها لان مثل هذا الحكم الخاص لا يلغيه الا حكم خاص مثله يقرر ذلك بمبارات صريحة ومباشرة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اضافة حصيلة بيع مخلفات القوات المسلحة الى ميزانيتها بالتطبيق لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رضى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ١٣٦٠ لسنة ١٩٦٦ وعدم انطباق احكام قرارى رئيس الجمهورية رضى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ على هذه الحصيلة .

(ملك ٦٧/١/٢٥ — جلسة ١٩٨٠/٤/٤٠)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

العامل المعاد تعيينه وكان يعمل بالقوات المسلحة لا تنطبق عليه احكام المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — اثر ذلك — تتحدد اقليمته اعتبارا من التاريخ المحدد بالقرار الجمهورى الصادر بتعيينه فى الوظيفة المدنية .

ملخص الفتوى :

ولما كتلت المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص

على أنه « استثناء من حكم المادة الخامسة يجوز إعادة تعيين المسائل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى ممتثلة في ذات الوحدة أو وحدة أخرى وبذات الأجر الأصلي الذي كان يتقاضاه إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة وعلى أن لا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته بتقرير ضعيف » .

وعلى الرغم من أن أعمال حكم تلك المادة يقتضى الاحتفاظ للمعين طبقاً لحكمها بأقدميته في وظيفته السابقة إلا أنها لا تنطبق على الحالة المعروضة ذلك لأن أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا تنطبق إلا على العاملين بالجهات الإدارية للدولة الذي يتكون من وزارات الحكومة على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة فيها نصت عليه هذه القوانين ، وذلك طبقاً لنص المادة الأولى من مواد الإصدار ، وبالصالحا ووحدات الإدارة المحلية ، وكذلك على العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم ، ولا تسرى أحكام هذا القانون وكذلك فإن التصريف الوارد بالمادة الثانية من مواد الإصدار لاصطلاح الوحدة الواردة في هذا القانون قصره على الوزارات والمصالح العامة وكل جهاز يكون له موازنة خاصة بالوظائف ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة . ولقد جاءت تلك المادة استثناء من أحكام المادة الخامسة من القانون التي توجب الإعلان عن الوظائف الخالية ، ومن ثم فإن هذه المادة تتناول أحكام التعيين في الوظائف الخالية في الوحدات التي تنطبق بشأنها أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبكيفية إجراء هذا التعيين ، وبالتالي فإنها لا تسرى إلا على العاملين الخاصين لأحكام هذا القانون فقط في حالة إعادة تعيينهم فلا ينطبق حكمها على الحالة المعروضة لأن المعاد تعيينه كان يعمل بالقوات المسلحة ويخضع لقانون خاص ولا يسرى في شأنه قانون العاملين المدنيين بالدولة .

وإذا تنص المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن لا يكون التعيين في وظائف الإدارة العليا بقرار رئيس الجمهورية ويكون التعيين في الوظائف الأخرى بقرار من السلطة المختصة وتعتبر الأندية في كل فئة من الفئات التي يقسمها المستوى الواحد من تدرج التعيين فيها .

من اللجنة المعروضة حالة تطعد المصطلح ١٩٧٦/٧/١١
التاريخ المحدث في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ الصادر
بتعيينه في وظيفة وكيل القيود الجمهوري بمرتبة وكيل وزارة .
(ملوى رقم ٤٢٩ - في ١٦/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

استحقاق الضابط لمرتباته التي كان يتقاضاها في وظيفته الدنيا قبل
إعاقته للخدمة بالقوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

نظم المشرع في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ اثر اعادة بعض الضباط
المتابعين الى الخدمة العامة بالقوات المسلحة نحدد صراحة الرتبة
العسكرية والادنية التي يوضع فيها الضابط الذي يعاد للخدمة ، ثم نظم
في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ تصعيد الراتب الذي يستحقه من
الى الخدمة تنص على ان يمنع الضابط المعاد لخدمة القوات المسلحة فئة
الراتب المتعللة لمدة الخدمة الفعلية التي أمضاها في الرتبة بخدمته السابقة .

ومن حيث كان ذلك ما تكلم ، فانه لا وجه للرجوع للاحكام العامة
المعمول بها في نظام الوظيفة العامة والتي تجيز في مثل هذه الحالة الاحتفاظ
بمزايا الوظيفة المنقول منها الموظف اذا كانت تزيد على مرتب الوظيفة
المنقول اليها . لأنه لا اجتهاد مع صراحة النص .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى
عدم جواز احتفاظ الضابط المعروضة حالته بمرتباته في وظيفته المدنية
السابقة على نظره ومنحه فقط فئة الراتب المتعللة لمدة الخدمة الفعلية التي
أمضاها في الرتبة العسكرية بخدمته السابقة .

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بضباط الصف والضود بالقوات المسلحة لم يخضعها المشرع لاختصاص اللجان القضائية ويظل الاختصاص بها بمقودا لمجلس الدولة والمنازعات الخاصة بضباط الشرف كانت خاضعة لاختصاص مجلس الدولة بدورها الى حين صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ .

ملخص الحكم :

أن المشرع قد عهد في القوانين رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ورقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية بضباط القوات المسلحة — عهد في القوانين المشار اليها بالنظر في المنازعات الادارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة الى تلك اللجان دون غيرها . على أن ما انتظمت هذه القوانين يتعلق بالمخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وهم ضباط القوات المسلحة . ومن ثم فإن الأثر المترتب على ذلك يتمثل في انحصار اختصاصات لجان ضباط القوات المسلحة عن ضباط المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ طالما أنه ليس ثمة نص في القانون ينزع عن محاكم مجلس الدولة اختصاصها بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف ، فإنه لا سبيل الى القول بسحب التنظيم الخاص بلجان ضباط القوات المسلحة على ضباط الصف بالمخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وعلى ذلك يبقى الاختصاص بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف منعقدا لمحكمة مجلس الدولة ولم يكن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف يخرج المنازعات الادارية الخاصة بالمخاطبين بأحكامه من اختصاص مجلس الدولة وقد جاء القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١

لمستحدث لأول مرة النص صراحة على اختصاص اللجان القضائية بضباط القوات المسلحة بالفصل في المنازعات الإدارية الخاصة بضباط الشرف ويترتب على ذلك اختصاص مجلس الدولة ببحث مشروعية القرارات النهائية الخاصة بضباط الشرف الصادرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ .

وقد ألغى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن خفة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المصول به اعتباراً من ١٩٨١/٧/٢٢ القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، فاستحدثت المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ حكماً جديداً مبنياً اختصاص اللجان القضائية بضباط القوات المسلحة بالفصل في المنازعات الإدارية الخاصة بضباط الشرف طبقاً لأحكام القانونين ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ . ثم حددت المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ مجال الطعن بالالغاء على القرارات الإدارية النهائية التي تصدر بعد العمل بهذا القانون اعتباراً من ١٩٨١/٧/٢٢ ومن ثم فالأثر المترتب على ذلك هو :

أولاً — منازعت ضباط الشرف لم تكن تدخل قبل العمل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ في اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة .

ثانياً — القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ وحد المعاملة بين ضباط الشرف على نحو ما هو مقرر لزملائهم الضباط العاملين بالقوات المسلحة .

ثالثاً — المنازعات الإدارية الخاصة بضباط الصف والجنود لم يخضعها المشرع للجان القضائية لضباط القوات المسلحة وما زالت خاضعة لمحاكم مجلس الدولة بصفتها الجهة القضائية صاحبة الولاية العامة في نظر المنازعات الإدارية .

رابعاً — اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعات الإدارية بضباط الصف والجنود يمتد ليشمل دملوى التمويش المترتبة على هذه القرارات باعتبار أن الفرع يتبع الأصل ويحصل أن طلب التمويش هو الوجه الآخر لطلب الالغاء وأن كلا الطرفين يرتبطان ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

(طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٨ ، وطعن ١٣٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٢١)

قوانين طبي علم

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

مناقشة تفاصيل تقرير التومسيون الطبي العام — غير جاز لحكومة
القضاء الإداري طالما أنه استخلص قراره استخلاصا سلفا مقبولا .

ملخص الحكم :

ما كان يجوز للحكم الطعون فيه أن يناقش تفاصيل تقرير التومسيون
الطبي العام طالما أنه استخلص قراره استخلاصا سلفا مقبولا بما هو ثابت
من وثائق الحالة المروضة عليه .

(طعن رقم ١٦٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

العمل الذي حصل على اجازة استثنائية بلجر كابل بسبب مرضه
بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ورفض التوجه للتومسيون
الطبي فتوقيع الكشف عليه — حق جهة الادارة في تلجيل صرف مرتبه حتى
يجرى الكشف الطبي — ما لم يكن مريضا بمرض نفسي او عقلى يجعله غير
مسئول عن تصرفاته .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ قد
خص المصابين بامراض معينة بعناية لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية

خلال فترة المرض التي قد تستغرق أبدا طويلا ، فوضع لهم نظما خلاصة للاجراءات المرضية يغير في أسسه وتوافده نظم الاجازات العام المقرر في قوانين العاملين ، ويتقضى هذا النظام الخلس منح العامل الصلب بلحدى الامراض المذكورة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حقا وجوبيا في اجازة استثنائية بمرتب كامل مهما استطلقت مدة تلك الاجازة الاستثنائية التي لا تنتهى الا بشفاء المريض وعودته الى عمله او باستقرار حالته استقرار يمكنه من القيام بالعمل ، لذا لم يتحقق اى منهما ظلت الاجازة قائمة بغير قيد زمنى فلا ينهىها بعد ذلك الا انتهاء الخدمة بأحد الاسباب الموجبة لانهاؤها نفاذ اللياقة الصحية ، ولقد نصحت المفكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ من الحكمة المبتغاه من ورائه بأنها تحقيق الرعاية الاجتماعية لهؤلاء المرضى باعتبارها من واجبات الدولة وبناء على ذلك فانه اذا كان المشرع قد اوجب مرض المريض على الجهة الطبية المختصة لتوقيع الكشف عليه كل ثلاثة شهور فان الغرض من هذا الكشف يتحصر في الوقوف على حالة المريض وتبين ما اذا كان قد شفى او استقرت حالته فيعود الى العمل وتنتهى بذلك اجازته الاستثنائية ، ومن ثم فان امتناع العامل من الاستجابة الى طلب الادارة مرض نفسه على الجهة الطبية المختصة ليس من شأنه ان يؤدي الى اعتباره منقطعا عن العمل انقطاعا يستوجب انتهاء خدمته باعتباره مستقبلا لتخلف منط الانقطاع في حقه ، اذ هو لا يقوم بعمل حتى ينطبق عليه هذا الوصف ، ولتعارض احكام الانقطاع من العمل مع اعتباره في اجازة استثنائية ، ولان المشرع حظر انتهاء خدمته طوال مدة مرضه وحتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش ، كما لا يجوز النظر الى رفضه فرض نفسه على القومسيون على انه يمثل مخالفة تأديبية تستوجب انزال العقاب عليه اذ لا يمكن القول بانه قد اخل بواجباته وظيفته التي ابعده الموضع عنها او انه اتى عملا محرما عليه بوصفه موظفا عاما . بيد ان ذلك لا يعنى قل يد الادارة عن اتخاذ اى اجراء مقابل رفض العامل المريض توقيع الكشف الطبى عليه ، لانه وقد اوجب المشرع عرض العامل المعترف باجازة استثنائية بأجر كامل بالتطبيق لاحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على الجهة الطبية المختصة كل ثلاثة شهور فانه يكون بذلك قد ربط بين استمرار صرف الاجر وتوقيع الكشف الطبى وعليه يكون للادارة ان

تؤجل صرف مرتب العاليل المريض المجتمع من اجراء انكشف الطبي ما لم يكن العاليل مصابا بمرض عقلى او نفسى يؤثر على ارادته ويجمله غير مسئول عن تصرفاته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حق الجهة الادارية في تاجيل صرف راتب العاليل في الحالة المعروضة حتى يجرى الكشف الطبي عليه ما لم يكن مريضا بمرض عقلى او نفسى يجمله غير مسئول عن تصرفاته .

(ملك ٥٨٦/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)

كككر

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ بضم الترتيبات المالية المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا يزال قائما بكافة محتوياته .

بمقتضى التتوى :

يبين من استعراض أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وفي ٢١ من يناير سنة ١٩٥٣ أن لكل منهما مجالا مختلفا وموضوعا مغايرا اذا صدر القرار الاول قاضيا بأن تخضع من اعلة الغلاء الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد سواء كانت هذه الزيادة فى المرتبات أو فى ثلث العلاوات بنوعها أى علاوات الترقية والعلاوات العادية وذلك للتوفيق بين الرغبة فى تنفيذ أحكام الكادر الجديد من جهة وبين ما تقتضيه حالة الميزانية من عدم تحميلها أعباء جديدة من جهة أخرى .

وقد كان مقتضى تنفيذ أحكام هذا القرار أن تصرف علاوات الترتيبات والعلاوات العادية بالفئات المحددة وفقا للقواعد التى كان محمولا بها من قبل . غير أن مجلس الوزراء لم يلبث أن أصدر قرارا فى ١٦ من سبتمبر يوقف الترتيبات لغاية آخر يناير سنة ١٩٥٣ فلما انتهت هذه الفترة رأى المجلس فى ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ابلحة الترتيبات من أول فبراير . غير أنه لما كانت الحالة المالية تحتم توخى الاقتصاد فى النفقات فقد اقترحت وزارة المالية ووافقها مجلس الوزراء أن تخفف اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى الترتيبات التى تتم من أول فبراير بمقدار علاوات الترقية من تاريخ استحقاقها حتى نهاية السنة المالية . وبذلك يكون مجلس الوزراء قد عدل عن قرار وقف الترتيبات الصادر فى ١٦ من سبتمبر مما يعود بالموقف الى ما كان عليه قبل صدور هذا القرار - فتصبح الترتيبات متيدة بقيدين . التيد

الاول هو الذى تضمنه قرار ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والقيد الثانى جاء به قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ويؤدى ذلك هو استمرار قرار ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ جنبا الى جنب مع قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣. واعمال كل منهما فى مجاله الخاص ليسرى القرار الاول فى شأن الزيادة فى ثلاث علاوات الترقىات التى تضمنها الكادر الجديد فضلا عن سريته فى شأن الزيادة فى العلاوات العالية والزيادة فى المرتبت وتطبق القرار الثانى على علاوات الترقىات بالثلاث التى كانت سارية من قبل .

فلذا كان مجلس الوزراء قد رأى فى ٢٥ من فبراير للسبب المبينة فى مذكرة للجنة المالية الاكتفاء بخمس نصف قيمة علاوات الترقية من اقلية الغلاء بدلا من خصم كل مقدار العلاوة فان هذا القرار يكون بذلك قد حل محل قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ الذى كان ساريا جنبا الى جنب مع قرار ١٨ أغسطس ١٩٥٢ كل فى مجاله ومن ثم يكون قرار ٢٥ فبراير ١٩٥٣ عديم الاثر على قرار ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .

لذلك انتهى الرأى الى أن قرار ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ يخصم الزيادات المالية المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مازال قائما بكافة محتلاته .

(مئوى رقم ٢٨٤ — فى ٢٧/٧/١٩٥٢)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

خصم مرتبتات بعض الموظفين فى الكادر الكلى على درجات متباعدة لدرجاتهم فى الكادر الإدارى ثم ترقية موظفين آخرين الى الدرجات التى تقلت عن هذا الخصم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه

« تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين : عالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى للأولى وفنى وكتلى للثانية ، وتتضمن الميزانيات بيانا بكل نوع من هذه الوظائف . ولا يجوز بغير إذن البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر » . كما تنص المادة ٢٣ على أنه « مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤١ لا تجوز ترقية موظف الا الى درجة خالية من نوع الوظيفة التى يشغلها فنية كلفت أو إدارية أو كتلية . . . » .

والمادة ٤١ المشار اليها تنص على أنه « تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر الفنى العالى في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ، ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أية درجة أعلى . كما تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من درجات الكادر الكتلى فيها الى الدرجة التالية لها في الكادر الإدارى في حدود النسبة المخصصة للاختيار بشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للترقية بالاقتيل » . وعلى ذلك فالقرارات الصادرة بخمسة مراتب بعض موظفى الكادر الكتلى على درجات مماثلة لدرجاتهم في الكادر الإدارى ثم ترقية موظفهم ، آخرين الى الدرجات التى تظلت عن هذا الخمسة قد خلطت في واقع الأمر بين درجات هذين الكادرين ، وانطوت على نقل بعض موظفى الكادر الكتلى الى الكادر الإدارى بلا تفيد بالشروط والأوضاع المقررة في المادة ٤١ ، مما يعيب تلك القرارات ويبطلها .

(غنوى رقم ٢٨٢ — في ١٦/٤/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٢٤) .

البيدا :

قيام قانون موظفى الدولة على أصل عام هو الفصل بين الكفاءات الا في احوال استثنائية وردت على سبيل الحصر — اثر ذلك — عدم جواز نقل الموظفين من وظيفة فنية (متوسطة) او كتلية الى وظيفة فنية عالية او إدارية

في غير هذه الأحوال - القرار الإداري الصادر بهذا النقل هو قرار معذور
يجوز مسحه في أي وقت - سرعان ذلك على موظفي المؤسسات المالية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن « تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين : عالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى للأولى وفنى وكتلى للثانية ، وتتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف ولا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر » . ويستتد من هذا النص أن تقسيم الوظائف والفصل بين الكادرين على النحو المبين في المادة السابقة هو أصل عام من الأصول التي يقوم عليها قانون نظام موظفي الدولة ، بحيث تتميز كل فئة من فئات الوظائف بأحكام خاصة بها ، ولا يجوز بغير إذن من السلطة التشريعية نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر .

غير أنه ولئن كان هذا هو الأصل العام في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، إلا أن المشرع خرج عليه في حالات استثنائية وردت على سبيل الحصر ، وهي في ذاتها تثبت الأصل سالف الذكر وتؤكد . ومن هذه الحالات ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤١ من هذا القانون ، التي تجيز استثناء ترقية الموظف من أعلى درجة في الكادر الفنى المتوسط أو الكتلى الى الدرجة التالية لها في الكادر الفنى العالى أو الإدارى ، بالشروط وفي الحدود المنصوص عليها فيها . ومن تلك الحالات الاستثنائية أيضا ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون المذكور ، التي تقضى بأنه في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته .

ومقتضى ما تقدم جميعا هو أنه لا يجوز نقلنا نقل الموظف من وظيفة

فنية متوسطة أو ككلية الى وظيفة فنية مالية او ادارية في غير الحالات الاستثنائية المنصوص عليها على سبيل الحصر .

ولما كلفت المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ في ثسلس انشاء المعهد العالي للصحة العامة - تنص على أن « ينشأ بمدينة الاسكندرية معهد يطلق عليه اسم المعهد العالي للصحة العامة يكون هيئة مستقلة له الشخصية الاعتبارية ... » وتنص المادة الثاقية على أن « يقوم المعهد بالدراسات العالية في الصحة العامة على اختلاف شعبها وما يتعلق بها من بحوث وتدريب » . كما تنص المادة ١١ على أن يكون المعهد ميزانية مستقلة تلحق بميزانية وزارة الصحة العمومية . ويستفاد من ذلك أن المعهد المذكور يعتبر مؤسسة علمية ، اذ أنه يجمع بين عنصرى المؤسسات العامة ، وهما الرفق العلم والشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة ، وما تستتبعه هذه الشخصية من استقلال مالى .

ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بالصااا قانون المؤسسات العامة تقضى بمرين احكام قانون الوظائف العامة على موظفى المؤسسة العامة فيما لم يرد بشأنه نص خلص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة او اللوائح التى يضعها مجلس الادارة فضلاً عن أن القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه - والمعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٦ - لم يتضمن احكاما مغايرة لاحكام قانون نظام موظفى الدولة المنطلقة بالنقل من كادر لآخر - والسابق الاشارة اليها - ومن ثم يتعين تطبيق هذه الاحكام على موظفى المعهد وبمستحققيه .

ويتطبيق الاحكام سالفه الذكر على حالة كل من السيدين المعروفى حالتها ، فان التثبت من الواقع أن كلا من السيدين المذكورين حاصل على مؤهل متوسط ، وقد تم نقل كل منهما من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى غير الحالات الاستثنائية التى يجوز فيها ذلك قانونا ، وهو امر مخالف لاصل جوهرى من الاصول العامة التى قام عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وهو الاصل الخلص ببدا الفصل بين الكادرات وشروط التعيين فيها ، ومن ثم يكون القراران

المصدران ينقل كل من السبعين المذكورين من الكادر الكلي الى الكادر الادارى — دون الحصول على المؤهل المالى اللازم للتميين فى درجات الكادر الادارى وفى غير الحالات الاستثنائية التى يجوز فيها النقل من أحد الكادرين الى الآخر — بلطالين بطلاناً جوهرياً يبلغ حد الانعدام ، ويجوز سحبها — تصحيحاً للأوضاع — فى أى وقت ، دون تقيد بالمواعيد القانونية المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة .

(فتوى رقم ٣١٠ — فى ٢٦/٣/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

ان نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر المالى لا يستتبع حتماً نقل شافل الدرجة الى الكادر المالى — يجب ان يكون الموظف صالحاً لولاية الوظيفة التى نقلت درجتها الى الكادر المالى حتى يتم نقله على الدرجة المتقولة — اذا لم يكن الموظف صالحاً لولاية الوظيفة نسوى حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجة ومعايلة لها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة ، ووضع لكل فئة منها احكامها خاصة من حيث التعيين والترقية مما يترتب عليه ان التقديرية فى وظائف الكادر المالى تتميز عن التقديرية فى وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متماثلة . ولذلك كان الاصل انه اذا نقل الموظف من الكادر الادنى الى مثل درجته فى الكادر الاعلى فلا يستصحب معه عند النقل اقدميته فى الكادر الادنى .

الا ان الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من القانون المذكور ، والمضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ كانت تنص على أنه « فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر المالى بميزانية احدى الوزارات

أو المصلح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

وجاء بالمذكرة الايضاحية تبريرا لهذا النص أن « حثالة العمل والمصلحة العامة تستدعي نقل وظيفة ما مدرجة في الكادر المتوسط الى الكادر العالي وأن يتم هذا النقل في قانون الميزانية نفسه ، وهذا النقل لا يستتبع حثا ويقوة القانون نقل من يقوم بعمل الوظيفة من أحد الكادرين الى الآخر ، فقد لا يكون الموظف صالحا للتعليم بأعمال وظيفة في الكادر العالي سواء من حيث الكفلية أو المؤهل .

ومعاد ذلك أن نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي يختلف عنه ، بالنسبة الى الموظف شاغل الدرجة المنقولة ، أحد وضمين :

الأول — أن يكون الموظف صالحا لولاية الوظيفة التي نقلت درجتها الى الكادر العالي وفي هذه الحالة ينقل الموظف على الدرجة المنقولة .

والثاني — أن يكون الموظف المنقول درجته غير صالح لشغل الوظيفة سواء من حيث الكفلية أو المؤهل ، وفي هذه الحالة تسوى حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

(فتوى رقم ٢٥٢ — في ١ / ٥ / ١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢٦) :

المبدأ :

الأصل ألا يستصحب الملل المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالي اقتبعته في الكادر المتوسط — إذ تم نقل الملل الى الكادر العالي نتيجة لنقل درجته من الكادر المتوسط الى العالي فإنه يحتفظ باقتبعته في الدرجة المنقول منها في الكادر المتوسط دون الدرجات السابقة عليها .

ملخص الفتوى :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعاً لنقل درجته ، وان اعتبر بمثابة التعيين في وظائف الكادر العالى ، الا أنه من ناحية الدرجة المالية بعد نقلاً بحيث تحسب للموظف اقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط ، اذ ان العبرة في الترقيات والادخليات بالدرجات المالية لا بالوظائف الا اذا كانت الدرجة مرتبطة بالوظيفة بطريق التخصيص في الميزانية .

مضلاً من ذلك ، فان حكمة استصحاب الاقدمية في هذه الحالة ظاهرة من العدالة والصلح العام لان نقل الوظيفة بدرجة قد استدعتها حاجة العمل والمصلحة العامة ولانه وان كان نقل الوظيفة من الكادر المتوسط الى الكادر الاعلى لا يستتبع حتماً ويقوة القانون نقل من يقوم بعملها الى الكادر الاعلى فقد لا يكون الموظف صالحاً للقيام بعمل الوظيفة في الكادر العالى سواء من حيث الكفاءة او المؤهل فقد اُجيز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل او عدم نقل كل موظف نقلت وتعيينه بدرجة الى الكادر الاعلى ، ومن ثم فان الموظف الذى تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر الاعلى في تلك الوظيفة ينبغي الا تتأثر اقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر الاعلى مادام قد تم ذلك تبعاً لنقل الوظيفة بدرجة تنظيمياً للأوضاع في الوزارة او المصلحة على الاساس المتقدم ومادام ثبتت جدارة المنقول واهليته للنقل الذى هو بمثابة التعيين في الوظيفة ذات الطبيعة الواحدة في العمل .

واذا كان المستفاد من نص الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ آتية الذكر ان الموظف المنقول بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى يستصحب معه اقدميته في الدرجة المنقول بها حسبما سبق البينان - الا ان هذا النص لا يستفاد منه ان الموظف يستصحب منه أيضاً اقدميته في الدرجة السابقة بهراعاة ان الاصل هو ان اقدميته في وظائف الكادر العالى تتميز عن الاقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجتهما متماثلة وان الخروج على هذا الاصل يستلزم نصاً استثنائياً مثل الفقرة الرابعة المشار اليها . ومن المقرر ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ، ومن ثم يجب الاقتصاد على تطبيق الاستثناء المقرر بمقتضى الفقرة

الرابعة هذه في الحدود التي ورد بها بحيث لا يتمدى الى الاكاديمية في الدرجة السابقة .

وغنى عن البيان ان المبادئ المتقدمة يظل محبولا بها في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نظرا لصدور القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المقيمين بالدولة .

(فتوى رقم ٢٥٢ — في ١٩٧١/٥/١)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

ان تاريخ النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي لا يتخذ اسما
لحساب الاكاديمية في الكادر العالي — المبرة في ذلك بالاكاديمية في الدرجة التي
تم النقل منها من الكادر المتوسط الى الكادر العالي .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه متى كان ما تقدم ، فانه اذا نقل احد العاملين
بدرجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ، ثم نقل بعد ذلك زميل
له اخبر بذات الاكاديمية ، فانه لا يمكن التسليم بان الاول يسبق الاخير
في ترتيب الاكاديمية لجرد اسبقته عليه في الوجود بالكادر العالي اذ طالما
كان الثابت انها تساويا في المركز القانوني من حيث استصحاب اقدمية
في الكادر المتوسط فلا اعتداد عندئذ بتاريخ النقل ، وانما يتمين الرجوع
الى الاكاديمية في الدرجة السابقة .

(فتوى ٢٥٢ — في ١٩٧١/٥/١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

ترقية الى درجة اعلى في الكادر العالي نادرة لاستصحابه اقدميته في

الكادر المتوسط — اعتباره أقدم من زميله الذى الذى نقل بدرجة من الكادر المتوسط الى العالى فى ذات الدرجة التى رقى اليها الاول وبذات اقدميته فيها — أساس ذلك أن الاقدمية فى الكادر العالى متميزة عن الاقدمية فى الكادر المتوسط حتى ولو كانت الدرجات متماثلة .

بعض الفتوى :

ومن حيث أنه فى حالة نقل أحد العاملين بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ثم بحكم استصحابه لأقدميته فى الكادر المتوسط ثبت ترقبته الى درجة أعلى فى الكادر العالى ، فانه يكون سابقا فى ترتيب الاقدمية على زميله الذى نقل بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى درجة مماثلة للدرجة التى تمت ترقية الاول اليها متى تساويا فى اقدمية هذه الدرجة ، ذلك أن اقدمية الاول فى الدرجة الجديدة التى رقى اليها هى اقدمية بالكادر العالى فى حين أن اقدمية الثانى فى الدرجة المعادلة لها هى اقدميته التى استصحابها استثناء بالكادر المتوسط .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا — أن العامل المتقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لا يستصحب معه عند النقل اقدميته فى الكادر المتوسط . غير أنه اذا كان النقل مترقا على نقل الوظيفة بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فإن العامل المتقول نتيجة لذلك يحتفظ بأقدميته فى الكادر المتوسط واستصحب الاقدمية فى هذه الحالة الأخيرة بقتصر على الاقدمية فى الدرجة التى تم النقل منها فقط ولا يمتد الى الدرجات السابقة عليها .

ثانيا — اذا نقل عاملان بدرجتيهما من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى تاريخين مختلفين وكانت اقدميتهما التى استصحبها عند النقل واحدة فى الدرجة التى نقلوا منها فلا يعتد فى تحديد الاقدمية بينهما بتاريخ نقلهما وانما يتم فى هذه الحالة الرجوع الى الاقدمية فى الدرجة السابقة .

ثالثا — أنه اذا نقل أحد العاملين بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ثم رقى الى درجة أعلى فى الكادر العالى بحكم استصحابه لأقدميته ،

فانه يكون سابقا على زميله الذى نزل بعد ذلك (بدرجته) من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى ذات الدرجة التى رتب اليها الاول وبذات اقدميته فيها .

(ملك رقم ٢٥٥/٢/٨٦ - جلسة ١٤/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

ينص لمعاملة وظائف ورتب الكفارات الخاصة بدرجات وظائف الكادر العلم بصور قرار جمهورى بذلك - التعامل يتم بين وظائف محددة بنص القانون - تدخل المشرع لاجراء التعامل لا ينشئ وضعا جديدا وانما يقرر وضعا سابقا - القرار الجمهورى الذى يصدر بالاجراء التعامل لا ينشئ مراكز قانونية وانما يؤدى الى توحيد التطبيق بالاجهاز الادارى بالدولة - اصدار التعامل بقرار يجعل امز التعديل سهلا ويكسب التعامل مرونة على عكس اصداره بقانون .

ملخص الفتوى :

ان التعامل يتم بين وظائف محددة بنص القانون ، ومن ثم فان التعامل بينهما يعد كصفاء حقيقة واقعة ، فلا يمكن القول بتساوى درجتين غير متساويتين فعلا والمشرع عنهما يتدخل لاجراء التعامل لا ينشئ وضعا جديدا ، وانما يقرر وضعا سابقا وان القرار الجمهورى الذى يصدر بالاجراء التعامل لا ينشئ مراكز قانونية ، وانما يؤدى الى توحيد التطبيق بالاجهاز الادارى بالدولة وعليه فانه اذا ما تعدى القرار توحيد التطبيق بالاجهاز الادارى القراز الفردى المطبق له سترجع المحكمة لتصوص القانون مبثورة وطلقت من تطبيق القرار وبالنسبة لنص المادة ٢ من المشروع والخامس يتجاوز نهاية الربوط فان مجال هذا الحكم يكون قانون التنظيم - فضلا عن ذلك فانه مما لا شك فيه

ان اصدار التعداد بقرار يجعل امر التعديل سهلاً ويكتسب التصديق منوطاً على عكس اصطلحها بقانون .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يمكن لتقرير الصالح بين الكادرات طبقاً للقوانين المنظمة للوظائف العامة ، صدور قرار من رئيس الجمهورية وان نص المادة (٢) من المشروع المقدم محله لقانون التوظيف .

(ملف ٢٨/١/٥٨ — جلسة ١٩٦٩/٥/٣٠)

قائمة رقم (١٣٠)

الاجراء :

الموظفون الداخلون في الملاك الخاصة الدائمة والمستفيدون — النظام الذى يطبق على كل من الفئتين بالتقسيم السورى — يطبق نظام الموظفين الاساسى على الاول ، ويطبق المرسوم رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بنظام الموظفين الاساسى دون قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على الآخرين .

ملخص الفتوى :

ان المستقر عليه فيها وتضمن ان الدولة في حينها على المرافق العامة تلجأ الى استخدام وسائل والوات عدة وبمقومة ، وتقوم بينها وبين فئتين الفئتين علاقات قانونية تخلف في طبيعتها وتكييفها بحسب الظروف والاحوال ، منها ما يدخل في روابط القانون العام ومنها ما يندرج في روابط القانون الخاص ، ومن بين تلك الوسائل والادوات الموظفون والمستفيدون والعمل والصناع ومن هؤلاء من تكون علاقته بالدولة علاقة تنظيمية علقة تحكمها القوانين واللوائح تدخل بهذه العلاقة في نطاق القانون العام وينظم من تكون علاقته بالدولة عقد عمل يردى فتنخرج على هذا التكييف في نطاق القانون الخاص ، كما استهل لها ان مجال تطبيق قانون عقد المشتغل بالبردى لا يكون الا اذا كانت العلاقة قائمة على اساس عقد عمل ومشتغل

بالمعنى المهوم في فقه القانون الخاص ، وليست خاضعة لتنظيم لائى ، اذ من المقرر ان العلاقة التنظيمية العامة لا تدخل في هذا النطاق العقدى بل تتميز بتكوينها المستقل ، رابطة من روابط القانون العلم مصدرها القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن .

ولما كان المرسوم رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٨ ينظم المستخدمين الاساسى في الاقليم السورى ينص في المادة الاولى منه على ان « يطبق احكامه على مستخدمي الدولة والمؤسسات العامة والحراس الليلين في الشرطة غير الخاضعين لقوانين أو مراسيم أو أنظمة خاصة أو لعقود استخدام » ومن ثم فان من يمين من هؤلاء على مقتضى المرسوم المذكور تسرى عليه احكامه دون احكام قانون عقد العمل .

ولا وجه لاستنباط حكم مخالف من المواد ٢ و ٣ و ٢٣٧ من قانون العمل السورى رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ التى اجازت لعمال الدولة والمؤسسات العامة ومنهم المستخدمون أن يستفيدوا من هذا القانون دون تخصيص ، بمعنى أن هذه الاجازة تشمل من تربطه بالدولة منهم علاقة تنظيمية ، وهو حكم استبر قائما في ظل قانون العمل الجديد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت المادة الخامسة من قانون اصدااره على أن يستبر العمل بالاحكام الخاصة بمستخدمى وعمال الدولة بالاقليم السورى والتي كان معمولاً بها بمقتضى القانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ الى أن يصدر قرار رئيس الجمهورية بتطبيق احكام هذا القانون عليهم ، ثم صدر قرار فلقب رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ ونص على ان تطبق احكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والمؤسسة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة — لا وجه لذلك — اذ من المسلم في تاويل القوانين وتفسيرها ان بحلول النص على مقتضى قصد الشارع انها يجليه عند الإبهام ويخذه أو يخصصه فتد الاطلاق سائر النصوص ، وعبارات القانون الأخرى ، ويوجه خاص تلك التى تتضمن المبادئ الاساسية التى تقوم عليها السياسة التشريعية للقانون ، ولا جدال في أن النصوص السابقة انما عنت في تطبيق احكام قانون العمل العلاقة التى تعتبر في التكييف القانونى عقد عمل فردى اى التى مصدرها عقد رضائى في نطاق القانون الخاص ، اما العلاقة التنظيمية

المسألة فلا تدخل في هذا النطاق كما سلف الإيضاح بل تميز بتكييفها
المستقل كرابطة من روابط القانون العام مصدرها القوانين واللوائح ، فلا
منبوحة إزاء هذا من أن يتحدد بحلول النصوص المتقدم ذكرها بهذا
الاصل الواضح التحديد وأن تفهم عند التأويل والتطبيق على هذا الاصل
المسلم بأن ينص تحديد المقصود بالمستخدمين الذي يسرى عليهم قانون
الميل في اصطلاح هذه النصوص بأولئك الذين تربطهم بالدولة علاقة
مقدية لا من تربطهم بها علاقة تنظيمية مثل المعينين طبقا للمرسوم رقم ١٤٥٩
لسنة ١٩٥٨ المنوه عنه .

لهذا انتهى الرأي الى أن مستخدمي الدولة المعينين وفق احكام
المرسوم رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٨ ينظم المستخدمين الاساسي وغيره من
الانظمة الخاصة يخضعون في علاقتهم بالدولة لهذه الانظمة دون قانون
الميل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(انتهى رقم ٥٤٠ - في ١٩٦١/٨/٢)

كادر عمال اليومية

قاعدة رقم (١٢١)

المادة :

قرار مجلس الوزراء في ٢٢/١١/١٩٤٤ في شأن كادر العمال — افادة
العامل منه — منطه ان تكون حرفته واردة بالجدول المرافقة للكادر —
وتعيينه برشاحي من الحرف الواردة في هذه الكشوف — اعتبار شاغلها في
وظيفة عامل دقيق من الفئة ٥٠٠/٢٠٠ ملجم — احقيقه في الملاوة الدورية
المقررة لدرجة عامل دقيق .

مخلص النلسوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٤٤ في شأن
كادر عمال اليومية ، قسم هؤلاء العمال الى جملة فئات عينها وعين درجاتها
وقواعد ترقيةها وعلاواتها ، وترك لوزارة المالية تحديد الوظائف أو الحرف
التي يتمتع ممارستها من عمال اليومية بأحكامه . وقد أرفقت وزارة المالية
بكتابها الدوري رقم ف ٢٣٤ — ٥٢/٩ — الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥
جداول حصرت فيها تلك الوظائف والحرف ، وقد تضمن هذا الكتاب نصا في
يلب الملاوات مقتضاه ان تمنح الملاوات بصفة دورية في مايو من كل سنة
حسب الفترة المقررة في كل درجة الخ .

ومنطه استحقاق الصائح أو العامل لتطبيق أحكام كادر العمال ان يكون
عللا بحرفة من الحرف الواردة بالجدول المرافقة للكادر المذكور . ووظيفة
« برشاحي » هي من الحرف الواردة بالكشوف المرافقة لكادر العمال والذي
يعتبر شاغلها عامل دقيق في الفئة ٥٠٠/٢٠٠ ملجم .

ولما كان قرار اللجنة القضائية الصادر لصالح بعض العمال قضى
بتسوية حالتهم على أساس منح كل منهم أجر قدره ٣٠٠ ملجم يوميا من بدء

تتمتعهم في ١٤/٢/١٩٤٨ ، باعتبارهم « برشائية » وذلك بالتطبيق لتواعد كادر العمال بما يترتب على ذلك من آثار ، فإنه يترتب على اعتبارهم شاعلي لهذه الدرجة في التاريخ المذكور تتمتعهم بكافة الآثار التي يحولها لهم تنظيم لها وأحبها العلاوات الدورية . والعلاوة الدورية المقررة لدرجة أعلى تحقق هي ٢٠ ملياً تمنح له كل سنتين .

(فتوى رقم ٤١٤ — في ٨/٨/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الترقية من درجة صانع ممتاز إلى درجة أسطى — لا تكون مصنوية بعلاوة ترقية — تطابق هذا الحكم سواء في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢/١١/١٩٤٤ أو في ظل قراره الصادر في ١٢/٨/١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

إن البند الخاص بالترقيات الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قد نص في فقرته الثالثة على أنه « وكل من يرقى بمنح علاوة واحدة فلذا ظلت الاجرة مع ذلك أقل من بداية الدرجة المرقى إليها منح زيادة للوصول إلى بدء الدرجة بحيث لا تتجاوز الزيادة في جملتها علاوتين من علاوات الدرجة المرقى إليها فلذا ظلت أجرته بعد كل ذلك من أول المربوط بمنح علاوة واحدة متكررة كل سنة (مع مراعاة مليو) إلى أن تصل أجرته إلى أول المربوط » .

ويستفاد من هذا النص أن الأصل في الترقية طبقاً لكادر العمال أنها لا تدخل الحق في الحصول على بداية الدرجة المرقى إليها بل تمنح العلاوات المحددة بهذا الكادر حتى يبلغ الإجر بداية الدرجة كما أن علاوة الترقية لا تمنح إلا إذا كانت الترقية لدرجة مالية تزيد بدايتها عما يتقاضاه العليل المرقى ، ومن ثم فلذا تماثلت بداية الدرجة التي يشغلها العليل مع بداية الدرجة المرقى إليها فلا يمنح علاوة ترقية حيث أن أجره لن يقل عن بداية الدرجة الجديدة .

وبما أن كلا من درجة الصانع الممتاز ودرجة الاسطى كانت تنقسم في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ الى منبئات ثلاث متحدة في البداية ، ومن ثم علا يترتب على الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة اسطى استحقاق علاوة ترقية وهو ما ردهه البند الثامن من كتاب المالية الدورية الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بالنص في عقبرته الاخيرة على أنه « لتعادل درجة الصانع الممتاز مع درجة اسطى لا يكون النقل من الاولى الى الثانية مصحوبا بعلاوة ترقية » .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥٦ قد اقتصر على ابراج الدرجات الترقية لدرجتي الصانع الممتاز والاسطى ولم يتضمن هذا القرار أو كتاب المالية الدورية الذي صدر تنفيذا له بتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ما يفيد إلغاء القاعدة التنظيمية الخاصة بتنظيم منح علاوات الترقية مما يتعين معه اعمال هذه القاعدة متى توافرت شروط تطبيقها .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ استحدث قاعدة جديدة من قواعد الترقية مؤداها أن تكون الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة اسطى ومن درجة اسطى الى درجة ملاحظ بالاختيار للكلية وهذه القاعدة مستقلة عن قاعدة استحقاق علاوة الترقية التي تترتب على الترقية ذاتها ، ذلك لان مجال اعمالها مقصور على تنظيم الترقية الى درجة اسطى لاعتبارات قدرها الشارع بالنسبة الى من يشغل هذه المهنة حتى يكون على قدر من الكلية والخبرة يؤهله لشغل درجة ملاحظ وهي اعلا درجات الكادر ، ومن ثم نهى مجرد ترقية أدبية وليست مالية لتساوى درجتها مع درجة الصانع الممتاز ، وهذا التنظيم في طريقة شغل الدرجات منبى الصلة بالقواعد التي تحدد المرتبات في الدرجات التي تتم الترقية اليها ومن بينها القاعدة الخاصة بمنح علاوة الترقية التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ والتي ردها كتاب المالية الدورية في البند الثامن منه على نحو ما تقدم .

ولما كانت وظيفة الصانع الممتاز حدد لها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ الدرجة من (٨٠٠/٣٦٠ ملزم)

بملاوة (٤٠ مليا) كل سنتين ، كما حدد لوظيفة الاسطى ذات الدرجة والملاوة .

وهذا التماثل بين هاتين الدرجتين يجعل الترقية من درجة صلتع ممتاز الى درجة اسطى غير مصحوبة بملاوة ترقية اذ ان الاجر المحدد للماعل في الدرجة الاولى (صلتع ممتاز) لا يقل عن بداية الدرجة التالية (اسطى) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الترقية من درجة صلتع ممتاز الى درجة اسطى لا تكون مصحوبة بملاوة ترقية سواء بالنسبة الى من رقى في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ او من رقى بعد تاريخ العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من اغسطس سنة ١٩٥١ .

(نقوى رقم ٧٢٣ - في ١٧/١٠/١٩٥٩)

قائمة رقم (١٢٣)

المبدأ :

تطبيق كشاف حرف (ب) الملحقة بكادر الماعل على الماعل الذين عينوا قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ تاريخ الماعل بهذا الكادر ، وكشاف حرف (ا) على من عينوا بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ - صدور قرار من مجلس الوزراء بعد ذلك في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ بتطبيق كشاف حرف (ب) على الماعل المعينين بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ بدلا من كشاف حرف (ا) - وجوب نقل هؤلاء الى الدرجات المقررة لهم بكشاف حرف (ب) مع احتفاظهم بالأجور التي يستحقونها في هذا التاريخ ودون مسلسل بما استحقوه فعلا قبل ذلك من أجور وان لم يوجد حق مكتسب في اجر معين مستقبلا .

ملخص النقوى :

ان كادر عمال اليومية الممول به اعتبرا من اول مايو سنة ١٩٤٥

كل من يقضي نوعين من الكشوف ، كشوف حرف (أ) وهذه تطبق باثر مباشر من تاريخ نفاذ الكادر أى أنها تسرى على كل عامل يعين بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ وكشوف حرف (ب) وهذه تطبق على الموجودين بالخدمة أى الذين عينوا قبل هذا التاريخ مع تدرج حالتهم من بدء الخدمة حتى تاريخ نفاذ الكادر .

وعلى مقتضى ذلك فقد تمت تسوية حالة المبرزين الذين عينوا قبيل أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لكشوف حرف (ب) وحدثت هذه الكشوف درجة صانع لا يحتاج الى دقة (٢٠٠ — ٣٦٠ ملجم) وصرف لهم الفرق المتفاوت من هذا التاريخ لها العمال الذين عينوا بعد ذلك فقد جرت الإدارة على تعيينهم وفقا لكشوف حرف (أ) وكلفت هذه الكشوف تحدد لهم درجة صانع دقيق (٣٠٠ — ٥٠٠ ملجم) وذلك تنفيذا لكتاب المصلحة المؤرخ ١٩٤٦/٢/١ الذى قضى بعدم تطبيق كشوف حرف (ب) على الذين يعينون بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ وبذلك أصبح العمال الذين عينوا بعد هذا التاريخ أحسن حالا من العمال الذين عينوا قبل ذلك اذ وضعت الطائفة الاولى فى درجة صانع دقيق ووضعت الفئة الثانية فى درجة صانع لا يحتاج الى دقة .

وعليه صدر قرار مجلس الوزراء فى ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ ويقضى بتطبيق كشوف حرف (ب) على العمال المعينين بعد تاريخ نفاذ الكادر (١٩٤٥/٥/١) بحيث لا يكون هناك مجال لأعمال كشوف حرف (أ) بعد ذلك خلو التساؤل من مدى مأسس هذا القرار على مراكم المبرزين بعد أن تمتعت لهم مراكمهم على مقتضى كشوف حرف (أ) بعد تاريخ نفاذ الكادر فى درجة صانع دقيق (٣٠٠ — ٥٠٠ ملجم) وعما اذا كان يتعين تعديل حالتهم بوضعهم بدرجة صانع لا يحتاج الى دقة من تاريخ النفاذ كشوف حرف (أ) .

ومن حيث ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظلله وبعد ذلك أن الموظفين العموميين

هم عمل المرافق العامة وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمتطلبات المصلحة العامة ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ولكنّه لا يسرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت لصالح الموظف في ظل النظام القديم قانونا أو لائحة إلا ينص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة .

ومن حيث أنه يطبق هذه القاعدة على حالة المبحرين الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لقواعد وكشوف حرف (أ) الملحقه بكتاب العمال تنفيذيا لكتاب المالية الدورى رقم ٥٢/١/٢٢٤ المؤرخ ١٠/٢/١٩٤٦ ثم صدر قرار مجلس الوزراء بعد ذلك في ١١ من يونيه سنة ١٩٥٠ بالغاء وكشوف حرف (أ) وتسوية حالة العمال الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ على أساس قواعد وكشوف حرف (ب) بتطبيق القاعدة المشار إليها على هؤلاء العمال يبين أنهم لا يستفيدون من الاحتجاج بحقهم المكتسب في معاملتهم طبقا لقواعد وكشوف تقرر الغاؤها استنادا الى أن هذه القواعد كتبت لصالح لهم ، وأنهم عينوا تعيينا سليما بمقتضاه بل يسرى عليهم قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره وذلك بتسوية حالتهم على العرجات التي وردت في كشوف حرف (ب) وطبقا لقواعد الكشوف .

وليس من شأن تطبيق هذه القاعدة بالاختلاف بينهم المكتسب في الاجر الذي استحقوه عملا بتطبيق كشوف حرف (أ) عليهم منذ بدء تعيينهم ذلك لأنه اذا كان مركز الموظف بالنسبة الى مرتبه في المستقبل هو مركز قانونى عام يجوز تغييره وتعديله في أى وقت فان مركزه بالنسبة الى مرتبه الذي استحقه عملا هو مركز قانونى ذاتى لا يجوز المساس به الا بقانون وهو أمر لا يتوانر في هذه الحالة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المبحرين المينين بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لقواعد وكشوف حرف (أ) الملحقه بكتاب العمال بان يتقنوا تنفيذيا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونيه سنة ١٩٥٠ الى العرجات المقررة لهم بكشوف حرف (ب) مع احتفاظهم بالأجور التي يستحقونها في هذا التاريخ .

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تطبيق حكم المادة (٢٢) من قانون نظام الممارسين المدنيين بالدولة على الممارسين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبروا من أول يوليو ١٩٦٦ — اعتباراً الدرجة التاسعة التالية للدرجتين الثمانية عشرة والحادية عشرة في تطبيق أحكامه وبالشروط المبينة فيه — فيما عدا هذا المجال لا تعتبر الدرجة التاسعة التالية للدرجتين المذكورتين ومن ثم لا تعتبر كذلك في نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى الممارسين .

ملخص القسوى :

أن المادة (٢٢) نظام الممارسين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الملغى كانت تنص على أنه « إذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر ، أو ثلاثاً وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية ، أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق وأحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطتها ما لم يكن التقريران السنويان الأخيران عنه بتقدير ضعيف . . » كما تنص المادة (١) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تطبيق حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الممارسين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبروا من أول يولية ١٩٦٦ على أنه « يسرى حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الممارسين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتباراً من أول يوليو ١٩٦٦ » وتنص المادة (٢) من ذلك القانون على أنه « في تطبيق حكم المادة السابقة على الممارسين

المشار اليهم تعتبر . الدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ هي الاساس في حساب المدد المنصوص عليها في المادة المشار اليها ومقا للدرجات الواردة بالجدول الاول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وفي حساب هذه المدد تعتبر الدرجة التاسعة المعادلة للدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم تالية للدرجتين الثالثة عشرة (المعادلة للدرجة ٥٠/٢٥٠ ملزم) والحادية عشرة (المعادلة للدرجة ١٥٠/٣٠٠ ملزم) اذا رقى العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة . كما تنص المادة (٢) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين على انه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة او ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين ، او سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية ، او ثلاثين سنة في اربع درجات متتالية ، او اثنتين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية — ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة — اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضميم » .

ومن حيث انه يبين من نصوص القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، انه ينمى لا يمكن القول باعتبار الدرجة التاسعة تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشر — في تطبيق الفقرة الثانية من المادة (٢) من ذلك القانون — توافر شرطين جوهريين هما :

١ — ان يكون العامل شاعلا احدى الدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة ٥٠/٢٥٠ ملزم) او الحادية عشرة (المعادلة للدرجة ١٥٠/٣٠٠ ملزم) .

٢ — ان يرقى العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة (المعادلة لدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم) .

ومن حيث انه متى كانت الدرجة ٥٠/٢٥٠ ملزم بكادر العمال هي الدرجة المخصصة للصبية والاشراكت ، والدرجة ١٥٠/٣٠٠ ملزم بهكذا الكادر مخصصة لمساعدى الصناع وكلفت الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم مقدرة للصناع او العمال الفنيين في الوظائف التى تحتاج الى دقة ، فمن ثم

٧ تعتبر الدرجة التاسعة (المعادلة للدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم) **ثالثية** للدرجتين الحالية عشرة (٢٠٠/١٥٠ مليم) والثانية عشرة (٢٥٠/٥٠ مليم) بالنسبة للعمال الصناعيين وذلك اذا شغل احدهم هذه الدرجة بعد تعيينه ، وذلك لان شغل هذه الدرجة بالنسبة الى هذه الطائفة من العمال لا تكون الا بالتعيين فيها بالترقية اليها وذلك لما هو مسلم به من انه في تطبيق احكام كلار العمال لا تجوز الترقية الا الى الدرجة الاعلى في ذات فئة الوظائف التي يشغلها العامل .

ومن حيث انه ترتبنا على ما تقدم فانه متى كان الثابت من استعراض الحالات المشار اليها في كتاب وزارة الري ان العامل قد عين في درجة عامل عادي في سلك المستخدمين من خارج الهيئة (وهي الدرجة المعادلة للدرجة الحالية عشرة) وظل شاغلا لها الى ان عين في درجة صانع دقيق ٥٠٠/٣٠٠ مليم بكار العمال (المعادلة للدرجة التاسعة) فمن ثم لا تعتبر الدرجة الاخيرة التي عين فيها وهي الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم **ثالثة** للدرجة الحالية عشرة المعادلة لدرجة العمال الصناعيين في سلك المستخدمين الخارجيين عن الهيئة في مجال تطبيق نص المادة (٢) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، وذلك بالنظر الى ان العامل لم يكن يشغل احدى الدرجات المخصصة بكار العمال للصناع او العمال الفنيين في الوظائف التي تحتاج الى دقة ، والتي يجوز الترقية منها الى الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم ، وبالتالي يعتبر شغله لهذه الدرجة الاخيرة من قبيل التعيين المبشرا فيها وليس بطريق الترقية اليها ، ولو لم يوجد فاصل زمني بين المدة التي قضاها العامل في الدرجة السابقة والمدة التي بدأت بتعيينه في الدرجة الجديدة ٥٠٠/٣٠٠ مليم وتأسيسا على ذلك فان المدة التي قضاها مثل هذا العامل في درجة العامل العادي لا تدخل ضمن المدد المنصوص عليها في المادة (٢) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

من اجل ذلك انتهت الجمعية الصومية الى انه في نطاق تطبيق احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فان الدرجة التاسعة لا تعتبر **ثالثة** للدرجتين الجادية عشرة والثانية عشرة ، وذلك دون اخلال بالاستثناء المقرر في المادة (٢) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ .

(ملف ٤٠٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق المادة ٢٢ من قانون نظام الممارين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الممارين للقوانين من كادر عمال اليومية — نصها على اعتبار الدرجة التاسعة المعالية تالية للدرجة الثانية عشرة وللحالية عشرة لذا رقى الممارين من أى منها إلى الدرجة التاسعة — التفسير التشريعي الصادر من المحكمة العليا ببطء ٥ يونيو سنة ١٩٧١ كشف عن حقيقة قصد المشرع حيث ساءى فى شكل الدرجة التاسعة المعالية بين التمييز فيها لو الترقية إليها وجعل التتالى فى الدرجات تلقيا فى الحالتين وذلك بشرط واحد طواه لا يكون هناك فاصل زمنى بين الدرجتين السابعة والثانية . نتيجة ذلك : احتية الممارين فى حساب المدة التى قضوها بالدرجة (٢٠٠/١٤٠) (المعادلة للدرجة المعالية عشرة) ضمن العدد المخصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن ترقية قضاى الممارين طالما لم يوجد فاصل زمنى بين الدرجتين للحالية عشرة والتاسعة .

تلخيص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق المادة ٢٢ من قانون نظام الممارين المدنيين بالدولة على الممارين المتقولين من كادر عمال اليومية تنص على أنه تعتبر الدرجات الواردة بالجدول الملحق عليها فى المادة ٢٢ المشار إليها وفقا لتعملل الدرجات الواردة بالجدول الأول الملحق بقرار رئيسى الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل الممارين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم ، وفى حساب هذه المدة تعتبر الدرجة التاسعة المعادلة لدرجة ٢٠٠/٥٠ ملين

تالية للدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة ٢٥٠/٥٠ مليم) والحادية عشرة (المعادلة للدرجة ٣٠٠/١٥٠ مليم) اذا رقى العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة .

كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين على انه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة او ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين او سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية او ثلاثين سنة في اربع درجات متتالية او اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجوعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاتقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقرير ضعيف .. » .

ومن حيث ان المحكمة العليا قد انتهت بجلستها المنعقدة في الخامس من يونية سنة ١٩٧١ في طلب التفسير رقم ١ لسنة ٢١ الى انه مع عدم الاخلال بالقواعد الخاصة بعامل الدرجات تدخل المدد التي قضاهما العاملون في الدرجات المتتالية في حساب المدد المنصوص عليها في المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سواء تم شغلها بطريق التعيين او بطريق الترقية بشرط ان لا يكون هناك فاصل زمني بين الدرجتين السابقة والتالية .

ومن حيث ان المستقل منا تقدم ان المشرع قد وسع في نطاق تطبيق قوانين ترقية قدامى العاملين كما ان نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه كان يقضى باعتبار الدرجة التاسعة المعادلة للمعادلة للدرجة ٥٠٠/١٠٠ مليم) تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة . اذا رقى العامل من اى منهما الى الدرجة التاسعة ، مما جعل الراى يتجه الى اعتبار الدرجة التاسعة تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة في حالة ترقية العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة ، اما اذا شغل العامل هذه الدرجة بالتعيين فيها وليس بالترقية اليها فلا تعتبر تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة (فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في الثامن من ديسمبر سنة ١٩٧٩) .

ومن حيث ان التفسير التشريعى الصادر من المحكمة العليا بجلسة

٥. يونية سنة ١٩٧١ قد كشف عن حقيقة قصد المشرع واقتراح من نيته حيث سأل في شغل الدرجة التاسعة العمالية بين التعيين بينهما والترقية إليها وجعل التتالي في الدرجات قائما في الحالتين ولم يقصر التتالي على حجة الترقية من الدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة الى الدرجة التاسعة ، وقد ابرز التفسير التشريعي شرطا واحدا مؤداه الا يكون هناك فاصل زمني بين الدرجتين المسبقة والتالية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان السيد/
المعلم بمصلحة الميكانيكا والكهرباء عين في الثالث عشر من مايو سنة ١٩٦٩ بوظيفة معلم علوي من الفئة ٢٠٠/١٤٠ ملزم العمالية ، وانه بتاريخ ٢١ جولية سنة ١٩٦٣ أعيد تعيينه بوظيفة سائق. حيزل من الفئة ٢٠٠/٥٠٠ ملزم العمالية ثم رقى الى الدرجة الثالثة المهنية اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي ، فمن ثم تعتبر الدرجة التاسعة العمالية (٢٠٠/٥٠٠ ملزم) تالية للدرجة الحادية عشرة العمالية (١٤٠/٣٠٠ ملزم) ويتعين الاعتماد بالمدة التي قضاها في تلك الدرجة ضمن المدد المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، طالما لم يوجد فاصل زمني بين الدرجتين الحادية عشرة والتاسعة .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى احقية السيد/
في حساب المدة التي قضاها بالدرجة ٢٠٠/١٤٠ ملزم (المعلمة للدرجة الحادية عشرة) ضمن المدد المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

(ملف ٤٢٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦)

قائمة رقم (١٣٦)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض احكام كادر عمال اليومية المعللة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ —
مفاد احكامها اعتبار كل من كان قائما بعمل فني صحي يتعلق بالاصحوة

والتنفيذ في مجالى اقلية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظه منحنى وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة — حكم المادة ٨٧ من نظام السجلين المصنفين بالذكاة الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ يسقط حق التخلل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقرر هذا الحق قضاء — لا وحول حكم المادة سالفة الذكر من اصدار وزير الصحة قراره بتصحيح قراراته الصادرة لتنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ اتضح له اغفالها لبعض الاعمال التى كان يتعين ادماجها في وظيفة ملاحظه صحن طبقا للمعيار الموضوعى الذى تضمنه القرار المذكور وذلك دون حاجة الى استصدار قانون جديد يصالح الدقة الملاحظة — اساس ذلك — ان اغفال قرار الوزير بمضى الوظائف التى كان يتعين ادراجها به لا يكون لشاغليها ثمة حق نشا وتكامل قبل العمل بالقانون المذكور. يتقرر بمدة السقوط المخصوص عليها في المادة ٨٧ المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض احكام كادر عمال اليومية ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ تنص على ان : « تصح الوظائف التى تتضمن واجباتها ومسئولياتها القيام بملاحظة او تنفيذ اعمال فنية صحية في المجالات الوقائية او العلاجية تحت وظيفة واحدة باسم (ملاحظه صحن) في الدرجة ٥٠٠/٢٠٠ ببداية ٢٤٠ مليما المعطاة للدرجة التاسعة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » .

ومناد هذا النص ان المشرع سن معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل فنى صحن يتطرق بالملاحظة او التنفيذ في مجالى الوقاية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظه صحن ، وقد وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى اخذله على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يدخل في نطاق تلك الوظيفة الا اعمالا معينة على مسبيل الحمر وهو بذلك قد خرج من التخصيص لى النص « الامر الذى يوجب النزول على ادراته واعمال متتضاها بما يجتاز جميع العاملين بمطلى من تلك الاعمال شاغلين للوظيفة » ، حين ثم يلتزم وزير الصحة باعتباره

الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بأن يدرج الوظائف التي ينطبق عليها ذلك المعيار في نطاق وظيفة الملاحظ الصحي ، ماذا أخطأ في ذلك أو اتضح له في أي وقت أن ثمة وظائف ينطبق عليها المعيار الموضوعي سالف الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة منه ، كان له بل ويتمن عليه أن يبادر الى تصحيح قراراته بما يجعلها تتفق مع القاعدة التنظيمية العامة التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

ولا مجال للقول بأن المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، بنظام العاملين المدنيين بالدولة تحول دون ذلك ، إذ أن حكم هذه المادة يقضي باستقبال حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضي ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقرر هذا الحق قضاء ، أما في الحالة المعروضة فانه ولئن كانت القاعدة التنظيمية العلة المقررة للعاملين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ قد وضعت معياراً موضوعياً لمن يعد شاغلاً لوظيفة ملاحظ صحي ، إلا أن هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وإنما يتوقف ذلك على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التي يتوقف عليها هذا المعيار ، فإذا أغفل قرار الوزير بعض الوظائف التي كان يتمن ادراجها به ، فإن شاغلها لا يكون لهم ثمة حق نشأ وتكبل قبل العمل بالقانون المذكور يتأثر بمدة السقوط المنصوص عليها في المادة (٨٧) منه ، وعلى ذلك فإن حكم هذه المادة لا يحول بين وزير الصحة وتصحيح قراراته لتنفيذ قرار رئيس الجمهورية إذا ما اتضح له اغفلها لبعض الاعمال التي كان يتمن ادراجها في وظيفة ملاحظ صحي طبقاً للمعيار الموضوعي الذي تضمنه القرار المذكور ، وذلك دون حاجة لاستصدار قانون جديد يملج الحالة المطلة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين العاملين بعمل فنى صحي يتعلق بالملاحظة والتنفيذ في مجلس الوتلية والعلاج بوزارة الصحة في الامتدة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ والمعدل بقرار رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ ، وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة مصححاً لقراراته الصادرة في هذا الشأن .

(ملف ٥٠١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢) .

كسب غير مشروع

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ معذلاً بالقرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢ — تشكيل لجان فحص لقرارات الكسب غير المشروع في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية — يجب أن يصدر بها قرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الأحوال — تطبيق ذلك على بعض المؤسسات التابعة لوزارة الإسكان والمراقق — تعدد الهيئات التي لفحص القرارات الخاصة بها — يجب تعدد هذه الأجان بقدر هذه الهيئات سواء في ذلك الوزارة أو المؤسسة الرئيسية التي تتبعها أو ما يتبع هذه المؤسسة من مؤسسات نوعية أو هيئات أو شركات أو جمعيات .

بفحص التفوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بان تشكل لجان فحص لقرارات الكسب غير المشروع في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الأحوال .

وبما ان المؤسسة المصرية التعاونية للإسكان ، والمؤسسة المصرية العامة للمعاولات والانشاءات والمؤسسة العامة للإسكان والتعمير ، والمؤسسة المصرية للأبنية العامة قد وردت صراحة بالجدول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ كمؤسسات تابعة لوزارة الإسكان والمراقق ، فان وزير الإسكان والمراقق هو من ثم الوزير

المختص في حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨
سلف الذكر تيمما يتطابق بتشكيل لجان فحص اقرارات الكسب
غير المشروع لتلك المؤسسات وما يتبعها من الشركات والهيئات
والمؤسسات الفرعية . والامر على هذا النحو ايضا بالنسبة الى شركة
مياه الاسكندرية اذ قد نص بالكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية
رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بتصفيد الجهات الادارية المختصة المنصوص
عليها بالقوانين رقم ١١٧ و ١٠٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، على تيمية تلك
الشركات لوزير الشؤون البلدية والقروية ، ولا شك من ثم في اختصار
وزير الاسكان والمرافق باصدار قرار تشكيل لجنة فحص اقرارات
الكسب غير المشروع في شأنها .

ومن حيث انه فيما يختص بالمؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات
السياحية ومؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، وهيئة المنشآت
الرياضية بمدينة نصر ، وادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ومؤسسة
الغاز والكهرباء بمدينة الاسكندرية ، قد نص قرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ بمسؤوليت وزارة الاسكان والمرافق على ان تدرس
تلك الوزارة مسؤوليتها على النحو التالي .

١ — بحث واقتراح السياسة العامة للاسكان والتعمير والمرافق
بناء في ذلك النقل داخل المدن في القطاعين العام والخاص ، بما يتفق والاهداف
العامة للخطة في نطاق السياسة العامة للدولة وعرضها على رئيس
الجمهورية لاعتمادها .

٢ — الاشراف على شئون الاسكان والتعمير والمرافق التي تتولاها
الهيئات والمؤسسات العامة والجهات الاخرى في القطاعين العام والخاص .
ومتابعة التنفيذ .

ومما هذا النص ان بحث واقتراح السياسة العامة للاسكان والتعمير
والمرافق والاشراف على تلك الشئون وعلى المؤسسات العامة القائمة بها ،
قد نيط امره بوزارة الاسكان والمرافق ، وانه يحفل في عموم « المرافق »
بمصرich العبارة ، النقل داخل المدن في القطاعين العام والخاص ، ولا ريب
انه مما يحفل فيها كذلك مرقق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية

الذى تتولاه ادارة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية ويؤكد ذلك ما ورد بقرار رئيس الجمهورية بمسئوليات وزارة الاسكان والمرافق المتقسم فخره من تفويل وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين فيها تضمن ما نيط بهم من اختصاص الاشراف على القوى الميكانيكية والكهربائية ، وفي ذلك كله مقرونا بطبيعة نشاط المؤسسات المتقدمة وبعض مواد متفرقة وردت في تصوص انشائها ما يقطع بتبعية تلك المؤسسات في هذا المجال بدورها لوزارة الاسكان والمرافق واختصاص وزير الاسكان والمرافق من ثم بتشكيل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع فيما ينطبق بها .

ولما كانت المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع تقضى بأن يتولى فحص اقرارات والبيانات المنصوص عليها في المادتين الاولى والثانية من هذا القانون ، وكذا الشكاوى التى تقدم عن كسب غير مشروع ، لجنة أو أكثر تشكل بقرار من مجلس الوزراء ، كما تقضى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، على تشكيل لجان الفحص المشار اليها في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الاحوال ، ومفاد ذلك أن تتمدد هذه اللجان بتمدد الهيئات التى تفحص اقرارات الخاصة بها سواء في ذلك الوزارة أو المؤسسة الرئيسية التى تتبعها أو ما يتبع هذه المؤسسة من مؤسسات نوعية أو هيئات أو شركات أو جمعيات ، فتشكل من ثم لجنة للكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية التى تتبعها كما تشكل لجنة خاصة بكل مؤسسة فرعية لفحص اقرارات الكسب غير المشروع فيها ، يؤيد هذا النظر ان لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع تشكل برئاسة مدير عام أو من في درجة ماثلة وعضوية عضو من مجلس الدولة بدرجة مندوب على الأقل ونواب المستخدمين أو من يقوم مقامه ويدهى أن يكون مراتب المستخدمين بالمؤسسة الرئيسية غيره في المؤسسة الفرعية أو الشركة أو الجمعية أو الهيئة التابعة لها .

لذلك انتهى الراى على ضرورة تشكيل لجنة لفحص اقرارات الكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية

التي تتبعها ، كما تشكل كذلك لجنة خلمة بكل مؤسسة فرعية
نحو شركة أو جمعية أو هيئة تابعة للمؤسسة الرئيسية .

(ملوى رقم ٦٥٦ — فى ١٠/١٠/١٩٦٢) .

قائمة رقم (١٢٨)

المبدأ :

حتى اختصار وزارة الاسكان والمرافق بتشكيل لجان فحص اقرارات
الكسب غير المشروع بالنسبة الى المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان ،
والمؤسسة المصرية العامة للمقاولات والانشاءات وما يتبعها من شركات
المقاوله ، والمؤسسة العامة للاسكان والتمتع وهى التى تتبعها مؤسسة
ضاحية مصر الجديدة ومؤسسة مدينة نصر ومؤسسة ضاحية المعادى
وشركة التمتع والسكن الشعبية والشركة المصرية للجبلى الحديثة
(الشمس) والمؤسسة المصرية للابنية العامة ، وشركة مياه الاسكندرية ،
وهيئة المنشآت الريانية بمدينة نصر ، ومؤسسة النقل العام لمدينة
القاهرة وإدارة النقل المزم لمدينة الاسكندرية ، ومؤسسة الغاز والكهرباء
بمدينة الاسكندرية ، والمؤسسة المصرية للتمتع والانشاءات السيلانية —
اختصار وزير الاسكان والمرافق اصدار قرارات تشكيل هذه اللجان
باعتباره الوزير المختص .

ملخص الفتوى :

قضت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨
لسنة ١٩٥٨ المعدلة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢
بان تشكل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع فى الوزارات
والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية
بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الاحوال .

ولما كتبت كل من المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان، والمؤسسة المصرية العامة للبقاولات، والانشاءات، والمؤسسة العامة للاسكان والتعمير، والمؤسسة المصرية للأبنية العامة قد وردت صراحة بالجدول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ كمؤسسات تابعة لوزارة الاسكان والمرافق، فان وزير الاسكان والمرافق هو من ثم الوزير المختص في حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ سلف الذكر فيما يتعلق بتشكيل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع لتلك المؤسسات وما يتبعها من الشركات والهيئات والمؤسسات الفرعية. والامر على هذا النحو ايضا بالنسبة الى شركة مياه الاسكندرية اذ قد نص بالكسب والمرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهات الادارية المختصة بالنصوص عليها بالقوانين رقم ١١٧ و ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، على تبعية تلك الشركات لوزير الشؤون البلدية والقروية ولا شك حينئذ في اختصاص وزير الاسكان والمرافق باصدار قرار تشكيل لجنة فحص اقرارات الكسب غير المشروع في شملها .

وبما يخص المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية ومؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، وهيئة المنشآت الرياضية لمدينة نصر ، وادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ، ومؤسسة الغاز والكهرباء بمدينة الاسكندرية ، وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات وزارة الاسكان والمرافق على ان تمارس تلك الوزارة مسؤولياتها على النحو التالي :

١ - بحث واقتراح السياسة العامة للاسكان والتعمير والمرافق بما في ذلك النقل داخل المدن في القطامين العام والخاص ، بما يتفق والاهداف العامة للخطة في نطاق السياسة العامة للدولة وعرضها على رئيس الجمهورية لاعتمادها .

٢ - الاشراف على شئون الاسكان والتعمير والمرافق التي تتولاها الهيئات والمؤسسات العامة والجهات الاخرى في القطامين العام والخاص ومتابعة التنفيذ .

ومناد هذا النص أن بحث واقتراح السلسلة العلية للاسكان والتعمير والمرافق والأشرف على تلك الشؤون وعلى المؤسسات الصلبة للطفلة بها ، قد نيط أمره بوزارة الاسكان والمرافق ، وأنه يدخل في موسم « المرافق » بصريح العبارة ، النقل داخل المدن في القطامين الملم والخلص ، ولا ريب أنه مما يدخل فيها كذلك مرقق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية الذي تتولاه إدارة الكهرباء والغاز بمدينة الإسكندرية ويؤكد ذلك ما ورد بقرار رئيس الجمهورية بمسؤوليات وزارة الاسكان والمرافق المتقدم ذكره من تحويل وكلاء الوزارة والكلاء المساعدين فيها ضمن ما نيط بهم من اختصاص الإشراف على القوى الميكانيكية والكهربائية ، وفي ذلك كله مقروننا بطبيعة نشاط المؤسسات المتعددة وبعض مواد متفرقة وردت في نصوص انشائها ما يقطع ببعية تلك المؤسسات في هذا المجال بدورها لوزارة الاسكان والمرافق واختصاص وزير الاسكان والمرافق بتشكيل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع فيها يتعلق بها .

(انتهى رقم ١٢٥٦ — في ١٣/١٠/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

اختصاص لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع — انفراد كل مؤسسة او هيئة او شركة او جمعية بلجنة خاصة بها تون نظر الى مؤسسة رئيسية او مؤسسة فرعية او الامتعة واحدة لاخرى .

مفخص التفصوى :

ان المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع تنص بأن يتولى فحص اقرارات والبيانات المنصوص عليها في المادتين الاولى والثانية من هذا القانون ، وكذا الشكاوى التى تقدم عن كسب غير مشروع ، لجنة او أكثر تشكل بقرار من مجلس الوزراء ، كما تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية

رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ أتت الذكر ، بأن تشكل لجان فحص المشاريع إليها في الوزارات والهيئات والمؤسسات العميلة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الأحوال ، وبناءً على ذلك أن تتحدد هذه اللجان بتمتع الهيئات التي تفحص القرارات الخاصة بها سواء في ذلك الوزارة أو المؤسسة الرئيسية التي تتبعها أو ما يتبع هذه المؤسسة من مؤسسات فرعية أو هيئات أو شركات أو جمعيات ، فتشكل من ثم لجنة للكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية التي تتبعها كما تشكل لجنة خاصة بكل مؤسسة فرعية لفحص قرارات الكسب غير المشروع فيها ، ويؤكد هذا النظر أن لجان فحص قرارات الكسب غير المشروع تشكل برئاسة مدير علم أو من في درجة مائلة وعضوية عضو من مجلس الدولة بدرجة منسوب على الأقل ومراقب المستخدمين أو من يقوم مقامه ، ويهدف أن يكون مراقب المستخدمين بالمؤسسة الرئيسية غيره في المؤسسة الفرعية أو الشركة أو الجمعية أو الهيئة التابعة لها .

لهذا انتهى الرأي إلى ضرورة تشكيل لجنة لفحص قرارات الكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية التي تتبعها ، كما تشكل كذلك لجنة خاصة بكل مؤسسة فرعية أو شركة أو جمعية أو هيئة تابعة للمؤسسة الرئيسية .

(ملغى رقم ١٢٥٦ - في ١٣/١٠/١٩٦٢) .

مقدمة

مقدمة رقم (١٤٠)

المبدأ :

الالتزام الكفيل تابع للالتزام الاصلى — انقضاء الالتزام الاصلى فى جزء منه يبنى عليه انقضاء التزام الكفيل فى جزء مماثل — المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية — تطبيق لهذه القاعدة لا يجوز أن تنتزع الاعمال التحضيرية لقانون ما تفسيرا يتعارض مع مؤداه .

ملخص الفتوى :

تنضى القواعد المدنية بأن الالتزام الكفيل ان هو الا التزام تابع للالتزام الاصلى المكنول ، فاذا انقضى الالتزام الاصلى كله او فى جزء منه انقضى تبعاً الالتزام الكفيل كله او فى جزء مماثل ايضاً . أما ما نص عليه المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية — من أن الديون المضمونة بكفيل تكون محلاً للتخفيض على ألا يحول هذا التخفيض دون رجوع الدائن على الكفيل — فليس المقصود منه الرجوع بكامل الدين على الكفيل ، وإنما قصد به ازالة الشك بلايتين فى بقاء الالتزام بالكفالة خفية ما قد يثار فى هذا الصدد من أن الالتزام بالكفالة قد انتضى بسبب قضاء التأمينات العينية كاملة غير منقوصة رغماً عن تخفيض الدين مما لا يبرر ابقاء الكفالة جنباً الى جنب مع هذه التأمينات العينية . ولا وجه للتصديق بما جاء على لسان وزير المالية فى مجلس النواب أثناء مناقشة مشروع هذه المادة من أنه يجوز فى كل الاحوال الرجوع على الكفيل سواء بشئ من الدين لم بالفرق بين قيمة الدين الاصلى وقيمته مخفضاً ، لأنه لا يجوز أن تنتزع الاعمال التحضيرية لقانون ما تفسيرا له يتعارض مع مؤداه وفحواه .

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

نفع بالتجريد — ليس للدين ولا للكيل المتضلين معه الحق في ذلك .

ملخص الحكم :

ان الحق في طلب التجريد هو الكيل المعادى لا للدين ذاته ، وان انتفاءه في حالة الكيل المتضلين مع الدين يسوغ للدائن الرجوع على ايها شاء على حد سواء .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

كفالة المودع في بعثة لا تعد الى بعثة تالية مكاثت ليست اجدد

للبعثة الاولى .

ملخص الحكم :

ان التزام الكيل انها يتحدد بما ارتضاه في عقد الكفالة فلا يسوغ ان يتجاوز التزامه الشيء الذي تمهد بكفاله الى شيء آخر ولا الوقت الذي اراد الكفالة في حدوده الى وقت آخر ، وبمراعاة ان عقد الكفالة ينفى ان يفسر تفسيراً ضيقاً وان يفسر الشك فيه بمصلحة الكيل ، بحيث يمنع ان تتجاوز الكفالة الحدود التي عقدت فيها ، ومن المسلم به كذلك ان التزامات الكيل الذي ارتضى الكفالة في عقد معين لا تمتد الى تجديد العقد سواء اكلن التجديد صريحاً او ضمناً ما لم يظهر بوضوح ان نية الكيل قد انصرفت الى استمرار بقاء التزاماته في حالة التجديد .

ومن حيث انه متى كان ثابته ان البعثة التالية التي اودع فيها

الدمى عليه الاول ابتداء من ١٩٥١/١/١٣ لم تكن امتدادا لبيئته الاولى التي كان قد عاد منها نهائيا في ١٩٥١/٥/٣ وكان واضحا ان الكسالة انصبت على البيعة الاولى وحدها ، وفلت الادارة الملية للبيعت ان تطلبه بكسالة عن البيعة الثانية ، فان التزامات الطاعن تقتصر على رد نفقات التطعيم من البيعة الاولى فقط والتي بلغ مقدارها حسبها هو مبين في بيان الحكومة المقدم بجملة ١٩٧٤/١/٢٢ ٤٦٦ مليم و ٣٦٥ جنية واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون مخالفا للقانون حقيقا بالتعديل فيما تضمنه من الزام الطاعن بدفع نفقات البيعتين .

(ملعن رقم ٥٢٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

لائحة المخازن والمشتريات

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

لائحة المخازن والمشتريات — فقد الاصناف وتلفها — الاحوال التي عيحتها المادة ٢٤٠ من اللائحة لم ترد على وجه الحصر — جرد اللجنة للاصناف الموجودة في مكان الحادث اجراء جوهري ، ويجب ان يتم فوراً وعاجلاً — وجوب اغلاق المخزن او التحفظ على محتوياته تحفظاً دقيقاً — الاجراءات التي قررتها المادة ٢٤٠ من اللائحة في هذا الشأن جهرية يترتب على اغفالها البطلان دون حيلة الى نص — اساس ذلك وانثـره عدم مساهلة أمين المخزن المتهم عن فقد بعض الاصناف اذا لم يتم الجرد الفوري — لا يغير من هذا الحكم تفسير المسؤولية على نص المادة ٤٥ او ٢٢٩ من اللائحة .

ملخص الحكم :

ان الاحوال التي عيحتها المادة ٢٤٠ من لائحة المخازن والمشتريات لتطبيقاتها كثيرة ، وهي تعنى وقوع حوادث من التي ذكرتها صراحة ، ومنها التلاعب او التبيد او اى حادث آخر ، وفي هذا اطلاق والمطلق يجـرى على اطلاقه ، وفيها اشارة الى ان الحوادث المذكورة لم ترد على وجه الحصر والتحديد .

هذا وان الفقرة « ب » منها تنص صراحة على ان واجب اللجنة التي تكون هو ان تبدأ بجرد الاصناف الموجودة في مكان الحادث لحصر الاصناف الفالدة او التلفة ، وهذا اجراء جوهري يجب اتباعه ، وببإشرته فوراً يحق فاعليته اذ يجب ان يكون فوراً وعاجلاً ولا يتراخى الا لسبب قوى وفي هذه الحالة يجب اغلاق المخزن او التحفظ على محتوياته تحفظاً دقيقاً حتى لا تفضيع المسؤولية بين كثرة الايدي التي تمتد الى هذه المهـد بعد ان ترنم يد المسئول عنها .

والإجراءات التي رتبها هذه المادة جهورية ، واغفلها أو تجاهلها؛
أمر بالغ الخطورة لمادام الشارع استلزمها ؛ ولا يقال إن اغفلها لا يترتب
عليه البطلان لعدم النص على صراحة في متن المادة — إذ لا شك في أن
الحكمة في صدد تقدير ووزن مسئولية صاحب المعهدة تأخذ في الاعتبار وفي
المقام الأول منه سلامة الإجراءات القانونية ومدى مراعاتها وذلك للتعرف
على قيام هذه المسئولية وتحديد ضوابطها ونطاقها وتحديد من يقع عليه
عبؤها بعد ذلك كله .

وتطبيقا لما تقدم فإن العجز الذي أثبتته الجرد قد يرجع إلى الأسباب
التي فكرها الحكم المطعون فيه وقد يرجع إلى عوامل أخرى لا يمكن تحديدها
على وجه الجسر كما أنه لا يمكن القاء مسئولية ما على المظنون ضده
على أساس المادة ٣٣٩ من اللائحة أو المادة ٤٥ منها أو من نص
قانوني آخر إذ ثبت أن يده رفعت من المعهدة في ١١/١٢/١٩٥٤ ولم يحصل
جردها إلا في ١٠/٢/١٩٥٥ كما أن الأسباب التي قبلت لتبرير التأخير
في الجرد ليس من شأنها أن تحول دون الجرد الفوري وهو الذي يحسم
الأمر حسما قاطعا والتراخي فيه يفتح ثغرات ويثير احتمالات كثيرة الأمر
الذي يؤدي بالمسئولية من أي نوع كانت ويجعل الحكمة مع عدم قيام
دليل آخر في حالة استحيل معها القاء عبء مسئولية الأشياء الفاتدة
على شخص أو أشخاص معينين بالذات .

(طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤)

لجنة الادارية

قاعدة رقم (١٤٤)

المادة :

مجلس تاديب الطلاب المتشكل من عناصر غير قضائية لا يفرج عن كونه لجنة ادارية — مجلس التاديب الاعلى الذى استحدثته القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ ونظما به استئناف قرارات مجلس تاديب الطلاب ، — طيبة قراراته — هى قرارات ادارية وليست احكاما تاديبية — نتيجة ذلك — اختصاص محكمة القضاء الإدارى بطلب الفلها ، وعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان البين من مطالعة نموص القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات — وهو الذى صدر فى ظله القرار الطعون فيه انه استبدل بنص المادة ١٨٣ من هذا القانون نصا يقضى بتشكيل مجلس تاديب الطلاب برئاسة عميد الكلية او المعهد الذى يتبعه الطالب وعضوية كل من وكيل الكلية او المعهد المختص واتدم اعضاء مجلس الكلية او المعهد المختص . كما استبدل بنص المادة ١٨٤ من القانون المذكور نصا يجرى على انه « لا يجوز الطعن فى القرار الصادر من مجلس تاديب الطلاب الا بطريق الاستئناف بطلب كتابى يقدم من الطالب الى رئيس الجامعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار وعليه ابلاغ هذا الطلب الى مجلس التاديب الاعلى خلال خمسة عشر يوما . ويشكل مجلس التاديب الاعلى على الوجه التالى :

— نائب رئيس الجامعة المختص رئيسا .

— عميد كلية الحقوق او احد الاساتذة بها .

١٠٠٠ مختلف من الكلية أو المعهد الذى يتبعه الطالب .

ويصدر باختيار الاساتذة الاعضاء قرار من رئيس الجامعة . وفى جميع الاحوال لا يجوز للحكم بوقف تنفيذ قرار مجلس تاديب الطلاب أو مجلس التاديب الاعلى قبل الفصل فى الموضوع .

ومن حيث أن المستفاد من هذين النامين المعلنين انه لم يترتب عليها تغيير فى الطبيعة الادارية لقرارات تاديب الطلاب ، ذلك أن السلطة التى خولها المشرع امر تاديب الطلبة هو محض سلطة ادارية تتمثل فى مجلس تاديب الطلاب المشكل من غير عناصر قضائية وبالتالى فهو لا يخرج عن كونه لجنة ادارية ، كما أن مجلس التاديب الاعلى الذى استحدثه القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ونلط به استئناف النظر فى قرارات مجلس تاديب الطلاب ، لا يغير فى طبيعته القانونية الطبيعة الادارية للمجلس الذى ينظر فى قراراته ، وبملاسته مهمة التعقيب على هذه القرارات لا تجعل قراراته فى صدد هذه المهمة احكامها تاديبية بل تعد بحسب التكيف السليم لها من القرارات الادارية النهائية الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى بما يعقد الاختصاص بالفصل فى الطعون المرفوعة بطلب الماثم لحكمة القضاء الادارى مما ينبص البند (ثانيا) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ، وهى ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الدعوى المثلة .

(طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٥)

قاعدة رقم (١٤٥)

المادة :

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التكوين ممثلا بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ — ويجوز لوزير التكوين لضمان تامين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التكوين العليا بعض التدابير ومنها الاستيلاء — بموافقة لجنة التكوين العليا على قرار الاستيلاء تعتبر شرطا شكليا فى القرار لابد من استيفائه — لم يشترط للقانون الحصول

على موافقة اللجنة ،وعدا معينا — يستوى ان يكون صدور هذه الموافقة سابقا او لاحقا على صدور قرار وزير التووين بالاستيلاء — صدور موافقة لجنة التووين العليا على قرار الاستيلاء في تاريخ لاحق لتاريخ صدوره لا يعيب هذا القرار من ناحية الشكل — القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التووين — سلطة وزير التووين في اصدار قرار الاستيلاء هي سلطة تقديرية تجد حدها الطبيعي في استهداف الاغراض التي من اجلها شرع اصدار مثل هذا القرار والتي حدها المشرع في المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — اذ تجاوزت سلطة وزير التووين في اصدار قرار الاستيلاء حدود الاهداف التي تنفيها المشرع ابتغاء تحقيق هدف آخر لا يتعلق بضمان تووين البلاد وعدالة التوزيع كان قراره معييا يعيب مخالفة القانون .

ملخص الحكم :

المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون — محلة بلقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ — تنص على انه « يجوز لوزير التووين لضمان تووين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التووين العليا كل التدابير الآتية او بعضها : بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (هـ) الاستيلاء على أية مصلحة مملوكة او خاصة او أي محل او مصنع او محل صناعات او عقار او منقول ... » واستنادا الى هذا النص اصدر وزير التووين القرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢١ بالاستيلاء على مطحن ضو بالعمرائية الشرقية قسم بولاق الحكور بحفظة الجيزة لصالح شركة مطاحن جنوب القاهرة ، وقد أوشحت مذكرة وزارة التووين التي عرضت على لجنة التووين العليا بطسعة ١٥/١٢/١٩٨٠ في شأن الاستيلاء على المطحن المذكور دواعي اصدار هذا القرار ، اذ جاء فيها انه ورد للوزارة كتاب مخيرية تووين الجيزة مقضيا ان مطحن ضو بالعمرائية الشرقية ارتكب العديد من المخالفات التوينية وتهدت ضده ١٩ قضية توينية ، بالاضافة الى كثرة تمطل المطحن ، وتبين ان اصحاب المطحن يعتمدون عدم اصلاح الاعطال لامكان الحصول على اذن بتوقف المطحن لبيع الارض المقام عليها وبناء على ذلك وافقت لجنة التووين العليا على اقرار ما تم من حيث تقييم وزارة التووين باصدار القرار الوزاري

رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ بالاستيلاء على المطن المشار اليه ، وذلك على النحو الوارد بمحضر اجتماع لجنة التكوين العليا بجلسة ١٩٨٠/١٢/١٥ .

ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة ان قضت بانّه ولئن كانت موافقة لجنة التكوين العليا على قرار الاستيلاء تعتبر شرطا شكليا في القرار من استيفائه ، الا ان القانون لم يشترط للحصول عليها موعدا معينا ، ومن ثم فسيان ان يكون صدور هذه الموافقة سلفا او لاحقا للقرار الصادر بالاستيلاء ، بالتطبيق لحكم المادة الاولى من المرسوم بقتون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين ، وعلى ذلك فان صدور موافقة لجنة التكوين العليا على قرار الاستيلاء المطمون فيه في تاريخ لاحق لتاريخ صدوره لا يعيب هذا القرار من ناحية الشكل طالما ان التثبت ان هذه اللجنة وافقت على قرار الاستيلاء عند عرضه عليها بجلسة ١٩٨٠/١٢/١٥ ، ويكون الحكم المطمون فيه اذ قضى بان موافقة اللجنة على قرار الاستيلاء في تاريخ لاحق يصيب القرار من ناحية الشكل ، قد اخطا في تطبيق القانون في هذا الخصوص .

ومن حيث انه بالنسبة الى مدى سلطة وزير التكوين في اصدار قرار الاستيلاء طبقا للمادة الاولى من المرسوم بقتون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فانه ولئن كان اصدار هذا القرار يخل في السلطة التقديرية لوزير التكوين - بموافقة لجنة التكوين العليا - الا ان هذه السلطة تجد حدها الطبيعي في استهداف الاغراض التي من اجلها شرع اصدار مثل هذا القرار ، والتي حددها المشرع صراحة في نص المادة الاولى من المرسوم بقتون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وهي ضمان توين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، لذا جاوزت سلطة وزير التكوين في اصدار قرار الاستيلاء حدود الاهداف التي تنبأها المشرع ، ابتغاء تحقيق هدف آخر لا يتعلق بضمن توين البلاد وعدالة التوزيع ، فانه يكون قد خالف حكم القانون .

ومن حيث ان الواضح من الاوراق ان قرار الاستيلاء المطمون فيه يستند في اصداره الى ان المطن المسئول عليه ارتكب العديد من المخالفات التوبينية وقبت ضده ١٩ قضية توبينية ، بالاضافة الى كثرة تعطال المطن

مما يؤدي الى نقص كميات الخبز المعروضة في المناطق الكائنة بها ، فضلا عن ان اصحابه يعتمدون عدم اصلاح الاعطال لامكان الحصول على اذن بتوقف الطحن لبيع الارض المقام عليها .

ومن حيث انه فيما يختص بالمخالفات التمييزية المفيدة ضد الطحن ، فانه يبين من ظاهر الاوراق — وبالقدر اللازم للنصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه دون التطفل في الموضوع او المساس بطلب الالفاء — ان عدد من هذه المخالفات قيد شكوى ادارية ، وان بعضها غير خاص بهذا الطحن وان البعض الآخر حكم فيه بالبراءة او بالخرامة وان هذه المخالفات — في مجموعها — ليس من شأنها ان تؤثر على الاهداف التي تنفيهاها المشرع من تفويل وزير التكوين سلطة اصدار قرار الاستيلاء وهي ضمان توين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، ومن ثم فانه لا تنهض سببا مبررا لاصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه .

ومن حيث انه فيما يختص بكثرة تعطيل الطحن مما يؤدي الى نقص كميات الخبز المعروضة في المناطق الكائنة بها ، وتعدد عدم اصلاح الاعطال بقصد الحصول على اذن بتوقف الطحن لبيع الارض المقام عليها ، فان جهة الادارة لم تكلم المستندات ولم تسق الادلة المؤيدة لذلك بل جاءت اقوالها — في هذا الخصوص — برسلة دون سند يدعمها من الاوراق ، بل ان الظاهر من الاوراق ومن واقع الامور يناقضها ، فمن بين المخالفات المنسوبة الى الطحن لا توجد سوى مخالفة واحدة خلسة بانخفاض معدل الانتاج ، وهي المخالفة المفيدة برقم ٣٢٢ في ١٤/٤/١٩٧٩ ، ولا يستل من هذه المخالفة — الوحيدة في نوعها — ان الطحن كثير التعطيل او انه بان بسبيله لان توقف من الانتاج ، وقد يكون انخفاض معدل الانتاج راجعا الى سبب آخر غير تعطيل الطحن ، وكما ان الثابت في محضر الاستيلاء على الطحن تنفيذا للقرار المطعون فيه والمحرر بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض في ٢١/٨/١٩٨٠ ان طحن وقت الاستيلاء عليه — كان قائما بالعمل في انتاج الدقيق البلدي ، وان العمل استمر به حتى تم طحن كل كميات القمح التي كانت موجودة في الطحن واجهزته ، واستمرت عملية الطحن عن انتاج كميات كبيرة من الدقيق والنخالة تسليتها للجنة المذكورة ، كذلك فانه لما كان الثابت ان الطحن كان مؤجرا للطامع طالب التدخل وآخرين من مالكة الطموم ضده في تاريخ

صدور قرار الاستيلاء عليه ، فانه من غير المنطقي ان يعتمد مستأجرو المطحن عدم اصلاح اعماله حتى يتوقف تبليها عن الانتاج فيحصل ملكه على انن يتوقفه ليتمكن من بيع الارض المقام عليها ، اذ ليس من مصلحة المستأجرين في شيء — بحسب التقدير العادي للامور — ان يتوقف المطحن المؤجر لهم عن الانتاج في الوقت الذي مازالوا ملزمين باداء الاجرة لملكه . وعلى اية حال فلم يثبت ان المطحن توقف عن الانتاج فعلا او انه كان بسبيله الى ذلك عند اصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه ، على وجه يؤثر في ضمن تامين المناطق الكائن بها بالحقق والخبز او يخل بالمعادلة في التوزيع ، مما يقوم بها مبررا لاصدار هذا القرار ، فالاصل ان يكون سبب القرار حقيقيا لا وهميا ولا صوريا ويجوز ان يقوم السبب على مجرد الفرض والاحتمال ، والا فقد القرار اساسه القانوني . .

من حيث انه لما تقدم جيمعا فان قرار الاستيلاء المطعون فيه — بحسب الظاهر من الاوراق لم يصدر في نطاق الاهداف التي حددتها المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهي ضمن تامين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، وبالتالي يكون هذا القرار قد صدر بالمخالفة للقانون ، ويكون طلب وقف تنفيذه قد توافر فيه أحد ركنيه وهو ركن الجدية ، بالإضافة الى ان ركن الاستعجال في هذا الطلب بتحقيق ايضا — لما يترتب على الاستمرار في تنفيذ قرار الاستيلاء المطعون فيه من نتائج يمتد تداركها فيما لو قضى بالقائه ، الامر الذي يضمن معه الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار .

(الطعنان ٩١١ و ٩١٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة اول يونية ١٩٨٥)

لجنة استشارية

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

لجنة استشارية — نصاب — انفصال النصاب على نصاب معين لصحة انعقاد لجنة استشارية — صحة انعقاد اللجنة بأغلبية أعضائها في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

إذا كان القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتشكيل لجنة غنية لفنئون مهال وزارة الصحة من رئيس وثلاثة أعضاء معينين بالاختصاص لم يحدد نصاباً معيناً لصحة انعقاد هذه اللجنة والا لكان اجتماعها غير قانوني وكثرت قراراتها بطلاناً فان الأصل العلم بالنسبة الى لجنة استشارية شأنها هكذا أن انعقادها بأغلبية أعضائها يقع صحيحاً وأن قراراتها عند قيام عدم النصاب سارية على بطلانها في هذه الحالة ، وعدم وقوع ميب جوهري فيها تكون صحيحة كذلك ولا سيما إذا كان اجتماعها — كما هو الشأن في الحالة المعروضة — قد حضره ثلاثة أرباع أعضائها وهم الرئيس وعضوان ولم يتخلف سوى عضو واحد وأن القرار الذي اتخذته ما كان ليتأثر من حيث النتيجة التي انتهى اليها رأي الأعضاء الثلاثة الحاضرين بصوت العضو الرابع الذي تخلف عن الحضور على الرغم من توجيه الدعوة اليه .

(طعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

لجنة القطن المصرية

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

اللجنة الدائمة للدعوى للقطن المصرى — شخصية اعتبارية — القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة تمويل الدعوى للقطن المصرى — إنشاء لجنة الدائمة للدعوى — النص على تمتع اللجنة بالشخصية الاعتبارية وإدارة أموال الدعوى والتصرف فيها — ذلك يستلزم أن تكون لها ذمة مالية مستقلة وتخصيص ميزانية مستقلة لها تلحق بوزارة التجارة .

ملخص النقض :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة تمويل الدعوى للقطن المصرى تنفى بفرض ضريبة مقدارها عشرة مليات من كل قنطار من القطن الشعر يتم حجه ، ومثلها لكل قنطار من القطن الشعر يام كبسة كبسا بخاريا ، ومثلها عن كل قنطار من القطن يتم تصديره . ونمت الفترة الأخيرة من هذه المادة على أن تخصيص المبالغ المحصلة من « هذه الضريبة للدعوى للقطن المصرى فى الداخل والخارج . كما نصت المادة السادسة من هذا القانون على أن تنشأ بوزارة المالية لجنة دائمة تضطلع بمهمة الدعوى للقطن المصرى ، وتكون حلقة الاتصال بين مصر ومكتب الدعوى والخبراء الفنيين ومستحدثاتها ، ويكون تشكيل هذه اللجنة بمرسوم .

وكذلك نمت المادة السابعة من القانون ذاته على أن « يكون لهذه اللجنة شخصية اعتبارية وتتولى إدارة أموال الدعوى والتصرف فيها بما يحقق الأمراض المنشأة من إلتها طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير المالية » .

وبين من هذه النصوص أن لجنة الدعالية للقطن المصرى التى نصت على انشائها المادة السادسة من القانون المشار اليه ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، مما يستتبع أن تكون لها فمة مالية مستقلة ، ولم يقف القانون عند هذا الحد ، بل خولها أيضا حق ادارة اموال الدعالية والتصرف فيها بما يحقق الاغراض المنشأة من أجلها ، طبقا للقواعد التى يضعها وزير المالية ، تلك الاموال التى خصصها ورصدها لغرض معين هو الدعالية للقطن المصرى فى الداخل والخارج ووكل الى اللجنة الممثل على تحقيق هذا الغرض .

واستقلال اللجنة فى شخصيتها الاعتبارية ونزحتها المالية على النحو المشار اليه الذى انصح منه القانون فى نصوصه سابقة الذكر ، هذا الاستقلال يستوجب تخصيص ميزانية مستقلة لهذه اللجنة تدرج فيها ايراداتها التى تتكون من حصيلة الضريبة المفروضة بالمادة الاولى من القانون وان يتم التصرف فى هذه الايرادات وفق القواعد التى يصدر بها قرار من وزير المالية .

ومصلحة القطن التى تنبمها هذه اللجنة كانت ملحقة بوزارة المالية ثم ألحقت بوزارة التجارة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٥٦ ، مما يقتضى نقل الاختصاصات التى كانت مخولة لوزير المالية فى هذا الصدد الى وزير التجارة .

(فتوى رقم ٣١٤ — فى ١٩٥٧/٦/٥) .

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

لجنة القطن المصرية — تكييفها القانونى — هى مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

يبين من نص التشرىعات المنشئة والمنظمة للجنة القطن المصرية أنه بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ صدر قرار من وزير المالية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن لجنة القطن لعلم ١٩٤٢ ونصت المادة

الاولى منه على أن « تؤلف لجنة تسمى لجنة القطن المصرية (١٩٤٢)
يعهد اليها في شراء القطن المطوج الناتج عن محصول موسم ١٩٤٣/٤٢
وتسليمه وبيعه للتصدير أو الاستهلاك المحلى وفي اتخاذ الإجراءات
والعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب وزارة المالية » وتضمن المادة
٢ منه تشكيل اللجنة وهو يضم من بين أعضائه وكيل وزارة المالية
لشئون القطن ووكيل وزارة الزراعة ومدير علم مصلحة الاملاك وغير
الحكومة المحلف ونصت المادة ٣ على أن « يكون للجنة ميزانية
مستقلة ويفتح لها حساب خاص في البنك الاهلى المصرى » ونصت
المادة ٤ على أن « تمسك حسابات اللجنة بحيث تظهر جلة الأرباح
والخسائر والعمليات التى بإشرافها » ونصت المادة ٥ على أن « يعين
وزير المالية مراقبا لحسابات اللجنة » ونصت المادة ٦ على أنه
« على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن القرارات التى تصدرها
وزارة المالية بشأن مهمة اللجنة باكملها وتوضح الحسابات
التي يصدق عليها المراقب تحت تصرف ديوان المحاسبة » وأخيرا نصت
المادة ٧ على أنه « لا يجوز للجنة إصدار القرارات الا اذا حضر
اجتماعها ستة أعضاء على الأقل منهم ثلاثة من موظلى الحكومة ..
وتبلغ القرارات التى تصدرها اللجنة لوزير المالية بمجرد صدورها »
ويجب الحصول على تصديق وزير المالية على قرارات اللجنة المتخذة
بإجراءات البيع لتكون نافذة » .

وظلت تصدر قرارات وزارية سنوية من وزير المالية يعهد فيها
للجنة القطن شراء القطن المطوج وتسليمه وبيعه للتصدير أو للاستهلاك
المحلى وفي اتخاذ الإجراءات والعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب
وزارة المالية وذلك بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القرار
الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه الى أن صدر في ٢٦ من
نومبر سنة ١٩٥٢ قرار من مجلس الوزراء يقضى بإعادة تشكيل لجنة
القطن المصرية جاء به أنه :

« بتاريخ ٢٣ نومبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على أن
تقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليها من القطن محصول هذا العام ،
كما تقولى أيضا ببيعها بنفسها ولحسابها وذلك بواسطة لجنة القطن
المصرية أسوة بما اتبع في خلال سنوات الحرب الأخيرة » .

ولما كتلت الحكومة مستبدا غورا شراء محصول القطن للموسم الحالى طبقا للشروط والاوضاع التى وافق عليها مجلس الوزراء كما تمد المئدة لبيع ما لديها من اقطان لتصدير للخارج والاستهلاك المحلى ترى وزارة المالية والاقتصاد اعادة تشكيل لجنة القطن المصرية على الوجه الآتى :

حضرة وكيل وزارة المالية والاقتصاد لشئون القطن رئيسا

حضرة وكيل وزارة الزراعة

حضرة مدير عام مصلحة الجمارك

حضرة مدير عام مصلحة القطن

حضرة رئيس اتحاد مصدرى الاقطان بالاسكندرية او نائبه فى حالة غيابه

حضرة رئيس اتحاد تجار الداخل او نائبه فى حالة غيابه

حضرة رئيس لجنة بورصة مينا البصل او نائبه فى حالة غيابه بمثلان للمنتجين يختارهما وزير المالية والاقتصاد .

ونظرا لاهمية العمليات التى تقوم بها اللجنة وهى عمليات ذات صفة تجارية تتطلب تحديد المسئولية وسرعة البت ، غترى الوزارة الا تتخذ اللجنة المذكورة بالنظم والتعليمات المالية فيما يخص بتطبيق لوائح الخصومات والمخازن ونظم التخزين او المستخدمين واجراءات الشراء والبيع وهو ما جرى عليه العمل فى اللجان السابقة وتبشيا فى ذلك مع التعرف العجارى فى سوق مينا البصل مع حضورها فى نفس الوقت لرقابة ديوان المحاسبة .

كما ترى وزارة المالية والاقتصاد تنظيميا لادارة اعمال اللجنة المذكورة تقرير القواعد الآتية :

(١) يكون للجنة القطن المصرية ميزانية مستقلة ويفتح لها حسمات خاص فى البنك الاهلى المصرى .

(ب) تمسك حسابات اللجنة بحيث تظهر جملة الأرباح أو الخسائر الناتجة من العمليات التي تباشرها لكل موسم من مواسم القطن على حدة .

(ج) يعين وزير المالية والاقتصاد مراقبا لحسابات اللجنة ، على أن يتحقق من أن القرارات التي تصدر بشأن مهمة اللجنة قد نفذت بالكاملها . وتوضع الحسابات التي يصدر عنها المراتب تحت تصرف ديوان المحاسبة .

(د) تصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتبلغ القرارات التي تصدرها اللجنة لوزير المالية والاقتصاد بمجرد صدورها ويجب الحصول على تصديقه على قرارات اللجنة المتعلقة بإجراءات الشراء والبيع لتكون نافذة .

(هـ) يمثل اللجنة رئيسها أدام الجيتار ، نائبه اله ن .

(و) تحل هذه اللجنة محل لجنة القطن المصرية التي أعيد تشكيلها .

(ز) يخول لوزير المالية والاقتصاد الحق في إصدار القرارات اللازمة لحسن إدارة وتنظيم العمل باللجنة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن لجنة القطن المصرية تقوم على مرق عام وهو شراء القطن المحلي وتباليه وزير ه التمسدير أو الاستهلاك المحلي وفي اتخاذ الإجراءات والهيكل اللازمة لـ ذا البيع لحساب وزارة المالية .

وأن اللجنة ميزانية مستقلة ويفتح لها حساب خاص في البنك الأهلي المصري وتمسك لها حسابات تظهر فيها الأرباح والخسائر الناتجة من العمليات التي تباشرها لكل من مواسم القطن على حدة . وأن اللجنة تفوض للاشراف الحكومى الذى يتصل في :

(أ) رئاسة اللجنة المعقودة لوكيل وزارة الاقتصاد وعضويتها المعقودة علىبيتها لوططين حكوميين .

(ب) السلطة الوصلية المقررة لوزير الاقتصاد في التصديق على قرارات اللجنة المتعلقة بإجراءات الشراء والبيع وإبلاغه بكافة قراراتها

وتفويله الحق في إصدار القرارات اللازمة لخصن إدارة وتنظيم العمل
باللجنة .

(ج) الرقابة المفروضة لمراقب الحسابات الذي يعينه وزير الاقتصاد
والذي عليه أن يتحقق من أن القرارات التي تصدر بشأن مهمة اللجنة
قد نفذت بأكملها .

(د) رقابة ديوان المحاسبة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن لجنة القطن المصرية تجتمع
بين الخصائص المميزة للمؤسسات المالية إذ تقوم على مرفق عام
هو تسويق القطن وشراؤه وبيعه لحساب الحكومة وتخضع في ذلك
للاشراف الحكومي ورقابته . ومن ثم فهي تعتبر مؤسسة عامة
ولا يغير من ذلك أن المشرع لم يمنحها صراحة الشخصية المعنوية
المستقلة ذلك أن الاعتراف بالشخصية المعنوية المستقلة قد ينص عليه
صراحة وقد يستفاد ضمنا والاعتراف بشخصية معنوية مستقلة للجنة
القطن المصرية مستفاد ضمنا من التنظيم الذي حدد لها على الوجه
المتقدم وتدل عليه دلالة قاطعة استقلال ميزانيتها وتفويل رئيسها
تمثيلها أمام الجهات ذات الشأن .

(فتوى رقم ٦٣٤ — في ١٠/١٢/١٩٦١) .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

لجنة القطن المصرية — مدى تطابق قانون عقد العمل الفردي رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ على موظفيها — عدم تطبيقه عليهم — جواز استمارة بعض
احكامه لتطبيق باعتبارها من النظم الداخلية للجنة — شرط ذلك ألا
تتعارض مع الصيغة التي تتميز بها روابط القاطنون العام أو نص واجب
التطبيق على موظفي هذه اللجنة .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة المستقرة ان مجال تطبيق قانون عقد العمل الفردى لا يكون الا اذا كتلت العلاقة قائمة على اساس عقد رضائى بالمعنى المفهوم فى هذه القوانين الخاص وليست خاضعة لتنظيم لاتحى ، وذلك بصريح نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى التى قضت بأن « تسرى احكام هذا القانون على العقد الذى يتعده بقتضاه عمل ان يشتغل تحت ادارة صاحب العمل او شركة فى مقابل اجر . . » وان ما جاء بالملذكرة الايضاحية من ان بين الطوائف التى لا تسرى عليها احكام القانون المذكور « موظفو ومستخدمو الحركة ومجالس المديرىات والمجالس البلدية والقروية الداخلون فى الهيئة لانهم يخضعون لاحكام القوانين واللوائح التى تنظم ما بينهم وبين الحكومة » انها هو تأكيد للاصل العلم من ان علة اخراج هؤلاء من احكامه هى ان الرابطة التى تقوم بينهم وبين الحكومة او الاشخاص الادارية والمرار التى تنشأ لهم بسبب هذه الرابطة انها تخضع لتنظيم لاتحى ، لامرأها بطبيعة متميزة نظمتها الدولة تنظيميا خاصا يتفق مع طبيعة عقد العمل الفردى ، ذلك ان المرافق العامة لا يتسنى لها ان تحقق الغرض المتشود منها اذا كتلت خاضعة لقواعد القانون الخاص . ومن ثم كان الاصل فيها هو التنظيم اللاتحى ، وكان عقد العمل الفردى هو الاستثناء . . .

ومن حيث ان المشرع فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بصدار قانون العمل قد أكد هذا المبدأ فنصت المادة ١ منه على انه « لا تسرى احكام هذا القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار رئيس الجمهورية » .

ومن حيث انه يخلص من ذلك الى ان الاصل فى قانون العمل انه لا يسرى على موظفى المؤسسات العامة وعمالها وانما يخضعون للنظم اللاتحى ، وهى كما قدنسا النظم التى يقررها مجلس ادارة المؤسسة . او القرار الصادر باتشائها ، وقانون الوظائف العامة فيما لم ينص عليه فى أى منها .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على لجنة الحطن المصرية يتعين القول بان .

الأصل في موظفيها وعمالها أنهم لا يخضعون لأحكام قانون عقد العمل الفردى ، وإنما يخضعون للنظم اللاتحجية التى تضمنها قرار إنشاء اللجنة التى يقررها لهم قانون موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص فى ذلك القرار أو تلك اللوائح .

ومن حيث أنه على الرغم من ذلك فإنه مادام مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على كافة شئونها ومنها شئون موظفيها ، ومن ثم يكون له سلطة تقديرية فى تقرير النظم التى يراها ملائمة لسير العمل بالمؤسسة وله تبعاً لذلك أن يستعمل من أحكام قانون عقد العمل ما يراه ملائماً ، ففسرى عليهم هذه الأحكام ، إلا أنها لا تطبق عليهم فى هذه الحالة باعتبارها من أحكام قانون العمل ، وإنما باعتبارها أحكاماً لاتحجية يقررها مجلس إدارة المؤسسة فتأخذ حكم هذه اللوائح ، فيكون تطبيقها مشروطاً بأن تتلائم وطبيعة سير المرفق وبألا تتضمن مخالفة لحكم من أحكام القانون على نحو ما تقدمناه فى شأن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالأجور الإضافية .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على القرارات الصادرة من لجنة القطن المصرية والتى تتضمن أحكاماً مقترحة فى شئون موظفيها لأنها لم تضع لها لائحة داخلية — أنها قررت — على سبيل المثال — باجتماعها فى ٣ من يناير سنة ١٩٥٢ « منح موظفيها اجرا اضافيا لا يزيد على ست ساعات عمل يوميا على أساس احتساب أجر الساعة الإضافية بساعة أصلية بحد أقصى قدره ربع المرتب وتقرر باجتماع ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ زيادته الى ٥٠ ٪ من المرتب الاساسى . أما بالنسبة لعمال اليومية فقد رأت الإدارة وهم يعملون مع الموظفين نفس الساعات الزائدة منحهم اجرا اضافيا بواقع ٥٠ ملياً للعمال و ٣٠ ملياً للعائلة يوميا » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن اللجنة قد استعانت بأحكام قانون عقد العمل الفردى فيما يتعلق بحسب أجر ساعات العمل الإضافية ، ولا تترتب عليها فى ذلك مذات هذه الأحكام لا تعارض مع طبيعة سير المرافق العامة أو مع نص من نصوص القانون الواجبة التطبيق عليها ، ومن ثم يكون هذا التبرار قد حصر صحيحاً منتجا لثمة — إلا أنه منذ العمل

بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه الذي استحدث قيوداً على منح هذه الاجور تسرى كما تقدمنا على موظفى المؤسسات العامة ، منذ العمل بهذا القانون يتعين اخضاع الاجور التى تصرف للعمال والموظفين للقيود التى أوردتها ذلك القانون ، ولو كانت هذه الاجور مطلقة لما أوردته قانون العمل من أحكام — لذلك فان القانون الواجب التطبيق فى هذه الحالة هو القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ منذ العمل بأحكامه .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان الأصل هو عدم انطباق قانون العمل على موظفى لجنة القطن المصرية وعمالها — ومع ذلك ليس ثمة ما يمنع من أن يستعمل اللجنة بعض أحكام قانون العمل على أن تطبق فى هذه الحالة باعتبارها من النظم اللاتحىة الداخلية للجنة يشترط تطبيقها الا تتعارض مع الصفة التى تتميز بها روابط القانون العلم ، او مع نص من نصوص القانون واجبة التطبيق على موظفى اللجنة وعمالها .

(مئوى رقم ٩٢٤ — فى ١٠/١٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

موظفو لجنة القطن المصرية — الاجور الإضافية المستحقة لهم — تجاوز النسب والحدود بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الإضافية — وجوب استرداد ما صرف زيادة وفقاً للمادة ٨ من هذا القانون — حسن النية لا يشفع فى الرد ، بل ينتفى بشروطه التمسد من ارتكاب الجريمة التى فرضها هذا النص على المخالفة .

ملخص الفتوى :

يتروى على القول بان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الإضافية واجب التطبيق على موظفى لجنة القطن وعمالها ، ان الاجور الإضافية التى كانوا يتقاضونها منذ العمل بأحكام القانون المشار اليه يجب ان تصنف وفقاً للنسب التى منهبها ، وكل مبلغ صرف زيادة .

عن الحدود التى عينها القانون المشار اليه يتعين استرداده وقد نظمت هذا الرد احكام المادة ٨ من ذلك القانون التى تنص على أن « كل مخالفة لاحكام المواد الاولى والثانية والثالثة يعاقب مرتكبها بالفصل من الوظيفة ويصدر قرار الفصل من الجهة التابع لها شاغل الوظيفة العلية ، هذا علاوة على استرداد جميع المبالغ التى صرفت بغير حق او خصمها مما هو مستحق للموظف » وبغداد هذا النص أن المبالغ التى تصرف للموظف علاوة على النسبة التى عينها القانون بتعين استردادها منه ، وبين القانون طريقة استردادها وهى خصمها مما هو يستحق للموظف .

ومن حيث أنه لا وجه للتحدى بأن ما صرف الى هؤلاء الموظفين والعمال قد صرف اليهم بحسن نية ، فلك أن حسن النية لا يشفع لهم فى هذا المقام الا أنه يعنىهم من العقوبة الواجب تطبيقها عليهم والتى تقضى بها المادة ٨ سالفة الذكر ، اذ ينتفى بشيوت حسن النية القصد من ارتكاب تلك المخالفة .

(فتوى رقم ٩٢٤ — فى ١٠/١٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

لجنة القطن المصرية — موظفوها وعمالها — صدور اللائحة الداخلية
بشأنهم فى أول فبراير ١٩٦١ — صدور القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء وتنظيم مؤسسة عليا باسم لجنة القطن المصرية — نصه على أن تحل هذه اللجنة محل اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦/١١/١٩٥٢ وأن يبقى موظفوها والقواعد السارية عليهم الى أن يتم اعتماد لوائح اللجنة — تقرير مجلس ادارة اللجنة فى ١٢/١٢/١٩٦١ تطبيق لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العلية الصنعة بقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — لا يستبر قرارا قطعا فى شأن اللائحة الواجبة للتطبيق ملزم قد تبين أن المجلس كان يعطى الى مجرد بحث ومشروع مع

الاسترشاد بنك الالحة — مؤدى ذلك بقاء لالحة اول فبراير ١٩٦١ الخاصة
بمنظم موظفى ومعال اللجنة لحين وضع لالحة جديدة يتم اعتبارها من وزير
الاقتصاد طبقا للمادة ١٤ من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ .

ملخص القوى :

يبين من تلمى التشريعات المنشئة والمنظمة للجنة القطن المصرية ،
انه فى ٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٢ صدر قرار وزير المالية رقم ١٢٥
لسنة ١٩٤٢ بشأن لجنة القطن لعام ١٩٤٢ ، ونص فى مادته الاولى على ان
« تؤلف لجنة تسمى لجنة القطن المصرية ، ويمهد اليها شراء القطن المطوج
النتاج من محصول موسم ١٩٤٣/٤٢ » وتسلمه وبيعه للتصدير او للاستهلاك
المحلى ، وفى اتخاذ الاجراءات والعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب وزارة
المالية » ، كما نص فى المادة الثالثة منه على ان « يكون للجنة ميزانية
مستقلة ويفتح لها حساب خاص فى البنك الاهلى المصرى » .

وقد ظلت تصدر بعد ذلك قرارات سنوية من وزير المالية ، يعهد فيها
للجنة المذكورة بشراء القطن المطوج وتسلمه وبيعه للتصدير او للاستهلاك
المحلى ويتخذ الاجراءات والقيام بالعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب
وزارة المالية ، وذلك بالشرط والامضاء المنصوص عليها فى القرار
الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه . الى ان صدر فى ٢٦ من نوفمبر
سنة ١٩٥٢ قرار من مجلس الوزراء ، يقضى باعادة تشكيل لجنة القطن
المصرية ، وقد جاء فى هذا القرار انه « بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢
وافق مجلس الوزراء على ان تقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليها من اقطان
محصول هذا العام كما تتولى ايضا بيعه ولحسابها وذلك بواسطة لجنة
القطن المصرية ، اسوة بما اتبع فى سنوات الحرب الاخيرة . ونظرا لاهمية
العمليات التى تقوم بها اللجنة — وهى عمليات ذات صلة تجارية تتطلب
تحديد المسئولية وسرعة البت — تقرر الوزارة الا تتعبد اللجنة المذكورة
بمنظم والتعليقات المالية فيما يختص بتطبيق لوائح الحسابات ومنظم
التعيين للموظفين او المستخدمين ... كما ترى وزارة المالية والاتصال —
تنظيما لادارة اعمال اللجنة المذكورة — تقرير القواعد الآتية : — ١ — يكون
للجنة ميزانية مستقلة ويفتح لها حساب خاص فى البنك الاهلى المصرى » .

وفي أول فبراير سنة ١٩٦١ صدرت اللائحة الداخلية بشأن نظام موظفي
وعمال لجنة القطن المصرية .

وفي ٣٠ من يونية سنة ١٩٦١ صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٢
لسنة ١٩٦١ بإنشاء وتنظيم مؤسسة علمية باسم لجنة القطن المصرية ، ونص
في المادة الرابعة منه على أن « يختص مجلس الإدارة برسم السياسة
العلمية التي تسيّر عليها اللجنة ، كما يختص باقتراح كافة التدابير المؤدية
إلى تحقيق أغراضها ، ويتولى إدارتها وتصريف شئونها ، دون التقيد
في ذلك بالأنظمة المالية والإدارية المتبعة في المصالح الحكومية ، وللجلس
على الأخص : - . . . د - اقتراح اللوائح الخاصة بتنظيم تعيين موظفي
اللجنة وعملها وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وتدريبهم وفصلهم ، وعلى العموم
كل ما يتعلق بتنظيم علاقتهم باللجنة واعتمادها من وزير الاقتصاد » .
كما نص في المادة ١٤ منه على أن « تحل اللجنة المنشأة وفق أحكام هذا
القرار محل لجنة القطن المصرية المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ في حقوقها والتزاماتها قبل الفسخ
ويستمر موظفوها في خدمة اللجنة الجديدة على أن تحكم أوضاعهم وعلاقتهم
بها ذات القواعد السارية عليهم ، وذلك إلى أن يتم اعتماد لوائح اللجنة » .

وبجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قرر مجلس إدارة اللجنة المذكورة
تطبيق لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العلمية الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفي اللجنة وعملها ، مع أعداد
اللائحة الداخلية تطبيقاً لما نص عليه في اللائحة المشار إليها . وبجلسة
٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ قرر المجلس أن اللجنة - بحكم تكوينها بموجب
القرار الجمهوري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ - لها طابع خاص ، ولا مانع
من الاسترشاد فقط بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العلمية
كما قرر تشكيل لجنة فرعية لبحث مشروع اللائحة وتقديم تقريرها
للمجلس . وبجلسة ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٢ وافق المجلس على دراسة
المزايا التي تعود على الموظفين والعمال فيما لو طبق عليهم قانون المعاشات
الجديد ، ثم أجرى مقارنة بين اللائحة المقترحة واللائحة السابق العمل بها
(وهي لائحة أول فبراير سنة ١٩٦١ سابقة الذكر) وعرض النتيجة توطئة
للبيت في هذا الموضوع . وبجلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ قرر مجلس

الإدارة استقرار العمل بالأوضاع الحالية ، وهي الاسترشاد بلائحة المؤسسات المالية وما يصدره مجلس الإدارة من قرارات ، إلى أن يقرر المجلس الوضع الذي يتخذ أسساً لأعداد لائحة نهائية على مدى لاتعة المؤسسات المالية وتلقون المعاشات المزمع صدوره ، أو الاسترشاد بلائحة الشركات التابعة للمؤسسات المالية التي نازالت محل بحث السلطات المختصة أيهما أكثر ملاءمة للموظفين والعمال . ويجتسد ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ قرر مجلس الإدارة احلة المذكورة المقدمة إليه - بخصوص طلب الموافقة على تطبيق لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المالية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالجنة - قرار احلة هذه المذكورة إلى السيد مستشار الرأى لوزارة الاقتصاد لمراسة هذا الموضوع ، وعرض نتيجة دراسته على المجلس فى اجتماعه القادم .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مجلس إدارة لجنة القطن المصرية قد خول بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سلطة وضع لوائح مالية وإدارية لتنظيم علاقة اللجنة بموظفيها وعملها دون التقييد بالنظم المتبعة فى المصالح الحكومية ، ويمقتضى هذه السلطة إصدار مجلس إدارة اللجنة المذكورة فى أول فبراير سنة ١٩٦١ اللائحة الداخلية بشأن نظم موظفى ومعال اللجنة . ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ الذى أملا تنظيم اللجنة ، وخول مجلس إدارتها سلطة اقتراح اللوائح الخاصة بموظفيها وعملها ، على أن تعتمد من وزير الاقتصاد ، والذى نص فى المادة ١٤ منه على أن يستمر العمل باللائحة الصادرة فى أول فبراير سنة ١٩٦١ بشأن معاملة موظفى اللجنة وعملها ، وذلك إلى أن يتم اعتماد اللوائح الجديدة للجنة الخاصة بنظم موظفيها وعملها .

ومن حيث أنه ولئن كان مجلس إدارة اللجنة قد قرر بجلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ تطبيق أحكام لائحة نظم موظفى ومعال المؤسسات المالية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفى اللجنة وعملها ، إلا أنه عد وأصبح بعد ذلك فى جلسته المتعاقبة من أنه إنما كان يهدف إلى مجرد الاسترشاد بتلك اللائحة والاعتداء بأحكامها فقط .

عند اعداد لائحة موظفى وعمل اللجنة وقد أكتت الإجراءات التى اتخذها مجلس الإدارة فى اجتماعاته المتتالية بعد ذلك — من تشكيل لجنة فنية من أعضائها لدراسة المزايا التى تعود على موظفى اللجنة وعملها فيما لو طبق عليهم قانون المعاشات الجديد ، وعمل مقارنة بين اللائحة المقترحة واللائحة المعمول بها — أن المجلس لم يصدر قرارا خاطما فى شأن اللائحة الواجبة التطبيق على موظفى اللجنة وعملها ، وإنما كان يصدد دراسة اللائحة التى يمكن تطبيقها عليهم . ومن ثم فلا وجه للقول بأن ثمة لائحة خلاف لائحة أول فبراير سنة ١٩٦١ اقترحها مجلس إدارة لجنة القطن المصرية بنظام موظفيها وعملها ، واعتبدها وزير الاقتصاد ، طبقا للبند (د) من المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ سالد الذكر ، وأنها حقيقة الأمر أن مناقشات كتبت قد دارت بين أعضاء مجلس إدارة اللجنة بشأن اللائحة الواجبة التطبيق ، ولم تخلص هذه المناقشات الى وجوب تطبيق لائحة معينة . ومادام الأمر كذلك فإن اللائحة الداخلية لنظام موظفى وعمل اللجنة الصادرة فى أول فبراير سنة ١٩٦٢ تظل سارية المنفول فى شأن العاملين باللجنة ، الى أن يتم وضع لائحة جديدة واعتمادها ، وذلك أممالا لنص ١٤ من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اللائحة الداخلية لنظام موظفى وعمل لجنة القطن المصرية الصادرة فى أول فبراير سنة ١٩٦١ هى الواجبة التطبيق على العاملين بهذه اللجنة ، وأنها تظل سارية فى شأنهم الى أن يصنع مجلس إدارة اللجنة لائحة جديدة يتم اعتمادها من وزير الاقتصاد — وفقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦٢ .

(ملف ١١٩/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)

تكملة رقم (١٥٢)

١٩٦٥

لجنة القطن المصرية — خضوعها لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧

في شأن المؤسسات العلمية واللائحة الداخلية لنظام موظفي وعمال اللجنة المعمول بها من أول فبراير ١٩٦١ - صدور قرار من مجلس ادارتها ينقسم متوسط حصة الثلاثة أشهر التي درجت على صرفها للعاملين بها الى مرتبتهم - هو قرار صادر من غير مختص - ليس ذلك ان اختصاص مجلس الإدارة بتقرير الحصة طبقاً للمادة ١٦ من اللائحة الداخلية لا يصح له بتغيير طبيعة الحصة وذاتيتها بجعلها جزءاً من المرتب تضم اليه وتصرف معه - مخالفة هذا القرار كذلك لحكم المادة ٧٢ من الدستور .

ملخص القضية :

ان لجنة القطن المصرية قبل الغائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العلمية في القطن كانت مؤسسة علمية طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء وتنظيم مؤسسة علمية باسم لجنة القطن المصرية الا انها ليست من المؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادي ولم يصدر قرار جمهوري باعتبارها من المؤسسات العلمية التي تخضع لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بصدار قانون المؤسسات العلمية او باعتبارها من الهيئات العلمية التي يسرى في شأنها احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٣ بصدار قانون الهيئات العلمية .

ومن ثم تسرى على اللجنة احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العلمية واللائحة الداخلية لنظام موظفي وعمال اللجنة المعمول بها من أول فبراير سنة ١٩٦١ عملاً بحكم المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٦١ بإنشاء وتنظيم مؤسسة علمية باسم لجنة القطن المصرية وطبقاً للاحكام القانونية السارية على اللجنة يختص مجلس ادارتها طبقاً للمادة ١٦٥ من اللائحة المشرر اليها بأن يقرر في نهاية السنة المالية المنحة السنوية التي يرى منحها للموظفين والعمال الخ .

والمنحة لها طبيعة وذاتية خاصة تفرق بها عن المرتب ، فالمنحة طبقاً للنص المادة ١٦ من لائحة نظام موظفي وعمال اللجنة سنوية يقرها مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية ولا تخفى الاعتبارات التي اوردت هذا

الفصل ٤. وهذه المادة تسمى بسريخان اللائحة اعسالا لحكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم لا يملك مجلس الادارة تغيير طبيعة المنحة وذاتيتها من كونها سنوية يقررها مجلس الادارة في نهاية السنة المالية يجعلها جزءا من الراتب تضم اليه وتصرفه معه ومخالفة هذه المادة تضوي في الوقت ذاته على مخالفته لحكم المادة ٧٣ من الدستور الذي ينص على « بين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التي تتولى تطبيقها » وذلك لأن مجلس الادارة غير من طبيعة المنحة بكونها سنوية وفلك بأن جعلها دائمة بضاعة الى الراتب وفي الوقت ذاته فقد خلف مجلس الادارة حكم القانون بأن ابطال مفعول المادة ١٦ من اللائحة في المدة التالية على قراره ومن ثم يكون قراره قد صدر من لا يملكه مخالفا للقانون .

لذلك انتهى الرأي الى عدم مشروعية القرار الصادر من مجلس ادارة لجنة القطن المصرية بضم متوسط المنحة السنوية الى مرتبـلت العاملين بالجنة .

(ملف ٢٣٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٥/١٨)

كيفية تشيكون الأحزاب السياسية

قاعدة رقم (١٥٢)

المادة :

المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الأحزاب السياسية لوردت الشروط الواجب توافرها لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسي — يتعين أن تتوافر جميع الشروط الموافقة على تأسيس الحزب — أن تلك : يترتب على تخلف أى شرط من هذه الشروط قيام للسبب المتع من الموافقة على قيام الحزب — هي شروط ولجنة الموافقة على تأسيس الحزب عند قيامه وشروط صلاحية لاستمرار الحزب بعد قيامه في مباشرة نشاطه — اذا تبين تخلف احد هذه الشروط أو زواله كان لرئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية أن يطلب من المحكمة الإدارية العليا بتشكيلها الوارد في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ حل الحزب وفقا للإجراءات الواردة في المادة ١٧ منه — اللجنة شئون الأحزاب السياسية بعد صدور قرارها بالاعتراض على تأسيس الحزب أن تضيف اسبعا جديدة لقرارها متى كانت هذه الأسباب تتعلق بتخلف شروط أخرى أوجبها القانون وكانت هذه الأسباب قائمة وبموجودة عند صدور قرارها بالاعتراض — الجعن ليل المحكمة الإدارية العليا في القرار الصادر بالاعتراض على تأسيس أى حزب سياسي ييسر رقبة هذه المحكمة للتصق من توافر كافة الشروط التي حددها القانون — الشرط الوارد في البند سابعاً من المادة الرابعة — مصانته لحرية الرأى الواردة في المادة ١٧ من الدستور — استخلاص المحكمة فيها تضمينه الهندان تكفي وسبعاً من المادة الرابعة مخالفة لاحكام الدستور — وقف الطعن والحالة

الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في مدى دستورية البندين —
المسح لك : المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٢٨
سنة ١٩٧٩ .

ملخص الحكم :

عن السبب القائل بتخلف الشرط المنصوص عليه في البند ثانيا من المادة
الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية في شأن الحزب الناصري على
قول بان الحزب ليس متميزا في برنامجه وسيلسته تميزا ظاهرا عن حزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحى فانه يبين من مطالعة احكام المادة الرابعة
من قانون تنظيم الاحزاب السياسية انها اوجبت لتأسيس أى حزب سياسى
توافر العديد من الشروط التى حددتها تلك المادة ، ومن هذه الشروط عدم
تعارض — مقولت الحزب او مبادئه او اهدافه او برامجه او سياساته او
اساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الاسلاميه ومبادئ ثورتى
٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ والحفاظ على الوحدة الوطنية
والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى ، وعدم قيام الحزب في
مبادئه وبرامجه او في مباشرة نشاطه او اختيار قياداته او اعضاءه على
اساس يتعارض مع احكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة
الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولا ريب ان هذه الشروط من الامانة والشمول
على نحو يجعل الاساسيات والاساليب والمبادئ والبرامج التى تقوم عليها
الاحزاب السياسية ترد من معين واحد ونقيض مع نبع محدد ، الامر الذى
يجعل التشابه بين مبادئها وبرامجها واساليبها امرا واردا ، وبالتالي يضحى
اشتراط الخلف لظاهر بين هذه المبادئ والبرامج والاساليب هو امر جد
عسير على تخو يفرج بهذا الشرط من دائرة التنظيم الى مجال التقييد وينطوى
على تعارض واضح ، لبدأ تكلف الفرص بين المواطنين الذى كلفته المادة
الثامنة من الدستور ويخل بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات
العامة على نحو يتعارض وحكم المادة ٤٠ من الدستور ، ووجه هذا التعارض
ان ايراد هذا الشرط ينطوى على تفرقة بين المواطنين واخلاق ببدا تكلف
الفرص في تأسيس الاحزاب السياسية لما ينطوى عليه من اباحة للبعض
وخطر للبعض الآخر .

ولا يسوغ الرد على ذلك بأنه مادام أن حزبا تلقيا يقوم على ذات الاسس والمبادئ والاهداف التى يؤمن بها طلبة تأسيس حزب آخر فانه لا يمكن لهؤلاء تحت هذا الحزب الانضمام لهذا الحزب الآخر ، ذلك بغرض التسليم بامتناع هؤلاء لذات الاسس والمبادئ والاهداف الا انهم قد لا يؤمنون بقدرة وكفاءة القائمين على الحزب فى تحقيق هذه المبادئ وذلك الاهداف وهذا فضلا عن ان انضمامهم الى الحزب القائم يجعل امر ترشيحهم لمجلس الشعب والشورى ، وقد أصبح الترشيح لهذين المجلسين عن طريق القوائم الحزبية رهينا بارادة وهدى قيادات الحزب ، وهنا يبرز عنه قيد جديد على حرية المواطن فى الترشيح وهو احدى الحريات السياسية التى كفلتها المادة ٦٢ من الدستور عنما نصت على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح .

ومن حيث أن ما سلكته لجنة شئون الاحزاب السياسية فى دفاعها من ان الطامح هو أحد الموقعين على أحد البيئات التى تضمنت دعوة الى تصييد وترويج اتجاهات تتعارض — مع معاهدة السلام مع اسرائيل وبحقوقها الأبر الذى يتعارض مع البند سلبا من المادة الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية وينفذ بالحق الحزب الناصرى (تحت التأسيس) شرطا من الشروط اللازمة لموافقة على تأسيسه ، فان هذه المحكة ترى فى الشرط الذى أورده البند سلبا من المادة الرابعة سابقة الذكر من الا يكون بين مؤسس الحزب أو قياداته من تقدم أدلة جديده على قبيله بالدعوة أو المشاركة أو التحريض أو الترويج بلية طريقة من طرق العنصرية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند سلبا من المادة المذكورة ومنها المبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة فى ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ ، ترى المحكة فى هذا الشرط مصادرة لحرية الراى وهى احدى الحريات التى كفلها الدستور بها نصت عليه المادة ٤٧ منه من أن « حرية الراى مكولة ولكل انسان التعبير عن رايه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون » ذلك أنه وإن كان يتمين على الدولة احترام تعاليمها الدولية ومنها معاهدة السلام مع اسرائيل طالما كانت هذه المعاهدة قائمة ونافذة ، الا أن ذلك لا يعنى مصادرة أى راي مخالف لما تضمنته تلك المعاهدة ، متى كان ابداء هذا الراى أو التمييز أو الترويج له قد تم فى حدود القانون ويلتقى فانه يستقر فى يقين هذه المحكة ووجهتها أن

ايراد الفرط الوارد في البند سلبعا من المادة الرابعة من قانون تنظيم
الاحزاب السياسية هو امر يتعارض مع حكم المادة ٢٧ من الدستور .

ومن حيث انه يخلص منا تقدم ان هذه المحكمة ترى فيما تضمنه البندان
ثانيا وسلبعا من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخلف
بنظام الاحزاب السياسية مخالفة لاحكام الدستور على النحو السابق بيانه .
ومضى كلفت المسادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصلح
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦ تقضى بانه اذا تراعى لاحدى المحكم
في الهيئته ذات الاختصاص القضائي اثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية
نص في قانون او لائحة لازم للفصل في النزاع لوقعت الدموى واثبتت الاوراق
بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للنسب في المسالة الدستورية ،
ومضى كان ذلك وكان الفصل في هذا الطعن يتوقف على الفصل في مدى
دستورية البندين ثانيا وسلبعا من المسادة الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب
السياسية سالفا الفكر ، فمن ثم نقضت تعين وقف هذا الطعن واثبتت اوراقه
الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية هذين البندين .

(طعن ٧٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٤) .

لجنة شئون الموظفين

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

إنشاء لجنة شئون الموظفين — يكون في كل وزارة كالمعلم وفقاً
لنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اجازته إنشاء لجنة
في كل مصلحة تابعة للوزارة ، دون الأقسام أو الفروع المستقلة الداخلة
في المصلحة — أثر ذلك — الاعتماد بالقرارات التي تصدرها اللجنة العامة
في الوزارة أو المختصة دون اللجان الفرعية .

ملخص الحكم :

أن المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام
موظفي الدولة تنص على أن « تنشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون
الموظفين ويتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيساً ومن ثلاثة إلى خمسة من
كبار الموظفين أعضاء ويجوز أن تنشأ لجنة مساعدة في كل مصلحة وتشكل
اللجنة في هذه الحالة من مدير المصلحة رئيساً ومن اثنين إلى أربعة من كبار
موظفيها أعضاء » ويستفاد من ذلك أن الأصل العلم هو أن تنشأ لجنة في
كل وزارة ويجوز إنشاء لجنة في كل مصلحة تابعة للوزارة بمسألة من مدير
المصلحة رئيساً ومن اثنين إلى أربعة من كبار موظفيها أعضاء ، دون أن
تنشأ في الأقسام أو الفروع الداخلية في المصلحة لجان أخرى ، ذلك لأن
أيراد هذه الأقسام أو الفروع في أبواب مستقلة في ميزانية المصلحة لا يعنى
اعتبارها مصالح عملة ، ولا يحدو الأمر أن يكون تنظيمها للموظفين والدرجات
لأن إنشاء المصالح العملة لا يتم إلا طبقاً للأوضاع القانونية المتبعة في مثل
هذه الأحوال .

وبهذه المثابة فإن لجنة شئون الموظفين بالإدارة العملة التي يرأسها
مدير عام هيئة المسك الحديدية هي اللجنة التي لها الولاية في شئون موظفي

المصلحة جميعا وصاحبة الاختصاص الاصيل في هذا الشأن ولا يترتب
على ما يصدر من هذه اللجان الفرعية من تقدير أو ترشيح للموظف أى اثر
تقنوني يحتج به اذ المعبرة بالقرارات التى تصدرها اللجنة المعنية المشـر
اليها ، ومن ثم فإن القرار الذى أصدرته لجنة شئون الموظفين بإدارة المخازن
والمستريات بترشيح المدعى للدرجة الرابعة الكتبية المختصة لوظيفة
مساعد مراقب الحسابات لا يعتد به مادامت لجنة شئون الموظفين بالإدارة
العامة للهيئة قد رشحت للترقية اليها السيد / وهو الأول
في ترتيب اقدمية الدرجة الخمسة ويظوه المدعى فيها .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦١) .

قائمة رقم (١٥٥)

المبدأ :

انشاء لجنة شئون الموظفين — يكون في كل وزارة كصل عام وفقا
لنص المادة رقم ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اجازته انشاء
لجنة في كل مصلحة تابعة للوزارة ، دون الاقسام والفروع المستقلة التابعة
في المصلحة — اثر ذلك — الاعتداد بالقرارات التى تصدرها اللجنة المعنية
في الوزارة او المصلحة دون اللجان الفرعية — طبيعة ما تبنيه هذه اللجان
الفرعية من آراء في تقدير كفاية الموظف .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام
موظفي الدولة على أن « تنشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين
وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار
الموظفين اعضاء ، ويجوز أن تنشأ لجنة مماثلة في كل مصلحة ، وتشكل
اللجنة في هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى أربعة من كبار
موظفيها اعضاء » .

ومناد ذلك أن الأصل العام هو أن تنشأ لجنة في كل وزارة ويجوز

انشاء لجنة في كل مصلحة تابعة للوزارة تشكل من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى اربعة من كبار موظفيها اعضاء ، دون ان تنشأ في الاقسام او الفروع الداخلية في المصلحة لجان اخرى ، ذلك لان ايراد هذه الاقسام او الفروع في ابواب مستقلة في ميزانية المصلحة لا يعنى اعتبارها مصالح عامة ولا يعدو الامر ان يكون تنظيمها للوظائف والدرجات لان انشاء المصالح العامة لا يتم الا طبقا للأوضاع القانونية السليمة المتبعة في مثل هذه الأحوال ، وبهذه المثابة فان لجنة شئون الموظفين بالادارة المصلحة التي يرأسها مدير عام هيئة السكك الحديدية هي اللجنة التي لها الولاية في شئون موظفي المصلحة جيبا وصاحبة الاختصاص الاصيل في هذا الشأن ولا يترتب على ما صدر من اللجان الفرعية من تقدير الكلية او ترشيح للموظف أى اثر قانونى يحتج به ، اذ العبرة بالقرارات التي تصدرها اللجنة العامة المشار اليها ، بيد أن لجنة شئون الموظفين الفرعية بإدارة الحركة والبضائع ، وقد استحدثت اختصاصها من القرار المتضمن انشاءها باعتبارها لجنة محلية لمهى والحالة هذه لجنة تحضيرية استشارية يستأنس برأيها ، ورأيها استشارى في تقدير الكلية خاضع لرغبة واعتقاد لجنة شئون الموظفين العامة ، لذا اقترحت اللجنة الفرعية تقدير كلية الموظف بأنه ضئيف ولم تعدل اللجنة العامة هذا التقدير فيعتبر ما قرره لجنة شئون الموظفين العامة بمثابة اقرار لما اقترحتة اللجنة الفرعية مما يجب امله وترتيب الآثار القانونية عليه .

(طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

لا الزام على لجنة شئون الموظفين بتسبيب قراراتها .

ملخص الحكم :

ليس في نصوص قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ما يوجب على لجنة شئون الموظفين ان تسبب قرارها ، إما ما جاء بلائحته التنفيذية في هذا الشأن فلا يعدو أن يكون من تبيل التوصية لتنظيم العمل ،

دون أن يكون المقصود هو ترتيب البطالان عند اغفاله ، هذا فضلا عن أن هذه اللائحة لا تلك أية إضافة في التشريع من شأنها ترتيب بطلان لم يقرره القانون .

(طعن رقم ١٦٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/٢٣/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

ليس بقانون موظفي الدولة ما يوجب على لجنة شئون الموظفين تسبيب قراراتها — نص اللائحة التنفيذية لهذا القانون في هذا الشأن لا يعدو أن يكون من قبيل التوصية لتنظيم العمل — لا بطلان على اغفال هذه اللجنة تسبيب قراراتها .

بالمحك :

أنه ولئن كانت نصوص قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ليس فيها ما يوجب على لجنة شئون الموظفين أن تسبب قراراتها ، وأن ما جاء باللائحة التنفيذية في هذا الشأن لا يصح أن يكون من قبيل التوصية لتنظيم العمل دون أن يكون المقصود هو ترتيب البطالان عند اغفاله وهذا ما سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت به ولكنها في العديد من القضايا التي تعرضت لقرارات لجنة شئون الموظفين .

(طعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٦ ق — جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

اقتراح لجنة شئون الموظفين — شغل درجة ما — أرجاء الوزير شغلها — لا ضرورة لتسببه — اعترضه الوزير فقط هو الواجب لتسبب قانونا .

ملخص الحكم :

ان القول بأنه كان على الوزير ان يبدى اسباب هذا الاجراء كتلبة وان يعيد الامر الى اللجنة لاعادة النظر في اقتراحاتها على ضوء هذه الاسباب ، هذا القول مردود بان قرار الوزير بلجراء شغل درجة فضلا عن انه ليس من القرارات التي اوجب القانون تسببها فان مثل هذا القرار يحمل في طياته اسباب اصداره وهي عدم ملائمة شغل الدرجة في الوقت الذي اقترحتة اللجنة وتقدر هذه الملازمة — كما سلف البيان — مما تترخص فيه الادارة وحدها — اما القول ان الوزير كان عليه ان يعيد الاقتراحات الى اللجنة مشفوعة باسباب هذا الاجراء فهذه الاعادة اجراء اوجبه القانون في حالة اعتراض الوزير على اقتراحات اللجنة لاسباب معينة فبرر هذا الاعتراض ، اما اذا كان قرار الوزير ليس اعتراضا على مقترحات اللجنة وانما مجرد ارجاء لها فليس ثمة حاجة لاعادة المقترحات الى اللجنة لاعادة النظر فيها .

(ملعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٦٠)

المادة رقم (١٥٩)

المبدأ :

تتطلب من قرار الفصل مستخدم خارج الهيئة — لا الزام على لجنة شئون الموظفين بان تستدعى المستخدم المتكلم او تجزى تحقيقا بذايات ترى ان العناصر القليلة بالاوراق كافية لاتخاذ قرارها .

ملخص الحكم :

لا الزام على لجنة شئون الموظفين عند نظر التظلم المرفوع اليها من مستخدم خارج الهيئة من القرار التسليم الصادر بفصله ، بان تقوم باستدعاء صاحبها المسكن او بلجراء تحقيق او سماع اقوال او دفاع ، مادامت ترى ان العناصر القليلة تحت نظرهما والقليلة بالاوراق كافية لاتخاذ

قرارها في شأنه ، ومتى انتهى الالتزام باتخاذ اجراء معين على سبيل
الاجوب ، فان اغفاله لا يترتب عليه جزاء البطلان .

(طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١٦٠)

المادة :

المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة
— الأصل على موجبها ان تنشأ لجنة شؤون الموظفين في كل وزارة — جواز
اتشاء هذه اللجنة في اية مصلحة تابعة للوزارة — ليس من قبيل ذلك اتسليم
او فروع المصلحة الواحدة وان وردت في ابواب مستقلة بالميزانية — اتشاء
المصالح العامة لا يتم الا طبقا للاوضاع القانونية السليمة — لجنة شؤون
الموظفين بالادارة العامة التي يرأسها مدير عام هيئة السكك الحديدية —
هي مصلحة الولاية في شؤون موظفي المصلحة جميعا — لجان شؤون الموظفين
الفرعية الاخرى محض لجان تنفيذية استشارية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام
موظفي الدولة على ان تنشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شؤون الموظفين
وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار
الموظفين ، ويجوز ان تنشأ لجنة مماثلة في كل مصلحة ، وتشكل اللجنة
في هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى اربعة من كبار
موظفيها ومناد ذلك ان الأصل العام هو ان تنشأ لجنة في كل وزارة ، ويجوز
اتشاء لجنة في مصلحة تابعة للوزارة تشكل من مدير المصلحة رئيسا ومن
اثنين الى اربعة من كبار موظفيها أعضاء ، دون ان تنشأ في الاتسليم
او الفروع في ابواب مستقلة في ميزانية المصلحة لجان اخرى ، ذلك لان
ايراد هذه الاتسليم او الفروع في ابواب مستقلة في ميزانية المصلحة لا يخلو

اعتبارها مصالح عامة ولا يعدو أن تكون تنظيمية للموظفين والدرجات لأن إنشاء المصالح العامة لا يتم إلا طبقاً للأوضاع القانونية السليمة المتبعة في مثل هذه الأحوال ، وبهذه المثابة فإن لجنة شئون الموظفين بالإدارة العامة التي يرأسها مدير عام هيئة السكك الحديدية هي اللجنة التي لها الولاية في شئون موظفي المصلحة جميعاً وصاحب الاختصاص الأصلي في هذا الشأن ، ولا يترتب على ما يصدر من اللجان الفرعية من تقدير الكلية أو ترشيح للموظف أي أثر قانوني يحتج به ، إذ العبرة بالقرارات التي تصدرها اللجنة العامة المشكل إليها بيد أن لجنة شئون الموظفين الفرعية بإدارة الحركة والبضائع وقد استحدثت اختصاصها من القرار المقتضى إنشائها باعتبارها لجنة محلية نهى والحالة هذه لجنة تحضيرية استشارية تستأنس برأيها ورأيها استشاري في تقدير الكلية خاضع لرقابة واعتماد لجنة شئون الموظفين بمثابة إقرار لما اقترحت اللجنة الفرعية مما يجب الموظف بأنه ضميم ولم تعدل اللجنة العامة هذا التقدير فيعتبر ما قرره اللجنة شئون الموظفين بمثابة إقرار لما اقترحت اللجنة الفرعية مما يجب أعماله وترتيب الآثار القانونية عليه .

(طعن رقم ١٠١٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٥٦/٥/٩)

قاعدة رقم (١٦١)

الجاء :

وضع لجنة شئون الموظفين بالسكك الحديدية يخفف عن وضع اللجان الأخرى في المصالح والوزارات فلا تطبق عليها أحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعلق بفروض قيام القرار إذا مضت ثلاثون يوماً من تاريخ عرض مقترحات اللجنة على الوزير دون اعتراض مسبب منه — أساس ذلك — هو عدم اتصال لجنة شئون الموظفين بالسكك الحديدية بالوزارة مباشرة بعكس الحال في الوزارات الأخرى .

بالحكم :

إن السليمة التشريعية التي تقوم عليها المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تقتضى أن يكون الاتصال بين لجنة شئون الموظفين

وبين الوزير مباشرة حتى يمكن أن يستفاد من سكوت الوزير وعدم اعتراضه. اعتراضا مسببا على قرار اللجنة ، قرار ضمنى بالموافقة على توصية اللجنة وأحال جد مخطف ووجه القياس منق بين هذا الوضع وبين سير الأمور في التدرج الرئاسى فى شأن الترقية الى الدرجات التى يخص بها مجلس ادارة هيئة المسك الحديدية ومن بعده وزير المواصلات طبقا للسلتون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ باختصاصات مجلس ادارة المسك الحديدية المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ ، فلئن كان الوضعان متساويين حتى التوجة الرابعة التى يكون الاتصال فيها مباشرا بين لجنة شئون الموظفين والمدير العام للمسك الحديدية وهى الترتيبات لخلية الدرجة الرابعة بالانتمية فان الوضعين يفترقان بالنسبة للترقيات الى الدرجات الاعلى او بالنسبة للترقية بالاختيار فى الدرجات الاولى ، فان السلسلة التى قلم عليها القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمسك الحديدية فى هذا الخصوص تقوم على اعتبار الصلة المباشرة بين المدير العام وبين مجلس الادارة فهو الذى له حق البدء بالاقتراح ولا اتصال للجنة شئون الموظفين فى ذلك ، وهذا بحكم اللزوم يتنافى مع امكان افترض صدور ضمنى بالموافقة على اقتراح لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٢٨ بمقولة مرور شهر على رفع اقتراحها دون اعتراض الوزير عليه اعتراضا مسببا لئلا دام هذا القانون الخاص بالمسك الحديدية قد نظم تدرج الامر فى نظير الترتيبات المشار اليها تدرجا خاصا يبدأ من المدير العام الذى يعرض مباشرة على مجلس الادارة ثم تكون الصلة بعد ذلك مباشرة بين مجلس الادارة ووزير المواصلات كما ان المادة الرابعة منه نظمت هذه الصلة فجعلت قرارات مجلس الادارة فى هذا الخصوص غير نافذة الا بقرار يصدر من وزير المواصلات ولم تنص على امكان افتراض موافقة ضمنية على قراراتها لمرور مدة على رفعها اليه دون الاعتراض عليها اعتراضا مسببا كما هو الشأن فى قوانين اخرى مما يقطع بان هذا الوضع الخاص يخلط من الوضع العلم فى المادة ٢٨ وان محاولة المدمى فى دعواه تطبيق حكم المادة ٢٨ سائلة الذكر على هذا الوضع الخاص هى تحميل للامر بما لا يطقه وخروج عن مفهوم القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ فى نظائره الخاص للتدرج فى نظير الترتيبات على الوجه سالفه الايضاح .

لجنة قضائية

الفصل الأول : اختصار اللجان القضائية وإجراءاتها

الفصل الثاني : قرارات اللجان القضائية

الفصل الثالث : الطعن في قرارات اللجان القضائية

الفصل الأول

اختصاص اللجان القضائية وإجراءاتها

قاعدة رقم (١٦٢) .

المبدأ :

المنافعات الخاصة بمرتبات ومعاشات ومكافآت الموظفين العموميين - وجوب طرحها أولا على اللجان القضائية طبقا للرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ - رفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري - عدم قبول الدعوى - قانون إنشاء المحاكم الإدارية لم يغير الوضع من حيث عدم قبول الدعوى إذا رفعت مباشرة لمحكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

إن المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية قد نص في مادته الثانية على اختصاص هذه اللجان بالنظر في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، كما قضى في الفقرة الثانية من مادته التاسعة بوجوب طرح المنازعة أولا على اللجنة القضائية وابتناع عرضها على محكمة القضاء الإداري إلا بعد صدور قرار فيها من اللجنة المذكورة . ومن ثم فقد كان سبق استصدار قرار من اللجنة القضائية هو منوط قبول الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ، ووسيلة رفعها إلى هذه المحكمة هي الطعن في القرار الصادر من تلك اللجنة . ثم صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم المحاكم الإدارية ، ونص في مادته الرابعة على أن « تختص المحكمة الإدارية بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين في الهيئة وطوائفهم العمال والمستخدمين الخارجين من الهيئة أو لورثة كل منها » ، وبذلك استند إلى هذه المحكمة اختصاص اللجان القضائية في هذا الضرب من المنازعات . كما قضى في مادته الخامسة بأنه « لا يجوز رفع المنازعات

والطلبات المبينة بالمسألة السابقة الى محكمة القضاء الادارى لمجلس الدولة الا بعد صدور حكم فيها من المحكمة الادارية ويشترط ان يكون الحكم قابلا للاستئناف على الوجه المبين بالمسألة المعقضة « . وبذلك استمرت هذه المنازعات غير جازر رفعها ابتداء امل محكمة القضاء الادارى والا كانت غير مقبولة . ومن ثم فلان رفع الدعوى بعد نفاذ المرسوم بالقانون سالف الذكر والعمل بالحكمه وذلك دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة مع ان موضوعها يتناول منازعة مما يدخل في اختصاص هذه اللجنة يجعل هذه الدعوى غير مقبولة سواء في ظل قيام اللجان القضائية او بعد انشاء المحاكم الادارية التي حلت محل هذه اللجان .

(طعن رقم ٢٩٦ لسنة ١ ق — جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٦)

قاعدة رقم (١٦٢)

المادة :

طلب حساب مدة التوقف عن العمل او الفصل من الخدمة ضمن مدة الخدمة الفعلية مع صرف المرتب والملاوة عنها — من قبيل طلبات التسوية لا الإلغاء — دخوله فيما في اختصاص اللجان القضائية متى كان قد تم في الحال الرضى لسريان المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر بإنشاء هذه اللجان .

ملخص الحكم :

ان الطلبات المقدمة من المدعى بضم المدة التي وقف عن العمل خلالها مع صرف مرتبه عنها وما يترتب على ذلك من آثار ، هي — في حقيقتها وبخسب تكييفها القانونى الصحيح — من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات ، اذ يتناول موضوعها تسوية حالته بضم مدة خدمته — التي ذهبت الوزارة في بادئ الامر الى انه كان مضمولا خلالها ثم عدلت بمعدلت من الفصل واعتبرتها مجرد مدة وقف عن العمل — مع صرف مرتبه وعلاواته الدورية عن هذه المدة ، ولم تنصرف هذه الطلبات قط الى الطعن بالإلغاء في قرار تسليح او وقفه ، وبهذا الوصف لهما كانت تدخل في اختصاص اللجنة

العضائية طبقا لنص البند (اولا) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخلس بانشاء وتنظيم اللجان العضائية .
(طعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

عدم اختصاص اللجان العضائية بالغاء القرارات الصادرة بالفصل .

ملخص الحكم :

طبقا لنص البند (ثانيا) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٢ بانشاء وتنظيم لجان عضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ، حدد المشرع اختصاص اللجنة في طلبات الالغاء بما كان منها خلافا بالظن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العلية أو بالقرينة أو بمنح العالوات ، ومن ثم يخرج عن اختصاصها القرارات الصادرة بالفصل .

(طعن رقم ٦١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/١١)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

نص المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بانشاء وتنظيم اللجان العضائية على اصدار قرارها في التقاض في ايمكان لا يجوز اربعة اشهر من وقت تقديمه ، والا اعتبر نواته في حكم قرار بالرفض — طبيعة هذا ايمكان تنظيمي — مخالفته — لا يترتب عليها البطلان او زوال الاختصاص — اصدار اللجنة العضائية قرارا برفض التقاض لقوات هذا ايمكان — غير سليم .

ملخص الحكم :

ان الشارع حين نص في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بوظائف الدولة على أن « تفصل اللجنة في النزاع في ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من وقت تقديمه وتبلغ قرارها مسببا إلى كل من الطرفين - ويعتبر في حكم قرار بالفرض نوات الميعاد المذكور دون فصل في النزاع » . لم يقصد أن يكون قرار اللجنة باطلا أن هو صدر بعد هذا الميعاد ، وإنما رعى إلى سرعة الفصل في المنازعات خلال الميعاد المذكور بقدر الإمكان فمنص هذه المادة نص تنظيمي أريد به حث اللجان القضائية على سرعة الفصل في التظلمات التي تقدم إليها حتى لا يفشل المتظلم من استئطلة امد التقاضي أمامها فأجل له أن يعتبر انقضاء أربعة أشهر على تظلمه دون الفصل فيه بمثابة قرار بالرفض له أن يتقدم بعده إلى محكمة القضاء الإداري بالظعن في هذا القرار ولكن إذا تريت المتظلم وصبر استمر اختصاص اللجنة في الفصل قائما حتى بعد نوات الأربعة الأشهر المذكورة لأن القانون لم يربط على نوات هذا الميعاد زوال اختصاص اللجنة عن نظر التظلم المطروح أمامها وبهذه المثابة تكون اللجنة القضائية حينما قررت أن ميعاد الفصل في التظلم رقم ٢١٣٠ لسنة ١٩٥٢ القضائية المقدم إليها من المدعى انتهى في ٢١ من يولية سنة ١٩٥٢ وأصبح التظلم مرفوضا ضمينا بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٢ ولا تلك اللجنة النظر فيه حيث أنه أصبح من اختصاص محكمة القضاء الإداري - تكون اللجنة القضائية بقرارها هذا قد تنكبت الطريق السوي وغلب عنها نور الحق لماسلف من اعتبارات .

(طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧)

قائمة رقم (١٦٦)

المبدأ :

وكيل الوزارة هو الذي يملك أن يحدد موقف الإدارة من التظلم المرفوع إلى اللجنة القضائية والقرار الصادر منها فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه

في الميعاد — الوزير هذه السلطة أيضا بصيغته رأس الجهاز الإداري في وزارته — ثبوت تسليم قرار اللجنة القضائية الى مكتب الوزير — بصدقه بميعاد الطعن من هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص باللجان القضائية والمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة أن الشارع أراد أن يحتفظ للأمر فيها يطلع بالنظريات التي تقدم للجان القضائية أو الطعن في القرارات التي تصدر منها ، فجعل المرد في هذا الشأن الى من يهتكم أن يحدد موقف الإدارة من التظلم والاجابة عنه وكذا من القرار الصادر فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل نوات الميعاد ، فأوضح في المادة الخمسة منه انه هو وكيل الوزارة المختص . ولما كانت هذه المحكمة مبنية بمحكمة في الوزير الذي هو رأس الجهاز الإداري في وزارته ، فمن ثم يكون إبلاغه بقرار اللجنة القضائية صحيحا منتجا آثاره ، وبالتالي اذا ثبت أن مكتب الوزير سلم قرار اللجنة القضائية في تاريخ معين فإن ميعاد الطعن فيه يجري من هذا التاريخ .

(طعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢ في — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١٦٧)

المسألة :

صاحب المسألة في تحليل مجلس الدولة في المنازعات من اختصاص هذه اللجان هو رئيس مجلس الوزراء ورئيس رئيس مجلس الدولة — القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ يقتضاه وتنظيم لجان قضائية في الوزارات بالنظر في المنازعات الخاصة بموظفيها قد نظم نظر هذه

التي جعلت من مجلس الوزراء هيئة تنفيذية ، فانشأ لكل وزارة لجنة قضائية جعل اختصاصها يتطرق المنازعات في حدود الوزارة المشكلة فيها . واعتبر رئاسة مجلس الوزراء بما يتبعها من هيئات ، منضما اليها ديوان المحاسبة ومكتب البرلمان والجميع الاخر والمعاهد الدينية ، وزارة في احكام هذا القانون ، ويقوم كل من السكرتير العام لمجلس الوزراء ورؤساء الهيئات المتقدمة الذكر مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بتطبيق الاحكام . ومقتضى ذلك ان تعتبر رئاسة مجلس الوزراء هي صاحبة الصفة الاصلية لدى نظر هذه المنازعات ، ويقوم رئيس مجلس الدولة بوصفه رئيسا لاحدى الهيئات التي تتبعها مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بتطبيق احكام القانون المشار اليه ، ومن ثم يكون حكم المحكمة الادارية التي حلت محل اللجنة القضائية ، اذ صدر ضد رئاسة مجلس الوزراء (مجلس الدولة) ، مع ان المتظلم كان قد قدم تظلمه ضد رئيس مجلس الوزراء وحده — ان الحكم المذكور يكون قد استقام على الصفة القانونية الصحيحة في نظر هذه المنازعة طبقا للاوضاع والجراءات التي تضمنها قانون اللجان القضائية ، ويكون الطعن المرفوع عنه اهلهم بحكمة القضاء الاداري باسم رئيس مجلس الوزراء ، وهو في حقيقته استمرار للمنازعة واستئناف للحكم الصادر فيها ، قد رفع من ذي صفة .

(طعن رقم ١٣١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتظيم تاجير المقار والمطاعم الدولية بلكية خالصة والتصرف فيها — نصها على ان تخضع اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي بالفصل في المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح التهر والتعويض عن كلكه — اعتماد الاختصاص لها بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح التهر والتعويض عن كلكه سواء اكانت في صورة طلب الفاء القرارات الصادرة بتوزيع طرح التهر او تلك المتعلقة بهذا التوزيع

أن في صورة التعويض عن هذه القرارات أو التعويض عن كل الضرر —
اعتبار القانون سالف الذكر من القوانين المعدلة للاختصاص — سريان
احكام هذا القانون على الدعاوى التي لم يكن قد تم اقبال بلب المرافعة فيها
قبل تاريخ العمل به — عدم جواز اعادة الدعوى الى اللجنة لان الاحالة
لا تكون الا بين محكمتين .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر العتلات المملوكة
للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والذي عمل به ونفا لحكم المادة ٨٩
منه بعد انقضاء ثلاثة اشهر على نشره الذي تم في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤
قد استحدث تنظيمها جديدا في شأن المسائل المتعلقة بطرح النهر والتعويض
من اكله ونس في المادة ٢١ منه على أن تخصص اللجنة القضائية للاصلاح
الزراعي النصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له — بالفصل في المنازعات
المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض من اكله ومؤدى هذه المادة وقد نصت
بصفة عامة مطلقة على اختصاص اللجنة المشكل اليها بالفصل في المنازعات
المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض من اكله ومؤدى هذه المادة وقد نصت
بفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض من اكله
سواء اكانت في صورة الناء القرارات السادرة بتوزيع طرح النهر أو تلك
المتعلقة بهذا التوزيع في صورة طلب التعويض عن هذه القرارات أو التعويض
من اكل النهر ولما كان موضوع المنازعة المشارة هو طلب الناء القرار
الاداري الصادر بالناء قرار توزيع طرح النهر على المدعين فإن القرار
المطعون فيه يكون بهذه المثابة من القرارات الادارية بتوزيع طرح النهر
والتي اصبح الاختصاص بالفصل فيها منوطا باللجنة القضائية للاصلاح
الزراعي منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر .

وبن حية، ان القانون المذكور وقد نص على تحويل اللجنة القضائية
للاصلاح الزراعي المختلص بالفصل في المنازعات المتعلقة بتوزيع
طرح النهر والتعويض من اكله فانه يعد بهذه المثابة من القوانين المعدلة
للاختصاص قصد به الشارع نزع الاختصاص الوظيفي لمجلس الدولة
بهيئة قضاء اداري بالفصل في طلب الناء القرارات الادارية المتعلقة بتوزيع

طرح النهر والتمويض عن اكله ونلط الاشتصاص بذلك الى جهة أخرى وله كانت المادة الاولى من قانون المرافعات القديم والجديد على السواء - تقضى ان تسرى قوانين المرافعات بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى وما لم يكن قد تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ثم أخرجت هذه المادة من النطاق المذكور الاستثناءات التي نصت عليها في مقراتها الثلاث ومعاد اولها عدم سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقبال باب المرافعة في الدعوى ولما كان الامر كذلك فان احكام القلتون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه في شأن تعديل اختصاص المحاكم تسرى على الدعوى التي لم يكن قد تم اقبال باب المرافعة فيها قبل تاريخ العمل بهذا القانون وهو على ما سلف بيانه بعد انقضاء ثلاثة اشهر على نشره الذي تم في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ . والدعوى المثلة وان كلفت تد اتميت قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور الا انه لم يقفل باب المرافعة فيها الا بعد هذا التاريخ حيث قررت المحكمة بجلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ اصصدار الحكم بجلسة ٨ من يونية سنة ١٩٦٥ مع التصريح بذكرات في اربعة اسابيع وكان يتعين والامر كذلك ان تقضى المحكمة بعدم اختصاصها بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى واذا اغفلت المحكمة اعمال مقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المذكور فلها تكون قد خالفت احكام القانون الامر الذي يتعين معه الغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

ومن حيث ان المحكمة وان كلفت قد انتهت الى القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى الا انها مع ذلك لا تلك احالة الدعوى الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى المختصة بالفصل في المنازعة لان الاحالة في حالة الحكم بعدم الاختصاص لا تكون طبقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الا بين محكمتين سواء امكننا تابعتين الى جهة قضائية واحدة ام الى جهتين واللجنة القضائية للاصلاح الزراعى ليست محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة المشار اليها ولذلك فلا يجوز قانونا احالة الدعوى اليها والدعون وشانهم في طرح النزاع على تلك اللجنة وفقا للاوضاع التي حددها القانون .

(طعن رقم ١٨٤٩٨١ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣٠)

الفصل الثاني

قرارات اللجان القضائية

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

نص القانون على صدور قرارها في ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من تاريخ تقديم التظلم إليها — لا بطلان على مخالفة هذا الميعاد .

ملخص الحكم :

ان السارح — حين نص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص باللجان القضائية على ان « تشمل اللجنة في التظلم في ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من وقت تقديمه ، وتبلغ قرارها مسببا الى كل من الطرفين ، ويعتبر في حكم قرار بالرفض نوات الميعاد المذكور دون فصل في التظلم » — لم يقصد ان يكون قرار اللجنة بطلانا ان هو صدر بعد هذا الميعاد وانما يرمى الى سرعة الفصل في المنازعات خلال الميعاد المذكور بقدر الامكان .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

صدر قرار من اللجنة القضائية بنسوية حلة الموظف بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادرين في ٢ و ٩ من ديسمبر ١٩٥١ — نص قانون المعاملات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ على الفاء هذين القسرين

من تاريخ صدورهما — ليس من شأنه اعتبار قرار اللجنة القضائية ملغى
بقوة القانون بمجرد العمل بالقانون المعدلات سابقة الذكر .

ملخص الحكم :

انه وان كان الثابت ان قرار اللجنة القضائية المذكور لم يكن قد أصبح
نهائيا في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخالص بالمصادقات
الدراسية والذي تضمن النص في المادة الرابعة منه على أن تعتبر
ملغاة من تاريخ صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢ و ٩
من ديسمبر سنة ١٩٥١ وهى القرارات التى صدر قرار اللجنة القضائية
مستندا اليها — الا أن ذلك ليس من شأنه اعتبار قرار اللجنة المشار
اليه ملغى بقوة القانون بمجرد العمل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢
بل كان يتعين لائقه او لى تستبدل بالتسوية التى قضى بها تسوية
مطابقة لاحكام تلك القانون اما أن يطعن فيه فى الميعاد المحدد والذي
قضى القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٢ باعتباره موقوفا لمدة سنة من تاريخ
العمل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ ولما أن تتم التسوية وفقا لاحكام هذا
القانون بالتالى مع المدعى يتضمن تنازله من قرار اللجنة القضائية الصادر
بصلحه .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

التنازل عن قرار من اللجنة القضائية — لا يفترض ولا يمكن استنتاجه
من مجرد العلم بقرار ادارى تضمن تسوية حالة الموظف على وجه مخالف لما
قضى به قرار اللجنة القضائية — مثال : تلتزم الموظف بعبارة « علم مع
الشكر » على قرار التسوية المشار اليه — لا يفيد تنازله عن قرار اللجنة
القضائية .

ملخص الحكم :

أنه وإن كانت الجمعية قد قبلت قبل أن يصبح قرار اللجنة القضائية بتسوية حالة المدعى وفقا لأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ نهائيا — بتسوية حالة المدعى وفقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ إلا أن مثل النزاع هو ما إذا كان المدعى قد قبل هذه التسوية قبولا يتضمن نزوله عن قرار اللجنة القضائية وما رتبته له من حقوق تزيد على ما رتبته له تسوية حالته وفقا لقانون المعدلات أم أنه لم يصدر منه ما يفيد هذا القبول والتنازل .

فإذا اقتصر الموظف على التمسك على القرار الصادر من الجمعية بتسوية حالته بعبارة (علم مع الشكر) فإن هذه العبارة لا يمكن أن تفيد سوى علمه بذلك التسوية ولا يمكن أن يستخلص منها تنازله عن قرار اللجنة القضائية لأن التنازل لا يفترض ولا يسوغ استنتاجه من مجرد علمه بقرار تضمن تسوية حالته على وجه يخالف من بعض نواحي التسوية التى تنسبها قرار اللجنة القضائية .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

المادة رقم (١٧٢)

المبدأ :

تنفيذ قرارات اللجنة القضائية — امتناع الجهة الإدارية عن هذا التنفيذ تنفيذا كليلا — يعتبر قرارا إداريا سقيا مخالفا للقانون — جواز الفسخ والتعويض عنه .

ملخص الحكم :

إذا كان قرار اللجنة القضائية قد أصبح نهائيا بقوات ميعاد الطعن فيه واكتسب قوة الشيء المقضى فيه فلهذا يمتنع تنفيذ تنفيذا كليلا غير منقوص وامتناع الجهة الإدارية المختصة من تنفيذه على هذا الوجه يعتبر

قراراً سلبياً مخالفاً للقانون يحق للمدعى طلب الفسخ والتعويض عنه وخير تعويض هو أعمال الأكر القنصلية لقرار اللجنة القضائية .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

قرارات اللجان القضائية التي لم يطعن فيها في الميعاد — لها قوة الأحكام النهائية — امتناع المدول عنها أو الفسخ من جانبها أو من المحاكم الإدارية .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص المواد ٢ و ٩ و ١٠ من الرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية أنه قد أسند إلى تلك اللجان سلطة فصل قضائي فيما ناط بها النظر فيه من منازعات وطلبات ، وجعل لقراراتها التي لم يطعن فيها في الميعاد أهرام محكمة القضاء الإداري قوة الأحكام النهائية . وبهذه المثابة تستنفذ اللجنة ولايتها بإصدار قرارها ، فلا تلك الفسخ أو تعديله . فإذا كانت لمعل ذلك . أو نعلته المحكمة الإدارية التي حلت محلها ، كان قرار اللجنة أو حكم المحكمة مخالفاً للقانون ، لاستنفاد ولايتها بإصدار القرار الأول من جهة ، ولإصدار قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً أن كان قد انتفى إجماع الطعن بالنسبة إلى القرار الأول ولم يطعن فيه ، من جهة أخرى .

(طعن رقم ٦٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

قرار اللجنة القضائية في طلبات التمي بعدم الاختصاص لا يمنع من

تقبل دعواه أمام المحكمة الإدارية المختصة في ظل نفاذ احكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة — القول بسبق الفصل في موضوع الدعوى — غير صحيح مادام ان اللجنة القضائية لم يسبق لها التصديق بالموضوع بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص .

ملخص الحكم :

مما يكن من امر في شأن طبيعة طلبات المدعى موضوع التظلم المقدم منه ضد وزارة التربية والتعليم الى اللجنة القضائية الثالثة للوزارة المذكورة والذي سبق ان قضت فيه هذه اللجنة بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، بعدم اختصاصها بنظره ، وأيا كان تكييف اللجنة لحقيقة هذه الطلبات وهو التكييف الذي انتهى بها الى تقرير عدم اختصاصها بنظر التظلم ، فان الدعوى الراهنة التي اقبلها المذكور أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم لم تتم على الطعن في قرار اللجنة القضائية المشار اليه ، بل هي في الواقع من الامر دعوى مبتدأة للمطالبة بأصل الحق المدعى به استقلا عن التظلم الذي كان مرفوعا أمام اللجنة القضائية والذي اصدرت اللجنة قرارها فيه بعد اختصاصها بنظره ، بعد اذ سلم المدعى بقرار عدم الاختصاص هذا ولجا بناء عليه الى عرض النزاع على المحكمة الادارية مجددا ، اذ لو قصد الى الطعن في قرار اللجنة القضائية — اصرارا منه على اختصاصها — لرفع دعواه أمام محكمة القضاء الإداري لمناقشة مسألة الاختصاص مع مراعاة الميعاد القانوني المقرر للطعن في القرارات الصادرة من اللجان القضائية ولكن حقيقة الامر انه بعد صدور قرار اللجنة القضائية في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاصها بنظر تظلمه وعليه به في حينه . لاقام دعواه الحالية أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم ، في ظل نفاذ احكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بمرضى اودعها سكرتيرية المحكمة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، طالبا فيها تسوية حالته بالتطبيق لاحكام كادر العمال ، وهي دعوى مبتدأة منبهة الصلة بتظلمه السابق الى اللجنة القضائية . ولما كان موضوع هذه الدعوى مما يدخل في اختصاص المحكمة الادارية ، وكنت الدعوى في ذاتها مقبولة شكلا ، فان حكم المحكمة الادارية المطعون فيه اذ قضى بعدم

جواز نظرها لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ في تأويل البتة وتطبيقه. ويتمين القضاء بالحق وبجواز نظر الدعوى وبإعادتها إلى المحكمة الإدارية لوزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والإرشاد القومي للفصل فيها مادام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدت لموضوعها بالفصل فيه ، بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص منتهيا إلى الفصل منه دون التعرض لموضوع المنازعة ، ومن ثم لم يكتسب قرارها قوة الأمر المقضى في هذا الخصوص .

(ملعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٧)

الفصل الثالث

الطعن في قرارات اللجان القضائية

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

يمعاد الطعن في قرارات اللجان القضائية — الاعلان الذي يجرى منه
سريان ميعاد الستين يوما هو الذي يوجه الى وكيل الوزارة المختص .

ملخص الحكم :

ان الاعلان الذي يجرى منه سريان ميعاد الستين يوما المقررة للطعن في مثل الحالة المعروضة (طعن في قرار صادر من اللجنة القضائية) طبقا لقانون اللجان القضائية — على حسب غرض الشارع منه — هو الذي يعلن الى وكيل الوزارة المختص ، فقد نصت المادة الخامسة من المرسوم بقانون الخامس باللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ على ان « يرسل رئيس اللجنة صورة التظلم الى وكيل الوزارة المختص في خلال ثلاثة ايام من وقت تسلمه اياه ويجب وكيل الوزارة عنه كتابة في ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوما من وقت ابلاغه به . . » ونصت المادة التاسعة منه على انه لا يجوز « رفع المنازعات والطلبات المبينة بالمادة الثنية الى محكمة القضاء الاداري لمجلس الدولة الا بطريق الطعن في هذه القرارات ولكل من الطرغين حق الطعن في الميعاد المبين في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة » ، ونصت المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على ان « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به » . وظاهر من مجموع هذه النصوص ان الشارع اراد ان يحتلظ الأمر بمبدأ يتعلق بالتنظيمات التي تقدم الى اللجان القضائية لو الطعن في القرارات

التي تصدر منها ، تجعل الرد في هذا الشأن الى من يمكنه ان يحدد موقف الإدارة من التظلم والاجابة عنه ، وكذا مع القرار الصادر فيه من حيث قبوله او الطعن فيه قبل نوات الميعاد ، فلتصح الشارع في المدة الخمسة على انه هو وكيل الوزارة المختص ، لا يجوز للميعاد الا من يوم اعلانه بالقرار .

(طعن رقم ١٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/٢١)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

ميعاد التظلم يومًا — وفيه مدة سنة بالتقويم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢
محكمة حساب الميعاد اذا تخلطه مدة الوقت .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص بأنه اذا حين التقنون للتقصور او لحصول الاجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور او بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو الضريبة أو حدوث الامر المعبر في نظر القانون مجرياً للميعاد وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه اذا كان هزواً يجب أن يحصل فيه الاجراء ، أما اذا كان الميعاد مما يجب انقضاءه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد . فلذا كان الثابت أن قرار اللجنة القضائية المطعون فيه قد ابلغ الى الوزارة في ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٢ ، وقيل ان ينقضي ميعاد الستين يوماً المخدعة لنظر الطعن نشر التقنون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ في ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٢ الذي اوقف ميعاد الطعن لمدة سنة تبدأ من ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٢ ، (تاريخ العمل بالتقنون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢) ، فان ايداع عريضة الطعن مسكرتية محكمة القضاء الإداري في ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥٢ ، يكون — والحالة هذه — قد تم في الميعاد التقنوني محسوباً على مقتضى الضوابط والقواعد المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، وبمرأاة سنة الوقت التي تخلطه .

(طعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

انقطاع ميعاد الاستئناف في الدعوى الإدارية بطلب المساعدة القضائية .

ملخص الحكم :

ان ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - من حيث ما لطلب المساعدة القضائية من اثر قاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء ، او بالأحرى حافظ له وينسحب لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول او الرفض - يصدق كذلك بالنسبة الى ميعاد رفع الاستئناف للمحكمة ذاتها ، لاتحاد طبيعة كل من الميادين ، من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى او الاستئناف قبل انقضاءها ، والاثار القانونية المترتبة على مراعاة المدة المحددة فيها او تقويتها من حيث قبول الدعوى او الاستئناف او سقوط الحق فيها ، وبالتالي امكان طلب اللغاء القرار الإداري او الحكم المستأنف او امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف .

(طعن رقم ٨٢٥ سنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

الطعون في قرارات اللجان القضائية وأحكام المحاكم الإدارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة الجديد رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - استمرار الاختصاص في شأنها لمحكمة القضاء الإداري - محل ذلك ان يكون الطعن لها شلهلا النزاع بروته - اقتصر الطعن أمام محكمة القضاء الإداري على مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع - اختصاص المحكمة الإدارية

ينظر الموضوع اذا كانت هي المختصة بنظره ، او اصبحت مختصة طبقاً :
نصوص القانون الجديد .

ملخص الحكم :

ان ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أن الطعون في القرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية او المحاكم الادارية قبل العمل بهذا القانون تظل من اختصاص محكمة القضاء الادارى الى أن يتم الفصل فيها ، انما مظهر من ان يكون الطعن المرفوع امامها يشمل النزاع برمته ونقل اليها موضوع المنازعة الادارية ذاته ، الفاء كان أو غير الفاء ، اما لو كان قرار اللجنة القضائية هو حكم المحكمة الادارية قد اقتصر على الفصل في مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع ، كمسألة الاختصاص ، فلان المحكمة الادارية تكون هي المختصة ينظر موضوع المنازعة اذا كانت هي المختصة بنظره او لم يصبح ذلك من اختصاصها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، دون أن يؤثر في ذلك رفع الطعن امام محكمة القضاء الادارى المقصور على المسألة الفرعية المتعلقة بالاختصاص .

(طعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٦)

قائمة رقم (١٧٩)

المادة :

منازعة في مرتب او معاش او مكافأة - رفعها امام اللجنة القضائية
التي يجيز قانون انشائها استئناف احكامها ايا كانت قيمة الدعوى - صدور
الحكم فيها من المحكمة الانارية التي لا يجيز قانون انشائها استئناف تلك
الحكم اذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيهاً - عدم جواز
استئناف هذا الحكم اذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز هذا القدر - المادة
٢/٦ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

انه وان كان القرار الذى كان يصدر من اللجنة القضائية — حين قدم التظلم موضوع المنازعة اليها — مما يقبل الطعن ويتخذك أمم محكمة القضاء الادارى ليا كانت قيمة الدعوى وذلك طبقا لقانون انشاء اللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ ، الا أنه بعد أن أقيمت تلك اللجان وأنشئت المحاكم الادارية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ ، فإن الأحكام الصادرة من هذه المحاكم في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمكافآت تكون نهائية اذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها ، أما اذا جاوزت قيمتها هذا النصاب أو كانت مجهولة القيمة ، جاز استئنافها أمام محكمة القضاء الادارى طبقا لنص المادة التاسعة من القانون المشار اليه بما قبل ذلك الأحكام الصادرة منها في الدعاوى التي من هذا القبيل المحالة اليها من اللجان القضائية ، وذلك عملا بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تقضى بعدم سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، وسريتها بالنسبة لما صدر من الأحكام بعد تاريخ العمل بها ، أما الأحكام الصادرة في التظلمات الخاصة بالطعن في القرارات الادارية النهائية ، والمحالة اليها من اللجان والتي خولت المحاكم الادارية سلطة التوصل فيها بصفة وقتية بالحكم الانتقالي المنصوص عليه في المادة ١٣ من قانون انشائها ، على الرغم من أنه ليس لها اختصاص في الالغاء بالنسبة للدعاوى الجديدة ، فإن هذه الأحكام تظل قابلة للاستئناف أمام محكمة القضاء الادارى .

(طعن رقم ١٢٦ لسنة ٢ قى — جلسة ١٩٥٦/٦/٩)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

مصلحة — الترفع بعدم القبول — طلب جليمة القاهرة من مجلس إدارة
تضاميا الحكومة المختص بالطعن في قرار صادر من اللجنة القضائية — تقرير

هذا المحامي بالظمن نيابة عن وزير المعارف العمومية وليس عن مدير الجامعة المذكورة — الدفع بعدم قبول هذا الظمن لانتهاء المصلحة ، في غير محله .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء احكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ باعادة تنظيم جامعة مؤاد الاول (القاهرة) أن المادة ٧ منه تنص على أن وزير المعارف هو الرئيس الأعلى للجامعة بحكم منصبه ويتولى ادارة الجامعة تحت اشرافه : (١) مدير الجامعة (٢) مجلس الجامعة . وله سلطة التصديق على بعض القرارات الصادرة من مجلس الجامعة (مادة ١٣) وهو الذي يتولى تعيين العمداء بعد اخذ رأى مدير الجامعة (مادة ١٤) . كما أنه يتولى تعيين الاساتذة وسائر اعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد اخذ رأى مجلس الكلية المختص او مجلس المعهد المستقل المختص (م . م) وينبئ على كل ما تقدم أن وزير التربية والتعليم من ذوى الشأن الذين يحق لهم قانونا الظمن في قرارات اللجان القضائية ، ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول لانتهاء المصلحة في غير محله ويتمين رفضه فلذا اضيف الى ذلك أن الطاعن اجتصم في تظلمه ابتداء وزير المعارف العمومية بصفته الملحوظة في ذلك القانون باعتباره الرئيس الأعلى للجامعة والمشرع على ادارتها ولم ينكر الطاعن ذلك وأقره في أكثر من مناسبة على التفصيل السابق شرحه فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى رد هذا الدفع يكون قد أصاب الحقيقة للأسباب التي قام عليها .

(ظمن رقم ١٢٧٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

بعد الستين يوما — وقفة لمدة سنة في الحالات المتصوص عليها
بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ — الوقت لا يقتصر على قرارات اللجان
القضائية الصادرة قبل العمل بقانون الإجراءات الدراسية ، بل يشمل ما

يصدر بعده من قرارات بالتطبيق لاحكامه استنادا الى ما حل من نصويته
محل قرارات مجلس الوزراء المشار اليها بالمادة الرابعة منه .

بخصوص الجبكم :

ان القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ نص في مادته الرابعة على انه
« استثناء من حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة
١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٢ ، يعتبر موقوفا لمدة سنة من
تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخلف بالمعدلات التراسمية ،
ميعاد الطعن في قراراته . اللجان القضائية للصادرة بالاستناد الى قرار مجلس
الوزراء المشار اليها في المادة الرابعة من قانون المعدلات التراسمية
سالف الذكر » . والى ان النص على هذا النحو من التصيم لا يجعل حكمة
في وقت ميعاد الطعن لمدة للسنة مقصورا على القرارات الصادرة من اللجان
قبل صدور القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ ، بل يصرفه ايضا الى ما يصدر
بعد ذلك من قرارات بالتطبيق لهذا القانون متى كان اساس الحق المقصود
به مستندا الى ما حل من نصويته القانون المينكور محل قرارات مجلس
الوزراء المشار اليها في المادة الرابعة منه ، وذلك للحكمة التي افصح عنها
المشرع في مذكرته الايضاحية ، وهي امساح الوقت امام الحكومة لتتخذ
اجراءات الطعن لكثرة عدد القضايا ، ولكي تتدبر موقفها من المواطنين اما
بتسوية على مقتضى نصوص قانون المعدلات ولها بطعن في القرار امام
الحكمة ، ومن ثم فان وقف سريان ميعاد الطعن يصدق على قرار اللجنة
القضائية الصادرة لمصلحة المظالم ، لاستناد هذا القرار الى نصوص القانون
رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ التي حلت محل قرار اول يولية سنة ١٩٥١

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

ميعاد الطعن يوم — مدة سنة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ —
قصر الوقت على قرارات اللجان القضائية الصادرة بالاستناد لقرارات
مجلس الوزراء في ١٩٥٠/١٠/٨ و اول يولية ٢ و ١٩٥١/١٢/٩ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٢ المعدل لقانون المعادلات الدراسية قد نص في المادة الرابعة منه على اعتبار ميعاد الطعن في قرارات اللجان القضائية — استنادا الى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٠/٨/١٩٥٠ واول يولية و ٢ و ١٩٥١/١٢/٩ — موتوما لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم فلذا ثبت ان قرار اللجنة القضائية المطعون فيه قضى بتسوية حالة المدعى بالتطبيق لقواعد الاتصال الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ ، فلا يجرى عليه حكم الوقت المنصوص عليه بالمادة سابقة الذكر ، بل يخضع لحكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ، ويكون هذا الميعاد ستين يوما من تاريخ تبليغ القرار لذوى الشأن ، كل فيما يخصه .

(ملعن رقم ٤٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (١٨٢)

المادة :

الطعن في قرارات اللجان القضائية — الاعلان الذى يبدأ منه ميعاد الطعن هو الذى يعلن الى وكيل الوزارة بحسبانه من يملك تحديد موقف الادارة من القرار — توجيه الاعلان الى مدير مصلحة — ثبوت ان هذا الاعلان قد اتفق الاثر المطلوب من الاعلان للوكيل ، وتحققت فيه حكمته — جريان ميعاد الطعن من اليوم التالى له .

ملخص الحكم :

انه وان كان الاعلان الذى يجرى منه سريان ميعاد السنتين يوما المقررة للطعن في قرارات اللجان القضائية طبقا لقانون اللجان المذكورة هو الذى يعلن الى وكيل الوزارة المختص ، الا ان الحكمة من ذلك ان يصل القرار الى من يمكنه ان يحدد موقف الادارة من القرار الصادر في النظم من حيث

قبوله أو الطعن فيه قبل نوات الميعاد ، ومن ثم اذا اتضح ان ابلاغ القرار الى مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد انتج الاثر المطلوب من املائه للوكيل ، اذ حذفت المصلحة مركزها من قرار اللجنة القضائية نور وصولها اليها ، وباندرت بالكتابة الى ادارة قضايا الحكومة للطعن في القرار ، وبذلك تحققت الحكمة من الاعلان ، فله يتعين اعتبار تاريخ ابلاغ القرار الى مصلحة الميكانيكا والكهرباء مجريا لميعاد الستين يوما المقررة للطعن في قرار اللجنة القضائية سالف الذكر .

(طعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

تجهيل صحيفة الطعن في قرار اللجنة القضائية موضوع الطعن —
خلو رد الوزارة من توضيح هذا التجهيل — جزاء ذلك التبتلن — حضور
مثل الجهة الانارية في الدعوى لا يزيل هذا البطلان — توالم ذلك مع ما
تنص عليه المواد ١٤ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ و ٢١ من القانون رقم
١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٧٩ و ٤٠٥ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان بيئلت صحيفة الطعن في قرار اللجنة القضائية
قد جهلت موضوع الطعن ، سواء من حيث اغفال تحديد القرار المطعون
فيه وتاريخه ، او من ناحية ترك بيان موضوع التظلم الذي قضى فيه هذا
القرار او من جهة عدم تعيين محوى القرار او المعنى الذى صدر به ، بل
اوردت صحيفة الطعن من قرار اللجنة القضائية بيئلت خللثة تفضل
الانهمام عن حقيقة مضمون هذا القرار ومنطوقه ، وسالت له اسبابا غير
الاسباب الحقيقية التى بنى عليها ، ثم نسبت اليه ترفيخا غير الذى صدر
فيه ، فقد ورد فى صحيفة الدعوى ان قرار اللجنة القضائية موضوع الطعن
قد صدر برفض التظلم فى حين انه صدر بعدم اختصاص اللجنة القضائية

بالنسبة إلى أحد الطلبات ، وعدم قبول التظلم فيها يتعلق بطلب النساء قرارات الترقية ، وجاء في صحيفة الطعن أن القرار المطعون فيه قد أصدرته اللجنة القضائية في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ مع أنه صدر منها في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٣ — إذا كان التأييد هو ما تقدم ، فإن هذا كله قد أعلن على تجهيل القرار محل الطعن تجهيلاً لم يجله جواب الوزارة المدمى عليها عن الدعوى ، فقد خلا ردها من توضيح ما خفى ، وتبين ما جهل من أمر ما جهل من أمر قرار اللجنة القضائية سلف الذكر ، وبعد إذ استبان لحكمة القضاء الإداري وجه التخالف البين بين ما جهل موضوعاً للطعن في صحيفته المودعة سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في اليوم الأول من أغسطس سنة ١٩٥٤ ، وبين القرار الحقيقي الذي أصدرته اللجنة القضائية لوزارة الأشغال في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٣ ، كان حقا عليها أن تورد في أسبيل حكما المطعون فيه ما ليس ببيانات صحيفة الطعن من تجهيل صارخ وأغفل واضح للبيانات الجوهرية الواجب استيفائها لبيان موضوع الطعن ، وأن تنتقل بعد ذلك — كما فعلت بحق — إلى تقرير بطلانها ، وإلى التقيء بعدم قبول الطعن لبطان صحيفته . وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه يتواءم مع ما فرضته المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة من أنه « يجب أن تتضمن العريضة — عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفتهم ومحل اقامتهم ، موضوع الطلب ، وبيانات المستندات المؤيدة له . وأن تترن بصورة أو بخص من القرار المطعون فيه . . » ، وما رددته المادة ٢١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أنه « يجب أن تتضمن العريضة — عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الطلب ومن يوجه إليهم الطلب وصفتهم ومحل اقامتهم — موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار أن كان مما يجب التظلم منه ، ونتيجة التظلم وبيانات المستندات المؤيدة للطلب . . » ، وما أوضحته المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أن الاستئناف « يرفع بعريضة تقدم إلى طم ككل المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للمرافعة ، وتشتمل — عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والأسباب التي بني عليها الاستئناف وطلبات المستأنف . . وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان بطلاناً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه » ،

ثم ما أرسته المادة ٧٩ من هذا القانون من قواعد لبطلان صحيفة افتتاح الدعوى ، والتي فرق بموجبها بين خطأ أو نقص تبطل به تلك الصحيفة ، وبين خطأ أو نقص يجوز أن يترتب عليه الحكم ببطلانها ، ولهذا جرى نصها بما يأتي « إذا كان الخطأ أو النقص في بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من شأنه أن يجعل بالحكمة أو بالدمى أو بالدمى عليه أو بالدعى به أو بتاريخ الجلسة بطلت الصحيفة ، فإن وقع الخطأ أو النقص فيها عدا ذلك من بياناتها جاز الحكم بالبطلان » . وعليه لا يكون شخوص الجهة الإدارية في الدعوى مزيلا لذلك البطلان المطلق ، وخاصة وأن هذه الجهة لم تبد جوابا في موضوع الطعن في قرار اللجنة القضائية لما أحاط به من تجهيل . هذا إلى أن حضورها في ذاته ليس من شأنه أن يحو ما شلب صحيفة الطعن من ميوب جوهرية تبطلها على الوجه الذى حسته المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن رقم ٩١١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٣)

الجلسة رقم (١٨٥)

المسألة :

الطعن في القرارات الصادرة من اللجان القضائية من طرق الطعن المدنية وفي حكم الاستئناف — أساس ذلك — الطعن في هذه القرارات متاح لكل خصم يتضرر من القرار دون أن يكون هناك قيد خاص يقيد أو تكون ثمة أوجه معينة ينبغي توفرها وأن هذا الطعن يرفع إلى محكمة أعلى — أثر ذلك — جريان الأصل العلم الذى يسرى على الاستئناف على هذا الطعن على نحو ما نص عليه المادتان ٤٠٩ ، ٤١١ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه لم يصدر في دعوى مبتدأة وإنما صدر في طعن في قرار صادر من لجنة قضائية ويمثل هذا الطعن — كما يبين من مطالعة نصوص القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء لجان قضائية

في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظلي الدولة — يعتبر من طرق الطعن العانية لانه متاح لكل خصم يتضرر من القرار دون أن يكون هنالك لرافعه اعتراض ما على القرار ومصلحة ما في تعديله أو إلغاءه . ثم أن مثل هذا الطعن يرفع الى محكمة أعلا ، وبهاتين الخصيصتين يعتبر مثل هذا الطعن في حكم الاستئناف فيجربى عليه الاصل العام الذى يجربى على الاستئناف على نحو ما تنص عليه المادتان ٤٠٩ ، ٤١١ من قانون المرافعات من كونه ينقل المنازعة الى محكمة القضاء الادارى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور قرار اللجنة القضائية المطعون فيه ، وما يترتب على ذلك من عدم قبول المطلبات الجديدة في هذه الدرجة الاستئنافية .

(طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

عدم جواز ابداء طلبات جديدة امام محكمة القضاء الادارى بمناسبة الطعن امامها في قرار اللجنة القضائية — على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الطعن ولو من تلقاء نفسها — مثال بالنسبة لطلب تعويض لم يسبق طلبه في مرحلة التظلم ويختلف موضوعه عن موضوع الطلب الاصلى .

نقضى للحكم :

فيما يتعلق بطلب التعويض فانه يعتبر طلبا جديدا بالنسبة الى الدرجة الاستئنافية لان المدعى لم يسبق أن طلبه في مرحلة التظلم ، ولان موضوعه يختلف من موضوع الطلب الاصلى ، اذ ان الطلب الاصلى يفترض قابلية القرارات الادارية المطعون فيها للالغاء ، كما أن المدعى كان يبتغى به التنفيذ ومن ثم يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله ولو من تلقاء نفسها جريا على الاصل العام الذى رتبته المادة ٤٤١ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

استئناف — صحيفة الاستئناف — العبارة في صحتها هو بإيراد بيان موضوعها بياناً لا يوقع من أعلنت إليه في حرية جنية — الخطأ في تاريخ الحكم المستأنف أو في رقم الدعوى — لا يكون مدعاة للتجهيل بموضوع الاستئناف ، مادامت البيانات الأخرى التي تضمنتها صحيفته تكفي في تحديد موضوعه .

ملخص الحكم :

أن صحيفة استئناف الحكومة قد اشتملت في الواقع على بيان مجمل لموضوع الحكم المستأنف ، وللأسباب التي بنى عليها الاستئناف ، كما أوردت طلبات الحكومة نهى لا تجهل بالحكم المستأنف ولا بما تنعاه عليه ولا بالاستئناف ضده . ومن المتفق عليه عدم التشدد في مراعاة بيانات موضوعها بياناً لا يوقع من أعلنت إليه في حرية جنية ، وكفاية البيان الخاص بموضوع الاستئناف كفاية تنتفى بها الجهالة بالمطعون أمر تقتضيه المحكية ، ولا ريب في أن مجرد الخطأ في تاريخ الحكم المستأنف أو في رقم الدعوى الصادر فيها هذا الحكم لا يكون مدعاة للتجهيل بموضوع الاستئناف ، مادامت البيانات الأخرى التي تضمنته صحيفته تكفي — بما لا يدع مجالاً لأي شك — في تحديد موضوعه وتعيين الحكم المطعون فيه وعلى ذلك يكون الشق الأول من منطوق الحكم المطعون فيه قد أصاب الصواب فيما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً .

(طعن رقم ٤٣٢ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٢)

قاعدة قرطبة

قاعدة رقم (١٨٨)

البنك :

نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على وجوب استعمال اللغة العربية في المكاتب والافتات في اقليم الجمهورية العربية المتحدة - سريته موط بتوافر شرطين - الاول : صدور الحظر من افراد معينين اقامة دائمة بالجمهورية او من هيئت تبشر نشاطها فيها او شركات لها فروع او توكيلات او مركز رئيسى بها ، والثانى : أن يكون المحرر معدا لاستعمال داخل الجمهورية - المستندات والمكاتب والمحركات المتبقة بين شركات البواخر والطائرات الاجنبية وبين فروعها او توكيلات بالجمهورية وتلك الخاصة بالاموال التجارية والملاحة مع الخارج - عدم خضوعها لحكم المادة الاولى السالف الذكر الا اذا كان مضمونها مما يكون فى سجلات أو نقل أو محاضر يكون لقوى الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على انه « يجب أن يحرق باللغة العربية ما يلى :

(١) المكاتب والاطاعات وغيرها من المحركات والوثائق التى تلحق بها والتى تقدم الى الحكومة والهيئات العامة . واذا كتبت هذه الوثائق بحرة بلغة اجنبية وجب أن ترافق بها ترجمتها باللغة العربية .

(٢) السجلات والدفاتر والمحاضر وغيرها من المحركات التى يكون لندوبى الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها :

بمقتضى التعوانين أو اللوائح أو عقود الامتياز أو الاحتكار أو التراخيص .

(٢) العقود والاصالات والمكتوبات المتبادلة بين المؤسسات أو الجمعيات أو الهيئات أو بينها وبين الأفراد . ويجوز أن ترغى بها ترجمتها بلغة الجلبينية .

(٤) اللامفات التى تضمها الشركات والمحال التجارية أو الصناعية على واجهات محالها ، على أن ذلك لا ينع من كتابة هذه اللامفات بلغة اجنبية الى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغة العربية اكبر حجما وأبرز مكانا منها » .

وقد جاء فى المذكرة الاصلاحية للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تعليلا لاستعمال اللغة العربية فى كتابة المحررات — أن هذه اللغة « مظهر من مظاهر سيادة الدولة ، وهى لغة الدولة الرسمية ، وليس خافيا أن ازدهارها رهين بها تكلفه لها الدولة من ضروب الحماية حتى لا تطغى عليها اللغات الأجنبية التى آلف الناس والهيئات استعمالها فى المعاملات ، وكذلك حرصت الدول التى تحررت من السيطرة الأجنبية على حماية لغتها بتقديمها على اللغات الأجنبية حتى لا تتوارى اللغة القومية لهذه الدول خلف اللغات الأجنبية . ولأزالت اللغة القومية تنصدر غيرها من اللغات فى كل دولة أدركت بألغة القومية من اثر فى توجيه الشعوب .

وكان حريا باللغة العربية — وقد تظلمت البلاد من كل رتبة اجنبية — أن تأخذ مكانتها كلفة قومية بأن تقع فى مرتبة الصدارة من اللغات الأجنبية .

ولما كان الاتجاه هو الى تميم الكتابة باللغة العربية باعتبارها مظهرا من مظاهر القومية وسمة من سماتها ، فقد أعد مشروع القانون المرافق » .

وينتقد من ذلك أن الغرض الذى تفياه المشرع من ايجاب تحرير المحررات المتبادلة باللغة العربية هو تميم استعمال هذه اللغة التى عملا على نشرها ومحلية لها وتقديمها لها على « اللغات الأجنبية التى آلف

الناس والهيئات استعمالها في المحررات « اعتبارا بأنها لغة الدولة الرسمية ، ومظهرا من مظاهر القومية وسمة من سماتها ، وأن استعمال هذه اللغة يظهر من ظاهر سيادة الدولة على اقليمها .

ولما كان الاصل ان الدولة لا تبشر مظاهر سيادتها الا في حدود اقليمها فلا تجاوز القوانين التي تصدرها هذه الحدود ، وبعبارة أخرى فإن هذه القوانين — ومن بينها القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه — يجب ان تطبق تطبيقا اقليميا على جميع الموجودين على ارض الدولة سواء كانوا وطنيين أو اجانب دون مجاوزة حدود الاقليم الى خارجه .

ويخلص مما تقدم ان المشرع يشترط لسريان حكم المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على المحررات التي عدتها هذه المادة توافر شرطين :

الاول : ان تصدر هذه المحررات من افراد يقيمون اقلية دائمة بالجمهورية العربية المتحدة أو من هيئات سواء كانت جمعيات أو مؤسسات عامة تبشر نشاطها فيها أو شركات لها فروعا أو توكيلات أو مركز رئيسي بها .

الثاني : ان تكون هذه المحررات معدة للاستعمال داخل الجمهورية العربية المتحدة .

ويتطبيق هذه القاعدة على المحررات المختلفة يبين ان المشرع لا يوجب تحرير المحررات الآتية باللغة العربية :

(١) المحررات التي تصدر من اشخاص لا يقيمون اقلية دائمة بالجمهورية العربية المتحدة كالمقيمين بالخارج ، ومثلهم من يقيمون بالجمهورية العربية اقلية عارضة كالسياح مثلا ، فلا يقيمون تحرير محرراتهم باللغة العربية .

(٢) المحررات التي تصدر من الجمعيات أو الهيئات أو المنشآت أو الشركات الاجنبية التي ليس لها مركز رئيسي بالجمهورية وليس لها فروع أو توكيلات فيها .

وهنا ينعين التفرقة — اذا كان لهذه الهيئات مركز رئيسى بالجمهورية أو فروع أو توكيلات بها — بين المحررات المتباينة بينها وبين فروعها وتوكيلاتهما وبين المحررات المتباينة بين هذه الفروع أو التوكيلات أو المراكز الرئيسية الموجودة بالجمهورية ووزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات والشركات والأفراد المقيمين بالجمهورية .

فالمحررات الاولى — لا تجب كتابتها باللغة العربية لصمم توافر الشرطين المشار اليهما في شأنها ، فهى إما أن تصدر من الشركة أو الهيئة في الخارج الى فرعها أو توكيلها في الجمهورية فيختلف الشرط الاول وهو الوجود في الجمهورية . أو تصدر من الفرع أو التوكيل الموجود في الجمهورية الى الشركة أو الهيئة في الخارج فيكون المحرر غير معد للاستعمال في الجمهورية العربية ويتخلف الشرط الثانى .

على أنه يجب أن يلاحظ أنه اذا كان مضمون هذه المحررات مما يدون في السجلات والدفاتر التى تطرأ هذه الفروع أو التوكيلات بالجمهورية بملسكها والتى يكون لمدنوبى الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح أو عقود الاختيار أو الاحتكار أو التراخيص ، فانه يجب فى هذه الحالة تدوين البيانات التى تضمنتها هذه المحررات باللغة العربية أصلاً للبند (٢) من المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ .

أما المحررات من النوع الثانى وهى المحررات المتباينة بين هذه الفروع والتوكيلات ووزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات والجمعيات الموجودة بالجمهورية أو الأفراد المقيمين بها — فيجب كتابتها باللغة العربية إذ قد توافر فى شأنها الشرطان سلفاً الفكر ، فهى صادرة من هيئات موجودة بالجمهورية ، ومعدة للاستعمال بها .

(٣) المحررات والرسائل والوثائق التى تصدر من الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة واليونسكو ومحكمة العدل الدولية ، وذلك استناداً الى أنها وإن كتبت قد تستعمل فى الجمهورية إلا أنها صادرة من هيئة موجودة بالخارج .

(٤) المحررات التي توجه الى الخارج من افراد متبعين بالجمهورية او شركات او هيئات او جمعيات موجودة بها ومثلها اوبار منتج الاعتماد الموجهة من بنك في الجمهورية الى آخر بالخارج او من فرع هذا البنك في الجمهورية الى بالخارج على التفصيل السابق يبيته .

وعلى ذلك فانه بالنسبة الى المستندات والوثائق والمحررات المذكورة عليها لما ان تكون مستندات مكتوبة ومحررات متبادلة بين شركات البواخر والشركات الاجنبية وبين فروعها او توكلاتها بالجمهورية ، ولما ان تكون هذه المستندات والمكتوبات والمحررات خاضعة للاعمال التجارية والملاحة مع الخارج . وفي كلتا الحالتين لا يتعين تحريرها باللغة العربية لعدم توافق الشرطين . يهيى لما ان تصدر من الشركات في الخارج الى باوارجها او فروعها او توكلاتها بالجمهورية فيحتاج الشرط الاول وهو الوجود في الجمهورية ، ولما ان تصدر من هذه البواخر او الشركات او الفروع او الشركات الى الشركات في الخارج فيحتاج الشرط الثاني اذ انها لا تكون في هذه الحالة معدة للاستعمال بالجمهورية .

وبذلك الحكم بالنسبة الى المستندات والمكتوبات والمحررات الخاضعة للاعمال التجارية والملاحة مع الخارج ، اذ انها لما ان تصدر من هيئات او افراد موجودين بالجمهورية وتعد للاستعمال في الخارج ، ولما ان تكون صادرة من الخارج الى تلك الهيئات او الافراد .

على انه يلاحظ - كما سبق البيان - انه اذا كان مضمون هذه المحررات او المكتوبات او المستندات جميعها بما يدون في سجلات او دفاتر او مجلدات يكون لتدوين الحكومة والهيئة الخلية حتى التفتيش او الإبلاغ عليها ، فانه يجب ان يكون تدوينها باللغة العربية .

(مئوى رقم ٤/٢/٥٨ - في ١٩٥٩/٥/٢٠)

كاسدة رقم (١٨٩)

توقيع :

ففي المادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على استثناء

الهيئات والمنشآت التي لا يكون مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية المتحدة ولا يكون لها فرع أو توكيل فيها - شمول تعبير « توكيل » وكلاء التوزيع والبيع - على التزام التوكيل بالجمهورية العربية المتحدة باستعمال اللغة العربية في المحررات .

ملخص القنوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية في المكاتبات والمنشآت على أن « يستثنى من حكم النصوص الثلاث الأولى من المادة السابقة الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات التوكيلية وشركات الأفراد الذين لا يقيمون في الجمهورية العربية المتحدة والهيئات والمنشآت التي لا يكون مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية المتحدة ولا يكون لها فرع أو توكيل فيها » .

وبين من هذه المادة أن سبب استثناء الهيئات الدولية والأفراد المقيمين بالخارج والهيئات والمنشآت المشار إليها هو الوجود بالخارج وعدم الانبعية الدائمة بالجمهورية ، فالمرجع في تقريره هذا الاستثناء أنها يستهدى بالمعيار سالف الذكر ، ومن ثم يكون لفظ « التوكيل » الوارد في المادة المذكورة شاملا وكلاء التوزيع والبيع الذين يوجدون في الجمهورية ويقيمون عن هيئات أو منشآت أو شركات موجودة بالخارج ، كفى هذه الحالة تعتبر تلك الهيئات والمنشآت والشركات موجودة بالجمهورية ، ومن ثم فلا محل لاستثناءها وتظهر بكتابة محرراتها باللغة العربية .

على أنه يجب التفرقة في أعمال هذا الالتزام بين المحررات المتباعدة بين الشركة أو الهيئة بالخارج وفروعها أو توكيلها بالجمهورية وهى التي لا يجب تحريرها باللغة العربية ، وبين المكاتبات والمحررات المتباعدة بين الفرع والتوكيل بالجمهورية ووزارات الحكومة ومصارفها والهيئات الموجودة فيها وهى التي يقتصر الالتزام عليها ويجب كتابتها باللغة العربية ، كذلك أن الشركة أو الهيئة لا تعتبر موجودة داخل الجمهورية فيما يخص عملها بكتابات فروعها أو توكيلها ، فمن هذه الحالة يتواءم الشرطان

المذكوران فالسرع أو التوكيل موجود بالجمهورية والمحرر أو المكتبة تكون معدة للاستعمال بالجمهورية .

وغنى عن البيان أن التزام الشركة أو الهيئة بكتابة محرراتها بالسر من فرعها أو توكيلها بالجمهورية باللغة العربية منطوق أن تكون هذه المحررات متعلقة بالأمور التي تدخل في اختصاص الفرع أو التوكيل بوصفه نقابا أو ممثلا للشركة ، إذ أنها في غير هذه الأمور لا تعتبر موجودة بالجمهورية ، ومن ثم فلا تحرر باللغة العربية .

وحاصل ما تقدم أن اللفظ « التوكيل » الوارد في المادة الثانية من القانون يشمل وكلاء التوزيع والبيع في كل ما يتعلق بأعمال الشركة في الجمهورية الخاصة بالتوزيع والبيع ومن ثم يلتزم بكتابة جميع محرراتها الصادرة من هؤلاء الوكلاء باللغة العربية ، وذلك بغض النظر عن تسميته أو عدم تلحق التوكيل بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية الشركة .

(فتوى رقم ٤/٢/٥٨ — في ١٩٥٩/٧/٢٠)

القاعدة رقم (١٩٠)

البيان :

البيانات التي تلتصق على المضاعف المستوردة — الالتزام بتحريرها باللغة العربية وفقا لحكم المادة ٤ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ — وجوب تضمينها البيانات التجارية التي لها دخل في تقدير قيمتها — عدم اشتراط القانون حجبها معينا للكتابة التي تتضمنها هذه البيانات — الإعلانات والبيانات الخاصة بترويج المضاعف المتصل اليها — لا يلزم تحريرها باللغة العربية .

مقتضى الفتوى :

تمس المادة الرابعة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على أن « تكتب باللغة العربية البيانات التجارية المنطوقة بأية وسيلة يتم انتاجها »

بالجمهورية العربية المتحدة ، ولها المنتجات والبضائع التي تستورد بموجب
الخارج منطبق عليها بطاقة باللغة العربية ، تتضمن تحديد البضائع
التجارية التي لها دخل في تقدير قيمتها ، ويصدر بتحديد هذه البضائع
قرار من وزير الاقتصاد والتجارة .

وظاهر من هذا النص أن المشرع لم يشترط في شأن البضائع المستوردة
من الخارج الا شرطا واحدا ، وهو لصق بطاقة باللغة العربية عليها
تتضمن البيانات التجارية التي لها دخل في تقدير قيمتها والتي يصدر
بتحديد قرار من وزير الاقتصاد والتجارة ، وذلك حتى يتسنى تقدير
الرسوم الجمركية التي تفرض عليها وغير ذلك من الرسوم والضرائب التي
تفرض على أساس قيمة البضاعة .

فلا يشترط القانون حجا معينا للكتابة التي تتضمنها هذه البطاقة
ذلك أن الشرط الخاص بحجم الكتابة العربية وظهرها ليس خاصا بهذه
البطاقات ، وإنما هو شرط استلزمه القانون في المادة الثالثة بالنسبة إلى
الاعلانات التجارية التي تكون مكتوبة بلغة أجنبية . ومن ثم فلا يسرى
القانون على البيانات الخاصة بالعناصر وإرشادات الاستعمال أو بأى بيان
آخر يظهر على وعاء المنتجات المستوردة للتداول داخل الجمهورية خلافا
للبيانات التي لها دخل في تقدير قيمتها ويصدر بها قرار من وزير الاقتصاد
والتجارة ، على أنها إذا كتبت باللغة العربية بجوار اللغة الأجنبية
فلا يعمين أن تكون بحجم أكبر وأبرز مكتبا من اللغة الأجنبية .

لما الاعلانات والبيانات الخاصة بترويج البضائع التي توزع في
الجمهورية فإن القانون لم يعرض لها ملابسات بعيدة عن المحررات أو
الكتيبات أو المجلات أو النشرات بالمعنى الوارد في المادة الأولى منه ،
ومثلها مثل غيرها من المطبوعات المعدة للتداول بين الجمهور كالمحضر
والمجلات والكتب فيجوز أن تكون بلغة أجنبية ولا يعمين تحريرها باللغة
العربية .

قائمة رقم (١٩١)

إلحاق :

اللغة العربية - بيع الادوية واستيرادها - وجوب التفرقة بينهما

في تطبيق احكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

في تطبيق احكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن وجوب استعمال اللغة العربية في المكتبات والادارات يجب التفرقة بين بيع الادوية واستيرادها ، فبيعهما يخضع للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة دون القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ ، ذلك لان هذا القانون لم يعرض لموضوع بيع الادوية .

اما فيما يتعلق باستيراد تلك الادوية فانه يخضع لكلا القانونين ، اي انه فضلا عما اشترطه القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في المادة ٥٦ منه يخضع استيراد الادوية - باعتبارها منتجات مستوردة من الخارج - لحكم المادة ٤ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ التي تقدم ذكرها من حيث وجوب لصق بطاقة عليها باللغة العربية تتضمن البيانات التجارية التي لها دخل في تقدير قيمتها والتي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الاقتصاد والتجارة على التفصيل السالف ذكره .

(فتوى رقم ٤/٢/٥٨ - في ١٩٥٩/٧/٢٠) .

ملحق

مقدمة رقم (١٩٢)

الجلسة :

« لجنة المليونين المتكثرة في ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ - مهمة لجنة المليونين مهمة تحضيرية لوزير العدل بالطلب من المليونين - ترشيح اللجنة لا يعجز قراراً أدانياً - انعقاد الأوراق إلى لجنة المليونين لاستيفاء التفسير في الإجراءات وفي الترشيح لا يعتبر اجتماعاً من التصديق - القانون الإداري هو القانون الإيجابي الذي يصدر من وزير العدل بالتصريح »

ملحق المنعك:

أن مهمة لجنة المليونين لا تمدوا أن تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل تنق عند حد النظر في ترشيح من يستحق التقيين في وظيفة المليون بمراملة استيفاء الإجراءات ونوافر الشروط وتحقق وجهة الأنشائية - حسبها نصت عليه لائحة المليونين بقرار من وزير العدل في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ بمقتضى التلويض المرفص له فيه قانوناً بالمادة ٢٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ المفضل على لائحة ترتيب المحاكم الضمنية والأجراءات المتعلقة بها التي تضمنت ضمن ما تضمنته النص على أن الوزير يفسح « لائحة ببيان شروط التقيين في وظائف المليونين واختصاصاتهم وعلاقاتهم وجميع ما يتعلق بهم »

وقد نصت المادة الثانية من طلب اللائحة على أن تشكل في كل محكمة ابتدائية شريعية اللجنة من رئيس المحكمة أو نائبه من قاضين من قضايتها تدببت الجمعية العمومية كل سنة، وإذا غلب أحد القاضيين نخب الرئيس من يقوم مقابلة - وتختص هذه اللجنة بالنظر في المسائل الآتية :

(١) تقسيم المافونيات (ب) ضم أعمال مافونية الى اخرى (ج) امتحان المرشحين للمافونية (د) تعيين المافونيين ونقلهم وقبول استقالتهم (هـ) تأديب المافونيين . ونصت المادة الاولى على كيفية انشاء المافونيات ، ونصت المادة الثالثة وما بعدها على الشروط العلة الواجب توافرها فيمن يعين مافونا والإجراءات الواجب استيفاؤها في ترشيحه وأوجه الامتياز عند التراجع فيما بين المرشحين ، وكيفية امتحانهم عند اللزوم الى غير ذلك من الشروط والإجراءات والامتيازات الواجب على اللجنة مراعاتها . كما نصت اللائحة فيما نصت عليه على كيفية تأديب المافونيين والمعوقات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم والسلطة التي توتّمها .

ومن ذلك يبين ان طبيعة قرار لجنة المافونيين — وما اذا كانت سلطتها في اصداره قطعية أو لا تعدو أن تكون تحضيرية تخطف في التكيف القانوني بحسب الأحوال . فقد تكون لها هذه السلطة أو تلك على حسب ما قصده نصوص اللائحة . فعمل اللجنة في تقسيم المافونيات وضم أعمال مافونية الى أخرى لا يعدو أن يكون عملا تحضيريا للوزير ، وكذلك عملها بالتعبئة لتعيين المافونيين ونقلهم ، فظاهر من نصوص اللائحة أن مهمتها في هذا الشأن لا تعدو أن تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل تتف عند حد النظر في ترشيح من يستحق التعيين مافونا ، وأن قرارها الذي تتوج به عملها في هذا الشأن ليس هو القرار الإداري في تعيين المافونين بالمسمى المقصود من القرار الإداري بخصائصه المعلومة وبخاصة أنه يعتبر ذا صفة تنفيذية في هذا التعيين ، وإنما القرار الإداري في هذا التعيين هو القرار الصادر من وزير العدل ، وإلى أن يصدر هذا القرار يعتبر ما تم مجرد أعمال تحضيرية ، على عكس تأديب المافونيين فقد نظمته اللائحة تنظيها في المواد ٤٢ وما بعدها بقتضاه جعلت لرئيس المحكمة سلطة الإنذار ، فإذا رأى ما وقع منه يستحق عقوبة أشد أحال الأمر الى اللجنة التي لها أن توقع عليه عقوبة أشد كالوقف عن العمل والعزل . ونصت المادة ٤٦ على أن القرارات الصادرة بغير العزل نهائية ، أما قرارات العزل فتعرض على وزير العدل للتصديق عليها ، وله أن يعطلها أو يلغئها مما يدل على أن سلطة رئيس المحكمة وسلطة اللجنة فيما يملكه كل منهما سلطة قطعية لا تعقيب لوزير العدل عليها فيما عدا حالة العزل فله أن يستأنف النظر في قرار العزل بالتصديق أو الإلغاء حسبما يراه .

ويبين من المغفلة بين تلك الحالات المخلل اليها أن سلطة اللجنة قد تخطفت في طبيعتها بحسب الأحوال وأن مهمتها في التعيين تنقب في واسع الأمر عند حد التحضر ، فالترشيح لوزير العدل ، وإن قراره هو الذي ينشئ المركز القانوني الخاص بالتعيين في هذه الوظيفة ، فلذا بأن من الأوراق أن الوزارة أعادت أوراق الترشيح للجنة المانورين لاعادة السير في الاجراءات وفي الترشيح لانها لا تجتهد أن توشعها لا يحل مؤعلا وإن ثبت من المؤهلين من يطلب التعيين في هذه الوظيفة — فلا يعدو أن يكون ذلك استمرارا للسير في عملية الترشيح كى ينسم على أساس الاستيعاب والشمول طبقا للقانون ، ولا يعتبر ترشيح اللجنة كما سلف القول قرارا اداريا ، وأن اعادة الأوراق بواسطة الوزارة لا يعتبر امتناعا من التصديق بل الصريح هو أنه لما يصدر القرار الإداري بعد وهو القرار الإيجلي الذي يصدر من وزير العدل بالتعيين .

(طعن رقم ٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٥٩/١١/٧)

قاعدة رقم (١٩٢)

النتيجة :

قيم تعيين المانورين أساسا على رغبة أهلى الجهة عن طريق الانتخاب ولو كان أحد المرشحين هو وحده الحاصل على المؤهل المنصوص عليه بالألحة دون سائرهم .

ملخص الحكم :

يؤخذ من نصوص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ١٠ من لائحة المانورين الصادرة في ٧ من نيرابر سنة ١٩١٥ أن تعيين المانورين يقوم أساسا على رغبة أهلى الجهة المراد التعيين فيها بحسب نتيجة الانتخاب بين المرشحين لهذه الوظيفة ، سواء أكان المرشح من قوى المؤهلات أم من غير الحاصلين عليها والذين أدوا الاتحالي المنصوص عليه في المادة التاسعة من اللائحة ، ولا يقنى من وجوب تعرف رغبة الأهلى بطريق الانتخاب أن يكون أحد المرشحين هو وحده الحاصل على المؤهل دون سائرهم ،

إذا تضمن المصالح إليها خلاصة في ثلاثة على أن انتخاب الانتخاب هو
الأساس للمفهوم في هذه التطبيقات .

(طعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٠٢٠ قـ - جلسة ١٤٤١/١٢/١٠هـ)

تفسير رقم (١٩٩٠) :

المادة :

كيفية اجراء الانتخاب — عند تراحم حملة المؤهل مع غيرهم من لا
يحلونه — اجراء الانتخاب بين جميع المرشحين مرة واحدة لا على دفعات .

ملخص الحكم :

درجت وزارة العدل — غيا يتعلق بانتخاب المائتين اذا ما تراحم
حملة المؤهل مع غيرهم من لا يحلونه وايضا الإبتحان النصوص عليه
في المادة التاسعة من اللائحة — على اجراء الانتخاب بين جميع المرشحين
مرة واحدة ، وهذا ما يؤخذ أيضا من منشورها رقم ٥ لسنة ١٩٥١ او الانتخاب
الدوري رقم ٤٧ الصادر في ٣٠ من يولية سنة ١٩٣٤ واستقرت على ذلك
في التطبيق . ولم تأخذ بفكرة اجراء الانتخاب على موفين او لائحة بين ذوي
المؤهلات فلن لم يغز احد منهم . انتهى اجري مرة اخرى بينهم جنوطه ، وهذا
الذي درجت عليه الوزارة هو الفهم السليم الذي يتفق مع روح لائحة
المائتين ومرايها ويتفق مع حسن سير المرافق العام ، اذ يجب عند
فهم مراد اللائحة تنزيها عن العبث وتكرار الاجراءات بدون فائدة . وحل
هذا المراد على السنن الذي يتفق وحسن سير المرافق العامة على نسط
يتوافر فيه الشريعة والتبسيط ، حتى لا يتعطل سير تلك المرافق بضباب
الوقت عبثا وتكرار اجراءات لا داعي لها . ومن ثم فلن المادة الرابطة
من اللائحة اذ نصت على انه « اذا لم يوجد في جهة من يكون حقرا لأحدى
الشهادات المتقدمة جائز انتخاب غيره ممن لا يكون حقرا لشهادة . . » واذ
وردت بعد التضمن التي تقر وجوب الانتخاب ونتيجة فلتنا تقرر مبدأ
تفضيل من يحل مؤهلا على غيره عند التفاضل في نتيجة الانتخاب بعد
اجرائه بينهم جميعا ، اذ يجبه عندئذ على السلطة التنفيذية المختصة قبلا

اصدار قرارها بالتعيين أن تنتخب — أى تختار على وجه التفضيل — صاحب المأول على غيره ، وهذا هو المقصود من تلك المادة وهو بلا شك يتسق مع روح اللائحة في ضوء المصلحة العامة .

(طعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

المادة رقم (١٩٥)

المبدأ :

امتياز المأذون موظفاً — عدم تقاضيه مرتباً أو اجراً من ميزانية الوزارة — عدم استملاكه ضم مدة خدمته في المأذونية ككلية — إمكان ضم نصف مدة الخدمة أن تؤخرت بقوة الشروط التي تنص عليها قرارات مجلس الوزراء في شأن ضم مدير الخدمة السابقة .
ملخص الحكم :

أنه ولئن كان المأذون موظفاً عمومياً يتبع وزارة العدل ويخضع لرقابتها وتوجيهها وللنظم الخاصة بوظيفته ، إلا أنه لا يتقاضى مرتباً أو اجراً من ميزانيتها ، وبهذا المثلة لا يستحق ضم مدة خدمته في المأذونية ككلية إلى مدة خدمته باللائحة ، بالتطبيق لقرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن ضم مدة الخدمة السابقة . ولكن قرارات مجلس الوزراء المشار إليها نصت على ضم نصف مدة الخدمة في الهيئات والمؤسسات والجمعيات المنصوص عليها في تلك القرارات ، مع أنها ليست هيئات حكومية أو شبيهة بالحكومية ، وذلك متى توافر شرط الاتحاد في طبيعة العمل وسائر الشروط الأخرى . وطبعاً إن الموظف العمومي — الذى يعمل في وزارة أو مصلحة ويخضع لتنظيمها ولرقابتها وتوجيهها ، ولكنه لا يتقاضى مرتباً أو اجراً من رطب ميزانيتها مما يتمتع به ضم هذه المدة ككلية لخدمته اللائحة — لا يمكن ، بحكم اللزوم وعلى هدى روح قرارات مجلس الوزراء سابقة الذكر ، أن يكون استثناءً حالاً من موظفى الهيئات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية أو الشبيهة بالحكومية ، بل يستحق أن يضم له نصف مدة خدمته السابقة إلى خدمته اللاحقة متى اتحدت طبيعة العمل وتوافرت سائر الشروط الأخرى .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٥)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

اتفاق عمل المأذون في طبيعته مع عمل الكتّيب .

ملخص الحكم :

إن عمل المأذون هو توثيق عقود الزواج والطلاق ، وهو عمل كتابي دقيق ذو مسئولية ، بل يجمع إلى ذلك جانباً فنياً من الناحية الفنية .
وليس من شك أنه في جانب الكتابي بل وعلى الحد الأدنى منه يتفق في طبيعته مع العمل الذي يقوم به الكتّيب من الدرجة الثالثة .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢ في — جلسة ١٥/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

قاعدة حظر الجمع بين وظيفتين وفقاً للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ —

عدم جواز الجمع بين وظيفة المأذون وبين أعمال التدريس والأذان والإمامة .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « لا يجوز أن يمين أي شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات والجمعيات ، أو المنشآت الأخرى » ويستفاد من هذا النص أن المشرع وقد عبر بكلمة « يمين » فإنه يكون قد قصد إلى معنى آخر من مجرد إسناد الوظيفة إلى الشخص فليس كل من تسند إليه وظيفة يعتبر أنه يمين فيها ، ذلك أن التمين يفترض في الشخص الممين دوام خدمته للجهة التي تقدم العمل وهذا هو الأصل المفروض في التمين ، أن تكون خدمته أو نشاطه خالصاً للجهة التي يعمل فيها فإذا

ما استندت الوظيفة الى شخص على غير مقتضى هذا الاصل المقرر فـان اسناد الوظيفة في هذه الحالة لا يعتبر تعيينا وانما هو شغل للوظيفة وغرق بين مجرد شغل الوظيفة والتعيين فيها .

على انه لا نكفى لاتطبيق الحصر الوارد في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على الشخص ان يكون معيناً بالمعنى المتقدم في إحدى الجهات التي تقدم العمل بل لابد ان يعتبر العمل الذي يقوم به وظيفة في نص هذا القانون وقد انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان الوظيفة في مفهوم تلك القانون هي وعاء لخدمة دائمة مستقرة في جهة من الجهات انني وردت في النص في نظير مقابل . واذا فالعبارة في الوظيفة هي بالخدمة ذاتها لا بالشخص الذي يقوم بالخدمة وطالما كانت الخدمة او العمل مؤقتا بطبيعته فلا يمكن اعتباره وظيفة في المعنى الذي قصد اليه النص ، كما ان العبارة باستقرارها هي باستقرار الوظيفة في كيان الجهة التي تقدم الخدمة استقرارا يؤكد لزومها للجهة كمصدر من عناصر تحقيق الغرض الذي تستهدفه وتسمى اليه اما عن المقابل فلا يشترط ان يكون ملبغا من النقود بل قد يكون ميزة عينية او حتى ادبية . ومن ثم وفي ضوء هذا النظر تكون أعمال التدريس والاذان والاملية وظائف في مفهوم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هذا فضلا عما استقرت عليه احكام المحكمة الادارية العليا من اعتبار مؤذني مساجد وزارة الاوقاف من الموظفين معينين بها فذلك اعتبار وظيفة المائتونية من الوظائف العامة مما يبنى عليه سريان الحصر الوارد في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على المائتون الذي يجمع بين عمل المائتونية وعمله مدرس واملم او مؤذن في نظير مقابل ايا كان هذا المقابل . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من لائحة المائتون الصادرة بقرار وزير العدل في ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ باستثناء المائتونين الذين يجمعون وقت صدور ذلك القرار بين وظيفة المائتونية ووظائف التدريس او الاملية والاذان بالمساجد من حظر الجمع المنصوص عليه في المادة ١٢ من ذات اللائحة ، وما نص عليه الكتاب النهرى الصادر من وزير العدل في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ باستثناء المائتونين الذين كلوا يجمعون وقد صدرت اللائحة بين وظيفة المائتونين وبين وظيفة المائتونية وحرمة الاملية او قراءة القرآن الكريم او البخارى من الحصر الوارد في المادة ١٣ من اللائحة المشار اليها ، ذلك ان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هو في واقع الامر

عقود خاص بمعنى أو ليعكبه وردت لكل شخص معين في أكثر من وظيفة
صفة خاصة، فاصرت «العين على وظيفة واحدة سنة ١٩١٤» الآن «الاشخاص
يخضع لنظام قانوني يسمح له بالتصريح لم لا يسمح له» كما لا يخفى عن هذا النظر
القول بأن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا يسرى على الفئات التي تخضع
لنظام قانوني معين لجرد أن المشرع لم يذكرها صراحة في النص لأن يؤدي
هذا القول يقتضي من المشرع أن يحدد كل هذه الفئات الواحدة تلو الأخرى
وهو ما تلباه الصياغة القانونية .

وأخيراً فإن القول بعدم سريان أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١
على كل الفئات يسمح بنظرتها القانوني لأعضائها بالجميع بين أكثر من وظيفة
يؤدي إلى إهدار الحكمة التي تصدر من أجلها هذا القانون ألا وهي السماح
بجعل العمل كإناء المواطنين وتهيئة فرص العمل لآبائهم فلا يستأجر شخص
واحد بعدد من الوظائف في ذات الوقت الذي لا يجد شخص آخر عملاً .

(انتهى رقم ٦٥٨ - في ١٤/١٠/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

قاعدة حظر الجمع بين وظيفتين وفقاً للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ —
الجمع بين وظيفة البلديات وبين حرفة التجارة الممنوعة أو قراءة القرآن
الكريم أو البخاري — بطر بغيره من يقوم الشخص بمقابلة هذه الحرف أو
المهام المنصوص عليها .

مفصل النقاش :

إنه عن حرفتي القبالة وقراءة القرآن الكريم أو البخاري ، فإنه
نظراً إلى أن الشخص قد يملك إحدى هذه الحرف كصاحبه الشخص دون
أن يكون محيياً في جهة ما ومن ثم يعتبر في خصوص قبالة بهذه الحرفة على
هذا الوجه بمثابة رب عمل لا يسرى في شغلته النظر الواردة في القوانين
رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ، لهذا فإنه يكون من المتعين النظر في كل حالة على
حسبها .

لهذا انتهى برأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه من
الاجمع بين وظيفة المأذونة وبين حرية التعينة الصورية او قراءة القبران
الكريم او البخارى فانه كلما كان الشخص يقوم باحدى هذه الحرف لحسابه
للخمس بلين الاجاز الوارد فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا يسرى فى
شأنه ومن ثم يجهز له الصريح بين وظيفة المأذون وبين احدى هذه الحروف
او لكثير ..

(ملوى رقم ٦٥٨ — فى ١٤ / ١٠ / ١٩٦٢) .

قائمة رقم (١٩٩)

المبدأ :

حظر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تعيين أى شخص فى أكثر من
وظيفة واحدة — المجمع بين المأذونة والتفريس يعتبر جمعا بين وتعيينين فى
نفس الوظيفة — تحديد مدة شهر كل يسرى عليه القانون للاختيار بين
الوظيفةين — نواقض المدة من اختيار جوب الاحتفاظ له بكوليفة اخرى من
نظام قبل لهما .

ملخص القنوى :

إن المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تحظر ان يجمع
أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة او فى المؤسسات
العامة او فى الشركات او الجمعيات او المنشآت الاخرى ، ولما كانت وظيفة
المأذون تعتبر وظيفة عامة — وفقا لما استقر عليه رأى المحكمة للإدارية
العليا وما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجسستها المنعقدة
فى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ فانه لا يجوز للمأذون ان يجمع بين وظيفتى :
المأذونية والتفريس .

ومن ثم يجهز ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار
اليه تجوز به على كل موظف من الموظفين الحكوميين ، يسرى عليه الحظر
المفروض فى المادة الاولى من القانون المذكور بان يختار الوظيفة التى يختار بها

خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون ، ماذا انتقضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التي عين فيها قبل غيرها .

فلذا كان تعيين المدرس في وظيفة مدرس بمدرسة اخوان ذكري سابقا لتعيينه في وظيفة ماذون ، ولم يختر الوظيفة التي يحتفظ بها في الموعود المحدد . لذلك فانه يتمين الاحتفاظ له بالوظيفة الاولى وهي وظيفة مقرر دون وظيفة الماذون .

(فتوى رقم ٧٨٢ — في ٢٢/١١/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

لائحة تاديب الماذونين الصادرة بقرار من وزير العدل في ١٩٥٥/١/٤ —
القرارات الصادرة من لجنة تاديب الماذونين بالانذار او الوقت من العمل —
هي قرارات نهائية تستنفذ اللجنة ولايتها بصدارها ولا توجد سلطة رئاسية تلك التعقيب عليها في هذا الشأن — لئلا ذلك — عدم خضوع هذه القرارات للتنظيم الوجوبي قبل الطعن فيها بالالغاء امام القضاء الإداري — اختلاف الحكم بالنسبة لقرارات اللجنة الصادرة بالاعزل فيسرى عليها التنظيم الوجوبي لكونها قرارات غير نهائية لضرورة عرضها على وزير العدل لاعتمادها او الغائها .

ملخص الفتوى :

ان المستفاد من احكام لائحة تاديب الماذونين الصادرة بقرار من وزير العدل بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ ان لجنة تاديب الماذونين مكونة من اعضاء دائرة الاحوال الشخصية بالحكمة الابتدائية (مادة ٢) وأن رئيس المحكمة يحيل اليها الماذون ليحكم اهلها بما يقع منه من مخالفات اذا رأى الرئيس ان هذه المخالفات تستوجب توقيع عقوبة لشد من الانذار وتوسع اللجنة اتوال الماذون المتهم وتحقق دفاعه وتصدر حكمها ببراعته او ادانته

ومجازاة بالانذار أو الوتف من العمل مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة اشهر. او بالعزل (مادة ٤٣ ٤٤٠٥) وتعتبر قراراتها نهائية فيها هذا القرار يعقوبة العزل فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه وله ان يخطئه او يلغيه (مادة ٤٥) . وذلك فان هذه اللجنة تبشر اختصاصا تديبيا كجلس تاديب عندما توقع على المأذون عقوبة الانذار او الوتف عن العمل مدة معينة وتستنفذ ولايتها باصدار القرار بتوقيع اى من هاتين العقوبتين فيمتنع عليها تعديلها او الغلاؤه ولا تعقب عليه هيئة رئيسية بالتمديد او الالغاء ومن ثم لا يشترط التظلم الوجوبى من هذا القرار قبل الطعن فيه بالالغاء امام القضاء الادارى لعدم جدوى هذا التظلم اما قرار اللجنة الصادر بعزل المأذون فهو قرار غير نهائى يبشر فى شأنه وزير العدل سلطة رئيسية بالتصديق عليه او بتمديله او الفقه ويجوز للوزير سحب قراره بالتصديق او التعديل فى الحالات التى يجوز فيها السحب ولذلك يضمن التظلم من هذا القرار قبل رفع دعوى الالغاء .

وعليه فان القرارات الصادرة من لجنة تاديب المأذونين بالانذار او الوتف عن العمل لا تخضع للتظلم الوجوبى . اما قراراتها الصادرة بالعزل فانه يضمن التظلم من القرار الصادر من وزير العدل فى شأنها قبل رفع دعوى الالغاء .

(مقوى رقم ١٠٤٤ — فى ١٩٦٣/٩/٢٩)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

تختلف طبيعة القرارات التديبية التى تصدرها دائرة الاحوال الشخصية بالحاكمة الابتدائية فيما يتعلق بالمأذونين من حيث تنظيمها القانونى بحسب نوع الجزاء الذى توقعه — قراراتها بتوقيع جزاء الانذار او الوتف عن العمل — قرارات قطعية لا تعقب لوزير العدل عليها — قراراتها بتوقيع جزاء العزل — لا تعدو ان تكون اعمالا تحضيرية — سلطة وزير العدل

(م ٢٥ — ج ٢٠)

والتي لا تقف عند حد التصديق بل تشهل الى جانب التعديل والالغاء -
القرار الذي يصدر بالحزل، قرار اداري - اور ذلك - عدم اختصاص المحكمة
الادارية العليا بنظر الطعن في القرار المذكور مباشرة .
بالخص للبحكم :

ان مبدأ أحكام لائحة المأذونين الصادر بقرار وزير العدل في ١٠ يناير
سنة ١٩٥٥ من طبيعة القرارات القضائية التي تصدرها دائرة الاحوال
الشخصية بالمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بتأديب المأذونين ومن جهة كون
سلطاتها في اصدارها قطعية او غير قطعية تخلف في التكيف القانوني بحسب
نوع الجزاء الذي توقعه الدائرة . فهي اذ توقع جزاء الانذار او الوقف من
طبع كون قراراتها قطعية بما لا يعقب عليها من وزير العدل أما حين توقع
جزاء الحزل فان قراراتها لا تعدو ان تكون أمالا تحضيرية ليست لها أية
صفة تنفيذية . ذلك ان سلطة الوزير فيما يتعلق بالطائفة الاخيرة من القرارات
لا تقف عند حد التصديق أو عدم التصديق عليها وانما تشهل التصديق
والتعديل والالغاء بمعنى ان الوزير يستأنف النظر في عمل اللجنة لمصدر
قراره بالتصديق او التعديل او الالغاء حسبما يراه ويكون القرار الذي يصدره
هو القرار الاداري بالمعنى المتصور من القرار الاداري بخصائصه المطلوبة
والى ان يصدر هذا القرار يعتبر ما تم مجرد أعمال تحضيرية .

ومنى كان ذلك ، وكان القرار الذي انصرف الطعن اليه هو القرار
الصادر من وكيل وزارة العدل بالتصديق على قرار دائرة الاحوال الشخصية
بالمحكمة الابتدائية وهو قرار اداري نهائي لسلطة تأديبية وليس قرارا
صادرا من مجلس تأديب فان المحكمة الادارية العليا لا تكون مختصة بنظر
الطعن فيه مباشرة .

(طعن رقم ١٢٢١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٩)

الجلسة رقم (٢٠٤)

الجلسة :

نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض

أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق على أن تتولى مكاتب التوثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين . حكم المادة ١٨ من لائحة الماذونين لا يتعارض مع حكم المادة سابقة الذكر فيما نصت عليه من اختصاص الماذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك يقتضية المسلمين من المصريين — تطبيق : توثيق بلون اشهاد طلاق شخص اجنبي من زوجة مصرية — خروجه على حدود اختصاصه المحدد بالمصريين المذكورين بعدم اخذ جانب الطر بفقرانه بتفسير ما يتعارض مع صريح نص المادة ١٨ من لائحة الماذونين المشار اليها — ارتكابه مخالفة تعسفية .

بالخص الحكم :

وهن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق تنص بان يتولى مكاتب التوثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين ، ورغما من ان لائحة الماذونين صدرت بناء على حكم المادة ٢٨١ من الرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ، وجعل بها قبل تعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ على الوجه السابق الذكر ، فان حكم المادة ١٨ من هذه اللائحة لا يتعارض مع حكم المادة الثالثة المشار اليها فيما نصت عليه من ان يختص الماذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين ، ودلالة هذين النصين اللذين وثقت في ظلهما المخالفة المنسوبة الى الطاعن ، ان الاختصاص المنوط بالماذون مقصور على توثيق عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمصريين المسلمين ، واذا وثق الطاعن اشهاد طلاق شخص اجنبي من زوجة مصرية فله يكون قد خرج على حدود اختصاصه المحدد بالمصريين المذكورين ، ولا يفتيه الاحتجاج بما تضمن عليه المادة (١٩) من لائحة

القانونين من أنه لا يجوز بطلان عقد الزواج إذا كان أحد طرفيه غير مسلم أو أجنبي ، ذلك أن هذا النص لم يصف جديدا إلى اختصاص المأذون وأنها جاء تأكيداً لما تضمنته المادتان سالفتا الذكر من اختصاص المأذون بتوثيق عقد زواج المصريين المسلمين دون غيرهم . ولا تغفل تفسير شكاوت هذه المادة من النص على الخطر على المأذون في توثيق الشهادات الطلاق والزوجة والصلح على ذلك إذا كان أحد الطرفين غير مسلم أو أجنبي ، على أنه إجابة له ، لأن من شأن هذا التفسير إهدار قواعد الاختصاص التي حددتها المادتان الثالثة من قانون التوثيق ، ١٨ من لائحة المأذونين على الوجه المبين بها ، بغير سند قانون . كما لا يسعف الطامع ما نصت عليه المادة ٢٢ من لائحة المأذونين من إلزام المأذون بأن يخطر الصدة أو الحيرة أو المصلحة بما يوثقه من الشهادات الطلاق إذا كان من وقع عليه الطلاق اجنبيا ، ذلك لأن مقتضى هذه المادة أن يختص المأذون بتوثيق الشهادات الطلاق الصادرة من مصريين مسلمين بلفظ الطلاق على أجنبي وليس العكس ، ولما كان الأشهاد مثار المساطة التأديبية صادرا من أجنبي مسلم يتوقع الطلاق على زوجته المصرية فإنه ينأى بهذه المثابة عن نطاق المادة المذكورة ، هذا ، ومهما يكن من الأمر فقد كان يتمين على الطامع أن يأخذ جانب الجفر فلا يتقدم بتفسير نص المادة (١٩) من لائحة المأذونين تفسيراً يعارض مع صريح نص المادة ١٨ منها والمادة الثالثة من قانون التوثيق دون استطلاع رأى رؤسائه تجنباً لما قد يترتب على هذا التفسير من الأضرار بمصالح ذوي الشأن على ما أوضحه الشلبي في شكواه ضد الطامع ، هذا ولا اعتداد بما ذهب إليه الطامع من أن الليسى لا يعتبر أجنبيا بالنسبة لجمهورية مصر العربية في ضوء أحكام ميثاق اتحاد الجمهوريات العربية الذي يضم مصر وليبيا وسوريا ، ذلك لأن هذا الاتحاد لم يترتب عليه انقضاء الشخصية القانونية للدول المؤسسة لهذا الاتحاد بل ظلت قائمة ويلتالي يحتفظ المواطنون في كل دولة من هذه الدول الثلاث بجنسيتهم الأصلية في مواجهة باتى دول الاتحاد أو غيرها .

ومن حيث أن متى كان ذلك ما تقدم ، وكان أشهاد الطلاق محل المتابعة صادرا من ليسى فإن توثيق هذا الأشهاد تختص به مكاتب التوثيق ، ويخرج من اختصاص الطامع المحدد في لائحة المأذونين المشار إليها ، ويكون الطامع وقد قام بتوثيق أشهاد الطلاق المذكور قد خالف أحكام لائحة المأذونين

وابتداء على ذلك يكون القرار المعلن فيه قد صدر مسجحا مطابقا للقانون
ولا وجه للنفي عليه ، إنما يقيم معه رفض الطعن والزام الطاعن بصرفاته .

(طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبحث :

النص في لائحة المأفونين على اشتراط الحصول على ترخيص من
المصلحة التابع لها الموظف لامكان توثيق عقد الزواج — مشروعته .

ملخص الفتوى :

أن تعديل المادة ٣٥ من لائحة المأفونين تعديلا مؤداه أنه لا يجوز توثيق
عقود زواج العسكري وضباط السف والكونستبلات والسبيلات التابعين
لمصلحة السواحل ومصلحة الحدود أو الذين في خدمة الجيش إلا بترخيص
من المصلحة التابع لها الموظف — أن هذا التعديل لا يمس حق الزواج بوصفه
من الحقوق العامة ، وإنما تنظم لمكليه استعمل هذا الحق بالنسبة إلى
طوائف معينة من الموظفين وفقا لقتضيات ، المصلحة العامة وذلك دون
مساس بحق الزواج في ذاته . ومن ثم فلا وجه للقول بأنه يمس حق من
الحقوق العامة التي لا يجوز المساس بها الا بقتون .

(فتوى رقم ٤٤٢ — في ١٩٥٧/٨/٢١)

مؤسسة خاصة ذات نفع عام

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

مستشفى المواساة بالإسكندرية — مؤسسة ذات نفع عام لا
مؤسسة عامة .

ملخص الحكم :

أن مستشفى المواساة هو في اصل نشأته من خلق جمعية خيرية وليس من خلق الإدارة وأن المشرع إذ تدخل فيها بعد في تنظيمه لم يعط إرادته بوضوح في جعله مؤسسة عامة . بل ولم يمنحه أى انفصال من اختصاصات السلطة العامة . إما رغبة الإدارة على المستشفى من التخلي عن الإذنية والمالية فهي بالقدر الذى يفرض عادة على المؤسسات الخيرية ذات النفع العام ، بقليل ما تحصل عليه من املاك وتسهيلات خاصة وليست من نوع السيطرة التى تمارسها الإدارة بالجمعية للمؤسسات العامة . و من ثم فإن المستشفى المذكور ليس من المؤسسات العامة .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

مؤسسة خاصة ذات نفع عام — قراراتها — لا تعتبر قرارات إدارية
مما يختص مجلس الدولة بوجوب قضاء الإدارى بنظرها — مثال : طلب إحدى
ممرضات مستشفى المواساة بالإسكندرية — إلغاء قرار فصلها — خروجه
عن ولاية القضاء الإدارى .

ملخص الفصل :

إن صلاحيات الوائلاء مؤسسة خاصة ذات نفع عام تكون لوزارات
مختصة ليست من القرارات الإدارية التي يخضع مجلس الدولة بتطبيقاتها
وبالتالي يكون مكتب المراسلة العامة قرار مصلحة خارجيا بطبيعته
عن اختصاص القضاء الإداري الذي خضعه القانون على مستوى المحضر وهي
ولاية محددة في بعض .

(ملخص رقم ٦٢٥ لسنة ٩ في - جلسة ١١/١١/١٩٦٤)

الفصل رقم (٢٠٦)

الإهداء :

ممثل الزيد الفكري - تعيينه القانوني - هو مؤسسة خاصة ذات
نفع عام - تملكه على مائة عام ، وهذه شخصية اعتبارية مستقلة لا
يجعل منه مؤسسة عامة .

ملخص الفصول :

يعين من الرجوع إلى ظروف إنشاء ممثل الزيد الفكري في تاريخ
٦ من يناير سنة ١٩٠٢ بعض التوجهات للتشريع
من ريعها إلى اتخاذ الطبقة عين مختبرين يعلفون القراءة بالجماع
ويرشدونهم إلى طرق الوظيفة من المراسل الضيق وقد ألك لهذا الغرض
لجنة اقترحت على سبيل التجربة إنشاء مستوصف متنقل في إقليم الوجه
البحري يتخذه طبيب أنطوني يقوم بعلاج المرضى وتطعيم الأطباء المصريين
المحطين بالمشروعات ثم انتهى بعد ذلك بمستوصف آخر . ونظرا لأن ريع
المل المتبرع به لهذا الغرض لم يكف للوفاء بتفكك العلاج والتعليم فقد
الحق المستوصفان بمصلحة الصحة وحول المل المتبرع به إلى الحكومة
المصرية على سبيل الأمانة ثم رأى أن يضم إلى هذا الموقف بل آخر وجهته
جميعية الصليب الأحمر البريطانية للحكومة المصرية لتنفذه به عملا فكريا
للأبحاث العلمية والبالوجية وتم الاتفاق بين الحكومة المصرية وبين المندوب

السلمى البريطانى على ان يخصص الربيع السنوى لكل من مال
..... ومال جمعية الصليب الاحمر فى حساب لدى وزارة الداخلية
للشئون الصحية يطلق عليه الحساب المشترك لاجمال الرمد وتلتزم الحكومة
المصرية بان تمنع لهذا الحساب كل سنة مبلغا مساويا لربيع مال الجمعية
المذكورة. ويعين وكيل الوزارة مدير المجلد التفكيرى ويشترط ان يكون
جراحا رمديا اوربيا وان يصلح على تعيينه الشخص المختص بالاشراف
على الهبتين المشار اليهما ، كما يعين وكيل الوزارة ببولوجيا اوربييا
للقليم بأعمال الأبحاث بذات الشروط التى يعين بها المدير ، ويعين الوكيل
طبيين مصريين مساعدين ويلقى موظفى المجلد ولا يكون للتدير او لشهره
من موظفى المجلد الحق فى مكافأة او معاش من الحكومة المصرية عند نهاية
خدمتهم ، ويضع مدير المجلد الميزانية السنوية ويعرضها على وكيل الوزارة
وزير الداخلية لتقديمها الى المشرف على الهيئة ويقدم وكيل الوزارة تقريرا
سنويا الى رئيس الوزارة عن المجلد يلحق به كشف حساب وترسل
صورة من التقرير الى المشرف المذكور والمشرف ان يمتنع عن دفع ربيع
الاموال الى المجلد اذا لم تكن تستعمل طبقا للشروط المتفق عليها وللحكومة
المصرية ذلك ايضا بالنسبة الى المبالغ المقررة بدفعها ويجوز للحكومة
المصرية فى اى من الحالتين الاستمرار فى تأدية الامتثال بالحصل على حسابها
وعندئذ تقسم المبالغ الباقية بين الطرفين بنسبة ما دفعه كل منهما ، ولا
تسرى على المجلد لوائح الحكومة الاعتيادية الخاصة بالزوائد والمشتريات
والمخازن وغيرها ويعين مراجع مستقل غير تابع للمجلد لمراجعة الحسابات
فى كل سنة . — وقد ادخلت على الاتفاق بعض التعديلات من بينها ان ادارته
اصبحت مفولة بلجنة ادارية تشكل من مضمون مصريين أحدهما وكيل
الوزارة رئيسا واثنين آخرين يعينهما المشرف على الهيئة .

ويستفاد مما تقدم ان مجلد الرمد التفكيرى لا يعدو ان يكون مؤسسة
خاصة ذات نفع عام ، ذلك انه انشئ فى اول الامر من ربيع مال موقوف من
أحد الأفراد ثم اضيف الى مصادر الاتفاق عليه بيع حبة الصليب الاحمر
اندولى وبمبلغ مساو له تدفعه الحكومة المصرية وكان يديره فى اول الامر
طبيب اجنبى ثم أصبحت ادارته مفولة بلجنة مدسطة وتخضع حساباته
لنوع من الرقابة يشترك فيها الشخصى المكلف بالاشراف على المال الموقوف
والهيئة المشار اليها ويجوز له الامتناع عن اداء ربيع الاموال المشار اليها

تذ رأى أنها لا تستعمل مطبقاً للشروط المتفق عليها ويجوز ذلك أيضاً للحكومة المصرية ، وعندئذ لا يقوم العمل بعمله ولا يخضع العمل للنظم المسبكية الحكومية وليس لموظفيه الحق فى حمل أو مكافأة من الحكومة المصرية .

ولا وجه للقول بأن العمل المشار إليه يعتبر مؤسسة مستقلة لا تخضع الى أنه يقوم على مرفق سلم وهو علاج المرضى من أمراض العين واعطاء دروس للأطباء المزمعين كما أنه يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة لا وجه لهذا القول لان عناصر المرفق العلم والشخصية المستقلة لا تكفى وحدها لاضفاء وصف المؤسسة العلمية على الهيئة التى تتوافر فيها هذه العناصر بل يتعين لاعتبارها كذلك — وبالإضافة الى هذه العناصر — ان تكون السلطة العلمية هى التى انشأتها ثم تولت ادارتها على نحو يجعل لها — كلمة العليا فى توجيهها والاشراف عليها وهى غير متولدة على نحو ما سبق بيانه .

لهذا أنتهى رأى الى أن عمل المزمع التفكير مؤسسة خالصة ذات نفع عام .

(ملهى رقم ١٠٤٣ — فى ١٩٦٣/٩/٢٩)

مؤسسات عميلة

الفصل الأول : الأحكام العميلة للمؤسسات العميلة

الفرع الأول : التطور التشريعي لنظام المؤسسات العميلة

الفرع الثاني : التكيف القانوني للمؤسسة العميلة قبل العمل

بالمقتون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧

الفرع الثالث : ماعية المؤسسة وتكوينها القانوني

الفرع الرابع : النظام القانوني للمؤسسة العميلة

الفرع الخامس : اختصار المؤسسة العميلة

الفرع السادس : المؤسسات العميلة ذات الطابع الاقتصادي

الفرع السابع : التصريح بالإنجاز في المقاربات المملوكة للمؤسسة

العميلة والنزول عن أموالها المنقولة

الفرع الثامن : المؤسسة المتبوعة والمؤسسة النابعة

الفرع التاسع : الميزانية

الفرع العاشر : متبوعو إدارات مراقبة حسابات المؤسسات

العميلة ونوابهم .

الفصل الثاني : المبللون بالمؤسسات العميلة

الفرع الأول : التعيين

الفرع الثاني : التعيين

الفرع الثالث : تسوية الحسابات

الفرع الرابع : ضم معد الطغمة السابقة

الفرع الخامس : الرواتب والأجور الإضافية والبدلات والمكافآت

أولاً : ترتيب .

ثانياً : أجر اضافي .

ثالثاً : بدل طبيعة العمل .

رابعاً : بدل صرامة .

خامساً : بدل تهويل .

الفرع السادس : اعادة غلاء المعيشة

الفرع السابع : التأديب

الفرع الثامن : النقل

الفرع التاسع : المزايا التي يحتفظ بها العاملون المنقولون من

المؤسسات العامة للغة

الفرع العاشر : مسائل متنوعة

الفصل الثالث : احكام خاصة ببعض المؤسسات العامة

الفرع الأول : المؤسسة الانتصافية

الفرع الثاني : مؤسسة زراعية

أولاً : مؤسسة مخيرية التحرير .

ثانياً : المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضي وهيئة

مخيرية التحرير .

ثالثاً : المؤسسة المصرية العامة للتعمير الزراعي .

رابعاً : مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني .

خامساً : المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضي .

سادساً : المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة .

سابعاً : الهيئة الامريكية لاصلاح الريعة .

الفرع الثالث : مؤسسات صناعية وطاقة

أولاً : المؤسسات المصرية العامة للغزل والنسيج .

ثانياً : المؤسسة المصرية العامة لاجتياز القطن .

- ثالثا : المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية .
- رابعا : المؤسسة المصرية العامة للبترول .
- خامسا : ادارة القوى الكهربائية والمقبة بوزارة
الاشغال .
- سادسا : المؤسسة المصرية للكهرباء .
- سابعاً : مؤسسة الطاقة الذرية .
- الفرع الرابع : مؤسسات النقل .
- اولا : مؤسسة مصر للطيران .
- ثانيا : المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .
- ثالثا : المؤسسة العامة للنقل البحرى .
- رابعا : المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالتعليم .
- خامسا : مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة .
- سادسا : ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية .
- الفرع الخامس : مؤسسات مطبوعة .
- اولا : المؤسسة المصرية العامة للآباء والنشر والتوزيع
والطباعة .
- ثانيا : المؤسسة المصرية العامة للتعلمون الانتاجى .
- ثالثا : المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية .
- رابعا : المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة .
- خامسا : مؤسسة ضلحية المعادى .
- سادسا : مرفق مياه القاهرة .
- الفصل الرابع : الشركات التابعة للمؤسسات العامة .
- الفرع الاول : الجمعية العمومية للمساهمين .
- الفرع الثانى : الموضوع بإدارة الشركة .
- الفرع الثالث : مسئو المال الخاص فى مجالس الادارة .
- الفرع الرابع : التبرع من مال الشركة .
- الفرع الخامس : انتداب شركة فى اخرى .
- الفرع السادس : شركات النقل البحرى والسيلحة .

- الفرع السابع : شركة مدينة نصر للأسفلت والتعمير .
- الفرع الثامن : الشركة الزراعية بالقمار المصري .
- الفرع التاسع : مجلس الإدارة .
- أولا : كيفية تشكيل مجلس الإدارة .
- ثانيا : اختصار مجلس الإدارة .
- ثالثا : رئيس وأعضاء مجلس الإدارة .
- رابعا : المرتبات وبدلات التمثيل والمزايا الممنوعة لرؤساء وأعضاء مجلس الإدارة .
- خامسا : الحد الأقصى للترتب وبدل التمثيل لرئيس مجلس الإدارة .
- الفرع العاشر : لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة .
- الفرع الحادي عشر : جدول فئات الوظائف والمرتبات .
- الفرع الثاني عشر : معالجة الوظائف .
- الفرع الثالث عشر : التعيين .
- الفرع الرابع عشر : التسويات .
- الفرع الخامس عشر : الدرجة والأقدمية .
- الفرع السادس عشر : ضم مدد الخدمة .
- الفرع السابع عشر : الترتيب .
- الفرع الثامن عشر : الأجر الشهري لعامل اليومية .
- الفرع التاسع عشر : المنحة التي تضاف إلى أجر العامل .
- الفرع العشرين : العلاوات .
- الفرع الحادي والعشرين : البدلات .
- أولا : البدلات المقررة لمواجهة مصروفات مطية .
- ثانيا : بدل طبيعة العمل .
- ثالثا : بدل التمثيل .
- رابعا : بدلات متنوعة .

- الفروع الثاني والعشرين : مصرونيات الانتقل .
الفروع الثالث والعشرين : الأجور الإضافية والمكافآت
التشجيعية .
الفروع الرابع والعشرين : مكافأة الإنتاج أو البونص .
الفروع الخامس والعشرين : اعانة غلاء المعيشة .
الفروع السادس والعشرين : الحد الأقصى لما يتقاضاه العامل ..
الفروع السابع والعشرين : الجمع بين المرتب والمكافآت .

مجلد الأول

الأحكام العامة للمؤسسات المالية

الفرع الأول

التطور التشريعي لنظام المؤسسات المالية

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

التطور التشريعي لنظام المؤسسات المالية — القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ — هذا القانون تناول أحكامه كافة المؤسسات المالية سواء ما يتولى منها مرافق عامة إدارية أو ما يقوم على إدارة مرافق عامة اقتصادية — كانت الأشخاص الاعتبارية المالية التي يتم إنشاؤها وفقا لأحكام هذه القانون يطلق على بعضها « المؤسسة المالية » وعلى بعضها الآخر وصف « الهيئة العامة » دون سند ظاهر — القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي — المعيار الذي أخذ به القانون عند تحديد ما يخضع لأحكامه من المؤسسات المالية التالية .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى التطور التشريعي لنظام المؤسسات المالية يبين أن المشرع أصدر باديء الأمر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الذي تناولت أحكامه تنظيم كافة المؤسسات المالية سواء ما يتولى منها مرافق عامة إدارية أو ما يقوم على إدارة مرافق عامة اقتصادية . وكانت بعض الأشخاص الاعتبارية المالية التي يتم إنشاؤها وفقا لأحكام هذا القانون يطلق عليها

تسم « المؤسسة العامة » في حين كان يطلق على البعض الآخر وصف « الهيئة العامة » دون سند ظاهر .

غير أن المشرع ما أبعد أن لاحظ أنه ينبغي وضع تنظيم خاص للمؤسسات العامة التي تتولى إدارة مرافق عامة اقتصادية فاصدر القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي الذي نص فيه على اعتبار القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ - المشار إليه بمثابة القانون العام الذي ينظم شئون كلمة المؤسسات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ .

ولم يلخذ القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بمعيار موضوعي بحث عند تحديد ما يخضع لأحكامه من المؤسسات العامة القائمة وإنما نص في المادة الأولى منه على أن تسرى أحكامه على المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا ويصدر بتحديد هذه المؤسسات قرار من رئيس الجمهورية وهكذا لم يكن يمكن أن تمارس المؤسسة العامة نشاطا من الأنشطة المشار إليها كي تعتبر من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في تطبيق أحكام ذلك القانون ، بل كان يتعين لاضفاء هذه الصفة عليها أن يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية .

(ملوى رقم ١٠٢٤ - في ١٢/١١/١٩٦٦)

الفرع الثاني

التكيف القانوني للمؤسسات العامة قبل العمل

بالمقتانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ .

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

مؤسسات عامة - تكييفها القانوني قبل العمل بالمقتانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة - هو التشريعات من أي تعريف لها - خط المشرع بينها وبين المؤسسات ذات النفع العام - مقياس للفرقة بينها - استناد إليه إلى إنشاء في كل حالة على حدة .

ملخص الحكم :

إن التشريعات في مصر قبل العمل بالمقتانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة قد خلت من أي تعريف للمؤسسات العامة . بل إن المشرع لم يحسن استعمال تعبير المؤسسات العامة ، فكان يخلط بينها وبين المؤسسات ذات النفع العام ، كما أنه لم يلتزم خطة موحدة أو شكلا واحدا في إنشاء المؤسسات العامة فمنها ما نص صراحة على تكييفها القانوني واعتبارها بمؤسسات عامة . ومنها ما اجتزا بنحوها الشخصية المعنوية في قانون أنشأها أو في قانون لاحق دون النص صراحة على تكييفها القانوني .

ولأنه ولئن كان هذا الخلط والغموض من ناحية ، وضخامة التفسير التي تترتب على تحديد ما إذا كان الشخص المعنوي الذي يؤدي خدمات ذات نفع عام مؤسسة عامة أم لا من ناحية أخرى ، يقتضي اتخاذ مقياس للفرقة جليح مانع . إلا أن ما سبق ابتداعه من مقياس في هذا الشأن فشل في الوصول إلى هذه الغاية إذ لم يصلح أي مقياس بذاته إلا في بعض

الحالات دون البعض الآخر . ومن ثم فلا مندوحة من ان يوكل امر التكليف القانونى للمؤسسات وهل هى علمة أم لا الى تقدير القضاء فى كل حالة على حدة . والقضاء فى تقديره لكل حالة يستعين بالمعالييس المشار اليها فى مجموعها بوصفها علاقات تهدى الى حقيقة طبيعة المؤسسة . فهو يرجع عملا الى النصوص التشريعية ان وجدت ليتعرف ما اذا كان المشرع قد أعلن بوضوح ارادته فيما يتعلق بطبيعة المؤسسة أم لا . ولا يجتزأه بذلك بل يستهدى بأصل نشأة المؤسسة وهل هى من خلق الادارة أو من خلق الأفراد . كما يستأنس بمدى اختصاصات السلطة المالية التى تنتج بها المؤسسة وهل لها مثلا حق عرض الضرائب والرسوم أم لا . ويسنبر ايضا بمدى رقابة الادارة على المؤسسة من الناحيتين الادارية والمالية ثم يستنبط من كل أولئك وما اليه تقديره لحقيقة طبيعة المؤسسة .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥ م — جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

المسرح الثالث

مالية المؤسسة وتكييفها القانوني

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

مؤسسات عمالية - تكييفها - هي مرافق عمالية وقراراتها قرارات
التجارية وعملها موظفون عموميون وعقودها التجارية لذا توافرت فيها اركان
القاعدة الادارية .

ملخص الفتوى :

ان المؤسسات العمالية في الغالب مرافق عمالية التصانيفية او زراعية
او صناعية او مالية او تعاونية ، وادارة المرفق العلم بطريقة المؤسسة
العمالية هي نوع من طريق الادارة المباشرة ، ومن نتائج ذلك ان تكون
القرارات الصادرة من المؤسسة العمالية هي قرارات ادارية ، وعمل
المؤسسة العمالية يعتبرون موظفين عموميين ، واهوالها تكون ملكا للدولة
والعقود التي تبرمها مع الافراد او الشركات تكون عقودا ادارية اذا
توافرت فيها اركان العقد الاداري .

(غنوى ٢٥٢ - في ١٩٦٥/٣/٢١)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

تنظيم المؤسسات العمالية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ والهيئات
العمالية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ - لم يُلغِ أي من هذين القانونين.

بحسب موضوعه المحدود ما يتمين اعتباره من المؤسسات العامة أو الوثائق
الغاية في تطبيق أحكامه - مجال تطبيق كل من القانونين المذكورين - أن
أيا من هذين القانونين لا يعتبر في مقابلة الآخر القانون العام الذي يحكم
الشخص المعنوي العام بحيث يفسخ لأحكام ذلك الأصل إذا لم يصدر
قرار من رئيس الجمهورية بإخلافه في نطاق القانون الآخر .

ملخص الفتوى :

وفي عام ١٩٦٢ رأى المشرع ضرورة تنظيم الأشخاص الاعتبارية العامة
التي تقوم على إدارة مرافق عامة إدارية تنظيما يختلف عن تنظيم
الأشخاص الاعتبارية التي تقوم على إدارة مرافق عامة اقتصادية فإطلق
على النوع الأول اسم « الهيئات العامة » وتنظمها بقانون رقم ٦٠ لسنة
١٩٦٢ بينما أطلق على النوع الثاني اسم « المؤسسات العامة » وتنظمها
بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ الذي تعرضت مذكرته الإيضاحية لبيان
أوجه الخلاف بين النوعين .

وبالرغم من ذلك لم يأخذ أي من هذين القانونين بحسب موضوعه
للمحدود ما يتمين اعتباره من المؤسسات العامة أو من الهيئات العامة في
تطبيق أحكامه - وإنما قضت المادة ٣٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢
بأن تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت
صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكامه كما قضت المادة
٣٥ بأن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بنفسية
إلى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة القائمة . وبالمثل نصت المادة
١٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ على أن يحدد رئيس الجمهورية
بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون .

وبناء على ذلك استقر الرأي على أن ليا من هذين القانونين لا يعتبر
في مقابلة الآخر القانون العام الذي يحكم الشخص المعنوي العام بحيث
يفسخ لأحكام ذلك الأصل إذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بإخلافه
في نطاق القانون الآخر - بمعنى أنه باستثناء المؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادي لا تسري أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ أو - القانون رقم

٦١ لسنة ١٩٦٣ على المؤسسات العامة القائمة إلا بعد صدور القرارات الجمهورية المحددة لطبيعة كل منها والتي تعتبر منطقتين سريتين أحكامهما القانون أو ذاك تطبيقاً لنص المادتين ٢٤ ، ٢٥ من قانون المؤسسات العامة والمادة ١٨ من قانون الهيئات العامة .

(فتوى ١٢٤ في - ١٣/١١/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - سريان أحكامه على أية جهة وصفت بقوانين « مؤسسة عامة » طبقاً لقرار انشائها أو طبقاً لأي قانون أو قرار نافذ وذلك دون حاجة إلى صدور قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك .

بالخصوص الفتوى :

من حيث أنه بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام فنص في المادة الأولى على أن « يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام » ونصت المادة الثالثة على أن « على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها القائمة وقت العمل بهذا القانون تعديل أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به ولرئيس الوزراء بقرار منه مد المهلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة لمدة أقصاها ستة أشهر » ونصت المادة الخامسة على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة إلى الهيئات العامة القائمة وقت العمل بهذا القانون . وقضت المادة ٩ بالقضاء على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أنه مادام هذا القانون قد قضى في مسأله الأولى بسريان أحكامه على المؤسسات العامة دون أن يحدد تعريفاً

للمؤسسة المعنية أو يضع شروطا لامتها كما كان عليه الحال في ظل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ من ثم فإن أية جهة وصفت بأنها « مؤسسة عامة » طبقا لقرار انشائها أو طبقا لأي قانون أو قرار نفذ تعتبر أيضا مؤسسة عامة في مفهوم أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه دون حاجة إلى صدور قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك . ويتمتع عليها طبقا لما قضت به المادة الثالثة من القانون أن تحصل أوضاعها ونفا لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به .

ومن حيث أنه لا يضح في هذا الصدد بأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ كان يستلزم صدور قرار من رئيس الجمهورية لامتها الشخص المعنوي من قبيل المؤسسات المعنية طالما لم يكن يدخل في عداد المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي حددت بمقتضى قرار جمهوري ، وأنه لما كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد حل محله فإن الأمر يقتضى أيضا ضرورة صدور مثل هذا القرار ، لا حاجة بهذا القول لأن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ نص صراحة على إلغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم تكون أحكام هذا القانون الأخير قد سقطت جميعا في مجال التطبيق القانوني بحيث لم يعد ثمة محل للتمسك بحكم المادة ٣ منه ، وإنما يتمتع أعمال حكم المادة الأولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي جاء من المصوم والشمول بحيث يسرى على كافة المؤسسات العامة القائمة وقت صدور هذا القانون دون حاجة إلى استصدار قرار من رئيس الجمهورية بإلغاء صفة المؤسسة المعنية عليها إلا ما كان هناك جدوى من إلغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ مادام الوضع لن يتغير في ظل أحكام القانون الجديد رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومن ثم فلا محل لتقييد حكم المادة الأولى المشار إليها أو تخصيصه دون موجب أو مقتضى إذ الهدف من هذا القانون هو توحيد الوضع القانوني للمؤسسات العامة والشركات التابعة لها . وبغير ذلك يصبح الوضع غير مستقر ويكون هناك ازدواج لا مبرر له في النظم والأوضاع التي تتبعها هذا المؤسسات والشركات .

ومن حيث أنه بما يؤكد هذا النظر ويؤيده أن المادة الخامسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه نصت على أن « يصدر رئيس

الجمهورية بقراراتها بظهور مؤسسة مالية بصفة رسمية التي هي الهيئات الخيرية
القائمة تحت المظلة بصفة القانون ٤٠ وفي ذلك يخلطه المعلقون المظنون
اختلافا جوهريا بين المعلقين المعلقين عليه رقم ٤٠ المادة ٢٩٦٤ التي
كلية في المادة ٢٠ بل إن بعض المعلقين الجمهورية بقراراتها بظهور
مؤسسة مالية بصفة رسمية هي الهيئات المالية أو المؤسسات المالية الخيرية
حينما سبق البيان ، وهذا الاختلاف يعني انحرافا في المشرع في القانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - الزع الخصاص كافة الاختصاص الانتخابية المالية
التي تضمنت قرارات انشائها النص على اعتبارها من المؤسسات المالية
لاكتسابه دون حاجة إلى صدور قرار من رئيس الجمهورية بذلك ، إذ إن
هذا القرار لا حاجة إليه إلا إذا أريد إضفاء وصف المؤسسة المالية
على إحدى الهيئات المالية الخيرية .

(ملحق رقم ١٠٣٤ - في ١٢/٢١/١٩٦٦ .

الفرع الرابع

النظام القانوني لمؤسسات النقل

قاعدة رقم (٢١٢)

المبحث :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة -
النظام القانوني لمؤسسات النقل - وفقا لاحكامه - التعارض بين النظام القانوني
لمؤسسات النقل والنظام لمطقة الاسكندرية المتبع في قانون انشائها وبين
النظام القانوني للمؤسسات العامة - وجوب تعديل نظام مؤسسة النقل
العام لمطقة الاسكندرية على نحو يتفق واحكام القانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٥٧
ملخص التكملي :

يبين من مقارنة النظام القانوني لمؤسسة النقل العام لمنطقة
الاسكندرية بالنظام القانوني العام للمؤسسات الذي تضمنته قانون
المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ان تمت تطابقا بين النظامين ،
ذلك ان ادارة مؤسسة النقل العام لمنطقة الاسكندرية يتولاها مجلس الادارة
والعضو المنتدب والمدير العام ، ويتولى مجلس الادارة اختيار احد المشغولين
الذين يعينهما وزير الشؤون البلدية والقروية عضوا منتدبا لادارة
المؤسسة وهو الذي يختص بتعيين المدير ويحدد اختصاصاته ، بينما يقضى
قانون المؤسسات العامة بان يتولى ادارة المؤسسة مجلس الادارة والمدير
ويتم تعيينه بمعرفة الجهة الادارية المشرفة على المؤسسة طبقا لقرار
انشائها ويكون مسئوليا امام مجلس الادارة عن تنفيذ السياسة التي
يقرها المجلس لتحقيق اغراض المؤسسة ، كما ان قانون المؤسسات
العامة يجيز لمجلس الادارة ان يعهد الى لجنة من بين اعضائه بتولى
بعض اختصاصاته ، والمفهوم بداهة ان اللجنة تؤلف من اكثر من شخص

واحد ، في حين ان قانون انشاء مؤسسة النقل العام بمنطقة الاسكندرية
يخول الاشراف على الادارة لعضو واحد هو عضو مجلس الادارة المنتخب .

وقد اقتضى اختلاف الهيئات المشرفة على ادارة المؤسسة في كلا
التشريعين على النحو السابق ان اختصاصت مدير المؤسسة المخولة له
تطبيقا لقانون المؤسسات العامة موزعة في ادارة النقل المشترك لمنطقة
الاسكندرية بين العضو المنتخب وبين المدير .

ويخلص من ذلك ان ثبت تعارضا بين النظام القانوني لمؤسسة النقل
العام لمنطقة الاسكندرية المبين في قانون انشائها وبين النظام القانوني
للمؤسسات العامة على النحو الوارد بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧
المشار اليه ، واعمالا لحكم المادة الثانية من هذا القانون التي نصت
على ان « يعمل بالحكم القوانين والمراسيم بقوانين الصادرة بانشاء
مؤسسات عامة وتنظيمها فيها لا يتعارض مع احكام القانون المرافق » —
يتعين تطبيق نصوصه دون نصوص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بقوله
ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية فيها يتعارض من نصوصها .

وعلى ذلك فان تعيين عضو مجلس ادارة منتخب ومدير عام لمؤسسة
ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية يتعارض واحكام قانون المؤسسات
العامة الواجب التطبيق في هذه الحالة وتثير الجبهة العمومية للقسم
الاستشاري بمجلس الدولة بتعديل نظم هذه المؤسسة على نحو
يتفق واحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بصدار قانون المؤسسات
العامة .

(مئوى رقم ٣١٢ — في ١٩٥٩/٥/٧)

الفرع الخامس

اختصاص المؤسسة العامة

قائمة رقم (٢١٢)

المبدأ :

إذا كان المشرع المي المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ إلا أنه أبقى على بعضها لمدة ستة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القانوني - أشر ذلك - أن المؤسسة خلال فترة الإبقاء أن تمارس اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابع لها - تطبيق - صدور قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياسة والخطط بزيادة رأس مال شركة مصر للخطط التابع للمؤسسة لا تثريب عليه لصدوره في حدود الاختصاص .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العلم المعمول به اعتباراً من ١٩٧٥/١/١٨ ينص في المادة السابعة على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً بذاتها في تاريخ العمل بهذا القانون ، وتستمر هذه المؤسسات في مباشرة هذا النشاط وفي مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمدة لا تجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها إلى شركة عامة أو ادماج نشاطها في شركة قائمة ، ما لم يصدر بشأنها تشريع خالص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة تطل عليها أو بابلولة اختصاصها إلى جهة أخرى » .

وملأ ذلك أنه لئن كان المشرع قد ألقى المؤسسات العامة بمقتضى أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ إلا أنه أبى على المؤسسات العامة التى تملرس نشاطا بذاتها فى ١٨/٩/١٩٧٥ - تاريخ العمل بهذا القانون - وذلك لمدة ستة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القانونى ويكون لها أثناء تلك الفترة الحق فى ممارسة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها إلى أن تُحول إلى شركة أو يدمج نشاطها فى شركة أو تحول إلى هيئة أو تمنح اختصاصاتها إلى جهة أخرى بالأدوات التى حددها النص .

وإذا قضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المؤسسة المصرية العامة للسيلحة والفنادق من المؤسسات العامة التى تملرس نشاطا بذاتها وكان وزير السيلحة قد أصدر فى ١٤/٣/١٩٧٦ القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ يحولها إلى شركة تسمى الشركة المصرية العامة للسيلحة والفنادق فإن مجلس إدارة المؤسسة يكون له حق ممارسة اختصاصاته قبل الشركة التابعة لها حتى تاريخ صدور هذا القرار الذى صدر قبل انتهاء مدة الستة شهور التى تمن عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون قرار مجلس الإدارة سالف الذكر الصادر بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥ بزيادة رأس مال شركة مصر للفنادق التابعة للمؤسسة قرارا صحيحا لصدوره فى حدود الاختصاص المخول لمجلس إدارة المؤسسة برئاسة الوزير المنصوص عليه فى المادة ١٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والذى يخول مجلس الإدارة بهذا التشكيل الاختصاص بزيادة رأس مال الوحدات الاقتصادية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى صحة قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسيلحة والفنادق الصادر بمجلسه ٢٤/١١/١٩٧٥ بزيادة رأس مال شركة مصر للفنادق مع تمرر الاكتتاب فى تلك الزيادة على المؤسسة بدون علاوة إصدار ، وإن ملكية أسهم تلك الزيادة يؤول إلى الشركة التى تحولت إليها تلك المؤسسة .

القرار السادس المؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادي

قاعدة رقم (٢١٤)

المادة :

المؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادي — بميلار اعتبارها
كذلك طبقا للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ هو ان تفرس نشاطا تجاريا
او صناعيا او زراعيا او ماليا ويصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية
— وجوب توفير الشترطين معا — تطبيق ذلك على الهيئة العلمية للمواصلات
السلكية واللاسلكية يؤدي الى عدم اعتبارها مؤسسة علمية ذات طابع
اقتصادي — الاحتجاج بذكر هذه الهيئة في نصوص قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ — لا محل له من ايراد هذا القرار قد صدر لانشاء
مجلس اعلى للمؤسسات المذكورة ولم يشر فيه الى القانون رقم ٢٦٥ لسنة
١٩٦٠ — اثر عدم اعتبار الهيئة مؤسسة علمية ذات طابع اقتصادي —
عدم خضوع موظفيها للائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العلمية
رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وعدم استيفائها من الاعفاء من رسوم الكفيلة .
ملخص الفتوى :

ان لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العلمية الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تنص طبقا لصريح نص المادة
الاولى من هذا القرار على موظفي المؤسسات العلمية ذات الطابع
الاقتصادي . وغنى عن القول ان المرجح في تحديد هذه المؤسسات هو
الى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم هذا النوع من المؤسسات وقد
لوحظت المادة الاولى من هذا القانون ان المؤسسات ذات الطابع

الاقتصادى هي تلك التى تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا او زراعيا
أو ماليا ويصدر بتجديدها قرار من رئيس الجمهورية . وذلك يكون
القانون المذكور قد جُح في تحديد هذه المؤسسات الى الأخذ بمعيار
موضوعى وشكى في ذات الوقت فواجب ان تكون المؤسسة العلة لتبخر
نشاطا اقتصاديا من نوع ما فكرته المادة الأولى من القانون ، وان يصدر
قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها من المؤسسات ذات الطابع
الاقتصادى . ويتضح من ذلك ان الخضوع لاحكام القانون رقم ٢٦٥
لسنة ١٩٦٠ المذكور وبالقوى اعتبار مؤسسة من المؤسسات ذات الطابع
الاقتصادى لا يعتد في ثبوته بطبيعة النشاط الذى تمارسه المؤسسة
وحده اذ قد يكون نشاطها اقتصاديا ولا تخضع رغم ذلك لاحكام القانون
سالف الذكر ، وانما يلزم لاعتبار مؤسسة ما من المؤسسات العلة ذات
الطابع الاقتصادى ان تمارس نشاطا من نوع ما فكرته المادة الأولى من
ذلك القانون وان يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك .

ولئن كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة
١٩٦١ بإنشاء مجلس أعلى للمؤسسات العلة قد نصت على ان « ينشأ
مجلس أعلى للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادى الاتى بيقعها .. الهيئة
العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية .. » الا انه يقع قصر حكم هذه
المادة على ما خصص من أجله ، ذلك ان الفرض من هذا الحكم هو انشاء
مجلس أعلى للمؤسسات العلة ذات الطابع الاقتصادى ، وليس الفرض
خيه تحديد المؤسسات العلة ذات الطابع الاقتصادى في تطبيق احكام
القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، واذا كانت المادة الأولى
من القرار الجمهورى رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦١ قد اشارت الى اعتبار
المؤسسات العلة التى فكرتها من المؤسسات العلة ذات الطابع
الاقتصادى فانها بذلك تكون قد اتجهت الى الأخذ بمعيار موضوعى في تحديد
المؤسسات التى يشملها المجلس الأعلى . المشكل طبعا لاحكام هذا القرار
وهذا امر يدهى ، اذ طالما ان الفرض من ذلك القرار هو تشكيل مجلس
أعلى للمؤسسات ، فليس يلزم ان تكون المؤسسات المطلة فيه من
المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى بالمعنى الذى تصفقه المتادة الأولى
من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المذكور ، وانما كل ما يعم في هذا

الخصوص ان يكون المجلس الأعلى للمؤسسات شاملا لجميع المؤسسات
التي تمارس نشاطا اقتصاديا .

وبغلا عما تقدم فانه كان من المتعين - حتى يمكن القول بان قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ قد قصد الى اعتبار المؤسسات
العامة الواردة بالمادة الاولى منه من المؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادي ، وانه صدر تنفيذا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٥
لسنة ١٩٦٠ - ان يشار في ديباجة ذلك القرار الى القانون المذكور واذا
خلت تلك الديباجة من لية اشارة الى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠
سلف الذكر ، فلا يتصور - والحال كذلك - اعتبار قرار رئيس
الجمهورية المذكور مبيحا للطابع الاقتصادي في مفهوم القانون رقم ٢٦٥
لسنة ١٩٦٠ على المؤسسات العامة الواردة به ، اذ لا يسوغ - طبقا
لقواعد التفسير السليمة - اعتبار قرار رئيس الجمهورية المشار اليه
قد صدر تنفيذا - للمادة الاولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ رغم
اغفاله الاشارة الى ذلك القانون - بديباجته ، وانما يؤدي هذا الاغفال
الى وجوب التسليم بان ذلك القرار لم يأخذ بالخلول الخاص للمؤسسات
اعامة ذك الطابع الاقتصادي الذي اخذ به القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠
وانما اعطى هذا التعبير معنى يقوم على الفكرة الموضوعية المستمدة
من طبيعة نشاط المؤسسة ذاته .

وما يعطح بصحة النظر المتقحم ان المادة الاولى من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ باتشاء مجلس اعلى للمؤسسات العامة
السلف الذكر قد اوردت المؤسسة العامة للتعاون الانتاجي ضمن
المؤسسات التي يشملها المجلس الاعلى المذكور غير انه قد صدر بعد ذلك
في اول يناير سنة ١٩٦٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢
في شأن المؤسسات العامة الصناعية ونص في المادة الاولى منه على ان :
" تعتبر مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي طبقا لاحكام القانون رقم
٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه . المؤسسات العامة الصناعية الصغيرة " .
ويوضح من ذلك انه لو كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ قد
قصد الى اعتبار هذه المؤسسة ذات طابع اقتصادي لما كتلت هناك
حاجة الى النص على هذا الحكم في تاريخ لاحق ، والا كان هذا الحكم

الأخر لنفوا تعين تزيه الشرع عنه . ولاوجه للاحتجاج بأن لاسم المؤسسة المذكور كما ورد بالمادة الأولى من القرار رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ مخلف عن الاسم الوارد بالمادة الأولى من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦١ بها يحتل معه اختلاف كل من المؤسستين من الأخرى . ذلك أن المادة ١٥ من هذا القرار قد نصت على أن « لكل المؤسسات العلمية الصناعية الواردة فيها بعد محل الهيئت والمؤسسات العلمية الموضحة قرين كل منها عيما لها من اختصاص وحقوق وما عليها من التزامات ويتقبل موظفوها ومستخدموها وعملها إلى المؤسسات المنشأة ... المؤسسة المصرية العلمية للتعاون الانتلجي بالصناعات الصغيرة محل المؤسسة العلمية للتعاون الانتلجي » . ويبين من ذلك أن طول التسمية الجديدة للمؤسسة المذكورة محل تسميتها القديمة لم تكن من شأنه أن يخلع عليها طابعها الاقتصادي ولو كان لها هذا الطابع في الأصل أعبالا لمتقضى الحلول ومفهومة ومن ثم غلو اكتسبت تلك المؤسسة ذلك الطابع بنفس المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ سلف الذكر ، لما كتبت هناك حاجة إلى تقرير هذا الحكم مرة أخرى في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المذكور وهو ما يقطع بأن القرار الأول لم يجاوز في غايته إنشاء مجلس أعلى للمؤسسات العلمية .

ومن جهة أخرى فانه لما كان يبين من استقراء احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ المشار اليه أنه إنما صدر لإنشاء مجلس أعلى للمؤسسات العلمية الوارد نكرها في المادة الأولى منه وكيفية تشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته ، ولما كان ذات الموضوع الذي نظمه ذلك القرار قد أعيد تنظيمه بعد صدور قوانين يولية الاشتراكية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العلمية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العلمية وقد صدر كلا القرارين في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وكان من القواعد المسبقة في إلغاء التشريع ، أن الإلغاء كما يكون صراحة ينص في أداة تشريعية من ذات مرتبة الأحكام الإلغاء ، فانه يستفاد من تدخل المشرع بإعادة تنظيم ذات الموضوع تنظيمها جديدا مظهرا ومختلفا عن تنظيمه السابق — لما كان ذلك فانه يكون من المعين القول بأن قراره

رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ المسكف الاشارة
انيها قد افيا قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ ، باعتبارها
قد تناول بالتظيم الجديد ذات الموضوع الذي كان ينظمه هذا القرار
الآخر ومن ثم فلا يجوز استناد الى هذا القرار لامتبار هيئة المواصلات
السلكية والاسلكية مؤسسة علي ذات طابع اقتصادي .

ويخلص مما تكلم جميعا انه لا يترتب على صدور قرار رئيس
الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ ، بنشاء مجلس اعلى للمؤسسات
العالية ، اعتبار هيئة المواصلات السلكية والاسلكية من المؤسسات العلية
ذات الطابع الاقتصادي ، في تطبيق احكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠
بتظيم المؤسسات العلية ذات الطابع الاقتصادي ، ومن ثم فلا تسرى على
موظفي وعمل هذه الهيئة احكام لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات
العلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وانها
يخضعون لاحكام قرار رئيس الجمهورية برقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام
الموظفين بالهيئة المذكورة ولائحته التنفيذية ، اللذين يظان قاعين لا نظيهما
لاحكام لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العلية المشار اليها .

ويؤكد ذلك انه في لول يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ بتعديل احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة
١٩٥٩ بنظام موظفي الهيئة المذكورة ، ولما كان صدور القرار
الجمهوري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ في تاريخ لاحق على تاريخ صدور القرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلاتحة نظام موظفي وعمل المؤسسات
العالية ومن ثم يزول الاعتقاد باعتبار نظام موظفي الهيئة المذكورة ولائحته
التنفيذية ملغين بصور لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العلية .

هذا ومن ناحية اخرى فان الهيئة المذكورة لا تستفيد من حكم المادة
٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ التي تقضى باعفاء المؤسسات العلية
ذات الطابع الاقتصادي من رسوم الترخيف .

(انتهى رقم ٢٩٠ - في ١٦/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العلمية والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الهيئات العلمية — اثرهما على قوانين ونظم المؤسسات والهيئات العلمية القائمة وقت صدورهما عدم سريتهما على المؤسسات والهيئات العلمية القائمة إلا بعد صدور القرارات الجمهورية الموحدة لطبيعة كل منها باستثناء المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي تخضع القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص النقوى :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العلمية والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الهيئات العلمية ، بما تضمنياه من تنظيم قانوني للمؤسسات والهيئات العلمية قد تخلفه أو تتعارض معه أنظمة القائم من هذا النوع أو ذلك ، مما يقتضى العمل على توفيق أوضاع هذه المؤسسات والهيئات بما يتلاءم من أحكام هذين القانونين .

هذا التوفيق يتطلب الوقوف على طبيعة الهيئات والمؤسسات القائمة وما يعتبر منها مؤسسة علمية ، فإن المشرع لم يشأ أن يترك هذا لحضن التفسير والتكيف العارض بل استلزم صدور قرار جمهوري يحدد هذه الطبيعة وهو ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العلمية بقولها « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة علمية بالنسبة إلى الهيئات العلمية والمؤسسات العلمية القائمة » وهو ما يستشف منه جواز اعتبار أية مؤسسة قائمة هيئة علمية أو العكس ، ومن ثم فإن تطبيق أحكام قانون المؤسسات العلمية المفسر اليه مطلق على صدور قرار رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العلمية التي تخضع لأحكامه من بين المؤسسات والهيئات العلمية القائمة وقت صدوره ، وعلى هذا لا يمكن الغول بتطبيق هذا القانون نورباً إلا

بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي اعتبرها القانون
سلف الذكر مؤسسات عامة في تطبيق أحكامه إذ نصت المادة ٢٤ منه
على أن « تعتبر المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي العامة وقت صدور
هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون على أن تنظر
الوائح الحالية للمؤسسات العامة إلى حين صدور اللوائح الجديدة ، وفيما
عدا هذا النوع من المؤسسات العامة العامة لا يمكن إضفاء هذه الصفة
على أية مؤسسة أو هيئة عامة قائمة ، إلا بعد صدور القرار الجمهوري » ،
الذي يحدد طبيعة كل منها طبقاً لنص المادة ٢٥ من القانون سلف الذكر .
كما أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بصدور قانون الهيئات العامة قد
تضمن نصاً مماثلاً لنص المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة ، وهو
نص المادة ١٨ الذي يقرر : « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر
هيئة عامة في تطبيق أحكام هذا القانون » ولذلك نطبق أحكامه على
الهيئات العامة العامة لا يمكن أن يسبق صدور القرار الجمهوري الذي
يحدد طبيعتها ، ومن ثم نظل نظم الهيئات العامة القائمة ولوائحها
الداخلية سارية المفعول إلى أن تتحدد طبيعتها بالقرار الجمهوري الذي
استقرته المادة سلف الذكر .

وإن القول بتطبيق أحكام القانونين الجديدين قبل صدور القرارات
الجمهوريّة التي تحدد طبيعة المؤسسات العامة والهيئات العامة طبقاً
لنصوصها ، فوق أنه يخالف نصوص المواد ٢٤ ، ٢٥ من قانون المؤسسات
العامة و ١٨ من قانون الهيئات العامة ، فإنه كذلك يؤدي إلى ارتباك عملي
واختلال في سير نشاط هذه المؤسسات والهيئات القائمة ، لأن ما قد
يطبق عليها قانون المؤسسات العامة قد يصدر القرار الجمهوري
باعتبارها هيئة عامة ، وهذه نتيجة لا يقرها المنطق القانوني ولم يقصدها
المشرع بصدوره هذين القانونين الذي هدف بهما إلى وضع حد لفوضى
الخلط بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة بوجوب إسرار بطلب دراسة
ويحت تشل كل ما هو قائم لتهيئة طبيعته تبعاً لنوع النشاط الذي
تمارسه .

وبناءً على ما تقدم ، وبإسناد المؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادي إلى لا تجري أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وبإصدار

تتكون المؤسسات العلمية والفنون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣. يصدر قانون الهيئات العلمية القائمة ، الا بعد صدور القرارات الجمهورية المحددة لطبيعة كل منها. التي تعتبر منطلق مبرر. احكام هذا القانون او ذلك ، طبقا لنص المادتين ٣٤ ، ٤٥ من قانون المؤسسات العلمية والمادة ١٨ من قانون الهيئات العلمية ، ومن ثم تبقى لهذه المؤسسات والهيئات العلمية نظما الحالية وتظل الهيئات التي تتولى ادارتها على تشكيلها القائم فنارس اختصارها الى ان تصدر القرارات الجمهورية التي تحدد ما يعتبر منها مؤسسة علمية وما يعتبر هيئة علمية .

(فتوى رقم ١١٤٤ — لى ١٩/١٠/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

تكييف مؤسسة علمية بلتها ذات طابع اقتصادى — يتطلب شرطين :
ان تمارس نشاطا ذا طبيعة اقتصادية وان يصدر قرار جمهورى باعتبارها ذات طابع اقتصادى — مثال : بالنسبة المؤسسة ضاحية مصر الجديدة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بأصدار لائحة نظم موظفى وعمال المؤسسات العلمية المعدل . بقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ على ان « تسرى احكام النظم المراتق على موظفى وعمال المؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التي يصدر بتحديدتها قرار رئيس الجمهورية ... » .

وبناء على هذا النص ان احكام اللائحة المشار اليها لا تسرى الا بالنسبة الى موظفى وعمال المؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادى وموظفى وعمال المؤسسات العلمية التي يصدر بتحديدتها قرار جمهورى .

وقد نصت المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادى على ان « تسرى احكام هذا

القانون على المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا ، ويصدر بتحديد هذه المؤسسات قرار من رئيس الجمهورية .

ويستلزم من هذا النص أن المشرع يشترط لامتناع المؤسسة العامة ذات طابع اقتصادي بتوافر شرطين معا :

الأول : أن تمارس المؤسسة العامة نشاطا تجاريا أو صناعيا أو ماليا .

الثاني : أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبار المؤسسة العامة التي تبشر هذا النوع من النشاط مؤسسة ذات طابع اقتصادي .

ومن حيث أنه لم يصدر قرار جمهوري باعتبار مؤسسة مصر الجديدة مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ومن ثم فلا تعتبر متصلة بهذا الوصف ويمتنع تبعا لذلك خضوعها لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ المؤسسة ذات الطابع الاقتصادي .

(لغوى رقم ٥٢١ - في ١٩٦٢/٥/٨)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة -
اعتباره المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القابلة وقت صدوره
دؤسسات عامة في تطبيق احكامه - ابقاؤه المؤسسات العامة الأخرى
والهيئات العامة القابلة بوصفها السابق الى أن يصدر قرار جمهوري
بتحديد ما يعتبر منها مؤسسة عامة في تطبيق احكامه - نص المادة
٢/٢٤ على حكم وقضى ببقاء النواتج الحالية للمؤسسات قائمة

٢ الى حين صدور اللوائح الجديدة — سريان هذا الحكم الوقتي على جميع المؤسسات المالية ومنها البنك المركزى المصرى — انظر ذلك — استمرار تطبيق البنك لاحكام قانون الوظائف المالية فيما لم يرد فيه نص في لوائح تطبيقا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ — هو اعمال سليم للحكم الوقتي لا يؤثر في صحته الفاء هذا القانون الاخر .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد نص في المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات المالية على الفاء احكام القوانين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات المالية ورقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات المالية ذات الطابع الاقتصادى ورقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات المالية التعاونية وكل حكم يخالف احكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ولجاز للسيد رئيس الجمهورية ان يصدر قرارات بقشاء مؤسسات مالية تكون لها الشخصية الاعتبارية ويمارس نشاطا ماليا او تجاريا او زراعيا او ماليا او تعاونيا ، وانه اعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى المالية وقت صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ مؤسسات عامة في تطبيق احكامه بحيث تخضع لهذه الاحكام . ورغبة منه في تحديد ما يعتبر مؤسسة عامة في تطبيق احكام هذا القانون فيما يتعلق بالهيئات العامة والمؤسسات العامة القائمة وقت صدوره خول السيد رئيس الجمهورية في المادة ٢٥ منه سلطة تحديد ما يعتبر منها مؤسسة في تطبيق احكامه ، اى انه ابقى على المؤسسات العامة والهيئات العامة القائمة وقت صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بوضعها السابق هيئة عامة او مؤسسة عامة الى ان يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد ما يعتبر منها مؤسسة عامة في تطبيق احكام القانون المذكور ونظرا الى ما ورد في المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ من النص على الفاء القوانين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها فقد تضمنت الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ حكما وقتيا . يقضى بان تظل اللوائح الحالية لمؤسسات مالية الى حين صدور اللوائح الجديدة وقد جاء

هذا النص لتحكم حلة المؤسسة المالية بوجه علم سواء المؤسسة المالية المتعيرة كذلك في تطبيق أحكام هذا القانون أو المؤسسة المالية القائمة وقت العمل بأحكامه والتي لم يصدر بعد قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها مؤسسة. على خلفية تلك الأحكام ولما كان البنك المركزي المصري المنشأ بمقتضى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ لم يصدر قرار جمهوري باعتباره مؤسسة ذات طابع اقتصادي كما لم يصدر قرار جمهوري باعتباره مؤسسة على في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه فله يظل قائما بوصفه مؤسسة مالية وتبقى لوائحه الحالية سارية بحالتها الى حين صدور اللوائح الجديدة وإذا كان البنك المذكور يطبق في شأن موظفيه أحكام قانون الوظائف المالية فهذه لم يرد في شأنه نص خاص في لوائحه وذلك اعمالا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسة المالية وكلفت اللوائح التي جرى على تطبيقها — بوصفه مؤسسة على — تظل قائمة ومعمولا بها في ظل سريان أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ منه الى أن تصدر اللوائح الجديدة فإن استمرار تطبيق البنك لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بصفة مؤقتة على الرغم من إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ يكون اعمالا لحكم القانون على الوجه الصحيح .

(غنوى رقم ٢٩٦ — في ١٣/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

مؤسسة على ذات طابع اقتصادي — اعمالها من القرضية على الأرباح التجارية والصناعية — دخول انصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات التي تتبع المؤسسات المالية الصناعية في عداد أموال هذه المؤسسة طبقا لقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — يترتب عليه إلغاء تلك الأموال من القرضية — الاحتجاج بأن القرار الجمهوري رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ قد ألغى أو عدل القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ غير سليم .

ملخص الحكم :

إن المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتظيم المؤسسات
العمالة ذات الطابع الاقتصادي مبدلة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤
تضمن على أن : « تعفى المؤسسات المشار إليها في المبادأة الأولى (وهي
المؤسسات العمالة ذات الطابع الاقتصادي) من الضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
(المشار إليه) وذلك فيما عدا المؤسسات التي يصدر قرار من رئيس
الجمهورية بناء على توصية وزير الخزانة باستمرار خضوعها للضريبة
المذكورة » .

وتنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ -
في شأن المؤسسات العمالة الصناعية على أن تكون أموال المؤسسات
العمالة الصناعية من :

١ - أتمية الحكومة في رؤوس أموال ما يقع المؤسسة من
شركات وجمعيات تعاونية ومؤسسات .

ويبين من هذين النصين أن أتمية الحكومة في رؤوس أموال الشركات
التي تتبع المؤسسات العمالة الصناعية تدخل في عداد أموال تلك
المؤسسات ، ومن ثم يعنى ناتج تلك الأموال من الضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هذا ما لم
يكن قد صدر قرار من رئيس الجمهورية باستمرار خضوع إحدى هذه
المؤسسات للضريبة المذكورة .

ولا يشترط القول بأن ما ورد بتنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية
رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ، مخالف للتفسير ليس إلا امتداداً للعناصر التي يتكون
منها رأس مال المؤسسات العمالة الصناعية ومن ثم فلا تقتل ملكية تلك
الأموال إلى المؤسسات المشار إليها ، وذلك أنه يكفي أن يكون ما ورد
بهذا القرار تعديداً لعناصر رأس مال كل من تلك المؤسسات حتى يمكن القول
بأنها تدخل في عداد أموالها وتعفى تبعاً لذلك من الضريبة المشار
إليها .

كذلك لا، محل للقول بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتحديد رؤوس أموال المؤسسات العلية ضد تعرض للقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه بالتعديل أو الإلغاء — إذا قضى في المادة ٣ منه بأن يصدر بتحديد رأس مال المؤسسة العلية قرار من رئيس الجمهورية — ذلك أن ثبت فارقاً بين بيان الأموال التي تدخل في النصفة المالية للمؤسسة العلية « وبين تحديد رأس مال المؤسسة »، فبيان الأموال التي تدخل في النصفة المالية للمؤسسة العلية « وهو تصديق العناصر التي يتكون منها رأس مال المؤسسة » وهو البيان الذي استلزمته المادة ١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بصحدر قانون المؤسسات العلية أن يشتغل عليه القرار الصادر بإنشاء المؤسسة العلية « وهو ما تكفل به — بالنسبة إلى المؤسسات العلية الصناعية — القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

لما تحديد رأس مال المؤسسة العلية فالمقصود به تحديد مقدار رأس مال المؤسسة وهو ما عناه المشرع في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه بنصه على أن « يصدر بتحديد رأس مال المؤسسة العلية قرار من رئيس الجمهورية » ولم يصدر قرار بتحديد رأس مال أي من تلك المؤسسات بعد « ذلك أن ثبت عناصر تدخل في تكوين هذا الرأس مال لم ينته تقويمها بعد ولا يمكن تحديد مقدارها . تدل على ذلك ما نصت عليه المادة ٢ من القرار رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه من أن « تقوم الأصول التي يتكون منها رأس مال المؤسسة طبقاً للمادة السابقة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص » وعلى اللجنة أن تنقضي من مهمتها في ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ تشكيلها « ومن ثمة فإن القرار رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه لم يلغى انترار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ولم يعطه « بل على العكس أكد ماورد به من حيث تحديد عناصر رأس مال المؤسسات العلية الصناعية وشمولها لاتصبة الحكومة في الشركات التابعة لها فنص في المادة ١ على أن « يتكون رأس مال المؤسسات العلية من (١) انصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات والمنشآت التابعة لها » وهو ترديد لما ورد في المادة ٢ من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — ولا محل للقول بأن ملكية انصبة الحكومة في الشركات تنتقل إلى المؤسسات العلية التي تتبعها

تلك الشركات الا بعد صدور القرار بتحديد مقدار رأس مال المؤسسة ،
ذلك ان ثبت غرقا بين ملكية المساهل وبين تقدير قيمته .

ولا يحتج في هذا الصدد بما اتبعه المشروع بالنسبة الى مؤسسة مصر
اذ نص في المادة ٢ من القرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ على ان « يتكون رأس
مال المؤسسة المذكورة من انصبة بنك مصر في رؤوس أموال الشركات
المساهمة وتنتقل ملكية تلك الانصبة الى المؤسسة من تاريخ العمل بهذا
القرار » ذلك ان بنك مصر يعتبر مؤسسة عليا وفقا للقانون رقم ٣٩ لسنة
١٩٦٠ ، وقد نشأ المشرع مؤسسة عليا اخرى هي مؤسسة مصر
وإراد ان ينقل ملكية انصبة المؤسسة الاولى في الشركات التابعة لها الى
المؤسسة الثنية ، ومن ثم نص على ذلك صراحة ، وهي حالة تختلف عن
حالة انشاء المؤسسات العلية الصناعية وتعداد لبالها التي تتكون من
انصبة الحكومة في الشركات التابعة لها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعفاء ناتج نصيب الحكومة
في اسهم الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العلية للفضل والنسيج من
الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ . وذلك تطبيقا لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥
لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العلية ذات الطابع الاقتصادى محظة
بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

(فتوى رقم ٨٣٩ - في ١٢/٨/١٩٦٢)

التصرف السليم
التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للمؤسسات العلمية
والنزول من أموالها المتقولة

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للمؤسسات العلمية والنزول عن أموالها المتقولة — يخوله في اختصاص مجلس إدارة المؤسسة — استصدار قرار بذلك وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .
ملخص القضية :

يستفاد من نصوص المواد ٦ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العلمية أن مجلس الإدارة هو السلطة انطباقاً في كل مؤسسة فهو المهيمن على شئونها المصرفية لأمورها والمختص برسم السياسة العلمية التي تسير عليها وبالإشراف على شئونها المالية والإدارية والفنية وبإصدار القرارات المتعلقة بهذه الشئون .

ولما كان التصرف بالمجان في أموال المؤسسة أو تأجيرها بإيجار أسى أو بإيجار دون إيجار المثل هو من صميم شئونها المالية فإن مجلس الإدارة يكون هو الجهة المختصة بقتراح التصرف أو التأجير المشار إليه في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المتقولة .

ولما كانت هيئة قناة السويس مؤسسة علمية تقوم على مرفق الملاحة بالقناة وقد صدر بتنظيمها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ على هدى ما تقدم يخص مجلس إدارتها بقتراح التصرف بالمجان في أى مال من أموالها أو تأجيرها بإيجار أسى أو بإيجار دون إيجار المثل ويصدر بهذا التصرف قرار من رئيس الجمهورية إذا جاوزت قيمة المال المنقول عنه ١٠٠٠ جنيه ومن مجلس الإدارة إذا لم تجاوز قيمته هذا الحد وذلك بعد موافقة اللجنة المالية في كلتا الحالتين .

(ملغى رقم ٢٤٢ — في ١٩/٢/١٩٦٠)

القرار الثاني

المؤسسة المتبوعة والمؤسسة التابعة

قائمة رقم (٢٢٠)

المبحث :

مؤسسات عامة - مدى تأثير طبيعة المؤسسة المتبوعة على المؤسسة التابعة - عدم التلازم بين طبيعة هذه أو تلك - استقلال كل منها بوصفها وتكيفها طبقا لظرفها - أسس ذلك - مثال : بالنسبة لمؤسسة ضاحية مصر الجديدة وعدم اعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي رغم تبعيةها فترة ما للمؤسسة العامة التعاونية للاسكان .

ملخص الفتوى :

إن مؤسسة ضاحية مصر الجديدة وقد كانت تتبع المؤسسة العامة التعاونية للاسكان وهي من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٦٥٧ لسنة ١٩٦١ لا يؤدي الى اعتبار مؤسسة مصر الجديدة ذات طابع اقتصادي ذلك لأن القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ جعل مؤسسة ضاحية مصر الجديدة تابعة للمؤسسة المصرية العامة للتعمير والاسكان وقد حلت هذه المؤسسة الأخيرة محل الأولى ولم يصدر قرار جمهوري باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي ومع ذلك فإن صدور قرار جمهوري باعتبار المؤسسة العامة التعاونية للاسكان مؤسسة ذات طابع اقتصادي لا يكتفى بذاته للقول بأن المؤسسات التابعة لها ذات طابع اقتصادي أيضا إذ أن لكل من هذه المؤسسة والمؤسسات التابعة لها اختصاصها والمستقل وكيانها القانوني القائم بذاته - فالمؤسسة العامة التعاونية للاسكان انشئت بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦١ وتتولى المؤسسة مباشرة الأغراض والاختصاصات المقررة بالقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن

المؤسسات العامة التعاونية وهي الاشتراك في رسم السياسة العامة للقطاع التعاوني والاقتصاد القومي وتبئية القطاع التعاوني بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية والاشراف على هذه الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد من الاستغلال . ومن ثم ماخصص بالأسس المذكورة هو رسم سياسة الاسكان التعاوني ووضع تخطيط لها والاشراف على الجمعيات التعاونية القائمة بهذا النشاط وتدعيم تلك الجمعيات فنيا وماليا . وعلاقة هذه المؤسسة بالمؤسسات التابعة لها في هذه الحالة هي ذات العلاقة القائمة بين كافة الجهات الادارية المشرفة على المؤسسات سواء كانت هذه الجهات وزارات او مؤسسات عامة وهي لا تعدو في عمومها دور التخطيط ورسم السياسة والاشراف والرقابة على المؤسسات التابعة دون تدخل في مزاوله النشاط الفعلي لتلك المؤسسات . اما المؤسسة التابعة فهي التي تقوم بالنشاط الفعلي في الاسكان في الدائرة المحددة لكل منها . ومغلا عن ذلك فان لكل من المؤسسة سالفة الذكر والمؤسسات التابعة لها استقلال عن الاخرى في شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها الخاصة بها .

(ملوى رقم ٥٢١ - في ١٩٦٣/٥/٨)

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧

الميزانية

قاعدة رقم (٢٧١)

المادة :

قانون إنشاء المؤسسة هو المرجع في تحديد وصف ميزانيتها ، وما اذا كانت مستقلة او ملحقة ، ام انها ميزانية هيئة عامة اخرى — القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة — لتأكيد هذا النظر .

ملخص الفتوى :

ان المرجع في تحديد وصف ميزانية المؤسسة هو قانون انشائها ، فهو الذى يحدد ان كانت ميزانية مستقلة او ملحقة مما تخضع لاحكام المادة ١٠٥ من الدستور ، ام انها ميزانية هيئة اخرى مما تخضع لاحكام المادة ١٠٦ من الدستور .

يؤيد هذا النظر ، ان المشرع قد نظم المؤسسات العامة اخيرا بتشريع عام هو القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات وقد جاء بالذكر الايضاحية لهذا القانون ايضا للمادة ١٥ التى تنص على استقلال ميزانيات المؤسسات العامة عن ميزانية الدولة ، ان هذا الاستقلال نتيجة طبيعية للنظام اللامركزي لهذه المؤسسات . كما جاء بها ان « ميزانية المؤسسة العامة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية ، وان كان هذا القرار يجب ان يسبق موافقة مجلس الامة طبقا لاحكام الدستور » .

(فتوى رقم ٤١١ - فى ١٩٥٧/٨/٤) .

ملحق رقم (٢٢٢)

المقدمة :

مؤسسات عالية - ميزانياتها - خضوعها لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة - ليس في نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العالية ما يؤدي إلى الخروج على هذه الأحكام .

ملخص القضية :

يبين من استقراء نصوص المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العالية - إن ميزانيات المؤسسات العالية تعتبر من الميزانيات المستقلة عن ميزانية الدولة ، فالمؤسسة العالية شخص من اشخاص القانون العام تمارس نشاطها صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا ولها ميزانية مستقلة تعد على نمط ميزانيات المشروعات التجارية ويتمى كلفت ميزانيات المؤسسات العالية ميزانيات مستقلة ، فانه يجري في شأنها ما يجري في شأن الميزانيات المستقلة ، وقد نص الدستور المؤقت - الذى صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه في ظله - في المادة ٣٤ منه على ان :

« الميزانيات المستقلة والملحقة تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العالية » . وهذا الحكم مراد أيضا بنص المادة ٨٠ من الدستور الحالى .

ومن مقتضى هذا النص أن الميزانيات المستقلة (وهى ميزانيات المؤسسات العالية) شأنها شأن الميزانية العالية للدولة يجب عرضها على السلطة التشريعية لإقرارها ، كما أن القواعد المنبثقة فى اعداد وتخصيص مشروع ميزانية الدولة تسرى على مشروعات الميزانيات المستقلة وكذا الميزانيات الملحقة ، ومن ثم يتعين عرضها على وزارة الخزانة لإيجتها وإبداء ما يعم لها من ملاحظات عليها توطئه لتبويبها لمجلس الأمة لإقرارها .

وبالجملة تصرى في شأن ميزانيات المؤسسات العامة القواعد المقررة بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة - والذي صدر تنفيذا للمادة ٣٤ من الدستور المؤقت ، وقضت المادة الأولى من ذلك القانون بضرورة قيام الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة بأعداد مخرجات ميزانياتها وحساباتها الختالية وعرضها على وزارة الخزانة التي تتولى تنفيذها إلى السلطة التشريعية في المواعيد المقررة دستوريا .

أما المادة الثانية من ذلك القانون فتتبدت بوضوح بعدم جواز قيام الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة والتي تخرج إليها الحكومة من جزء من ماله بطريق الاعانة - بترحيل أية مبلغ من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

هذا واحكاما للرقابة المالية على تنفيذ ميزانيات الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، وحتى تستخدم الاعتمادات التي تدرج في هذه الميزانيات في أغراضها المخصصة من أجلها على النحو المرجو ، فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه - على ضرورة موافقة وزارة الخزانة على اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات المستقلة أو الملحقة قبل إصدارها . كما قضت المادة الرابعة بأن يقع الوزير المذكورة مراقبو ومديرو الحسابات وكلاؤهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالهيئات المذكورة وأن يكون لهم حق التوقيع النقي على الشيكات والذون الصرف .

وقد توضحت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه أن من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الميزانية مبدأ وحدة الميزانية ، ومقتضاه أن تضمن كافة إيرادات الدولة ومخرجاتها وبيعة واحدة . والغرض من هذه القاعدة هو أن تعرض الميزانية في صورة بسيطة بحيث يتيسر أن يبريد الوقوف على المركز الحقيقي للدولة من الوصول إلى غايته دون أن يفسد الطريق في التسمي وراء الحسابات المستحقة ، أو في جمع شتات النفقات والإيرادات المتناثرة في ميزانيات متصلة ويعتلى تكون رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية سهلة ميسورة .

واشارت المذكرة الإيضاحية أيضا الى أن وظائف الدولة لم تصدق
مقصورة على تلك الوظائف التقليدية التي كانت تقتل على الأخص في
توطيد الأمن في الداخل وأعلى العلاقة بين الناس والثود عن البلاد ضد
انحدوان الخرجى . بل شومت هذه الوظائف وتشعبت واتسعت دائرة
اختصاصات الدولة وأبتد اثرها الى مخلف النواحي الاقتصادية
والاجتماعية ، وذلك نتيجة للالتزامات المتزايدة التي يلقيها عليها واجبها
حيل أفراد المجتمع — وكان أن تولى عدد من الأجهزة الحكومية القيام
بمشموعات ذات صفة تجارية أو صناعية أو مبلشرة نشاطا يقسم بطابع
الاستثمار المالى أو الإشراف على أداء خدمات اجتماعية أو ثقافية .
ولكى تؤدي هذه الأجهزة الحكومية مهمتها وفقا للمتطلبات طبيعة
امالها وتكون قادرة على بلوغ أهدافها مع تحقيق الرقابة التي تتلأم مع
طبيعتها وأنظمتها والوقوف على نتائج نشاطها ، فقد جرى العمل
على أن يكون لكل من هذه الأجهزة ميزانية ملحقة بميزانية الدولة أو
تصدر مستقلة عنها .

وبين نما تقدم أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ أنما صدر في شأن
القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة وهى ميزانيات
المؤسسات والهيئات العامة التي رأى الشارع أن يخضها بميزانيات
خاصة تلحق بميزانية الدولة أو تصدر مستقلة عنها . وليس في أحكام
القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ما قد
يؤدى الى الخروج على قواعد وأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ فيها
يتعلق بالمؤسسات العامة . فالقانون الأخر صدر في ظل أحكام القانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة الملقى ، وكلفت
المؤسسات ببلقر نشاطا تجليا أو زراعيًا أو تعاونيا أو صناعيا أو ماليا
أو تصرف على أداء خدمات اجتماعية أو ثقافية — وسلا صدر قانون
المؤسسات العامة الحالي (رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣) قفى أيضا بأن يكون
للمؤسسة ميزانية مستقلة . والنشاط الذى تمارسه المؤسسات لم
يتغير ، وطبيعة العمل فيها كما هى ، وفي شأن الميزانية لا تخلف الأحكام
الواردة في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ عنها في القانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٥٧ الملقى حتى يسوغ القول بأن ميزانيات المؤسسات العامة أصبحت

لا تخضع للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ، والمبررة
بكون الميزانية مستقلة ، أو ملحقة ، بحيث تكون كذلك فهي تخضع لنص
الدستور الذي يقتضي بأن يجري في شأنها ما يجري في شأن الميزانية
العامة للدولة ، ولما كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ، إنما صدر
تطبيقاً للحكم الدستوري لإصلاح القواعد التي يجب اتباعها في شأن الميزانيات
المستقلة أو الملحقة ، ولم يسجد قانون بفصله صراحة أو ضمناً ولا زالت
دواحيه تقتضي ما نهى عن إجراء على ميزانيات المؤسسات العامة ويتميز الترام
لحسابه في حساباتها .

وبناءً على ذلك فإن كل ميزانية مستقلة أو ملحقة تخضع لأحكام
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ، وطالما أن ميزانيات المؤسسات العامة
ميزانيات مستقلة ، كما هو مقرر بنص الفقرة الثانية من المادة الأولى
وبنص المادة ١٦ — من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه . فإنها
— والحال كذلك — تخضع لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ، الذي صدر
استناداً إلى المادة ٣٤ من الدستور المؤقت والمردد حكمها في المادة
٨٠ من الدستور الحالي . واعتماد ميزانية المؤسسة العامة بقرار من
رئيس الجمهورية طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٢٠ من القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ليس إلا خطوة تمهيدية في سبيل عرض الميزانية
الخاصة بالمؤسسة على السلطة التشريعية ليجري في شأنها ما يجزى
على الميزانية العامة للدولة .

ولذلك فإنه لا محل للقول بأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ لم يشر
في مصلحته إلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ . إذ إن عدم الإشارة ليس
بمفهوم عدم تطبيق أحكامه في شأن الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، فهو
مفهوم قائم لا يجوز الفناء إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ،
لم يستل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد
للموضوع الفرض سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن ميزانية المؤسسة المصرية
للتنزول — باعتبارها ميزانية مستقلة — تخضع لأحكام القانون رقم
٩٠ لسنة ١٩٥٨ .

(طلع رقم ١١/١/٨٧ — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤)

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥

مدير ادارة مراقبة حسابات المؤسسات المالية وتوابعها

الطبعة رقم (١٢٢)

المادة :

مؤسسات وهيئات مالية وما يتبعها من شركات وجمعيات ومنشآت -
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات
والهيئات المالية والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها -
مدير ادارة مراقبة حسابات المؤسسات وهيئات المالية وتوابعها ومراقبو
الحسابات المعينون وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ الفصل
١١ - لا يجوز لهم مباشرة اعمال او اداء خدمات للغير بلجر او بغير اجر -
ان كان ذلك : عدم جواز تدبيرهم للاشتراك في ايمان تقيم الشركات او
المصالح التابعة لها لانتماءها في شركات اخرى او لثرائها من الغير ،
وعدم جواز اشتراكهم في ايمان فحص وتحقيق بعض المخالفات المالية
ما لم يكن ذلك داخل في اختصاص وظائفهم بحكم القانون .

ملخص الفصول :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم
مراقبة حسابات المؤسسات وهيئات المالية والشركات والجمعيات
والمنشآت التابعة لهما تلغى على ان لا تنطبق لكل مؤسسة او هيئة من
المؤسسات المالية وهيئات المالية المبني عليها في المادة السابقة ادارة
تخصص بمراقبة حسابات المؤسسة او الهيئة وما يتبعها من شركات
ومنشآت وجمعيات تعاونية ولحس ميزانياتها ومراكزها المالية وحساباتها

القضائية وإبداء الملاحظات بشأن سلامة نطلها الحسبى وصحة دفاتها
وسلامة اثبات وتوجيه العملية فيها بما يتفق مع الأصول المحاسبية.
المالية في تحقيق النتائج المالية .

ولها على الأخص ما يأتى :

أولاً - بيان ما إذا كانت حسابات الوحدة محل المراجعة تتضمن كل
ما تنص القوانين والأنظمة على وجوب إثباته فيها وما إذا كانت الميزانية
تعبّر بوضوح عن المركز المالى الحقيقى للوحدة محل المراجعة فى ختلم
الدة المالية محل الفحص وما إذا كان حسب الأرباح والضائر وحسب
البرادات والمصروفات عن تلك الدة وذلك كله وفقاً لقواعد المحاسبة
المتعارف عليها .

ثانياً - اعتماد إجراءات الجرد بالوحدة محل المراجعة والإشراف
عليه والتأكد من أن الجرد والتكوير قد تم وفقاً لهذه الإجراءات وللأصول
المرمية ، وتجب على هذه الإدارة أن تشير فى تقريرها الى كل تغيير
يقرأ على أسس وطرق التكوير والجرد .

ثالثاً - إبداء الرأى فيها إذا كانت المخصصات التى كونتها الوحدة
كافية لتغطية كافة الالتزامات والمستوفيات والضائر المحتملة مع بيان
ما إذا كان هناك احتياطيات لم تظهرها الميزانية .

رابعاً - إيضاح ما يكون قد وقع أثناء السنة المالية من مخالفات
لأحكام القوانين أو النظم على وجه يؤثر على نشاط الوحدة بحسب
المراجعة أو على مركزها المالى أو على أرباحها مع بيان ما يكون قد
اتخذ فى شأن ذلك وما إذا كانت المخالفات لا تزال قائمة عند اعداد
الميزانية .

كما تقوم الإدارات بالنسبة للجهات التى ترافق حساباتها بنقل
غير ذلك من اختصاصات الجهاز المركزى للحسابات التى يعهد بها
إليها » .

... وضمتا مباشرة هذه الإدارة اختصاصاتها ومسئولياتها المنوطة عنها
جديدة تامة وبمبدأ عن أى تأثير حرص المشرع على أن يبعدها عن كسل
المؤثرات فنص في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ سلكه
الذكر على أن « تلتزم الإدارات بالعمل وفق تخطيط وبرامج عمل محددة
يعتدها الجهاز المركزى للحسابات » .

ونص في المادة السابعة على أن « يعين مدير الإدارة ونوابهم ومراقبو
الحسابات بقرارات جمهورية بناء على اقتراح رئيس الجهاز المركزى
للحسابات ولا يجوز نعيهم للعمل بإدارات أخرى بالمؤسسة أو الهيئة
كما لا يجوز نزلهم إليها إلا بموافقتهم وكذلك يحظر تعيينهم في الشركات
والجمعيات التعاونية والمنشآت التى تشرف عليها المؤسسة أو الهيئة
الا بعد مضي ثلاث سنوات على تركهم العمل في إدارة مراقبة الحسابات
بالمؤسسة أو الهيئة » .

ونص في المادة التاسعة على أنه « لا يجوز لمديرى الإدارات ونوابهم
ومراقبى الحسابات أن يجمعوا بين وظائفهم وبين أى عمل آخر كما
لا يجوز لهم مباشرة أعمال أو أداء خدمات للغير بأجر أو بغير أجر » .

وأورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ سلكه
الذكر الغرض من إيراد النصوص المتقدمة بأنه « توغيرا للضمانات
والحصانات اللازمة لهؤلاء الموظفين » و « رغبة إبعاد المظنة عن شاغلى
الوظائف الهامة بالإدارات » كما جاء بها تطبيقا على المادة التاسعة
سابقة الذكر التى حظرت على مديرى الإدارات ونوابهم ومراقبى
الحسابات الجمع بين وظائفهم وبين أى عمل آخر أن النص « استبعد
مساعدى مراقبى الحسابات خشية أن ينصرف مفهوم المادة الى تحريم
قيامهم — وهم يشغلون وظائف ليست كبيرة نسبيا — بأعمال حكومية
أخرى تقتضى الضرورة تكليفهم بالاشتراك فيها مقابل مكافأة محدودة
لا أثر لها على قيامهم بأعمالهم الأصلية لبعدها عن نطاق هذه الأعمال »

ومؤدى ما تستخدم أن الحظر الوارد في المادة التاسعة بالنسبة لمن
عنهم هو حظر مطلق فلا يجوز تكليف هؤلاء العاملين بالاشتراك في لجان

تقييم بعض الشركات أو المصانع التابعة لاحدى الشركات لادماجها في شركات أخرى أو لشرائها من الغير اذ ان هذه الاعمال تفرج عن نطاق وظائفهم الأصلية وتمس القانون لمباشرتهم وظائفهم .

اما غير ذلك من اختصاصات ناط بها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ لو تدخل اصلا في وظائف الجهاز المركزى للحسابات كدراسة الأوضاع المالية بالمؤسسة أو الكشف عن المخالفات المالية بها فان قيام مديرى هذه الادارة ونوابهم ومراقبى الحسابات بها انما يقتضى في وظائفهم الأصلية ولا يتقاضون عنها بسبب ذلك أجرا أو مكافأة أصلية أو إضافية أو بدل حضور أو اى ميزة مالية أخرى على ان يكون قيامهم بها وتسيق تخطيط وبرامج العمل التى يعتمدها الجهاز المركزى للحسابات أو بتكليف من الجهاز طبقا للمادتين الثانية والرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز لمديرى ادارات مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة ونوابهم ومراقبى الحسابات المستقنون وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ان يجمعوا بين وظائفهم وبين اى عمل آخر كما لا يجوز لهم مباشرة اعمال أو اداء خدمات للغير بأجر أو بغير أجر .

وعلى ذلك فلا يجوز ندبهم للاشتراك فى لجان تقييم الشركات أو المصانع التابعة لها لادماجها فى شركات أخرى أو لشرائها من الغير ، كما لا يجوز اشتراكهم فى لجان فحص وتحقيق بعض المخالفات المالية ما لم يكن ذلك داخلا فى اختصاص وظائفهم بحكم القانون .

(مئوى رقم ٦٥٥ - فى ١٠ من يونية سنة ١٩٦٦) .

الفصل الثاني

المؤسسات العامة

المادة الأولى

التعريف

مادة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

اعتبرت المؤسسات العامة من أشخاص القانون العام وموظفون عموميون تربطهم بجهة الإدارة العلاقة العامة ولهمست تملكية — لا يدخل بهذه الصفة التلغيفية للعلاقة تحرير عقد استغلال مع الموظفين طاعة كان هذا العقد مستقلا الى اوضاع تنظيمية عامة تسوغ تحريره — تصرف المؤسسة بقتل المقد على خلاف احكامه خطأ موجبا لتعويض الموظف عن الضرر الذي اصابه بسبب هذا التصرف الجبلي .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كانت علاقة الدمي بالمؤسسة الدمي عليها علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح اعتبارا بلن المؤسسات العامة تعد من أشخاص القانون العام ويمتد موظفوها عموميون تربطهم بجهة الإدارة العلاقة العامة. ولهمست تملكية ، الا انه لا يدخل بهذه الصفة التلغيفية للعلاقة تحرير عقد استغلال بشأنها طالما كان هذا العقد مستقلا الى اوضاع تنظيمية عامة تسوغ تحريره : ولما كان القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بمصدر لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، والتي كان يبري وقت صدور القرار بفتحها خدمة الدمي على العاملين بهذه المؤسسات عملا باحكام

القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات المالية ، قد نص في المادة ٦٦ منه على أنه « يجوز تعيين عيّن لعمال مؤقتة أو عرضية سواء من المتقنين بجنسية الجمهورية العربية أو الاجتنب - ويضع مجلس إدارة الشركة القواعد التي تسمى في هذا الشأن مع مراعاة الأحكام الخاصة بتوظيف الاجتنب ، على أن تمتد هذه القواعد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة » ، وكان النيت أن الدفاع عن المؤسسة المدعى عليها لم يحدد العقد المبرم بين المؤسسة وبين المدعى باعتباره النظام القانوني الذي أرتضته المؤسسة لضبط العلاقة اللاتحية القائمة بين الطرفين وفقا للنص المتقدم ذكره . وجرى هذا الدفاع في جنين مراحل الدعوى على البنك بهذا العقد بحسبته أسس هذه العلاقة وسندها فإن التطبيق القلم بين العقد المذكور وبين نموذج عقد الاستخدام المرافق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ في شأن الموظفين المؤقتين المخاطبين بأحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة . هذا التطبيق القلم بين العقد وبين النموذج المذكور . الذي وضع أصلا لتنظيم علاقة الدولة - لا المؤسسات المالية - لعمالها المؤقتين ، لا يصح أن يكون سنداً لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد تطبيق العقد المذكور في مجال العلاقة التي تربط المدعى بالمؤسسة المدعى عليها ، طالما أن هذه المؤسسة قد استعانت شروط نموذج عقد الاستخدام المشار اليه وارتضتها أسساً لتنظيم العلاقة اللاتحية التي تربطها بالمدعى عملاً بسلطتها المقررة في المادة ٦٦ من اللائحة رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الإشارة اليها .

هذا ومن ناحية أخرى فإن المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه تنص على أن « يمرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتلفة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متباً لعقد العمل » . وتنص المادة الثانية على أنه « يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعمال النص على أن تعتبر هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيها يتطابق بتنظيم العمل جزءاً منها للعقد المبرم

بين الشركة والعليل ، وملاد هذين النصين ، ان الطبيعة اللاحقة للعلاقة التي كانت تربط المؤسسات بالعليل فيها لا تتأبى مع تحرير عقود عمل مع هؤلاء العاللين . وان هذه العقود التي تعتبر جزءا متما للظلم اللاحق الذى يضبط هذه العلاقة ، واجبة التطبيق فيما قد يرد بها من شروط تكون اكثر سخاء للعللين المشار اليهم . ومن ثم لا يكون صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من القول باستبعاد الاحكام التي تضمنها عقد الاستخدام المبرم مع المدعى من مجال العلاقة الوظيفية القائمة بين الطرفين فيما تضمنه من شروط تتعلق بتجديد العقد في حالة عدم الاضرار بالرغبة في انتهائه في خلال المواعيد القانونية التي حددتها شروط العقد المذكور .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فان البند « ٨ » من المادة ٥٦ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، وان كانت قد نصت على « انتهاء العقد بمحدد المدة » باعتباره احد اسباب انتهاء الخدمة بالنسبة للعللين المشار اليهم ، الا ان الثابت في الحالة المطروحة ان مدة العقد المبرم مع المدعى لم تنته في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٦ على ما ذهب اليه المؤسسة المدعى عليها وجاراهما فيه الحكم المطعون فيه . وانما الثابت ان هذه المدة تجددت لمدة اخرى مساوية تنتهي في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ عملا بنص البند الاول من العقد المذكور الذى جرى نفيه على ان مدة العقد سنة تبدأ من اول يوليو سنة ١٩٦٥ وتنتهى في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٦ (ما لم تنتهى قبل ذلك بالكيفية المذكورة بعد ويتجدد لمدة اخرى مساوية لتلك المدة ما لم يعلن احد الطرفين الاخر قبل نهاية المدة بشهر برغبته في انتهاء هذا العقد ويستمر ، التجديد بعد ذلك بالشروط نفسها) . وملاد ان العقد قد تجدد ونفا لهذا البند لعدم قيام المؤسسة بالاضطرار عن رغبتها في انتهائه قبل انتهاء مدته بشهر اذ قد تراخى هذا الاضرار على ما هو ثابت في الأوراق حتى ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٦ فانه يكون من حق المدعى ان يستمر في الخدمة حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ ما لم يقرر المؤسسة لاسباب مبررة تخضع لرتابة القضاء — فاصله بالتطبيق لنص البند الخامس من العقد او انتهاء العقد اعمالا للرضعة المخولة لها بالبند السابع منه ، وهو ما لم تلجأ اليه المؤسسة بالنسبة الى المدعى او تدعيه .

ومن حيث أنه لا ينال من النظر المتعمد إن الأذن التنفيذي ونسب
٢١ لسنة ١٩٦٥ الصادر من إدارة شئون المحللين بالمؤسسة المدعى عليها
تعيين المدعى لمدة سنة واحدة تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٦٥ وتنتهي
بتهلية السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ذلك أن هذا الأذن التنفيذي الذي لا يعطى
في حقيقته أن يكون أجراً تنفيذياً لذلك العقد المبرم مع المدعى ليس
له - في ضوء ما سلف الإشارة إليه من أحكام القرار الجمهوري رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن يعدل من شروط هذا العقد أو يقيد بها إذ أن
العقد المذكور هو وحده المرجع في ضبط العلاقة القائمة بين الطرفين وفي
التصرف على نية المؤسسة المدعى عليها دون الأذن التنفيذي المنوئ عنه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون تصرف المؤسسة المدعى
عليها بانهاء العقد على خلاف أحكامه خطأ موجبا لتعويض المدعى عن
الضرر الذي أصابه بسبب هذا التصرف الخاطئ وتقدر المحكمة هذا
التعويض بمبلغ ٢٢٠ جنيهاً للأسباب التي أقيمت عليها المحكمة الإدارية
لرئاسة الجمهورية تقديرها لهذا التعويض . وإذ ذهب الحكم المطعون
فيه غير هذا المذهب فمن ثم يمتنع الحكم بالبقاء والقضاء بأحقية المدعى
في تعويض قدره مائة وعشرون جنيهاً عن الأضرار التي أصابته بسبب انتهاء
المؤسسة العقد بغير مراعاة لتجديده مدة سنة أخرى تنتهي في ٣٠ من
يونيو سنة ١٩٦٧ ، مع الزام الجهة الإدارية المصروفات .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٢) .

الصلصة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

أدراج وظائف ذات ربط ثابت بجزائية إحدى المؤسسات - تعيين
المعامل على إحدى هذه الوظائف لا يعنى استحقاقه لكل الربط المقرر لها
وإنما ترخيص في ذلك الجهة الإدارية وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة
لشئون التعيين ولا يستحق المعامل سوى المرتب الذي يحدده قرار تعيينه
إذ أن مجرد تعيينه في إحدى هذه الوظائف لا ينشئ له حقاً في تلقي الربط

**المخرج لها بالمجازية وإنما المرجع في ذلك إلى التواءد القانونية الخطية
للتعيين فيها والقرارات الإدارية الشرعية التي تصدر بالتعيين وقتها لها .
بمقتضى الحكم :**

ومن حيث أن الطعن بني على سبب مؤداه أن مفهوم الرطب اللطيفة
في الميزانية وجود درجات تسمح بالتعيين عليها . ولا معنى ذلك أن الموظف
الذي يعين على إحدى الوظائف ذات الرطب الثابت يستحق ككل الرطب
المقرر لها ، وأنها معناه أن تترخص الجهة الإدارية فيها دون ذلك
موجود وظائف ومرتب في الميزانية لا ينشأ حقاً مباشراً للموظف في
الميزانية بل أن تحديد مرتبه ، بعد تعيينه ، مرهون بجداول المرتبات كحد
أقصى لا يجوز تجاوزه . . . ولذلك فإن الحكم محل الطعن يخالف الواقع
والتقنون وقضاء المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أنه يبين من ملف خدمة المدعى أنه حين بموجب القرار
رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر من عضو مجلس الإدارة المنتدب للهيئة العامة
للبنزول في ١٩٥٧/١/٢ بإعانة إسمية شهرية قدرها تسعة جنيهات
لمدة ستة أشهر تمت الاختبار اعتباراً من تاريخ تسلمه العمل في
١٩٥٧/٥/٢٨ ، على أن يمنح على ما نص عليه في الملتحقين ٣٢٢ مكافأة بما
يصل بمجموع ما يتقاضاه إلى خمسة عشر جنيهاً شهرياً شللاً اعانة
الغلاء وجميع العلاوات الإضافية الأخرى ، ووضع اعتباراً من ١٩٥٨/٧/١
في درجة كاتب بلول مربوطها وقدره تسعة جنيهات شهرياً اعتباراً من
١٩٥٧/٥/٢٨ ودرج مرتبه بالعلاوات بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لسنة
١٩٥٨ بتسوية حالات موظفي الهيئة على الدرجات الواردة في ميزانيتها
للسنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ بعد تحديد مثلها بداية ونهاية ، بدلاً من
الوضع السابق عليها برصد رطب ثابت إجمالي لكل وظيفة - وفي ١٩٥٧/١/٢٣
ضمت للبدعي في الدرجة التي وضع عليها مدة خدمته السابقة على
تعيينه بالهيئة والتي قضاه بوزارة العدل من ١٩٥٤/٤/٢٠ حتى تركه
العمل بها في ١٩٥٧/٥/١٧ قبل تعيينه بالهيئة وذلك طبقاً لأحكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الفصل
السابق في الدرجة والمرتبة وأعيد حساب مرتبه ودرجته ، بحيث منح
الدرجة التالية بلول ربطها في ١٩٦١/١/٣٠ .

ومن حيث إن المدعى لا يعد موظفاً معين على غير درجة ، في الفترة المشار إليها في وظيفة كاتب ، المدرج لها في ميزانية الهيئة للقبول اعتماد اجبالي حسب على أساس تقدير رطب ثابت ، يجري الصرف منه على من يعين عليه من الموظفين في حدود العدد المعين في الميزانية على أن يمنح كل منهم ما يستحقه من راتب طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة للتعين في هذه الوظائف ، والتي ينشأ عنها الحق في تقاضي هذا الراتب حسبما تعينه أحكامها ، والتي يستند المركز القانوني الذاتي للموظف الذي ينشأ بمقتضى القرار الفردي الذي صدر بتعيينه لها وبه يتحدد مركزه القانوني في الوظيفة بآثاره من مختلف النواحي ومنها تحديد الراتب الذي يستحقه عند قبليه بأعبائها بمقدار ما تنص عليه تلك القوانين واللوائح من تقدير لهذا الراتب ابتداء وانتهاء أو تدرجاً بالعمالات الدورية إلى الدرجات الأعلى من درجات جداول الوظائف والدرجات والمرتبات التي تضمنها والتي يرصد الاعتماد المالي اللازم في الميزانية لادائها عند تحقق السبب الموجب لاستحقاقها إذ الميزانية بحسب طبيعتها لا تتضمن أية قواعد موضوعية في الخصوص وهي في تقديرها لمجموع الرواتب أو مفرداتها تبلغ لما تقرره القوانين واللوائح المنظمة لقواعد التوظيف منها ما تعلق بتحديد المرتبات . ويقتصر دور الميزانية فيما يتعلق بجانب المصروفات وكفاءة عامة ، على إجازة صرف الاعتمادات المقررة في الأغراض المبينة بها فيما رصحت وخصصت من أجله دون تجاوز على أن يجري الصرف ذاته متى تحقق موجبه وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لموضوعه والتي ينشأ عنها وتستند إليها العقود والمراكز القانونية التي هي تترتب عليها الحقوق المستوجبة للالتزام الجهة الإدارية المنفصلة في أصلها إذ الأمر في الميزانية لا يعدو مجرد تعيين للمصارف وتحديد للمصارف وتحديد للنفقات التي يجري الصرف منها وعلى هذا فإن اعتمادها في ميزانية جهة إدارية للصرف منها في بلب رواتب الموظفين الذين يعينون على وظيفة معينة ، ولا ينشأ عنه بذاته حق هؤلاء في تقاضي الرواتب المعتمدة وإنما المرجع في ذلك أصلاً إلى القواعد القانونية المنظمة لفسون التعيين فيها والقرارات الإدارية الفردية التي تصدر بتعيين وفقاً لها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما سبق - فما كان مرتب المدعى المعين

على غير درجة قد حدد بها نص عليه في قرار تعيينه فيما يخص به على
الاعتماد المخصص للتعيين في مثل وظيفته والوارد في ميزانية الهيئة في
السنة التي عين فيها بربط ثابت فهو إذن لا يستحق أكثر من هذا الراتب.
ومن ثم فإن دعواه والحالة هذه تكون على غير أسس خلية بالرفض.
موضوعا ويكون حكم محكمة القضاء الإداري محل الطعن مخالفا للقانون
فيما قضى به من استحقاقه لأكثر من هذا الراتب .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن في محله ويتمين لذلك الحكم
بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المطعون ضده
المصروفات .

(طعن رقم ٧٧٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧) .

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

صدور قرار جمهوري بتعيين الموظف في إحدى المؤسسات العامة
أو إحدى الشركات — إعتباره انتهاء بطريق الفصل بقرار جمهوري
وليس من قبيل الاستقالة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن
نظام موظفي الدولة تنص على أن « تنتهي خدمة الموظف المعين على وظيفة
دائمة لأحد الأسباب الآتية :

- (١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .
- (٢) عدم اللياقة للخدمة صحيا .
- (٣) الاستقالة .
- (٤) المزل أو الإحالة إلى المعاش بقرار تديني .

(٥) الفصل بسبب الفاء الوظيفية .

(٦) الفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاضع من مجلس الوزراء .

(٧) نقد الجنسية المصرية .

(٨) الحكم عليه في جنابة أو في جريمة بخلة بالشرف .

(٩) الموت » .

وملأ هذا النص أن المشرع قد حدد حالات انتهاء خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، تحديدا وأردا على سبيل الضر ، ومن ثم يعمم معرفة سبب انتهاء خدمة الموظف الذي يصدر قرار بتعيينه في إحدى المؤسسات العامة والشركات .

ومن حيث أن هذا الموظف الذي يصدر قرار جمهوري بتعيينه عضو مجلس إدارة منتدبا ، يعتبر هذا القرار قد تضمن أمرين أولهما إنهاء خدمته في وزارة الخزانة والثاني تعيينه عضو إدارة منتدب للشركة المذكورة وبذلك تكون خدمته في الحكومة قد انتهت بقرار جمهوري أي بطرق الفصل طبقا للبند ٦ من المادة ١٠٧ من قانون موظفي الدولة .

ولا وجه للقول بأن خدمة مثل هذا الموظف قد انتهت بالاستقالة استنادا إلى أن طلبه تسوية معاشه عن مدة خدمته في الحكومة وانتقاله بقرار تعيينه في الشركة المذكورة يعتبر بمثابة تقديم طلب استقالة ، لا وجه لهذا القول .

أولا : لأن امتثاله لتنفيذ هذا القرار وطلب تسوية معاشه لا يمثل إرادة حرة له في ترك خدمة الحكومة إذ أن ثبت التزام أدبي على عاتقه بتنفيذه حتى لا يتخلف عن القيام بخدمة عامة تستلزمها النظم الحديثة في الدولة وهي نظم تكفي الاستمالة بخيرات موظفي الدولة في مختلف الهيئات والمؤسسات .

ثانيا : ان قبول الاستقالة قرار ادارى يتلزم توازن سببه أولا وهو تقديم عليه الاستقالة ~~بأن~~ ^{بأن} لا يجوز القول بأن انقضاء الموظف المتكبر لقرار تعيينه في الشركة المشار اليها وطلب تسوية معاشه عن مدة خدمته في وزارة الخزانة يعتبر طلبا للاستقالة لان مقتضى هذا القول أن يكون السبب في قرار قبول الاستقالة لاعتبا على القرار ذاته .

ثالثا : ان رأى الجمعية قد استتر على ان الموظف الذى يعين في مؤسسة عملة يبرى على موظفيها قوانين المعاشات يظل معابلا بقانون المعاشات الذى كان معابلا به قبل تعيينه في المؤسسة العملة وتعتبر مدة خدمته في كل من الحكومة والمؤسسة العملة مدة متصلة في خصوص تسوية معاشه واساس هذا الرأى هو أن مثل هذا الموظف لا يعتبر مستقبلا من الحكومة ، ومن ثم فإن التسوية في المعاملة تقتضى عدم اعتبار الموظف الذى يعين في مؤسسة عملة لا ينتفع موظفوها بقانون المعاشات او في احدى الشركات مستقبلا من الحكومة .

رابعا : ان تخفيض المعاش في حالة استقالة الموظف مبنى على ان تركه خدمة الحكومة بعد ان استشار برأفته ارادة الحكومة في انتهاء خدمته يظل بالاسس الحسابية للمعاش مما يقتضى تخفيضه في هذه الحالة ، لما بالنسبة الى الموظف الذى يعين دون سمي منه في احدى المؤسسات العملة أو الشركات تحقيقا للنظم الحديثة في الدولة على نحو ما سبق بيانه فلا يكون ثمة اسس لتخفيض معاشه .

(مئوى رقم ٥٤١ - في ١٨/٥/١٩٦٣) .

ملحظة رقم (٢٢٧)

المادة :

الفقرة الثانية من المادة ١٢ من لائحة نظام المعاشين بالقطاع العام
الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - تجازت المسائل
بالأوسسة او الوحدة الاقتصادية ان يقدم لشغل وظيفة داخل الأوسسة

أو الوحدة الاقتصادية المعلن عنها وتجاوز فئة وظيفته — هذه الطريقة
لشغل الوظائف تتفق مع الترقية وتعتبر من قبيل التعيين الجديد .

ملخص التنوير :

فئة بالنسبة للحالة الأولى الخاصة بالسيد ... ، فإن هذا
العلل لا يعتبر مرقى إلى الوظيفة المعين بها وإنما يعتبر معينا تعيينا
جديدا مما يترتب عليه من آثار في خصوص تحديد المرتب الذي يتقاضاه
وموعد علاوته الثورية ، ذلك أن المشرع بعد أن أورد في صدر المادة
١٢ من لائحة نظام المعلمين بالقطاع المعلم الأصل المعلم في الترقية وهو
أن تكون الوظيفة خالية وفي الفئة الأعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح
للترقية مستوفيا لشروطها ، عاد فأورد حكما جديدا تضمنته الفقرة الثانية
من المادة المذكورة أضيف بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ،
بمقتضاه أجاز للمعلم بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أن يتقدم لشغل
وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلن عنها وتجاوز فئة وظيفته
وذلك إذا توافرت فيه شروط شغل الوظيفة المعلن عنها ، وهذه الطريقة
لشغل الوظائف تتفق مع الترقية للأسباب الآتية :

١ — أن الترقية تكون إلى الفئة الأعلى مباشرة وهو أصل علم رده
المشرع في صدر المادة ١٦ سالف الذكر في حين أن الفقرة الثانية من
هذه المادة تجيز للمعلم أن يتقدم لشغل وظيفة تجاوز فئة وظيفته دون
تقيد بالفئة التالية لها مباشرة .

٢ — أن المشرع استلزم في شغل الوظيفة أن يتم عن طريق مسابقة
علمية يعلن عنها التزاما بذات النهج الذي قرره المشرع في التعيين طبقا
للمادة « من لائحة نظام المعلمين بالقطاع المعلم وسوى في ذلك بين التعيين
من خارج المؤسسة ومن داخلها .

٣ — أن الفقرة الثانية من المادة ١٢ سالف الذكر لا تعيد نضراحة
ولا ضمنا أن العلل المعين بمقتضاها يعتبر مرقى ، بل وردت بها عبارة « إن
يتقدم لشغل وظيفة أعلن عنها » وعبارة « إذا توافرت فيه شروط شغل

الوظيفة المعلن عنها « وما عبارتان تملآن العبارات التي وردت بخصوص التعيين في المادة ٥ و ٦ من المادة ٣٩ نظام المعلنين بالقطاع العام حيث استعمل المشرع لفظ يشغل بمعنى معين .

وقد يقال بأن الفقرة الثانية من المادة ١٢ وقد وردت استثناء من الفقرة الأولى الخاصة بالترقية. ولذا فإن التعيين بمقتضاها يعتبر ترقية من نوع خاص ولو كان يعتبر تعيينا جديدا لاوردها المشرع ضمن نصوص اللائحة الخاصة بالتعيين ، ولكن هذا القول مردود بأن المشرع لم يلتزم بجميع الاحكام الخاصة بالتعيين في مكان واحد من اللائحة بل دليل انه اورد في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ نظام العمل بالقطعة أو الإنتاج أو العمولة وهو تعيين من نوع خاص ضمن الفصل الخامس بحوافز الانتاج كذلك لا يجوز الاحتجاج في هذا الشأن بما ورد في المذكرة الاضاحية للتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٦ من ان التعيين طبقا للمادة ٢/١٢ لا يعتبر تعيينا جديدا ولا نقلا في حكم المادتين ٧ و ٢٢ من اللائحة ، لان ما ورد في المذكرة الاضاحية لم يرد له صدى في التفسير التشريعي ذاته الذي لم يتعرض للتكيف القانوني للتعيين بل اكتفى بتفسير الحكم بتجاوز التقدم لشغل وظيفة اعلى ، هذا فضلا عن ان المقصود بالتفسير التشريعي بيان ان التعيين طبقا للمادة ٢/١٢ من اللائحة ليس مقصورا على المعلنين داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بل يشمل ايضا المعلنين في المؤسسة بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وبالعكس وانه في الحالتين استثناء من حكم المادة ٧ من اللائحة التي تنص بعدم جواز التعيين بوظائف المؤسسة الصلبة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الا في وظائف ذات عتق لا تجاوز ثلثهم الاصليه وبموجب لا تجاوز مرتباتهم الاصليه ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، لما المعلنون الذين لم يتركوا الخدمة فيجوز نظامهم وفقا لقواعد النقل المقررة في هذا الشأن .

الخطى رقم ١٣٦٢ - في ٢٧/١٠/١٩٧٠ .

الفرع الثاني

الترقية

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

لائحة نظم العاملين بالشركات الصغيرة بقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة على المؤسسات العامة بقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - جعلت منط الترقية الى وظائف الفئات من السادسة الى الاولى هو الاختيار على اساس الكفاءة على ان تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار - اجراء الترقية دون اعتداد بالتقرير الدورية يجعلها مخالفة للقانون .

ملخص الحكم :

ان مواد نصوص المواد ١٦ و ١٧ و ٢٠ من لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة على المؤسسات العامة بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - مفاد هذه النصوص ان منط الترقية الى وظائف الفئات من السادسة الى الاولى هو الاختيار على اساس الكفاءة وعلى ان يؤخذ في الاعتبار عند تقدير عناصر الكفاءة بين المرشحين للترقية التقارير الدورية التي يخضع لها جميع العاملين عدا اعضاء مجلس الادارة والتي اوجبت اللائحة اعدادها على الوجه المبين في مافتها السادسة عشر ، واذ كان الثابت من الاوراق ان الجهة الادارية الطاعنة لم تضع تقارير دورية عن عام ١٩٦٥ من العاملين من الفئة الثالثة ومن بينهم المطعون ضده فان الترقية التي اجرتها في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٦ من تلك الفئة الى وظائف الفئة الاولى تكون قد اجريت دون مراعاة لهذا الاجراء الذي اوجبه مراعاة نصوص اللائحة المشار اليها ويلغى دون ان تؤخذ بالتقرير

الدورية في الاعتبار منذ تقدير مفاسد الكفاءة بين المرشحين للترقية الامر الذى يجعل هذه الترتيبات مشوية بسبب مخالفة القانون .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهبت اليه اللجنة الادارية الطاعنة من ان لجنة شئون العاملين حين اجتمعت للنظر في ترقية المرشحين للفئة الاولى انضم اليها مديرو العموم بالمناطق المضطلة وذلك للاسترشاد بآرائهم في اختيار الاصلح من المرشحين للترقية وانها بذلك تكون قد تلت حى بتقدير كفاءة المرشحين ويكون لهذا التقدير قوته القانونية ، لا وجه لذلك مادام قد ثبت ان لجنة شئون العاملين بقطاع التوزيع بالجهة الادارية الطاعنة لم تضع - بالاسترشاد او بغير الاسترشاد - بين انضم اليها من مديري العموم بالمناطق - تقارير دورية عن العاملين بالفئة الثانية المرشحين لوظائف الفئة الاولى وان في ذلك اغفال من جانبها لاجراء جوهرى تطلبه الشارح صراحة ليكون عنصرا له قوته واعتباره عند تقرير مرتبة الكفاءة للاختيار ، ولا يغير من ذلك ما قرره الطاعنة - فيما خدمته من اوراق بجلسة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ - من ان بعض المرفعين الى الفئة الاولى في الحركة المطعون فيها وضمت عنهم تقارير دورية من عام ١٩٦٤ وان البعض منهم قد نقل منها الى جبهات اخرى وان البعض الآخر لا توجد بملفات خدمتهم التقارير المطلوبة ، طالما ان ذلك يؤكد ما سبق ان قرره من اغفالها لوضع تقارير دورية عن العاملين المذكورين :
(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٧٢) .

قاعدة رقم (٢٢٩)

المادة :

سريان احكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للوزارات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالوزارات العامة اعتبارا من ١٩٦٢/٥/٩ تطبيقا لمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ - نص المادتين ٦٢ و ٦٤ من اللائحة المشار اليها من مقتضاء الاخذ بنظام توصيف وتقييم الوظائف وان تعاقب

هذا النظام منوط بصحور قرار مجلس الوزراء باعتناء جداول امتحان وظائف
المؤسسة - نتيجة ذلك - تجدد المركز الوظيفي للمعلمين بالمؤسسات
المعلمة اعتباراً من ١٩٦٢/٥/٦ وعدم جواز ترقيتهم أو منحهم علاوات
بدورية إلى أن يتم التماثل - صدور قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة
في ١٩٦٤/٧/١٢ بتسوية حالات المساعدين الفنيين بها قبل اعتناء جداول
تقييم وظائف المعلمين في ١٩٦٤/١٢/٢٨ - تضمن هذا القرار قسم مدة
خدمة المعلمين الذين تسلموا على خلاف اللائحة - بطلانه .

ملخص الحكم :

أنه يبين من الإطلاع على ملف خدمة الدمي أنه حصل على دبلوم
المدارس الابتدائية الثانوية سنة ١٩٥١ وعين في ١٩٥٢/٨/١٠ « معاون
حركة لاسلكي » بالدرجة الثالثة بالكلية الفني المتوسط بالهيئة العامة
للإتصالات السلكية واللاسلكية ، ورقى إلى الدرجة السابعة « مساعد
فني لاسلكي » في ١٩٥٥/١٠/٢٠ ثم نقل إلى المؤسسة الدمي عليها
اعتباراً من ١٩٦٢/٧/١ على وظيفة درجة سابعة بالكلية الفني المتوسط ،
ورقى للدرجة السادسة من ١٩٦٢/١٠/١٦ ، وفي ١٩٦٥/٦/٢٠ سكن
الدمي على وظيفة « مساعد مشرف » فئة سابعة طبقاً لجدول توصيف
وتقييم وظائف المؤسسة ورقى للمنة السادسة من ١٩٦٨/١٢/٣٠ . كما
تبين من مطالعة قرار مجلس إدارة المؤسسة الدمي عليها
المصدر في ١٢ من يولييه سنة ١٩٦٤ أنه نص على « الموافقة على اعتبار
المساعدين الفنيين معينين جميعاً بأجور توافر بداية مربوط الدرجة
السابعة وذلك من تاريخ بدء التعيين الأول لكل منهم مع عدم صرف
عروق من الملقى وبذلك لا يترتب على ذلك سوى أن يحتسب لكل منهم
مدة خدمته السابقة على حصوله على الدرجة السابعة في الخدمة هذه
الدرجة الأخيرة بحيث ينتظم ترتيب تقييبيهم مع التواريخ الفعلية
لتعيينهم » . وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس مجلس
إدارة المؤسسة المصرية بتسوية حالات المساعدين الفنيين على الأسس
المتفق عليها لتنفيذ لقرار مجلس الإدارة السابق . الأمر الذي يستلزم منه
أن هذا القرار لا ينافي بضم مدة خدمة سابقة لكل من المساعدين

الفنيين المختار إليهم هي مدة خدمته السابقة على حصوله على الدرجة السابقة في تقديمه هذه الدرجة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المؤسسة العامة للسينما والاذاعة والتليفزيون المعمول به من ٨ يناير سنة ١٩٦٣ تبين أنه ينص في المادة (٢) منه على أن هذه المؤسسة هي من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ولها الشخصية الاعتبارية من ثم يسرى على العاملين أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك اعتباراً من ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ يسريان أحكام اللائحة المذكورة على العاملين في المؤسسة العامة .

ومن حيث أن المادة (١٣) من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نص على أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جنوداً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئوليتها والاشتراطات الواجب توافرها عين يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات » . كما تنص المادة (٢٤) بأن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة ، ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي وينعكس العاملين المرتبات التي يحددها لقرار الصادر بتسوية حالتهم طبقاً للتعادل المنصوص عليه اعتباراً من أول السنة المالية التالية » . فانه يبين مما تقدم أن اللائحة المذكورة أخذت بنظام توصيف وتقييم الوظائف وأن شغل الوظيفة منوط بتوافر شروط شغلها المقررة بجدول تقييم وتوصيف وظائف المؤسسة ، وأن تنفذ هذا النظام منوط بصدر مجلس الوزراء باعتدال جداول تعادل وظائف المؤسسة ، ومن ثم فانه يعين تقريباً على ما تقدم تحديد المركز الوظيفي للعاملين بالمؤسسة اعتباراً من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وعدم جواز ترتيبهم أو تسوية حالتهم أو منحهم علاوات

جمورية الى ان يتم تعادل الوظائف بترك المؤسسات . وانه لا يجوز لمجلس ادارة المؤسسة ان يصدر بقرار منه احكاما تخالف الاحكام المتقدمة الصادرة بإداة أعلى مرتبة هي القرار الجمهوري المشار اليه .

ومن حيث ان قرار مجلس ادارة المؤسسة المدمى عليها السابق الاشارة اليه الصادر في ١٢ من يولييه سنة ١٩٦٤ بتسوية حالات المساعدين الفنيين بهذه المؤسسة والذي يطالب المدمى بتطبيقه على حالته انما صدر بعد سريان لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها على العاملين بهذه المؤسسة وقيل اعتماد جداول تقييم وظائف العاملين بها الذي صدق عليه من مجلس الوزراء في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، فمن ثم فان القرار المذكور يكون قد خالف احكام هذه اللائحة لصدوره في الفترة التي يتعين تجميد اوضاع العاملين بالمؤسسة خلالها حين اتلم التفاضل ، واذا صدر القرار التنفيذي رقم ٧٤ في ١٢ من مارس سنة ١٩٦٥ — وقيل تسكين العاملين بالمؤسسة في وظائفهم طبقا لجداول التعادل الذي تم في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٦٥ — وتقضى هذا القرار بتسوية حالات المساعدين الفنيين ويضم مبدد خذعة سابقة لهم رغم عدم جواز هذا الضم بعد سريان لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها على هؤلاء العاملين والتي لا تعرف نظام ضم مبدد الخدمة السابقة ، فان القرار التنفيذي المشار اليه يكون قد صدر باطلا لمخالفته للقانون ، وذلك لان هذا النظام انما ينطبق على العاملين في الحكومة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حاسب مبدد الصل السابقة في تقدير الدرجة والمرتبة والقدسية الدرجة الصادرة تنفيذا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام العاملين من موظفي الدولة وهما تشريعان لا ينطبقان على العاملين بالمؤسسات العامة .

(ملن رقم ٦٣٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٧) .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ صحح قرارات المؤسسات العامة بترقيات العاملين او منحهم علاوات في الفترة من

١٩٦٤/٧/١ حتى تاريخ اعتماد جداول وتقييم وظائف المؤسسات المالية —
التقريعات التي تتم بعد اعتماد جداول وتقييم وظائف المؤسسات المالية
لا يلحقها التصحيح»

ملخص الحكم :

لا وجه لما قد يثار من القول قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ قد صحح قرارات المؤسسات المالية بتقريعات المبلين نيها الصادرة في فترة التجديد ، ذلك لانه يبين من الرجوع الى القرار الجمهوري المذكور انه نص في المادة الاولى منه على انه ، استثناء من احكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ المائل اليها تعتبر صحيحة القرارات الادارية الصادرة بتقريعات او ببيع ملاوات للمبلين بالمؤسسات. المالية في الفترة من ١٩٦٤/٧/١ حتى تاريخ اعتماد جداول تاملل وتقييم وظائفها . . وذلك لحكة معينة كشف عنها المشرع في المذكرة الايضاحية لهذا القرار مؤداها ان مقتضى امبال حكم المادة ٢٤ من لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هو: تجيد اوضاع المبلين لحين اتلم تقييم وظائفهم ومحايلتها والامتناع عن ترفيقهم لو منحهم علاواتهم ، واذا صدرت بعض القرارات على خلاف هذه القاعدة فقد روى استصدار قرار جمهورى باعتبار هذه القرارات التي صدرت في الفترة التي حدها هذا القرار صحيحة استثناء بهدف عدم الاضرار بمن صدرت لهم القرارات وعدم زمعة مراكزهم . واذا كسلف الثابت من الاوراق ان اعتماد جداول تقييم وظائف المؤسسة المالية المدمى عليها قد تم في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بينسا لجريت حركة التقريعات المطعون فيها بالقرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٥ اى في تاريخ لاحق للفترة المحددة لتصحيح قرارات الترعية الصادرة خلالها ، من ثم يظل القرار المطعون فيه باطلا لا يلحقه التصحيح الذى حدد له فترة معينة استثناء من احكام القانون .

(طعن رقم ٦٦٢ لسنة ١٦ ق . - جلسة ١٩٧٥/٥/١٨) .

مادة رقم (٢٢١)

المادة :

المادتان ٢٥ ، ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ نصها على جواز اعارة العامل بموافقة الجهة المختصة بالتميين لمدة اقصاها سنتان مع شغل وظيفة بصفة مؤقتة على ان تظلى عند عودته وجواز ايفاد العاملين في بعثات او منح دراسية - اثر ذلك عدم جواز شغل فئات المعازين والمجموعين بالترقية لما تنص به من طابع التوام يتنالى مع التوقيت - لا يحصل الاستمرار الى التمييز التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ لاختلاف صياغة المادة (٢٢٠) المشار اليها عن صياغة المادة (٢٢١) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على ان « تكون اعارة العامل بموافقة الجهة المختصة بالتميين لمدة اقصاها سنتان ، ويجوز بقرار من مجلس الادارة تجاوز هذه المدة في حالة الاعارة للخارج اذا دعت ضرورة العمل الى ذلك وتتصل الجهة الممار اليها بالالتزامات المالية المتعلقة بالممار وتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش او المكافاة ويجوز شغل وظيفة الممار بصفة مؤقتة على ان تظلى عند عودته .

وتشترط موافقة الممثل كتلة على الاعارة » .

وتنص المادة ٢٧ على ان « يجوز ايفاد العاملين في بعثات او منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين الخنيين بالعودة » .

كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة اجازات دراسية .

الإحصاءات التعريبية تتم طبعة لنظام الوحدة واكتسابات العمل
بعد اختيار مجلس إدارة المؤسسة لهذا النظام » .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع وهو يرخص في شغل وظيفة المعازل
بصفة مؤقتة تدأورد النص مطلقاً فلم يخصص هذا النص بأن يكون
شغل الوظيفة بطريق التعيين دون الترقية « إلا أن طبيعة الترقية تقوم
أساساً على الدوام إذ ليست هناك ترقية بصفة مؤقتة ، وبالتالي في حين
يوجب النص أن تخلى الوظيفة عند عودة المعازل المعازل وهذا لا يتأتى
إلا إذا شغلت الوظيفة بطريق التعيين المؤقت أو الدائم وهو بطبيعته
مؤقتاً ولهذا كان نص المادة ٢٩ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ القابلة لهذا النص يقضى
بأنه « ويجوز للشركة عند الضرورة شغل درجة المعازل بمعدد
الدرجة » .

ولا محل للاستناد إلى التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٥ لقانون
نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي ينص في المادة الثالثة
بأنه على « أن مقتضى حكم الفقرة الأولى من المادة ٦ من القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ أنه عند إقالة أحد العاملين يجوز شغل وظيفته بدرجة
وذلك سواء عن طريق التعيين فيها أو الترقية عليها بقرار من السلطة
التي تمارس حق التعيين » وذلك لاختلاف صياغة المادة ٢٥ من لائحة
نظام العاملين في القطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ عن صياغة المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي
صدر هذا التفسير التشريعي في صدها إذ أن المادة ٤٦ من القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه تنص على أنه « ... عند عودة
العامل المعازل يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو يشغل
خالية من درجتها أو يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو يشغل
أي وظيفة خالية من درجتها أو يشغل وظيفته الأصلية بصفة شخصية على
أن تسوى حالته في أول وظيفة تظلم من نفس الدرجة » في حين أن المادة ٣٥
من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام ساقطة الذكر تنص على إقالة
وظيفة العامل بالقطاع العام لا يعرف هذا النوع من الدرجات .

وبن حيث انه بالنسبة لما نصت عليه المادة ٢٧ من لائحة تنظيم المعلمين بالشركات المشار اليها من ان يكون ليفاد المعلمين في بيطات او منح دراسة وفقا للقواعد والنظم المصوب بها في شأن المعلمين الذينين بالدولة انما قصد الاحكام المنطقة بالترشيح للبطات والمنح الدراسية وشروط منح الاجازات الدراسية والاجراءات التي تتبع في هذه الاحوال والمعلمة المالية وغيرها مما نص عليه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البطات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة ، ولم يقصد المشرع الاحالة في شغل وظيفة المبعوث الى ما ينص عليه قانون المعلمين الذينين بالنسبة لشغل وظيفة المبعوث خلال بطاته .

ومع ذلك فقد صدر قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٩ لقانون نظم المعلمين الذينين بالدولة وينص في ملته الاولى على ان « يكون شغل وظائف اعضاء البطات بصفة مؤقتة طبقا لحكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بطريق التعيين دون الترقية » .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم جواز شغل وظائف المعلمين والمبعوثين الى الخارج من المعلمين بالمؤسسة المصرية العميلة للهندسة الادامية بطريق الترقية عليها .

(فتوى رقم ٧١٢ — بتاريخ ٢٠ من يونية سنة ١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المسألة :

التشريع الوارد بالوزنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٧٢/٧١ والذي يجيز للمؤسسة العامة اعادة تقييم وظائفها بشرط موافقة وزارة الخزانة بعد استطلاع راي الجهاز المركزي للتنظيم والاشراف وعدم مجاوزة الامتيازات بالدرجة للرتبات بيزانية المؤسسة — فيما لدى المؤسسات باعادة تقييم وظائفها او استحداث وظيفة جديدة دون الحصول على

موافقة وزارة الخزانة بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
— بطلان تلك الاجراء ومن ثم لا تصح الترقية على الوظيفة المعاد
تعيينها ولا ينحصن القرار الصادر بها من الإلغاء بفوات جمد الطعن
بالإلغاء لانعدام المحل الذى ورد عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القطاع العلم كما نظمه القانون رقم ٦٠ لسنة
١٩٧١ بصدار قانون المؤسسات العلمية وشركات القطاع العلم ورقم ٦١
لسنة ١٩٧١ بصدار نظام المصلين فيه ، كتلت المؤسسة العلمية
تختلف فيه من الشركات النابعة لها من وجوه يقتضيها اختلاف ماهيتها
القانونية من تلك الشركات ، وينص على تلك الوجوه بعضها فى قوانين
القطاع العلم وبعضها الآخر فى سائر القوانين وتكامل احكام
تلك الوجوه ولا يجرى نسخ بينها . بينما كتلت الموازنة التخطيطية
للشركة وهيكلها التنظيمى تنفذ قراراتها بعد اعتماد مجلس ادارة المؤسسة
العلمية والوزير المخصص ، كتلت موازنة المؤسسة العلمية من الموازنة
العلمية للدول لا تنفذ الا بعد موافقة السلطة التشريعية على اعتمادها.
المختلفة بقانون ربطها ، ولا يجوز ، اذا ما فوضت تلك السلطة فى تعديل
بعض تلك الاعتمادات ، أن يتوسع فى محل هذا التفويض ولا أن يتجاوز
عن شئ من شروطه لماذا رخص التشريع الوارد بالموازنة العلمية للسنة
المالية ١٩٧٢/١٩٧١ فى اعادة تقييم الوظائف بالمؤسسات العلمية ، ولكن
ما يشترطه لذلك موافقة وزارة الخزانة بعد استطلاع رأى الجهاز
المركزى للتنظيم والإدارة مع مراعاة عدم مجاوزة الاعتمادات للربط ،
فذلك شروط ثلاثة تميزه ، يمنع احدها من أن يزيد تعديل الوظائف
شيئا فى اعتماد مرتبتيها الكلى ويبقى التعديل بالتغيير بالتبادل فى مفردات
الوظائف المعتدة بغير زيادة فى اعباء الموازنة العلمية ، ويكفل الشرطان
الاخران لقرار التعديل أن يؤخذ فى اعتداده بالطريقة التى اتبعت
فى اعداد الاعتماد الذى يتناول عنصره بالتغيير ، من موافقة وزارة
الخزانة عليه بشروع الموازنة العلمية متفقا مع السياسة الاقتصادية
الاجتماعية التى تصدر عنها تلك الموازنة ، ومن الاستثنائى برأى
الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لهما يقتضيه حسن تنظيم الوظائف فى

ترقيتها وتثبيتها بالوسيلة المالية وبدى تحقيقه فيما اقترحه مجلس
أدارتها تعديلاً لنا أمانة الجهاز من أجل عند أعداد الموازنة . ويتربص
على ذلك من انشاء تنظيم الوظيفة التي لم يعط بموافقة وزارة الخزانة التي
الذي لم يؤخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في مناسيته ، يكون
قرار الوزير المختص الصادر باعتبارها مجاوزا التفويض ومخالفا
القانون ، وبصدوره باطلا لا توجد الفئة المالية المعدلة للوظيفة التي
تصدرها ولا تصح ترقية عليها ولا يتحصن القرار الصادر بها من
الانشاء بفوات يبعد وذلك لانعدام الحل الذى ورد عليه . واذا كان
هذا من الفئة ١٨٠٠/٤٠٠ التى صدر بها قرار وزير الأسكان اذ لم
تستوف موافقة وزارة الخزانة ورأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،
تعتبر غير قائمة قانونا وتكون ترقية المدمى عليها غير صحيحة مما
يذر القرار الصادر بسحبها سلبا لوجه لما قضى به الحكم المطعون فيه
من الفائه ، ويرفض الدعوى والزام المدمى المصروفات .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٠ قى - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨)

الفرع الثالث

مبسوطة الحالة

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

قرر رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن سريلانة
المالين بالشركات التابعة للمؤسسات المالية الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المالين بالمؤسسات المالية -
يتعين على المؤسسة المالية تنفيذ ما ورد بالمادتين ٦٢ و ٦٤ من اللائحة
المشار إليها في شأن توصيف وتعاقل الوظائف واتباع التواعد التي
وضعتها اللجنة الوزارية للتنظيم والاكتارة عند تسوية حالات المالين
بها - المال الذي تتوافر فيه الشروط المطلوبة للتوظيف وكان يشغلها
فعلا يستند حقه في ان يتم تسكينه عليها ومنحه الفئة المالية المقررة لها
من احكام اللائحة والتواعد الصادرة تنفيذا لها مباشرة - القرار
الذي تصدره المؤسسة المالية بنقل المالين بها الى الدرجات المعادلة
بدرجاتهم التي كانوا عليها في ١/٩/١٩٦٤ دون اعتداد بالوظيفة التي
التي يشغلها المائل يكون بطلا ويتعين الحكم باللائحة - على الجهة
الادارية بعد ذلك ان تقوم بتسوية حالة المالين طبقا للتواعد السامية -
لا يجوز التقييد الاداري في هذه الحالة ان يتصدى بتسوية حالة المسمى والا
فجزر حدود اختصاصه بان يحل نفسه محل جهة الاكارة في التقييم بمحل
عليها ان تحريره ويخضع لرقابة القضاء الاكاري - مثال - طلب المسمى
بالحق في تسوية حالته بتسكينه في احدى الفئات المالية استنادا الى

استبداده هذا الحق من احكام رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه والقواعد الصادرة تنفيذا له - ثبوت مخالفة المؤسسة المالية لهذه القواعد بقرارها القائم على اساس الاعتقاد بالدرجات التي كان عليها العاملون بها في ١/٧/١٩٦٤ - يتعين المحكم بلفاء هذا القرار دون تصدي المحكمة لاجراء التسوية .

ملخص الحكم :

صدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المالية وتقرر سريان هذه اللائحة على العاملين بالمؤسسات المالية بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، وقد جاء بالذكر الايضاحية لهذا القرار انه « نظرا لان طبيعة العمل بالشركات والمؤسسات المالية التي تشرف عليها متشابهة ، كما أن العاملين في كليهما ينفثون نفس التخصص الفني والاقتصادي المتعلق بشئون الانتاج والتسويق والتبويل وغيرها ، ورغبة في ازالة الحواجز بين العاملين في قطاع واحد خاصة وانهم يعملون في ظروف واحدة لتحقيق اهداف مشتركة ، لذلك روى توحيد المعاملة لجبيع العاملين في المؤسسات المالية والشركات التابعة لها » .

ومن حيث ان لائحة العاملين المشار اليها تنص في المادة ٦٣ منها على أن « يفسح مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرعات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فمين يشغلها وتعيينها وتصنيفها في فئات ، ويفتقد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسات الختمة . . » وتنص المادة ٦٤ على أن « تعادل » وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ولا يترتب على حصول العامل على الاجر الذي يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف طبقا للتنظيم الاداري في كل شركة ويصدر بهذا التبادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة الختمة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار الا بعد

التصديق عليه من المجلس التنفيذي ، وينح المعلنون المرتبات التي يحددها اقتراح مجلس ادارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي ، وينح المعلنون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعاقد المخصوص عليه اعتبارا من اول السنة المالية التالية ، ومع ذلك يستمر المعلنون في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها امالة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة ، على انه بالنسبة للمعلنين الذين يتلقون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاقد المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التي يتلقونها فعلا بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة بها يحصل عليه المعلن في المستقبل من البدلات او غسلاوات الترقية .

ومن حيث انه تنفيذا لاحكام المادتين ٦٢ و ٦٤ سالفى الذكر ينعين على كل مؤسسة اتباع الخطوات الآتية :

اولا : توصيف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها لمن يشغلها ، ثم تقييم هذه الوظائف وتصنيفها في فئات في حدود جدول المرتبات المرافق للاتحة المعلنين المتقدم ذكرها .

ثانيا : معادلة وظائفها بالوظائف الواردة في جداول التقييم المشار اليها ، ثم عرض هذه الجداول على مجلس الوزراء للتصديق عليها .
وتعتبر نفذة المفعول من تاريخ هذا التصديق .

ثالثا : تسوية حالات المعلنين بما طبقا للجداول المتبعة بتعاقد الوظائف وذلك اعتبارا من السنة المالية التالية ، ويتم التسوية بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا ، فاذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح مستحقا للترقب المحدد للنسبة المالية المقررة للوظيفة .

وقد وضعت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بطسنتها المتقدمة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ القواعد التي تتبع عند تسوية حالات المعلنين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لهنسنا لتحقيق المبادئ التي

استعملها المشرع من وضع لائحة العاملين ، ويستقرأ هذه القواعد يتبين انها تقوم على الاسس الآتية :

(أ) الربط بين العمل والوظيفة التي يشغلها فهل التقييم والوظيفة المتعلقة لها بعد التقييم والفئة المالية التي حددت لها ، وذلك حتى يمكن وضع الشخص المناسب في العمل المناسب وبالأجر المناسب .

(ب) ضمن وحدة المعاملة والمساواة بين العاملين في الشركات والأوساط .

(ج) الأخذ في الاعتبار بالرفق الفطرية لشاغلي الوظائف الحظية ومهم المساس بالحقوق المكتسبة ، ذلك ان العبرة بشغل الوظيفة بسلة فطرية وممارسة أعمالها التي بها يكتسب الخبرة التي ينعكس اثرها على الوظيفة التي تقرر صلاحية لها .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم انه اذا توافرت في العامل الشروط المتطلب للوظيفة التي ثبت انه كان يشغلها فعلا ، تلك الشروط التي يراعى فيها مستوى المؤهل الدراسي و مدة الخبرة العملية التي تكسب بعدد من السنوات قضيت في مزاولة عمل يتفق مع طبيعة أعمال هذه الوظيفة ، فله من ثم يستحق تسكينه عليها ويلتالي منحه الفئة المالية المترتبة لها وهو في ذلك يستند حقه مباشرة من لائحة العاملين وكذا القواعد الصادرة تنفيذا لها .

ومن حيث ان المؤسسة الطامعة بعد ان قامت باعداد جداول تقييم وتعادل وظائفها وصنق عليها مجلس الوزراء في ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٤ فلها عند التطبيق حالت من الطريق القويم وطرحت جانبها القواعد الإلكترونية البسيطة التي كان يجب عليها اتباعها عند تسوية حالات العاملين بها ، ولجأت الى طريقة النقل انحكى التي تقرر اتباعها بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك يتقبل العاملين بها الى الدرجات المتعلقة لدرجاتهم .

ومن حيث انه لا وجه بعد ذلك الى ما استندت اليه المؤسسة في

اجراء النسوية على نفس النظم الحكى من انها كانت تقوم بتنفيذ
تعليمات الجيوش المركزي للتعليم والادارة ، ذلك ان هذا الجهاز وان كان
مختصا - طبقا لتقنينه - بمهمات ترتيب الوظائف بالابحزة
المختلفة والتنسيق بينها واجراء التعامل لضمان وحدة المعاملة ، الا انه
وهو بصدد مراجعة اجراءات التعامل لا يستطيع ان ياتي بقاعدة جديدة
تخالف الاحكام الواردة في القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من
شأنها التفرقة بين العاملين بالمؤسسات العلمية من جهة ، فيتم تعامل
وظائف هؤلاء بالتطبيق لاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤
بشأن قواعد وشروط وتوزيع نقل العاملين الى الدرجات المعاملة
لدرجاتهم الحالية الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي
يمتد بالدرجة المالية التي يشغلها العامل ، وبين العاملين بشركات
القطاع الخاص من جهة اخرى بتطبيق في شأنهم احكام المادتين ١٢ و
٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي يمتد بالوظيفة
التي يشغلها العامل ، لا يجوز ذلك مادام ان القرار الجمهوري رقم ٨٠٠
لسنة ١٩٦٢ - وهو اداة تشريعية تملو في التدرج تعليمات الجهاز
المركزي للتعليم والادارة - قد قضى بسريان احكام لائحة العاملين
بالشركات على العاملين بالمؤسسات العلمية دون تفرقة في هذا الصدد ،
ولذلك ضمنا لوحدة المعاملة والمساواة بين الفريقين .

ومن حيث ان المؤسسة الطاعنة اذ اصدرت الامر الاداري رقم ٧٠١
في ١٢/١٠/١٩٦٤ ، جنسها نقل العاملين بها الى الدرجات المعاملة
لدرجاتهم التي كانوا عليها في اول يونيه ١٩٦٤ - اى على اساس النظم
الحكى - دون ما اعتداد بالوظيفة التي يشغلها العامل ، فلما تكون
قد خالفت بذلك احكام القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ويكون
قرارها المذكور باطلا لهلاك الامس الذي تلم عليه ، ويعني من ثم الحكم
بإلغائه على ان تقوم الجهة الادارية بتسوية حالة العاملين طبقا للقواعد
القانونية السليمة التي سبقت الاثارة اليها بمرعاة الوظيفة التي يثبت
لها ان العامل كان يشغلها ، وذلك من واجبه ما يحتويه ملف خدمته من
أوراق وقرارات ادارية تكون قد صدرت في شأنه ، وفي ضوء ما قد
يقدم من مستندات تعين في هذا الصدد مع توافر الشروط المطلوبة من

بجمل دراسي ومدة خبرة ، على ان يؤخذ في الاعتبار المراكز الوظيفية
لشاغلي الوظائف وعدم المساس بالحقوق المكتسبة ، وذلك كله حسيما
رائته في بادئ الامر اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة كما سلك
بمسلكه .

ومن حيث انه مما تضي به الحكم المطعون فيه من تسوية حالة المدمي
على النحو الوارد به نكته من المسلم ان القضاء الاداري لا يسلط رقابته
على اعمال الادارة الا حيث يكون ثمة تصرف قد صدر منها اولا وذلك
حتى يقضى له بعد ذلك بحث مدى مشروعية هذا التصرف ، اذ كي تعمل
المحكمة رقابتها هذه يتعين بادئ ذي بدء ان تفصح جهة الادارة عن
ارادتها باجراء تسوية حالة المدمي وتسكينه على الوظيفة التي يثبت
لديه انه كان يشغلها وان تتحقق من ان الشروط المطلوبة قد توافرت
في حالته ، فلا يجوز اني للقضاء الاداري من طعاه نفسه ان يقصدي بداية
ذلك ، وان لمثل ذلك يكون قد جاوز حدود اختصاصه واحل نفسه
محل جهة الادارة في القيام بعمل عليها ان تجريه هي اولا ونحت
بمسئوليتها براماة تطبيق القواعد القانونية السلية ، ويكون تصرفها
بعد ذلك خاضعا لرقابة القضاء الاداري للتحقق من مدى مشروعيته
ومطابقته لاحكام القانون ، واذا خالفت محكمة القضاء الاداري ذلك في
حكمها المطعون فيه بان اجرت تسوية حالة المدمي فانها تكون قد
جاءت الصواب ، ويكون الحكم في هذا الشق قد خالف القانون ومن ثم
يتعين تعديله والقضاء بالقضاء القرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٤ .
من نقل المملين بالمؤسسة نقلا حكيا الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم في
اول يولية ١٩٦٤ على ان تسوى حالاتهم طبقا لجداول تقييم وتمتد
الوظائف بها وفق احكام المقتين ٦٢ و ٦٤ من القرار الجمهوري رقم
٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مع الزام الجهة الادارية المصروفة .

(طعن ١٧٨ / لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٧) .

المادة رقم (٢٢٤)

المادة :

القواعد التي وافقت عليها اللجنة الوزارية والادارة والشؤون

التشريعية في ١٩٦٥/١١/٥ بتقسيم بند المكلفات الشاملة بالمؤسسات العمالية إلى درجات وتسوية حالة العاملين المعينين بتكليفات وذلك بوضعهم على الدرجات المشاة — قواعد أخرى لا تلك المؤسسات العمالية ان يتجوع عن تنبوية حالة احد العاملين بها اذ انها لا تترخص في ذلك انتر ذلك صحة للحكم الصادر من المحكمة بالزام جهة الادارة بتفخلا ما يتم من اجراءات تنسوية حالة المعنى على وظيفة مناسبة وفقا لتقواعد النشر فيها دون ان يكون في ذلك تفخلا من المحكمة في اختصاص جهة الادارة وحولها مطلبها .

مجلس الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان محكمة القضاء الادارى قد جاوزت اختصاصها بما تضمنه الحكم المطعون فيه بتكليف جهة الادارة بتفخلا الاجراءات لتقرير وظيفة مناسبة للمدعى في عيكلها التنظيمى ثم تسوية حالته عليها ، اذ ان المحكمة تكون بذلك قد حلت محل جهة الادارة في اتخاذ هذا الاجراء ، ومفخلا عن ذلك فقله لا يمكن وضع الملبل على فئة مالية معينة الا اذا وجدت فئة مالية وتوافر في الملبل شروط التعيين فيها ومصدر قرار ادارى من يملكه ، ومن ثم فانه تمين اعتماد المبلغ اللازم لاتسليم هذه الفئة لا يمكن وضع الملبل على فئة ولما كان عمل المدعى كصحنى بإدارة العلاقات ، وكان الهيكل التنظيمى للمؤسسة التى عمل بها لا يسمح بوجود وظيفة صحنى لعدم الحاجة اليها ، كما انه يستحيل وضعه في وظيفة لا تتوافر فيه شروط شغلها وان عدم وجود فئة مالية بالميزانية لوظيفة صحنى ، وعدم جواز استحداث وظيفة جديدة لا يتطلبها نظام العمل قد حال دون وضع المدعى على فئة مالية او استحداث وظيفة له .

ومن حيث ان قرار ربط الميزانية لاعمال السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ قد ورد به التاثير القالى « يجوز لوزارة الخزائنة بالاتفاق مع الجهر المركزى للتنظيم والادارة تحويل اعتمادات المكلفات والاجور الشاملة الى درجات لو فلت وفقا لتقواعد موحدة تعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية بشرط الا يترتب على هذا التحويل لية تكليف افسسية وبمجلس ١٩٦٦/١١/٥ اعتدت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون

التشبيعية بناء على ما تم الاتفاق عليه من وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتقنين والإدارة - قواعد تقسيم اعتبارات المكلفات والإجور للشبيلة في المؤسسات العامة ونقل العاملين عليها إلى الشبيلات الجديدة ، وإميددت وزارة الخزانة للكتاب رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بقواعد تقسيم اعتبارات الإجور الشبيلة إلى منات ونقل العاملين المعينين عليها إلى الفئات الجديدة في المؤسسات العامة ونصت هذه القواعد في البند أولاً : الخاص بتقسيم اعتبارات المكلفات الشبيلة إلى وظائف دائمة على أن :

١ - تحدد الوظائف التي يشغلها عمال العاملون المعينون على بند المكلفات الشبيلة وفقاً لما هو ثابت بملف خدمتهم فلا تكون الوظيفة ثابتة بملف الخدمة حددت بقرار من مجلس إدارة المؤسسة .

٢ - إذا كانت لهذه الوظائف وفقاً لواجباتها ومسئوليتها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها في جداول تقسيم الوظائف حددت لها الفئات المالية والإستراتيجيات المحددة لهذه النظائر .

٣ - إذا لم توجد لمعضها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها جداول التقسيم - نصت الإجراءات الختصة باستحداث وظائف شطبة للقرار الجمهوري رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٥ ونصت في البند ثانياً الخاص : بنقل العاملين على أن :

١ - نوضح الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التي حددت لوظائفهم طبقاً للبندين رقمي ٢ ، ٣ من قواعد تقسيم المكلفات الشبيلة إذا توافرت منهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ، ويشترط ألا يوضع العامل على فئة مالية أعلى من الفئة المالية التي وضع عليها من يتساوى معه في التأهيل والخبرة للشبيلة لوطنية مماثلة .

٢ - ٣.٠٠٠ - ٤.٠٠٠ - ٥.٠٠ - ٦.٠٠ - ٠.٠٠

تعتبر الخدمة للجهاد في الوظيفة التحويل إليها اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ ومن تاريخ تعيينه يوم الأربعاء .

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن القواعد المشار إليها قد تضمنت تحويل اعتبارات المكلفات الشبيلة إلى منات ونقل المعينين على هذه

الاعتبارات الى فئات الوظائف المماثلة للوظائف التى كانوا يقومون بعملها فى ١٩٦٦/١١/٥ تاريخ صدور موافقة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والشئون التنفيذية على تلك القواعد ، فلذا لم يوجد فى الهيكل التنظيمى للمؤسسة وظائف مماثلة اتخذت الاجراءات - لاستحداث وظائف جديدة طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ والصبرة فى تصنيف وظيفة العامل التى كان يقوم بعملها فى ١٩٦٦/١١/٥ بما هو ثابت بملف خدمته ، فان خلاف الخدمة من ذلك حدثت الوظيفة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء قد ارسل الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى الكتاب رقم ١٧٢٨ بتاريخ ٦٦/٢/٨ مضمنا نقل المدعى من مؤسسة اخبار اليوم اليها ، وقد اصدر نائب مدير المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى القرار رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣٠ بنقل المدعى من مؤسسة اخبار اليوم الى المؤسسة المذكورة بمكافأة شاملة مقدارها ٥٠ ج شهريا مع حالته بإدارة العلاقات العامة اعتبارا من تاريخ استلامه العمل فى ١٩٦٦/٢/٢٦ وفى ١٩٦٧/٥/٢٧ صدر اقرار رقم ١٦١ ونص على ان يقوم المدعى بأعمال مدير ادارة العلاقات العامة اثناء غيابه وتكون له سلطاته ونفاذ على ذلك لا يكون المدعى قد قام بعمل وظيفة صحى منذ تسلمه العمل بالمؤسسة المتقول اليها وانما كان يقوم بأعمال وظيفية بإدارة العلاقات العامة حتى ١٩٦٦/١١/٥ تاريخ موافقة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والشئون التنفيذية على قواعد تقسيم اعتبارات الاجور الشاملة بالمؤسسات الى فئات ، ولما كان ملف خدمة المدعى قد خلا من بيان نوع هذه الوظيفة او مسئوليتها ، ومن ثم يتعين تحديد هذه الوظيفة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة على ان ينقل المدعى الى الوظيفة المماثلة لها فى هيكل المؤسسة التنظيمى ، او تتخذ الاجراءات لاستحداث هذه الوظيفة وتسوية حالة المدعى عليها اذا لم يكن لها مثل ذلك الهيكل ولا وجه القول بان من شأن ذلك ان تحل المحكة نفسها محل جهة الادارة فى مسمى اختصاصها ، ذلك لان حق المدعى فى التسوية بوضعه على الوظيفة المناسبة ومنحه مفتها مستير فى القواعد التى وافقت عليها اللجنة الوزارية فى ١٩٦٦/١١/٥ ، وهى قواعد امره توجب على المؤسسات العامة التخص

من اعتبارات الأجور للشئلة بتقسيمها إلى درجات ونقل العاملين إليها ،
ولذلك المؤسسات المعنية أن تترخص في ذلك فتبتع عن اتخاذ الإجراءات
البلدية في هذا الشأن وتستبقى العاملين المعينين على تلك الاعيادات دون
مسوية حالاتهم طبقاً للقواعد الصادرة في هذا الشأن بناءً على تأشير
الميزانية. ومراعاة لأوضاعها ، كما أنه لا وجه للقول بأن عدم تمسوية
حالة المسمى بوضعه على فئة وظيفته دائمة مرده إلى عدم وجود الامتداد
المالى اللازم لذلك ، لأن الثابت أن القواعد المشار إليها قد نصت على
تقسيم اعتبارات المكلفات الشئلة إلى فئات وظائف دائمة ، ومن ثم لا تكون
مسوية حالة المسمى من شأنها استحداث وظيفة جديدة دون تدبير المصرف
المالى اللازم ، إذ يتم تدبير المصرف المالى لهذه الوظيفة من اعتماد المكلفات
الشئلة بقصد التأثيرات الميزانية المشار إليه .

(طعن رقم ٥٨١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢٦)

المادة رقم (٢٥)

المادة ٢٥

الكتبان الدوريان لوزيرة الخزانة رقمها ٢٢ لسنة ١٩٦٥ و ٩ لسنة
١٩٦٧ بشأن تقسيم اعتبارات المكلفات والأجور الشئلة المخرجة في ميزانية
المؤسسات المعنية إلى فئات — القواعد التي تضمنها الكتبان المذكوران في
هذا الشأن تقضى بتقسيم اعتبارات المكلفات الشئلة إلى وظائف دائمة
ثم تحديد الوظائف التي يشغلها فعلاً المعينون على هذه الاعيادات — إذ
كانت لهذه الوظائف نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة حددت لها
الفئات المالية المحددة لهذه النظائر — يوضع الخلقون لهذه القواعد
على هذه الفئات إذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف — تعتبر
تخصية العامل في الوظيفة المقتول إليها من ١/٧/١٩٦٢ أو من تاريخ تعيينه
فيها أقرب أو من تاريخ توافر شروط شغل الوظيفة .

ملخص الحكم :

أن الكتلين الدوريين لوزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ و ٩ لسنة ١٩٦٧ قد تضمنتا قواعد تنظيمية عامة اقترتها اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة بجلسة ١٩٦٦/١١/٥ لتقسيم اعتبارات المكلفات والأجور الشبيلة المخرجة في ميزانيات المؤسسات العامة إلى فئات وذلك استنادا للتأثيرات العملية المرافقة لقرار ربط ميزانية الأعمال للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ التي أجازت لوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تحويل هذه الاعتمادات إلى درجات أو فئات وفقا لقواعد موحدة تعتمد من اللجنة الوزارية المذكورة بشرط ألا يترتب على هذا التحويل أية تكاليف إضافية ، وجاء بهذه القواعد .

أولا : تقسيم اعتبارات المكلفات الشبيلة إلى وظائف دائمة :

١ - تحدد الوظائف التي يشغلها عمال المملون المعينون على بند المكلفات الشبيلة وفقا لما هو ثابت بملف خدمتهم ، فلذا لم تكن الوظيفة ثابتة بملف الخدمة حددت بقرار من مجلس إدارة المؤسسة .

٢ - إذا كانت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومسئولياتها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها في جداول تقييم الوظائف حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر .

ثانيا : نقل العاملين :

١ - يوضح الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التي حددت لوظائفهم طبقا للبندين رقمي ٢ و ٣ من قواعد تقييم المكلفات الشبيلة إذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط لا يوضع العامل في فئة مالية أعلى من الفئة المالية التي وضع عليها من يتساوى معه في التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة ..

٦ - تعتبر اقدمية العامل في الوظيفة المنقول إليها اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، أو تاريخ تعيينه أيها أقرب .

وجاء بالكتيب الدوري لوزارة الخزانة رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ الصادر

في ٢٦ من ابريل ١٩٦٧ ان اللجنة الوزارية للتخطيط والادارة وافقت على ان تسويات هؤلاء الماملين ينقلهم على الفئات المقررة لوظائفهم يتم بالتفكير الى الوظائف التي يشغلونها وقتها صحت قرار اللجنة الوزارية الصالح في ١٩٦٩/٤/١٠ ، وتتعدد تكديمتهم فيها بحيث ان الماملين الذين انضم لهم تطوّل في حياتهم في ١٩٦٩/٧/٩ شروط شغل الوظيفة التي هيهم التمهوية عليها وانما توافرت فيهم هذه الشروط في الفترة المقلية لهذه التاريخ حتى ١٩٦٩/١٢/٥ هؤلاء ينضمون في الوظائف التي هيهم تسويهم عليها وتحتل لتكديمتهم فيها من تاريخ توافر شروط شغل الوظيفة حتى كانوا شاغلين لها في هذا التاريخ .

ومن حيث انه يبين من احكام هذين الكتابين انها تقضى بتقسيم اعتبارات المكافآت الشاملة في ميزانيات المؤسسات العامة الى وظائف دائمة ثم تعدد الوظائف التي يشغلها عمال الصالحون المعينون على هذه الاعتمادات ، واذا كانت لهذه الوظائف نظائر ضمن الوظائف الدائمة للتؤسسة والمصدق عليها في جداول تقييم الوظائف حددت لها الفئات المالية المحددة لهذه النظائر ، ويوضع الخاضعون لهذه القواعد على هذه الفئات اذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط الا يوضع العامل في فئة مالية اعلى من الفئة التي وضع عليها من يتساوى معه في التقييم والطيرة الشاغل لوظيفة مماثلة ، وتعتبر اقدمية العامل في الوظيفة المنقول اليها من ١٩٦٩/٧/١٠ او من تاريخ تعيينه ايها اقرب او من تاريخ توافر شروط شغل الوظيفة .

ومن حيث انه تطبيقا لهذه الاحكام في المنازعة المطة يتم النظر في اربعة امور « اولها » تحديد الوظيفة التي يشغلها المدعي في المؤسسة « وثانيها » تبين ما اذا كانت هذه الوظيفة مهمة في جدول تقييم الوظائف للمؤسسة او لها نظير و « ثلثها » التحقق من متى توافر اشتراطات شغل الوظيفة في المدعي للبت في مدى احقية في ان يمنح الفئة المالية المقررة لها « ورابعها » تحديد اقدمية في هذه الفئة اذا كان مستحقا لها .

ومن حيث انه من تحديد الوظيفة التي يشغلها المدعي في المؤسسة فان الثابت من لوراق الطعن ان المدعي نقل بقرار من مدير المؤسسة بتاريخ

١٩٦٣/٦/١٧ من وظيفة الزاوية العام المساعد للشؤون المالية والمحاسبة
بمؤسسة الكويت الاجتماعية للعمل بالأمم المتحدة. المصرية التعاونية
للزراعية ووظيفة محاسب مكتب محاسبة الشركة بالأمم المتحدة بمكافأة
تسوية شاملة المائة الف ل.ت. قدرها ٨٧٠٠ ج على أن يكون رئيسة هذا
المكتب ، وتنتقل بالعمل بعد ذلك وظيفة « مدير إدارة محاسبة الشركات »
المتقاربا من ١٩٦٤/٦/٣٠ والسبع مائة الف ل.ت. قدرها ٨٧٠٠ ج ومن ثم
تكون الوظيفة المذكورة هي التي يشغلها المدعي عند نقله للاحكام الواردة
في القوانين الخيرية المشار اليهما .

ومن حيث انه من تنص هذه الوظيفة في جدول التقييم والوظائف
المؤسسة فان الترتيب من الرجوع لجدول التقييم والتعاون الخاصة
بالمهنة والمهنة فيها من مجلس الوزراء في ١٤ ديسمبر سنة
١٩٦٤ ، ان وظيفة « مدير إدارة محاسبة الشركات » وردت في هذه
الجدول وفي الفئة الثانية كما جاء بالبيانات الخاصة بهذه الجداول
تلك عنوان الوظائف المالية المقابلة « عدد ١ مكافأة شاملة » دائمة « برتبة
١٠٤٠ ، جنبها سنويا واسم الوظيفة « مدير إدارة ١ » ومحولة من بند
المكافآت الشاملة الى وظيفة دائمة ، وان هذه الجداول أعدت على أساس
وضع المكافآت المعينة على بند المكافآت الشاملة في الفئة التي تصاد
مجوع مكافآتهم مع مراعاة الوظيفة التي يقومون بأعمالها طبقا لجدول
المعرفة النظرية والخبرة العملية كما ورد في هذه البيانات انهم اسما
المدعي ان ، الوظيفة التي كان يؤدي عملها فعلا في ١٩٦٤/٦/٣٠ « مدير
إدارة محاسبة الشركات » ، والدرجة في ١٩٦٤/٦/٣٠ « مكافأة شاملة »
والوظيفة المقررة في التقسيم « مدير إدارة محاسبة الشركات » والفئة المالية
المعابلة « ثانية شخصية بالخصم على بند المكافآت . وهذا كله
خالص في الدلالة على ان الوظيفة التي يشغلها المدعي مقيمة في جداول
التقييم الخاصة بالمؤسسة ، والفئة المالية المقررة لها هي الثانية .

ومن حيث انه من مدى توافر اشتراطات شغل الوظيفة المذكورة
في حق المدعي فان جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية السابق
اتوازه من اللجنة الوزارية للتقييم والإدارة قد حدد شروطا موحدة لشغل
وظائف الفئة الثانية وهي مؤهل عال يتناسب وطبيعة العمل وخبرة ١٤

سنة أو مؤهل متوسط يتناسب منح طبيعة العمل وخبرة (١) مهنة أو مؤهل أقل أو الصلاحية بدون مؤهل وخبرة ٢٩ سنة — أما بالفنسية لشرط المؤهل فإن الثالث أن المدمى حصل على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية في علم ١٩٥١ ومن المقرر وفقا لقضاء المحكمة الإدارية العليا بجلسة أول مايو سنة ١٩٧٢ في الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٢ — إن الحاصلين على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية قبل علم ١٩٥٢ يعتبرون من حملة الدبلومات العالية استنادا لقراري مجلس الوزراء في ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩ اللذين قررا منحهم الدرجة السادسة بماهية ١٠٠٠ ج وهو ذات التقدير الذي قرره قانون المعدلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ، ولا يؤثر في ذلك ما قد يستفاد من حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩/١٢/١٩٧١ في الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ١٣ ق من أن المؤهلات المقررة لها الدرجة السادسة المحددة بنزاع شهرى ١٠٠٠ ج ليست من بين المؤهلات الجامعية ولا من الشهادات العالية لأن قانون المعدلات يعطى حملة المؤهلات الجامعية والشهادات العالية القديمة اعتبارية نسبية مقدارها ٣ سنوات على أصحاب المؤهلات الأقل الذين تقرر لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ذلك أن جدول المعركة النظرية والخبرة العملية الموصول به في المؤسسات العامة وشركات القطاع العام لا يعرف — كما سبق البيان — سوى المؤهلات العالية والمؤهلات المتوسطة والمؤهلات الأقل ، ومن ثم لا مندوحة من إدراج المؤهلات الأعلى من المتوسطة من المؤهلات العالية لعدم إمكان إدراجها في المؤهلات المتوسطة لأن الجدول لا يعرف نوعا وسطا بين المؤهلات العالية والمتوسطة — هذا من شرط المؤهل أما عن شرط الخدمة اللازم فالثابت أن المدعى عمل في حسابات الحكومة ثم في حسابات الشركات المساهمة ثم في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من سنة ١٩٥٦ مما يجعله مستوفيا لشرط الخبرة أيضا ويكون المدعى مستحقا أن يشغل الفئة المالية الثانية المقررة لوظائف « مدير محاسبة الشركات » التي يشغلها بالفعل ، خصوصا وأن الثالث من الرجوع لميزانية المؤسسة من السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ أن بند المكلفات الشاملة قد جرى تخفيضه من ١٩٩٠ عن علم ١٩٦٧ إلى ١١٧٠ ج من علم ١٩٦٨ الأمر الذي يفيد أن جميع العاملين المعينين بالمؤسسة على بنسب المكلفات الشاملة قد تمت تسوية حالاتهم بوضعهم على فئات طبقا لقواعد تقسيم المكلفات فيما عدا المدمى وحده لأن المبلغ المدرج بالميزانية اسم

البند المذكور يماثل الرتب الساليل للمدعى فقط ، الأمر الذى يفسح
بإجلى بيان عن مخالفة المؤسسة لبدا المساواة لملم القانون ، اذا ما تاملت
المراكز القانونية .

ومن حيث أنه وقد بان فيما سبق أن المدعى يستند حقه فى تسوية
حالته من احكام القانون ملته يسوغ للقضاء الادارى أن يقضى بهذه التسوية .
اذا تراخت أو امتنعت جهة الادارة عن اجرائها فى حقه على النحو السلف .
الفكر ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب وجه الحق فيما قضى به
من احقية المدعى فى الفئة الثانية وتسوية مرتبه على هذا الاساس ، الا
أنه بالنسبة لتجديد اقدميته فى هذه الفئة ، فإن المدعى لا يعتبر مستوفيا
لشروط شغل وظيفة مدير ادارة مجلسبة الشركات المقرر لها الفئة الثانية
الا بعد قضاء مدة الخبرة اللازمة لشغل هذه الوظيفة وهى ١٤ سنة من
تاريخ حصوله على المؤهل فى سنة ١٩٥١ ومن ثم يكون الحكم المطعون
فيه قد اخطأ فى التاريخ الذى حدده لاستحقاق المدعى لهذه التسوية
ويتعين تعديله فيما انتهى اليه فى هذا الشأن بحيث يستحق المدعى
الفئة الثانية بعد انقضاء ١٤ سنة على حصوله على دبلوم الدراسات
التكميلية التجارية العالية فى علم ١٩٥١ .

(طعن رقم ٢٠٢ ، ٢١٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٥) .

ملخص رقم (٢٣٦)

المسألة :

تحديد الفئة المالية للعامل المتقول من اعتبارات المكافآت الشاملة .
يرجع فيه الى جداول توصيف الوظائف بالمؤسسة وتعيينها لتحديد الوظيفة
التي تماثل عمل المتقول بواجباتها ومسؤولياتها — استحداث وظيفة مماثلة
فى حالة خلو جداول المؤسسة من وظيفة نظيره لعمل المتقول — لا يجوز أن
يسبق العامل المتقول صاحب الوظيفة النظرية فى ترتيب الأقدمية بنقلها ،

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المنازعة تتحصل كما يبين من الأوزاق في أن المظنون ضده رفع الدموى رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ ق بصحيفة أودعها تلم كتاب محكمة القضاء الإدارى يوم ١٩٦٨/٥/٢١ طلب فيها الحكم بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بإلغاء قرار الهيئة الطاعنة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنه من وضعه فى الفئة السادسة وبإحقاقه فى الفئة الخامسة من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزام الهيئة المصرونية . ولدى المدعى أنه حصل على بكالوريوس الزراعة سنة ١٩٥٧ وعين فى الهيئة وكان اسمها حينئذ المؤسسة المصرية العامة للتمول الإنتاجى والصناعات الصغيرة فى وظيفة أخصائى نحل بمكثافة شاملة مقدارها ٣٠ جنيتها زيدت بعدها الى ٣٢٥ جنيتها ، وقد قيمت وظيفته بالفئة الخامسة فى جداول تقييم الوظائف المعتدة ، وقد حولت اعتبارات المكثفات الشاملة الى فئات تطبيقا لكتاب وزارة الخزانة الدورى رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ والمفسر بكتاب الخزانة الدورى رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ ، وأصدرت المؤسسة القرار رقم ٢٩٤ فى ١٩٦٧/١٠/٩ بوضع المدعى على الفئة الخامسة من ١٩٦٦/٤/٣٠ ، وقدم تظلماً من هذا القرار طلباً بتحديد أقدميته من ١٩٦٤/٧/١ ومنحه الملاوة التى يستحقها فى ١٩٦٧/١/١ ، ولم ترد المؤسسة على التظلم بل أصدرت القرار رقم ٢٨٧ فى ١٩٦٧/١٢/٢٧ بإلغاء القرار رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٧ وبوضع المدعى الفئة السادسة من ١٩٦٤/٧/١ ، ويلدر المدعى بالتظلم من هذا القرار ، مستندا الى أن القرار السابق تحصن بفوات الستين يوما وأنه لا وجه لمقارنته بالسيد / ... لاختلاف عناصر مركزه القانونى من المدعى ، فهو حاصل على ليسانس الحقوق ويشغل وظيفة بإدارة شئون العاملين ، فلا يتساوى مع المدعى فى التأهيل والخبرة وشغل وظيفة مماثلة . وزدت الجهة الإدارية بأن المؤسسة قبلت بتحديد وظائف الميعين على مكثفات شاملة بجلقة ١٩٦٧/١/٣٠ تنهيدا لوصلهم على الفئات المقررة لوظائفهم ، ولم تكن المؤسسة قد سوت حالات العاملين بها الموضوعين أصلا على درجات طبقا لجداول التعايل ، ورات أن تجرى هذه التسوية مع تحويل اعتبارات المكثفات الشاملة الى فئات ، وحددت للمدعى الفئة الخامسة من ١٩٦٦/٤/٣٠ أسوة بأحد زملائه الذى يشغل

تلك الفئة ، ولكن السيد / . . . نظم من وضع خريجي ١٩٥٧ على الفئة الخامسة ، لأنه تخرج سنة ٥٥ وشغل الدرجة الخامسة من ١٩٥٧/٧/٢٥ وحتى التي الدرجة الخامسة بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٨ ، وبعد انتهت المؤسسة إلى التخليد لسبب القيلس بالنسبة إلى خريجي سنة ١٩٥٧ وصحح قرار تسوية حقة للمدعي ونفع المصلحة المستحقة في ١٩٦٧/١/١ ، وطلبت الإدارة رفض الدعوى والزام المدعي المصروفات ، وفي جلسة ١٩٧١/٢/١ قضت المحكمة للمدعي بالفئة الخامسة من ١٩٦٤/٧/١ واقبلت قضائها على أن قرار ربط ميزانية الإعمال للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ تضمن تكثيراته لا يجوز لوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتضيق والإدارة تحويل اعتمادات المكلفات والأجور الشاملة إلى مرحلت أو ثلثه وفقا لقواعد موحدة تعتمد من اللجنة انوزارية للتضيق والإدارة والشؤون التنفيذية بشرط ألا يتربط على هذا التحويل أية تكليف إضافية ، وبعد انتهت هذه اللجنة ما تم الاتفاق عليه بين الوزارة والجهاز من قواعد تقسيم اعتمادات المكلفات والأجور الشاملة في المؤسسات العالية إلى ثلثات وتقبل العاملين عليها إلى الفئات الجديدة ، وصدر بقرارها كتاب دوري وزارة الخزانة رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ ، وينص البند (٢) من القسم الأول منها على أنه إذا كانت للوظائف التي يشغلها عمال المصنفون على بند المكلفات الشاملة وفقا لواجباتهم ومسئولياتهم نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليهم في جداول تقييم الوظائف حددت لها الفئة المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر ، وينص البند (٣) على أنه إذا لم توجد لبعض تلك الوظائف نظائر اتبعت الإجراءات الخاصة باستحداث وظائف طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ ، ونص البند (١) من القسم الثاني من تلك القواعد على أن « يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التي حددت لوظائفهم طبقا للبندين ٢ و ٣ من القسم الأول إذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط ألا يوضع العامل على فئة مالية أعلى من الفئة المالية التي وضع عليها ن يتساوى معه في التأجيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة » ، ونص البند (٦) على أن تعتبر تقدمية العامل في الوظيفة المتكفل بها اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ أو من تاريخ تعيينه فيها لغرب . وقد توافرت في المدعي طبقا لهذه القواعد شروط شغل وظيفة لخصائي ثان من الفئة الخامسة

لأنها تتطلب مؤهلا فنيا عاليا ومدة خبرة لا تقل عن خمس سنين ، والدمى حصل على بكالوريوس الزراعة وله مدة خدمة سابقة بوزارة الإدارة المحلية بوظيفة أخصائي نحل من سنة ١٩٥٨ . وقد وضعت المؤسسة على هذه الوظيفة بإدارة التفتيش الفني وأرجعت لكتيبته فيها إلى ١٩٦٦/٤/٢٠ لأن زميله الذي تبيت عليه حالته في الفئة الخامسة من هذا التفرغ بوضع الدمى تاليا له تطبيقا للقواعد المشتركة فيها ، غير أن هذه التسوية قد أعلنت وضع الدمى بالفئة السادسة من ١٩٦٤/٧/١ بناء على طعن السيد / المتخرج قبل الدمى ، ولكن إذا يخلف مؤهل الدمى الزراعى من مؤهله في الحقوق ويعمل الدمى أخصائي نحل بينما يعمل صاحبه بإدارة شئون المصالح ، فإن الاختلاف في نوع المؤهل وطبيعة العمل بين الاثنين لا يدع وجها للقبول بينهما لأن المقصود من هذا الشرط ليس مجرد التساوى في الحصول على مؤهل فنى عال وإنما المقصود وحدة المؤهل أيضا والاتفاق في طبيعة العمل الذى تتولد منه الخبرة لشاغل الوظيفة المائلة ، وإذا حدد الكتاب الدورى لوزارة الخزائنة رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ أندية المتولين من امتدادات المكلفات المائلة في الوظائف التى عينوا فيها من ١٩٦٤/٧/١ من توافرت له شروط شغل الوظيفة في هذا التاريخ أو من تاريخ توافرها بعد ذلك وحتى ١٩٦٦/١١/٥ تاريخ اعتماد قواعد التحويل إليها ، فإن الدمى يستحق الفئة الخامسة من ١٩٦٤/٧/١ لتوافر شروط شغل وظيفتها فيه من قبل ذلك .

ومن حيث أن للظن على ذلك الحكم وجهين أولهما أنه أهدر قاعدة لا يسوق المظنون ضده زميله السيد / المتخرج قبله ومدة خبرته أكبر من الدمى ووظيفتهما متماثلتان في مستوى المسؤولية بالمؤسسة كلها ، ولا يتصور أن يكون مقصودا بالمائل تطبيق الوظيفتين ، والا فتقتضى الأمر استحداث الوف من القواعد التنظيمية لتحكم نوى المؤهلات المتساوية الذين يشغلون وظائف متباينة أو شاغلى الوظائف المائلة لمختلف المؤهلات ، ولاهداف الفكرة التى يقوم عليها نظام التوظيف والتقييم هو ربط الموظف بالوظيفة وتحقيق المساواة بين نوى المراكز القانونية الواحدة . الوجه الثانى للظن أن في إعادة تسوية حالات المصالح بالمؤسسة العامة بعد أن استقرت أوضاعهم منذ سنين من الإعياء المالية ما تنوء به الميزانية العامة للدولة في الظروف الراهنة .

ومن حيث انه يبين من قرار المؤسسة رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٠ انه صدر بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢٢٤٨ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للتعاون الاقتصادي والصناعات الصغيرة وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٦ بامداد نظم العاملين بالقطاع العلم وعلى كتابي وزارة الخزانة الدوريين رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ورقم ٩ لسنة ١٩٦٧ المشار اليهما وعلى ميزانية المؤسسة للسنة المالية ٦٨/٦٧ المتضمنة اذارج ١٢٥ فئة لصنوية حلة المعينين على اعتبارات المكلفات الشاملة (٨ رابطة - ٢١ خلية) مقابل إلغاء اعتبارات النوع ٢ المعينين بمكلفات شاملة ، وتضمنت المادة الاولى من القرار نقل المدعى (برقم ١٦) الى الفئة الخلية وتاريخ اقدميته بها من ١٩٦٦/٤/٢٠ وعلى السيد / في التقدمية - ويبين من القرار رقم ٢٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ انه صدر بناء على الطعن المقدم من السيد / ... بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٠ ونص على أن يلغى القرار رقم ٢٤٩ المشار اليه فيها تضمنه من نقل المدعى وزملائه الى الفئة الخلية بالتقدمية المبينة فيه وينقل الى الفئة السادسة بالتقدمية من ١٩٦٤/٧/١ وعلى السيدة / ... كما يبين من قرار المؤسسة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١ انه صدر لتعميد وتلقب العاملين بالمؤسسة وقد تضمن وضع المدعى « برقم ١١٥ » في الفئة السادسة بوظيفة اخصائي ثالث بإدارة التفتيش ، ووضع السيد / (برقم ٩٩) في الفئة الخلية بوظيفة رئيس وحدة عمل « ب » بإدارة شؤون العاملين ووضع السيدة / « برقم ٧٣ » بفئة الخلية بوظيفة اخصائي ثان بإدارة التفتيش ومؤهلاتها بكالوريوس زراعة سنة ١٩٥٧ وماجستير في العلوم الزراعية سنة ١٩٦٥ . وقد جاء بنظم المدعى انه اقدم منها في خدمة الحكومة اذ دخلتها في ١٩٥٨/١٠/١٨ وبتدائها هو في ١٩٥٨/١/١٤ وقد حدثت اقدميتها في الفئة الخامسة من ١٩٦٤/١/١٨ بينما تأخرت لتقدميته في تلك الفئة الى ١٩٦٦/٤/٢٠ قبل ان يعاد الى الفئة البنفسجية . والمشار بكتاب المؤسسة رقم ٢٥٧٤ في ١٩٦٨/٤/٦ الى ما ورد في كتاب الجواز المركزي للتعليم والادارة رقم ١٤٦٩ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠ من أن معنى الترميل في تطبيق قواعد تصوية حالات العاملين المعينين على بند المكلفات الشاملة هو التساوي في مستوى المؤهل ونوع العمل معا فتكون المقارنة

بين أفراد العاملين في مجال عمل من نوع واحد كالأعمال الفنية أو الأعمال
الادارية أو الأعمال المكتبية .

ومن حيث أن ما نصبت عليه قواعد تصنيف اعتمادات المكافآت
المتعلقة من تجديد نكث ودية الوظائف العاملين المنقولين مسؤولية الفئلات
نظيرها في الواجبات والمسؤوليات من الوظائف الدائمة وأنه إذا لم توجد
نظيرها ضمن الوظائف الدائمة للأسس بداول التصنيف استحدثت
وظائف لاولئك العاملين ، يجري من بعده وفي نطاق ما ورد في البند (١)
من قسم نقل العاملين من أن يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات
المالية التي حددت لوظائفهم إذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه
الوظائف ويشترط ألا يوضع العامل على فئة مالية أعلى من الفئة
المالية التي وضع عليها من يتسلى مع في التأهيل والخبرة الفسائط
لوظيفة مماثلة ، وبذلك يقوم تحديد الفئة المالية للعامل المنقول من
اعتمادات المكافآت المتعلقة على فئتين ، اولهما جنية موضوعي يرجع
فيه إلى جداول توصيف وظائف المؤسسة وتقييمه لتحديد الوظيفة التي
تتخلل عمل المنقول بواجباتها ومسؤولياتها فان خلت الجداول من وظيفة
نظير لعمل المنقول تعين استحداث وظيفة لنفسه ، فلا يجوز أن يقس
على مطلق مستوى الوظائف بالمؤسسة ، فلا يقس عمل على زراعي على
غير وظيفة مالية زراعية ولا تعتبر وظيفة ادارية نظيرة لمل ذلك العمل
الذي الزراعي والجانب الآخر شخصي يتعلق بالعمل في نفسه وفي نسبه
إلى اقاربه ، فلا ترتب له الفئة المحددة للوظيفة المماثلة لصله إلا اذا
توافرت له شرائط شغلها من مستوى التأهيل وطول الخبرة وفي نسبه
قضت القواعد ألا يوضع المنقول في فئة مالية أعلى من فئة شغل الوظيفة
المماثلة الذي لا يقل عن المنقول مؤهلا ولا خبرة ، وإذا بطوى السبق
في ترتيب الادبية في نطاق الفئة المالية ذاتها على سبق إلى استحقاق
من الفئة الأعلى بقرعة ، فان العامل المنقول لا يجوز أن يسبق صاحب
الوظيفة النظيرة في ترتيب الادبية بينهما . والصادر القرار رقم ٢٤٩
تسنة ١٩٦٨ المشار إليه يوضع الدعي في الفئة الخامسة باختياره
المحددة للوظيفة المماثلة لصله للفئتين الزراعي وحصل الفئتين من
١٩٦٦/٤/٢٠ إلى زيملا يسبقه بوظيفة المماثلة ، وإذا لم يقبض أن الدعي
يفضل ذلك الزميل بوجه يمنع القياس بينهما وكلفت السيدة /

التي طلب المدمى قياسه عليها حاصله بعد بكتوريوس الزراعة على
بؤهل أعلى لا يحل المدمى مما يمنع الملائمة بينها ، فتكون تسوية
حالة المدمى التي تضمنها ذلك القرار صحيحة في القانون . ويكون القرار
رقم ٢٨١ لسنة ١٩٦٧ الصادر اليه اذ حدد فئة المدمى بالقياس على وظيفة
بإدارة شؤون العاملين لا تماثل عمله من ضمن تسوية تخالف القانون ،
ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في أخية المدمى في الفئة المسماة
الخامسة وبتمينا تعديله فيما قضى به من جعل الاكاديمية من ١٩٦٤/٧/١
لتكون من ١٩٦٦/٤/٣٠ واذا خسر المدمى بذلك بعضا من طلبته ، فنظيره
الحكمة المصروفت المناسبة ، وتقدر بثلاث مصروفات الترجمين .
(طعن رقم ٣٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

قرار وليس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ - تقريره سرعان
الحكم لائحة نظام العاملين في الشركات التابعة للوزارات العامة ،
العاملين بالوزارات العامة - معاملة وظائف المؤسسات العامة ،
بالوظائف التي ترد في الجدول الذي يوضع طبقا للجدول ٦٢ من هذه
اللائحة - بقاء أوضاع العاملين في هذه المؤسسات على ما هي عليه من
حيث المرتبات في الفترة السابقة على التحول ، عدم جواز ترقية
العاملين المتسار عليهم لو منحهم علاوات ، خلال هذه الفترة - القول
بتطبيق الأحكام السارية قبل العمل بقرار وليس الجمهورية رقم ٨٠٠
لسنة ١٩٦٢ الى ان يتم التحول - غير صحيح .

مخلص القنوي :

في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ صدر القرار الجمهوري رقم ٨٠٠
لسنة ١٩٦٢ بمرسئ لحكم لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للوزارات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢

على العاملين في المؤسسات العلمية ، ونص في المادة الاولى على ان « تسرى احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العلمية الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العلمية . . » . ونص في المادة الرابعة على ان « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وكل حكم يخالف احكام هذا القرار » ، ونص في المادة الخامسة على ان « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ .

وبناء على هذه النصوص ان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العلمية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، تسرى على العاملين بالمؤسسات العلمية ، اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، وذلك طبقا لمصريح نص المادتين الاولى والخامسة من هذا القرار . كما وانه اعتبارا من التاريخ سلف الفكر ، يلغى القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الصادر لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العلمية ، كما يلغى كل حكم يخالف احكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم لا تسرى في شأن العاملين بالمؤسسات العلمية - اعتبارا من التاريخ المذكور - احكام لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العلمية المشار اليها ، وما يكملها من الاحكام المطبقة في شأن العاملين بالدولة (موظفي الدولة) ، سواء في ذلك احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، او القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ولا يسوغ الاستناد الى ما ورد في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، من ان « الاحكام الحالية الخاصة بالترقيات والترقيات والاحكام المالية الاخرى ستظل تنفذ ويعمل بها حتى يتم تماثل الوظائف » ، للقول باستمرار تطبيق احكام لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العلمية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - والمعلقة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - بما يكملها من الاحكام المطبقة في شأن موظفي

الدولة ذلك ان المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ نصت بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وكل حكم يخالف احكام هذا القرار ، وجاء في الفقرة الايضاحية لانه ان المادة الرابعة نصت بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بإصدار لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة ، وانه بطبيعة الحال ينصب الانهاء على القرار المشار اليه وما ادخل عليه من تعديلات ، كما تضمنت هذه المادة النص صراحة على الغاء كل ما يخالف احكام هذا القرار (٨٠٠ لسنة ١٩٦٢) . واذا كان نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ واضحا وصريحا في الغاء القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ (وما ادخل عليه من تعديلات) ، فإنه لا يجوز اللجوء الى المسكرة الايضاحية لتقول بالإبقاء على احكام لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بهذا القرار ، اذ لا يجوز الاستناد الى ما ورد في الفقرة الايضاحية مع صراحة النص . هذا فضلا عن ان الفكرة الايضاحية ذاتها قد اصبحت عن الغاء القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وما ادخل عليه من تعديلات وكل حكم يخالف احكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢

ولا وجه للاستناد الى القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة استثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة التي كانت تطبق حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ نظام المرتبات الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ، وذلك للقول بان القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ مزال موقوف الاثر الى ان يتم تعديل الوظائف بتلك المؤسسات ، وان الاحكام والقواعد المطبقة في شأن موظفي الدولة هي التي مازالت سارية في شأن العاملين بالمؤسسات العامة . ولا وجه لذلك اذ ان القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد صدر في خصوص منح العلاوة الاستثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة — فحسب — دون ان يهدف المشرع به الى الانصاح عن وقف سريان احكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، بل على العكس من ذلك فقد اشرار القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ في ديباجته الى القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات جسران لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين بالمؤسسات العامة ، ولم يشر في الديباجة الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن تنظيم

موظفي الدولة ، لو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — بصدار تقنين نظم
المعلمين الجدد بالدولة . هذا كما أن المادة الأولى من القرار الجمهوري
رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ قضت بمنح العلاوة الاستثنائية إلى المعلمين في
المؤسسات العامة التي تطبق — حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ — نظماً
المرتبات الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تنص هذه
المادة المؤسسات العامة التي كانت تطبق الأحكام والقواعد الواردة في
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وغنى من البيان أن نظام المرتبات
الواردة في لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بقرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — والذي كانت تطبقه المؤسسات
العامة حتى صدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — مماثل
لنظام المرتبات الواردة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .
وليس معنى استيراد المؤسسات العامة في تطبيق هذا النظام — بعد
العمل بقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وإلى أن يتم تسليط
الوظائف بها — أن تسهر في تطبيق جميع الأحكام والقواعد المقررة في
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم الأحكام والقواعد المقررة في القانون
٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فيها ينطبق بسريان الحكم لائحة نظم المعلمين
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وأن توقف أعمال أحكام القرار الجمهوري رقم
بقرارات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على
المعلمين بها . ولو أن المشرع صنف إلى ذلك ، لما أصدر القرار
الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة استثنائية للمعلمين
بالمؤسسات العامة ، احتفاءً بقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤
بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل المعلمين بالدولة إلى الدرجات المعادلة
لدرجاتهم الحالية ، الذي شفى في المادة الرابعة منه بمنح المعلمين بالدولة
علاوة اضافية من علاوات الدرجة المتولين إليها ، وأما نص المشرع على
عدم تطبيق أحكام هذا القرار الأخير على المعلمين بالمؤسسات العامة —
فكما لعدم تطبيق جميع الأحكام والقواعد الخاصة بالمعلمين بالدولة
عليهم — فأنصت في شأن منحهم علاوة اضافية (استثنائية) قراراً خلاصاً
بهم ، هو القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ولا يستوعق القول بأن تلك قواعد موظفي الدولة في شأن المعلمين
بالمؤسسات العامة ، فيها لم يزد به نص خفي ، ذلك أن أحكام لائحة

تنظيم موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — والمعلقة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — التي كتبت تقضى بسريان تلك القواعد على العاملين بالمؤسسات العامة ، قد ألغيت بمقتضى نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن قانون المؤسسات العامة الصادر بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، لم يتضمن نجما يحيل إلى القواعد المطبقة في شأن موظفي الدولة فيما لم يرد فيه نص خاص في القواعد المنظمة لشئون العاملين بالمؤسسات العامة ، على نحو ما ورد في قانون الهيئات العامة الصادر بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وما كان منصوحا عليه في قانون المؤسسات العامة الصادر بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

ولا وجه للقول بأن عدم تطبيق أحكام لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وما يكملها من الأحكام والقواعد المطبقة في شأن العاملين بالدولة ، إلى أن يتم تعادل الوظائف بالمؤسسات العامة ، يترتب عليه عدم وجود قواعد تنظم مسائل التوظيف في تلك المؤسسات إذ أن نص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ صريح في سريان أحكام لائحة تنظيم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة . وإذا كان تطبيق الأحكام الخاصة بالتعيينات والترقيات والعلوات والأحكام المالية الأخرى ، طبقا للائحة نظام العاملين بالشركات المشار إليها ، على العاملين بالمؤسسات العامة ، موقوفًا على معالجة وطاقف تلك المؤسسات بالوظائف الواردة في الجدول المرافق للائحة العاملين بالشركات ، فإن ذلك يتفق مع هدف المشرع من تجسيد الوضع المالي للعاملين في المؤسسات العامة . كما هو كائن في الشركات التابعة لتلك المؤسسات . إلى أن يتم تعادل الوظائف . وتسوى حالات العاملين طبقا لأحكام لائحة تنظيم العاملين بالشركات المشار إليها .

ولما كتبت القواعد المطبقة في شأن العاملين بالدولة (موظفي الدولة) لا تسري في شأن العاملين بالمؤسسات العامة . أعقبنا من تاريخ

العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ - تبعا لافغاء لائحة تنظيم موظفي وعمل المؤسسات العامة سابقة الفكر ، وعدم وجود نص في قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ يحيل الى تلك القواعد - ومن ثم نلغى لا أساس لأعمال احكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين بالدولة الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية - والصادر استنادا الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بامداد قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - في شأن العاملين بالمؤسسات العامة .

ويرتب على تطبيق لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة ، طبقا لنص المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، سريان حكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة - التي تنص بان تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في جدول الوظائف والمرتبات الذي يضعه مجلس ادارة كل شركة في حدود الجدول المرافق للائحة ، طبقا لنص المادة ٦٢ منها ، وبان يستبر العاملون في تلقى مرتبتهم الحالية ، بما فيها اعانة غلاء المعيشة ، وذلك بمسبة شخصية ، حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة - في شأن العاملين بالمؤسسات العامة . ومقتضى ذلك هو ان مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة ، التي كانوا يتقاضونها في ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ - تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بما فيها اعانة غلاء المعيشة ، تظل على ما هي عليه دون تغيير ، الى ان يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات ، وتساوى بذلك حالات العاملين بها . ويرتب على تثبيت مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة على الوجه السابق ، عدم جواز ترقيةهم او منحهم علاوات دورية ، او اجراء اى تغيير في اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، الى ان يتم التعادل . وذلك على نحو ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستثمارى بجلستها المنعقدة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، بالنسبة الى العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، الخاضعين لاحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، توحيدا للمعاملة بين جميع العاملين في المؤسسات العامة .

والشركات التابعة لها ، وهو ما هدف اليه المشرع من سريان لاتحسة
نظام العاليلين بالشركات على العاليلين في المؤسسات العلية .

ونظرا الى انه يترتب على هذه النتيجة تجسيد الوضع المالى
للعاليلين بالمؤسسات العلية ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى
رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ ، الى ان يتم تصادله
الوظائف بتلك المؤسسات الامر الذى يضر هؤلاء العاليلين ، نتيجة
عدم ترقيةهم او منحهم علاوات دورية ، لذلك توصى الجمعية العمومية
بمعالجة هذا الوضع بتشريع ، الى ان يتم التعامل وفقا لما سبق ان
اوصت به بالانسبة الى العاليلين بالشركات التابعة للمؤسسات العلية .

هذا مع مراعاة منح العاليلين بالمؤسسات العلية العلاوة الاضافية
(الاستثنائية) التى قررها لهم القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤
المشار اليه ، وذلك على اساس ان هذا القرار يتضمن استثناء من الاحكام
السابقة ، باداة تشريعية مماثلة . على ان يطبق هذا القرار في حدود
ما ورد به — وهو منح العلاوة الاضافية — دون التوسع في تفسيره .
او تاويله ، او الاستناد اليه في غير مجاله .

لهذا انتهى رآى الجمعية العمومية الى ما ياتى :

اولا — انه اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠
لسنة ١٩٦٢ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ ، تسرى على العاليلين بالمؤسسات
العية احكام لاتحة نظام العاليلين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى
رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولا تسرى في شأنهم — اعتبارا من ذلك
التاريخ — احكام لاتحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العلية الصادرة
بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، او ما يكملها من الاحكام
والقواعد المطبقة في شأن العاليلين بالدولة (موظفى الدولة) ، سواء في
ذلك احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
المشار اليهما .

ثانيا — انه يتعين طبقا لنص المادة ٦٤ من لاتحة نظام العاليلين
بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، تجسيد

الوضع المالي للمعلمين بالمؤسسات العامة ، اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٤ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٤ ، وعدم جواز ترقية أو منحهم علاوات دورية أو التغير في ألقابهم أو علاوة المعيشة المستحقة لهم ، وذلك إلى أن يتم تعديل البطاقات بتلك المؤسسات وتوصى بمعالجة هذا الوضع بتشريع هذا مع مراعاة منفع المعلمين بالمؤسسات العامة (الاستثنائية) التي قررها القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ سلف الذكر ، طبقاً للشروط والأحكام الواردة بهذا القرار .

ثالثاً : لا أساس لأعمال لحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المذكور في شأن المعلمين بالمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات ، ومن ثم يكون القرار الصادر من هذه المؤسسة — بمصادرة الدرجات المالية الواردة بميزانياتها بالدرجات المالية في الجدول الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ — قراراً غير مشروع ، ويتعين الحؤول عنه .

(ملف رقم ١٠٢/٦/٨٦ — في ١٩٦٤/١١/٢١)

الفرع الرابع قسم معد الخدمة العامة

قاعدة رقم (٢٢٨)

المادة :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة — نصه
على تطبيق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على العاملين بالمؤسسات
العامة — الفقرة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ الذي حل محله القانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ فالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — خلو هذه القوانين
من مثل هذا النص — عدم سريان قوانين الوظائف على العاملين
بالمؤسسات العامة — القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عدم سريته عليهم .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٥٧ قد نص في المادة ١٣ على ان « تسرى على موظفي المؤسسات
العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار
بالتصديق باقتناء المؤسسة او اللوائح التي يضمها مجلس الادارة كما نصت
لائحة تنظيم موظفي وعامل المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في ملحقها الاول على ان يسرى على
موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا التنظيم احكام القوانين
والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه
اللائحة » ولئن كان ذلك الا ان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧ بملصده
فلتكون المؤسسات العامة قد نص في ملحقه الثانية على ان « يلغى القانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ » كما حدد هذا القانون في ملحقه السابعة اختصاصات
مجلس ادارة المؤسسة ومنها اصدار القرارات المتخذة بتعيين العاملين

بالمؤسسة وترقيتهم ونظمهم ومصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم ومعاملاتهم ونفا لحكم هذا القانون وفي حدود اللائحة العلية للمؤسسات « وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ جبر القرار الجمهوري رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٦٣. بمرين احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العلية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسة العلية ونص في مادته الاولى على ان « تسري احكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العلية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العلية » ونص في المادة الرابعة على ان « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وكل حكم يخالف احكام هذا القرار » ونص في المادة الخامسة على ان « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ٨ من مايو سنة ١٩٦٣ . ومنذ هذه النصوص ان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد سرت على العاملين بالمؤسسات العلية اعتبارا من ٨ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وذلك طبقا لصريح نص المادتين الاولى والخامسة من هذا القرار كما انه اعتبارا من التاريخ سلف الذكر ألغى القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدور لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العلية كما ألغى كل حكم يخالف احكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم لا تسري في شأن العاملين بالمؤسسات العلية اعتبارا من التاريخ المذكور احكام لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العلية المشار اليها وما يكملها من الاحكام المطبقة في شأن العاملين المنتمين بالدولة سواء في ذلك احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١. ومن ثم فانه ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعمال قواعد نظام موظفي الدولة في شأن العاملين بالمؤسسات العلية فيما لم يرد بشأنه نص خاص ذلك ان احكام لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات التي كانت تنطبق بمرين تلك القواعد على العاملين بالمؤسسات العلية قد ألغيت بمقتضى نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ نصيبها سلف بيانه كما ان لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العلية الصادرة بالقرار الجمهوري

رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد خلت من نصوص تنظم ضم مدد الخسيسة السابقة كما ان قانون المؤسسات العلية رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ — ليس يتضمن نصا يحيل الى القواعد المطبقة في شأن موظفي الدولة لم يرد فيه نص خاص في القواعد المنظمة لشؤون العاملين بالمؤسسات العلية على نحو ما ورد في قانون الهيئات العلية الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ وما كان منصوبا عليه في قانون المؤسسات العلية الصادرة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الملقى .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حصوله مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والترتيب واقتدية الدرجة انما صدر استنادا الى نص المادتين ٢٢ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة فلا يطبق الا على العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون ولا يسرى على العاملين بالمؤسسات العلية ، ومن ثم فلا يكون ثمة اساس قانوني لضم مدة خدمة المدعى السابقة على تعيينه بالمؤسسة التعلوية الاستهلاكية الحاصل في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ والتي قضاه بوزارات التربية والتعليم والاصلاح الزراعي والزراعة وتكون الدموي غير قائمة على اساس سليم من القانون متعيئا ورفضها واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد اخطا في تاويل القانون وتطبيقه ويتمين من ثم الحكم بالقبول ويرفض الدموي مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

ملحظة رقم (٢٣٩)

المسألة :

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بتعديل نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن قواعد خدمة التقاعد الاجتياط بالقوانين والامارات المسلحة — اعتبار مدة الاستعداد بالاجتياط السابقة على التمتين مدة خدمة تصب في اقتدية التمتع الممنوع عليها العمل — لا اساس للقبول

بمصر سرعان احكام هذا القانون على الحالات التي تنشأ بعد العمل به -
أسس ذلك ان الأصل في قواعد ضم مدد الخدمة السابقة أنها تسري على
فئتين الاولى القائمة وقت نفاذها والثانية الحالات التي تجد مستقبلا -
القول بغير ذلك فيه تعويت للغرض من اصدار تلك التشريعات مما يترتب
عليه ان يصبح الموظف الاقدم في وضع اسوأ من الموظف الاحدث .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطاعن يستند في طلبه اعتبار مدة استدعائه بالاحتياط
السابقة على حصوله على المؤهل العالي مدة خبرة في وظيفة بالمؤسسة
الى نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه آنفا ، وهو نص صريح
وناطع ومطلق في الفقرة الأخيرة منه (والمقصود بذلك ان فترة استدعاء
ضابط الاحتياط تعتبر مدة خبرة وتحسب في اقدمية الفئة التي يعين فيها
ضابط الاحتياط في القطاع العام) . واذا كفت الفقرة الأخيرة المشار
اليها قد اضيفت الى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك بالقانون رقم
١٩٧١ الذي نشر بالجريدة الرسمية بمعددها الصادر بتاريخ
١٩٧١/٢/١٨ ، فليس من شأن ذلك حرمان الطاعن من الامانة من هذا
التعديل بحجة الاثر المباشر للقانون الذي يتصر سريته على الحالات التي
تنشأ بعد العمل به وذلك انه - في مجال تطبيق قواعد ضم مدد الخدمة
السابقة - الأصل انها تسري على فئتين الاولى الحالات القائمة وقت
نفاذها والثانية الحالات التي تجد مستقبلا ، وهذا كله هو مقتضى الاثر
المباشر للقانون المشار اليه ، وهو ما يتفق بصفة أساسية مع قصد الشارع
الذي يصدر تشريعات ضم مدد الخدمة لعلاج الحالات القائمة في المقام
الاول ثم لعلاج ما يستجد منها مستقبلا ، وفي القول بعكس ذلك تعسفت
للفرض من اصدار تلك التشريعات مما يترتب عليه كذلك ان يصبح الموظف
الاعدم في وضع اسوأ من الموظف الاحدث بحجة انه يخرج من عداد
المخاطبين بتشريع ضم الخدمة السابقة ، واذا كان الطاعن قد عين في
المؤسسة المطعون ضدها في تاريخ سابق على نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٧١ ومن ثم فانه كان من موظفي المؤسسة وقت نفاذه وبذلك يهتد
من الحكم الذي قرره ذلك التصديق .

ومن حيث انه من المصروفات فإن الطامن لم يكن له أصل حقيقى
فى ضم مدة خدمته بالاحتياط محل النزاع الى مدة خدمته بالمؤسسة التى
عين بها لها القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ الذى خوله حق اعتبار مدة
خدمته كضابط احتياط مدة خبرة نقد نشر فى الجريدة الرسمية فى
١٨/٣/١٩٧١ أى بعد صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم فانه يتعين الزاء
الطامن بالمصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٥ مرائعات .

(طعن رقم ٣ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١)

القصر الخامس

مرواتب والأجور الإضافية والبدلات والمكافآت

أولا - مرقب

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

رئيس مجلس إدارة مؤسسة تابعة لمؤسسة أخرى - هو موظف بذات المؤسسة التي يرأس مجلس إدارتها وليس موظفا في المؤسسة المتبوعة - لا يغير من ذلك صرف يبلغ له من المؤسسة المتبوعة طاملا أن ذلك يتم بوصفه عضوا بمجلس إدارتها وإن المؤسسة التي يعمل بها هي التي تتحمل مرقبه كرئيس لمجلس إدارتها - ورود المرقب بميزانية المؤسسة العاملة المتبوعة لا يغير من الأمر متى كان ذلك نتيجة قواعد حسابية بين المؤسستين وتعلق بالمصروفات الإدارية .

ملخص الفتوى :

نص القرار الجمهوري رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٢ على تعيين السيد / رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة ، ولا يغير من ذلك ورود مرتبته بميزانية المؤسسة العاملة المتبوعة ، إذ تبين أن ذلك نتيجة لقواعد حسابية بين المؤسسة العاملة وتوابعها وتعلق بالمصروفات الإدارية - وقد تولى مكتب الإدارة العامة للمعاملات المؤرخ ١٩٦٧/٣/٤ دراسة الميزانية ، فقد تضمن أنه مدرج بميزانية مؤسسة ضاحية مصر الجديدة في السنتين المائتين ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ ضمن الباب الأول بند (١) للدرجات الدائمة والمؤقتة بمبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه وتآثر على هذا البند بما يلي : بدرج اعتبار هذا البند بصفة إجمالية على أن يوزع خلال السنة بالاتفاق بين

وزارة الخزانة وديمونان الموظفان ويتضمن ١٥٠٠ جنيه لرئيس مجلس الإدارة . كما أدرج بها في السنتين المشار اليهما بالباب الثاني ضمن المصروفات التحويلية مبلغ ١٢٧٥ . جنيه مرتب بدل تئيل وتأمين ومصارف رئيس مجلس الإدارة مستبعدة من الباب الاول ، يؤيد ذلك ما جاء بكتاب المؤسسة العامة للسكان والتعمير المؤرخ ١٩٦٧/١/٢٧ من أن مؤسسة ضاحية مصر الجديدة كانت تقوم بسداد مرتب سياحته ضمن باب (٤) ، موارد أخرى ، وأن مرتبه لم يكن مخرجا ضمن المصروفات بميزانيته المؤسسة العامة للسكان والتعمير عن السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ . ويرجع الى ميزانية هذه المؤسسة عن السنوات المشار اليها وجد أن المبلغ المدرج بها مخصص لكافة اعضاء مجلس الإدارة ، وما صرف للسيد المذكور من هذا البند كان باعتباره عضوا بمجلس إدارة المؤسسة العامة للسكان والتعمير وليس كرئيس لمجلس إدارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة ، ويستفاد من ذلك أن هذه المؤسسة الاخيرة كانت تتحمل مرتبه بصفته رئيسا لمجلس ادارتها .

وقد رأت الجمعية العمومية ان تنوى اللجنة الثالثة سلطة الذكر صحيحة مطابقة للقانون للسبب التي قامت عليها وانتهت الى تأييدها اما عن اعتراض السيد المهندس / عليها استنادا الى تنوى الجمعية العمومية الصادرة بطمسها المنقذة في ١٩٦١/١/٢٤ بالنسبة لحالة السيد المهندس / الذي كان يشغل وظيفة مراقب عام مصلحة الاموال المقررة وكان معابلا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٦٥ ثم عين وكيلاً لمؤسسة صندوق طرح النهر واكله والذي ارتأت فيها الجمعية العمومية استقرار لنقاعه بهذا القانون فان هذا الاعتراض يردود بان الجمعية العمومية انتهت الى هذا الراى في فتواها مسلفة الذكر تأسيسا على أن القرار الجمهورى رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة صندوق طرح النهر واكله لم يتضمن تنظيميا خلاصا لحالة تعاقد موظفيها ، وأن لاحتها الداخلية لم تتضمن أى تنظيم خاص في تعيينها الشبان ، بل انها لجأت صراحة في هذا الخصوص الى القواعد الخاصة بمعاملات موظفى الدولة ، مما يفيد استقرار معاملة موظفى هذه المؤسسة بقوانين المعاملات الحكومية في حين أن الامر على خلاف ذلك بالنسبة لمؤسسة ضاحية مصر الجديدة التى عين السيد

المختص ٧ رئيس المجلس. إذاتها بقانون الجمهوري رقم ٦٥٦٦ لسنة ١٩٦٢ ذلك أن المادة السادسة من قانون إنشاء مؤسسة ضاحية ممر الجديدة رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ خول مجلس إدارتها وتمسح قواعد التوظيف بها وتنظيم المسائل المالية والإدارية دون التقيد بقانون الحكومة ، وقد استعاز مجلس الإدارة بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ لتطبيقها بصفة مؤقتة إلى أن يتم وضع اللائحة الداخلية لمصهور في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦١ قرارا برلمان أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ على موظفي المؤسسة إلى أن يتم وضع اللائحة الداخلية لها دون التقيد بجداول المرتبات الواردة به ولا يعدو ذلك إلا أن يكون لائحة مؤقتة استعاز لها مجلس الإدارة بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ بصفة مؤقتة مما لا يمكن معه القول بأن المؤسسة يصرى عليها أحكام قانون الموظفين وينبئ على ذلك أن لا تسرى على موظفيها قوانين المعاملات الحكومية وإنما يصرى عليهم قانون التاليفات الاجتماعية ..

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتوى اللجنة الثالثة بجلستها المنعقدة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٧ .

(فتوى رقم ١١ - بتاريخ ١/٧/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ في شأن عدم جواز تعيين أي شخص في الهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فكلوا إلا بقرار من رئيس الجمهورية — هذا المظهر كما يصرى في خمصوص تحديد المرتب عند بداية التعيين يصرى كذلك بعده ومن ثم فإن كل زيادة وصلت بمقتضى الشخص إلى الحد المظهور بقرار من رئيس الجمهورية فقد سيحد استحقاقها ويتعين إعبارها حقا خلاصا المؤسسة — مقتضى ذلك أنه

يبتع قانونا على الشخص تقاضى ما على لصلبه بالإملاك من هذه
المبالغ — لا يفر من هذا النظر الاحتجاج بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩
الذى رفع حكم الحظر المخصوص عليه فى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١
بالنسبة الى العاملين الذين تصل مرتباتهم الى ١٥٠٠ جنيه فلكثر من كان
تقرير الزيادة مستندا الى القواعد الواردة فى القوانين واللوائح المطبقة
عليهم — اساس ذلك ان رفع الحظر وفقا لحكم هذا القانون لا تصرف الى
ما منح على خلاف حكم القانون وفى تاريخ سابق على نفاذه .
ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ نص فى ملحقه الاولى على انه
« لا يجوز تعيين اى شخص فى الهيئات او المؤسسات او شركات المساهمة
التي تساهم فيها الدولة بكفاة سنوية او بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠
جنيه ماعدا الا بقرار من رئيس الجمهورية ويقع بطلا كل تعيين يتم
على خلاف ذلك ويلزم المخالف بان يودى المكلفات او المرتبت التى حصل
عليها الى خزانة الدولة » ويتاريخ ١٨ اغسطس سنة ١٩٦٩ صدر
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ — الذى عين
السيد / بالفئة العالية طبقا لاحكامه — ونص فى ملحقته
الثالثة على ان « تحدد مرتبات السادة المشار اليهم على الوجه الآتى :
العاملون المعينون بإدارات مراقبة الصناعات بالمؤسسات العالية مكفاة
شاملة تحدد مرتباتهم بقية ما يتفاوضونه من مكلفات شاملة فى تاريخ العمل
فى تاريخ العمل بهذا القرار مع عدم الاخلال بما يلى :

(ا) من لم تبلغ مكلفاتهم الشاملة اول مربوط الفئة المعينين عليها
فى تاريخ العمل بهذا القرار يستمر تقاضيهما لما يحصلون عليه من
مكلفات شاملة كمكففات على ان يمنحوا اول مربوط هذه الفئة اعتبارا
من اول السنة المالية التالية .

(ب) من تتجاوز مكلفاتهم الشاملة نهاية ربط الفئة المعينون عليها
يحقتظ لهم بهذه الزيادة بصلة شخصية على ان تستهلك الزيادة —
يحصلون عليه فى المستقبل من البدلات او علاوات الترقية .

وبتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩ نشر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩ بالقضلة مادة جديدة مقال ٤ بحدود اليقين رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٩ الباب الفكر ، فخص بأنه « لا تسري الأحكام السابقة بالنسبة إلى العاملين الذين تصل مرتبتهم إلى ١٥٠٠ جنيه فأكبر أثناء الخدمة وذلك متى كان تقرير الزيادة مستقدا إلى القواعد الواردة في القوانين والوائح المطبقة عليهم » .

ومن حيث أن السيد / يخضع في تعيينه لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي حظر التعمين بالهيئات والمؤسسات العلمية أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمرتب قدره ١٥٠٠ جنيه فأكبر إلا بقرار من رئيس الجمهورية ، وهذا الحظر كما يسرى في خصوص تحديد المرتب عند بداية التعمين يسرى كذلك بعده حرصا على عدم هبات حكمته بطريقة أو بأخرى ، ومن ثم فإن كل زيادة وصلت بمرتباته إلى الحد المظهور بغير قرار من رئيس الجمهورية ، فتتعد سند استحقاقها ويتمتع اعتبارها حقا خلاصا المؤسسة ، وعلى مقتضى ذلك فإنه يتمتع قانونا عليه تقاضى ما على لصلابه بالأمانت من هذه المبالغ كما لا يسوغ الاعتداد بهذه الزيادة بالنسبة لتحديد مرتبه في تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٢ لسنة ١٩٦٩ المشر إليه إذ أنها زيادة غير مشروعة يعتبر تقريرها وعدمه سواء بسواء في التطبيق الصحيح لحكم القانون .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩ الذي رفع حكم الحظر المنصوص عليه في القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالنسبة إلى العاملين الذين تصل مرتبتهم إلى ١٥٠٠ جنيه فأكبر متى كان تقرير الزيادة مستقدا إلى القواعد الواردة في القوانين والوائح المطبقة عليهم ، ذلك أن رفع الحظر وفقا لحكم هذا القانون مقصور على الزيادة المشروعة التي تطرا على المرتب بعد إنفاذه في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ولا تصرف إلى ما نتج على خلافه حكم القانون وفي تاريخ سابق كما هو الشأن في الحيلة المعروضة علي ما يبين من الواقع السابق تفصيلها .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية التي أهدم تعطيل السيد / مدير إدارة مراقبة الحسابات بالمؤسسة المصرية

المادة للمنظمات الحكومية في سراب الزيادة التي لحقت بكمياته بالمخلفات
لاحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٤ ، والإعتماد في تسوية حالته - طبقا
لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٥ - بما كان يتقدم به
من مكلفه بكون هذه الزيادة ١٠

الملف رقم ٥٩٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

مؤسسات عامة وشركات مساهمة - جامعات - ممتلكات - منح
جواز تعيين أي شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة
بمكافأة أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنية فلكل إلا بقرار من رئيس
الجمهورية طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٤ - مرسوم مجلس
الحكم على الجامعات باعتبارها مؤسسات عامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من هذا القانون على انه « لا يجوز تعيين أي
شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم
فيها الدولة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوي تتعدى ١٥٠١ جنيها فلكل إلا
بقرار من رئيس الجمهورية . ويتع بطلان كل تعيين يتم على خلاف ذلك .
ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المميزات التي حصل عليها الى خزينة
الدولة » وتنص المادة الثانية على انه « على الجهات المشار اليها في المادة
الاولى ان تتقدم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق
لاحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين وذلك خلال ثلاثة اشهر من
تاريخ العمل بهذا القانون » .

١ - وبناءً على ذلك فحين ان أي شخص يراد تعيينه بأحد الهيئات
أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة جرت
أو مكافأة تبلغ ١٥٠٠ جنيها فإن كان معنا قبل العمل بالقانون المشار اليه
وجب استصدار هذا القرار خلال مدة معينة لاستمراره في الضميمة .

وتعتبر الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة مؤسسات علمية ذلك لان كلاً منها تقوم على مرفق علم وهو مرفق التعليم العالي وتتبع بشخصية إدارية مستقلة ولها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتتبع في صلباتها وإدارة أموالها التي تعتبر أموالاً علمية القواعد المتبعة في حسابات الحكومة وإدارة أموالها ورئيسها الأعلى هو وزير التعليم العالي بحكم منصبه .

ذلك يكون القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه واجب التطبيق على موظفي الجامعات بما فيهم العمداء وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الأجانب .

لا وجه للقول بأن قانون الجامعات قانون خاص لا يعدله القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ وهو قانون عام لعدم ورود نص صريح بذلك وأن وظائف العمداء وأعضاء هيئة التدريس وتلقف متميزة ذات طبيعة خاصة لا يحفلها إلا من توافرت فيهم شروط خاصة وبإجراءات خاصة تنفرد بها الجامعات ، لا وجه لهذا القول لأن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ هو واقع الأمر قانون عام بالنسبة إلى كل جهة يصدق عليها وصف الهيئة أو المؤسسة العلمية أو شركة المساهمة التي تساهم فيها الدولة يتفهم حكمها معدلة لنظم التعيين فيها أيا كانت هذه النظم وسواء أكانت في الأصل متبعة مع النظم العلمية للتوظيف أو لم تكن كذلك .

ولا يغير من هذا النظر عدم الإشارة في القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ إلى قانون الجامعات ذلك أن العبرة هي بما يستلزم من نصوص القانون ذاته من أحكام وذلك بغض النظر عن الإشارة في الديباجة إلى قانون بعينه أو إغفال الإشارة إليه . وإذا كانت ثمة مغالطات تطرا على تطبيق هذا القانون على الجامعات على النحو الذي أوضحته الوزارة فإن السبيل إلى إزالة هذه المغالطات هو تعديل القانون .

لهذا انتهى رأي الجمعية الموحدة إلى سريان أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ على الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة .

ثانياً - لجزائري

قاعدة رقم (٢٢)

المادة :

احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور
الاضافية - تطبيقها على المؤسسات العمالية - منوط بتطبيق احكام
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - مثال بالنسبة لؤسسة الطاقة الذرية -
بمجلس القنوى :

نص المادة ٤٥ من قانون نظم موظفي الدولة على انه « يجوز
للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطلبه
اليه تاديتها في غير اوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها مجلس
الوزراء » .

كما يجوز للوزير المختص منح الموظف مكافأة مالية مقابل خدمات
مستثناة اداها وذلك طبقا للقواعد التي تحددها بقرار من مجلس الوزراء .

ولمجلس الوزراء كذلك تقرير رواتب اضافية للموظفين وتحديد
شروط منحها « - واستنادا الى هذا النص صدرت عدة قرارات من مجلس
الوزراء نظمت قواعد منح المكافآت للموظفين عن الاعمال الاضافية ، وقد
صدر آخر هذه القرارات في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ ونص في مادته
الاولى على ان « تكون المكافآت المنصوص عليها في الفترة الاولى من المدة
٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ طبقا للقواعد الآتية : .. » كما
نص في مادته الثانية على ان « تكون المكافآت المنصوص عليها في الفترة
الثانية من المدة ٤٥ سابقة الذكر طبقا للقواعد الآتية ر ... » ثم صدر
القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية واثار
في ديباجته الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سابقة الذكر

والى قرار مجلس الوزراء المشتمل اليه ، ونص في مادته الاولى على ان يستبدل بنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء المشار اليه النص الاتى : « وتكون المكلفات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٥ من قانون نظام موظفى الدولة طبقا للتواعد الآتية : .. » ، ونص في المادة الثالثة على انه « لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكلفات عن الاموال الاضافية في كل مصلحة او ادارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين في المصلحة او الادارة التى يعمل فيها هؤلاء الموظفون » .

ويستلزم من هذه النصوص ان قرارات مجلس الوزراء والقوانين الجمهورى الخاصة بتنظيم موضوع منح المكلفات للموظفين عن الاموال الاضافية صدرت كلها استنادا الى المادة ٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ومن ثم فان نطق تطبيق احكامها يتحدد بنطاق تطبيق قانون نظام موظفى الدولة ، فصرى على الموظفين الخاصين لهذا القانون وتخصر من غيرهم من الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين اخرى ، ويترتب على ذلك ان القاعدة التى تضمن عليها المادة الثالثة من القرار الجمهورى سلك الفكر ، صريح على جعل المصلح والادارات التى يصرى على موظفيها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ المشتمل اليه .

واذا كانت المؤسسات العامة طبقا لتعريف الطائفتى الضمني هي مصلح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ومن ثم فلها تدخل في مفهوم عبارة نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى ويصرى عليها الخطر المنصوص عليه فيها بشرط ان تكون خاضعة في تنظيم شؤون موظفيها لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

واذا كانت المادة الثالثة لفترة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ تستلزم قانون المؤسسات العامة التى نص على ان « يصرى على تطبيق قوانين المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص في القرارات الصادرة بالتعيين بالتمشية او اللوائح التى يضمنها مجلس الادارة » ، فان على القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ الذى ينظم

هو أحد منتج الاجور الاقتصادية لموظفي الدولة ككله. يمتد على موظفي الدولة
البيروقراطية والمؤسسات الحكومية اذا لم يرد في القرار الصادر بانضمامها أو التوائج
التي يتضمنها مجلس الادارة تنظيم مختلف لهذا القرار . أما اذا تضمنت
ذلك القرار أو عدة التوائج تنطبق خاصة بالاجور الاقتصادية ، فإن غرضها
التنظيم الخاص يكون هو الواجب التطبيق في شأنها ولا يمتد على غيرها من الموظفين
الوارد في المادة الثالثة من ذلك القرار والذي يقضى بعدم جواز زيادة الحد
الاقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت من الاعمال الاقتصادية في كل
مصلحة أو ادارة على ١٠ ٪ من المصلحة أو الادارة التي يعملون فيها .

واليس من ريب في ان مؤسسة الطاقة الذرية تعتبر مؤسسة عليا أو
جيت بين مسمى المؤسسات العلوية ، فهي تقوم على مرتق عام ، كما
التي ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ومن ثم فإن احكام
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ بقصد قانون المؤسسات العلوية ، ومنها
ما نصت عليه المادة الثالثة عشرة المشار اليها ، تنسب عليها ولهذا
فإن احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاقتصادية
تسرى على موظفي المؤسسات العلوية الا اذا كانت تخضع في هذا
التخصص لتنظيم خاص وارد في القرار الصادر بانضمامها أو التوائج التي
يضمنها مجلس ادارتها .

(المرسوم رقم ٢٩٦ في ١٩/١١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

مؤسسات عليا - موظفيها والمشاركون لها والمكتسبون بها حقوق
الوقت الذين يتكسبون حصة من رتبته المربوطة بالخدمة لها وعليها -
عدم جواز منحهم اجورا اضافية عن الاعمال الاقتصادية في غير اوقات العمل
التي تتضمنها
ملخص الفتوى :
في تنظيم الاجور التي تمنح للموظفين من امثال الفاعلية بالدولة في

غير أوقلت العمل الرسمية يدخل في ضمن نظم التوظيف التي يختص رئيس الجمهورية ومجلس ادارة المؤسسات العامة بوضعها ، فان لم يعرض لتنظيمها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة أو مجلس الادارة فحين اتباع قواعد منح هذه الاجور الواردة بتقنين نظام موظفي الدولة والتشريعات المكملة في هذا الخصوص .

وينص قانون نظام موظفي الدولة في المادة ٤٥ على القاعدة الاصلية المنظمة لموضوع منح الاجور الاضافية ونحوها انه يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء ، وتنفيذا لهذا النص صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر ١٩٥٥ بقواعد منح المكافآت الاضافية والخصمات الممتازة ثم عدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاجور الاضافية وعدل هذا القرار الاخير بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

وتد نعت المادة الاولى من هذا القرار الاخير على انه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثلاثة بما فوقها الذين يعملون في الحكومة بفروعها المختلفة اية اجور عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليهم تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية ، ويسرى ذلك ايضا على موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات المشار اليها » .

ويسرى بالنسبة لموظفي الجهات المذكورة في الفقرة السابقة الاحكام المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سلف الذكر .
وهيئت المادة الثانية من القرار على ان « تلغى النصوص والنظم المعمول بها في الجهات ايبينة بالمادة الاولى المخالفة لاحكام المادة السابقة » .

ويتبين من هذين النصين ان المشرع وهو في هذا الخصوص رئيس الجمهورية الذي يختص اصلا بصدار قرارات بانشاء المؤسسات العامة ويوضع النظم الخاصة بها ومنها نظم التوظيف على اختلاف تفاصيلها ، ان المشرع يستهدف اخضاع موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة لاحكام العامة المنظمة لموضوع منح الاجور الاضافية لكافة موظفي الدولة

وهي الأحكام المينة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بقرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يسرى هذا التنظيم على كافة المؤسسات العامة حتى ما كان خاضعا منها لتنظيم خاص للأجور الإضافية ذلك أن القرار المذكور يلغى هذه التنظيمات الخاصة المغيرة لاحكامه في خصوص موضوع منح الأجور الإضافية .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ إلغاء كافة النظم الخاصة بالأجور الإضافية التي كانت تتبعها المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الصادرة بقضائها قرار من رئيس الجمهورية وسريان احكام القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ معدلا بقرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ عليها ، وعدم جواز منسج موظفي هذه المؤسسات أو من يعارون اليها أو يتدربون بها طول الوقت الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات الثلاثة لما فوقها أية لجزر من الاعمال الإضافية التي يطلب اليهم تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية زيادة على مرتباتهم الأصلية التي يتقاضونها من المؤسسة وتسرى هذه الأحكام على مؤسسة الإبنية العامة بوصفها مؤسسة عامة .

(ملغى رقم ٨٥١ في ١٩٥٩/١٢/٦)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

القرارات الجمهوريان رقمها ١٥٦ و ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية — مجال تطبيقها — مدى سريانها على موظفي المؤسسات العامة — مثال بالنسبة لموظفي الهيئة العامة لتعمير الصحارى والموظفين المتدربين أو الممارين للعمل بها طول الوقت .

ملخص القضية :

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية ينظم موضوع الاعمال الإضافية التي تعتبر امتدادا للاممال

الوظيفة والمكان دون الامتثال للاسعية التي توجد في غير المصلحة او الادارة التي يتبعها الموظفون لكي ان العمل الإضافي الذي تمنحه تصويبه التعسفي. وفيما ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٦ انها هو العمل الإضافي الفصل بالحق الأصلي. الموظفون، الوظيفة الحكومية انما بحيث يكون امتدادا لهذا العمل ، وعند الوصف لا يتوارى اذا باشر الموظف بصفة أصلية عسلا لا يعتبر امتدادا لعمله الأصلي اذ انه في هذه الحالة انما يقوم بعمل اساسي آخر يصدر مستقلا عن عمله الإضافي والقرار الجمهوري رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٦ ليس الا تعديلا لقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ وبذلك يتحدد مجسدي تطبيقه بجعل تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ اى انه لا يبرى على الموظفين الذين يؤدون اعمالا اضافية تتعدى اعدادا للأعمال الإضافية .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ قد جعل الحد الأقصى للمكافآت من الاعمال الإضافية ٢٥ ٪ من المزايا الشهرية او ما يعادلها التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات التي تكافئها في حدود ٣٠ ٪ من المزايا الشهرية كما جعل القرار الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الاعمال الإضافية في كل مصلحة او ادارة هو ١٠ ٪ من عدد موظفي المصلحة او الادارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون ثم جاء القرار الجمهوري رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٦ وحظر منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها اية اجور عن الاعمال الإضافية التي يطلب اليهم تاديتها في غير اوقات العمل الرسمية كما نص صراحة على سريان هذا الحكم على موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون رواتباً مهتوية لمؤقتة الدرجات المشابهة لها مع سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ على موظفي هذه الهيئات ايضا .

ولما كان الموظفون العاملون او المتقاعون لشغل طوال الوقت بالهيئة قد أصبح معلمهم الأصلي هو العمل في الهيئة ، فان تاديتهم اعمالا اضافية بها يعتبر اداء لعمل اضافي يكمل العمل الأصلي وكذلك الحال بالمتقاعين الى الموظفين الذين امهجت الجهات والمصالح التي كانوا يعملون بها في الهيئة اما الموظفون المتقاعون لشغل في الهيئة بنفس الوقت هؤلاء الموظفون

في الهيئة أصلاً مذبذبة الهيئة بعضهم الاصطناعي وفي جهة غير الجهة التي يعملون بها أصلاً .

لذلك انتهى الرأي الذي يجوز منح الموظفين الممارين أو المتسحبين للعمل طول الوقت في الهيئة مكافأة من الأعمال الإضافية في حدود احكام القرارين الجمهوريين بمعنى أن المعار أو التندب الى وظيفة في الهيئة يعادل مرتبها مرتب الدرجة الثالثة أو ما فوقها ، لا يمنح أية اجور عن الأعمال الإضافية وكذلك الحال بالنسبة الى الموظفين الذين امتدت الجهات والمصالح التي كانوا يعملون بها في الهيئة ، لما بالنسبة الى الموظفين المنتدبين للعمل في الهيئة بعض الوقت فيجوز منحهم مكافأة من الأعمال الإضافية دون التقيد بأحكام القرارين المشار اليهما ، ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ الذي وضع هذا لقسم لهذه المكافآت وهو ٢٠ ٪ من المرتب والإجور الإضافية ويرد الموظف ما زاد على هذا الجهد الى خزانة الدولة .

نقوى رقم ٢٤٨ - ق ١٦٦٠/٤/٢٦

المادة رقم (٢٤٦)

نقوى رقم ٢٤٨ - ق ١٦٦٠/٤/٢٦

انطبق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور والمرتبات والمكافآت الإضافية التي يتقاضاها الموظفون العموميون على موظفي الجهة القطرية المصرية .

نقوى رقم ٢٤٨ - ق ١٦٦٠/٤/٢٦

انه من خضوع موظفي اللجنة القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاساسية ، فان هذا الموضوع منطبق للجمعية المتبوية ان ابدت رأيها فيه في جلساتها المتعددة في ١٩٦١ من اغسطس سنة ١٩٥١ ويتفق بمذوق احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الذي انشأ اليه طريق موظفين

للجنة وذلك تطبيقاً للبادة الخليفة من هذا القانون التي حددت بدلول لفظ « الموظف » في تطبيق هذا القانون فنصت على أن « يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة . » .

(مئوى رقم ٩٣٤ فى ١٠/١٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

المعلمون بالمؤسسات العامة — خضوع هؤلاء المعلمين فى شأن الاجر الاضافى لأحكام القرارين الجمهوريين رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ — يؤدى ذلك عدم حصولهم على الاجر الاضافى الا فى الحدود والأوضاع الواردة فيها ومن بينها عدم جواز تقريره للمعلمين من الدرجة الثالثة فما فوقها — لا يغير من هذا الحكم نص المادة ٢٢ من لائحة المعلمين بالشركات التى تسرى عليهم — أساس ذلك ان هذا النص العلم بتجده الأحكام الخاصة الواردة بالقرارين المشار اليهما — لا محل للرجوع الى أحكام قانون العمل التى تشع فيها المادة ٢٢ من اللائحة .

ملخص القضية :

ان القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ينص فى المادة الاولى منه على انه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يصلون فى الحكومة بدروعها المختلفة لية اجور عن الاعمال الاضافية التى يطلب تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية » ويسرى ذلك أيضا على موظفى المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات متعلقة لمرتبات الدرجات المشار اليها : وتسرى بالنسبة لموظفى الجهات المذكورة فى الفقرة السابقة الأحكام المتضمنة عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومقتضى هذا النص — الواجب

أعماله لعدم الثقة صراحة أو ضمنا — هو أن أحكام القوانين الجمهوريين.
رقم ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما تسرى على العاملين
بالمؤسسات العامة ، ومن ثم تسرى على العاملين بالمؤسسة العامة
للحوم — باعتبارها مؤسسة عامة وفقا للقرار الجمهورى رقم ٣١٠٠ لسنة
١٩٦٤ الصادر بالتشريعها .

ولا يؤثر في ذلك كون لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — والتي
تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار
الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ — تنص في
المادة ٣٣ منها على أن « يحدد مجلس إدارة الشركة أيام العمل في الاسبوع
وساعاته وفقا لمتطلبات العمل . ويمنح العليل اجرا اضافيا عن الساعات
التي يعملها فيما تجاوز ساعات العمل المقررة قانونا ، وذلك دون الاخلال
بالاحكام الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٣٣ لسنة
١٩٦١ المشار اليهما » ذلك أن ما تضمنه القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨
لسنة ١٩٥٩ من نص خاص — لا يزال قائما ونافذا ، لسريان أحكامه وأحكام
القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على العاملين في المؤسسات
العامة — يعتبر قيذا على النص العام الذى تضمنته المادة ٣٣ من اللائحة
سابقة الذكر ، بحيث لا يجوز منح الاجور الإضافية للعاملين بالمؤسسات
العامة ، الا في الحدود وبالأوضاع والشروط المنصوص عليها في القوانين
الجمهوريين المذكورين ، دون الرجوع في ذلك الى أحكام قانون العمل
الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١١٥٩ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام القوانين الجمهوريين
رقم ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية ، تسرى على
العاملين بالمؤسسة العامة للحوم .

(ملك رقم ٤٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١١/٣)

ثانياً - بطل طبيعة العمل

فقعة رقم (٢٤٨)

٢٤٨ :

الاستمرار في صرف بطل طبيعة العمل المقصود عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ في ظل تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وعدم جواز للجمع بين هذا البطل وبطل المخاطر المقصود عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ قضى في مادته الاولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والقطاعات الوافدة الى مصر بطل طبيعة عمل بعد اتمى ٥٠ ٪ من المرتب الاساسى ان يعملون بمحافظات سيناء والبحر الاحمر وبرى مطروح والمحافظات الواقعة جنوب اسيوط وبعد اتمى ٤٠ ٪ من المرتب الاساسى ان يعملون بمناطق الاصلاح بمحافظات الوجه البحرى والوجه القبلى حتى محافظة اسيوط وكذلك من يعملون بمديرية التحرير فوادى النطرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على تحويل هذا البطل لبدلات (الاتية والخطر والمعدوى والتفتيش والمصحاء والاغتراب) ولما كان المستفاد من احكام هذا القرار انه يمنح العاملين الذين جددتهم بدلاً ينطوى في حقيقته ويوجب صريح نص الفقرة الثانية من مادته الاولى على بدلات متعددة تختلف في طبيعتها وتسميتها - وهى بدلات الاكلية والظلمة والمعدوى والتفتيش والمصحاء والاغتراب - وكان هذا القرار يمثل احكامها خاصة لا تطبق الا على العاملين بهيئات وشركات الاصلاح الزراعى في مناطق معينة فان اعمال احكامه لا تتأثر باى نص علم يتناول البدلات التى نص عليها طالما لم يترد هذا النص العلم الفاظه صراحة .

وإذا انقصر نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠ ٪ كحد أقصى لبذل المخاطر ، ولجأت منح بدل اعالة وبدل حرمان من مزاولة المهنة وبدلات خاصة للعاملين بفروع الشركة بالخارج ، فبان حكمها لا يؤثر في تطبيق احكام القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يتعين منح البدلات المنصوص عليها فيه للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها طبقاً لحكم مادته الاولى ، ولا يؤثر في ذلك تغير بداية ونهائية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، لان هذا القرار يمنح البذل بنسبة من الاجر الاساسي وليس من بداية ربط الدرجة ، وتبعا لذلك فانه لا كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر فانه لا يجوز الجمع بين استحقاق البذل المقرر به وبين بدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذي ينظم استحقاق هذا البذل بصفة علية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استصدار تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المبتدئين . في ظل تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقرر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

١٤٨٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩/٥/١٩٨٢

رقبعا - بدل صرافة

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

موظفو المؤسسات المالية - استقالتهم ، طبقا للمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الذى كان يسرى عليهم ، من الاحكام الصادرة على موظفى الدولة فيما لم يرد بشئله نص خاص فيها - سريان القرار الجمهورى رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح بدل صرافة على صيرافة المؤسسة المالية تبعا لذلك - الفاء لقرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بالقرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا يؤثر فى استمرار استحقاقهم هذا البدل - اسس ذلك النص على استمرار تقاضيهم مرتباتهم المالية .

ملخص النقوى :

تمس المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ على ان « يمنح صيرافة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح بدل صرافة قدره ثلاثة جنيهات شهريا » ، وتمس المادة الثانية على ان « يمنح صيرافة الخزانات الفرعية بالوزارات والمصالح الذين يقومون بعمل الصرف بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صيرافة مصلحة الاوبال المقررة بدل صرافة قدره جنيهان شهريا » .

وهذا القرار صدر وعمل به فى ظل سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى باعتبارها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

وبما ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة كانت تنص على ان - يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام

احكام القوانين والنظم المصرية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة » .

ومن حيث أن احكام بدل الصرافة الواردة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ لا تعدو أن تكون نظما من النظم المصرية على موظفى الدولة ، فتسرى على موظفى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى عملا بنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وعلى ذلك يستحق صيرافة هذه المؤسسة بدل الصرافة المذكور من تاريخ تقريره طالما أن اللائحة الصادرة بالقرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لم تتضمن نظما مخالفا لما قرره القرار رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ .

واذا كان القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد ألغى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذى طبق على موظفى المؤسسة العامة نظما جيدا هو ذلك المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولم يتضمن هذا القرار الاخير نصا مشابها لنص المسئلة الاولى من القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الذى أسفر تطبيقه عن سريان نظام بدل الصرافة على صيرافة المؤسسة ، أن كان ذلك الا انه ليس من شأنه أن ينقطع استحقاق صيرافة المؤسسة لبذل الصرافة المذكور ، ذلك لان المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نص على أن يستمر الموظفون المعلنون بأحكامه فى تلقى مرتباتهم الحالية بمسا فيها امانة الغلاء حتى يتم تطبيق الاحكام الواردة بهذا القرار عليهم — ومن مقتضى ذلك ان صيرافة المؤسسة وقد استحقوا بدل الصرافة من تاريخ تقريره فاتهم يستمرون فى تلقضيه بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان صيرافة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى يستحقون بدل الصرافة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ تقريره ويستمرون فى تلقضيه بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ طبقا لنص المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١

(مئودى رقم ٢٠٤٧ — فى ١٢/١١/١٩٦٣) .

مجلس - بدل تمثيل

قائمة رقم (٢٥٠)

إيف :

نص المادة ١٧ من لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على جواز منح بدل تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية بالمؤسسة بمقتضى قرار من مجلس الإدارة - عدم جواز منح أعضاء مجلس إدارة المؤسسة بدل تمثيل طبقاً لنص هذه المادة إلا إذا كان عضو مجلس الإدارة مديراً للمؤسسة أو نائباً المدير أو مديراً عاماً مساعداً أو مديراً لإدارة بالمؤسسة فله يجوز حينئذ صرف بدل تمثيل بالمرتبات المحددة بهذه المادة حتى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، أما بعد العمل به فلا يمنح أحد من أعضاء مجلس الإدارة بدلاً سوى مدير المؤسسة الذي تقابل وتوظيفته في الحكومة وتكلفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام .

ملخص الفتوى :

ورد في مشروع ميزانية المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير في الباب الأول من المصروفات الخاص بالمرتبات والاجور والمكافآت تحت البند « ج » رواتب . مبلغ مخصصة كراتب تمثيل للسادة رئيس مجلس الإدارة ومدير عام المؤسسة وأعضاء مجلس الإدارة ، تصرف في حدود التوائين المقررة . وبجلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ وافق مجلس إدارة المؤسسة على تقرير مبلغ ٦٠٠ جنيه سنوياً تصرف مباشرة كبديل تمثيل مؤقت لكل من السادة أعضاء مجلس الإدارة ، فيما عدا السيد مدير عام المؤسسة فيكون البديل بالنسبة إليه ٨٠٠ جنيه ، على أن يصرف البديل من تاريخ صدور القرار بتعيينهم أعضاء في مجلس الإدارة ، وذلك إلى أن يتم تحديد مرتبات نهائية لهذا البديل .

ولما كانت المادة ١٧ من لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات
العملية تقضى بأنه يجوز لمجلس الإدارة منح بدل تمثيل لبعض الموظفين
الرئيسية ، وكان مجلس إدارة المؤسسة مشكلا من أعضاء متفرقين يشرف
كل منهم على قطاع من قطاعات المؤسسة بصفة مستمرة ، لذلك فقد ثلر
التساؤل عما إذا كان يمكن صرف بدل التمثيل لأعضاء مجلس إدارة
المؤسسة بصفة مؤقتة ، على أن يسوى فيها بعد عند اعتماد الميزانية
أو عند صدور القواعد المنظمة لسرف البدل ، شأنه في ذلك شأن المرتبات
التي يتقاضاها أعضاء المجلس ، الى حين صدور القواعد المحددة لسرف
مكافآت العضوية .

وقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢
باعتداد ميزانية المؤسسة بما في ذلك المبالغ التي قررت في البند « ج »
رواتب لمواجهة رواتب تمثيل مجلس الإدارة ، كما وردت في مشروع
الميزانية ، على أن يكون سرف هذه المبالغ طبقا للنظام الذي يضعه مجلس
إدارة المؤسسة .

ويثور التساؤل عن مدى جواز سرف بدل تمثيل لأعضاء مجلس
الإدارة والخصم به على البند (ج) رواتب المدرج بميزانية المؤسسة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للأقسام الاستشاري
للتنوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٢ لمستقبل
لها أن المؤسسة المذكورة تعتبر طبقا لنص المادة الأولى من القرار
الجمهوري رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ من المؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادي ، ومن ثم فإن جميع ما تضمنته لائحة نظام موظفي وعمل
المؤسسات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ من
أحكام — تسرى على موظفي وعمل هذه المؤسسة ، وذلك تطبيقا لنص
المادة الأولى من القرار الجمهوري بإصدار اللائحة سالفة الذكر .

ومن حيث أن المادة ١٧ من اللائحة المشار إليها تنص على أنه
• يجوز لمجلس الإدارة منح بدل تمثيل لبعض الموظفين الرئيسة في حدود
المكافآت الآتية :

- مدير المؤسسة ٨٠٠ جنيه سنويا .
- نائب المدير أو المدير العام المساعد ٦٠٠ جنيه سنويا .
- مدير إدارة ٣٦٠ جنيه سنويا .

ويجوز لمجلس الإدارة منح بدل تمثيل لبعض الوظائف بمقررات ادنى مما ورد في الفقرة الاولى .

ومعاد هذا النص ان منح بدل التمثيل يكون — وفقا للفترة الاولى — لوظائف رئيسية معينة ورد ذكرها على سبيل الحصر في صدر المادة المذكورة ، وهى وظيفة مدير المؤسسة ونائبه والمدير العام المساعد ومدير الإدارة وليس لمجلس الإدارة سلطة مطلقة في منح هؤلاء الموظفين ما يرى تقريره من مبلغ كبديل تمثيل ، بل ان سلطته محدودة بالتمثلات المقررة في المادة سالفة الذكر وهى على التوالي ٨٠٠ جنيه ، ٦٠٠ جنيه ، ٣٦٠ جنيه سنويا .

وعلى ذلك فان سلطة مجلس الإدارة في منح بدل التمثيل بالنسبة الى الوظائف الرئيسية مقيدة بأن يقرر البديل لبعض هذه الوظائف وليس كلها ، بل وللبعض الذى ورد ذكره على سبيل التحديد دون غيره . كما ان هذه السلطة مقيدة بفئات البدلات السليق ببيتها ، بحيث لا يجوز تجلوؤها . ومن ثم فانه لما كان اعضاء مجلس الإدارة لم يرد ذكرهم ضمن الوظائف الرئيسية التى يجوز منح شاغليها بدل تمثيل ، فانه لا يجوز منحهم هذا البديل . على انه اذا كان المدير العام داخلا في تشكيل مجلس الإدارة ، او كان أحد اعضاء مجلس الإدارة هو في ذات الوقت نقيباً للمدير أو مديرا مساعدا أو مديرا لإدارة المؤسسة ، فليس ثبت ما يمنع في هذه الحالة من منحه بدل التمثيل المقرر بالمادة ١٧ المشار اليها وفي حدود الفئات المبينة بها ، وهو اذ يتقاضى هذا البديل فاقها يتقاضاه بصفته الاخيرة ، لا بصفته عضوا لمجلس الإدارة .

وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام لاتعة نظم موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار الجمهورى رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وقضى في المادة الاولى منه بأن

يستبدل بنص المادة ١٧ من اللائحة المذكورة النص الآتي : « يكون منح بدل التمثيل لوظيفة رئيس مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية » ويكون لمعادها من الوظائف الرئيسية وفقا للشروط والأوضاع المقررة بالنسبة لها يعاقلها من الوظائف الحكومية » وقضى في المادة الثانية بإلغاء جميع القرارات التي أصدرتها مجلس إدارة المؤسسات المالية المخالفة لأحكام المادة ١٧ المشار إليها .

ومقتضى ذلك أنه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار يتعين
لتقرير بدل صيفيل بالنسبة إلى أعضاء مجلس الإدارة الذين يشغلون
وظائف رئيسية بالمؤسسة أن تتوافر فيهم الشروط والأوضاع المقررة قانوناً
لنظرانهم في الوظائف الحكومية .

وقد قضت المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بأن يستبدل بجدول الدرجات والمرتبات والوظائف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المنشأ إليه الجدول الآتي :

الوظائف العليا (التوجيهية) .

رئيس مجلس الإدارة .

مدير المؤسسة

نائب المدير أو مدير التنفيذ

ولما كانت وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير علم هي إحدى الوظائف الحكومية المقرر لها تقوينا بدل تمثيل ، ومن ثم فانه لا يجوز منح بدل تمثيل الا لمن هو في وظيفة مدير المؤسسة وهي الوظيفة التي يقابلها في الحكومة وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام ، لما من عدا مدير المؤسسة من الوظائف الرئيسية فانه لا يجوز منح شغلها بدل تمثيل . ومن ثم فانه لا يجوز منح اعضاء مجلس ادارة المؤسسة — الذين يشرفون في الوقت ذاته على الطعانات المخطئة بالمؤسسة — بدل تمثيل اعتبارا من تاريخ الفصل بقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ سلف الذكر . وذلك ليمين جدا مدير عام المؤسسة الذي يعتبر في ذات الوقت رئيسية مصلحة عليا هي المؤسسة .

ولا يسوغ الاستناد الى القرار الصادر من مجلس ادارة المؤسسة بجلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ بالموافقة على تقرير بدل تمثيل لاعضاء مجلس الادارة ، ذلك ان هذا القرار انما صدر بالمخالفة لحكم المادة ١٧ من لائحة نظم موظفى وعمل المؤسسات العلمية المشار اليها ، والتي حددت سلطة مجلس الادارة في منح بدل تمثيل بوظائف رئيسية معينة وردت على سبيل الحصر في هذه المادة ، وليس من بين هذه الوظائف اعضاء مجلس ادارة المؤسسة . ومن ثم فان هذا القرار يكون باطلا ، ويتعين عدم التمويل عليه في هذا الشأن ، وقد تؤكد هذا البطالان بصور القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ سلف الذكر ونصه في مادته الثانية على الفاء جميع القرارات التى اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العلمية بالمخالفة لاحكام المادة ١٧ المشار اليها .

كما انه لا يغير من هذه النتيجة صدور قرار جمهورى بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ باعتقاد ميزانية المؤسسة بما في ذلك المبلغ الذى قررت في البند « ج » رواتب لمواجهة بدل التمثيل ، ذلك انه بالرجوع الى ميزانية المؤسسة يتبين انه ورد في البند « ج » رواتب السلفه ذكره — مبلغ ٨٨٤٠ جنيهها رواتب تمثيل وبدل حضور جلسات مجلس الادارة ، ويكون الصرف طبقا للنظام الذى يضعه مجلس ادارة المؤسسة ، والواضح ان المبلغ المذكور انما يواجه نوعين من الرواتب ، الاول هو بدل التمثيل ، والثانى هو بدل حضور جلسات مجلس الادارة ، وقد علق صرف كل من هذين النوعين من الرواتب على أن يكون ذلك طبقا للنظام الذى يضعه مجلس ادارة المؤسسة . ولما كانت سلطة مجلس الادارة في منح بدل التمثيل محدودة طبقا للمادة ١٧ من لائحة نظم موظفى وعمل المؤسسات العلمية ، ومن ثم فانه لا يجوز لهذا المجلس منح بدل تمثيل الا في الحدود التى يبينتها المادة المذكورة ، ولا يكون في دستور قرار رئيس الجمهورية باعتقاد الميزانية تخويل لمجلس الادارة في منبج بدل تمثيل لاعضاء مجلس الادارة بالمخالفة لاحكام المادة ١٧ من اللائحة سلفه الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز منح اعضاء مجلس ادارة المؤسسة بدل تمثيل وذلك تطبيقا لحكم المادة ١٧ من لائحة نظم

موظفي وعمل المؤسسات المالية . على انه اذا كان احد اعضاء مجلس الادارة يشغل احدى الوظائف الرئيسية بالمؤسسة المحددة بالمادة ١٧ المذكورة قبل تعديلها بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - كان يكون مديرا للمؤسسة او نائبا للمدير او مديرا عليا مساعدا او مديرا للادارة بالمؤسسة - فانه يجوز منحه بدل تمثيل بالمفئدة المحددة بهذه المادة ، وذلك الى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري الاخير . لما اعتبرا من تاريخ العمل بهذا القرار ، فلا يمنع من اعضاء مجلس الادارة بدل تمثيل سوى مدير المؤسسة - الذي تتبيل وظيفته في الحكومة وظيفته رئيس مصلحة من درجة مدير عام .

(انتهى رقم ٥٥٦ - في ٢٩/٨/١٩٦٢)

ملحظة رقم (٢٥١)

المبدأ :

عدم حقبة العمل في الاحتفاظ ببند التمثيل الذي كان يتقاضاه أثناء انتدابه بالعدد المؤسسات المالية بعد انقضاء القانون رقم ٩١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

من حيث انه طبقا لاحكام القانون رقم ١٠١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما فان العاملين بالمؤسسات المالية ينتقلون ببناتهم واولادهم ، ويحتفظون في الجهات المنتقلين اليها بما كانوا يتقاضونه من مبالغ او مزايا كانت تصرف لهم لقاء عملهم الاصلى ، ومن ثم يستبعد ما كانوا يتقاضونه بصفة عارضة او متبيل اعمال اضافية . تخرج من نطاق العمل الاصلى للعمل .

ولما كانت الاحكام المطبقة بالنسبة الواردة في المادة ٢٧ من قانون العاملين بالمقطاعات العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص بأنه يجوز سحب العاملين بالتعليم مؤقتا بمثل وظيفة اخرى في نفس مستوى وظيفته

أو في وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ، وكان مفاد ما تقدم أن الذنب أو إنهاء خدمته أو غير ذلك ولا يكسبه حقاً في استصحاب مزايى الوظيفة المنتدب اليها ، ويبقى وضع المسائل في وظيفته الأصلية هو الأسس الذى يتحدد به مركزه الوظيفى عند النقل ، بغض النظر عن الوظيفة التى كان يشغلها بصفة عرضية عن طريق الذنب ، فيستصحب العليل المنقول كافة العناصر الرئيسية لمركزه الوظيفى في وظيفته الأصلية من فئة وأقدمية ومرتبة وبدلات ولم يخرج المشرع من هذا الأصل بالنسبة للعاقلين المنقولين من المؤسسات المختلفة ، فنفس على تنظيم بالتدريجاتهم ونقلهم الى الجهات التى يقرر تنظيم اليها .

وترتبط على ذلك فإن ندب المروضة حالته الى وظيفة مدير عام ادارة الراى والتحقيقات بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى يعتبر منتهيا قانونا بانقضاء تلك الوظيفة بمجرد إلغاء المؤسسة ذاتها ، وبالتالي زوال موجب استحقاق بدل التحويل المقرر لها من تاريخ ذلك الإلغاء وقبل نقله الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وعليه يقتصر حقه فى الاحتفاظ بالمزايا المقررة لزموله الشاغل لذات وظيفته فى فئة الأصلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم لحقية العليل فى الحالة المقتلة فى الاحتفاظ ببديل التحويل الذى كان يتقاضاه بوظيفته التى كان منتدبا اليها بالمؤسسة العامة المنقول منها طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

(ملف رقم ٨٥٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

يستحق المسائل المنقول من الخفية بدل التحويل حتى بعد نقله منها على شريطة أن يكون قد تسلم قبل منح الوظيفة المقرر لها بدل التحويل .

بالمجلس القسوى :

من حيث أن احتفاظ المبل المتقول من احدى المؤسسات العسيلة
الانفاة ببذل التمثيل مشروط بأن يكون قد استحقته فعلا وصرف اليه قبل
نظله من المؤسسة ، اذ فى هذه الحالة فقط يتحقق قصد المشرع المتمثل
فى عدم الاخلال بالمستوى المالى للمبلين بالمؤسسات الملقاة ، ولما كان
استحقاق بديل التمثيل منوط بشغل احدى الوظائف المقرر لها هذا البديل ،
فانه لا يجوز الاحتفاظ ببذل تمثيل للمبل الذى لم يشغل احدى هذه الوظائف
قبل نظله . ومن ثم فان المعروض حاققه قد نقل من المؤسسة وهو غير
مستحق لبذل التمثيل ولم يصرف له مثل هذا البديل قبل نظله . فانه لا يجوز
القول بالاحتفاظ له بهذا البديل . ولا يضر من ذلك صدور قرار بتعيينه
باحدى الوظائف المقرر لها بديل تمثيل بالمؤسسة ، لان هذا القرار
صدر بعد نظله من المؤسسة وانقطعت صلته بها وخروجه من عدد
المبلين فيها . كما وان التراخى فى تسليم العمل بعد صدور قرار
النقل من شأنه التأثير فى تاريخ النقل الذى يتحدد بتاريخ صدور قراره ،
لان قرارات النقل تعتبر نافذة بمجرد صدورها لذلك نهى تقطع صلة
المبل بالجهة المتقول منها بانشر نوى لا يحول دونه استمرار المبل
بعض الوقت بالجهة المتقول منها حتى اتمام اجراءات اخلاء طريقه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى
عدم استحقاق المبل فى الحالة المثلة لبذل التمثيل ..

(ملف رقم ٨٠٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٣/١٦)

الفرع السادس

امانة غلاء المعيشة

قائمة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

امانة غلاء المعيشة — سرعان ذات الاحكام المطبقة بشقتها على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قوانين تنظيم هذه المؤسسات — قواعد التخفيض التسيبي من هذه الامانة وتثبيتها ، وخصم فرق الكافرين قواعد موضوعية دائمة تشكل جزءا من التنظيم للمسلم لهذه الامانة — سريتها على موظفي عمال هذه المؤسسات العميلة ذات الطابع الاقتصادي .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣ من قانون المؤسسات العميلة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ نصت على أن « تسرى على موظفي المؤسسات العميلة احكام قانون الوظائف العميلة فيما لم يرد به نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » ونصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العميلة ذات الطابع الاقتصادي على أن « تسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون احكام قانون المؤسسات العميلة » . ونصت المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة تنظيم موظفي وعمال المؤسسات العميلة على أن « تسرى احكام النظام المرافق على موظفي وعمال المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية ويلغى كل حكم يخالف احكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات » ونصت المادة الاولى من اللائحة المذكورة على أن « يسرى على موظفي المؤسسات العميلة الخاضعين لاحكام هذا النظام

احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة ... » ونصت المادة ١٥ من هذه اللائحة على أن « تسرى على موظفى ومستخدئى وعمال المؤسسات العمالية قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفى الدولة ومستخدئيهـا وعملهاـهـا » .

وبين من النصوص سالفة الذكر ، أنه — طبقا لاحكام قبلتـون المؤسسات العمالية الصادر بقـلتـون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العمالية ذات الطابع الاقتصادى ، ولائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العمالية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — تسرى على موظفى المؤسسات العمالية ذات الطابع الاقتصادى احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص . واذا جاءت لائحة تنظيم موظفى وعمال المؤسسات العمالية — المشار اليها — خالية من أى نص يبين القواعد التى تحسب على أساسها اعانة غلاء المعيشة لموظفى وعمال المؤسسات العمالية الذين تسرى فى شأنهم تلك اللائحة ، فإن مقتضى ذلك هو الرجوع إلى قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفى الدولة ومستخدئيهـا وعملهاـهـا وهو ما قضت به المادة ١٥ من تلك اللائحة فى عبارات واضحة وصريحة . وبناء على ذلك يطبق فى شأن موظفى وعمال المؤسسات العمالية ذات الطابع الاقتصادى — فى ظل العمل باحكام اللائحة سالفة الذكر — كافة القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة بالنسبة إلى موظفى الدولة ومستخدئيهـا وعملهاـهـا ، ومن بين هذه القواعد ما تضمنه احكام قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتنظيم النسبى من اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها وبالصـمـم بها بما يعادل الخمسين الذى طرأ على مرتبات موظفى الدولة بموجب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (انظر الكـلفـرين) .

اما فيما يتعلق بالفترة السابقة على العمل باللائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العمالية سالفة الذكر — طبقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العمالية الصادر بقـلتـون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — فإن

القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة ، والمغفرة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها ومعالها - والمشار اليها - انها تسرى فى شأن موظفى وعمال المؤسسات العامة ، التى يرد فى القرار الصادر باتخاذها لو فى اللوائح التى يضعها مجلس ادارتها نص خاص يتناول بالتنظيم القواعد التى تصب على اساسها اعانة غلاء المعيشة فيها .

وليس ثبت ما يدعوا الى النظر فى القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة - السليق الاشارة اليها - سميا الى تحديد ما يلائم منها وضع المؤسسات العامة وما لا يلائم ، ذلك ان سريان احكام قانون الموظفين - او احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة - على موظفى المؤسسات العامة ، انها تقرر بالنظر الى وضع هؤلاء الموظفين باعتبارهم موظفين عموميين وفقا لما انصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ومؤدى ذلك ان الدافع الى تقرير سريان احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة ، على موظفى المؤسسات العامة ، وهو المساواة بينهم فى المعاملة ، الامر الذى لا يتأتى الا اذا خضعوا جميعا الى نفس النظم والقواعد ، بغض النظر عن الظروف التى تحكم الميزانية العامة للدولة او ميزانية المؤسسات العامة ، وما اذا كانت الاولى توجب اجراء تعديل فى مثل او نسب اعانة غلاء المعيشة ، بما قد لا تصافه الثانية .

كما وانما ليس مقبولا ما يقال من ان الاحالة الواردة فى القوانين واللوائح المنظمة لوضع موظفى المؤسسات العامة ، انها تنصرف الى الاحكام والنظم ذاتها المطبقة على موظفى الدولة ، بغض النظر عن تفصيلاتها التنظيمية التى قد تختلفها ظروف مالية معينة - ذلك ان الصحيح هو ان الاحالة تنصرف الى القواعد والنظم على الوجه بالضرورة التى يتم بها تطبيقها على موظفى الدولة طالما كان ما استهدفه المخرج هو المساواة بين موظفى المؤسسات العامة وموظفى الحكومة ، باعتبارهم جميعا موظفين عموميين .

ولا يستقيم من ناحية اخرى القول بان قواعد التخفيض النسبى من اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها وخسم ارباق الكادرين ، اجراءات اقتضتها

ناروف ميزانية الدولة ولا تنطبق لذلك على موظفي المؤسسات العمالية ، الذين يحصلون على مرتباتهم من ميزانيات لم تحط بها تلك الظروف — ذلك ان مؤدى هذا القول ان القواعد المشار اليها تكون مؤقتة ، ويكون اعمالها مرهونا باستمرار الظروف التى اوجبتها ومن المبين ان هذه النتيجة لا تطبق الواقع القانونى او الواقع المادى التطبيقى فذلك القواعد والنظم اتصفت بالديمائية ، لا بقتوت المرتبط بظروف انيزانية التى نقررت فى ظلها . وبذلك اصبحت تعديلات موضوعية دائمة لقواعد صرف اعانة غلاء المعيشة .

فتوى ٧٠٨ — فى ١/٨/١٩٦٥ .

الشرع السليم

التأديب

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

الأصل في التأديب أنه مرتبط بالوظيفة — مؤدى ذلك أنه اذا انقطعت
رابطه التوظيف لم يعد للتأديب مجال — ليس في لائحة نظام العاملين بالشركات
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المطبقة على
المؤسسات العامة نص يجيز تتبع العامل بالمسطرة التأديبية بعد انتهاء
خدمته .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي
مرت على العاملين بالمؤسسات العامة وفقا لنص المادة الاولى من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن اصدار لائحة نظام
العاملين بالمؤسسات العامة والتي تحكم الواقعة المثلثة ، يبين انها
جاءت خلوا من أى نص يجيز تتبع العامل بالمسطرة التأديبية بعد
انتهاء خدمته .

والاصل في التأديب أنه مرتبط بالوظيفة بحيث اذا انقضت رابطة
التوظيف لم يعد للتأديب مجال ما لم يقضى المشرع استثناء بغير ذلك كما
هو الشأن بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢) .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

قرار مجلس ادارة المؤسسة بوصفه جمعية عمومية باعتماد ميزانية الشركة واخلاء طرف اعضاء مجلس الإدارة لا اثر له على الدعوى التأديبية — اذا تولت النيابة الادارية التحقيق في المخالفات قبل ان تتخذ النيابة الادارية قرارا نهائيا في التحقيق الذي بداته والا تسبقها برأى .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس ادارة المؤسسة بوصفه الجمعية العمومية العادية للشركة باعتماد ميزانية الشركة واخلاء طرف اعضاء مجلس الإدارة لا اثر له على الدعوى التأديبية وانه وقد تولت النيابة الادارية التحقيق في المخالفات المنسوبة الى الطامن فما كان يجوز على أية حال للجهة التي يتبعها ان تتصرف في شأن مسئوليته عن المخالفات المذكورة قبل ان تتخذ النيابة الادارية قرارا نهائيا في التحقيق الذي بداته واذ تسبقها برأى والا كمن في ذلك مصادرة للنيابة الادارية في رأيها وتعطيلها لاختصاص اصيل لاضفاء عليها القانون .

(طعون ارقام ١٣٥ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١١٧ لسنة ١١ في — جلسة ١٩٦٨/٦/١ .)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسة العميلة — المادة ٥٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٢٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين في الشركات المطبق على العاملين بالمؤسسات العميلة — نصها على ان يضع مجلس الإدارة نظما داخليا للتحقيق وللحكمة

للجزاءات مع تحديد السلطة المختصة بتوقيعها برأى عدم الإخلال
بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩ لسنة
١٩٥٩ — اعتماد الانفصال لرئيس مجلس إدارة المؤسسة بتوقيع
الجزاءات التأديبية بصفة مؤقتة لحين وضع مجلس الإدارة اللائحة المذكورة
— تفيد سلطته في هذا الشأن بذات التفيد للخلص بعدم الإخلال بأحكام
القانونين المذكورين .

ملخص الفتوى :

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة
١٩٦٢ المشار إليه على أن تسرى أحكام لائحة نظم العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسة العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة .

وتنص المادة ٥٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
في شأن لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على أن
« يضع مجلس إدارة الشركة نظماً داخلياً للتحقيق يكفل تهيئة الفرص
للعامل لأداء أوقاله فيما نسب إليه » .

كما يضع لائحة للجزاءات وشروط توقيعها ويحدد السلطة المختصة
بتوقيعها بالنسبة إلى المستويات المختلفة ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار
إليهما .

وتعتمد هذه اللائحة بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذا النص أن المشرع عهد إلى مجلس الإدارة
بوضع نظم داخلي للتحقيق ولائحة للجزاءات مع تحديد السلطة المختصة
بتوقيعها برأى عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومقتضى هذه الدعوة من المشروع لمجلس الإدارة أن
يقرر المجلس إلى إجراء (مؤداة) بوضع هذه اللائحة على النحو المقترح ..

والى ان يضع مجلس الادارة الثلاثة المذكورة ويحدد فيها السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية بالنسبة الى المستويات المختلفة ينمقد الاختصاص بتوقيع هذه الجزاءات بصفة مؤقتة لرئيس مجلس الادارة طبقا للمادتين ٦ ، ٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بصدار قانون المؤسسات العلية التى تنص اولاهما على ان يقولى ادارة المؤسسة العلية :

(١) مجلس ادارة المؤسسة .

(٢) رئيس مجلس الادارة .

كما تنص ثاقيتها على ان « يتولى رئيس مجلس ادارة المؤسسة ادارتها وتصريف شئونها وفقا للاحكام التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية الصادر باتشاء المؤسسة وتحت اشراف الوزير المختص » .

على ان يراعى فى ممارسة رئيس مجلس الادارة لهذا الاختصاص عدم الاخلال باحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمت التأديبية والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحكمت التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العلية والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بصدار قانون العمل وهو التعيد الوارد فى المادة ٥٥ من لاتحة نظام المعلنين بالشركات التابعة للمؤسسات العلية على حق مجلس الادارة فى وضع لاتحة الجزاءات وتحديد السلطة المختصة بتوقيعها والذي يصدق من باب لولى على حق رئيس مجلس الادارة فى توقيع هذه الجزاءات ريثما يتم صدور اللاتحة التى لوجب القانون على مجلس الادارة وضعها .

لذلك لنتهى الراى الى ان رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العلية لتعير الصحارى هو الذى يملك مؤقتا - والى ان يضع مجلس ادارة المؤسسة الثلاثة الخاصة بالجزاءات ونمسا لما لوجه قرار رئيسه

الجمهورية رقم ٢٥٤٩ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٥٥ منه والتي يتمتعون للجائزة بوضعها - سلطة توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات المذكورة بمرأاة لتكليف القوانين المعمدة في هذا الشأن على الوجه المتضمن .

(ملف رقم ١١٥/٢/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٢/٢) .

قاعدة رقم (٢٥٧)

المادة :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن سريان احكام قانون النية الادارية والمحكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة - اختصاص مجلس الادارة المختص في المادة الثانية منه بقتور على تجديد الاختص بتوقيع الجزاءات في الحالات المحددة به وبمستلر قرارات التوقف عن العمل - انعقاد الاختصاص بالحكمة التأديبية وحدها اذا جاوز مرتب العادل ١٥ جنيها واستوجب المخالفة توقيع جزاء يجاوز الفصل من المرتب خمسة عشر يوما - لا يلزم لممارسة الحكمة التأديبية هذا الاختصاص ان تكون النية الادارية هي التي تولت تحقيق المخالفة - ليس ذلك انه لا تلازم بين اختصاصات الحكمة التأديبية وبين اختصاص النية الادارية في التحقيق .

ملخص التبروي :

ان المادة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النية الادارية والمحكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة تنص على ان « يحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة او الهيئة او الشركة او من يتولى الادارة فيها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة الذين لاتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ،

وبالمعنى في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتبتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو كفي المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وبإصدار قرارات الوقت عن العمل .

وإن المادة الثالثة من القانون ذاته تنص على أنه « مع مراعاة أحكام المواد التالية تنص على موظفي المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها في المادة (١) أحكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه » . وهذا الباب الثالث هو المخلص بالمحكم التأديبية . ولقد تناولت المواد التالية للمادة هذه تشكيل المحاكم التأديبية للهيئات الخاضعة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والجزاءات التي لها توقيعها .

ويؤخذ من نصوص هذه المواد جميعا أن إختصاص مجلس إدارة المؤسسة أن الهيئة أو الشركة أو من يتولى الإدارة فيها حسب الأحوال مقصور على تحديد المختص بإصدار قرارات الوقت عن العمل بتوقيع الجزاءات على :

١ - العاملين الذين لا تجاوز مرتبتهم خمسة عشر جنيتها شهريا مهما كان مقدار العقوبة التي تستوجبها المخالفة .

٢ - العاملين الذين تزيد مرتبتهم على خمسة عشر جنيتها إذا كانت المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وأن مجلس الإدارة أو متولى الإدارة يملك في سبيل تحديد المختص بتوقيع العقوبات المتقدمة تشكيل هيئة تأديب خاصة .

أما حيث يجوز مرتب العامل المنسوبة اليه المخالفة خمسة عشر جنيتها شهريا وتستوجب للمخالفة توقيع جزاء يتجاوز الخصم من المرتب خمسة عشر يوما فيتمتع الإختصاص للمحكمة التأديبية وحدها دون غيرها من السلطات الإدارية المختلفة أو هيئات التأديب الخاصة .

وعنى عن البيان أن لجنة تنظيم عمل العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المعنية بالإصلاح بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٥٦

١٩٦٢ ما كانت لتبس اختصاص المحكم التأديبية في شئون هؤلاء العاملين «
بل قتها نيهت في المدة ٥٥ منها الى وجوب « عدم الاخلال بالحكم القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ « الخاص بامادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات
التأديبية وهو ما لكه نظم العاملين بالقطار العام الصادر به قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٢.٩ لسنة ١٩٦٦ .

ولا يبين من نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ او القانون رقم
١٩ لسنة ١٩٥٩ او قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ او
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢.٩ لسنة ١٩٦٦ ان ثمة تلازما بين
الاختصاصات التي تمارسها المحكمة التأديبية وبين اختصاص النيابة
الادارية في شأن التحقيق او ان شرط ممارسة المحكم التأديبية لهذه
الاختصاصات ان تكون النيابة الادارية هي التي تولت التحقيق في المخالفة
بل يستوى ان تتولى النيابة الادارية او الجهة الادارية المختصة .

لذلك انتهى الرأى الى انه لا يشترط لممارسة المحكم التأديبية
اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ان تكون
النيابة الادارية هي التي تولت تحقيق المخالفة ، بل يستوى في ذلك ان
تكون قد تولته النيابة الادارية او الجهة الادارية المختصة .

(ملف ١.٨/٦/٨٦ - جلسة ١٩١٦/١/٧)

تكملة رقم (٢٥٨)

القبضا :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة
الادارية والمحكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة
والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - اختصاص السلطات الادارية
بالمؤسسة في فصل العامل الذى لا يجاوز مرتبه خمسة عشر جنه
شهرية - مفيد بضرورة العرض على اللجنة المشكلة بقرار وزير العمل رقم
٩٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنظيلا لقس المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١

عسنة ١٩٥٩ — انسئس لك ان هذا الحكم اكثر سخطا ثم يسرى على
المالين بالمؤسسة العملة فى ظل القرارين الجمهوريين رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ — صدور القرار الجمهورى رقم ١٢٢٠٩
لسنة ١٩٦٦ بنظام المالين بالقطاع العام — مؤداه ان حصل المالين
بالمؤسسة طبقا للمادة ٦٠ منه يخضع لحكم المادة ٦٤ من ذات النظام
ومن ثم يتعين عرضه على اللجنة المنصوص على تشكيلها فيها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شان سريلى
احكام قانون النيلة الادارية والمحكمات التأديبية على موظفى المؤسسات
والهيئات العملة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على ان
« يحدد بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة او الهيئة او الشركة او من
يتولى الادارة فيها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على
الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتبتهم خمسة
عشر جنيتها شهريا ، ويلتصرف فى المخالفات التى تقع من الموظفين الذين
تجاوز مرتبتهم هذا الحد والتى ترى فيها النيلة الادارية حفظ الاوراق او
ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب عن مدة
لا تجاوز خمسة عشر يوما ويصدر قرارات الوقف عن العمل » .

وان المادة الثالثة من القانون ذاته تنص على انه « مع مراعاة احكام
المواد التالية تسرى على موظفى المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص
عليها فى المادة (١) احكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
المشار اليه » وهذا الباب الثالث هو الخاص بالمحكم التأديبية للجهات
الخاضعة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والجزاءات التى يجوز لـها
توقيعها .

ويؤخذ من استظهار نصوص هذه المواد جميعا ان اختصاص مجلس
ادارة المؤسسة او الهيئة او الشركة او من يتولى الادارة فيها حسب
الاحوال متصور على تحديد المختص بإصدار قرارات الوقف عن العمل
وتوقيع الجزاءات على :

١ - المعلنين الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها شهريا اليه
كل مقدار العقوبة التي تستوجبها المخالفة .

٢ - المعلنين الذين تزيد مرتباتهم على خمسة عشر جنيتها شهريا
اذا كتلت المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء يجاوز الخصم من المرتب
عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما .

اما حيث يجاوز مرتب العامل المنسوبة اليه المخالفة خمسة عشر
جنيتها شهريا وتستوجب المخالفة توقيع جزاء يجاوز الخصم من المرتب
خمس عشرة يوما ، فينمقد الاختصاص للمحكمة التأديبية وحدها دون
غيرها من السلطات الادارية المختصة .

وهذا هو ما سبق ان انتهى اليه رأي الجمعية العمومية للقسيم
الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٧ من سبتمبر سنة
١٩٦٦ .

وفي عن البيان ان اختصاص السلطات الادارية بالمؤسسات العلية
في فصل العاملين الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها شهريا انما
يتقيد بضرورة العرض على اللجنة المشكلة بقرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة
١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية وقواعدها واجراءات تأديب العمال
الصادر تنفيذا لحكم المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، اذ
تنص المادة السادسة من هذا القرار معطلة بقرار وزير العمل رقم ١٠٧
لسنة ١٩٦٢ على انه « اذا رأت ادارة المنشأة التي تستخدم خيسين عللا
بماكثر ان المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله تمنع عليها تبيل
ان تصدر قرارا نهائيا بذلك عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه
الاتي :

(ا) مدير منطقة العمل المختص او من يتدبه

(ب) ممثل للعامل تختاره اللجنة التأديبية الفرعية
أو النقابية العلية حسب الاحوال .

(ج) ممثل لمصاحب العمل .

ويسرى حكم القوة السابقة على حالات الفصل المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل .

وتنص المادة السابقة من القرار المذكور على أن « تتولى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بحث كل حجة تعرض عليها وأبلاغ إدارة المنشأة رأيها فيها وذلك في ميعاد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ إحالة الأوراق إليها . وللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والإطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزومها ، ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخذته من إجراءات وتبنيها وتنقله عن أقوال جرائ كل عضو من أعضائها الثلاثة مسجلا . وتودع صورة من هذا المحضر لدى العامل وتسلم صورة أخرى لكل من منطقة العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية بالمنشأة أو اللجان الفرعية أو النقابة العامة بحسب الأحوال .

كما تنص المادة من القرار ذاته على أن « كل قرار يصدر يفصل أحد العمال خلافا لأحكام المادتين السابقتين يكون باطلا .

ومرد ذلك إلى أن هذه الأحكام بتوفيرها ما كلفته من مساهلات للعاملين في خصوص تأديبهم تعد أكثر سخاء .

ومن ثم تصدق بهذا الوصف على العاملين بالمؤسسات العمالية بالتطبيق لحكم المادة الأولى من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العمالية الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وهي التي تنص على أن « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قانون الصل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما لعدد العمل ، وذلك بحسب أن هذا النظام الأخير قد سرى على المؤسسات العمالية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

أما اعتبار من ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ، تاريخ العمل بنظام العاملين بقطاع العلم الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، فإن فصل المؤسسة لأحد العاملين بها في الحدود التي تلك

فيها هذا الفصل بالتطبيق للمادة ٦٠ من هذا النظام ، انما يخضع لحكم المادة ٦٤ من النظام ذاته التي تنص على انه « اذا رأى رئيس مجلس الادارة ان المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله تعين عليه قبل ان يصدر قرارا نهائيا بالفصل عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

(أ) مدير مديرية العمل المختص او من يندبه رئيسا

(ب) ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية اعضاء

(ج) ممثل للمؤسسة او الوحدة الاقتصادية حسب الاحوال .

لذلك انتهى الرأى الى انه حيث تكون الجهة الادارية في المؤسسة انعابة مختصة بفصل العاملين بها على التفصيل المتقدم فاتها تلتزم في هذا الشأن بقرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر والقرارات المعدلة له ، او باحكام نظم العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بحسب الاحوال على ما سلف بيـناته .

(ملف ١٢١/٢/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٩/٢١)

الفرع الثاني

التقيل

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ بتقرير استثناء من لائحة الملبين بالقطاع العام — نصه على أن الملب المتقيل من جهة تطبيق نظام الملبين المنعنين بالدولة الى إحدى المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها يستحق تلقى العلاوة المقررة له في اول يناير التالي لحصوله على علاوته الدورية في جهته الاصلية — شرط ذلك ان يكون نقل الملب تبعاً لالغاء « الوحدة الإدارية » التي كان يعمل بها او ضمها او تحويلها الى مؤسسة عامة او وحدة اقتصادية تابعة لها — المقصود بتعبير « الوحدات الإدارية » في ضوء الحكمة من اصدار القرار المذكور — اتساع منقول هذا التعبير ليشمل ، الى جانب الوزارة او المصلحة ، الإدارة او الفرع او القسم وانما لاى منها كيان محدد ومحدد النشاط الذي يقوم عليه قد نقل الى القطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ بتقرير استثناء من لائحة الملبين بالقطاع العام ينص في مادته الاولى على ان « تمنح نسبة الثلثين من قيمة العلاوة الدورية المقررة ، للملبين الذين كانوا يعملون في جهات تطبيق نظام الملبين المنعنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ثم نظروا الى إحدى المؤسسات العامة او إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها التي كان يسرى في شأن الملبين بها

الحكم قرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بصدار لاتحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العلمية ورقم ٨٠٠ لسنة
١٩٦٣ بصدار نظام العاملين بالمؤسسات العلمية او تطبق نظام العاملين
بالقطاع العلم الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٦ لسنة ١٩٦٦
المشار اليه ، تبعا لافاء الوحدات الادارية التى كانوا يعملون بها او ضمها
او تحويلها الى مؤسسات علمية او وحدات اقتصادية تابعة لها طبقا
للقوانين واللوائح وذلك فى احوال ينالر التالى بملفزة لجصولهم على علاواتهم
الدورية فى جهاتهم الاصلية .

ومما هذا انص ان العمل المنقول من جهة تطبق نظام العاملين
المدينين بالدولة الى احدى المؤسسات العلمية او الوحدات الاقتصادية
التابعة لها يتحقق ثلثى الطلوة التورية المقررة فى احوال يتغير التالى
بملفزة لجصوله على علاواته التورية فى جهته الاصلية ، وذلك اذا كان
نقله تبعا لافاء الوحدة الادارية التى كان يعمل بها هو ضمها او تحويلها
الى مؤسسة علمية او وحدة اقتصادية تابعة لمؤسسة علمية .

ومن حيث ان عبارة «الوحدات الادارية» التى وردت فى النص
المشار اليه ، فمما يتحقق لجصولها لجصول على الوزارات والمصالح العلمية ،
وقد يتسع ليشمل فضلا عن الوزارات والمصالح ، والهيئات العلمية
والفروع والادارات والاقسام المختلفة للجهات الادارية للدولة متى كان
لكل منها كيان تحدد داخل الوزارة او المصلحة ولتحديد الحلول الذى تصد
اية المشرع من هذه العبارة فى هذا المجال يتفق الولاوف على الحكمة من
اصدار القرار المذكور ، وهو كذا ينص من نصه ومن مخرجه الايضاحية ،
رفع القبن الذى يقع على العمل نتيجة تغيير موعد علاواته الدورية من اول
مايو فى كل علم حسبما يحدده نظام العاملين المدينين بالقبولة ، الى اول
يناير من كل علم حسبما تحدد لوائح العاملين فى القطاع العلم ، وهذه
الحكمة كما تتواءم فى حالة نقل العمل نتيجة افاء الوزارة او المصلحة
التى يعمل بها ، تتواءم ايضا فى حالة نقله نتيجة افاء الادارة او الفرع
او القسم الذى يعمل به ، بلدام لهذه الادارة او الفرع او القسم كيانا
محدد ومادام النشاط الذى يقوم عليه قد نقل الى القطاع العلم ، فالعامل
فى الحالتين نقل بغير ارادته ولدواع تتعلق بالمصلحة العلمية وحدها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مشروع تنظيم الإنتاج الزراعي يحفظت البحيرة والغربية والمنوفية والقليوبية والمنيا وأسيان ، كلن تبعا لوزارة الزراعة وله اعتبارات في ميزانيها .

وتنفذا لفتون ربط الميزانية العامة للتحوّل عن السنة المالية ١٩٦٦/١٩٧٠ التي اعتبارات المخصصة لهذا المشروع وكذلك الترتيبات المخصصة للعاملين به من ميزانية وزارة الزراعة بمقتل أنجاهميا بميزانية المؤسسة بما بين منه أن مشروع تنظيم الإنتاج الزراعي في هذه المحفظات الست قد تميز بكيان مستقل من حيث الاعتمادات والدرجات المخصصة للعاملين به ومن ثم فله يعتبر بهذه المنلة وحدة ادارية في مفهوم احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٦ سلف الذكر ، وبالتالي فان العاملين به الذين نقلوا تبعا لانهاء ، الى المؤسسة المذكورة ، يستحقون ثلثي العالوة الدورية المقررة لهم في اول يناير سنة ١٩٧٠ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العاملين الذين نقلوا من وزارة الزراعة الى المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة في الحالة المعروضة يستحقون ثلثي العالوة الدورية المقررة لهم في اول يناير سنة ١٩٧٠ .

(ملف ٢٦٩/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

النقل من احدى المؤسسات العامة الخاصة الى وظيفة بالخدمة يتم بقرار من رئيس الجمهورية ، فلذا كان قد صدر على هذا النحو صحيحا فهو لا يجوز المبالغة الى تعجيله بقرار من الوزير بما يتبين بان المصنوع بالقرار الاخر كان مجرد ابقاء .

ملخص الحكم :

نقل أحد المعلقين بأحدى المؤسسات العلمية اللغة طبعا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العلم والحلقة بوزارة الزراعة وشغله منصب وكيل الوزارة بها ثم صدور قرار لاحق من وزير الزراعة بعد يومين من تعيينه وزيرا للزراعة وتعديل قرار سلته يجعل نقل المدعى إلى الهيئة العلمية لمشروعات النعما لتسيية الزراعية بدلا من وزارة الزراعة يعتبر خروجاً على أحكام القانون وتجاوزاً لأحدوده واختصاصاته ، إذ ما كان يجوز له قانون أن يسحب قراراً صحيحاً بنقل المدعى إلى وزارة الزراعة وأن يمد له بعد انتضاء المهلة المنصوص عليها في القانون المذكور ، وبعد أن أصبح من عداد المعلقين الثائغين لأحدى وظائف الإدارة العليا بها مما كان يتطلب وفقاً لحكم المادتين ١٢ ، ١٦ من نظام المعلقين المذنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١. صدور قرار من رئيس الجمهورية وليس مجرد قرار من الوزير المختص ويبين من ذلك أن القرار لم يستهدف إلا إيذاء المدعى والتكبد به ، ويضحي بهذه المثابة جزاءاً متنعماً ومن ثم يستوجب الإلغاء .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

نقل إحدى الملاحظات من دار التعاون للطبع والنشر إلى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني في وظيفة معاملة لوظيفتها التي كانت تشغلها من حيث المستوى — عدم استحقاقها تمويهاً عن هذا النقل — لا يغير من ذلك حرمانها من عمولة تسويق الإعلانات لصحت دار التعاون على أساس أن هذه العمولة ليست من خصائص الوظيفة ومقرراتها القانونية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ يقضى بأن تسرى أحكام لائحة نظام المعلقين بالشركات المطبقة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المعلقين

في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة » وقد عمل بهذا القرار الجمهوري من تاريخ نشره في ١٠/٣/١٩٦٣ ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل حكم القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ بحيث أصبحت بعد التعديل « تسري أحكام لائحة نظام المساهلين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص وقد نشر هذا القرار في ٢٨/٧/١٩٦٤ . واذ نظمت المدمية من جمعية تعاونية — علية مملوكة للدولة بالكامل إلى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني وكان نظما بإدارة القرار الوزاري والقرار الصادر من مجلس إدارة الجمعية التعاونية العامة — فإن هذا النقل يخضع لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ طبقا لأحكام القرارات الجمهوريين رقمي ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ و ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ وتقتضي لائحة نظام المساهلين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في المادة ٢٨ بأنه لا يجوز نقل العمل أو نخبه من جهة إلى أخرى — أو من عمل إلى آخر في المستوى ذاته سواء كان ذلك الأدنى من الوظائف بقرار من السلطة المختصة بال تعيين في كل من داخل الشركة أو إلى شركة أخرى . . ويتم ذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف الشريكين . . . ولا يجوز نقل العمل من شركة إلى أخرى إذا كان النقل يفوت عليه دوره في الترقية بالانتمية ما لم يكن النقل بناء على طلبه . . ولئن كان صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن نائب رئيس الوزراء الزراعي والري وزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي ووزير الزراعة لا يملك سلطة نقل المدمية من الجمعية التعاونية العامة للطبع والنشر التي يشرف عليها بموجب القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ المؤرخ ٢١/٤/١٩٦٥ إلا أن الثابت أن المدمية نقلت من الجمعية التعاونية المذكورة بقرار مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر الصادر في اليوم التالي مباشرة أيوم صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ وكان ذلك في ٢٥/٤/١٩٦٥ ، هذا فضلا عن القرار الذي أصدرته المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعاوني بلاحاق المدمية بخدمتها بالفئة السابعة بمرتبتها السابق ومقداره ٢٦ ج شهريا . ومجلس إدارة الجمعية التعاونية العامة المنقولة منها المدمية هو طبقا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٣١٧

للسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية النشطة العليا في إدارة شؤون الجمعية وعلى ذلك يكون القرار الصادر من مجلس إدارة الجمعية التعاونية العامة للطبع والنشر في ١٩٦٥/٤/٢٢ ينقل المدعية إلى المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعاوني قرارا قد صدر ممن يملك حقونا سلطة إصداره والأصل هو جواز نقل العامل نقلا مكثيا من جهة إلى أخرى أو دخال الوحدة أو إلى وحدة أخرى بشرط أن يكون ذلك في المستوى ذاته ويشترط عدم تفويت دون العامل في الترقية بالأكاديمية - إذا كان المنقل من وحدة إلى وحدة أخرى - ما لم يكن الفصل بداء على طلب الموظف نفسه ولم يثبت من الأوراق أن نقل المدعية من الجمعية التعاونية العامة للطبع والنشر (دار التعاون) إلى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني وقد موت عليها دورها في الترقية بالأكاديمية في الجمعية التعاونية المذكورة أو أنه كان إلى مستوى وظيفي أدنى من المستوى الوظيفي الذي كانت تشغله في الجمعية التعاونية سابقة الذكر ، والثابت أن المدعية احتفظت بمرتبتها الأساسية ومقداره ٢٦ جنيها شهريا عند النقل وقد وضعت في مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني على وظيفة من الترتبة السابقة بمرتبتها في ١٩٦٥/٤/٢٨ ورقبت إلى الفئة السادسة في ١٩٦٨/١ وإلى الفئة الخامسة في ١٩٧٠/١/١ بمرتبة شهري ٢٥ ج شهريا ولم يثبت من الأوراق أن نقل المدعية قصد به إبعاده عن العمل في مجال الصحافة كما لم يشترط القانون أن يبنى النقل على واقعة يستوجب تدخل الإدارة لأجرائه - كما جاء في أسباب الحكم المطعون فيه لأن أساس هذا التصدير هو اعتبار النقل جزاء تأديبيا بينما هو إجراء مشروع أصلا لمادام النقل إلى وظيفة من مستوى الوظيفية المنقول منها ولا يفوت على العامل المنقول دور في الترقية - بالأكاديمية المطلقة من الجهة المنقول منها ولئن ترتب على نقل المدعية إلى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني حرمانها من عمولة شوبق الاعلانات لصحف دار التعاون بمتوسط يزيد على خمسة جنيه سنويا عن كل من سنتي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ فإن هذه العمولات ليست من خصائص الوظيفة المنقولة منها المدعية والتي تعوض عنها أن حرصت منها بسبب النقل المكثي أو النوعي لمادام النقل قد راعي مستوى الوظيفة الذي كانت المدعية تشغله فضلا عن عدم تفويت دورها في الترقية بالأكاديمية المطلقة في الجهة المنقول إليها ويؤدي ذلك كله أن الفرار المصادر من نقل المدعية قد صدر ممن يملك حقونا مستوفيا شروط النقل طبقا لحكم

المادة ٢٨ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام المسجلين بوحدة القطاع العلم من حيث أنه - أي قرار النقل كان إلى وظيفة من المستوى ذاته الوظيفة للقانون منه ولم يترتب عليه تهوية دور المدعية في الترقية بالانتمية المطلقة ، من حين إعلان المدعية من عوالات تسويق الاعلانات الصحف دار التعاون فلا يجوز منها لأن هذه العوالات ليست من خصائص الوظيفة ومقرراتها القانونية وعلى ذلك يكون قرار نقل المدعية من دار التعاون إلى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاون من ١٩٦٥/٤/٢٨ إلى ١٩٧٢/٥/١ قد جاء مصادفاً صحيح حكم القانون والاصل ان الإدارة لا تسال بالتعويض عن - قراراتها الادارية المعروضة تصف بكون الخطأ بسبب مشروعية هذه القرارات ومن ثم يكون طلب المدعية الحكم لها بالتعويض من الأضرار التي أصابتها من جراء القرار الصادر بنقلها على غير - أساس سليم من القانون ويكون الحكم المظنون فيه أنقاضى بإلزام وزارة الزراعة ودار التعاون ، للطبع والنشر بان تدفعاً بتضامين تعويضاً مقداره ثلاثة آلاف جنيه (٣٠٠٠ جنيه) للمدعية عن الأضرار التي أصابتها من جراء نقلها من دار التعاون للطبع والنشر إلى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاون ويكون هذا الحكم في غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول التماس شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المظنون فيه وبرفض دعوى المدعية وإلزامها بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٤٢ ، ٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥) .

الفرع التاسع

المزايا التي يحتفظ بها المملون المتقنون من المؤسسات الملية الملة

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

نص المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام على إلغاء المؤسسات الملية التي تمارس نشاطا بذاتها مع نقل عملها الى جهة اخرى - تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ بأضافة فترة جديدة لها بالحفاظ هؤلاء المملين بعد نقلهم بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من مزايا مالية وعينية - يدخل في تلك المزايا العلاج الطبي بالنسبة للمملين المتقنون من المؤسسات التي كانت تتبع نظاما لعلاج المملين بها - احقيتهم في الاحتفاظ بشيئة اذا لم يكن بالجهة المتقنون فيها نظام مماثل للعلاج الطبي .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على انه « تلغى المؤسسات الملية التي لا تمارس نشاطا بذاته ... »

ويستمر المملون بهذه المؤسسات في تلقي مزاياهم وأجورهم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنظم باكتنيتهم ومثلهم

كما يحتفظ المملون المتقنون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوائز ومكافآت ولرياح ولية مزايا

مادية أو عينية أخرى خلال على ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون يقرباً من مزايا مماثلة في الجهة المتقول إليها المعلن وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

ومن حيث أن قصد المشرع قد أتجه وفقاً لصريح هذا النص إلى الاحتفاظ للعامل بتوسط المزايا المادية أو العينية التي كان يحصل عليها من المؤسسات الخفأة ، فله أن يدخل في تلك المزايا العلاج الطبي الذي كان يتمتع به العامل قبل نقله من المؤسسة فيكون له الحق في الاحتفاظ بقيمته إذا لم يكن بالجهة المتقول إليها نظلم مماثل للعلاج الطبي .

ومن حيث أنه لا يسوغ القول بعدم جواز احتفاظ العامل بتوسط ميزة العلاج الطبي استناداً إلى أن أفادة المعلن منها أمر غير مستلزم وغير دائم لتوقعه على مرض العامل وإلى تعذر حساب بتوسطها لعدم وجود حد أدنى لها مما يؤدي إلى إختلاف مقدارها من شخص إلى آخر . ذلك لأن المشرع قد قرر الاحتفاظ بتوسط المزايا خلال على ٧٤ ، ١٩٧٥ وهذا يعني أنه قصد الاحتفاظ بالمزايا غير الدائمة لذلك لجأ إلى حساب ما يحتفظ به المعلن على أساس المتوسط المنصرف له خلال عشرين كلين ومن ثم فإنه يكون قد استبعد شرط الإيوام والاستمرار .

وأيضاً فله لا وجه للحجج بتعذر حساب ميزة العلاج الجاني ، لأن هذه الميزة مقرر لها مبلغ محدد بالمؤسسة ومن ثم فلن يحصلها يكون على أساس متوسط نصيب الفرد من هذا المبلغ في السنتين المذكورتين بالنص وذلك بقسمة هذا المبلغ على جميع المنتفعين بنظام العلاج الطبي في كل سنة ثم استخراج متوسط نصيب الفرد في السنتين .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى أن العلاج الطبي يعتبر ميزة يجب الاحتفاظ بها للعاملين المتقولين من المؤسسات الخفأة إلى الهيئة العامة للاستعلامات طالما أنه لا يوجد بها نظام مماثل للعلاج الطبي وأن حساب هذه الميزة يكون على أساس متوسط نصيب الفرد من المبلغ الذي كان مخصصاً للعلاج بالمؤسسة المتقول منها .

(ملف ٧٧٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦)

قاعدة رقم (٢٦٣)

نقصد :

النص على إلغاء المؤسسات المالية التي لا تمارس نشاطا بذاتها مع نقل عملها الى جهة اخرى - تمديدها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ بالصفة فترة جديدة لها نفس الاحتفاظ هؤلاء العاملين بعد نقلهم بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من مزايا مالية وعينية - وجوب النظر الى كل ميزة على حدة ومقارنتها بمثلها في الجهة المتولين اليها - احتفاظ العاملين بالميزة التي لا يوجد مثلها في الجهة المتولين اليها - بالميزة الاكبر في حالة وجود مثلها وجوب ان تكون المزايا المالية والعينية تقبل العمل الاصلى للعامل وان تكون مستندة الى قواعد صرف لها صفة العمومية - بفرج من نطاق المزايا التي يجب الاحتفاظ بها للعامل كل مبلغ لا يقابل عمله الاصلى ويشمل ذلك بدل الانتقال الثابت ومصاريف الانتقال التمهيلية ومكافآت التدريب والتدريب وبدل حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والاجور الانشائية .

بمفص القسوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ - المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على انه « تلغى المؤسسات المالية التي لا تمارس نشاطا بذاتها... »

كما يحتفظ العاملون المتقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح واية مزايا مالية او عينية اخرى خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصلة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مغلطة في الحصة لتقول اليها العامل وفي هذه الحالة يصرف له ايها اكر .

ومن حيث أنه طبقا لصريح هذا النص فإن المشرع لم ينظر الى مجموع المكلفات والحوائز والأرباح والمزايا المادية والعينية التي كان يتقاضاها العامل المتقول من المؤسسات اللغاة عند تحديد ما يحتفظ به منها بعد نقله ، وإنما نظر الى كل منها على حدة مقارنة بمثلتها في الجهة المتقولة اليها ذلك لأنه قرر ابتداء احتفاظه بتلك المزايا بصفة شخصية ولم يتقيد هذا الحكم الا بتقيد عدم الجيع بينها وبين ما يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهة المتقولة اليها — وهذا يعني احتفاظه بالميزة التي لا يوجد مثلها في تلك الجهة على وجه الأفراد — وإذا وجدت ميزة مماثلة استحق العامل الميزة الأكبر بغض النظر عما إذا كان ذلك سيؤدي الى زيادة مرتبه عما كان يحصل عليه في المؤسسة المتقولة منها ، ولقد كان في مكة المشرع أن يحد من هذا الاثر بالنص صراحة على عدم جواز زيادة ما يتقاضاه العامل في الجهة المتقولة اليها عما كان يتقاضاه في المؤسسة المتقولة منها ، وطالما أنه لم يضع هذا القيد فإنه لا يسوغ استنباطه عن طريق التفسير وبالمخالفة لصريح النص .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن على الوكالة أن تحسب مرتب العاملين المتقولين اليها من المؤسسات اللغاة على اساس النظر الى كل ميزة كانوا يتقاضونها من تلك المؤسسات على وجه الأفراد ومقارنتها بمثلتها في الوكالة فإذا زادت عليها احتفظ له بها وإن قلت عنها استحقها بالصفة المقررة بالوكالة ، وإذا لم يوجد بالوكالة ميزة مماثلة احتفظ بالميزة التي كان يتقاضاها بالمؤسسة ، ولو أدى كل ذلك الى زيادة مرتبه من الوكالة عما كان يتقاضاه في المؤسسة .

ومن حيث أن النص قد قرر الاحتفاظ للعامل بمتوسط ما كان يحصل عليه من حوائز وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عمله ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ولما كان النص قد حدد الحوائز والأرباح والمكلفات التي تنفق في أثناء تقلب العمل الاصلى الذى يقوم به العامل وفي سنة العمومية فانظر الى قواعد صرفها وأردف عليها المزايا المادية والعينية الأخرى فان ما ذكره المشرع اجمالا من مزايا يجب أن يكون من ذات جنس ما عدده على وجه الأفراد بأن تقابل المزايا المادية والعينية أيضا العمل الاصلى للعامل كما يجب أن يثبت لها ذات الوصف بأن تكون مستندة الى قواعد صرف لها صفة العمومية .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم فانه لا يجوز الاحتفاظ ببذل الانتقال
الثابت لانه تعويض اجسالى مما يتكبده العامل من نفقات تقتضيها
انتقاله في وقت عمله لاداء اعمال وتعيينه فهو يقابل نفقات يتكبثها العامل
في سبيل ادائه لعمله وليس نتيجاً لهذا العمل لذلك لا يجوز القول بانه كان
يتقاضاه في مقابل عمله .

كما لا يسوغ لذلك السبب الاحتفاظ بمصاريف الانتقال الطبية لانه
تقابل نفقات يتحملها العامل في انتقالاته اثناء ادائه لعمله فهي لا تقابل
العمل ذاته وكذلك لا يجوز الاحتفاظ للعامل بمكافأة التدريب والتدريس
وبذل حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والاجور الاسفلية
لانها لا تستحق في مقابل العمل الاصلى للعامل وانما في مقابل عمل
اضاى يقوم به ويغير عمله الاصلى .

ومن حيث انه بناء على ذلك لايجوز الاحتفاظ لكل من السيد /
والسيدة / ببذل الانتقال ومصاريف الانتقال ومكافآت التدريب
والتدريس وبذل حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والاجور
الاسفلية اذا كنا قد تقاضينا مثل هذه المبالغ في المؤسسة المتقولين منها .

ومن حيث ان العاملين بالوكالة يحصلون على بدل طبيعة عمل ومنحه
شهوية دائمة وحوافز غير مستمرة ويتمتعون بنظام علاج طبي فان العاملين
المتقولين من المؤسسات الاغاة الى الوكالة لا يحق لهم الاحتفاظ بالمزايا
المماثلة التى كانوا يحصلون عليها من تلك المؤسسات الا اذا كان كل منهم
على حدة يزيد بالمقارنة بمثله بما هو مقرر بالوكالة .

ومن حيث ان السيد / والسيدة / كانوا يحصلان
من المؤسسة المتقولين منها على مكافآت ويتمتعان بنظام للرعاية الرياضية
والاجتماعية ونظام للعلاج الطبى فان لهما الحق في الاحتفاظ بالمكافآت
ومتوسط قيمة نصيب الفرد من المبلغ المخصص للنشاط الرياضى
والاجتماعى بالمؤسسة لعدم وجود مثيل لهما بالوكالة ، اما العلاج
الطبي فانه لما كانت الوكالة تتبع نظماً للعلاج الطبى فتمتصها يتمتع
به بالوكالة ولا يحتفظان بما يقابل ميزة العلاج الطبى بالمؤسسة وايضا

حائهما اذا كنا قد حصلنا على بدل طبيعة عمل من المؤسسة فائهما
لا يحتفظان به الا اذا كان متوسطه يزيد على بدل طبيعة العمل المقرر
بالوكالة — ولكن لا يجوز لها الجمع بين البديلين .

ومن حيث ان السيدتين / و كلتاهما تحصلان من
المؤسسة المنقولين منها على مكلفات وأجر اضافي ويتبعان بنظام العلاج
الطبي وان الثابتة كانت تحصل على حوافز ، فانهما يحتفظان بمتوسط
المكلفات اما ميزة العلاج الطبي فائهما لا يحتفظان بمقابل لها طالما ان
الوكالة تتبع نظما للعلاج الطبي ، ولا يحتفظان كذلك بالاجر الاضافي ،
اما الحوافز التي كانت تحصل عليها السيدة / فانه نظرا لوجود
مثيل لها بالوكالة فانها تمنح متوسط ما كانت تتقاضاه من المؤسسة اذا
كان يزيد على الحوافز التي يقرر منحها بالوكالة والا منحت الحوافز
لننى تصرف بالوكالة .

ومن حيث انه لم يثبت ان السيد / كان يتقاضى اية مزايا
من المؤسسة المنقول منها فانه لا يستحق سوى المزايا المقررة بالوكالة .
من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى ما ياتى :

اولا : انه في تطبيق المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥
المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يجب النظر الى كل ميزة على
حدة ومقارنتها بمثيلتها في الجهة المنقول اليها العامل .

ثانيا : انه يخرج من نطاق المزايا التي يجب الاحتفاظ بها للعامل كل
مبلغ لا يقابل عمله الاصلى ويشمل ذلك بدل الانتقال الثابت ومصاريف
الانتقال الفعلية ومكلفات التدريب والتدريس وبدل حضور اللجان
والجلسات ومكلفات التحكيم والاجر الاضافية .

ثالثا : انه يجب الاحتفاظ للعاملين المعروضة حلقتهم بمتوسط ما
عدا ذلك من المزايا التي لا يوجد مثيل لها بالوكالة او التي يزيد متوسطها
على ما هو مقرر بالوكالة وذلك على النحو السالف ذكره .

(ملف رقم ٧٧٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) .

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

نص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام على إلغاء المؤسسات العميلة التي لا تمارس نشاطا بذاتها مع نقل عملها الى جهات أخرى — تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ بإضافة فقرة جديدة لها تقضى باحتفاظ هؤلاء العاملين بعد نقلهم بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من مزايا مالية وعينية — منح العامل اجازة خاصة بدون مرتب في علمى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ التخزين أساسا لحساب متوسط المزايا استحقاقه المزايا التي منحت لترتيبه وفقا لمعيار موضوعى بأن يحتفظ بما يحتفظ به زميله من مزايا لها صفة العمومية بالنظر الى قواعد صرفها وذلك عن الفترة التي تغيب فيها بسبب تلك الاجازة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه « تلغى المؤسسات العميلة التي لا تمارس نشاطا بذاتها .

ويستمر العاملون بهذه المؤسسات في تلقى مرتباتهم واجورهم ويدلثهم الى ان يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم باقتديتهم ووفائتهم

كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه منها من حوافز ومكافآت وأرباح واية مزايا بلدية او عينية أخرى علمى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا ممثلة

في الجهة المنقول اليها العليل وفي هذه الحالة يصرف له ايها
اكبر .

ومن حيث انه طبقا لصريح هذا النص فان المشرع لم ينظر الى
مجموع المكلفات والحوافز والارباح والمزايا الملبية والعينية التي كان
يتقاضيها العليل المنقول من المؤسسات اللغاة عند تحديد ما يحتفظ به
منها بعد نقله ، وانما نظر الى كل منها على حدة مقارنة بمثلتها في
الجهة المنقول اليها ذلك لانه قرر ابتداء احتفاظه بلك المزايا بصفة
شخصية ولم يفيد هذا الحكم الا بعدم الجمع بينها وبين ما يكون مقرا
من مزايا مماثلة في الجهة المنقول اليها وهذا احتفاظه بالميزة التي لا يوجد
مثيلا في الجهة المنقول اليها على وجه الامراء فلذا وجدت ميزة
مماثلة احتفظ العليل المنقول بالميزة الاكبر بغض النظر عما اذا كان ذلك
سيؤدي الى زيادة مرتبه في الجهة المنقول اليها عما كان يحصل عليه
في الجهة المنقول منها - ولقد كان في فكرة المشرع ان يحد من هذا الامر
بالنص صراحة على عدم جواز زيادة ما يتقاضي العليل في الجهة
المنقول اليها عما كان يتقاضيها في الجهة المنقول منها ، وطالما انه
لم يضع هذا القيد فانه لا يسوغ استنبطه عن طريق التفسير .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم فانه يجب حساب مرتبة العليلين
المنقولين من المؤسسات اللغاة على اساس النظر الى كل مبلغ على وجه
الامراء ومقارنته بمثيله في الجهة المنقول اليها فلذا زاد عليه احتفظ له
بما كان يتقاضيها بالؤسسة وان قل عنه استحقه بالفترة المقررة بالجهة
المنقول اليها ولو ادى ذلك الى زيادة مرتبه في مجموعه عما كان يتقاضيها
بالؤسسة .

ومن حيث ان النص قد قرر الاحتفاظ للعليل بمتوسط ما كان يحصل
عليه من حوافز ومكلفات وارباح واية مزايا مادية او عينية اخرى خلال
على ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ولما كان النص قد حدد الحوافز والمكلفات والارباح
التي تنفق في انها تقابل العمل الاصلى الذي يقوم به العليل وفي صفة
العمومية بالنظر الى قواعد صرفها وادرف عليها المزايا المادية
والعينية الاخرى فان ما ذكره المشرع اجالا من مزايا يجب ان يكون من ذات

جنس ما عدده على وجه الأفراد . بأن تثبت المزايا المادية والعبئية العمل
الاصلى للعلل كما يجب ان يثبت لها ذات الوصف بان تكون مستدة الى
قواعد صرف لها صفة العمومية .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان العلل في الخلة الاولى المذكورة
بالوقت لا يحتفظ بالكفاة الشهرية عن اللجان الدائمة التي كانت تصرف
لها بالمؤسسة لانها غير ناتجة عن العمل الاصلى وانما عن عمل اضافى ،
لما المكفاة التعجيمية التي كان يحصل عليها بالمؤسسة فانه يحتفظ بها
ان زادت عن المكفاة التعجيمية المقررة بمصلحة الضرائب والا فانه
ينتفع بالمكفاة الاخيرة فقط ، كما انه يستحق تكليف العلاج الطبي لعدم
وجود مثيل له بالمصلحة ، وعلاوة على ذلك يستحق ما يصرف بالمصلحة
من المكلفات عن الجهود غير العادية ويحق طبيعة العمل وبذل الانتقال
مع ملاحظة ان العمل يستحق هذا البذل المقرر بمصلحة الضرائب بغض
النظر عما اذا كان مائلا او غير مائل للمزايا المقررة بالمؤسسة لانه
لا يدخل في نطاق تلك المزايا باعتباره تقديرا اجماليا لمصروفات الانتقال
التي يتكبدها العمل في سبيل اداء عمله وليس تتلجا لهذا العمل .

ومن حيث ان المشرع قصد بنص المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة
١٩٧٥ المعدلة بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ عدم الحاق اى ضرر
للعامل نتيجة لافشاء المؤسسة التي كان يعمل بها فان وجود العامل
خلال على ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ بأجازة خاصة بدون مرتب لا يجوز ان يحرمه
من المزايا التي كانت مقررة بتلك المؤسسة ولا يجوز ان يؤدي الى ان يقل
مرتبه عن مرتب زميله المنقول من ذات المؤسسة لذلك فانه يجب تحديد
متوسط المزايا التي يحتفظ له بها على اساس معيار موضوعي بان يحتفظ
بها يحتفظ به زملاؤه من مزايا لها صفة العمومية بالنظر الى قواعد
صرفها .

وبناء على ذلك فان العاملة المعروضة حلقها بالوقت في المسالة
الثانية والتي حصلت على اجازة خاصة بدون مرتب خلال على ١٩٧٤ ،
١٩٧٥ المتخلين اساسا لتحديد متوسط المزايا تحتفظ بالمزايا الاكبر او
غير المائلة التي حصل عليها زميلها الذي كان يشغل بالمؤسسة
وظيفة مماثلة لوظيفتها ومن ذات منتهى .

أما العامل الذي كان بإجازة خاصة بدون مرتب وعاد خلال عام ١٩٧٥ فانه يحتفظ بالمزايا الأكبر والغير مماثلة التي منحت لزميله في عام ١٩٧٤ وفي المدة السابقة على تسلمه العمل من عام ١٩٧٥ علاوة على المزايا التي حصل عليها بنفسه خلال عام ١٩٧٥ بعد تسلمه العمل .

ومن حيث أن قصد المشرع قد اتجه وفقا لصريح نص المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المحلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ الى الاحتفاظ للعامل بمتوسط المزايا المالية أو العينية التي كان يحصل عليها من المؤسسات الخاصة فانه يدخل في تلك المزايا العلاج الطبي الذي كان يتمتع به العامل قبل نقله من المؤسسة فيكون له الحق في الاحتفاظ بما يقبله اذا لم يكن بالجهة المنقول اليها نظام مماثل للعلاج الطبي .

ومن حيث انه لا يسوغ القول بعدم جواز الاحتفاظ للعامل بمتوسط ميزة العلاج الطبي استنادا الى أن اعادة العامل منها امر غير مستقر وغير دائم اذ يتوقف على مرض العامل والى انه يتعذر حساب متوسطها بعدم وجود حد أدنى لها مما يؤدي الى اختلاف مضرها من شخص لآخر ، ذلك لأن المشرع قد قرر الاحتفاظ للعامل بالمزايا ولو كانت غير دائمة لذلك لجأ الى حسابها على أساس متوسط ما صرف منها خلال فترة عامين كاملين ومن ثم فإن المشرع يكون قد استبعد شرط الضمان والاستقرار .

ومن حيث انه لا وجه للحجاج بتعذر حساب ميزة العلاج الطبي لأن هذه الميزة مقرر لها مبلغ محدد بالمؤسسة ومن ثم فإن حسابها يكون على أساس نصيب الفرد من هذا المبلغ في المستفيدين المذكورين بالنص .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم فإن العامل الذي كان يتمتع بالمؤسسة المنقول منها بنظام للعلاج الطبي أي كان حده الأقصى أو الأدنى تصب له قيمة هذه الميزة على أساس متوسط نصيب الفرد من المبلغ المخصص بالمؤسسة للعلاج ، وإذا كان يخص من مرتبه بالمؤسسة ١٪ مقابل العلاج

فإن قيمة هذه النسبة تستقر من نصيبه في المبلغ المخصص للعلاج ، وإذا نقل هذا العليل الى جهة لا تقدم خدمة العلاج احتفظ بقيمة هذه الميزة مقدرة على النحو السابق ، أما إذا نقل الى جهة تستخدم هذه الخدمة فإنه يتمتع بنظام العلاج بالجهة المنقول إليها ولا يحتفظ بها بقابل نظام العلاج الممثل بالمؤسسة - سواء في ذلك أن يكون من مقتضى نظام العلاج الجديد خصم نسبة معينة من مرتب العليل أو أن يكون تتمتع به بغير خصم من مرتبه ولا مجال في صدد ميزة العلاج الطبي باعتبارها ميزة مادية للمقارنة بين قيمة الميزتين توصلا لتحديد القيمة الأكبر ذلك لأن التمثيل والتطبيق يتحقق في هذا النوع من المزايا المالية بمجرد وجودها بغض النظر عن قيمتها النسبية أو التقديرية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : أنه في تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يجب النظر الى كل ميزة على حدة ومقارنتها بمثلتها في الجهة المنقول إليها العليل وأن المزايا التي يجب الاحتفاظ بها هي تلك التي تنتج عن العمل الاصلى للعليل مباشرة وبذلك يخرج منها مكلفات حضور اللجان .

ثانيا : أن العليل الذى منح اجازة خاصة بدون مرتب في علمى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ - المتخفين أسلما لحساب متوسط المزايا يستحق المزايا التى منحت لزميله وفقا لمعيار موضوعى وذلك عن الفترة التى تغيب فيها بسبب تلك الاجازة .

ثالثا : أن العلاج الطبى يعتبر ميزة بالنسبة للعليلين المنقولين من المؤسسات التى كانت تتبع نظليا لعلاج العليلين بها وأن حساب مقابل هذه الميزة يجب أن يتم على أساس متوسط نصيب الفرد من المبلغ الذى كان مخصصا للعلاج بالمؤسسة وإذا كانت المؤسسة تخصم من العليل نسبة ١٪ من مرتبه تستقر هذه النسبة من نصيبه وإذا نقل العليل الى جهة لا يتمتع الملبون فيها بنظام للعلاج احتفظ بقيمة هذه الميزة مقدرة

على هذا النحو ، اما اذا نقل الى جهة تطبيق نظما للعلاج الطبي ايه
كان محواه فانه يتمتع بهذا النظام ولا يحتفظ بمقابل ليزة العلاج التي
كان يتمتع بها بالؤسسة الملقاة .

(ملف رقم ٥٨/٢/٢٢ - جلسة ١٦/١١/١٩٧٧) .

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

نص المادة (٨) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام
الخاصة بشركات القطاع العام معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ على
الفاء المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطا بلانها مع عملها الى
جهات اخرى باقتدياتهم ونفقاتهم مع احتفاظهم بما كانوا يتقاضونه من بدلات
تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وارباح
واية مزايا مالية او عينية اخرى على ٧٤ ، ١٩٧٥ بصفة شخصية -
اقتصر النص على العاملين باقتدياتهم ونفقاتهم - العامل الذي يصاد
تعيينه في وظيفة ذات فئة وظيفية اعلى من تلك التي كان يشغلها لا يجوز
له الاحتفاظ بما كان يتقاضاه من مكافآت وحوافز ومزايا عينية
او نقدية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات
القطاع العام ينص في ملحقه الثانية معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٧٦ على أن « تلغى المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطا بذاتها
وذلك تدريجيا خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا
القانون » .

ويستمر العاملون بهذه المؤسسات في تلقي أجورهم وبدلاتهم الى

أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتصال مع الجهات ذات الشأن بنظمهم بأقديمتهم وفئاتهم إلى الشركات العاملة أو جهات حكومية أو الجهاز المركزي للمحاسبات أو الإدارة المطية خلال مدة لا تتجاوز ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، كما يحتفظ العاملون المتقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال على ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بمصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهة المتقول إليها العامل ، وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

ومن حيث انه ولئن كان الأصل أن بدلات التمثيل والحوافز والمكافآت والأرباح لا يجوز الاحتفاظ بها للعامل المتقول ولا يستصحبها معه عند نظه إلى جهة أخرى ، وإنما يخضع للنظام المعمول به بالجهة التي نقل إليها ، إلا أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ورد على خلاف هذا الأصل واستثناء منه حيث قرر احتفاظ العامل المتقول من المؤسسات العاملة اللقاة بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما حصلوا عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال على ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وذلك بمصفة شخصية ، وبهذه المثابة فإنه لا يجوز توسيع نطاق هذا الاستثناء أو القياس عليه ، خاصة وأنه يرتب أعباء مالية .

ومن حيث أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ سلف الذكر اقتضت نصوصه على العامل المتقول دون غيرهم وأكد المشرع قصده هذا فبين أنهم المتقولون بأقديمتهم وفئاتهم ، فمن ثم فإن من عداهم يتعين الرجوع بشأنهم إلى الأصل العلم .

ومن حيث أن العامل الذي يعاد تعيينه في وظيفة ذات فئة وظيفية أعلى من تلك التي كان يشغلها لا يجوز اعتباره في حكم المتقول لاختلاف أحكام كل من النقل والتعيين عن الآخر ، وأما أن النقل لا يكون إلا إلى وظيفة ذات فئة وظيفية مماثلة لتلك التي كان يشغلها قبل نظه وبذات أقديمته فمسلًا من اختلاف إجراءات كل منهما .

ومن حيث أنه لما كان الثابت أن قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قد تضمن تعيين السيدين المذكورين في وظائف ذات ثلث وظيفية أعلى من تلك التي كنّا يشغلانها بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية قبل الخلقها ، فقد كنّا بوظائف من الفئة الأولى وتكرر تعيينهما بوظائف من الفئة العالية ، فمن ثم فإن لحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ لا تسرى في شأنهما ، ويلتقى فاته لا يجوز لهما الاحتفاظ بما كنّا يتقاضينه من مكلفات وحوافز ومزايا عينية أو نقدية ، بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العامة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية السيدين و في الاحتفاظ بمتوسط ما كنّا يتقاضينه من مكلفات وحوافز ومزايا عينية أو نقدية .

الملف رقم ٤٥٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٤/٥) .

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

نص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ معذلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يستفاد منه ان المشرع نص الى عدم الاضرار بالعمال نتيجة لالغاء المؤسسة الموقوف منها فقر الاحتفاظ له بالمزايا التي كان يتقاضاها قبل نكته دون ما قيد الا قيد عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مع احتفاظه بالميزة الأكبر ولو ادى الى زيادة في مرتبه بالجهة الموقوف فيها - عدم جواز استهلاك المزايا المحتفظ بها للعمال مما يطرا على مرتبه من زيادة بالجهة مستقبلا - أساس ذلك - عدم ورود النص على قيد الاستهلاك صراحة - المزايا التي كانت مقررة في المؤسسة المألغاء وتلك المقررة في الجهة التي نقل اليها العمال - اجراء هذه المقارنة يتوقف على طبيعة كل ميزة وسبيل ادائها -

يترتب على ذلك التبادل بين المزايا العينية يتحقق بمجرد توافر نوع منها
بفرض النظر عن محتواه في كلا الجهتين — أقر ذلك — عدم جواز الاحتفاظ
للملئ بمقابل ميزة العلاج الطبي الشامل له ولائسته التي كان يتمتع بها
في المؤسسة المرفقة لنا وجد نظام التامين الصحي بالجهة المتقول اليها
تخوله حق العلاج وحده .

ملخص النقوى :

المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ نص على أن « تلغى المؤسسات العامة التي لا
تتارس نشاطا بذاتها .. ويستمر العاملون بهذه المؤسسات في تناضي
مرتبهم واجورهم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق
مع الجهات ذات الشأن ينقلهم باتدبياتهم وينتقلهم » .

كما يحتفظ العاملون المتقولون بها كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل
ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه منها من حوافز وكفالات وأرباح وأية مزايا
مالية أو عينية أخرى خلال عامي ٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بمئة شخصية مع
عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهة
المتقول اليها الملئ وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

ومفاد هذا النص أن المشرع قصد الى عدم الاضرار بالملئ نتيجة
الغاء المؤسسة المتقول منها ، فقرر الاحتفاظ له بالمزايا التي كان يتقاضاها
كبل نطه ، دون ما قيد الا قيد عدم الجمع بين مرتبتين متمثلتين ، مع احتفاظه
بالميزة الأكبر ولو أدى ذلك الى زيادة في مرتبه بالجهة المتقول اليها .

وتطبيقا لما تقدم نقه لا يجوز استهلاك المزايا المحتفظ بها للملئ
جما طرا على مرتبه من زيادة مستقبلا ، لعدم ورود النص على قيد الاستهلاك
بمرحلة ، فضلا عن أن في خضوع تلك المزايا لقاعدة الاستهلاك تجبىد
لترتب الملئ ، الأمر الذي يهدر ما قصد اليه المشرع من عدم الخلق له
بالميزة الأكبر ولو نتج عن ذلك زيادة في مرتبه .

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

المقصود من نص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ عدم الاضرار بالعمل نتيجة إلغاء المؤسسة المتقول منها فقررت الاحتفاظ له بالمزايا التي كان يتقاضاها بصفة شخصية — يجب النظر الى كل ميزة على حدة مقارنة بمثلتها في الجهة المتقول اليها مع ما يترتب عليه من بقاء كل منها متمتعة بذاتها وتمييزة عن المرتب فلا تندمج فيه ولا تعد عنصرا من عناصره في مفهوم قوانين العاملين وبالتالي لا تخضع لاستقطاع احتياطي المعاش عنها — اما بالنسبة لدى اعتبارها عنصرا من عناصر اجر الاشتراك في التأمين فان احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معديلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هي التي تحدد ذلك في ضوء نص البند (ط) من المادة الخامسة من ذلك القانون — احتفاظ العامل بهذه المزايا في حالة نقله الى جهة ثالثة مع اجراء مقارنة بينها وبين مثيلاتها بالجهة المتقول اليها للمرة الثانية لتحديد ما يحتفظ به منها .

ملخص الفتوى :

ولما كان النص قد قرر الاحتفاظ للعامل بالمزايا بصفة شخصية واستوجب النظر الى كل ميزة على حدة مقارنة بمثلتها في الجهة المتقول اليها ، فان مؤدى ذلك ان تبقى كل ميزة محتقة بصفتها كميزة قررها المخرج وتظل بالتالي متمتعة بذاتها وتمييزها عن المرتب فلا تندمج فيه ولا تعد عنصرا من عناصره .

ونبذة على ذلك فان تلك المزايا لا تعتبر جزءا من المرتب في مفهوم قوانين العاملين ، ولا تخضع وفقا لهذا المفهوم لاستقطاع احتياطي معاش

عنها . لما مدى اعتبارها عنصرا من عناصر اجر الاشتراك في التأمين فانه لما كتبت المادة الخمسة بند (ط) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على ان : « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد : (ا) ... (ط) بالاجر : ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا . ويحذف في حساب الاجر العمولات ، الوهبة متى كتبت تستحق طبقا لقواعد منضبطة وفقا لما يحدده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ، ولا تدخل في حساب الاجر الاجور الاسمية والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه في الارباح » فان التعريف للوارد في هذا النص لاجر الاشتراك هو الذي يحدد ما اذا كتبت تلك المزايا تعد جزءا منه من عدمه ، ومن ثم يتعين بحث كل ميزة على حدة في ضوء احكام هذا التعريف .

(غتوى رقم ٩٩٢ — في ٢٣/١٠/١٩٧٩) .

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

المقصود بالمزايا التي يحتفظ بها للعامل في حالة نقله من المؤسسة العامة للعاه هي تلك التي ترتبط بالحصل الاصلى مبتكرة وتكون نتاجا له ، ومن ثم تستبعد منها المزايا التي تمنح على سبيل المعاملة او التفضيلة التي تقدم رغبة للعامل — مثال تصريح للركوب المجاني ، التسهيل الرياضي والاجتماعي — بالنسبة لميزة العلاج الطبي فانه لا يحتفظ للعامل بمقابل ميزة العلاج الطبي التام له ولاسرته التي كان يتمتع بها في المؤسسة العامة اذا وجد نظام التأمين الصحي بالجهة التي يتول لها بقوله حسن العلاج حتى ولو كان ذلك لنفسه فقط دون أسرته .

مجلس القسوى :

ولما كان مؤدى احتفاظ المليل بالزبايا نصفه شخصية ٢ وما قصد إليه المشرع من إجماع الأضرار به نتيجة لاتقاء المؤسسة ، إلا يكثر احتفاظه بالزبايا في حلة النقل التالى لميثل محتفظا بها ، غير أنه يعمى نزولا على حكم النص إجراء مقارنة جديدة بين الزبايا المحتفظ له بها وذلك المقررة بالقيمة التى أعلنها للمرة الثانية الشخصية لما يحتفظ به منها وخاصة وأن المخلوق لم يحتفظ به ثم انزل الاحتفاظ لاستمرار الاحتفاظ بالزبايا .

ولما كان النص عنهما عدد الزايا التي يحيط بها المثلث ، وقد ذكرنا
 التي تربط بعمل الأصلي مباشرة وتكون نتاجا له ، فإن ثم يستبعد من
 العمل تلك التي تقع على سبيل المجاملة أو الخفة التي تقدم رغبة
 للعامل . وتطبيقا لذلك يستلزم من الزايا تجميع الركوب المجاني لأنه
 يمنع العمل على سبيل المجاملة ، وكذلك النشاط الربوي والاجتماعي لأنه
 يمثل خسة تعدلها حجة الغنى للعامل ، وليس ثمة ارتباط بين أي منهما
 وبين العمل النشط بالعمل ولذلك فانه لا يجوز اعتبارهما من بين الزايا
 التي عنهما القانون والتي تترك الاحتياط بها للعامل .

«لما بقلتمبة الامى عيزة الخلاج الطيطى على النص يور الماتنة بدين
منوسط الزايا على ككلت مفررة على الموشنة الققاء وتلك المقررة على الجملة
التي نقل اليها الضلل ومن ثم فان اجراء هذه المقارنة يتوقف على طبيعة
كل ميزة وسبيل ادائها ، وعليه فان التفاضل بين الزايا العينية ينحصر
بجود ثوابت نوع منها بفرض التفاضل من متغيرا على كلا الجهتين .

ومما ذلك ان مقارنة ميزة العلاج الطبى وهى ميزة عينية بمثلها
فى الجملة **المشتركة** بين **الجملة** الذى **يحتل** **المرتبة** اعلى من **المرتبة** التى **تحتلها**
كل منهما ، ومن ثم لمن **العامل** الذى **يقيد** فى **الجملة** التى **نقل** اليها **بخطهم**
الثلاثين **الصحن** يفرقه وحدة حق العلاج لا يحق له الاحتفاظ بمقابل لميزة
العلاج **الفعل** التى يمكن إنتاج بها فى المؤسسة الخفاء وتشمل توفير العلاج
لـ **المرضى**

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولاً : عدم جواز استهلاك المزايا المحتفظ بها للعاملين المتقاعدين من المؤسسة الخفاء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

ثانياً : ان احكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هى التى تعدد ما اذا كانت تلك المزايا تعد جزءاً من اجر الاشتراك فى التأمين ، ومن ثم يتمتع بحد طبيعى كل ميزة على حده فى ضوء تلك الاحكام .

ثالثاً : احتفاظ العامل بالمزايا فى حالة نقله تلقياً مع إجراء مقابلة بينهما وبين مدينتها بالجهة المتقاعدين اليها للمرة الثانية .

وأخيراً : ان تصريح الركوب المجانى والرعاية الاجتماعية والنشاط الرياضى لا تعتبر من المزايا التى يحتفظ بها للعامل وله ان يتقاعداً بميزة مماثلة فى الجهة المتقاعدين اليها .

خامساً : عدم جواز الاحتفاظ للعامل بمقابل لميزة العلاج الطبى الشامل له ولاسته التى كان يتمتع بها فى المؤسسة الخفاء اذا وجد نظام للتأمين الصحى بالجهة المتقاعدين اليها يخوله حق العلاج وحده .

(فتوى رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٧٦)

ملحظة رقم (٣٦٩)

الاجابة :

المزايا التى يحتفظ بها العامل المتقاعدين من المؤسسات الخفاء عدم اعتبارها جزءاً من المراتب — ان ذلك — الاصل عدم خضوعها لتسقطاق احتياطي المعاش — القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى — حدد المزايا التى تعد جزءاً من اجر الاشتراك فى التأمين — ان ذلك — انظر الى كل ميزة على حده فى ضوء احكام القانون المذكور .

الضلع المائى

مصلال مشوعة

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

مؤسسات عملة — موظفوها — التواعد التى تسرى عليهم — هى
الحكم قانون نظام الوظائف العملة كمثل عام الا اذا كان هناك تنظيم
مستلزم على التنظيم يكون بقرار رئيس الجمهورية بالقضاء المؤسسة
أو بالوائح التى يضعها مجلس الإدارة :-

مجلس القوى :-

تتضمن المادة السابعة من قانون المؤسسات العملة الصادر بالقانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ على أن مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العملة
ويختص بها على : ١ - ٢٠٠٠ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى
المؤسسة ومعالها وترقيتهم ونظمهم ومصلهم وتعيين مرتباتهم وأجورهم
ومكافآتهم ومجلسهم ومجالسهم لا حكم وهذا القانون وفى حدود قرار رئيس
الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة كما يتضمن المسطرة الثالثة عشرة من
ذات القانون على أن تسرى على موظفى المؤسسات العملة أحكام
قانون الوظائف العملة فيما لم يرد فى مصلهم لمن يملكون فى إطار المؤسسات
إنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة :-

ويستلزم من هذين النصوص أن الأصل بالنسبة الى موظفى المؤسسات
العملة أن تسرى فى شأنهم بالتنظيم الوارثا بقانون نظام موظفى العملة
لا يأتى بانقضت بجمعية تشغل المؤسسة مصلهم فتنال هذا النظام العام ، وأند
تضمن هذا التنظيم الخاص قرار رئيس الجمهورية بإنشاء

المؤسسية أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة في هذا المجد ، وفي كلتا
الحالتين الآخرين يتبع التنظيم للخص دون تظلم موظفي الدولة .

(فتوى رقم ٨٥١ - في ١٢/٦/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

المؤسسات العامة — موظفوها عموميون — خضوعهم لأحكام قانون
الوظائف فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بتشكيله أو في
لوائحها الداخلية انطبق هذه الأحكام بالنسبة لموظفي لجنة القطن المصرية .

ملخص الفتوى :

إن القاعدة المسلية أن موظفي المؤسسات العامة موظفون عموميون
ذلك أنهم تتوافر فيهم خصائص الموظف العام وهو أن يعهد إليه بعمل دائم
في خلية مرفق عام تخيره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام ومن ثم
تسرى عليهم أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص
في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس إدارتها
وهذا ما اكنته المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧
اذ نصت على أن « تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون
الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء
المؤسسة واللوائح التي يضعها مجلس الإدارة وجاء بالفكرة الإيضاحية
لهذا القانون تطبيقاً على تلك المادة أنه : « ونظراً لما يترتب على اعتبار
المؤسسة شخصاً من اشخاص القانون العام من اعتبار موظفيها موظفين
عموميين فلا بد من النص على أن تسرى عليهم الأحكام العامة في شأن
التوظيف التي تسرى على موظفي الحكومة فيما لم يرد فيه نص خاص
في قرار إنشاء المؤسسة أو لوائحها الداخلية التي قد تقضى طبيعته
أعمال في المؤسسة تضمينها أحكاماً خاصة » .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج في هذا المجلد بأن القانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة لا يسرى على لجنة القطن

المصرية لانه لم يصدر قرار جمهورى باعتبارها مؤسسة علمية ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ لم يورد تعريفا محددا للتؤسسات العلمية وانما اكتفى ببيان نظلمها القانونى والمالى . ويررت ذلك المذكرة الايفصلية بانه . . ولم يضع المشرع تعريفا جليدا للتؤسسات العلمية نظرا لما ترتب على تطور فكرة المؤسسات العلمية ونظلمها واحكامها من اتساع نطاق هذه الفكرة فاصبحت تشمل انواعا عديدة من المؤسسات مما يجعل من المستحسن أن يدع تعريف المؤسسة العلمية للفقه والقضاء لترك الباب مفتوحا لما قد ينشأ من انواع جديدة من المؤسسات العلمية يقضى الصالح العلم بتطبيق قواعد القانون العلم بشأنها . . « ولما كانت لجنة القطن المصرية تتوافر فيها الخصائص المتفق على انها مميزة للتؤسسات العلمية على التفصيل الذى قدمناه . ومن ثم فانها تعتبر مؤسسة علمية وتخضع للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه دون حاجة الى صدور قرار جمهورى باعتبارها كمنك .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان موظفى لجنة القطن المصرية وهى مؤسسة علمية يعتبرون موظفين عموميين يخضعون لاحكام قانون الوظائف العلمية فيها لم يرد فى شأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشائها او فى لوائحها الداخلية .

(مئوى رقم ٩٣٤ — فى ١٠/١٢/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة — نصها على عدم قبول الطلبات المقدمة راسا بالغاء القرارات الادارية المشار اليها فيها قبل التنظيم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية — سريان هذا النص على طلبات الالغاء المقدمة من العاملين بالمؤسسات العلمية — اساسى ذلك انهم موظفون عموميون — اثر ذلك خضوع تنظيمهم لاحكام قرار رئيس الوزراء الصادر فى ١٩٥٥/٤/٦ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بلنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة .. ولا تقبل الطلبات الآتية (١) ... (٢) الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الادارية المنصوص عليها في البندين (ثلثا) و (رابعا) عدا ما كان منها صادرا من مجالس تدرسية والبند (خلسا) من المادة (٨) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئته الرئيسية ، وانتظار المواعيد المقررة لبث في هذا التظلم . وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس الجمهورية » وتنفيذا لما قضت به هذه المادة صدر القرار الجمهورى رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٥٩ الذى نص في ملحقه الاولى على المصلح بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه . وقد نصت المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر على أن « يقدم التظلم من القرار الإدارى الى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم اليه مقابل إيصال أو بكتاب موصى عليه بعلم وصول » كما نصت المادة الخامسة من هذا القرار على أن « يتولى فحص التظلمات بموضوع الدولة بالوزارات والمصالح أو من يندبهم الوزراء ومديرو المصالح لهذا الغرض . وتعرض نتيجة الفحص على الوزير في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب » .

ولما كان الملبون بالمؤسست العلية موظفين عموميين ، يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعون المقدمة منهم في القرارات الادارية الصادرة في شأنهم ، وكان قانون المؤسست العلية الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ والقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بنظام العالين في المؤسست العلية ، لم يتضمنا طريقا للفصل في التظلمات الادارية التى تقدم من هؤلاء العالين فان احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه - وهو الذى قضى القرار الجمهورى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ باستمرار العمل باحكامه - تكون هى الواجبة الاعمال في شأن التظلمات الادارية التى تقدم من العالين في المؤسست العلية .

(فتوى رقم ٢٨٢ فى ١٤/٤/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

نظام إداري — الحكمة منه — المملون بالمؤسسات العلمية — سلطة
أبقت في النظام الإداري — هي الجهة التي يجب سبب القرار المتعلق منه
أو العدول عنه سواء كانت هي مصدر القرار أو الجهة الرئيسية
تحويل الوزير المختص هذه السلطة طبقاً لذلك في نظام المملين في
الوزارات والمصالح العلمية — عدم انطباق هذا الوضع على المؤسسات
العلمية — اختصاص رئيس مجلس إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة ذاته
بحسب الأحوال بأبقت في نظام المملين بالمؤسسات — لا اختصاص
كوزير الذي تتبناه المؤسسة في هذا الشأن .

بتفسير القوى :

أن الحكمة من النظام الإداري ، هي إعطاء جهة الإدارة فرصة
مراجعة نفسها ، والتثبت من شرعية تصرفها ومدى مطابقتها للقانون ، قبل
مخاطبتها أمام القضاء ، حتى إذا ما رأيت أن النظام على حق في نظمه ،
عدلت عن القرار المتعلق منه ، مما يقتضي أن يكون لجهة الإدارة مكتبة
العدول عن هذا القرار . وتأسيساً على ذلك فلا مبطلة للبيت في النظام
أما تكون للجهة التي يدخل في اختصاصها بسبب القرار المتعلق منه أو
العدول عنه ، سواء كانت هي التي أصدرت القرار ، أو كانت هي
الجهة الرئيسية بالنسبة إلى الجهة التي أصدرته ، لذا كتبه لها — بحكم
اختصاصها — سلطة سبب القرار المتعلق منه أو العدول عنه .

وأته ولئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة
١٩٥٥ آنف الذكر ، قد ناط بالوزير المختص سلطة البتة في التظلمات
الإدارية التي تقدم من المملين في الوزارات والمصالح العلمية ، بإصداره
مصدر القرار المتعلق منه ، أو السلطة الرئيسية بإصداره ، الذي يملك

سحب هذا القرار أو المدول منه ، إلا أن خطأ الأضمح لا يصدق بالنسبة إلى المؤسسات العامة ، حيث تقتصر سلطة الوزير المختص - وفقاً لأحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - على الإشراف والتوجيه واعتماد القرارات الصادرة من مجلس إدارة المؤسسات العامة التابعة له ، ولا يتدخل في اختصاصه إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بالموظفين والعاملين في هذه المؤسسات ، ومن ثم لا يتدخل في اختصاصه بسحب تلك القرارات أو المدول عليها ، وتبعاً لذلك لا تكون له سلطة البت فيما يقدم بشأنها من تظلمات .

ولذلك تكون سلطة البت في التظلمات الإدارية التي تقدم من العاملين في المؤسسات العامة فيما يصدر من قرارات بشأنهم من اختصاص رئيس مجلس إدارة المؤسسة الذي يتولى إدارتها وتصريف شئونها - طبقاً لنص المادة الثامنة من قانون المؤسسات العامة المشار إليه - ويمتد القرارات الصادرة من لجان شئون الأفراد في خصوص العاملين بالمؤسسات وفقاً لنص المادة الرابعة من لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٦٢ والسارية في شأن العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ . كما تدخل سلطة البت في تلك التظلمات أيضاً في مجلس إدارة المؤسسة ذاته ، باعتباره السلطة العليا المهيمنة على شئون وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تدير عليها ، وبوصفه صاحب ضمة في إصدار القرارات المتعلقة بشئون العاملين فيها لنص المادة السابعة من قانون المؤسسات العامة آنف الذكر وذلك تأسيساً على أن كلا من رئيس مجلس إدارة المؤسسة ومجلس إدارة المؤسسة ، يملك سلطة إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بشئون العاملين في المؤسسة ، ومن ثم يملك سلطة سحب هذه القرارات أو المدول عنها .

لهذا انتهى الرأي إلى أن سلطة البت في التظلمات الإدارية التي تقدم من العاملين في المؤسسات العامة ، لا تدخل في اختصاص الوزير الذي تتبعه المؤسسة ، وإنما يملكها كل من مجلس إدارة المؤسسة أو رئيس هذا المجلس ، بحسب الأحوال .

ملفحة رقم (٢٧٤)

المفحة :

الاحكام الواجبة التطبيق على موظفى المؤسسات العامة فيما لم يرد به نص خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة او اللوائح التى يضمها مجلس الإدارة — هى احكام قانون الوظائف العامة طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة — سرعان نظم الدرجات وقواعد المرتبات والملاوات المتصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفى المؤسسات التى لم تصدر لوائح التوظيف الخاصة بها او تلك التى صدرت خلوا من تنظيم ما فى هذا الصدد .

ملفص القانون :

نص المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة على انه « تسرى على موظفى المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة او اللوائح التى يضمها مجلس الادارة » ويبين من هذا النص انه ما لم يرد حكم خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة او فى اللوائح التى يضمها مجلس الادارة فان القاعدة هى المساواة بين موظفى الحكومة ، وبين موظفى المؤسسة العامة فى صدد ما يخضعون له من القواعد القانونية المنظمة للوظيفة العامة ، ومن هذه القواعد ما تضمنت به احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة باعتبار ان هذا القانون يمثل التشريع الاساسى للوظائف العامة لما تضمنه من تنظيم شامل لعلاقة الحكومة بموظفيها ، سواء بالنسبة الى شروط تعيينهم وطريقة اختيارهم ، او بالنسبة الى بيان حقوقهم وواجباتهم واحوال انتهاء خدمتهم . وعلى مقتضى ذلك فان ما تضمنه هذا القانون من تنظيم لدرجات الموظفين ومرتباتهم وملاواتهم يسرى على موظفى المؤسسات العامة التى لم تصدر لوائح التوظيف الخاصة بها . او صدرت خلوا من تنظيم فى هذا الصدد ، ولا يخبر من هذا النظر القول بان قواعد الدرجات والمرتبات التى تضمنها

القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، هي تواعد خاصة بموظفى الحكومة وحدها ولا تطبق على موظفى المؤسسات العامة ، لانها تقتضى تطبيقها اوضاعا معينة مستمدة من التنظيم المالى والادارى الذى تسير عليه الحكومة وهذه الاوضاع قد لا تتواءم فى المؤسسات العامة - لا يغير القول المذكور من هذا النظر ، ذلك لانه فضلا عن مخالفته لصريح نص المادة ١٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، فمن شأنه ان يودى الى تطل تلك المؤسسات من كل قاعدة منضبطة فى شأن موظفيها الامر الذى يعارض مع حسن سير المؤسسة العامة باعتبارها قائمة على ادارة مرفق عام ، وما يقتضيه ذلك من وجوب خضوعها لقواعد تنظيمية فى ملائمتها بموظفيها ، بحيث لا يترك الامر لحض تقدير القائمين على ادارتها .

لهذا انتهى رآى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان نظم الدرجات وقواعد المرتبات والعلاوات التى تضمنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، تسرى على موظفى المؤسسات العامة اتى لم تصدر لوائح التوظيف الخاصة بها او اصدرت خلوا من تنظيم فى هذا الصدد .

(غنوى رقم ٧٥٦ - فى ١٥/١٠/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

تكيف المركز القانونى لرئيس مجلس ادارة المؤسسة فى ظل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ - اعتبره موظفا عاليا - لا يؤثر فى ذلك عدم خضوع المؤسسة لاحكام القانون المذكور - عدم جواز الجمع بين مرتبه كرئيس مجلس ادارة وبين ماله السابق - عدم تغير هذه النتيجة عند تحويل المؤسسة الى شركة - اسس ذلك ان المظر يسرى ايضا على رؤساء مجالس ادارة الشركات طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإمده قانون المؤسسات العامة قد قضى بأن يتولى إدارة المؤسسة العامة مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة ، وأنتط برئيس مجلس الإدارة الاختصاصات التي كانت منوطة بمدير المؤسسة في ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، واستتبع ذلك أن أصبح رئيس مجلس الإدارة على رأس الوظائف بالمؤسسة وحدد له مرتب في جدول الوظائف ، ومن ثم قلته لم يعد يتفق مع هذه الظروف القبول بأن رئيس مجلس الإدارة لا يعتبر موظفاً عاماً . ولا يرد على ذلك بأن ثمة مؤسسات لم تخضع للتنظيم الجديد ، ومنها مؤسسة مدينة نصر ، وذلك اعتبار رؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة موظفين بها ، ومن ثم يتعين أن يكون تكييف المركز القانوني لرؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة متفقاً مع هذا الاتجاه ولو كانت المؤسسة لا تخضع لهذا التنظيم الجديد ، ذلك أن عدم خضوع بعض المؤسسات العامة للتنظيم الجديد الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ليس في واقع الأمر إلا عدم خضوع مؤقت لما أن تخضع هذه المؤسسات لهذا التنظيم أو تخضع للتنظيم الخاص بالهيئات العامة وهذا ما تنص به المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه والتي تنص على أن - يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة والمؤسسات العامة القائمة .

ومن حيث أنه متى كان رئيس مجلس إدارة المؤسسة يعتبر موظفاً عاماً على رأس الوظائف بالمؤسسة ، وأصبح رئيس مجلس المؤسسة يقوم مع مجلس إدارة المؤسسة بإدارتها ، وانيطت به الاختصاصات التي كانت منوطة بمدير المؤسسة في ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، وجب تبعاً لذلك وتحقيقاً له أصبح يتفرغاً ، لأنه يتعين - والحالة هذه - ألا يجمع بين مرتبه كرئيس لمجلس إدارة المؤسسة وبين معاشه ، ويكون القرار الصادر بوقف صرف معاشه سليماً ومطابقاً للقانون .

هذا ولا يقدح في هذا النص ولا يغير منه أن مؤسسة مدينة نصر قد أصبحت أخيراً شركة تابعة للمؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير ، وذلك أن رؤساء مجلس إدارة الشركة العامة يعتبرون عاملين بهذه الشركات وعملهم الوظيفي بها اعتباراً من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وهو تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، ولا يجوز لهم الجمع بين المرتب والمجلس طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ولهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز للسيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة مدينة نصر الجمع بين مرتبة كعضو في مجلس إدارة وبين المجلس .

(ملف ٧٩/٢/٢١ - جلسة ١٠/٢/١٩٦٤)

الفصل الثالث

احكام خاصة ببعض المؤسسات العامة

المذرع الأول

المؤسسة الاقتصادية

قاعدة رقم (٢٧١)

المادة :

المؤسسة الاقتصادية — رئيس مجلس ادارتها واعضاؤها
— لا يعتبرون موظفين عامين على خلاف موظفيها وعمالها فاقم يعتبرون
كذلك .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن
المؤسسة الاقتصادية ان المادة الاولى من هذا القانون تنص على ان
« تنشأ مؤسسة عامة تسمى المؤسسة الاقتصادية وتكون لها شخصية
اعتبارية مستقلة وتلحق برئاسة الجمهورية » ، وتنص المادة ١٥ على
ان « يشكل مجلس ادارة المؤسسة من عدد من الاعضاء يصدر بتحديد
عددهم ومرتباتهم ويتعينهم قرار من رئيس الجمهورية » كما تنص المادة ١٦
على ان « لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة المؤسسة »
وتنص المادة ٢٣ على ان « يصدر رئيس الجمهورية لاتحة عامة بنظم
المؤسسة تتضمن بوجه عام ما يأتي : ٣ — قواعد تعيين وترقية الموظفين
ومكافاتهم وملاواتهم وتاديبهم دون التقيد بالقواعد التي تسرى على
موظفي الحكومة » .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بثلاثة العلة للمؤسسة في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ ونص في مسدته الأولى على أن « مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة المهينة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسر عليها » ، وقد نصت المادة ١٥ على أن « يكون للمؤسسة لائحة لترتيب الوظائف وتقسيم العمل ، وجدول للمرتببات والأجور ووصف كل وظيفة مصدق عليهما من مجلس الإدارة » ، ونصت المادة ١٦ على أن « يكون التعيين في الوظائف الرئيسية بقرار من مجلس الإدارة بناء على عرض رئيس المجلس ، وفي غير هذه الوظائف يكون التعيين بقرار من رئيس المجلس طبقا لأحكام اللائحة الداخلية لشئون الموظفين بالمؤسسة وبعد اخذ رأى لجنة شئون الموظفين » .

وتنص المادة الأولى من اللائحة الداخلية للمؤسسة على أن « تسرى أحكام هذه اللائحة وملحقاتها وجميع التعديلات التي تطرأ عليها على جميع موظفي المؤسسة » ، كما تضمنت نصوصها قواعد تعيين الموظفين ونقلهم والوظائف وترتيبها والعلاوات والامتيازات واعانة غلاء المعيشة والمرتبات والتقرير السنوية .

وتنص المادة السادسة من قانون المؤسسات الصلبة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وهو القانون الصام المنظم للمؤسسات الصلبة على أن « يتولى إدارة المؤسسات الصلبة : (١) مجلس إدارة المؤسسة . (٢) مدير المؤسسة .

وبين قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المؤسسة تشكيل مجلس الإدارة وطريقة اختيار أعضائه وعزلهم وطريقة تعيين المدير وعزله وكذلك الأحكام الخاصة بمكافاتهم كما يحدد المدة التي يباشرون فيها عملهم بالمؤسسة » .

وقد حدثت المادة السابعة من هذا القانون اختصار مجلس الإدارة ، إذ نصت على أن « مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهينة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسر عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي تلبت

من أجله وذلك وبما لا يحكم هذا القانون وفي الحدود التي بينها تكرر
رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة ويختص بهما إلى :

(١) إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة
بالشؤون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وتحديد اختصاصات المدير
مع مراعاة ما هو مبصود عليه في هذا القانون .

(٢) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي المؤسسة ومهامها
وتنظيمهم ونظمهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وإجورهم ومكافآتهم ومغادرتهم
وبما لا يحكم هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر
بإنشاء المؤسسة .

(٣) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة .

(٤) النظر في كل ما ترى الجهة الإدارية أو المدير عرضه ليسو بين
المسائل الخاصة بإدارة المؤسسة وتنظيم العمل بها وكل ما يؤدي إلى
تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

ويستفاد مما تقدم أن القانون على المؤسسة الاقتصادية طائفتان ميز
المشروع بينهما وخمس كلا منهما بتنظيم قانوني يختلف في أحدهما عنه في
الأخرى ، فالطائفة الأولى — تنظيم رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة
الذين يمثلون السلطة العليا المهيمنة على شؤونها ورسم السياسة العامة
لإدارتها واستقلالها ، وهؤلاء لا يعينون على سبيل الخوام بل يشغلون
منصب مجلس الإدارة لأجل موقوف عملا بالأصل العلم المقرر في شغل
أعضاء مجلس إدارة المؤسسات العامة في المادة السادسة من قانون
المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يقتضى منهم التمتع بالتبعية
والانقطاع له ، كما أنهم لا يخضعون لأي نظم من نظم التوظيف بالمؤسسة
أو غيرها من نظم التوظيف العامة . والطائفة الثانية — تنظيم موظفي
المؤسسة وعملها ، وهؤلاء تنظم قواعد توظيفهم لائحة خاصة تنفق في كثير
من أحكامها وقوانين التوظيف العامة فهم موظفون ، مجبرون بقرائن في
شأنهم شروط التوظيف الصلح ، فهم يتوجهون على سهل اليوم بآرائهم
في خدمة المرفق بحيث ينقطعون لتأديتها ويتفرغون لها ، ويشغلون وظائف
تدخل في التنظيم الإداري للمرفق .

ومضلا مما تقدم فإن المشرع الدستوري قد فرق بين المواطنين
المؤمنين وبين أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة في صدد تنظيم
خمس الجميع بين عضوية مجلس الأمة وبين ممارسة بعض الأعمال ، فقد
نصت المادة ١١٤ من دستور سنة ١٩٥٦ ، وهي مطبقة للمادة ٤٠ من
الدستور المؤقت ، على أنه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي
الوظائف العامة . ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى »
ونجد بين القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ بلصدار قانون عضوية مجلس
الأمة هذه الأحوال ، فنصت المادة ٢١ منه على أنه « لا يجوز الجمع بين
عضوية مجلس الأمة وعضوية المجالس الممثلة للوحدات الإدارية ولجان
العد والمشيخ » ونصت المادة ٢٤ منه على أنه « لا يجوز لأي عضو من
أعضاء مجلس الأمة أن يمين في مجلس إدارة شركة مساهمة أثناء
مدة عضويته إلا إذا كان أحد المؤسسين لها » ، كما نصت المادة ٢٥
على أنه « يعتبر في حكم أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة من
يعهد إليه بإدارة شركات التوضعية بالأسهم وكذلك مخدرو الشركات ذات
المسؤولية المحدودة وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة التي تمارس
نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا » .

وبين من هذه النصوص أن المشرع نص في صلب الدستور على مبدأ
عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي الوظائف العامة وذلك
أعمالا لمبدأ الفصل بين السلطات وهو أصل من الأصول الدستورية في
النظم الديمقراطية ، أما أحوال عدم الجمع الأخرى فقد فوض المشرع المعادى
في تحديدها بقانون ، وقد صدر هذا القانون محددا تلك الأحوال ، ومن
بينها حالة عدم الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية مجالس إدارة
التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا ، وحكمة
الشركات المساهمة وما في حكمها من مجالس إدارة المؤسسات العامة
عدم الجمع في هذه الأحوال تختلف عن حكمة عدم الجمع بين عضوية
مجلس الأمة وتولي الوظائف التي تقدم ذكرها - ذلك لأنها تقوم على
حكمة استقلال أعضاء مجلس الأمة في تلقي رسالة النيابة عن الأمة وما
يقضيه من رقابة السلطة التنفيذية ، ثم البعد بهم عن مواطن
الاشبهات .

والمقتضى ما تقدم ان المشرع يميز بين الموظفين العموميين وبين أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة في هذا الصدد ، وخص كل طائفة بنص خاص جاء احدهما في صلب الدستور وهو الخاص بالموظفين العموميين والآخر في قانون عاды ، وتختلف حكمة عدم الجمع بالنسبة الى إحدى الطائفتين عنها بالنسبة الى الأخرى . ولو كان المشرع يرى ان أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة موظفون عموميون او في حكم الموظفين العموميين لما كانت ثمت حاجة الى النص عليهم في نص خاص اكتفاء بنص المادة ١١٤ من الدستور الخاص بالموظفين العموميين .

ولما كانت المؤسسة الاقتصادية تقوم على مرفق اقتصادي خطير هو توجيه الاقتصاد القومي نحو خير البلاد وذلك برسم سياسة استغلال أموال الحكومة في النشاط الاقتصادي سواء بالشتراك في الشركات المساهمة او بإنشاء مؤسسات عامة اقتصادية تجارية او صناعية ، ومن ثم يسرى في شأنها حكم عدم الجمع المنصوص عليه في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون عضوية مجلس الأمة .

ويخلص مما تقدم ان رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية وأعضاؤها وان كانوا يقومون بخدمة مرفق عام على النحو المتقدم ، الا انهم لا يعتبرون موظفين عموميين لاختلاف مركزهم القانوني عن مركز الموظف العام ، اما موظفو المؤسسة ومبالحها فاتهم يعتبرون موظفين عموميين .

(فتوى رقم ٦٣٦ — في ١٩/١/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٢٧٧) .

المبدأ :

المؤسسة الاقتصادية — مثلوها في الشركات والمؤسسات العامة —
عدم اعتبارهم موظفين عموميين .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧ من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية على أن « يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثلون في مجالس إدارة الشركات التي يكون لها نصيب في رأس مالها » .

ويكون لمثلئ المؤسسة في مجالس الإدارة ما لساخر اعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم أن يقتنوا الى كل من مجلس الإدارة والجمعية العمومية المقترحات والتوجيهات المتعلقة بإدارة شئون الشركات « . » .

كما نصت المادة ١٤ منه على أن « يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثل في مجالس إدارة المؤسسات العامة التي تتولى المؤسسة الاقتصادية توجيه نشاطها وفقا لحكم الفقرة (ج) من المادة الرابعة . » .

ويكون لمثلئ المؤسسة الاقتصادية في مجالس الإدارة ما لساخر اعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم أن يقتنوا الى مجلس الإدارة والتوجيهات المتعلقة بإدارة شئون المؤسسة العامة « . » .

ويستتاد من هذين النصين أن ممثلى المؤسسة الاقتصادية في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات العامة يعتبرون نوابا عن المؤسسة الاقتصادية في مجالس إدارة هذه الشركات والمؤسسات العامة ، شأنهم في ذلك شأن اعضاء مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة العامة التي يمثلون المؤسسة الاقتصادية في مجلس إدارتها ، ومن ثم فاعهم لا يعتبرون موظفين عموميين .

(فتوى رقم ٦٣٦ - في ١٩/١/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

المؤسسة الاقتصادية — الفرض من اتساقها بالقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٧ — ايضاً تبعية الحكومة في روعس لحوال الشركات المساهمة الى هذه المؤسسة قلصر على الشركات المساهمة في التظيم المصري .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية تخص على أن لا يكون رأس مال المؤسسة من :

(أ) ائتمنة الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة .

(ب) رؤوس أموال المؤسسات العامة التي يكون من أغراضها ممارسة النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو المينائي والتي يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية .

(١) طبيعة الائتمنة القوي من طريق النشاط التجاري والصناعي والزراعي والمائي .

(ب) وضع سياسة استثمار أموال المؤسسة وتوجيهها في المنشآت المشار إليها في المادة الثانية .

(ج) القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على المؤسسات العامة الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية وذلك بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومي ووضع البرامج الكلية وتنظيم مشاركة الحكومة والهيئات العامة والخاصة في هذا الشأن .

وتنص المادة ٩ على أنه : « إذا كلفت جهة المؤسسة في رأس مال إحدى الشركات لا تقل عن ٢٥ ٪ كان لرئيس مجلس إدارة المؤسسة حق طلب إعادة النظر في كل قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه به والا اعتبر القرار نافذا .

أما إذا اعترض على القرار فلا ينفذ إلا إذا وافق عليه مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية على حسب الأحوال بأغلبية ثلثي الأصوات على الأقل . »

وتنص المادة ١٢ بأن : « يكون تعيين رئيس مجلس الإدارة أو المندوب أو المدير العام في الشركات التي تحتل المؤسسة الاقتصادية ٢٥ ٪ على الأقل من رأس مالها بقرار من رئيس الجمهورية من ثلاثة مرشحين مجلس إدارة الشركة بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة . »

وجهه في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ أن « من
النتيج الواسعة لوضع الخطط الكلية بتنظيم الاقتصاد القوي أن يعمد إلى
هيئة موحدة يرسم سياسة استغلال أموال الحكومة في النشاط
الاقتصادي سواء بالاشتراك في الشركات الصناعية أو بإنشاء مؤسسات
عامة اقتصادية تجارية أو صناعية وكافة الوسائل الأخرى المؤدية إلى
التنمية الاقتصادية للدولة وهي من أهم الوسائل لرفع مستوى المعيشة .
ولا شك أن أموال الدولة وغيرها من أشخاص القانون العام التي تستغل
في النشاط التجاري والصناعي والزراعي والمقاري ووجوه النشاط
المشابهة تساهم بدور فعال في تلك التنمية الاقتصادية وهي من أهم
الأهداف التي ترمى إلى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة .
ولذلك فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى مؤسسة عامة ذات شخصية
اعتبارية مستقلة وذمة مالية خالصة تنتقل إليها ملكية أنصبة الحكومة
في رؤوس أموال الشركات المساهمة وكذلك رؤوس أموال المؤسسات العامة
التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو المقارية حتى يمكن لهذه المؤسسة
أن تتولى إدارة تلك الأموال إدارة كلية بالسير بالاقتصاد القومي في الطريق
السليم ووضع خطط موحدة للنشاط الاقتصادي للدولة بدلا من أن تتعدد
الجهات التي تتولاها رسم السياسة الاقتصادية فينتج بذلك الاضطراب
واختلاف الاتجاهات الاقتصادية التي تسيطر على السياسة الاقتصادية
العامة للدولة .. الخ » .

ويستفاد من مجموع النصوص المشار إليها في ضوء المذكرة
الإيضاحية للقانون :

أولا : أن الهدف الذي تستهدفه المؤسسة الاقتصادية هو توجيه
أموال الدولة واستثمارها على نحو يكفل تقدم اقتصادها واطراد نموه
ورفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي .

ثانيا : أن الهيئات الرئيسية القائمة على شركات المؤسسة تمين بلادة
مصرية وهي قرار من رئيس الجمهورية يصدر بتمعين رئيس مجلس
الإدارة أو العضو المنتدب أو مدير الشركة بعد أخذ رأي مجلس إدارة
المؤسسة على النحو المبين تفصيلا بالمادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة
١٩٥٧ المشار إليها .

ثالثا : ان سلطة الاشراف والرقابة على الشركات التى تساهم بمهمة المؤسسة بحصة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأس المال موكولة الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة وذلك عن طريق طلب اعادة النظر فى قرارات مجلس ادارة هذه الشركات او جمعياتها العمومية خلال موعده محدد . ومفضلا عن ذلك فان الرقابة فى المسائل المالية للشركات المذكورة موكولة الى ديوان المحاسبة .

ومتضى ما تقدم ان نشط المؤسسة الاقتصادية فى استقلال انصبة الحكومة فى رؤوس اموال الشركات المساهمة تحقيقا للاغراض التى انشئت من اجلها لا يجاوز الشركات المساهمة فى الاقليم المصرى تلك التى تؤثر مباشرة فى تقدم الاقتصاد القومى ورفح مستوى المعيشة والتى تخضع لسلطان التشريع فى الجمهورية العربية المتحدة ورقابة الهيئات الرئاسية فى المؤسسة من الناحية الادارية وسلطانها فى تعيين الرؤساء العاملين على هذه الشركات كما تخضع لرقابة ديوان المحاسبة من الناحية المالية على نحو ما سلف بيانه .

(غنوى رقم ٨٦٥ - فى ٢٤/١٢/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٢٧٩)

المادة :

ابلولة انصبة الحكومة فى رأس مال شركة ابار الزيوت الانجليزية المصرية اليها - يستتبع حتما انتقال الحقوق المالية وغير المالية التى تتضمنها اسهم الحكومة فى هذه الشركة الى المؤسسة الاقتصادية .
مجلس القسوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية على ان « يتكون رأس مال المؤسسة من : -
١ - انصبة الحكومة فى رؤوس اموال الشركات المساهمة .. »
وتنفيذا لهذا النص آلت انصبة الحكومة فى رأس مال شركة ابار الزيوت الانجليزية المصرية الى المؤسسة الاقتصادية اعتقلا من ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ تاريخ العمل بهذا القانون ، وقلم البنك الاهلى بقسليم الاسهم التى تمثل هذه الانصبة الى بنك الاسكندرية لحفظها لديه لحساب المؤسسة

وذلك في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٧ حسبما يستفاد من كتيب البنك الاهلى الى المؤسسة رقم ٦٠ م (١٤) المؤرخ ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٧ ، واوردت هذه الاسهم محفظة الاوراق المالية الخاصة بالمؤسسة .

ومن حيث ان الشركات التجارية على اختلاف انواعها (عدا شركات المساهمة) تكتسب الشخصية الاعتبارية بمجرد تكوينها ، وذلك يستتبع استقلالها بذمة مالية قائمة بذاتها وتطلى هذه الذمة الحصص التى يقدمها انشركاء على سبيل التملك ، فلا يبقى لهم بعد تقديمها الا مجرد حق لدى الشركة فى الحصول على نصيب من الربح اثناء قيامها ونصيب من موجوداتها عند حلها وتصفيتهما .

ومن حيث ان الاسهم التى تصدرها شركات المساهمة تمثل الحصص التى يقدمها الشركاء للشركة سواء اكانت حصصا تقنية ام عينية ، وهذه الاسهم من طبيعة منقولة وتظل محتفظة بهذه الطبيعة الى حين تصفية اموال الشركة وتقسيمها ، وتتمثل الاسهم فى صكوك تعطى للمساهمين وهى اداة اثبتت حقوقهم واستعمالها لدى الشركة ، تلك الحقوق التى تنتج فى الصك اندماجا تليا بحيث يكون مالك الصك هو صاحبه الحق فيها يخوله من مزايا على اختلاف صورها ، ويحيث يصبح عذا الصك اداة لازمة لاستحقاق هذه المزايا فلا يؤول الى غير مالك الصك ، وعلى مقتضى ذلك فان انتقال حصة الحكومة فى راس مال شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية الى المؤسسة الاقتصادية يستتبع حثا انتقال الحقوق المالية وغير المالية التى تتضمنها اسهم الحكومة فى هذه الشركة الى المؤسسة الاقتصادية .

(ملوى رقم ٥٥ — فى ١٢/٦/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

ارباح اسهم شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية التى انتقلت ملكيتها من الحكومة اليها تطبيقا للمادة ٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧

متممًا من ١٩٥٧/١/١٤ - هي من حق المؤسسة ولو كانت عن سنوات سابقة على هذا التاريخ .

ملخص النقوى :

ان من المسلم ان الذمة المالية للشركة تلتقى الارباح التى تحتتها الشركة وان حق المساهم فى الارباح انما ينشأ ويصبح ذاتنا للشركة بنصيبه فيها باجتماع الجمعية العمومية للشركة واصدار قرارها بتوزيع الارباح ، وتبل اتخاذ هذا الاجراء لا يكون للمساهم قبل الشركة الا حق احتياى ، ومن ثم فلا يلتزم بتوزيع الارباح على المساهمين الا من تاريخ صدور قرار الجمعية بتوزيعها او من التاريخ الذى تحدده لاجراء هذا التوزيع .

ومن حيث ان الحراسة التى آلت اليها سلطة الجمعية العمومية قررت فى يولية سنة ١٩٥٧ صرف توزيعات مقدارها عشرة قروش عن السهم الواحد من اسهم شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية مقابل تقديم الكوبون رقم ٤٠ اذ ان حق المساهمين لم يتقرر فى هذه الارباح الا من هذا التاريخ ، وهو تاريخ لاحق لايولة ملكية اسهم الحكومة الى المؤسسة ، ومن ثم فان للمؤسسة الانتصالية وقد آلت اليها ملكية هذه الاسهم منذ ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ الحق فى الارباح التى قررت الحراسة فى يولية سنة ١٩٥٧ توزيعها على المساهمين فى هذه الشركة ، ولا يقدر فى هذا النظر بما يقال من ان الارباح الموزعة قد حقتتها الشركة فى السنة المالية ١٩٥٦ اى قبل انتقال ملكية الاسهم من الحكومة الى المؤسسة ، ذلك لانه لا يعتد فى هذا الصدد بالسبة المالية التى تحقق الربح خلالها لتصرف الربح الى من كان يملك السهم فى هذه السنة وانما يعتد بملكية السهم عند تقرير توزيع الارباح فلا يستحق الربح الا من يملك السهم فى هذا التاريخ دون من كان يملكه خلال السنة التى تحقق فيها الربح والقول بغير ذلك يعنى البحث عن من كان يملك السهم فى الماضى كما أنه يؤدى الى نتائج مستعصية كما هو كان السهم لحاليه وكما لو قررت الجمعية العمومية ترحيل ارباح سنة معينة الى سنة مقبلة كى تضاف الى ارباحها ، ويؤيد هذا النظر من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بمحلة بالقوانين رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على ان « تتولى وزارة التجارة والصناعة وضع

النموذج للعقد الابتدائي لشركات المساهمة ونظليها ولا يجوز مخالفته الا لاسباب ضرورية يقرها وزير التجارة والصناعة .

(٢) ويصدر بهذا النموذج مرسوم بعد موافقة قسم الراى مجتمعا
بمجلس الدولة .

وفد صدر هذا المرسوم ونشر في الوقائع المصرية في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ونص في المادة ١٧ منه على ان تبليغ حصص الارباح المستحقة عن الاسهم التي لحللها الى حبل الكيون وتبلغ المبالغ التي تستحق في حالة قسمة موجودات الشركة الى حبل السهم ومادامت الاسهم اسمية متأخر ملك لها يقيد اسمه في سجل الشركة يكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم دون اعتداد بالسنة المالية التي تحققت فيها الارباح الموزعة .

ومن حيث ان العقد الابتدائي لشركة آبل الزيت الانجليزية المصرية فضلا عن انه لم يتضمن أى نص مخالف للقاعدة المتقدمة فانه ينص في البند ١٠٢ منه على انه لن يترتب على نقل ملكية الاسهم انتقال الحق في اى ربح يعلن عنه قبل قيد هذا التحويل في السجل ويؤدى ذلك ان الحق في الارباح ينتقل الى آخر ملك للسهم بمجرد قيد اسمه في سجل الشركة وهو الاجراء الواجب لنقل ملكية السهم .

وعلى هدى ما تقدم فان ارباح اسهم شركة آبل الزيت الانجليزية المصرية التي انتقلت ملكيتها من الحكومة الى المؤسسة الاقتصادية تطبيقا للمادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ اعتبارا من ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ تكون من حق المؤسسة ولو كلفت عن سنوات سابقة على هذا التاريخ .

(انتهى رقم ٥٠٥ - في ١٢/٦/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

يمثلو المؤسسة الاقتصادية في مجالس ادارة الشركات — المبالغ التي يستحقها هؤلاء المثلون في مجالس ادارة تلك الشركات نظير تمثيلهم فيها — ايلوقتها الى المؤسسات المالية والمؤسسة ان تحدد المربيات او المكلفات التي تصرف من خزائنها اليهم .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية على ان :

« تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التي تستحق لمندوبيها في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وللمؤسسة ان تحدد المربيات او المكلفات التي تصرف من خزائنها الى هؤلاء المندوبين » .

وتنص المادة ١١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي على ان « تؤول الى كل مؤسسة المبالغ المستحقة لمطليها في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وللمؤسسة ان تحدد المربيات او مكلفات التي تصرف من خزائنها الى هؤلاء المطلين » .

ويستناد من هذين النصين المتماثلين اللذين يتضمن احدهما التشريع المنظم للمؤسسة الاقتصادية وتضمن الآخر التشريع المنظم للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ان المشرع قد حرص على قطع أية صلة مالية بين الشركات التي تساهم فيها المؤسسة الاقتصادية او أية مؤسسة ذات منافع اقتصادي وبين ممثلي هذه المؤسسات في تلك الشركات ، فنقض في عبارة صريحة قاطعة بان تؤول الى المؤسسة المبالغ التي تستحق لمطليها في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وخول المؤسسة دون الشركات

حق تحديد مرتباتهم ومكافآتهم على أن تصرف اليهم من خزائنها لا من خزانة الشركة ، وحكمة هذا التنظيم حرص المشرع على ألا يدع للشركة سبيلا على ممثلي المؤسسة لديها وهم القوامون على تنفيذ القانون. العاملون على تحقيق الاهداف العامة التي يستهدفها المشرع من تدخل القطاع العام في ميادين النشاط الاقتصادي التي كانت مقصورة على القطاع الخاص نقرر عن بلوغ هذه الاهداف ، وغنى عن البيان ان قطع هذا السبيل على الشركات يكفل نهوض هؤلاء المبتئين برسالتهم الخطيرة على اكمل وجه في استقلال وحصانة وحرية تامة .

وعبرة النصين المشار اليهما في خصوص ايلولة المبالغ التي تستحق لممثلي المؤسسة في الشركات الى تلك المؤسسة قد جاءت عملة شاملة مطلقة بحيث تتناول اى مبلغ يحصل عليه ممثل المؤسسة لدى الشركة بآية صورة كانت وسواء حصل عليه مباشرة من الشركة التي يمثل المؤسسة لديها أم من شركة أخرى يمثل لديها تلك الشركة ، والقول بغير ذلك يهدر الحكمة التي تغياها المشرع من القاعدة الآمرة التي تضمنها النصان سلفا الذكر ويجعل للشركات سبيلا على هؤلاء الممثلين بمنحهم مكافآت أو مرتبات من طريق تمثيلها لدى شركات أخرى مما يخل باستقلالهم وحريتهم وحصانتهم في القيسام بواجباتهم .

واختيار احدى الشركات ممثل المؤسسة في مجلس ادارتها لتمثيلها في مجلس ادارة شركة أخرى لا يتم بصفة الشخصية بل يقوم اسلسا على تمثيله المؤسسة في مجلس ادارة الشركة الاولى فلولا هذا التمثيل لم تكن له صفة عضو مجلس ادارة هذه الشركة ولا حق في تمثيلها لدى أية شركة أخرى .

ويخلص من كل ما تقدم ان المبالغ التي يستحقها ممثلو المؤسسة الاقتصادية أو أية مؤسسة ذات طابع اقتصادى لدى أية شركة نظير تمثيلهم هذه الشركة في مجلس ادارة شركة أخرى تؤول الى المؤسسة ، شأنها في ذلك شأن المبالغ التي يستحقونها في الشركة التي يمثلون المؤسسة في مجلس ادارتها .

لهذا انتهى الراى الى ان المبالغ التي تستحق لجلسى المؤسسة الاقتصادية فى مجلس ادارة الشركات المساهمة نظير تسييلهم هذه الشركات فى شركة اخرى تؤول الى المؤسسة الاقتصادية التى تقوم بدورها بتحديد المرتبات والمكافآت التى تصرف لهؤلاء المبلين من خزائنها .

(غتوى رقم ٥٦٦ — فى ١٠/٨/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

المؤسسة الاقتصادية — التفرقة بين الوضع القانونى لرئيس واعضاء مجلس ادارتها وبين موظفى المؤسسة وعمالها — رئيس واعضاء مجلس الادارة يشغلون مناصبهم لاجل موقوت عملا باصل عام يقرر بالمادة السادسة من قانون المؤسسات الصلبة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يقتضى عملهم التفرغ له — عدم خضوعهم لى نظام من نظم التوظيف بالمؤسسة او غيرها من نظم التوظيف — اختلاف الوضع بالنسبة لموظفى المؤسسة وعمالها الذين يعتبرون موظفين عابدين تنظم قواعد توظيفهم لائحة خاصة — التفرغ الكامل فى نطاق المؤسسات العامة هو الاساس فى اصفاء صفة الموظف العام — التفرغ المقصود هو التفرغ القانونى الذى يتم بقرار من السلطة المختصة بتعيين عضو مجلس الادارة — عدم صدور قرار من رئيس الجمهورية بتفرغ احد اعضاء مجلس الادارة لوظيفة معينة — لا يمكن اعتباره من الموظفين بالمؤسسة وخاصة ان الاعمال التى اسندت اليه لا يدل اغلبها على وظيفة معينة بالمؤسسة كمن يقوم باعبائها — عدم استيفائه من نظام تامين الضيخوخة الخاص بموظفى المؤسسة الاقتصادية .

ملخص الفتوى :

ان التامين على المؤسسة الاقتصادية قبل الخصية بملفان موز

المشرع بينها وخص كلا منها بتنظيم قانوني يختلف في اتخاذها عليه في الأخرى ، فالطائفة الأولى تنتظم رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذين يملكون السلطة العليا المهيمنة على سلوكها ورسم السياسة العامة لإدارتها واستغلالها وهؤلاء لا يمينون على تسبيل الدوام بل يستطيعون مناصب مجلس الإدارة لأجل موقوف عملا بالاستقلال العلم المكرر في شأن أعضاء مجلس إدارة المؤسسات العلمية في المادة السادسة من قانون المؤسسات العلمية رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يقتضى عملهم التفرغ والانقطاع له كما أنهم لا يخضعون لأي نظام من نظم التوظيف بالمؤسسة أو غيرها من نظم التوظيف العلمية ، والطائفة الثانية تنتظم موظفي المؤسسة وعملها وهؤلاء نظم قواعد توظيفهم لائحة خاصة تتفق في كثير من أحكامها وقوانين التوظيف العلمية فهم موظفون عموميون تتواءم في شأنهم شروط الموظف العلم كرامة ، فهم يقومون على تسبيل الدوام بأعمالهم في خدمة المرفق بحيث ينقطعون لثباتها ويترغون لها ويستقلون وظائف تدخل في التنظيم الإداري للمرفق - كذلك ميز المشرع بين الموظفين العموميين وبين أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العلمية بصدد تنظيم حظر الجمع بين عضوية مجلس الأمة وممارسة بعض الأعمال ، وخص كله طائفة بنص خاص جاء أحدهما في سلب الدستور (المادة ١١٤ من دستور ١٩٥٦ والمادة ٤٠ من الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٨) وهو الخاص بالموظفين العموميين والآخر في قانون عادي هو القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون عضوية مجلس الأمة ، وتختلف حكمة عدم الجمع بالنسبة إلى إحدى الطائفتين عنها بالنسبة إلى الأخرى ، ولو كان المشرع يرى أن أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العلمية موظفون عموميون أو في حكمهم لما كتبت ثمة حاجة إلى النص عليهم في القانون المشار إليه اكتفاء بنص الدستور الخاص بالموظفين العموميين - ومن ثم فإن رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية لا يعتبرون موظفين عموميين .

ومن حيث أنه سبق للجمعية العمومية أن انتهت إلى النتيجة المتقدمة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٩ ، كما سبق لها أن أرادت أيضا بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن التفرغ الكلي في نطاق المؤسسات العلمية هو الأسس في أعضاء صفة الموظف العلم على أعضاء مجالس إدارة هذه المؤسسات بحيث إذا لم

يتحقق هذا التفرغ بالنسبة الى اى من هؤلاء الاعضاء ما امكن سحب تلك المصفة عليه ، وقد انتهت الجمعية العمومية الى ان عفسو مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى الذى صدر قرار جمهورى بتعيينه عضوا متفرغا لشئون القضايا بالبنك مقابل مرتب سنوى علاوة على مكافأة العضوية يعتبر موظفا عليا بهذا البنك وتطبق فى شأنه اللوائح والنظم الخاصة بموظفى البنك .

ومن حيث ان التفرغ الكامل الذى اعتدت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ هو التفرغ القانونى الذى يتم بقرار من السلطة المختصة بتعيين عضو مجلس الادارة نظرا لما يترتب عليه من ثبوت صفة الموظف المصلم ، وهو غير متوافر فى الحالة المعروضة حيث لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتفرغ السيد / ... لوظيفة معينة ، هذا بالاضافة الى ان الاعمال التى اسندت اليه لا يدل اغلبها على وظيفة معينة بالمؤسسة الاقتصادية كان يقوم بأعمالها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السيد / ... لا يعتبر موظفا بالمؤسسة الاقتصادية فى الفترة التى عين فيها عضوا بمجلس ادارة المؤسسة المذكورة ومن ثم فلا يطبق عليه بشأنها نظم تأمين الشيوخة الخاص بموظفى المؤسسة الاقتصادية .

(ملف رقم ٥١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢١)

القرع الثاني

مؤسسات زراعية

أولاً — مؤسسة مديرية التحرير

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

مؤسسة مديرية التحرير — القواعد التي تنظم شئون موظفيها وتوقع عقوبة الفصل عليهم — هي احكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء المؤسسة ، وكذلك اللائحة المالية ولائحة التوظيف المضمنين بها الصائرين بقرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٣/٢ — صدر قرار جمهوري في ١٩٥٧/١١/٣ بإنعاج المؤسسة في الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي وبإلغاء قانون انشائها — من اثره إلغاء اللائحة المالية المؤسسة وتلك الخاصة بالتوظيف من تاريخ صدور هذا القرار ، وسريان كافة الاحكام واللوائح التي تنظم الهيئة — هذه الاحكام هي القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي ، وقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٥٧/٧/١٠ بتعديل بعض احكامه ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة — مثال : قرار فصل احد مهندسي مؤسسة مديرية التحرير الصادر في ١٩٥٩/١٢/١ من وكيل وزارة الاصلاح الزراعي بصفته مشرفا عاما على المديرية بمقتضى قرار صادر من مجلس الإدارة — استناده الى الاحكام واللوائح التي تنظم الهيئة — صدوره من مخصص .

ملخص الحكم :

في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير وجاء في مادته الأولى « تنشأ مؤسسة عامة تسمى (مؤسسة مديرية التحرير) وتقوم قايما بنهضة أجزاء من منطقة الصحراء الغربية حسب ما يقرره مجلس الوزراء لتكون مديرية باسم مديرية التحرير ، وتتولى جميع الأعمال الخاصة بالتوسع السزاعي والصناعي والعمراني لتحقيق هذا الغرض ويكون لهذه المؤسسة شخصية اعتبارية » ونصت المادة الرابعة منه على أن « يقوم بإدارة المؤسسة مجلس إدارة يشكل من اثني عشر عضوا يعينون بقرار من مجلس الوزراء . ويقوم مجلس الإدارة بجميع التصرفات اللازمة لتحقيق غرض المؤسسة دون التقيد بالأنظم أو الرقابة المالية والإدارية المنبثقة في المصالح الحكومية وذلك في حدود الثلاثة المالية ولاتحة التوظيف الذاتي يضمها المجلس ويصرف بها مرسوم » . وجاء في الفقرة الإيضاحية لهذا القانون « وبين هذا المشروع أن المؤسسة بغيرها مجلس إدارة مكون من اثني عشر عضوا وبين طريق تعيينهم أو اختيارهم وكنيتة اجتماعهم ومدى سلطات مجلس الإدارة وسلطات رئيس مجلس الإدارة ويحدد المشروع الوضع المالي من أن المؤسسة تغير أموالها بنفسها دون التقيد بوسائل ونظم الحكومة ، مع خضوعها المباشر لمجلس الوزراء من حيث تقديم مشروع الميزانية إليه .. الخ » . وواضح مما جاء في مواد هذا القانون أنه يهدف إلى البدء بالمشروع من الأداة الحكومية قدر المستطاع لأنها يختص باختيارها أن تعهد اليهم فكرة المشروع . وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قراره باللائحة المالية ولاتحة التوظيف لمؤسسة مديرية التحرير وجاء في مادته الأولى « يحل باللائحة المالية ولاتحة التوظيف المؤسسة مديرية التحرير المرافقين من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ولماضى الإدارة إصدار القرارات المنفذة لأحكامها » . واختص الباب السادس من لائحة التوظيف بالمعوقات القانونية فنص في المادة ٣٠ على الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين وهي عدا بالانذار ، ثم بالخمس من الرتبة لمدة لا تجاوز ثلاثة أيام ثم تنهى في البند السادس بالمصطل مع الجبهة من المكافأة . ونصت المادة ٣١ من اللائحة على أن : « للرئيس المباشر

توقيع الجراء المنصوص عليه في البند أولاً من المادة السابعة (الانتذار) كما يجوز له توقيع الجراء المنصوص عليه في البند ثانياً (الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز ثلاثة ايام) بعد موافقة عضو مجلس الإدارة المنتخب . ويصدر بالجزاءات المنصوص عليها في بقى البنود قرار من مجلس تاديب بشكل من ثلاثة اعضاء تعينهم الجهة المنوط بها تعيين الموظف وفقاً للمادة الاولى من هذه اللائحة . وفي المادة ٢٢ : « يصدر قرار مجلس التاديب مسبباً ويبلغ الى الموظف خلال اسبوعين من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول » . وقلت المادة ٣٣ من اللائحة « القرارات التأديبية نهائية » ولكن حدث في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ أن صدر قرار رئيس الجمهورية بانحاج مؤسسة مديرية التحرير في الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى واستندت ديبلوماسية هذا القرار على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ . بصدار القانون المؤسسات العامة وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بقضاء مؤسسة مديرية التحرير ، وعلى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى الممثل بالقرار رقم ٦١٢ لسنة ١٩٥٧ . ونصت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٥٧/١١/٢ على أن « تلتج مؤسسة مديرية التحرير في الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى » . ونصت المادة الثانية منه على أن « يلغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بقضاء مؤسسة مديرية التحرير ويعمل بذلك من ١٩٥٧/١١/٣ » وواضح من ذلك أن المشرع لاعتبارات قدرها لدى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ وما الحق به من لائحته المالية والخاصة بالتوظيف وذلك ابتداء من ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وملاحمت مؤسسة مديرية التحرير قد اتمجت من هذا التاريخ في الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى لانه لا جدال في أن تسرى عليها كافة الأحكام واللوائح التي تنظم هيئة الاستصلاح هذه ما يتعين معه تقيم اوضاعها . نفي ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ بقضاء الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى وتشكل من السيد وزير الزراعة رئيساً ومن وزراء المالية والاقتصاد والاشغال وغيرهم اعضاء . وفخص الهيئة بتحقيق الأغراض التي نصت عليها المادة

الثانية من هذا القانون وفي طليعتها حصر الأراضى البور القابلة للإصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاحها وزراعتها وتسميرها . ونصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « لا تخضع الهيئة في إدارة أموالها ولا في حساباتها للقوانين والتعليمات التى تجرى عليها الحكومة ولا للرقابة التى تخضع لها ميزانية الدولة » وجاء بالمادة الرابعة من هذا القانون « يكون للهيئة لائحة داخلية تصدر بقرار منها بعد موافقة مجلس الوزراء » وفى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ أصدرت الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى قرارا باللائحة الداخلية للهيئة استنادا الى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ وبناء على موافقة رأى مجلس الوزراء وجاء فى المادة الوحيدة من هذا القرار « يعمل باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى المرافقة لهذا القرار وذلك من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » . ونصت هذه اللائحة الداخلية على إنشاء مكتب تنفيذى للهيئة وبينت اختصاص هذا المكتب ، كما نصت على وظيفة « عضو الهيئة الدائمة » وجاء فى المادة الثانية من اللائحة « تنتدب الهيئة الدائمة أحد أعضائها ليكون عضوا متنبيا . وتكون له الاختصاصات الآتية : (١) (٢) تعيين الموظفين وفصلهم من الخدمة وترقيتهم ومنحهم العلاوات الدورية ونقلهم وكذلك تجميعهم وإعبارتهم من الوزارات والجهات الحكومية وغيرها . وتحديد المرتبات والأجور المستحقة لهم وذلك كله وفقا للنظام الذى تقرره الهيئة الدائمة » . ثم حدث بعد ذلك فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، أن صدر القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ، نفس فى المادة الثانية منه بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ على أن « يكون للهيئة مجلس إدارة يشكّل بقرار من رئيس الجمهورية ، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المدير العام للهيئة وتحديد المرتبات والمكافآت التى تمنح له » . ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة الثانية على أن « يعين بقرار من مجلس الوزراء العضو المنتخب للاشراف على تنفيذ قرارات الهيئة وفقا لما تبينه اللائحة الداخلية » . والمادة السادسة من هذا القانون

رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه « لا تخضع الهيئة في انظمتها ووصلاتها وإدارة أموالها وقواعد تعيين موظفيها وترقياتهم وتأديتهم وسائر شئونهم للقوانين واللوائح والتعليمات التي تجرى عليها الحكومة ولا للرقابة التي تخضع لها ميزانية الدولة .. » وتحدثت المادة المملوكة من هذا القانون عن اللائحة فقالت « يصدر مجلس الوزراء قرارا باللائحة الداخلية للهيئة وتتضمن النظم والقواعد التي تسير عليها في جميع شئونها وعلى الأخص في إدارة وتنظيم أعمالها وصلاتها ونظام موظفيها وتشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديتهم والمكافآت التي تمنح لهم أو لغريم من يندبون أو يعملون اليها » وقد عدلت هذه المادة السابعة بقرار من رئيس الجمهورية صدر في ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ فأصبح نصها يجرى بالآتي : « يعد مجلس الإدارة لائحة للهيئة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية وتتضمن النظم والقواعد التي تسير عليها وتنظم أعمالها وصلاتها ونظام موظفيها وتشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديتهم والمكافآت التي تمنح لهم أو لغريم ... » وقد صدرت هذه اللائحة التي استقرت صدورها هذه المادة ، بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي (ونشرت بالجريدة الرسمية في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ العدد رقم ٢٠٠) وجاء بالمادة الأولى منه « يعمل باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي المرافقة لهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ » ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أن « تُلغى اللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي المؤرخة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وكل قرار يخالف أحكام اللائحة المرافقة » وبماذا هذا النص أن لائحة ١٩٥٥/١٠/٢٥ ظلت سارية المفعول منذ تاريخ صدورها حتى إلغائها القرار رقم ٢٢٧ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ تاريخ صدور اللائحة الجديدة والتي لا تسري أحكامها بطبيعة الحال على واقع هذه الدعوى التي تحكمها قواعد وينود لأحكام ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ . فالمطعون عليه عين بمديرية التحرير في أبريل سنة ١٩٥٦ وصدر قرار الاستغناء عن

خفيته وهو القرار المطعون فيه ، في أول ديسمبر سنة ١٩٥٩
فلا يحكم بوضع القانون رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٧ من ديسمبر
سنة ١٩٥٥ واللائحة الداخلية الصادرة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بعد
صدور قرار رئيس الجمهورية في ١٩٥٧/١١/٢ بانسحاب مؤسسة
مديرية التحرير في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي وإلغاء القانون رقم
١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مخيرية التحرير ولائحتها الداخلية
الصادرة في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ على النحو التالي تفصيله .

(ملحق رقم ٢٢ لسنة ٨ في — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)

لقيا — المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى

وهيئة مديريه التحرير

قاعدة رقم (٢٨٤)

المجلس :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديريه التحرير — شرط استحقاق العامل لهذه التسوية هو ان يكون فى خدمة المؤسسة او الهيئة المنسار اليهما فى اول يولية سنة ١٩٦٢ — لا يحول دون استحقاق التسوية عدم تغطية الدرجات والاعتبارات الواردة فى الجدولين المرفقين للقانون المنسار اليه تسوية حالات جميع العاملين بالمؤسسة — على المؤسسة لو الهيئة اتخاذ الاجراءات المعتادة لتندير المصرف المالى اللازم فى الجزائية السنوية — اسلف ذلك — حق العاملين المذكورين مستند من القانون بمثابة والقرار الصادر بالتسوية هو اجراء تنفيذى لحكم القانون — تلغى صدور هذا القرار بسبب عدم وجود الاعتبارات المالية لا يترتب عليه تعطيل احكام القانون .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديريه التحرير ، ينص فى المادة الاولى منه على ان « تسوى حالات موظفى وعمال كسل من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديريه التحرير الموجودين فى الخدمة فى ١/٧/١٩٦٢ على الدرجات والاعتبارات الموزعة وفقا للجدولين رقمى ١ ، ٢ المرفقين لهذا القانون وطبقا للأحكام الواردة فيها » .

ومن حيث أن المادة الأولى سبالة الذكر تضمنت شرطاً وحيداً لاستحقاق العال لتسوية حالته على مقتضى أحكام القانون ، هو أن يكون في خدمة المؤسسة أو الهيئة المشار إليهما في أول يولية سنة ١٩٦٢ بفرض النظر عما اذا كانت الدرجات والاعتمادات الواردة في الجدولين المرافقين للقانون تكفي لتسوية حالات جميع العاملين بالمؤسسة أو الهيئة أو انها لا تكفي لبعضهم ، ذلك أن الدرجات والاعتمادات المذكورة هي المصروف المالي للمجلس الذي دبره المشرع لمواجهة تكاليف تنفيذ أحكام القانون فور صدوره ، فلذا لم تك هذه الدرجات والاعتمادات لتسوية حالات جميع العاملين بالمؤسسة أو الهيئة وجب على كل منها خفضاً الاجراءات المعتادة لتقديم المصروف المالي اللازم في الميزانية السنوية طبقاً للقواعد المالية المقررة في هذا الشأن حتى لا يتنطل تنفيذه أحكام القانون .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج بأن المشرع حدد تكاليف تنفيذ القانون المشار اليه ولم ولم يشأ تجاوز الدرجات والاعتمادات الواردة في الجدولين المرفقين به ، ذلك أن المشرع لم يقصد تسوية حالات بعض العاملين دون البعض الآخر وانما قصد تسوية حالات جميع العاملين بالمؤسسة أو الهيئة الموجودين في خدمتهما في أول يولية سنة ١٩٦٢ حسبما يبين من الفكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه حيث ورد بها ما يلي « حين صدرت ميزانية المؤسسة .. للسنة المالية ١٩٦٢/٦٣ لدرج بكل منهما اعتماد اجمالي بالباب الأول اجور مؤشراً امله بأن يخص لتسوية حالات الموظفين (والعاملين الحاليين ويتم توزيعه بالاتفاق مع ديوان المواطنين وموافقة وزارة الخزانة وصندوق قرار جمهوري ... الخ » .

ومن حيث أن حق العاملين المذكورين في تسوية حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه مستند من هذا القانون مباشرة ، اما القرار الذي يصدر بلجراء التسوية فلا يعدو أن يكون اجراء تنفيذياً لأحكام القانون ، لا يترتب على تلخسر اصداره بسبب نكاح الدرجات والاعتمادات الواردة بالجدولين المرفق بالقانون أو لاى سبب آخر ، تنطيل

أحكام القانون المذكور أو اعداد حق المالكين في أن تسوى حالاتهم طبقا
لأحكامه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية جميع المالكين
بالهيئة الذين كانوا في خدمة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى في اول
يولية سنة ١٩٦٢ في تسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة
١٩٦٣ ، وعلى الهيئة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتدبير المصرف المالى لتسوية
حالات المالكين الذين لم تكتمل الاعتمادات الواردة في الجدول الملحق
بالمقتضى المذكور .

(ملك رقم ٢٤٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)

ملحق - المؤسسة المصرية العامة للتعمير الزراعى

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

علون بالمؤسسة المصرية العامة للتعمير الزراعى - قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بمرين احكام لائحة نظام الماملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ على الماملين فى المؤسسات العامة - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ فى شان تسويات الماملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها - صدور قرار من مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى بمنح الماملين بالمؤسسة علاوات دورية فى اول يناير سنة ١٩٦٥ وتصديق وزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى على هذا القرار - صدور قرار آخر من مجلس ادارة المؤسسة المذكورة بمنح الماملين بها عدوات دورية فى اول يناير سنة ١٩٦٦ وعرضه على نقب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى للتصديق عليه - تقريره اجراء مقاصة بين العلاوات التى صرفت للماملين بالمؤسسة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٥ والعلاوات التى استحققت لهم اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٦ - قرار مجلس ادارة المؤسسة بمنح الماملين بها علاوات دورية فى اول يناير سنة ١٩٦٥ - هو قرار مخالف للقانون ويتمين سجه دون التقيد بيماء ذلك بقرار من مجلس ادارة المؤسسة يصلى عليه الوزير - لا يكفى فى هذا الخصوص القرار الصادر من نقب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بلجراء المقاصة لصدوره من غير مختص -

استحقاق المبلين بالمؤسسة علاوة الدورية اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٦ - اساس ذلك من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما .

ملخص الفتوى :

في ١٦ من يناير سنة ١٩٦٥ قرر مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى منح المبلين علاوة دورية اعتبارية من اول يناير سنة ١٩٦٥ ، وصنق السيد وزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى على هذا القرار ، وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ قرر مجلس ادارة المؤسسة منح المبلين العلاوة الدورية الثابتة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٦ .

ولما عرض القرار على السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والري ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى للتصديق عليه قرر ان يخضع من هذه العلاوة ما سبق ان صرفه المبلون من نسب من العلاوة السابقة ، فتظلم المبلون من هذه التقلصة .

ومن حيث ان لائحة نظام المبلين بالشركات التابعة للمؤسسة انما هي الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بديل احكامها على المبلين بالمؤسسات العامة هي التي تسرى على الواقعة المعروضة والتي صدر القرار بمنح العلاوات المشار اليها في ظلها .

وقد نصت المادة الثمانية من القرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر على ابقاء لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وبالفاء كل نص يخالف احكام النظام المرافق له وان لا تسرى القواعد والنظم الخاصة بائنة غلاء المعيشة على المبلين باحكامه .

ومن حيث ان المادة ٦٣ من اللائحة سالف الذكر تنص على ان « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في

بحدود الجدول المرفق ، ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة ومسمى
واجبات ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها من يشغلها
وتقييمها وتصنيفها في ثلاث ... » .

وتنص المادة ٦٤ من هذه اللائحة على أن « تعادل وظائف الشركة
بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة
لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ... » . وبينع العاملون
المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعامل
المنصوص عليه اعتبارا من اول السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر
العاملون في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بسنة
شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا للاحكام السابقة ... » .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان مرتبات العاملين بالمؤسسات
المالية والشركات التابعة لها والتي يحكمها نظم العاملين بالشركات
الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بناء عليها
اعانة غلاء المعيشة — نزل على ما هي عليه دون تغيير — سواء بالزيادة
او النقصان وذلك الى ان يضع مجلس ادارة المؤسسة او الشركة جدولا
بالوظائف والمرتبات الخاصة بالمؤسسة او بالشركة في حدود الجدول
المرفق للنظام المذكور ، وتعادل وظائف المؤسسة او الشركة بالوظائف
الواردة في الجدول المشار اليه ، ويتم بذلك تسوية حالات هؤلاء
العاملين ، ويترتب على تثبيت مرتبات العاملين بالمؤسسات المالية
والشركات التابعة لها على الوجه السابق ، عدم جواز ترقيةهم أو
منحهم علاوات دورية ، أو اجراء أى تغيير في اعانة غلاء المعيشة المستحقة
لهم ، الى ان يتم التعامل وتسوى بذلك حالتهم ، وهذا ما سبق ان
انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفنوى والتشريع
بجلستها المنعقدة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ ينص في
المادة الاولى منه على أنه « استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظم
العاملين في الشركات تحدد اقدمية العاملين في المؤسسات المالية
والشركات التابعة لها في الثلاث التي سنوت حالتهم عليها بمعد التعامل

اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعامل » .

وبذلك يكون قد انقضى المجال بعد صدور هذا القرار الجمهوري بما تضمنه من استثناء على القواعد السابقة عليه لمنح العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها علاواتهم الدورية بعد التاريخ الذي حددت فيه القرار اقتدياتهم في الفئات التي سويت حالتهم عليها ، أي بعد أول يوليو سنة ١٩٦٤ مع عدم صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بالتعامل .

ومن حيث أن المادة ٢٤ من لائحة نظم العاملين بالشركات المملوكة منح العلاوات أو عدم منحها وبأنه يتعين في جميع الأحوال اعتبارها إليها تقضى بأن يقرر مجلس إدارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبنياً على قرار مجلس إدارة الشركة من مجلس إدارة المؤسسة ، وبأن تمنح العلاوة الدورية السنوية في أول يناير من كل عام وفقاً للفئات الواردة بالجدول المرفق .

وتتضمن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بأنه في تطبيق النصوص الواردة باللائحة سابقة الذكر يكون لمجلس إدارة المؤسسة الاختصاص المقرر في تلك اللائحة لمجلس إدارة الشركة وبأن الاختصاص المقرر فيها لمجلس إدارة المؤسسة يباشره الوزير المختص .

وبؤدى هذه النصوص استحقاق العاملين بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي علاواتهم الدورية في أول يناير سنة ١٩٦٦ ، أي بعد مضي سنة على التاريخ الذي ارتدت فيه اقتدياتهم في الفئات التي سويت حالتهم وبمراجعة أول يناير .

وينمقد الاختصاص بمنحهم هذه العلاوات لمجلس إدارة المؤسسة على أن يحيد القرار من الوزير .

ومن حيث ان المحكمة الادارية العليا سبق ان قضت بان التصرف بمنح العلاوة الدورية عند حلول موعدها لا يقضى شيئا من مقومات القرار الادارى لان استحقاق تلك العلاوة مستند من حكم القاتون راسا مادام ظاهر الحال البادى في خصوصها انه لم يتم ملتح من هذا الاستحقاق واذن فلا يستقيم القول بتحضر استحقاق هذه العلاوة بقتضاء سنتين يوما دون الرجوع فيها ذلك لان الادارة لم تنشئ للموظف بهذا المنح مركزا قانونيا بالمعنى المقصود من البند الثالث من المادة الثالثة من القاتون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة (جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٦٤ - الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٦ ق و ٧٥٤ لسنة ٧ ق) .

ومن حيث ان مجلس ادارة المؤسسة قد اصدر قرارا بمنح العاملين بالمؤسسة علاواتهم الدورية في اول يناير سنة ١٩٦٥ اى قبل الموعد الذى يستحقون فيه العلاوة الدورية طبقا للبيادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات ولقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ المشار اليهما ، فان مجلس الادارة بهذا القرار لم ينشئ للعاملين بهذا المنح مركزا قانونيا بالمطابقة لاحكام القاتون ، ومن ثم لا يتحصن هذا القرار بفوات المواعيد القانونية ويجوز سحبه دون تقيد باى ميعاد على ان يصدر قرار السحب من مجلس ادارة المؤسسة ويعتمد من الوزير المختص ، ولا يكفى في هذا الخصوص قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى بإجراء المفصلة بين العلاوة التى استحققت للعاملين في اول يناير سنة ١٩٦٦ وبين تلك التى صرفت لهم دون حق اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٥ ، ذلك ان السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الاصلاح الزراعى وان كان يعتبر الوزير المختص الذى يملك اعتماد قرارات مجلس ادارة المؤسسة الا ان سلطة في هذا الشأن وصائية فهو يعتد القرار مبتدا في هذا الشأن . واذا ما اعتد قرار مجلس ادارة المؤسسة استنفذ الوزير اختصاصه واصبح القرار نافذا لا يجوز الرجوع فيه الا بقرار جديد تتبع فيه الاجراءات التى يقضى بها القاتون من صدوره من مجلس ادارة المؤسسة ثم اعتماده من الوزير ، ولا يملك الوزير بعد اعتماد القرار تعديله او سحبه او الفاؤه اذ القرار الصادر منه بهذا التعديل او السحب او الالفاء يعتبر قرارا جديدا لا يملك اصداره ابتداء ، وهو ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٨ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العاللين بالمؤسسة المصرية:
العلبة لتصميم الاراضى يستحقون عدواتهم الدورية اعتباراً من اول يناير
سنة ١٩٦٦ وأن قرار مجلس ادارة المؤسسة بمنحهم العلاوات الدورية
اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٦٥ هو قرار مخالف للقانون ويتمين منحه
دون التقيد بهيئته وذلك بقرار من مجلس ادارة المؤسسة يصدق عليه
الوزير ، ولا يكفى فى ذلك القرار الصادر من نائب رئيس الوزراء للزراعة.
والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بلجراء المقامسة
بين العلاوات التى استحققت لهم بقرار المؤسسة سالف الذكر وذلك التمر
استحققت لهم فى اول يناير سنة ١٩٦٦ لصنوده من غير مختص ..

(انتهى رقم ٧١ بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٩) .

رابعاً - مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني

قاعدة رقم (٢٨٦)

٢٨٦ -

عدم اقتصر مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني في ابدائها لوظائفها على التخطيط والتلجئة وملاستها نشاطاً معيناً بذاته ليس من شأنه ان تسرى على العاملين بهذه المؤسسة الاحكام الخاصة بتوزيع الارباح على العاملين بشركات القطاع العام الواردة بالمادة ٥٩ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - مقتضى اعتبار المؤسسة العامة في حكم الوحدة الاقتصادية في صدد تفسير الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ لا يعنى ان تسرى عليها الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام وعلى الاخص المتعلقة بتوزيع الارباح على العاملين بها - اسلمى ذلك انه يترتب على الطبيعة الأساسية كوحدة قابضة تعذر تجزئة اختصاصاتها المتصوص عليها في المادة ٢ من القانون المذكور وتمييز الجزء الذي يلفظ حكم الوحدة الاقتصادية الامر الذي يهول دون تطبيق الاحكام المميزة كنوع بذاته من الوحدات الاقتصادية اذا كان التعارض مع الطبيعة المتقدمة مثل الاحكام الخاصة بتوزيع الارباح على العاملين بشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات تنص على ان يحول بنك التسليف الزراعي الى مؤسسة عامة هي « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي » ويكون مركزها العامرة .

وتقوم هذه المؤسسة بالتخطيط المركزى للثلاثين زراعى والاثنين الصناعى فى الجمهورية فى حدود التسيبة العامة للدولة وتولى تمويل جذر الثمان وتوفر كافة المواد اللازمة للإنتاج الزراعى كما تقوم بما تكلفها به الدولة من أعمال وغذيات لتصل بهذه الأغراض ، كما نص المادة (٧) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أن (تمارس المؤسسة العامة نشاطها بواسطة ما يجمعها من وحدات اقتصادية ومع ذلك يجوز أن يعمد اليها القرار الصادر بتشكيلها مباشرة نشاط معين) .

وفى هذه الحالة تعتبر فى تطبيق أحكام هذا القانون فى حكم الوحدة الاقتصادية التابعة وذلك بالنسبة للنشاط الذى يمارسه بالذات .

ومن حيث أن مقتضى اعتبار المؤسسة العامة فى حكم الوحدة الاقتصادية فى حدود تفسير هذه الفقرة الأخيرة لا يعنى أن تسرى عليها الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام وعلى الأخص تلك المتعلقة بتوزيع الأرباح على العاملين بها ، ذلك لأن الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة حصتها تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه متعددة الأنواع فهى تشمل الشركات والجمعيات التعاونية والمشروعات تحت التأسيس والمؤسسات العامة للمؤسسات العامة ومن ثم فلو قيل بمرئى الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام بما فيها الحكم الوارد بالمادة ٥٩ من القانون . والتمسك بتوزيع الأرباح على العاملين بالمؤسسات التى يعمد اليها مباشرة نشاط معين لكان ذلك تطلب للأحكام الخاصة بنوع معين من الوحدات التابعة دون الأحكام الخاصة بباقي الوحدات غير بند القانون الأمر الذى قد يدعو الى التبول بانطباق تلك الأحكام جميعها على ما تنطوى عليه من تناقض وتباين مما يفضى الى وضع شاذ يباه القانون ومن ثم فإن ما يتفق مع قصد المشرع ويقره المطلق القانونى هو إخضاعها للأحكام العامة التى تخضع لها كافة الوحدات على اختلاف أنواعها دون تلك المتعلقة بنوع معين بذاته منها ومن ثم فلا يسرى فى شأن المؤسسة التى من هذا القبيل

حكم المادة : ٥١ المشار إليها والوارد في الكتاب الثاني من القانون والخاص بشركات القطاع العام ومضلا عن ذلك ملته يقرعه على الطبيعة الإسلامية المؤسسة كوحدة قلبية تعذر تجزئة اختصاصها التصوص عليها في المادة (٢) من القانون المذكور وتميزه عن الجزء الذي يلخه حكم الوحدة الاقتصادية كما يستحيل حسابيا اجراء هذه التجزئة الأمر الذي يحتم الا يطبق على المؤسسات التي من هذا القبيل الا ما لا يتعارض مع طبيعتها من احكام ويحول بالتالي دون انطباق الاحكام المميزة لنوع بذاته من الوحدات الاقتصادية اذا كان من شأنها التعاون مع الطبيعة المتقدمة ومثال ذلك الاحكام الخاصة بتوزيع الارباح على العاملين بشركات القطاع العام او تلك المتعلقة بتبثيلهم في مجالس الادارات .

ومضلا عما تقدم فان الحكم الوارد بالمادة ٥٩ المشار إليها والذي يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تفصيل جزء من نصيب العاملين في الارباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق اربحا او تحقق اربحا قليلة لاسباب خالفة من اراءتها هو حكم استثنائي فلا يتوسع في تفسيره ولا يفس على طبقا للقواعد الأصولية ، ومن ثم فهو خاص على الشركات ولا ينصرف الى المؤسسات المالية التي تباشر نوعا من النشاط الذي يدخل اصلا في اختصاص تلك الوحدات بغير نص في القانون .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم ملته وان كانت مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني لا تقتصر في ادائها لوظائفها على مجرد التخطيط والتلبية ولكنها تمارس نشاطا مينا بذاته الا ان ذلك ليس من شأنه سريان الاحكام الخاصة بتوزيع الارباح على العاملين بشركات القطاع العام الواردة بالمادة ٥٩ من الكتاب الثاني من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١ على العاملين بها .

من اجل ذلك انتهى راي اللجنة العمومية الى عدم سريان الاحكام الخاصة بتوزيع الارباح على العاملين بمؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني .

قائمة رقم (٢٨٧)

٢٢٢٢ :

المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى - هي من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي طبقا لقرار الجمهورى رقم ٢٢١٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتشريعها - لى ذلك خضوعها لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ ولقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى شأن سريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين بالمؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

ان المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى هي من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتشريعها ومن ثم تخضع لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بنسب المادة ٢٤ منه وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى شأن سريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة .

(فتوى رقم ٢٠٧ - لى ١٥/٢/١٩٧١) .

خلاصة - المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى

الطبعة رقم (٢٨٨)

المبدأ

يؤلفون وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى - تقريرهم
المجمعية العمومية للقسم الاستشارى انعدام قرار الهيئة الدائمة
لاستصلاح الاراضى (بنقل المؤسسة) بتطبيق كادر الاصلاح الزراعى
على موظفى الهيئة وعملها لعدم صدور قرار جمهورى بذلك - صدور
القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بعد ذلك بتسوية حالاتهم بقر رضى
طبقا للاحكام الواردة به - احتفاظه لهم بمرتباتهم واجورهم وقت العمل
به اذا كانت تجاوز تلك التى يصلون اليها بالتسوية مع استهلاك الزيادة
مستقبلا - من مؤاده وجوب الاعتقاد بهذه المرتبات دون المرتبات المستتقة
طبقا للقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١

ملخص الفتوى

ان الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى كانت تطبق احكام كادر الاصلاح
الزراعى الى ما قبل صدور فتوى اللجنة العمومية للقسم الاستشارى
للفتوى والتشريع بطبسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، والى انتهى فيها
الرأى الى انعدام القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة الدائمة لاستصلاح
الارضى بتطبيق كادر الاصلاح الزراعى على موظفى الهيئة الدائمة
وعملها لعدم صدور قرار جمهورى بذلك - ومنما صدرت هذه الفتوى
نوقف العمل باحكام كادر الاصلاح الزراعى ، وظل الموظفون والعمال
بالحياة (سلف المؤسسة) يتقاضون المرتبات التى وصلوا اليها من قبل ،
ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات موظفى
وعمال المؤسسة وتهيئة لميرية التحرير - وهو قانون خلس بهم - وقضى

بتسوية حالاتهم بأثر رجعي طبقا للقواعد والأحكام المنصوص عليها فيه . ومن هذه الأحكام ما تمت عليه المادة ٧ من القانون .

« يحتفظ كافة موظفي وعمال المؤسسة والهيئة بمرتبتهم وأجورهم الحالية إذا كانت تتجاوز المرتبات أو الأجور التي يصلون اليها بالتسوية . وفلك بصفة شخصية - على أن تستهلك الزيادة من الملاوات الدورية وعلاوات الترقيّة وامتدة غلاء المعيشة والبدلات التي تتقرر مستقبلا » .

ومن حيث أن من مقتضى هذا النص أن يحتفظ كافة موظفي وعمال المؤسسة بمرتبتهم وأجورهم الحالية - أي المرتبات والأجور التي كانوا يحصلون عليها فعلا وقت صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، وليس المرتبات والأجور التي كانوا يستحقونها طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - حسبما ذهب اليه ديوان المحاسبة - ويسند ذلك ما جاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ سلف الذكر حيث تقول « وراعت المادة السابعة أن يحتفظ كافة موظفي وعمال المؤسسة والهيئة (هيئة مخيرية التحرير) بمرتبتهم وأجورهم الحالية إذا كانت تتجاوز المرتبات أو الأجور التي يصلون اليها بالتسوية - وذلك بقصد احتفاظ كافة الموظفين والعمال بمرتبتهم وأجورهم الحالية ... » . ويبين من هذا النص أن المشرع قد أخذ في الاعتبار عند إجراء التسوية الوظيفية التي يشغلها الموظف أو العامل - إذ كان يعلم أن موظفي الهيئة (سلف المؤسسة) قد رتبوا في وظائف طبقا لأحكام كادر الإصلاح الزراعي الذي جرت الهيئة على تطبيقه كما سلف القول ، وأن هذا الكادر قد ربط بين الوظيفة والدرجة لتحديد لكل وظيفة مريوطا ماليا معطوما ، ومن ثم فإن نص المادة الخامسة سلف الذكر قد جاء واضحا في الاعتبار الوظيفية التي يشغلها الموظف أو العامل قبل صدوره .

وفي ضوء ما تقدم وترتبا عليه فإن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، يكون هو القانون الواجب التنويع عليه عند إجراء تسويات حالات موظفي وعمال المؤسسة ، كما أن المرتبات والأجور الواجب الاعتداد بها ، هي المرتبات والأجور الفعلية التي كان يحصل عليها الموظف أو العامل عند صدور القانون المذكور .

ولهذا تنهى رأى الجمعية العمومية الى ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهىئة مديرية التحرير ، هو القانون الواجب التمويل عليه عند اجراء تسوية حالات المالكين فى المؤسسة والهجرة ، كما ان المرتبات والاجور الواجب الاعتماد بهما هى المرتبات والاجور الفعلية التى كان يحصل عليها الموظف أو العامل عند صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(ملف رقم ٩٨/٦/٨٦ - جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥) .

ملخصاً : المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة

قاعدة رقم (٢٨٩)

ملخصاً :

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة - ليست مؤسسة
عامة ذات طابع اقتصادى فى مفهوم احكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠
بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

ملخص الفتوى :

ان نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٧ لسنة
١٩٦٠ بشأن المؤسسة التعاونية الزراعية العامة الصلبة لم يعتبر هذه
المؤسسة - مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى . كما ان نص المادة
١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات التعاونية
لا يجعل من المؤسسات العامة التعاونية مؤسسات ذات طابع اقتصادى .
بل يلزم ان يصدر قرار جمهورى لاسباغ هذا الوصف على هذه المؤسسات
حتى مع التسليم بانها تمارس نشاطا يدخل فى نشاط المؤسسات العامة
ذات الطابع الاقتصادى . فالنشاط فى حد ذاته ليس بكاف لاسباغ هذه
الصفة ، بل لا بد من صدور قرار جمهورى بلصفا هذه الصلة مستقلا
كل ان تضيفه قرار انشاء المؤسسة .

كما ان نص المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ المتبطل
اليه لا يفيد اكثر من استعارة احكام المؤسسات العامة والمؤسسات العامة
ذات الطابع الاقتصادى لتطبيقاتها على المؤسسات العامة التعاونية وذلك
فى حالة ما اذا لم يوجد نص خالص فى قانون المؤسسات العامة
التعاونية آنف الذكر .

وخلصت الجمعية العمومية الى القول بان المؤسسة التعاونية الزراعية

العلية ليست مؤسسة علمية ذات طابع اقتصادي في مفهوم القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٨، بتعليمات المؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادي .

(فتوى رقم ٤٠١ - في ١٤/٥/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العلمية — اعلة غلاء المعيشة . المستحقة لوظائفها وعمالها — خضوع منحها للقواعد المقررة بالنسبة لوظائف الدولة ومستخدميها وعمالها — سرد لهذه القواعد ، واساس ذلك في ضوء احكام القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات التعاونية الزراعية العلمية ، والقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العلمية المعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — قرار رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة بتقرير منع اعلة غلاء المعيشة على نحو يغير ما هو مقرر لوظائف الدولة ومستخدميها وعمالها من حيث التثبيت او الخفض التسيبي — صدوره مشويا بسبب مخالفة القانون ، ومن سلطة غير مختصة باصداره قانونا — انعدام هذا القرار فلا يرتب اثرا ولا تلحقه حصانة ، ولا يحتج بحقوق مكتسبة منه ، ويتعين استرداد ما صرف من مبالغ باعتباره رد غير المستحق — اثر صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المؤسسات العلمية على ذلك .

ملخص التوى :

لا جدال في سريان قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها على موظفي وعمال المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العلمية ، وذلك ان المادة ١٠ من القانون رقم

٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات التعاونية قد نصت على انه :
« مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون تسرى على المؤسسات العلية
التعاونية الأحكام الخاصة بالمؤسسات العلية والمؤسسات العلية ذات
الطابع الاقتصادي » .

ومن بين هذه الأحكام ما نصت عليه المادة ١٥ من قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي
وعمال المؤسسات العلية (ذات الطابع الاقتصادي) المعدل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ من انه :

« تسرى على موظفي ومستخدمي وعمال المؤسسات العلية قواعد
غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها » .

وطبقا لهذا النص الأخير فان ما يجب تطبيقه على موظفي وعمال
المؤسسة العلية التعاونية الزراعية فيما يتعلق باعقة غلاء
المعيشة هو قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة
ومستخدميها وعمالها . ولما دام قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة
بتطبيق قواعد اعقة غلاء المعيشة قد صدر في ظل قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، فمن ثم ما كان يجوز له أن يقرر منح امتانة
الغلاء لموظفي وعمال المؤسسة على نحو يغير قواعد اعقة غلاء
المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها ، سواء
من حيث التثبيت أو الخفض النسبي - ذلك أن القرار الجمهوري رقم
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد عمل به اعتبارا من ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١؛
وقرار رئيس مجلس الادارة قد صدر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ، ومن
ثم لما كان يجوز لمصدر هذا القرار أن يخالف أحكام قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات
العلية ، والتي تقرر تطبيقها في شأن موظفي وعمال المؤسسات
التعاونية العلية بمقتضى المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠؛
التي سبق ذكرها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان نص المادة ٩ من قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسة العلية
التعاونية الزراعية قد نص على أن :

« يصدر مجلس الإدارة لوائح لتنظيم أعمالها تتضمن القواعد التي تتبع في إدارتها والتي يجري عليها العمل في حساباتها وإدارة أموالها وكلفة الشؤون المالية والفنية وتعيين موظفيها وعملها وترقيتهم ونظم وتأديبهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومكافآتهم » .

ويبين من الأوراق أنه بتاريخ ٤ من يوليو سنة ١٩٦١ أصدر مجلس الإدارة لائحة نظم موظفي وعمل المؤسسة وورد فيها نص المادة ١٥ كالآتي :

« تسرى على موظفي المؤسسة القواعد ومئات إعانة غلاء المعيشة المقررة قانونا لموظفي الحكومة . ويجوز لمجلس الإدارة ألا يتقيد بالقواعد الخاصة بتخفيض الإعانة أو الخصم منها أو تثبيتها وذلك في حدود الاعتمادات المقررة » .

واستبان للجمعية العمومية - من الأوراق - أنه عقب صدور هذه اللائحة أعد مشروع مذكرة للعرض على مجلس الإدارة بشأن إعانة غلاء المعيشة انتهت إلى الموافقة على اقتراح تطبيق مئات إعانة غلاء المعيشة دون تثبيت أو خفض على جميع موظفي ومبال المؤسسة اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وأن اعتمادات الميزانية تسمح بالمصرف ولكن هذه المذكرة لم تعرض على مجلس الإدارة ، إلا أن رئيس المجلس أشر عليها بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بما يفيد موافقته عليها وأن يجري تطبيقها لضرورة ذلك لصالح العمل ثم تعرض على مجلس الإدارة فور انعقاده حيث أن تشكيله الجديد لم يصدر بعد . وأذن فإن مئات إعانة غلاء المعيشة دون تثبيت أو خفض التي قررت لموظفي المؤسسة لم تصدر من مجلس الإدارة ، وهو صاحب السلطة في وضع النظم الخاصة بكلفة الشؤون المالية والموظفين - طبقا لنص المادة ٩ من قرار إنشاء المؤسسات وأنها صدرت بناء على موافقة رئيس مجلس إدارة المؤسسة وهو وحده لا يملك سلطة إصدار هذه القواعد .

ورات الجمعية العمومية أنه طالما أن الأمر لم يعرض على مجلس الإدارة ، فإن القرار الصادر من السيد رئيس مجلس الإدارة بالخالفته

لاحكام المادة ١٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٢ :
المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ والواجب تطبيقه
في شأن المؤسسة المذكورة تطبيقا للمادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧
للسنة ١٩٦٠ المشار اليه - هذا القرار يكون مشوبا بعيب مخالفة
اتفاقون فضلا عن صدور من سلطة غير مختصة بإصداره قانونيا ،
مما يجعله قد صدر متعيا ، والقرار المعدوم لا يرتب اثرًا ولا تلحقه
حصانة ، ومن ثم فلا وجه للقول بأن الموظفين والعمال التابعين للمؤسسة
قد اكتسبوا حقوقا من هذا القرار المعدوم ، ويكون ما صرف اليهم من مبالغ
على غير أساس سليم من القانون ، ويعين استرداده باعتباره رد غير
المستحق .

وقالت الجمعية العمومية ان القواعد الصحيحة الواجب تطبيقها
فيها يتعلق باعانة المعيشة هي القواعد المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة
وباستخدامها ومعالجتها ، وهذه القواعد الحكومية تسرى ككل ، من حيث
التثبيت على مرتبات وأجور ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبالنسب
المقررة ، ومن حيث التخفيض النسبي الذي أجرى على اعانة الفلاح
بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ ويطبق
في شأن هؤلاء قواعد خصم لمرق الكادرين المنصوص عليها في قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ و ٨ من أكتوبر
سنة ١٩٥٢ ، والقرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ - بشأن
رد نصف ما تقرر خصمه من اعانة فلاح المعيشة بناء على قرارى مجلس
الوزراء المشار اليهما والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ بشأن استمرار
خصم لمرق الكادرين من اعانة الفلاح طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء
المذكورين ولاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ - (المشار
اليه) وما يقرب على ذلك من أكثر .

واشارت الجمعية العمومية الى ان من مقتضى نص المادة ٣٥
من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة -
ان المؤسسة العامة التعاونية الزراعية باعتبارها مؤسسة عامة قائمة ،
في مفهوم المادة ٣٥ المشار اليها تظل بوضعها الحالي ، حتى يصدر
قرار رئيس الجمهورية باعتبارها مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم

١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣. المذكور . فنظل هذه المؤسسة محكومة بنظمها الحالية .
المرتب تسير . ونقلا لها باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم سيرها الى ان
يتم في امرها بقرار من رئيس الجمهورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المؤسسة العامة التعاونية
الزراعية ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى في مفهوم احكام
القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادى وهى لا تعتبر مؤسسة عامة في ظل احكام القانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٦٣ بلصدار قانون المؤسسات العامة ، ما لم يصدر باعتبارها
كذلك قرار من رئيس الجمهورية ، والى ان يتم في امرها بقرار من رئيس
الجمهورية فنظل محكومة بنظمها الحالية التى تسير وفقا لها باعتبارها
قواعد مؤقتة تحكم سيرها . ومن ثم نغضى على موظفيها وميلها كلفة
قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها
وعملها وما يترتب على ذلك من آثار .

(مغوى رقم ٤٠٨ فى ١٤/٥/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة — ليست مؤسسة
عامة ذات طابع اقتصادى في مفهوم القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ولاعلى
لا تعتبر مؤسسة عامة في تطبيق قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة
١٩٦٣ حين صدور قرار جمهورى بذلك — بقاها محكومة بنظمها التى
تسير وفقا لها حين صدور مثل هذا القرار — سرعان الاحكام الخاصة
بالمؤسسات ذات الطابع الاقتصادى عليها باعتبارها مؤسسة عامة تعاونية
تنفذا للقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ — خضوع موظفيها بما فى ذلك لائحة
نظم موظفى وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ مجلة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ .

سريان قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة في شأن العاملين الفنين بالدولة عليهم تطبيقا للمادة ١٥ من اللائحة - ضم اعانة الغلاء اعتبارا من اول يولية ١٩٦٤ الى المرتبات الاصلية مع البناء جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها اعتبارا من هذا التاريخ - عدم تقرر الاعانة الواجب ضمه بالتغيرات التي تتم في الحالة الاجتماعية خلال شهر يونية ١٩٦٤ .

ملخص النقض :

سبق ان انتهى رأى الجمعية بجلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٤ - الى ان المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى في مفهوم احكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، وانها من ثم لا تعتبر مؤسسة عامة في تطبيق احكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - طبقا لنص المادة ٣٤ من هذا القانون - ما لم يفسر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية - وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون الاخير . وانه الى ان بيت في لبرها بقرار من رئيس الجمهورية . تظل محكومة بنظامها الحالي الذى تسير وفقا لها ، باعتبارها قواعد مؤقتة لحكم سريانها .

ومن حيث ان المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة التعاونية ، تنص على انه « مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون ، تسرى على المؤسسات العامة التعاونية الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة ، والمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى » . ومن ثم تسرى على المؤسسات المذكورة - باعتبارها مؤسسة عامة تعاونية - الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، وبالتالى تسرى في شأن العاملين بها احكام لائحة نظام موظفى وعامل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - معاملة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث ان المادة ١٥ من اللائحة سالفة الذكر ، تنص على ان « تسرى على موظفى ومستخدمى وعامل المؤسسات العامة قواعد غلاء

«المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعملها ...»
ومقتضى هذا النص هو سريان جميع القواعد والقرارات المتعلقة باعانة غلاء المعيشة (والاعانة الاجتماعية) المقررة في شأن العاملين المدنيين بالدولة .
موظفى الدولة ومستخدميها وعملها) على العاملين بالمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، فتظل مطبقة بالنسبة اليهم هذه القواعد والقرارات الخاصة باعانة غلاء المعيشة (والاعانة الاجتماعية) التي كان معمولاً بها في ظل العمل باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وذلك حتى اول يوليو سنة ١٩٦٤ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن اصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة اذى نصت المادة ٩٤ منه على أن « يستمر العاملون في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، وتضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وتلقى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون » . وعلى ذلك فانه اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٦٤ تضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتب الاصلى ، أن يقل صافي ما يتقاضيه العامل في المؤسسة وتلقى جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها اعتباراً من هذا التاريخ ايضاً ، بحيث لا يجوز أن يترتب على ضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتب الاصلى ، أن يقل صافي ما يتقاضيه العامل في المؤسسة عن صافي ما يتقاضيه من شهر يونية سنة ١٩٦٤ ، والا تمثلت المؤسسة بالفرق ، حتى يزول باستحقاق العامل لعلاوة دورية او بحصوله على ترقية — ذلك وفقاً لنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بمدى جواز تغيير اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية (زواج — طلاق — ميلاد — وفاة) لبعض العاملين في المؤسسة سائفة الذكر ، اعتباراً من اول شهر يونية سنة ١٩٦٤ فقد صدر التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٤ ونص في المادة الاولى منه على أن « .. التفريات في الحالة الاجتماعية للعامل التي حدثت في خلال شهر يونية سنة ١٩٦٤ (كالزواج والطلاق وتولاد الاولاد او وفاتهم) والتي تكن من شأنها التأثير في الاعانة التي

يستحقها من أول شهر يوليو ، لا تؤثر في مقدار هذه الاعقة سواء بالزيادة أو النقصان ، ولا يعتد بذلك التغيرات في تحديد مقدار الاعقة التي تنضم إلى المرتب اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ * ولنفس من مراعاة هذا النص أنه لا يترتب على التغيرات في الحالة الاجتماعية لبعض العاملين في المؤسسة المذكورة - اعتباراً من أول شهر يونية سنة ١٩٦٤ - إجراء أي تغيير في اعقة غلاء المعيشة والاعقة الاجتماعية - سواء بالزيادة أو النقصان - ولا يعتد بذلك التغيرات في تحديد مقدار الاعقة التي تنضم إلى مرتباتهم الأصلية ، اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ تنضم: اعقة غلاء المعيشة والاعقة الاجتماعية إلى المرتبات الأصلية الخاصة بالعاملين في المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، وتطوى بالنسبة إليهم جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهاتين الامتثلين .

ولا يترتب على التغيرات في الحالة الاجتماعية لهؤلاء العاملين ، التي حدثت اعتباراً من أول شهر يونية سنة ١٩٦٤ ، تغيير مقدار اعقة غلاء المعيشة أو الاعقة الاجتماعية التي تنضم إلى مرتباتهم الأصلية اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ - سواء بالزيادة أو النقصان .

(ملك ٢٢٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/٢/١٠)

ملحق - الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف

قائمة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف تعتبر مؤسسة علمية مصرية وتحكمها نصوص الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ . تخضع هذه الهيئة لأحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفقه :

يبين من الرجوع الى نصوص الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ والتي تمت الموافقة عليها بموجب القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ ان الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف هي هيئة انشأتها الحكومة المصرية واشتركت الحكومة الأمريكية في إدارتها وتمويلها ، وتهدف الى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معينة من جمهورية مصر عن طريق اصلاح مساحة واسعة من الاراضى الزراعية وانشاء المساكن والمرافق الاخرى اللازمة لهذا المشروع .

ويبين من ذلك ان الهيئة المشار اليها تسعى لاداء خدمة علمية للأفراد وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معينة من جمهورية مصر من طريق اصلاح الزراعى والاجتماعى لهذه المنطقة ، وهى بذلك تعتبر مؤسسة علمية مصرية تدار بطريقة خاصة وتحكمها نصوص الاتفاق سالف الذكر ، ولا يغير من هذا التكيف القانونى اشتراك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل المشروع وإدارته اذ ان ذلك لا يزيل عنه صفة المرفق العام ولا يجعله مشروعاً خاصاً ، بل يقتصر اثره على بيان طريقة

إدارة المؤسسة يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة من الاتفاقية
من أن الهيئة تعتبر إدارة تابعة للحكومة المصرية . . .

وإذا كانت الهيئة المشار إليها مؤسسة عامة على النحو المتقدم فمن
ثم فاتها تخضع للعقوبات المقررة للمؤسسات العامة رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧
الذى يقضى فى المادة ١٥ منه بأن « يكون للمؤسسات العامة ميزانيات
خلصة بها ، وبين القرار الصادر بإنشائها نظامها المالى وكنية تحضير
وتنفيذها ومراجعتها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة » . وبهذه المثلية
تعتبر الهيئة المصرية الأمريكية لأصلاح الزيت مؤسسة عامة ذات ميزانية
مستقلة .

(فتوى رقم ١٥٧ - فى ٢٧/٢/١٩٧٤)

الفرع الثالث

مؤسسات صناعية وطاقة

أولا — المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

القواعد التي تحكم املة غلاة المعيشة المستحقة لوظفي المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج من المتقولين والممارين لهذه المؤسسة من الوزارات والمصالح — نص المادة ١٥ من لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على سريان قواعد غلاة المعيشة المفصلة بموظفي الدولة على موظفي ومستخدمي وعمل المؤسسات العامة مع تثبيت الاملة بالنسبة الوجوديين من هؤلاء في الخدمة عند العمل بهذه اللائحة اذا كانت تزيد على التسبب للثورة لموظفي الدولة — عدم جواز زيادة املة الغلاة التي تمنح للمتقولين من الحكومة عما كانوا ينقلصونه وهم بخدمة مع احتفاظ المستبرين في الامارة باملة الغلاة التي كانت تمنح لهم وفقا لاحكام اللائحة الداخلية للمؤسسة .

ملخص النقوى :

لم نقل موظفي الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج ، يعتبر تعييننا — في التكيف القانوني الصحيح — ذلك ان نظام نقلنا ولما نقضى به المادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة بتحدد اصلا بتعليم الموظف بميله في وظيفة اخرى في

ذات المصلحة أو الوزارة أو في مصلحة أو وزارة أخرى وهي جهات تجمعها وحدة الشخصية القانونية الثالثة للحكومة المركزية وبروعها من وزارات ومصالح وهو ما يستلزم منه أن النقل لا يكون إلا في نطاق جهة تجمع بين نروعها المختلفة وحدة الشخصية القانونية ، الأمر الذي على مقتضاه يعتبر نقل الموظف من الحكومة إلى إحدى المؤسسات ، تعيينا في حقيقته وطبيعته القانونية وقد كان مقتضى هذا الأصل واعتبار الموظف المنقول إلى المؤسسة معينا بها ، في تطبيق قرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة غلاء المعيشة — والتي تسرى على موظفي المؤسسات العلية طبقا لما قضت به الفقرة الأولى من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والتي نصت على أن « تسرى على موظفي ومستخدسي وعمل المؤسسات العلية قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستخدميهما وعملها » — كان مقتضى ذلك أن تثبت إعانة غلاء المعيشة لمثل هذا الموظف على أساس الماهية المقررة لظه في تاريخ التثبيت (٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠) أي على الماهية المقررة في التاريخ المذكور للمؤهل الحاصل عليه وقت تعيينه بالمؤسسة ، يستوى بعد ذلك أن يكون تعيينه قد تم في إحدى درجات الكادر أو في درجة أعلى ، كل ذلك ما لم يرجع أتميته بالمؤسسة — نتيجة لضم مدة خدمته الحكومية — إلى تاريخ أعمال تاعدة التثبيت فحينئذ تثبت له الإعانة على الماهية المستحقة له مرضا في هذا التاريخ باعتبار أن المحول عليه في تثبيت الإعانة هو المرتب المستحق قانونا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولو كان الاستحقاق نتيجة للتسوية حالته وفقا لقاعدة قانونية لاحقة في صدورها أو نفاذها على هذا التاريخ .

ومن حيث أنه ولأن كل ما سبق هو مؤدى تطبيق القواعد العلية إلا أنه وقد نصت لائحة نظام موظفي المؤسسات العلية المشار إليها في مادتها الثالثة على أنه « يجوز نظام نقل الموظفين من مؤسسة علية إلى أخرى أو إلى الحكومة أو منها .. » فلها تكون قد استندت بهذا — للنس — وهي في ذلك لا تخالف قاعدة قانونية أعلى منها في مراتب التدرج التشريعي من جملة القواعد الواجبة التطبيق على موظفي المؤسسات

المالية - عدم التزام قواعد التامين وشروطه وآثاره في خصوص تمديد
موظفي الحكومة بالمؤسسات المالية ، والامتداد في هذا الصدد بكافة الآثار
التي يربطها القانون على نطاق اللزوم ، ومن ذلك استصحاب الموظف
المتقن في وظائفه المتقن إليها ، وضعه في وظائفه الجومية المتقن منها ،
سواء من حيث درجته أو مرتبه أو ما يتلقاه من إعانة غلاء ، وعلى ذلك
للحكومة الى المؤسسة المذكورة ، تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية
منه لا يجوز أن تجاوز إعانة الغلاء التي تمنح للموظفين المتقنين من
رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ما كان يتمتع لهم من إعانة وهم في خدمة الحكومة .

ولا حجة في القول بتحديد الإعانة بالنسبة الى الموظفين المذكورين
بما كان يصرف لهم وقت إمارتهم الى المؤسسة وفق أحكام لائحة
الداخلية استنادا الى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة
نظام موظفي وعالي المؤسسات العامة المشار اليها ، من أن الموظفين
والمستفيدين والعمال الموجودين بالمؤسسات عند العمل بهذه اللائحة
تثبت بالنسبة اليهم إعانة الغلاء التي يحصلون عليها اذا كانت لا تزيد عن
النسب المقررة لموظفي الدولة ، وذلك على أساس أن هؤلاء الموظفين
كانوا بصفة المؤسسة وقت صدور هذه اللائحة ، وإن كان ذلك بطريق
الإعارة واستندوا بخدمتها الى أن نزلوا اليها بعد العمل بأحكام اللائحة
المذكورة - لا حجة فيما سبق ، لأنه وإن كانت هذه الفقرة تطبق على كانت
من وجد بخدمه المؤسسة من الموظفين عند العمل باللائحة المشار اليها ،
سواء أكل هؤلاء من المجهين أو المحالين إلا أنه لا جدال من ناحية أخرى
بمطابق ، لأن هذا الوصف يمثل في حقهم المركز القانوني الذي ولد عنه
في أن مناط تطبيقها في حق الآخرين أن يستمر لهم وضعهم باعتبارهم
حقهم في المعاملة وفقا لأحكام هذه الفقرة وغيرها من نظم المؤسسة ، أما
لأنهم انتهت منه بتبنيها بتمتئ المركز القانوني المنشأ للحق السلف
للحاضر ، ولا يكون كمن توجه بعقد لاستبدالهم بمقابلتهم وفقا لأحكام هذه
الفقرة أو غيرها من التواعد التي حكمت علاقتهم بالمؤسسة بوصفهم من
المحالين اليها . ويؤدي كل ذلك أن من انتهت أمارته من هؤلاء الموظفين
بتمتئ حقه في المعاملة وفقا للنظم التي تشرع عليها المؤسسة ، وبمؤسسة
أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ السابقة الذكر وتحدد حقوقه بها أن الية
وضعه بالتبني بعد إمارته . ولما كان نقل الموظفين المذكورين الى

المؤسسة لجراء من شأنه أن ينشئ صلاحيات موظفين معينين ، وبين ثم يجوز
ينطوي على انتهاء أمارتهم إلى المؤسسة وتعيينهم بها في ذات الوقت .
والحقيقة الأولى من شأنها أن تفقد هؤلاء الحق في المعاملة وفقا لأحكام
الفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار إليها ، وذلك طبقا لما سلف بيانه ،
كما أن الحقيقة الثانية — باعتبارهم معينين بالمؤسسة — بينما يتحدد في
آثاره مع نظام النقل — من شأنها أن تؤدي إلى تحديد استحقاقهم في اعانة
الفلاء بما كانوا يتقاضونه منها وهم يخضعون الحكومة على الوجه السابق
ايضاحه . وعلى مقتضى ما تقدم قلته لا يجوز أن تجوز اعانة الفلاء الذين
منح لنقل إلى المؤسسة من هؤلاء الموظفين ، ما كلن صرف لهم من
هذه الاعانة وهم بخدمة الحكومة .

ومما يتعلق بمن استمر معارا من هؤلاء الموظفين بعد صدور قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لعدم انتهاء أمارته أو لتجديدها
قلته يحتفظ لهذه الفئة بما كلن يصرف لها من اعانة وفق أحكام اللائحة
الداخلية للمؤسسة ، تطبيقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ من اللائحة
المشار إليها بالقرار الجمهوري المشار إليه ، والتي قضت بأن الموظفين
والمستخدمين والعمال الموجودين في المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة ،
تثبت بالنسبة اليهم اعانة الفلاء التي يحصلون عليها اذا كانت تزيد عن
النسب المقررة لموظفي الدولة . ذلك أن عبارة « الموظفين والمستخدمين
والعمال الموجودين في المؤسسات » تنصرف بحسب مداوتها وصيغتها
إلى كافة موظفي المؤسسة الموجودين بها وقت صدور اللائحة ، سواء
اكتسبوا من المعينين أو المعارين إذ أن الموظف المعار بحسب وضعه يدخل
في عداد موظفي الجهة المستمرة .

هذا وبافتراض أن عبارة الفقرة الثانية المشار إليها لا تنصرف
بحسب صيغتها إلى الموظفين المعارين ، فإن ذلك لا يحول بين هذه الفئة
وبين الامتداد من الحكم المنصوص عليه في تلك الفقرة ذلك أن المنطوق من
فصلت عليه المادة ٥١ من قانون نظام موظفي الدولة من أن مرشبي الموظفين
المعار على جانب الهيئة المستمرة ، أن الإصاق هو خضوع الموظف المعار
في استحقاقه لأجره للقواعد التي تسري عليها الجهة المستمرة ، فيستحق
له كل مرشبي تقرره هذه الجهة متى قلتم في حقه سبب استحقاقه .

تترفع بينه وبين غيره من الموظفين الاصليين . وقد طبقت مؤسسة القزول والنسيج هذا الاصل ، ونتيجة لذلك استحق الموظفون المذكورون عند بدء اعلرتهم اعانة الغلاء وفق احكام اللائحة الداخلية للمؤسسة . ومن ثم فلذا استمرت اعلرتهم بعد صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، تعين الاحتفاظ لهم بما كانوا يتقاضونه في هذا الصدد ، وذلك تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار اليها . باعتبار انها لا تعدو ان تكون قاعدة من قواعد تنظيم الاجور التى تسمى المؤسسة على مقتضاها ، وهى بهذه المثابة تضى على كافة موظفى المؤسسة بلا تفرقة بين من كان معينا منهم ومن كان معارا .

ويظن مما سبق ان من كان معارا الى المؤسسة واستمرت اعارته بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ يحتفظ له باعانة الغلاء التى منحت له قبل صدور هذا القرار وذلك تطبيقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العاملة الصادرة بالقرار الجمهورى المذكور ، وفى ذلك يصتوى من استمرت اعارته لعدم انتهاء محتواها او لتجديدها ، اذ ان تجديد الاعارة - شأنه فى ذلك شأن استمرارها لعدم انتهاء محتواها لا يترتب عليه نشوء علاقة استخدام جديدة ، فهو لا يعدو ان يكون امتدادا لمدة الاعارة ، وليس من كثره - تبعا لذلك - المساس بالتواعد والشروط الموضوعية التى تخضع لهما الاعارة فيظل من تجددت اعارته خاضعا لذات القواعد التى تحكم استحقاقه ، وهى - فى خصوص الحالة المروضة - تقرر له الاحتفاظ بما كان يتقاضاه من اعانة غلاء ، وفق احكام اللائحة الداخلية للمؤسسة .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا يجوز ان تجاوز اعانة غلاء المعيشة ، التى تمنح لمن نقل من موظفى الحكومة الى المؤسسة المصرية للعملية للنزول والنسيج ، ما كان يصرف لهم من هذه الاعانة من الموظفين المذكورين : المؤسسة سالفة الذكر - بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدور لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العاملة - لعدم انتهاء مدة الاعارة او لتجديدها ، باعانة الغلاء التى كانت تمنح له وفق احكام اللائحة الداخلية للمؤسسة ، قبل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه .

ثانيا - المؤسسة المصرية العامة لاختبار القطن

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

عدم جواز حساب الأرباح المقررة للمبلين بالمؤسسة المصرية العامة لاختبار القطن ضمن الأجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - أساس ذلك ان عمال المؤسسة العامة يعتبرون موظفين عموميين يخضعون فى تحديد أجرهم للمفهوم السائد فى ظل النظام اللاحق دون مفهومه فى قانون العمل - اختلافاً فى ذلك عن المبلين بالشركات - لا يؤثر فى ذلك سريان قانون التأمينات على المبلين بالمؤسسات العامة مادام ان ذلك على سبيل الاستثناء - أن ذلك خروج من القواعد السنوية وبدل الغذاء وبدل الانتقال المقررة للمبلين بالمؤسسات من حساب الأجر اتخذ أساساً لتحديد اشتراكات التأمينات الاجتماعية - وجوب الاعتماد بالأجر الاصلى وحدد دون غيره من الميزات المعينة أو التقاعدية .

ملخص الفتوى :

ان المؤسسات العامة فى الغالب مرافق عملة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية أو تعاونية ، وإدارة المرفق العام بطريق المؤسسة العامة هى فرع من طريق الإدارة المباشرة ، ومن نتائج ذلك ان تكون القرارات الصادرة من المؤسسة العامة هى قرارات ادارية ، وعملاً بالمؤسسة يعتبرون موظفين عموميين وأموالها تكون ملكاً للدولة . . . لكن كان ذلك ممسكاً بالنسبة الى المؤسسات العامة ، الا ان الامر يختلف بالنسبة الى الشركات التى ألفت وأصبحت تابعة لهذه المؤسسات العامة ، على رغم تأميمها وانتقالها الى ملكية الدولة ، لازالت شخصاً من أشخاص

القانون الخاص. حتى ولو اتخذت شكل شركة مساهمة يتبلك الدولة جميع أسهمها وتكون أموالها أموالاً خاصة ، وتظل روابطها بالمتنعمين والغير خاضعة للقانون الخاص فنظل للشركة قانوناً صفة الفجر .

ومن حيث أنه يبنى على النظر السابق وعلى اختلاف المركز القانوني لكل من العالين بالمؤسسات العامة والعالين بالشركات سواء في ذلك شركات القطاع العام التي لا يصدق عليها تعريف المرفق العام أو شركات القطاع الخاص ، يبنى عليه اختلاف مفهوم الأجر بالنسبة إلى كل من العالين بالمؤسسة والعالين بالشركة ، فأجر العالين بالمؤسسة شأنه في ذلك شأن الأجر بالنسبة إلى الموظف العام فهو لا يتحدد بمفهومه في قانون العمل ، وإنما يتحدد هذا الأجر وفقاً للمفهوم السائد في ظل النظام اللامى فلا تتخل فيه أية ميزة نقدية أو عينية تعطى للعالين علاوة على أجره ، ذلك أنه لا يكسب ثمة حق في هذه الميزة معها طال بها الزمن وإنما يجوز حرمانه منها في أى وقت بمقتضى التنظيم اللامى . هذا بعكس مفهوم الأجر بالنسبة إلى العالين بالشركات .

هذا وأن قانون التأمينات الاجتماعية قد وضع أصلاً لكي يسرى على علاقة العمل التي تنشأ في نطاق القانون الخاص وذلك بقصد حماية العالين في مواجهة رب العمل المستغل وتأمينه ضد المعز والشيخوخة وأصابات العمل وتعويضه التعويض الكافى العادل ، وعدم تركه إلى رب العمل لكي يتفرد بتنظيم هذه المسائل بما يبتقى وصالحه الخاص مع إهدار مصالح العالين باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة العقدية ، فمن ثم فهو أولى برعاية الشارع وحمايته ، وعلى ذلك فنقانون التأمينات الاجتماعية وقوانين أصابت العمل السابقة عليه لا تسرى على الموظف العام إذ تنحصر من التطبيق على العلاقات التنظيمية بحسب الأصل حيث تنفص العلة وهى حماية الموظف العام في مواجهة الدولة التي لا يجوز مطلقاً مسلواتها برب العمل إذ أنها وضعت التشريعات اللازمة لتوفير الضمانات والحماية للموظف العام .

ولما كان كل من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العمل يواجهان بحسب الأصل العلاقة العقدية في نطاق القانون الخاص ، فمن ثم فلا

جاء القانون الأول (١) قانون التأمينات الاجتماعية (وترى عدم سريلان
إمكانية على المعلنين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات
الإدارة المحلية الإعلان مستحيل الاستثناء وحيث لا يكونون من المنظمين
بحكم القوانين التأمين والعاملات فمن باب أولى ألا تتخذ بالنسبة لهؤلاء
أذا يسرى عليهم قانون التأمينات على مسيل الاستثناء — مفهوم الاجر في
قانون العمل وهذا به بالنسبة لهم وهم موظفون عزميرون في مركز تنظيمي
لأعلى تنظيمه القوانين واللوائح وما يترتب على ذلك من اختلاف النظم
الى الاجر بالنسبة لكل على ما سبق يسبقه .

ويضاف الى ذلك ما حرصت عليه قوانين المعاشات المتتالية منذ
صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ حتى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ على
النص صراحة على ان المعاش يسوى على اساس الاجر أو الراتب الاصل
ولا يعد عند الاستقطاع أو تسوية المعاش أو مكافأة نهاية الخدمة بالمبلغ
التي تعطى علاوة على المرتب الاصلى أيا كانت صفة هذه المبالغ .

وقيل على ما سبق ، وإذا كان المعاش والتعويض المستحق
للموظف أو المستخدم أو العامل عند انتهاء خدمته نتيجة إصابة وقعت أثناء
العمل ويسببه يحسب على أساس الاجر الاصلى فحسب فيتمين من باب
أولى أن يحسب التعويض المستحق لهؤلاء أو المعاش طبقا لقانون
التأمينات الاجتماعية على أساس الاجر الاصلى دون الاعتماد بالامتلاك
والبدلات والميزات الأخرى ليا كان نوعها .

هذا ولا يجوز الاستناد في هذا المقام ايضا على ما نصت عليه المادة
٦٨٢ من القانون المدني من انه « يعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الاجر
تحسب في تحديد التقدير الجائز الهجز عليه : ٢٠٠٠٠٠٠ — النسب
التي تدفع لمستخدمي الحالات التجارية ٣٠٠٠٠٠٠ — كل منحة تعطى
للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاء ابتاعه أو في مقابل زيادة أعقبه
العائلية . . » لا يجوز اللجوء الى هذا النص عند تقدير الاجر الذي يحسب
على اساسه التعويض المستحق لموظفى ومستخدمي وميل الحكومة
والعاملين بالمؤسسات العامة المرتبطين بعلاقة تنظيمية ، لا يجوز ذلك لان
هذا النص انها ورد لتحديد الاجر في مجال العقود الرضائية الخاضعة

للقانون الخاص ولا ينسحب الى تخفيض أجر لو مرصع اولئك الذين تربطهم بالعولة علاقة تنظيمية عامة وقوانينها القوانين واللوائح دليل ذلك هو ورود هذا النص في القانون المدني الذي ينطبق في علاقات القانون الخاص فقط ، كما ان قوانين العمل ومن ضمنها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد اوردت هذا النص وهي بسبيل تحديد أجر العامل وانما يتعين الرجوع الى القواعد العامة في التنظيم الاتحادي التي تحدد الاجر بالنسبة الى هؤلاء ، وهذه القواعد تعدد بالاجر الاصلي لحسب ، اما ما يتخلضه من اعانات وعلاوات وبدلات فليست من صميم الاجر بل هي من اصلته الواقعية أثناء العمل ويسببه مثلا .

كذلك لانه لا منقح في معارضة هذا الرأي بما يقول به الرأي الاول من انه يتعين التريق بين تكيف المركز القانوني للعاملين بالهبات والمؤسسات العامة وبين كيفية تحديد الاشتراكات وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية على اعتبار انها نطاقان قانونيان مختلفان — ذلك لانه من غير المعقول اطلاقا القول باعتبار العاملين بالمؤسسات العامة موظفين عموميين في مركز تنظيمي لاتحي ثم تأتي بعد ذلك وتحدد اجورهم طبقا لعلاقات القانون الخاص لخروج ذلك عن النظر القانوني السليم .

ويرتبط على ما تقدم أن المنحة السنوية التي تصرف للعاملين بمؤسسة اختبار القطن وبدل الغذاء وبدل الانتقال الذي يصرف لبعضهم دون البعض والميزة العينية التي تتمثل في نقل بعض العاملين الى مقر عملهم وعودتهم منه بصورة منتظمة — كل ذلك لا يدخل في حساب الاجر الذي يتخذ اساسا لحساب الاشتراكات المستحقة وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه في مجال حساب الاشتراكات المستحقة على العاملين بمؤسسة اختبار القطن وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية يتعين الاعتماد بالاجر الاصلي دون غيره من الميزات العينية او النقدية .

نكثا - المؤسسة المصرية العامة للصالح الحربية

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

المؤسسة المصرية العامة للصالح الحربية - اصدار مجلس ادارتها
قرارين في ١/١٦ و ١٩٦٢/٤/١٠ في شان الرعاية الطبية للعاملين
بالمؤسسة - استناده الى السلطة المخولة له في اللائحة الصادرة بالقرار
الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والمردد حكمها كذلك في اللائحة
الجديدة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة
بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ - عدم تعرض قرارى المؤسسة
لحالات علاج العاملين بها خارج الجمهورية - بوجب الرجوع في شأنها
الى احكام القرار الجمهورى رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ في شان علاج
العاملين في الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة
على نفقة الدولة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١
بصدار لائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة تنص على انه
« يجوز لمجلس ادارة المؤسسة ان يقرر المساهمة في تحمل نفقات الرعاية
الطبية والاجتماعية الخاصة بموظفيها وعيالها وذلك طبقا للتواعد التى
يضعها » - وتنفيذا لهذا النص اصدر مجلس ادارة المؤسسة المصرية
العامة للصالح الحربية قرارين بجلستيه المنعقدتين في ١٦ من يناير
و ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٢ في شان الرعاية الطبية لافراد المؤسسة من
موظفين وعمل - كما تنص المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة

للمؤسسات العلية المطبقة على المؤسسات العلية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على أن « يضع مجلس الإدارة نظاما للعلاج الطبى للعاملين يراعى فيه أحكام القانون وطبيعة العمل وظروفه ومكانه » .

ويجوز للمجلس تقرير مزايا اضافية فيما يتعلق بالعلاج والادوية على أن يعتمد ذلك النظم بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة » .

ويتبين من استعراض النصوص المتقدمة أن لائحة موظلى وعمال المؤسسات التابعة الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد اجازت بمقتضى المادة ١٩ منها لمجلس ادارة المؤسسة ان يقرر المساهمة فى تحمل نفقات الرعاية الطبية للعاملين بها طبقا للقواعد التى يضعها فى هذا الشأن — وقد رددت هذا الحكم ذاته لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العلية الصادرة بقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة على العاملين فى المؤسسات العلية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومؤدى ذلك ان تقرير المساهمة فى نفقات الرعاية الطبية للعاملين بالمؤسسات العلية هو حق للمجلس الادارة يترخص فى تنظيمه طبقا للقواعد التى يضعها فى هذا الشأن والتى تبين مدى هذه المساهمة وحدودها حسبما يراه محققا لهذا الفرض لماذا ما وضع مجلس الادارة هذه القواعد التزمت المؤسسة العمل بها — وقد استعمل مجلس ادارة المؤسسة العلية للمصانع الحربية هذا الحق المقرر له فاصدر قراره فى ١٩ من يناير و ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٢ بتحمل المؤسسة لنفقات علاج العاملين بها على الوجه المبين فى هذين القرارين — وقد تضمن الاخير منها فى جملة جيع الاحكام التى كان ينظمها القرار الاول — ولم يحدد مجلس ادارة المؤسسة نظاما لعلاج الطبى للعاملين بها تنفيذا للمادة ٤١ من لائحة العاملين بالشركات المشار اليها اكثافا بالقرارين سالفى الذكر .

ولما كان القرار الصادر بمجلس ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٢ لسنة يقضى بسلة مالية ومطلقة بتحمل المؤسسة لنفقات علاج موظفها ودوائه

بل أن شرط الانتعاش بطوعية العلية المقررة يقتضاه هو أن يتم العلاج في الحدود وبكيفية المينة به ولم يتعرض لحالات علاج العليلين بالمؤسسة خارج الجمهورية سواء بالنسبة إلى المرض بسبب الوظيفة أو المريض الذى لا علاقة له بالوظيفة ومن ثم لا تخضع هذه الحالات لأحكام القواعد. سلفى الذكر ويتمين الرجوع فى شأنها إلى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن علاج العليلين فى الحكومة وهيئات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العلية الذين يصابون بأمراض أثناء ويسبب الخدمة على نفقة الدولة وهو الذى نظم فيما تنالوه فى المادة الثانية منه علاج العليلين بالمؤسسات العلية الذين يصابون بمرض لا علاقة له بأعمال الوظيفة والذى أجاز هذا العلاج فى الخارج بقرار من رئيس المجلس التنفيذى (رئيس الوزراء حالياً) وبشرط موافقة اللجنة الطبية المختصة وأجاز فى هذه الحالة منح إعانة مالية للمريض توازى نصف تكاليف السفر والعلاج نطق على أن يتحمل المريض النصف الآخر وما يستجد من تكاليف. أخرى ولم يجز للحكومة أن تتحمل نفقات العلاج إلا إذا كانت الحالة الاجتماعية للمريض لا تسمح له بتحمل هذه النفقات وهو الحكم الواجب التطبيق فى الخصوصية المعروضة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الحالة المعروضة وهى حالة عليل بالمؤسسة المصرية العلية للنصنع الحربية أصيب بمرض لا علاقة له بأعمال الوظيفة ويتطلب علاجه السفر إلى الخارج تسرى فى شأنها الأحكام الواردة فى القرار الجمهورى رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ أنه الذكر .

(ملف ١١٧/٦/٨٦ - جلسة ١٢/٢٩/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

العايلون بالمؤسسة المصرية العلية للنصائع الحربية وصناعات الطيران المقبولون إلى وزارة التعليم العالى بدرجة لهم - مدى مشروعية القرار الصادر من المؤسسة بضم مكافأة الـ ٢٠ ٪ الخصوص عليها فى

لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للطيران الى مرتباتهم - عدم مشروعية هذا القرار .

ملخص الفتوى :

خلال العام المالى ١٩٧٠/٦٩ تم نقل بعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية وصناعات الطيران الى وزارة التعليم العالى بدرجاتهم اعتبارا من تاريخ اخلاء طرفهم وبفحص ملفات خدمتهم بمعرفة الوزارة تبين ان المؤسسة المشار اليها اصدرت قرارا يقضى فى مادته الاولى بانه اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ تضم مكافأة الى ٢٠ ٪ المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة بعد تخفيضها الى المرتبات الاصلية التى يتقاضاها العاملون المنقولون من المؤسسة ولو جاوز المرتب بذلك نهاية مربوط الدرجة ويسرى عليها ما يسرى على المرتب من احكام . وقد استقرت الوزارة من ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات عن مدى صحة هذا القرار وما اذا كانت هذه المكافأة تستتفد من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية المستقبلية ومدى تاثر موعد العلاوة الدورية بهذا الضم ، فالتفت الادارة المشار اليها بان نقل العاملين من الهيئة العامة للطيران التى ادمجت بالمؤسسة لمصرية العامة للصناعات الحربية وصناعات الطيران يكون برواتبهم الاساسية فقط والمحددة فى جدول المرتبات دون اضافة الاعانة التى كانوا يتقاضونها طبقا للمادة ٢٦ من لائحة العاملين بالهيئة ، وان القرار الصادر بضم تلك المكافأة الى مرتباتهم لا يتفق وحكم القانون ، وانهم يخضعون من تاريخ نظمهم لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شان نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما يتعلق بمنح العلاوات الدورية ، وتماثلت الوزارة باخطار المؤسسة بما انتهى اليه هذا الرأى وطلبت موافقتها بالاساس القانونى الذى استندت اليه فى ضم تلك المكافأة الى المرتبات الاساسية فالتفتها المؤسسة المذكورة بان هذا الضم قد تم استنادا لنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٩ الذى يخول المؤسسة كلمة الاختصاصات التى كانت للهيئة المندمجة بموجب نظمها وتطل مطها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وان من بين هذه الاختصاصات سلطة تعديل نظام العاملين بالهيئة الذى كان يقضى بمنح العاملين بالهيئة مكافأة قدرها ٢٠ ٪ من اول مربوط الدرجة لذلك فقد وافق مجلس ادارة المؤسسة على ضم هذه

المكافأة إلى المرتب ابتداءً بما سبق أن أتبعت به الهيئة عند منح بدل المصالح. وتبت تسوية حالة جميع العاملين بالهيئة المنبجعة على هذا الأسس . ويعرض هذه الوثائق على إدارة الفتوى المذكورة لاندت باتها مازالت عند رأيها السابق الاشارة اليه . وقد اندد المستشار القانونى للمؤسسة بحسبة قرار الضم تأسيسا على ما لرئيس مجلس الادارة من سلطة مخولة فى هذا الشأن .

ومن حيث ان المادة السابعة من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان « يتولى ادارة الهيئة العامة مجلس ادارتها . ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة تشكيل مجلس الادارة وطريقة اختيار امضاه والاحكام الخاصة بمرتباتهم ومكافآتهم » . وتنص المادة السابعة على ان « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا للهيئة على شئونها وتصريف امورها » .

وله على الاخص :

١ — اصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية . ٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة » .

وتنص المادة ١٣ على ان « تسرى على موظفى وعمل الهيئات العامة احكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشاء الهيئة او اللوائح التى يضمها مجلس الادارة » . واخرى تنص المادة ١٧ على ان « يكون امواج الهيئات العامة والغالها بقرار من رئيس الجمهورية » .

وتعليقا لما تقدم من نصوص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ فى ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ بانشاء الهيئة المصرية العامة للطيران — وكانت قبل ذلك تسمى المؤسسة المصرية العامة

الطيران بحالتهم حين تيلم مجلس ادارته بوضع النظم واللوائح النظامية بالهيئة وبالعاملين بها وعلى ضوء ذلك اصغر مجلس ادارة الهيئة في ١٩٦٤/١٢/٢٠ قراراً بتطبيق احكام المقتضى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له والقرارات المنفذة على العاملين بالهيئة والتي نصت للمادة الاولى منه على ان « يعمل باحكام هذه اللائحة في المستقبل المتوقعة بنظام العاملين في الهيئة وتسمى احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة نيبا لم يرد في شأنه نص خاص في هذه اللائحة » وهو ما يتفق مع احكام الوارد في المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة المشتركة اليه . كما نصت المادة الثانية على ان يقوم مجلس ادارة الهيئة بوضع جدول الوظائف والمرتبات بالهيئة في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذه اللائحة . كما نصت المادة الثالثة على الفاء قرار مجلس ادارة الهيئة المصغر في ١٩٦٤/١٢/٢٠ بتطبيق احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين بالهيئة ، وحددت المادة الرابعة تاريخ العمل بهذه اللائحة وجعلته اعتباراً من اول مارس سنة ١٩٦٧ .

وبالرجوع الى احكام اللائحة المشار اليها تبين ان المادة ١٤ منها تنص على ان « يمنح العاملون عند التعيين اول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة وفقاً للجدول المرافق لهذه اللائحة . . ويستحق العامل رتبته من تاريخ تسلمه العمل » . واعمالاً لحكم المادة الثانية من القرار الصادر باللائحة سائلة الذكر صدر الجدول رقم (١) بتحديد الفئات والدرجات والاجر السنوي الاساسي والعلاوات الدورية ، كما صدر لجدول رقم (٢) المرفق باللائحة تنفيذاً لما نصت عليه المادة ٨٣ منه والتي قضت بنقل العاملين الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذه اللائحة كل الى الدرجة المعادلة لدرجته الحالية وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق وبمقتضىها . وعلى مقتضى هذا الجدول تمت معادلة الدرجات طبقاً لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالدرجات المقررة باللائحة . وهي تاملها . وتم تنفيذ هذا التماثل بمرعاة ما قضت به المادة ٨٥ من خستم مكلفاً المصانع التي تصرف للعاملين بالهيئة وقت العمل بهذه اللائحة الى مرتباتهم ولو جاوز المرتب نهائية مربوط الدرجة ، كما نصت المادة ١٦ من هذه اللائحة على ان « تمنح مكافأة للعاملين بالهيئة بنسبة ٢٠ ٪ من بداية مربوط الدرجة شهرياً ويجوز منح بدل نظير للعاملين بالهيئة

أن يتعرضون بحكم طبيعة أعمالهم لاعتلال خطيرة طبقا للقواعد والشروط التي يقرها مجلس الإدارة » .

وقد ظل العمل بإحكام هذه اللائحة ساريا الى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران ونص في مادته الأولى على أن « يعزل اسم المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران » . وقضى في المادة الثانية بأن « تدمج الهيئة المصرية العامة للطيران في المؤسسة المذكورة » . وتتولى المؤسسة كافة الاختصاصات المخولة للهيئة بموجب نظمها وتحت مظلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات » ونصت المادة الثالثة على أن « تعتبر جميع الوحدات والشركات التابعة للهيئة المصرية العامة للطيران تابعة للمؤسسة » ونصت المادة الرابعة على أن « ينقل الى المؤسسة العاملون بالهيئة المصرية العامة للطيران بحالتهم التي ان يتخذ مجلس الإدارة الاجراءات اللازمة في شأن القواعد التي تطبق عليهم اسوة بالعاملين بالمؤسسة » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن نقل العاملين بالهيئة الى المؤسسة المشار اليها قد تم بحالتهم الى أن يتخذ مجلس الإدارة الاجراءات اللازمة في شأن القواعد التي تطبق عليهم اسوة بالعاملين في هذه المؤسسة .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تعيين رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران وقد نصت المادة الثانية منه على أن « يتولى رئيس مجلس الإدارة سلطات واختصاصات المجلس التي ان يتم تشكيله » .

ومن حيث أن سلطة مجلس إدارة المؤسسة المذكورة والمشار اليها في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٦ والتي جاء الى رئيس مجلس الإدارة بصفة مؤقتة الى أن يتم تشكيل المجلس . هذه السلطة محددة بالاختصاصات اللازمة في شأن القواعد التي تطبق على العاملين المنقولين من الهيئة الى المؤسسة اسوة بالعاملين في هذه الأخيرة . ولقد قصد المشرع بهذا النص أن ينظر مجلس الإدارة في وسائل

هؤلاء العاملين الجدد تحقيقا للمساواة بينهم وبين زملائهم من العاملين بالمؤسسة لذلك نأخذ بالجلس المذكور تحقيق هذه المساواة وذلك بأن يضع المنظمة العلية التي تحكم العاملين بصفة علية ومنها تحديد درجاتهم وعلاواتهم ومكافآتهم بوجه العموم وذلك بوضع قواعد علية في هذا الشأن او تقرير خضوعهم للاتحة المؤسسة وفي حدود هذا الهدف تتحدد مشروعية القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة بضم المكافآة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من لاتحة نظم العاملين بالهيئة العلية للطيران الى مرتباتهم الاساسية .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٩ من يوليو سنة ١٩٦٩ قد نصت على ان « تضى مكافآة الى ٢٠ ٪ المنصوص عليها في المادة ٢٦ من لاتحة نظم العاملين بالهيئة المصرية العلية للطيران المنتجة الصادرة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٧ » . ونصت المادة الثانية على ان « الموظفين المعينون قبل ١٩٦٩/٧ الذين يتقاضون مكافآة الى ٢٠ ٪ المشار اليها تضم هذه المكافآة بعد تخفيضها الى مرتباتهم الاسلية حتى ولو جاوزت نسبة مربوط الدرجة ويسرى عليها ما يسرى على المرتبات من احكام » .

ومن حيث ان قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المشار اليه ولن كان صادرا ممن يملكه قنونا الا انه معيب من الناحية الموضوعية فيما تضمنه من ضم المكافآة المشار اليها الى المرتبات الاسلية ولو جاوزت بذلك الضم نهائية مربوط الدرجة . ذلك انه صدر في حلة معينة هي ضم المكافآة في حين ان المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه نطمت بمجلس ادارة المؤسسة وضع القواعد التنظيمية التي تطبق على المتقولين من الهيئة المصرية العلية للطيران الى المؤسسة المذكورة بصفة علية أى ما يتعلق منها بالتعيين والترقية والنقل والمرتبات والدرجات والعلاوات والمكافآات اسوة بالعاملين الاصليين بالمؤسسة وحتى لا تكون هناك تفرقة بين الطائفتين في هذا الشأن . ومن ثم يكون قرار رئيس مجلس الادارة المشار اليه قد صدر مخالفا للقانون وفي غير الهجاء الذى تضمنته المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٩ آنف الذكر .

ولا يفر من ذلك القول بأن لمجلس ادارة المؤسسة — ممثلا في رئيسه — سلطة تعديل لائحة نظام العاللين لان التعديل المقصود هنا يجب أن يكون تعديلا موضوعيا علما أى بوضع النظم القانونى الذى يخضعون له كان يعدل فى المواد الخاصة بالتمعين او النقل او تعديل كدر المرتبت او المكلفات بالتوامها الا أنه لا يملك ضم المكلفاة الى المرتب اذا ترتب على هذا الضم تجاوز المرتب نهلية مريوطة لمخالفة ذلك للقواعد العامة التى تحكم العاللين بالهيئة تطبيقا للاتحتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم قانونية قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران بضم مكلفاة الـ ٢٠ ٪ المنصوص عليها فى لائحة نظام العاللين بالهيئة المصرية العامة للطيران الى مرتبت العاللين الذين نقلوا الى المؤسسة المذكورة ومنها الى وزارة التعليم العالى .

(ملف ٥٣٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

رابعاً - المؤسسة المصرية العامة للبترول

قاعدة رقم (٢٩٧)

المادة :

اعتبر المؤسسة المصرية العامة للبترول من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة الصناعية - سرعان لاحكام لائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على العاملين بالمؤسسة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - تحديد تلك اعانة خلال المباشرة للعاملين بالمؤسسة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ يكون بالتطبيق لاحكام المادة ١٥ من لائحة المشار اليها .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات الصناعية قد نص فى المادة (١) على ان تعتبر المؤسسة المصرية العامة للبترول من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وقد عمل بهذا القرار اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فمن ثم لئلا من هذا التاريخ تسرى على هذه المؤسسة لائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الاخير التى تنص على ان « يسرى النظام المرافق على موظفى وعمل المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى » .

ومن حيث ان المادة (١٥) من لائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تنص على

أن « تسرى على موظفي ومستخدمى وعمل المؤسسات العامة قواعدها
غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدمىها وعملها
اما الموظفون والمستخدمون والعمال الموجودون فى المؤسسات عند العمل
بهذه اللائحة فتثبت بالنسبة اليهم اعلة الغلاء التى يحصلون عليها اذا
كانت تزيد عن النسب المقررة لموظفى الدولة » فان مؤدى الفقرة الثانية
من هذا النص أن المشرع اراد عدم المساس باعانة غلاء المعيشة التى كانت
تمنح للعاملين الموجودين بالمؤسسات العامة عند العمل بهذه اللائحة
اذا كانت تزيد عن اعلة الغلاء المقررة لموظفى الدولة ونص لذلك على أن
تثبت لهم فى هذه الحالة اعلة غلاء المعيشة الاكبر قيمة التى يحصلون
عليها من المؤسسات العامة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر
فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ فى شأن غلات اعلة غلاء المعيشة المقررة لموظفى
الدولة طائفة الموظفين العزاب الذين يتقاضون مرتبات تتراوح من ٢٠
جنيه الى ٣٠ جنيه يمنحون اعلة غلاء المعيشة بنسبة ٢١ ٪ ، وقد
خففت علاوة الغلاء الفعلية التى يتقاضاها موظفو الدولة من الطائفة
المذكورة بنسبة ١٥ ٪ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من
يونية سنة ١٩٥٢ . كما يبين من الجصول الملحق بقرار مجلس ادارة الهيئة
العامة للبتروال رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ان الموظف الامزب الذى
يتقاضى مرتبا يتراوح من ٢٠ جنيه الى ٣٠ جنيه يمنح اعلة بنسبة ٨٠ ٪
من العشرة جنيهات الاولى ، ٤٠ ٪ من العشرة جنيهات الثانية ، ٣٠ ٪
من العشرة جنيهات الثالثة . وبمقارنة نسبة اعانة غلاء معيشة الموظف
الامزب المطبقة على موظفى الحكومة بتلك المطبقة على موظفى المؤسسة
العامة للبتروال عند سريان لائحة موظفى وعمل المؤسسات العامة عليها
يتضح أن نسبة اعانة الغلاء السارية فى المؤسسة المذكورة تزيد عن تلك
المقررة لموظفى الحكومة وقد ثبت من الاوراق ان المدعية سويت حالتها
بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٨ بوضعها على درجة كيملوى (ج) برصمه
سلسلى شهرى قدره ٢٥ جنيه واعانة غلاء المعيشة المقررة لموظفى
الدولة ، وقد منحت اعانة غلاء على هذا الاساس قدرها ٢٠ جنيه
شهريا بعد اعمال قرارات مجلس الوزراء المختلفة فى شأن غلات اعلة
الغلاء الحكومية ، بينما منحت اعتبارا من شهر اغسطس سنة ١٩٦٠ ترفيع

العمل بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه أملة غلاء معيشة بصفة نصف الموظف الأعزب تنفيذا لهذا القرار وقنوها ٧ جنيه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما سبق وإذ ثبت أن أملة غلاء المعيشة المستحقة للمدعية في أول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ سريان لائحة نظام موظفي ومجال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على المؤسسة المصرية العامة للبترول تزيد في مجموعها على تلك المقررة لغيرها من الموظفين بالحكومة على الوجه السابق بيانه فمن ثم أعمالا لحكم الفقرة (٢) من المادة (١٥) من اللائحة المذكورة ثبتت للمدعية اعتبارا من التاريخ المذكور أملة الغلاء التي تستحقها بمقتضى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ وقدرها نصف أملة غلاء المعيشة للموظف الأعزب بالفئات المقررة لموظفي هذه الهيئة . ولما كانت المدعية قد نقلت اعتبارا من ١٩٦٢/٧/١ إلى الشركة العامة لنقل البترول بالإنليب « إحدى شركات المؤسسة المشار إليها » فإنه من هذا التاريخ تسرى عليها لائحة نظام العاملين بالشركات العامة التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ ، وتستمر في تقلبى أملة غلاء المعيشة بالفئة المشار إليها أعمالا لحكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة ، ومن ثم تكون مطالبة المدعية بصرف أملة غلاء المعيشة المقررة للأعزب بالكامل وبالفئات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه غير مستندة إلى أسس سليم من القانون وأجبهه الرفض .

(طعن رقم ٣٤٧ لسنة ١٦ قى — جلسة ١٩٧٥/١/١٩)

خلاصة — ادارة القوى الكهربائية والمالية بوزارة الاشغال

قاعدة رقم (٢٩٨)

المادة :

ادارة القوى الكهربائية والمالية بوزارة الاشغال — لا تعتبر مؤسسة عامة — ورود ميزانيتها ضمن بنود ميزانية المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ، لا يعتبر ضمها لها تلك المؤسسة (على فرض وجودها) بل ان لم يصدر قرار جمهورى بهذا التضم — انتفاع صياغة هذه الادارة بالحكم القرار الجمهورى رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن منح بدل صرافة لصياغة الخزائن العامة والخزانات الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح بالخص التالى :

ان ادارة القوى الكهربائية والمالية بوزارة الاشغال لم يصدر بعد قرار من رئيس الجمهورية المنظم للمصالح العامة بضمها الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء — على فرض وجودها — من الناحية القانونية ولا حجة فى القول ان ورود ميزانية هذه الادارة من بين بنود ميزانية المؤسسة العامة للكهرباء يعتبر ضمها لها لتلك المؤسسة — لا حجة فى ذلك — ذلك انه كما استقر رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ فان ثمة خلافا جوهريا بين القرار الجمهورى الذى يصدر بربط ميزانية الدولة وبين غيره من القرارات الجمهورية فى طبيعتها واغراضها ذلك ان قرار ربط الميزانية يقف عند حد اقرار تقدير ايرادات الدولة فى علم واحد واجازة صرف هذه الايرادات ، فى حين ان غيره من القرارات قد يتناول احكاما موضوعية عامة وقواعد محدودة وتنظيمات مختلفة مثل ترتيب المصالح العامة ، ومن ثم فانه يتعين عند ربط الميزانية مراعاة التنظيمات العامة عملا بمتنفس الاداة التشريعية اللازمة بحيث لا يجوز مخالفتها وبرد ذلك فضلا عن اختلاف قرار ربط الميزانية عن غيره .

من القرارات وعلى وجه الخصوص قرار ترتيب المصالح العامة وإن كان يصدر كلاهما من رئيس الجمهورية إلا أن اختصاصه بمصدار احداهما يختلف من اختصاصه بمصدار الآخر على الوجه المبين بالدستور ، وذلك لاختلاف هذه القرارات من حيث الطبيعة والاهداف على ما سلف ذكره . ولا يجوز عند ممارسة هذه الاختصاصات أن يجاوز احدها الحدود القانونية الى نطاق اختصاص الآخر ليتحقق بذلك ما يجب من تنسيق وتنظيم في ممارسة الاختصاصات المخففة .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك فإن موظفي ادارة القوى الكهربائية لا يعتبرون من بين موظفي المؤسسات العامة وإنما يظلون موظفين حكوميين خاضعين للقواعد التي تحكم موظفي الحكومة وليست القواعد التي تحكم موظفي المؤسسات وبهذه المثبة فإن صيرورة هذه الادارة ينتفعون بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن منح بدل صرافة لصيرورة الخزائنة العامة والخزائنة الرئيسية والدرعية بالوزارات والمصالح من تاريخ نفاذ هذا القرار في ٣١ من يناير سنة ١٩٦٢ .

(ملوى رقم ٥٢٠ - في ١٩٦٢/٦/١) .

ملخصاً - المؤسسة المصرية للكهرباء

قاعدة رقم (٢٩٩)

المقدمة :

المؤسسة المصرية للكهرباء - عدم اعتبارها مؤسسة عامة - أسس ذلك - ورود اسمها بالملحق المرافق لقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة باعتبارها مشرفة على جميع محطات القوى الكهربائية المائية والحرارية ، دون نصين هذا لقرار بيان بالأموال التى رصدت لتحقيق هذا الغرض والتى تكون تحتها المالية ينفقها عنصراً من عنصر وجود المؤسسة العامة - لا يفر من ذلك ورود ميزانية خاصة بهذه المؤسسة ضمن ميزانية ١٩٦٢/٦٢ إذ أن هناك farkاً بين رأس مال المؤسسة وميزانيتها .

ملخص القضية :

فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات ونصت المادة الأولى منه على أنه « ينشأ مجلس أعلى للمؤسسات العامة ويرأسه رئيس الجمهورية ويتكون أعضاؤه من نواب رئيس الجمهورية والوزراء التابعة لهم المؤسسات العامة المبينة بالملحق المرفق » .

وقد جاء بهذا الملحق اسم « المؤسسة المصرية العامة للكهرباء » تحت عنوان وزير الأشغال باعتباره الوزير الذى تتبناه هذه المؤسسة ، كما جاء فى بيان تفصيل الهيئات والشركات التى تتبع كل مؤسسة أن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء تشرف على جميع محطات القوى الكهربائية الملحقه بقرارات الانتاجية

وقد وردت ميزانية ادارة القوى الكهربائية المائية عن سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ تحت عنوان المؤسسة المصرية العامة للكهرباء .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وأن تضمن اسم « المؤسسة المصرية العامة للكهرباء » وحدد فرض هذه المؤسسة وهو الاشراف على جميع محطات القوى الكهربائية المائية والحرارية ما عدا محطات كهرباء - البلديات والمحطات الكهربائية الملحقة بالوحدات الانتاجية . الا انه لم يتضمن بيتا بالاموال التي رصحت لتحقيق هذا الفرض والتي تدخل في مكونات الفسة المالية لهذه المؤسسة العامة وهو رأس المال ، وعلى ذلك فان المؤسسة المشار اليها لم تستكمل مقوماتها ويزيد ذلك أنه لم يصدر قرار بتشكيل مجلس لادارة هذه المؤسسة أو قرار بتعيين رئيس لها ينوب عنها ويمثلها في علاقتها مع الغير .

ومن حيث أنه لا حجة في القول أن ورود ميزانية خاصة بالمؤسسة العامة للكهرباء من بين أبواب ميزانية ١٩٦٣/٦٢ بكل أركان هذه المؤسسة ذلك أن هناك تارفا بين رأس مال المؤسسة وميزانياتها ، فالميزانية عبارة عن مجموع إيرادات الوزارة أو المصلحة أو المؤسسة ومصروفاتها وأما رأس المال فهو مجموعة الاموال الثابتة والمنقولة المملوكة للمؤسسة المشار اليها وقت انشائها ، ولم تتضمن الميزانية ١٩٦٣/٦٢ بيتا بهذه الاموال .

(غنوى رقم ٥٢٠ - في ١٩٦٤/٦/١) .

سليما — مؤسسة الطاقة الذرية

قواعد رقم (٢٠٠)

المادة :

مؤسسة الطاقة الذرية — خضوع موظفيها من غير المعلمين لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة مكملة بقواعد قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — صدور قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة في ١٤/١٠/١٩٥٩ بوضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية — استناد هذا القرار للسلطة المخولة له في القرار الجمهوري سالف الذكر — اثر صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا واخصاه الموظفين غير العاملين لقواعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — زوال اختصاص رئيس مجلس إدارة المؤسسة في وضع قواعد منح المكافآت التمهيدية لها اعتبارا من تاريخ خضوع المؤسسة لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ لا يمس النظام الصادر بقرار منه في ١٤/١٠/١٩٥٩ — استمرار العمل بهذا القرار الى ان يتقرر الفأله بنص في القانون لو من السلطة التي تنتقل اليها الاختصاص وهي رئيس الجمهورية .

ملخص النقوى :

تنص المادة ٢٨ من القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة الطاقة الذرية ، على أن « تدرى بشأن موظفي المؤسسة من غير المعلمين قواعد التوظيف والاحكام الواردة في تشريع تنظيم الجامعات المصرية ولوائحها بشأن الموظفين من غير أعضاء هيئة التدريس والمعينين ، بما لا يتعارض واحكام هذا القرار » . وتنص المادة ٥٨ على أن

• يقرر رئيس مجلس الإدارة، تنقلت المؤتمرات والمجتمعات العلمية ومكثات التدريب والبحوث واللجان والخبراء والاعفالت . كما تنص المادة ٦٥ على أنه « إلى أن تصدر المؤسسة لوائح خاصة يقرر رئيس مجلس الإدارة قواعد المكثات وإجراءات الحيرف والخصم الخاصة بالمسائل الآتية : (١) الوقتية والتأمين والتعويض والخدمات الصحية الوقتية والعلاجية الناشئة عن أخطار الاجتماعات الخرية بالنسبة إلى الموظفين والعمل ٤٠٠ . ووفقا لنص المادتين ٥٨ ، ٦٥ المشار إليها ، أصدر السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ قرارا بوضع قواعد منح مكثات التدريب والبحوث والوقتية .

وبتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا . ونص في المادة الأولى منه على أن « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ... من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ (في شأن تنظيم الجامعات) وجدول المرتبات والمكثات الملحق به ... ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار إليها في الفترة السابقة .. » ونص في المادة الثالثة على أنه « يشترط تعيين معين محيرا أو وكلا لأحدى المؤسسات العامة المشار إليها في المادة الأولى أن تتوافر فيه شروط التعيين في وظائف المؤسسة المعادلة الوظيفية استنادا إلى كرسى بالجامعات .. » ونص في المادة الثالثة على أنه « يشترط تعيين معين محيرا أو وكلا لأحدى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على الوظائف المنصوص عليها في المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في أنظمة المؤسسات . أما بقى الوظائف في المؤسسات المذكورة فتسرى في شأنها جميع القواعد والأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة » . ونص في المادة السابعة على أن « يلغى كل نص يرد بالخالف لأحكام هذا القانون في أنظمة المؤسسات العامة المشار إليها في المادة الأولى » . وينشاء على أحكام هذا القانون ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ ، ونص في مادته الأولى على أن تسرى أحكام

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على مؤسسة الطائفة الزيرية .

وبين من النصوص سابقة الذكر ان النظام القانونى لمؤسسة الطائفة الزيرية قد مر بمرحلتين ، المرحلة الاولى هى قبل صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العلمية التى تمارس نشاطها . عليا ، وفى هذه المرحلة كان المعول عليه فى صدد تحديد قواعد منح مكلفات التدريب والبحوث والوقاية لموظفى المؤسسة من غير العلميين ، هو احكام القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بانشاء هذه المؤسسة . باعتبار ان هذه الاحكام هى الاصل الواجب التطبيق عند تعارضها مع قواعد قانون التوظيف والاحكام الواردة فى تشريع تنظيم الجبلعات المصرية ولوائحها ، فلا تسرى هذه القواعد والاحكام فى شأن موظفى المؤسسة من غير العلميين ، الا اذا انتفى هذا التعارض ، بحيث يجرى تطبيقها باعتبارها قواعد مكملة ومتممة لاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه . ولما كلف مقتضى نص المادتين ٥٨ ، ٦٥ من هذا القرار ان ينقصد الاختصاص بوضع قواعد منح مكلفات التدريب والبحوث والوقاية لموظفى المؤسسة من غير العلميين ، لرئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة ، وذلك خلافا لاحكام قانون التوظيف (المادة ٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى نطلت بمجلس الوزراء (رئيس الجمهورية) تحديد القواعد التى يجرى بمقتضاها منح المكلفات الاضافية على اختلاف انواعها . ومن ثم فانه يتعين فى هذه المرحلة من مراحل التطور التشريعى فى نظام هذه المؤسسة ، التزام منح الرواتب الاضافية المشار اليها ، دون غيرها من القواعد الاخرى التى تتعارض معها . وبالتالي يكون القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ بوضع قواعد منح مكلفات التدريب والبحوث والوقاية - استنادا الى السلطة المخولة له بمقتضى نص المادتين ٥٨ ، ٦٥ من القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه - هو الواجب الاعمال فى شأن منح المكلفات المذكورة لموظفى المؤسسة من غير العلميين .

اما المرحلة الثانية ، فهى المرحلة التالية لصدور القانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطها علميا ، وخضوع موظفي مؤسسة الطاقة الذرية لأحكامه ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ ، وفي هذه المرحلة ، أصبح لا وجه لتغليب أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة المذكورة ، على القواعد الواردة في قانون التوظيف ، عند التعارض ، طبقا لنص المادة ٣٨ من قرار إنشاء المؤسسة . سلف الذكر ، وذلك لسقوط أحكام هذه المادة في مجال التطبيق . كثر حتى لنص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ، التي قضت بأن يلقى الموظف في المؤسسات التي تمارس نشاطا علميا (وهي وظائف غير العلمية) تسري في شأنها جميع القواعد والأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة ، ونص المادة السابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ التي قضت بإلغاء كل نص يرد بالمخالفة لأحكام هذا القانون في أنظمة المؤسسات العلمية المشار إليها — وهن بينها مؤسسة الطاقة الذرية وقد اكدت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور هذا النظر ، حين قررت أنه تحقيقا للمساواة بين موظفي الدولة وأقرانهم من موظفي هذه المؤسسات غير الشاغلين للموظف المشار إليها في المادتين الأولى والثالثة من المشروع (أي الموظفين غير العلميين) ، فقد رأى النص على سريان أحكام قانون نظام موظفي الدولة عليهم من جميع الوجوه ، وبذلك يكون ما قد جاء في أنظمة هذه المؤسسات بالمخالفة لأحكام القانون المذكور ملغيا .

وعلى ذلك فإنه اعتبارا من تاريخ خضوع المؤسسة المذكورة لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، أصبح الاختصاص بتقرير الرواتب الإضافية — ومنها مكافآت التدريب والبحوث والوقاية ... التي تمنح لموظفي المؤسسة من غير العلميين ، لمجلس الوزراء (أو رئيس الجمهورية) ، استنادا الى أحكام قانون التوظيف ، وطبقا للقواعد التي يضمنها في هذا الشأن . وبذلك يكون اختصاص رئيس مجلس إدارة المؤسسة في وضع قواعد منح المكافآت المشار إليها ، قد زال عنه اعتبارا من تاريخ خضوع هذه المؤسسة لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

ونفيا يتعلق بقرار رئيس مجلس ادارة مؤسسة الطاقة الذرية الصادر في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ بوضع قواعد منح مكلفات التدريب والبحوث والوقاية ، فانه لما كان هذا القرار قد صدر في وقت كان رئيس مجلس ادارة المؤسسة يملك سلطة اصداره قانونا ، بناء على الاختصاص المخول له بمقتضى نص المادتين ٥٨ ، ٦٥ من قرار انشاء المؤسسة رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ ، وهو بهذه المثابة قد صدر صحيحا من جميع الوجوه . ومن ثم فانه لا يمنع من استمرار العمل به خضوع المؤسسة لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ . لعدم سريان هذه الاحكام بانر رجعى ، ولان ما صدر صحيحا من اجراءات في ظل نظام قانونى سابق ، يظل صحيحا الى ان يتقرر الغاؤه بنص في القانون ، او من السلطة التى انتقلت اليها الاختصاص . واذا كان اختصاص رئيس مجلس ادارة المؤسسة بتقرير المكلفات المذكورة قد زال عنه بعد خضوع هذه المؤسسة لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ . فان ذلك لا يعنى المسلس بالانظمة القانونية التى قررها رئيس مجلس الادارة في ظل النظام القانونى السابق ، اذ ان الغاء الاختصاص لا يترتب عليه الغاء القرارات المسبق صدورها بناء عليه .

لذلك انتهى الراى الى انه اعتبارا من تاريخ خضوع مؤسسة الطاقة الذرية لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، لا يجوز لرئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة مباشرة اختصاصه في وضع قواعد منح مكلفات التدريب والبحوث والوقاية لوظفئ المؤسسة من غير المعلمين ، اذ يصبح هذا الاختصاص وما يصدر بناء عليه من قواعد في هذا الشأن ، محكوما بقواعد قانون التوظيف . هذا على ان يستبر المسئل بقرار رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة الصادر في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ المشار اليه .

(ملف رقم ٢١٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٠) .

قاعدة رقم (٢٠١)

المادة :

الامسكات المعلقة التى تمارس نشاطها عليها - القانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا
— قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات
العلمية التي تمارس نشاطا علميا — نصه على سريان احكام القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على المركز القومى للبحوث ومؤسسة
الطاقة الذرية — زيادة مرتب مساعد البعث بالمركز القومى للبحوث
او المعيد بمؤسسة الطاقة الذرية من ٢٥ جنيها إلى ٢٥ جنيها شهريا
بعد مضي سنة من تاريخ تعيينه — تكيف هذه الزيادة — هي في حقيقتها
تكلفة للمرتب وليست علاوة دورية — اثر ذلك عدم سريان احكام
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق الاملاوات الدورية
على هذه الزيادة — احكام هذا القانون تسرى على اول علاوة دورية
يقتضى جنيها تستحق بعد تاريخ نفاذه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية
التي تمارس نشاطا علميا قضى في ملاته الاولى بان تسرى في شأن
وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية
التي تمارس نشاطا علميا احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣
من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجامعات وجداول
المرتبات والمكافآت الملحق به .

ويسدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العلمية
المشار اليها في الفقرة السابقة ويتعادل وظائفها بما يقابلها من
وظائف هيئات التدريس والمعنيين بالجامعات .

وتصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد
المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا وقضى في ملاته الاولى
بسريان احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على المركز
القومى للبحوث ومؤسسة الطاقة الذرية .

كما تضمن الجدول المرافق له معادلة وظيفتي مساعد باحث بالمركز
ومعيد بمؤسسة الطاقة الذرية بوظيفة معيد بالجامعة .

ومن حيث أن جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤
لسنة ١٩٥٨ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ قد حدد مرتب
المعيد بمبلغ ٢٤٠ - ٦٠٠ سنويا ونص على أن تزداد إلى ٢٥ جنبها
شهريا بعد سنة واحدة ثم يفتح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنبها
سنويا .

ومن حيث أن الزيادة الأولى في راتب المعيد ليست في الحقيقة
إلا تكملة لراتب المعيد بعد قضاء سنة في وظيفته ، وليست علاوة دورية
فهى لا تمنح بصفة منتظمة أو دورية وإنما تمنح مرة واحدة بعد سنة
من بدء التعيين تحقيقا لحكمة خاصة هى رفع مستوى المعيد ماليا في
بداية مهده بالخدمة ، وهو ما انتهت إليه الجمعية العمومية للقسم
الاستشارى بجلستها المنعقدة في ١٢ من يوليو سنة ١٩٦٧ بالنسبة
لرفع راتب المندوب المساعد بعد سنة إلى ثلاثة جنبه سنويا .

وتأسيسا على ذلك فإن رفع راتب مساعد الباحث بالمركز القومى
للبحوث أو المعيد بمؤسسة الطاقة الذرية إلى ٢٥ جنبها شهريا بعد
٣١ أغسطس سنة ١٩٦٧ تاريخ نفاذ القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل
مواعيد استحقاق العلاوات الدورية لا تسرى عليه أحكام المادة
الثانية منه التى تنص على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم
والكادرات الخاصة بمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بظك
النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو
بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى
كان محددًا لاستحقاقها طبقا لأحكام تلك النظم والكادرات » لأن أحكام
هذه المادة إنما تنصرف إلى العلاوة الدورية وحدها وقد حرصت المادة
على وصف العلاوة المقصودة بأنها دورية لاستبعاد كل زيادة في الراتب
لا تمنح بصفة دورية .

وإنما تسرى أحكام المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧
على العلاوة الدورية الأولى إذا كان استحقاقها بعد نفاذ القانون سالف

الذكر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٧ وهي العلاوة التي حددتها جدول
المرتبات بـ ٢٤ جنيهًا سنويًا والتي تمنح بعد الرشح المقرر اليه .

لهذا انتهى رأى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن
زيادة راتب مساعد البعث بالمركز القومى للبحوث أو المعهد بمؤسسة
الطاقة الذرية من عشرين جنيهًا الى خمسة وعشرين جنيهًا شهريًا بعد
مضى سنة واحدة من تاريخ تعيينه لا تعتبر علاوة دورية وإنما هي تكلفة
للراتب فلا يسرى عليها أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ وإنما
تسرى أحكامه على أول علاوة دورية بفئة جنيهين تستحق بعد تلك الزيادة ..

(فتوى رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٨) .

القرار الرابع

مؤسست النقل

أولاً - مؤسسة مصر للطيران

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ يعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران - استثناء تلك المؤسسة من حكم اللوائح التي تضمنته المادة السابقة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ - لئلا ذلك - أن مؤسسة مصر للطيران تنقل قائمة بركاتها للقانون ولا عبءه بقرار وزير الطيران المدني بتحويل تلك المؤسسة إلى شركة مساهمة - استمرار تجميع المؤسسة بالاعفاءات والمزايا المقررة بالأحكام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٨ .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ عمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يعض الأحكام الخاصة ببعض شركات القطاع العام الذي نص في الفقرة الثانية من مادته الأولى على أنه « ومع مراعاة أحكام المادتين السابعة والثامنة من هذا القانون يلغى الكتب الأولى الخاص بالمؤسسات العامة من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ » .

(م ٤٢ - ج ٢٠)

وتنص المادة السابقة من هذا القانون على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات المالية التي تمارس نشاطا بذاتها في تاريخ العمل بهذا القانون وتعتبر هذه المؤسسات في مباشرة هذا النشاط وفي مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمدة لا تجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها الى شركات عامة أو اندماج نشاطها في شركة قائمة ما لم يصدر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة لتحل محلها أو بإيلولة اختصاصاتها الى جهة أخرى .

وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥ عمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران الذي جرى في مادته الأولى مجلس إدارة المؤسسة من النظم والقواعد المالية والإدارية المعمول بها في الحكومة والقطاع العام ، وخوله في المادة الثانية وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم أعمال المؤسسة وصلاحياتها وشئون العاملين بها وذلك دون التقييد بالقواعد والنظم المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام ، وخصص في المادة الرابعة للمؤسسة ميزانية مستقلة قيد على نمط الميزانيات التجارية .

ولقد نص هذا القانون في المادة السادسة على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في مباشرة نشاطها طبقا للأحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ بإعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران وفي القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي وتنبع الجائزات والمزايا المقررة في هذه الأحكام من كل ما تبشره من عمليات .

ومناد ما تقدم أن المشرع بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على الأحكام الخاصة بالمؤسسات العامة الواردة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وأبقى على المؤسسات المالية التي تمارس نشاطا بذاتها لمدة لا تجاوز ستة شهور ويضمن أن تتحول خلالها الى شركة عامة بقرار

من الوزير المختص إلا إذا صدر في شأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية يحولها إلى هيئة عليا أو ينقل اختصاصاتها إلى جهة أخرى .

وإن أصدر المشرع في أعقاب ذلك القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وتناول فيه بالانتظام مؤسسة مصر للطيران فإنه قد استثنى تلك المؤسسة من حكم الإلغاء الذي تضمنته المادة السابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وعليه فلم يكن لوزير الطيران المدني بعد صدور هذا القانون وبعد انقضاء مدة السنة الشهور المحددة لتحويل خلالها المؤسسات العلية إلى شركات أن يصدر في ١٩٧٦/٢/١٦ القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتحويل تلك المؤسسة إلى شركة مساهمة .

وبما لذلك فإن مؤسسة مصر للطيران تظل قائمة بكيانها القانوني وإذ قضت المادة السابقة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه باستمرار مباشرة المؤسسة لنشاطها طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ ، الذي قضى في مادته الأولى بتطبيق أحكام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والترخيص المرفق به ، فإن المؤسسة المذكورة تستمر في التمتع بالأعفاءات والمزايا التي تضمنها هذا الترخيص ، الأمر الذي يؤكد أن المشرع أصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ المعمول به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام هذا الترخيص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى القوي والتفريع إلى اعتبار مؤسسة مصر للطيران الصادر بها القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قائمة باستثناء من أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستمرار تمتعها بالمزايا المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٦ .

(ملك رقم ٦٦٤/٢/٢٢ - جلسة ١٩٨١/١١/٤)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المادة :

مدى جواز تطبيق أحكام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ في ظل
العمل بأحكام قانون رسوم الطيران المخفض رقم ١٢١ لسنة ١٩٧١ ويصدر
تحويل مؤسسة مصر للطيران الى شركة مساهمة عامة بقرار وزير الطيران
المصري رقم ١١١ لسنة ١٩٧١ .

مجلس القنوى :

من حيث انه بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ عمل بالقانون رقم
١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام
الذى نص في الفقرة الثانية من مادته الاولى على انه « ومع مراعاة
أحكام المادتين السابعة والثالثة من هذا القانون يلغى الكتاب الاول
الخاص بالمؤسسات المالية من قانون المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام الصادر برقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ » .

كما تنص المادة السابعة من هذا القانون على ان « يصدر قرار من
رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها
في تاريخ المبل بهذا القانون وتستمر هذه المؤسسات في مباشرة هذا
النشاط وفي مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة
لها وذلك لمدة لا تجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير
المختص بإنشاء هيئة عامة تحل محلها او بايلولة اختصاصاتها
الى جهة اخرى » .

وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥ عمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥
ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران الذى حرر في مادته
الاولى مجلس ادارة المؤسسة من النظم والقواعد المالية والادارية
المحصول بها في الحكومة والقطاع العام وخوله في المادة الثانية وضع
الوائح المنطقية بتنظيم أعمال المؤسسة وحساباتها وشئون العاملين

بها وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام وخصص في المادة الرابعة للمؤسسة ميزانية مستقلة على نمط الميزانيات التجارية .

كما نص هذا القانون في المادة السادسة على انه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاتصالية التابعة لها في مباشرة نشاطها طبقا للاحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ باعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران وفي القانون رقم ١١ لسنة ٦٦ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي وتتبع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هذه الاحكام عن كل ما تبشره من عمليات » .

ومناد ما تقدم ان المشرع بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ألغى الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة الواردة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وابقى على المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها لمدة لا تتجاوز ستة شهور ويتمين ان تتحول خلالها الى شركة عامة بقرار من الوزير المختص الا اذا صدر فى شأنها تشريع خاص او قرار من رئيس الجمهورية يحولها الى هيئة عامة او ينقل اختصاصاتها الى جهة اخرى .

واذ اصدر المشرع فى اعقاب ذلك القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وتناول فيه بالنظيم مؤسسة مصر للطيران فانه قد استثنى تلك المؤسسة من حكم الالفاء الذى تضمنته المادة السابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وعليه فلم يكن لوزير الطيران المدنى بعد صدور هذا القانون وبعد انقضاء مدة الستة شهور المحددة لتتحول خلالها المؤسسات العامة الى شركات ان يصدر فى ١٦/٢/١٩٧٦ القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتحويل تلك المؤسسة الى شركة مساهمة .

وتبعا لذلك فان مؤسسة مصر للطيران تظل قائمة بكيانها القانونى واذا قضت المادة السابعة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه باستمرار مباشرة المؤسسة لنشاطها طبقا لاحكام القانون رقم ١١

لسنة ١٩٦٦ الذى تضى بتطبيق احكام القاتون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠
والترخيص المرفق به فان المؤسسة المذكورة تستبر فى التمتع بالاعفاءات
والمزايا التى تضمنها هذا الترخيص الامر الذى يؤكد ان المشرع اصدر
القاتون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ . والمعمول به اعتبارا من اول يناير سنة
١٩٨٠ بتعديل بعض احكام هذا الترخيص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار
مؤسسة مصر للطيران الصادر بها القاتون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قائمة
استثناء من احكام القاتون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستمرار تبتمها
بالمزايا المقررة بالقاتون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ .

(ملك رقم ٦٦٤/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١١/٤) .

ثانياً — المؤسسة المصرية العامة للتقنية البحرية

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

المؤسسة المصرية العامة للتقنية البحرية — المعلنون بهذا المؤسسة — مدة خدمة سابقة — تنص القواعد المتعلقة بإنشاء المؤسسة والقوانين التي تخضع لها — قانون الوظائف العامة هو القانون العام الواجب التطبيق على المعلنين بهذه المؤسسة في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في قرار إنشائها أو اللائحة التي وضعها مجلس إدارتها أو لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وللكم حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ — أساس ذلك من نص المادة ١٢ من قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ واللائحة ٨٢ من لائحة موظفي ومستخدمين وعمل المؤسسة التي وضعها مجلس إدارتها واللائحة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — عدم ورود هذا الحكم بقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام المعلنين بالتطوع للخدمة — سريان الحكم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدة العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتبة والتمجيد الدرجة على المعلنين بالمؤسسة حتى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنشر إليه .

ملخص الفتوى :

إن هذه المؤسسة أنشئت كهيئة عامة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ثم ألغيت بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ وأعيد إنشاؤها باسم المؤسسة

العالية للنقل البحرى بالقانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٦١ الذى نص فى مادته الاولى على اعتبارها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى وقد أعيد تنظيمها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى وألقت تبعيتها الى هيئة قنساء السويس بقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩٤ لسنة ١٩٦٤ .

وبين من ذلك ان هذه المؤسسة خضعت عند انشائها لاحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ثم ٧٢ احكام قانون المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠. والذى كان ينص فى المادة ٢٢ على ان تسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون احكام قانون المؤسسات العامة ، وقد نصت المادة ١٣ من "انقائون الاخير على ان تسرى على موظفى المؤسسات العامة احكام "قائون الوظائف فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة او اللوائح التى يضمها مجلس الادارة . وقد وضع مجلس الادارة لائحة لموظفى ومستخفى وعمال المؤسسة طهت اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٠ أكدت هذا الحكم حيث نصت فى المادة ٨٢ على ان يسرى على موظفى ومستخفى وعمال المؤسسة الاحكام السارية على الموظفين والمستخفىين والعمال الحكوميين وذلك فيما لم يرد بشأنه نص فى هذه اللائحة . كما رددت الحكم ذاته لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ فيما نصت عليه فى المادة الاولى من ان يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خلس فى هذه اللائحة .

ولم يرد هذا الحكم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرمان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ على العاملين فى المؤسسات العامة ، والذى عمل به اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ هذا انكم فى لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها فى اللائحة التى دلت عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

وعلى ذلك فقد أصبح ثاتون الوظائف العالية هو القانون العام
"لواجب التطبيق على العاملين بهذه المؤسسة في كل ما لم يرد بشأنه
نص خاص في قرار انشاء المؤسسة او اللائحة التي وضعها مجلس
ادارتها او لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العالية رقم ١٥٢٨
لسنة ١٩٦١ وذلك حتى تلويح العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠
لسنة ١٩٦٣ سلف الذكر .

ومن حيث ان قرار انشاء المؤسسة او اللاتحين سلفي الذكر لم
يتضمنا نصا في شان كيفية صلب مدد الخدمة السابقة بل اقتصر
اللائحة التي وضعها مجلس الادارة على النص في المادة الخاصة على ان
يكون من يعين في احدى الوظائف حائزا للمؤهلات العالية او لديه الخبرة
اللازمة لشغل الوظيفة ، كما اجازت المادة الثالثة منها لمجلس الادارة
"الاغناء من الحصول على المؤهلات العلمية اكتفاء بالخبرة الفنية للمرشح ،
وبما عدا ذلك فقد وضعت هذه اللائحة نظما للدرجات مماثلا تباها
لاحكام ثاتون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي كل ساريا
وقتذ بل وتسمت الوظائف الى دائمة ومؤقتة وعالية ومتوسطة مثما
معل القانون الاخر ، ودرجات التعيين في الوظائف العالية او المتوسطة
هي ذاتها درجات التعيين في الوظائف المماثلة لها في القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ ، والمؤهلات العلمية المتطلبة للتعيين في الوظائف في
القانون الاخر هي التي اعتمدت عليها اللائحة للتعيين في وظائفها .

ولم تخرج كذلك لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العالية رقم
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ عن اطار الدرجات الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ وقواعد التعيين فيه وان اجازت لمجلس الادارة عند الضرورة
التعيين في غير انفي الدرجة لا يمكن الامدة من ذوى الخبرة والكفاءة
الخاصة والاغناء من الحصول على المؤهل العلمي اكتفاء بالخبرة الفنية
للمرشح للوظيفة ، وبما عدا ذلك لم تورد هذه اللائحة نصا يبين كيفية
صليب مدد الخدمة السابقة لمن يعين في انفي درجة التعيين في حيلة
استعمال مجلس الادارة احدى الرخصتين سلفي الذكر . وعلى
ذلك طبق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة الحكومية على موظفي هذه
المؤسسة .

ومن حيث ان المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١، قد احلها في حساب مدد الخدمة السابقة عند التعيين او اعادة التعيين الى القواعد التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨. في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والترتيب واقدسية الدرجة ، فتكون احكام هذا القرار بالشروط والافاضاع الواردة فيه هي الاحكام الواجبة التطبيق في المؤسسة قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه طبقا لاحكام قانون المؤسسات العلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ولائحة نظام موظفى ومستخدمى وعمل المؤسسة العلية للنقل البحرى المصوب بها اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٠ ولائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، يسرى على موظفى مؤسسة النقل البحرى احكام قانون الوظائف العلية فيما لم يرد فيه نص خاص بقرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة او احدى اللاتحتين سالفتى الذكر كل فى النطاق الزمنى لها .

وقد خلا قرار إنشاء هذه المؤسسة واللاتحتان المذكورتان من نص نظم قواعد ضم مدد الخدمة السابقة فتسرى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالمؤسسة المذكورة بالشروط والافاضاع الواردة فيه وذلك حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان لائحة نظام العاملين بالشركت التابعة للمؤسسات العلية على العاملين فى المؤسسات العلية .

(فتوى رقم ٢٤٤ بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٧) .

ثالثاً - المؤسسة العامة للنقل البحري

كلمة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

المؤسسة العامة للنقل البحري مرد لتشريعات الخسبة لها خضوعها
اساساً للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ فيما لا يتعارض مع احكام القانون
رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ - التزام الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات
العامة بالاتجاه الى هذه المؤسسة لتبشر تنفيذ عمليات النقل البحري
المرتبة على تعاقدتها مع الخارج - منط اعمال هذا الالتزام القانوني -
هو وجود علاقة مباشرة بين الجهات المذكورة والخارج ويتصل بها
او تنفيذها عمليات نقل بحري - اثر ذلك ان اشتراط هذه الجهات
في عقودها مع الخارج وجوب الاتجاه المؤسسة لتنفيذ عمليات النقل
البحري لا يعتبر اشتراطاً لمصلحة الغير كما ان تعاقد هذه الجهات
مع شركات او مصانع محلية على توريد اصناف ومعدات محلية او مما
يخضع في تصنيعها مواد خام تستورد من الخارج لا يفرض لهذا الالتزام ومن
ثم لا تستحق المؤسسة عنه اية عمولة او مصاريف ادارية .

ملخص الفتوى :

ان الهيئة العامة للنقل البحري انشئت بمقتضى القانون رقم ٨٨
لسنة ١٩٥٩ الذي وضع نظمتها وحدد في المادة ١٥ منه مواردها ،
ثم صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى في المادة السابعة
منه الهيئة المذكورة على ان تتولى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات
مباشرة الاختصاصات التي كانت للهيئة . وفقاً لاحكام القانون رقم ٨٨
لسنة ١٩٥٩ .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١
بإشياء المؤسسة العامة للنقل البحري ونص في المادة ١٩ منه على إلغاء
أي نص يخالف هذا القانون في القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ والإلغاء
المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ .

والمستفاد من ذلك أن المؤسسة العامة للنقل البحري تخضع أساسا
لاحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ التي لا تتعارض مع احكام القانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ .

وتنص المادة الخمسة من القانون ٨٨ لسنة ١٩٥٩ على أنه « على
جميع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة الا ترتبط أو تتعامل
في أية عملية من عمليات النقل البحري الخاصة بها عن غير طريق الهيئة
أو بغير إذن منها سواء تعلق الأمر بتصدير أو استيراد أو غيره » .

وقد بينت المادة ١٥ موارد المؤسسة ونصت على أن من هذه الموارد
« (٣) تنقاضيها الهيئة من عوالة يدفعها ملاك السفن التي تقوم
الهيئة بتأجيرها أو تشغيلها (٤) مصاريف إدارية بواقع ٥ ٪ من أجرة
النقل تستحق على الوزارات والمصالح والهيئات والشركات المشار إليها
في المادة الثامنة نظير قيام الهيئة بالاعمال التنفيذية اللازمة للنقل
كاعمال التخليص والتأجير والشحن وما الى ذلك » .

ومفاد ما تقدم أن ثمة التزامات قانونيا على ملق الجهات التي
نكرتها المادة الخمسة المشار إليها يوجب عليها الالتجاء الى المؤسسة
العامة للنقل البحري لتباشر تنفيذ عمليات النقل البحري المترتبة على
تعاملها مع الخارج لتصدير أو استيراد أو سفر أشخاص سواء أكان
النقل موضوع عقد مستقل أم كان تابعا لعقد آخر ، وينبغي على ذلك أن
الجهة الحكومية اذا اشترطت في عقودها مع الخارج وجوب الالتجاء الى
المؤسسة العامة للنقل البحري فان ذلك لا يعتبر اشتراطا لمصلحة الغير
كما تذهب الى ذلك المؤسسة وانما هو استجابة لما الزمها به نص
المادة الخمسة فهي لا تستطيع مخالفته كما ان المؤسسة لا تستطيع الامتناع

عن تنفيذه وأن كان لها رخصة اختفى هذا التنفيذ فلها طبقاً
للقانون أن تنفذ النقل بواسطة سفنها أو بتأجير سفن الغير كما
أن لها أن تأخذ بالقتل من غير طريقتها .

والمعمل عليه في تطبيق نص المادة الخمسة سلفة الذكر هو
أن تكون إحدى الجهات التي ذكرتها في علاقة مباشرة مع الخارج ويتصل
بها أو بتنفيذها عليها . نقل بحري ، وعلى هذا يخرج من نطاق النص
الكامل الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة مع شركات أو مصنع
محلية على توريد أصناف ومهمات يتم صنعها داخل البلاد إذ ينصب
التعامل في هذه الحالة أساساً على مواد تصنع محلياً فلا تعتبر الجهات
التي ذكرتها المادة الخمسة طرفاً في علاقة مع الخارج تستلزم
لتنفيذها نقلًا بحرياً ، ولا يغير من هذا كون ما تعلقته عليه هذه الجهات مما
يدخل في تصنيعه مواد خلم تستورد من الخارج لأن هذه المواد عنصر غير
مباشر في تصادق الجهة الحكومية مع الشركات أو المصنع المحلية ولا ينصب
عليه تعاقدها بصفة مباشرة .

وتطبيقاً لما تقدم ، فإن تعاقده الهيئة العامة للسكك الحديدية مع
شركتي شل وموبيل أويل على توريد الزيوت والشحومات التي تقوم
بتصنيعها بنسبة تزيد على ٢٥٪ من تكثيف انتاجها يعتبر تعاقداً على
سلع محلية وليس على سلع تستورد من الخارج ولا يثير مسألة النقل
البحري كمالية بلية أو مستقلة ومن ثم فلا تلزم الهيئة المذكورة
بالالنجاء الى المؤسسة العامة للنقل البحري في شأن هذا التعاقده بحسبه
مفهوم المادة الخمسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ولا تستحق
المؤسسة أية عمولة أو مصاريف إدارية لأن منطقت استحقاق المؤسسة
هذه العمولة طبقاً للمادة ١٥ من القانون سلف الذكر هو قبيلها بتأجير
أو تشغيل سفن الغير وهذه العمولة تستحق على ملاك السفن التي تملك
اليهم المؤسسة القيلم بإبرام عقد النقل مع الجهات التي لجأت اليها
وإن استحقاق المصاريف الإدارية منطقت قبيلها بأعمال التخفيض والتأجير
والشحن — فلذا لم تؤد المؤسسة أية خدمات من هذا النوع أو ذلك كما
في هذه الحالة فلا تستحق أية عمولة أو مصاريف إدارية .

ولكن هذا لا يمنع الشركيين المذكورين من ان يطجا كل منهما الى المؤسسة لتباشر لها عمليات النقل البحري ، مخطرة لا ملزمة بذلك لماذا قبلت المؤسسة ان تقوم بهذه العمليات استجابت المطلب المقرر لها تؤديه من خدمات .

لهذا انتهى الراى الى عدم استحقاق المؤسسة العملة لشنون النقل البحري اية عمولة او مصاريف ادارية في شأن التعاقد المذكور بين الهيئة العملة للسكك الحديدية وشركتى شل ووييل لويل .

(فتوى رقم ٩٩٤ في ١٧/١/١٩٦٣) .

رابعاً - المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالإقليم

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

منح العليل المرقى علاوة من علاوات الفئة المرقى اليها - خضوع
عمال المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالإقليم لاحكام قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة اعتباراً من ١٥/١٠/١٩٦٤ بالتطبيق لاحكام
القرار الجمهورى رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ - منح عليل بالمؤسسة المذكورة
علاوة بالتطبيق لنص المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ترقيته بعد تطبيق احكام رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المنشر اليه على العاملين بالمؤسسة
المذكورة - استحقاقه علاوة من علاوات الفئة المرقى اليها طبقاً لاحكام
اللائحة سابقة الذكر .

بمخص الفتوى :

.. ان السيد / المصالح بالمؤسسة العامة للنقل البري للركاب
بالإقليم منح علاوة بالتطبيق لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . واعتباراً من ١٥
من اكتوبر سنة ١٩٦٤ خضع عمال المؤسسة لاحكام القرار الجمهورى
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالتطبيق لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣١٤٣
لسنة ١٩٦٤ ثم رقى السيد المذكور الى الفئة الخامسة ولم تمنحه
المؤسسة علاوة الدرجة المرقى اليها .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالفئة
الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦

لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « إذا قضى العليل (١٥) خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكفر أو (٢٣) ثلاثاً وعشرين سنة -درجتين متتاليتين أو (٢٧) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر — ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها بما لم يكن التقريران السنويان الآخرين عنه بتقدير ضعيف » .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيها بعد الى درجة أصلى .

ويسرى حكم هذه المادة على العاللين الذين أكلوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون على أن يكون سريته عليهم من تاريخ العمل به إلا أن المادة ٢١ من نظام العاللين بالشركات الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى ثبت ترقية العاللين المفكوك في ظل العمل بإحكامه تنص على أن « يمنح العليل المزمى الى وظيفة أعلى لو أن مربوط الفئة المتررة لوظيفته أو علاوة واحدة من علاوات بفئة المرمى إليها أيهما أكبر » وقد خلت اللائحة من نص مماثلة لنص المادة ٢٢ من قانون نظم العاللين المدنيين .

وبن حيث أن ترقية العليل الذى يعمل في مؤسسة علمية التى تتم في ظل العمل باللائحة نظم العاللين بالشركات التابعة للمؤسسات العلمية المشار إليها تخضع في إجراءاتها وتحديد الآثار المالية المترتبة عليها لإحكام هذه اللائحة دون غيرها اذ هى التشريع المعمول به وقت انشاء الحق في هذه الترقية ولا وجه لتطبيق احكام المادة ٢٢ من نظام العاللين المدنيين في الدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بعد خضوع العاللين في هذه المؤسسة لإحكام القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر .

ومن حيث إن السيد / قد رقى إلى الفئة الخامسة اعتباراً من ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بعد تطبيق أحكام لائحة نظام المعلمين بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المؤسسة المذكورة نلته يستحق علاوات الفئة الخامسة المرقى إليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى استحقاق السيد / لعلاوة من علاوات الفئة المرتى إليها طبقاً للائحة المعلمين بشركات القطاع العام وقت صدور قرار الترقية .

(ملف رقم ٢٣٨/٣/٨٦ — جلسة ١١/١/١٩٦٨) .

خاتمة - مؤسسة النقل العام لجنينة القاهرة

شهادة رقم (٢٠٧)

المجلس

استقلال مؤسسة النقل العام لجنينة القاهرة عن مؤسسة النقل
الداخلي - توجيه المطالبة الى ائدها للوفاء بما قد يكون مستحقا
على المؤسسة الاخرى - غير جائز - اساس ذلك - مثال : لا يجوز
لحافطة القاهرة مطالبة مؤسسة النقل العام لجنينة القاهرة بداء مبلغ
مستحق على شركات الاوتوبيس التي اسقط عنها الالتزام وآلت مرافق
النقل التي كانت ملتزمة بها الى مؤسسة النقل الداخلي .

ملخص النقوى :

لاريب في ان مؤسسة النقل العام لجنينة القاهرة مستقلة عن
مؤسسة النقل الداخلي فكلاهما من اشخاص القانون العام وتبطلان
بالشخصية المعنوية ، وتكون كل منهما بذلك مستقلة عن الاخرى تمام
الاستقلال ويبنى على ذلك انه من غير الجائز توجيه المطالبة الى احدى
هاتين المؤسستين الوفاء بما قد يكون مستحقا على المؤسسة الاخرى
ومن ثم فلا يجوز للادارة العامة للارادات بحافطة القاهرة مطالبة
مؤسسة النقل العام لجنينة القاهرة بداء المبلغ المستحق على شركات
الاوتوبيس التي اسقط عنها الالتزام وآلت مرافق النقل التي كانت ملتزمة
بها الى مؤسسة النقل الداخلي وذلك دون ما حاجة الى بحث مدى احقية
الادارة المذكورة في المطالبة بهذه المبلغ .

(نقوى رقم ٢٨٥ في ١٩٦٤/٥/٩) .

قامعة رقم (٢٠٨)

المبحث :

تأسست النقل العام لخدمة القاهرة - موظفوها - معاشاتهم -
عدم خضوعها لاحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم
٥٠ لسنة ١٩٦٢ - لا يغير من هذا الحكم صدور القرار الجمهورى رقم ٨٩١
لسنة ١٩٦٤ باعتبار هذه المؤسسة هيئة عملة تسمى « هيئة النقل
للعام بالقاهرة » .

المفصلى الثانى :

من حيث انه صدر بعد ذلك ان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بصدر
قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستغنيها وعمالها المدنيين ،
نص فى المادة الثانية منه على انه « يقصد بالمتنعين فى تطبيق احكام
هذا القانون الموظفون والمستغنيون والعمال المنصوص عليهم فى المادة ١
من القانون المرافق » . ونصت المادة الاولى من قانون التأمين والمعاشات
لموظفى الدولة ومستغنيها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - على انه « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات
للفئات الاتية :

(١) موظفى ومستغنى وعمال الدولة المدنيين مربوطة مرتباتهم
او اجورهم او مكافآتهم فى الميزانية العملة للدولة او الميزانيات الملحقة بهـ
او فى ميزانيات الهيئات التى انتضت بقانون للتأمين والمعاشات لموظفى
الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وذلك
حين عدا العاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات اخرى
غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار
اليها .

(ب) موظفى ومستغنى وعمال الهيئات والمؤسسات العملة التى
تطبق نظام موظفى الدولة .

(ج) موظفى ومستخصى ومجال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى الذين يصدر بانتدابهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ومن حيث أنه باستقراء نصوص القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العلم لمدينة القاهرة ، ولاتحة نظام موظفى هذه المؤسسة الصادرة بقرار مجلس إدارة المؤسسة فى ٢ من مايو سنة ١٩٦٢ ، يبين أن هذه المؤسسة مؤسسة عامة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، ومن ثم فإن موظفى هذه المؤسسة لا يعتبرون من موظفى الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها ، كما وأن المؤسسة المذكورة لا تدخل ضمن الهيئات التى انتقلت بقانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وبذلك فإن موظفى المؤسسة المشار إليها يخرجون من عداد موظفى الفئة الأولى من عمال المتقاعين بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ ، كذلك فإن هذه المؤسسة لا تطبق نظام موظفى الدولة - بل تخصص بالاتحة لتتولى بالتنظيم شئون موظفيها ، وذلك استنادا إلى ما قضت به المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء المؤسسة المذكورة - من تخويل مجلس إدارة المؤسسة سلطة وضع اللوائح الداخلية للمؤسسة بما فيها النظم الخاصة بالموظفين والعمال ، دون التقيد بالقواعد الحكومية . وعلى ذلك فإن هذه المؤسسة لا تعتبر من المؤسسات العامة التى تطبق نظام موظفى الدولة . وبالتالي فإن موظفيها يخرجون من عداد موظفى الفئة الثانية من عمال المتقاعين بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ ، كما وإنهم يخرجون من عداد موظفى الفئة الثالثة من الفئات المشار إليها ، وذلك لعدم صدور قرار من وزير الخزانة بانتدابهم بأحكام هذا القانون الآخر .

ويخلص من ذلك أن موظفى مؤسسة النقل العلم لمدينة القاهرة لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك لعدم دخولهم فى إحدى فئات الموظفين المتقاعين بأحكام هذا القانون ، والمنصوص عليهم فى المادة الأولى منه المشار إليها .

ومن حيث أنه لا يغير مما سبق صدور القرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبار مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة هيئة عامة ، تسمى هيئة النقل العام بالقاهرة ، ذلك ان هذه الهيئة تتمتع بشخصية اعتبارية ، ولها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة — طبقا لنص المادتين الاولى والرابعة من القرار الجمهورى المذكور — ومن ثم فان موظفى هذه الهيئة لا يعتبرون من موظفى الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم او اجورهم او مكلفاتهم فى الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة بها ، كما وان الهيئة المذكورة لا تدخل ضمن الهيئات التى انتضمت بقانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كذلك فان الهيئة سالمة الذكر لا تطبق نظام موظفى الدولة ، اذ انها مازالت تخصص بلاتحة خاصة تتناول بالتنظيم شؤون موظفيها ، واخيرا فانه لم يصدر قرار من وزير الخزانة بانتداع موظفى تلك الهيئة باحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى ذلك فان موظفى هيئة النقل العام بالقاهرة مازالوا غير منتظمين باحكام هذا القانون الاخير ، لعدم دخولهم فى احدى فئات المنتظمين المنصوص عليهم فى المادة الاولى منه .

(غوى رقم ٨٩٦ — فى ٢٤/١٠/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة — موظفو الوزارات والمصالح الحكومية الذين عينوا بها ، والذين كانوا معالين باحكام قانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ (بما فيهم من كان معالا بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦) او القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ — استمرار معاليتهم باحكام القوانين التى كانوا معالين بها حتى تاريخ العمل باحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — خضوعهم للنظام المعمول به فى المؤسسة (هيئة النقل العام بالقاهرة حاليا) من هذا التاريخ .

ملخص القوى .

لبيان أثر صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بالصناديق للقانون
للقائمين والمعالشات سلف الذكر ، على كيفية معالجة موظفى وزارات
الحكومة ومعالحتها الذين عينوا فى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ،
والذين كانوا معالين - قبل تعيينهم فيها بقوانين معالشات موظفى
الدولة السابقة على صدور القانون المذكور - يتعين التفرقة بين طائفتين .
من هؤلاء الموظفين ، الطائفة الاولى هى طائفة الموظفين الذين كانوا
معالين بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ - بما فهم من كان معاللا
بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ - والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ،
والطائفة الثانية هى طائفة الموظفين الذين كانوا معالين بالقانون
رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة
التقاعد للعلماء المدرسين والطباء الموظفين بالأزهر .

ومن حيث انه فيما يخص بالطائفة الاولى ، وهى طائفة الموظفين
الذين كانوا معالين بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ - بما فهم من كان
معالا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ - والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ،
فانه طبقا لنص المادة الثالثة من قانون التأمين والمعالشات الصادر
بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يسرى هذا القانون على المنتفعين بأحكام
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، وكذلك على موظفى الطوائف والهيئات
التي تقرر ضمها الى المنتفعين بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦
بقرار من رئيس الجمهورية ، ولو كان تعيينهم بعد العمل بالقانون رقم
٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كما يسرى هذا القانون على الموظفين الذين يعينون
بعد العمل به فى الوظائف الدائمة او المؤقتة او على درجات شخصية او
على اعتبارات مقسمة الى درجات فى الميزانية العامة للدولة والميزانيات
المحققة بها وميزانيات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية والجامعات
والمجالس البلدية ومجالس المديرية وإدارة النقل العام لمنطقة
الاسكندرية . وعلى ذلك فقد حل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ محل
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، بحيث أصبح جميع المنتفعين بأحكام
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ينتفعون بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٦٠ ، وذلك بصرف النظر من الجهات الادارية التى يقيمونها وقت
العمل بهذا القانون الاخير . ثم جاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

سلف الفكر ، ونص في المادة الاولى من قانون التأمين والمعاشات
المرافق له على نفقات المتقاعين بأحكامه ، وتنص في الفقرة (أ) من هذه
المادة أنه موظفي ومستخدمى ومعال الدولة المدنيين المربوطة مرتبتهم أو
أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة
بها أو في ميزانيات الهيئات التى انتصت بقانون التأمين والمعاشات
لموظفى الدولة المدنيين الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار
اليه ، كما نص في المادة ٧٧ على أن تنتقل حقوق والتزامات كل من صندوق
التأمين والمعاشات لموظفى التولية المدنيين المنشأ بالقانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وصندوق التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة
وعملها الدائمين المنشأ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ،
الى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بمقتضى هذا القانون .

ومن ثم فقد حل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ محل القانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٦٠ - (والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦) والقانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، فيما يتعلق بموظفى ومستخدمى ومعال
الدولة المدنيين المربوطة مرتبتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة
للدولة أو الميزانيات الملحقة بها ، هؤلاء جميعا ينتصمون بأحكام القانون رقم
٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، أما فيما يتعلق بموظفى الهيئات العامة الاخرى ذات
الميزانيات المستقلة ، فإن هذا القانون يحل محل القانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٦٠ بالنسبة الى الموظفين المربوطة مرتبتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في
ميزانيات الهيئات التى انتصت بقانون التأمين والمعاشات الصادر
بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، بما فى ذلك الهيئات التى انتصت بالقانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، أما ما عدا ذلك من الهيئات فلا ينتصع موظفوها
بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٣ - طبقا للفقرة (١) المشار اليها - ان تكون هذه الهيئات
قد انتصت بقانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٦٠ ، مما كانت تلك الهيئات لا تنتصع بأحكام هذا القانون ، فإن
موظفيها لا ينتصمون بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، حتى ولو ان
هؤلاء الموظفين انفسهم كانوا ينتصمون بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٦٠ مباشرة ، او لانهم كانوا ينتصمون بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٦ ، بأن كانوا فى الحكومة او فى هيئات تنتصع بأحكام هذين القانونين

الآخرين ، ثم نظروا — قبل التصديق — بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ : إلى إحدى الهيئات التي تنتفع بأحكامها . هذا ما لم تكن تلك الهيئات تطبق نظام موظفي الدولة ، أو صدور قرار من وزير الخزانة بقتطاع موظفيها بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — طبقا لنص الفقرتين (ب) ، (ج) من المادة الأولى من هذا القانون .

ومن حيث أنه سبق القول بأن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ليست من الهيئات التي انتفعت بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فإن موظفي الحكومة ومصلحيها الذين عينوا بهذه المؤسسة . الذين كانوا معالين قبل تعيينهم فيها بقانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ — بما فيهم من كان معالا بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ — كذلك القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ — شأنهم في ذلك شأن موظفي هيئة المؤسسة — لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، إذ العبرة في الانتفاع بأحكام هذا القانون ليست بأشخاص الموظفين المذكورين ، وإنما بمدى اعتبار المؤسسة من الهيئات التي انتفعت بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . خاصة وأن هذه المؤسسة ليست من المؤسسات أو الهيئات العامة التي تطبق نظام موظفي الدولة . كما وأنه لم يصدر قرار من وزير الخزانة بقتطاع موظفيها بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . وعلى ذلك فإن هؤلاء الموظفين يطلون معالين — بعد تعيينهم في مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة (هيئة النقل العام بالقاهرة) — بأحكام قوانين المعاشات التي كانوا معالين بها وذلك إلى تاريخ العمل بأحكام قانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، أما اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون الأخير ، فله طبقا لنص المادة الأولى من هذا القانون لا ينتفع هؤلاء بأحكامه ، وإنما يخضعون للنظام المعمول به في المؤسسة (الهيئة) ، في هذا الخصوص .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة — موظفو وزارات الحكومة ومصلحتها المتقاولون اليها ، والذين كانوا معالين بأحكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، او المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ او لائحة التقاعد لاعضاء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر ، ثم عينوا بالمؤسسة (هيئة النقل العام بالقاهرة حاليا) — استبراهم معالين بمقتضى احكام قوانين المعاشات التى كانوا معالين بها قبل تعيينهم بالهيئة — مراعاة سريان احكام المواد القصص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون التأمين والمعاشات فى شملهم .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه بالنسبة الى الطائفة الثانية ، وهى طائفة الموظفين الذين كانوا معالين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر فان هؤلاء الموظفين يتقاولون معالين بقوانين المعاشات المشار اليها ، والتى كانوا معالين بها قبل تعيينهم فى مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة (الهيئة) بصرف النظر عن صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ سلف الذكر . ذلك ان المادة الثالثة من هذا القانون تنص على ان « تسرى احكام المواد من القانون المرافق على جميع الموجودين فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون المعالين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين فى الأزهر .. » اذ مقتضى هذا النص هو بقاء احكام القوانين المشار اليها قائمة معولا بها فى ظل سريان احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، دون ان يحل هذا

القانون الاخير مطبعا - فيها احكام المواد المشار اليها في المادة الثالثة من هذا القانون سلفة الذكر . يؤكد ذلك أن المشرع قد اخرج من الفئة الاولى من فئات الموظفين والمستخدمين والعمال المنتسبين باحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ الموظفين والمستخدمين والعمال المعاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات اخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها ، وهذا القوانين الاخرى هي القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للمعلماء المدرسين الموظفين بالازهر ومقتضى ذلك أن من كان معابلا بهذه القوانين الاخرى يظل معابلا بها في ظل تطبيق احكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ ، مع مراعاة سريان احكام المواد المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاصدار رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها ، في شأن المعاملين باحكام قوانين المعاشات سلفة الذكر .

(ملك رقم ٢٤٣/٤/٨٦ - جريدة ١٩٦٤/١/١٤) .

قاعدة رقم (٣١١)

المادة :

مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بشأنها - تحديده اختصاص المؤسسة بالنقل داخل حدود مدينة القاهرة لاستخدامها - اختصاص المؤسسة بالمدة ثلثون النقل البرى المشاة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بالنقل خارج نطاق المدن على شبكة الطرق المحلية التى تصلها ببعض - اساس ذلك - مثال : عدم اختصاص مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بتسيير خطين بين ميدان التحرير والقطار الخيرية التابعة لمحافظة القليوبية .

مفخص القانون :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بقشاء مؤسسة النقل العلم لمدينة القاهرة ، ينس في مادته الاولى على أن « تنشأ مؤسسة علمة بالاظيم المصرى تسمى مؤسسة النقل العلم لمدينة القاهرة » . ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموالا علمة ، ويكون مقرها مدينة القاهرة » ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أنه « فيما عدا ما يحفل في اختصاص هيئة علمة اخرى أو ما يكون مدارا بطريق الالتزام ، تتولى المؤسسة ادارة واستقلال كلية مرافق النقل العلم للركب في مدينة القاهرة ، ويكون لها في سبيل تحقيق اغراضها اقلية واستغلال المنشآت الملحقة أو المرتبطة أو المتبعة لمرفق النقل العلم للركب بمدينة القاهرة » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بقشاء مؤسسة علمة لشئون النقل البرى بالاظيم المصرى ، على أن « تنشأ مؤسسة علمة مقرها مدينة القاهرة ، وتلق بوزارة المواصلات في الاقليم المصرى ، تسمى « الهيئة العلمة لشئون النقل البرى » ويكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويجوز انشاء مروع لها في الاقليم بقرار من وزير المواصلات » .

وحددت المادة الثانية من هذا القانون الاخير اختصاص هذه المؤسسة فنصت على أنه « فيما عدا مرافق النقل البرى داخل نطاق المدن أو التي تتولاها هيئات علمة اخرى ، تختص الهيئة بها يأتى :

(١) ادارة واستغلال مرافق نقل الركاب والبضائع على الطرق في الخطوط أو مجموعات الخطوط التي يصدر بها قرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة .

(٢) وضع تخطيط شامل لمرفق النقل على الطرق العلمة .

(٣) الموافقة على منع التزام نقل الركاب والبضائع في خطوط أو مجموعات الخطوط وذلك طبقا للقوانين السارية

وبين من استقراء النصوص سالفة الذكر ، انها قد حددت دائرة الاختصاص المكاني لكل من مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، والهيئة العامة لشئون النقل البرى . فدائرة اختصاص اولاهما تقع داخل حدود مدينة القاهرة لا تتعداها ، ودائرة اختصاص اخراها تقع خارج نطاق المدن جميعا ، وتشمل شبكة الطرق العامة التى تصل المدن ببعضها البعض .

ولما كان خطأ الاتوبيس اللذين صدر قرار مجلس ادارة مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بتسييرهما يبدآن من ميدان التحرير بمدينة القاهرة وينتهيان فى العنابر الخيرية التابعة لمحافظة القليوبية ، وهما بهذه المثابة يخرجان عن النطاق المكاني لمدينة القاهرة ، ومن ثم فان تسييرهما يخرج عن اختصاص المؤسسة المذكورة ، التى تحدد اختصاصها فى حدود نطاق اتليمى معين ، هو مدينة القاهرة .

ولما كانت الهيئة العامة لشئون النقل البرى هى الجهة صاحبة الاختصاص العام بإدارة مرفق نقل الركاب والبضائع ، على الطرق والخطوط التى لا تدخل فى نطاق المدن او تتولاها هيئة عامة اخرى ، وذلك طبقا للمادة الثانية من قانون انشاء الهيئة المذكورة ، ومن ثم فانه على مقتضى ما تقدم يدخل تسيير هذين الخطين فى اختصاص هذه الهيئة .

(فتوى رقم ١١٨ - فى ١١/٢/١٩٦٢) .

سابعاً — إدارة النقل العام لمنطقة الإسكندرية

مقابلة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المؤسسة العامة في حكم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ — هي المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي أو غيرها من المؤسسات التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية — ليست من هذا القبيل إدارة النقل العام لمنطقة الإسكندرية — عدم سريان لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين بها .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة اذ نص في المادة ٢٤ منه على أن « تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، العامة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق احكام هذا القانون . على ان تظل اللوائح الحالية للمؤسسات العامة الى حين صدور اللوائح الجديدة » . ونصت المادة ٣٥ منه على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة او المؤسسات العامة العامة » فالأمر فيما يتعلق بالمؤسسات العامة (عدا المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، وقد نظمها القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠) متوقف على صدور قرار من رئيس الجمهورية بتحديد ما يعتبر منها مؤسسة عامة في حكم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ وبذلك تستقر لها صفتها ام لا . وطالما ان مثل هذا القرار لم يصدر فلا يمكن للجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ، قد قضى في ملحقته الأولى بأن : « تسري احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات

العلبة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على
العاملين في المؤسسات الصناعية . . . وكان هذا القرار قد صدر في ذات
تاريخ صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ — في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ —
عانه يتمين لتطبيق أحكام القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ وسريان أحكام
لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات الصناعية على العاملين
بالمؤسسات العامة ، أن تستقر للمؤسسة صفتها كمؤسسة عامة حسبما
تتقضى به أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ مادامت ليست من المؤسسات
إلعباء ذات الطابع الاقتصادي . ولما كانت إدارة النقل العام لمنطقة
الأسكندرية ، ليست من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ، فإنه لا تستقر
لها صفة المؤسسة العامة في أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ أو صفة
الهيئة العامة في أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئات
العامة ، مادام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد صفتها
ومن ثم فلا تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢
على مستخدمي وعمال إدارة النقل العام لمنطقة الأسكندرية ، طالما
أن قرارا لم يصدر من رئيس الجمهورية باعتبارها مؤسسة عامة في حكم
القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ .

(طعن رقم ١٠١٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٥) .

الفرع الخامس

مؤسسات مختلفة

أولاً — المؤسسة المصرية العلمية

الإنشاء والنشر والتوزيع والطباعة

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المؤسسة المصرية العلمية للإنشاء والنشر والتوزيع والطباعة —
تسرى على العاملين بها أحكام لائحة نظم العاملين بالشركات الصغار
بمقتضى القرار الجمهورى ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار
الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى ٩ مايو سنة ١٩٦٢ — لا تسرى
بشأنهم اعتباراً من هذا التاريخ أحكام لائحة نظام موظفى وعامل
المؤسسات العلمية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١
ولا ما يكملها من أحكام وردت بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

مخصص القوى :

أن القرار الجمهورى رقم ١٨١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة علمية
للإنشاء والنشر والتوزيع والطباعة ، قد نص فى المادة الأولى منه على أن
" تنشأ مؤسسة علمية تكون لها الشخصية الاعتبارية ، تسمى الهيئة العلمية
للإنشاء والنشر والتوزيع والطباعة ، وتعتبر من المؤسسات العلمية ذات
المصلحة الاقتصادية ، وتلحق بوزارة الجمهورية " . ولما كانت المصلحة ٢٤
من قانون المؤسسات العلمية الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ تنص

على أن « تعتبر المؤسسات العملة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور هذا القانون ، مؤسسات عملة في تطبيق أحكام هذا القانون ... » . فإن المؤسسة المصرية العملة للبناء والنشر والتوزيع والطباعة — بوصفها مؤسسة عملة ذات طابع اقتصادي وقت صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه — تعتبر مؤسسة عملة في تطبيق أحكام هذا القانون ، وتسرى في شأن العاملين بها أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العملة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، ولا تسرى في شأنهم — اعتبارا من هذا التاريخ — أحكام لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العملة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، أو ما يكملها من الأحكام المطبقة في شأن العاملين بالعملة ، سواء في ذلك أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يغير من هذا كون المؤسسة المذكورة قد استمرت — بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ سلف الذكر — في تطبيق نظام مماثل لنظام المرتبات الوارد في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، على أساس التقسيم الوارد في ميزانيتها اللاحقة لذلك التاريخ ، إذ ليس معنى هذا أن تستمر في تطبيق الأحكام والقواعد المقررة في ذلك القانون ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، دون أحكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، فيما يتعلق بسريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين بها ، على خلاف صريح ما يقضى به هذا القرار . ولا حجة في الاستناد إلى ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — من أن الأحكام الحالية الخاصة بالتمييزات والترميزات والأحكام المالية الأخرى منتظلة لغذوة ومعمولا بها حتى يتم تعديل الوظائف — إزاء صراحة نصوص هذا القرار في إلغاء القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ أنه المذكور ، ووجوب العمل بأحكامه هو اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، الذي تم في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأي اللجنة الدستورية إلى اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، تسرى

على العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة
أحكام لائحة تنظم العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم
٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولا تسرى في شملتهم — اعتباراً من ذلك التاريخ —
أحكام لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، أو ما يكملها من الأحكام المطبقة
في شأن العاملين بالدولة ، سواء في ذلك أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها .

(ملف رقم ٩٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١٠/٦) .

ثانيا - المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتلجى

قاعدة رقم (٢١٤)

المادة :

تحدد الوظائف التى يشغلها عملا المعيون بمكفآت شاملة وفقا لما هو ثابت بملك خدمتهم ملذا كتبت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومستوليقاتها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة المصرية للتعاون الانتلجى حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر .

ملخص الحكم :

من حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٠ لسنة ١٩٦٦ قد اعتبر المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتلجى والصناعات الصغيرة الجهة الادارية المختصة بالنسبة للجمعيات التعاونية الانتلجية ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٩ لسنة ١٩٦٩ بنقل بقية وحدات قطاع الصناعات الريفية والحرفية والجمعيات التعاونية الى المحافظات واستندلا الى التامر العلم رقم ٨ من التامرات العامة الموافقة لقرار ربط موازنات مجالس المحافظات للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ صدر الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بقواعد تقسيم اعتمادات المكفآت والاجر الشاملة ونقل العاملين المعيينين عليها الى الفئات الجديدة بوححدات الحكم المطى وقد تضمنت تلك القواعد بان تحدد الوظائف التى يشغلها عملا المعيون بمكفآت شاملة وفقا لما هو ثابت بملك خدمتهم ملذا كتبت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومستوليقاتها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة المصرية للتعاون الانتلجى حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر ثم يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التى حددت لوظائفهم طبقا لقواعد تقسيم المكفآت الشاملة اذا توافر ليم اشتراطات شغل هذه الوظائف بنفس مرتباتهم الحالية

عندما كانت تزيد على أول ربط الفئة المالية التالية لوظيفتهم يحتفظ لهم بهذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات والملاوات الدورية أو علاوة الترقية. ويحدد اقدمية العاملين الذين لم تكن توافر في شأنهم في ١٩٦٤/٧/١ شروط شغل الوظائف التي تمت التسوية عليها من تاريخ توافر شروط شغل الوظيفة متى كانوا شاغلين لها في هذا التاريخ .

ومن حيث أنه — ترقيا على كل ما تقدم — لما كان الطامن قد عين بحافظة المنيا بوظيفة أخصائي من الفئة السادسة التخصصية باعتبارها الوظيفة المناظرة لوظيفة مدير الجمعية وأرجعت اقتضيه فنيها إلى ١٥/١٠/١٩٦٨ تاريخ توافر شروط شغلها في حقه باعتبار أن تاريخ تعيينه بالجمعية يبدأ من ١٥/١٠/١٩٦٦ فمن ثم تكون الجهة الإدارية قد طبقت القواعد الواردة بالكتاب الدوري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ في حقه تطبيقا صحيحا ويكون القرار المطعون فيه قد صدر سلفا ومطابقا للقانون وغير مشوب بأي عيب من العيوب المبرر لطلب الانشاء لذلك يكون طلب المدعي القاء هذا القرار في غير محله متعيينا برفضه .

(طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

ملحق - المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

مؤسسات عليا ذات طابع اقتصادى - سريان احكام النظام -
والقوانين السارية بالنسبة لوظفى الحكومة وعمالها على موظفى وعمال
هذه المؤسسات فيها لم يرد بشئ نص خاص بها ، وذلك بصفة مستمرة
فالمبدأ ما لم يصدر تشريع خاص بالاعفاء من تطبيقه هذه القواعد او من
بعضها - تطبيق نظام معين على فئة معينة يوجب تطبيقه ككل - مثال
بالنسبة لتطبيق قواعد اعاقه غلاء المعيشة المقررة بالنسبة لموظفى
الحكومة وعمالها على موظفى وعمال المؤسسة المصرية التعاونية
الاستهلاكية : تطبيق قواعد خصم غرق الكادرين من اعاقه الغلاء
مع استبعاد الخصم بالنسبة لمن يرتقى الى درجة اعلى لم يلحق ربطها
الى اى تحسين ، وكذلك تطبيق قاعدة التخصيص التام المقرر بقرار
مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/٦/٢٠ - اساس ذلك مستند من احكام
القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدار لائحة نظام موظفى
وعمال المؤسسات الاعلى المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة
١٩٦٢ .

ملحق الثانى :

بما كتبت المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية مؤسسة عليا
ذات طابع اقتصادى يتمتعان ان تسرى فى شأن موظفيها وعمالها
احكام النظم والقوانين السارية على موظفى الحكومة فيها لم يرد بشئ
نص خاص بها ، ومن هذه النظم قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة

الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها - فيطبق في شأن موظفى وعمال
المؤسسة المذكورة قواعد خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشية .
ويستمر الخصم بالنسبة الى من يرقى من هؤلاء الموظفين الى درجة اعلى
لم يلحق ربطها المالى اى تصنيف (الدرجة الخامسة مثلا) ويطبق في
شأنهم - ومن بلب اولى - قاعدة التفيض النسبى المقررة بموجب قرار
مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ ، متفيض اعانة غلاء
المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه بمقدار ١٠ ٪ بالنسبة الى
من يتناولون ماهية او اجر او معاشا لا يزيد على عشرة جنيهات ، وبمقدار
١٢ر٥ ٪ بالنسبة الى من يتناولون ماهية او اجرا او معاشا اكثر من عشرة
جنيهات الى عشرين جنيها شهريا . واساس ذلك كله ما نصت عليه المادة
١٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدار لائحة
نظام موظفى وعمال المؤسسات المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠
لسنة ١٩٦٢ من انه :

« يسرى على موظفى وعمال المؤسسات العامة اعانة غلاء المعيشة
بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها ... » .

هذا ولم تر الجمعية العمومية . محلا للقول بان هذا التفيض النسبى
الذى تقرر اجراؤه بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو
سنة ١٩٥٣ من مبلغ الاعانة - لا يشكل قاعدة من قواعد غلاء المعيشة -
ذلك ان هذا التفيض النسبى يتخض قاعدة عامة تسرى على كافة
الموظفين والمستخدمين والعمال ، وهو نظم دائم مستمر ، يمس دون اثنى
شك النسب الاصلية المقررة لاعانة غلاء المعيشة فهو في حقيقته انقلص
لنسبة اعانة غلاء المعيشة المقررة اصلا بمقدار ١٠ ٪ او ١٢ر٥ ٪ حسب
الاحوال ، وعلى التفصيل الموضح بقرار مجلس الوزراء المشار اليه .
وهو في ضوء الراى الذى انتهت اليه نقوى الجمعية العمومية بجلستها
المتعقدتين في ١٩ من يونيو سنة ١٩٦٣ ، ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٣ في
شأن تطبيق قواعد خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة على موظفى
المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى - يكون شأنه شأن قواعد
خصم فرق الكادرين ، نظما دائما مستمرا لا ينفذ عند سنة مالية معينة
او لواجهة ظرف خاص وانما يستمر التفيض النسبى استمرار خصم

الزيادات المترتبة على نفقة جدول المرتبات المحقق بتقنون نظام موظفى الدولة من اقامة غلاء المعيشة .

واشارت الجمعية العمومية الى ان كل نظام حكومى متعلق باساسة غلاء المعيشة يسرى فى شان موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وهو يسرى بصفة دائمة مستمرة ، ما لم يصدر تشريع خاص باعفاء موظفى وعمال هذه المؤسسات العامة من هذه القواعد او من بعضها . وبطبيعة الحال - حين يطبق نظام معين على فئة معينة ، يتعين ان يطبق ككل ، فلا يتصور القول بان التخفيض النسبى الذى تقرر اجراؤه من اعلة غلاء المعيشة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ ليس جزءا من النظام الحكومى الخاص بقواعد اعفاء غلاء المعيشة ، ولا تسوغ التفرقة بين موظفى وعمال الحكومة وموظفى وعمال المؤسسات العامة ما لم يكن ثمة نص خاص يقضى بذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفنى والتشريع الى ان قاعدة التخفيض من اقامة غلاء المعيشة المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ تسرى فى شان موظفى وعمال المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية .

(نقوى رقم ٤٢٠ فى ١٨/٥/١٩٦٤)

رابعاً - المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة

مقدمة رقم (٢١٦)

المادة :

المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة - تكييفها القانوني - هي :

مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة مؤسسة عامة تطبيقاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ، ذلك أنه بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بتشكيل المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة وإشار في ديبلومه الى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، ثم نص في مادته الاولى على ان « تنشأ مؤسسة باسم المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة يكون مركزها بمدينة القاهرة ويجوز ان يكون لها فروع بالجهات التي توجد بها قوات مسلحة مصرية » ، ثم قسم القرار بالى مواد الى اربعة ابواب :
نظم الاول منها انشاء المؤسسة واغراضها وعملها وفروعها ، وبين في الباب الثانى النظم القانونى للمؤسسة وتناول الباب الثالث النظم المالى لها ، أما الباب الرابع فقد تضمن بيان طريقة إلغاء المؤسسة وتصفية املاكها .

وبمقارنة المواد الواردة في الابواب الاربعة المشار اليها بمواد القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، يبين أن الاحكام في كلا التشريعين قد جاءت على نمط واحد وعالجت ذات المسائل والموضوعات ، ومن ثم تتفق مقومات المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة وعناصرها والتنظيم الذى اوردته القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية لقرار انشاء المؤسسة تأييدا
لهذا النظر .:

« .. لذلك رضى الغاء النظام المشار اليه واحلال نظام آخر يمكن من
الاشراف على المؤسسة اشرافا مباشرا بغاراتها ادارة حزمة كفيلا بغيرها
بالهمة التى انشئت من اجلها على الوجه الاكمل وفى ذات الوقت يتشعب
مع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخالص بالمؤسسات العلمية ... »

(ملوى رقم ٨٢١ - فى ١/١٢/١٩٥٩)

خامسا - مؤسسة ضاحية المعادى

قاعدة رقم (٢١٧)

المادة :

مؤسسة ضاحية المعادى - اعتبارها مؤسسة عامة غير ذات طابع اقتصادى - عدم سريان النظام الخاص بموظفى وعمال المؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ عليها .

ملخص الفتوى :

ان مؤسسة ضاحية المعادى هى الجهة التى تولت النشاط الذى كانت تقوم عليه شركة اراضى الدلتا المصرية والانتسبت لبيد (المعادى) وهى شركة مساهمة تم تأميمها بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على ان « تظل الشركات والبنوك المشار اليها فى المادة الاولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون » وترتبا على ذلك ظلت الشركة المشار اليها بعد تأميمها محتفظة بشكلها القانونى كشركة مساهمة .

كما ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بقضاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة حين عبر عن هذه الشركة بمؤسسة ضاحية المعادى انما قصد اضعاف وصف المؤسسة العامة على الشركة ، يؤيد ذلك ما يلى :

اولا : ان قصد القرار الجمهورى المذكور قى اضعاف صفة المؤسسة العامة على الشركة ظاهرا فى انه عبر عنها بلفظ « مؤسسة » الى جانب شركات عبر عنها بلفظ « شركة » .

ثانيا : اعقب صدور هذا القرار قرار آخر من رئيس الجمهورية هو القرار رقم ٩٧٤ لسنة ١٩٦٢ بربط ميزانية « مؤسسة ضاحية المعادى »

واستعمال هذا القرار الأخير تعبير « مؤسسة » يكشف من الإرادة المتبعة لأغلبه وصف المؤسسة على الشركة ويؤيد القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ في ذلك .

نقلاً : بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٢ صدر : القرار الجمهوري رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦٢ ، بتشكيل مجلس إدارة « مؤسسة ضاحية المعادى » وأشار في ديباجته الى قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ مما يؤكد ان القرار المذكور كان يصدد بتشكيل مجلس إدارة مؤسسة عامة .

وتأكيد وصف المؤسسة العامة مؤسسة ضاحية المعادى وأن كان — بقرارات جمهورية متخلفة ، فإن رئيس الجمهورية يملك قانوناً بقرار منه ان ينشئ مؤسسة عامة طبقاً لاحكام قانون المؤسسات العامة المشار اليه ، ومن ثم لا تكون القرارات الجمهورية المذكورة في اعضاء مؤسسة المؤسسة العامة على مؤسسة ضاحية المعادى — قد خالفت حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليها ، لانه ليس من شأن هذا الحكم ان يعطل استعمال رئيس الجمهورية لاختصاصاته كما تحددها القوانين ومنها قانون المؤسسات العامة المشار اليها .

وترتباً على ما تقدم تكون مؤسسة ضاحية المعادى مؤسسة عامة الا انه طالما لم يصدر قرار جمهوري باعتبارها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي او باخضاعها لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة فانها لا تخضع لهذا القرار الاخير عملاً باحكام ملغته الاولى التي تنص على سريته على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بسريته عليها .

وازاء عدم سريان احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على مؤسسة ضاحية المعادى ، فإن القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ . بتعديل بعض احكام القرار الاول لا يسرى بدوره على هذه المؤسسة .

(فتوى رقم ٧٦٩ - في ٢٩/١١/١٩٦٢) .

سلكاً - مرفق مياه القاهرة

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

مرفق مياه القاهرة مؤسسة عامة - وجوب أعمال
القواعد الواردة في لائحة الاستخدام الخاصة بموظفي وعمل المرفق -
عدم التقيد بالقواعد الخاصة بموظفي الدولة .

ملخص الفتوى :

يبين من مجموع تصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٧ لسنة
١٩٥٧ أن مرفق مياه مدينة القاهرة مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية
الاعتبارية ، ويشرف على شئون ادارتها مجلس ادارة حددت طريقته
تشكيله في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة ويختص ، فيما يختص به ،
بوضع نظام للموظفين والعمال دون التقيد بالقواعد الخاصة بموظفي
الدولة ، وقد وضع المجلس هذا النظام في لائحة استخدام خاصة بموظفي
وعمل المرفق ، كما وضع قواعد منظمة لأنهم احقة غلاء المعيشة وذلك في
حدود سلطته المخولة له بمقتضى البند التاسع من المادة الثالثة من قرار
رئيس الجمهورية بإنشاء ادارة المرفق ، ومن ثم يتعين أعمال هذه القواعد
في شأن موظفي ومستخدمي وعمل المرفق .

(فتوى رقم ٥٢ - في ١٩٥٩/١/٢٥)

الفصل الرابع

الشركات التابعة للمؤسسات العامة

الفرع الأول

الجمعية العمومية للمساهمين

مادة رقم (٢١٩)

المبدأ :

نظم الجمعية العمومية للمساهمين المقرر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — سقوطه بحكم القانون ، وإذوله اختصصت هذه الجمعية لمجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص — أسس ذلك في ضوء أحكام القوانين الرقمية ١٣٩ لسنة ١٩٦١ و ٣٦ لسنة ١٩٦٢ و ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — أثر هذا : لا محل لاتباع إجراءات الدعوة لاتمقاد الجمعية العمومية أو الأحكام الخاصة بشروط صحة انعقادها ، وبين يحضر جلساتها ، عند ممارسة السلطة الجديدة لاختصاصات الجمعية العمومية — لا يحل تقديوب عن مصلحة الشركات حضور جلسات مجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير .

مفخص القسوى :

تنص المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ على أن يكون لمجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين أو جملة الشركاء المتوصون عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك بالنسبة الى الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة ، ومن قبل هذا النص كان يقرر حكمه — أو ما يقرب

منه — القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ ،
وذلك اثر اتجاه الدولة في يولية سنة ١٩٦١ الى تأميم الشركات والمنشآت .

ومن حيث انه وقد أصبح الحكم المذكور مقروا نهائيا بالقانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، فان نظم الجمعية العمومية للمساهمين الذي كان
مقروا بقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يكون قد سقط بحكم القانون ،
 واصبحت اختصاصات هذه الجمعية لمجلس ادارة المؤسسة العلية برئاسة
الوزير المختص ، فالقانون لم ينص على تشكيل جديد للجمعية العمومية
للمساهمين يمارس نفس اختصاصاتها ، وانما عين سلطة ناط بها تلك
الاختصاصات .

وثمما لذلك لا يكون ثمة محل لاتباع اجراءات دعوة انعقاد الجمعية
العمومية او الاحكام الخاصة بشروط صحة انعقادها من يجوز له او يجب
عليه حضور جلساتها ، فتمد يمارس السلطة الجديدة — التي حددتها
المشرع — اختصاصات الجمعية العمومية ، وذلك كنتيجة لازمة لسقوط
نظم الجمعية العمومية للمساهمين وانتقال اختصاصاتها لسلطة ادارية
جديدة .

ومع القول بعدم جواز التزام أى حكم من الاحكام الخاصة بلجراءات
انعقاد الجمعية العمومية للمساهمين وشروط صحة الانعقاد ومن يحضر
جلساتها ، في اجتماعات مجلس ادارة المؤسسة العلية التي تتبناها
الشركة برئاسة الوزير المختص عند ممارستها سلطات الجمعية العمومية ،
فانه لا يحق لمندوب عن مصلحة الشركات حضور تلك الاجتماعات طبقا
للبنية ١٠٦ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ..

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز لمندوب عن مصلحة
الشركات حضور جلسات مجلس ادارة المؤسسة العلية برئاسة الوزير
عند ممارستها اختصاصات الجمعية العمومية لمساهمي الشركة ..

(ملف ٦٨/١/٢٧ — جلسة ١١/١١/١٩٦٤)

الفرض الثاني

المفوض بإدارة الشركة

قاعدة رقم (٢١٠)

المادة ٥٧ :

المادة ٥٧ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - المفوض الذي يعين طبقا لها يعد منتقبا لهذه الوظيفة لا معينا فيها - أسس ذلك أن تعيين عضو مجلس الإدارة أو رئيسه لا يكون إلا بقرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٥٢ من هذا القانون - أثر ذلك استفادته من القرار الجمهوري رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والتكفلات - احضيه في زيادة لا تتجاوز ١٠ ٪ من راتبه الأساسي مقابل نفيه اذا كانت الوظيفة التي انتدب اليها تعمل بدرجة واحدة على الأقل درجة وشيفته الاسمية .

ملخص التوى :

تبين المادة ٥٧ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على انه « يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص تنحية رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم متى اقتضت ذلك مصلحة العمل في الشركة وتعيين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الإدارة أو رئيسه وذلك لمدة لا تتجاوز ستة اشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم اثناء مدة التنحية » .

والمفوض الذي يعين لمباشرة سلطات مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام أو رئيس مجلس الإدارة بقرار من رئيس الوزراء استغناء

التي المادة ٥٧ سالفه الذكر يعد منتدبا لهذه الوظيفة طوال الفترة التي
لصت عليها المادة المذكورة دون ان يعد معيناً فيها ، اذ ان تعيين عضو
مجلس الادارة او رئيسه لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية طبقا لما
تتفق به المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة المشار اليه .

ولما كانت المادة، الزاوية من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة
١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على أنه « تكون
امارة العاملين او نديهم في الداخل الى وظيفة تماثل وظيفتهم الاصلية
في الدرجات المالية وفي هذه الحالة يتقاضى العامل مرتبا يعادل راتبه
في الوظيفة الاصلية .

وبمع ذلك يجوز ان تكون الامارة او النذب الى وظيفة تطو بدوابة
واحدة درجة وظيفته الاصلية ، وفي هذه الحالة لا يجوز ان يترتب على
الامارة او النذب زيادة في المرتب الاساسي للعامل تجاوز ١٠ ٪ منه .

بانه بناء على ذلك فان العامل المنتدب لا يحق له ان يتقاضى زيادة
لا تتجاوز ١٠ ٪ من راتبه الاساسي مقابل نديه الا اذا كانت الوظيفة
التي انتدب اليها تطو بدرجة واحدة على الاقل درجة وظيفته الاصلية ومن
ثم فان المهندس / المنتدب للتعليم يعمل رئيس مجلس ادارة شركة
مصر للابيان والاعغية يستحق زيادة في مرتبه الاساسي لا تتجاوز ١٠ ٪
منه اذا كانت الوظيفة التي انتدب اليها تطو بدرجة واحدة على الاقل
الوظيفة التي كان يشغلها بالهيئة العامة للتصنيع قبل انتدابه .

(مئوي رقم ٣٥٢ - بتاريخ ١٩٦٨/١/٨)

الفرع الثالث

مطلو المال الخاص في مجلس الإدارة

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

حق اختيار أعضاء مجلس إدارة شركة القطاع العام المملو للمال الخاص — مقصور على ممثلي المال الخاص من أفراد وشركات القطاع العام وشركات خاصة دون غيرهم من الأشخاص الاعتبارية العامة .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه بالنسبة للمسألة الرابعة الخاصة بمطلو عبثرة ٢٥ ٪ (من عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين) الواردة بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ فإن الواضح من نص الفقرة (٣) من المادة ٤٩ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع قصر حق التصويت عند اختيار أعضاء مجلس الإدارة المملو للمال الخاص على ممثلي رأس المال الخاص وحدهم دون ممثلي رأس المال العام فلقد نسب المشرع حق اختيار هؤلاء الأعضاء إلى ممثلي رأس المال الخاص بعبارة صريحة لا تحتمل التأويل عنصرية نص في المقدمة سابقة الذكر على تشكيل مجلس الإدارة من (.....) (٢٢) أعضاء بنسبة ما يملكه رأس المال الخاص يختارهم مطلوهم في الجمعية العمومية) ومن ثم فلا يسوغ إطلاق الحكم الوارد بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والابتعاد به عن قصد المشرع الملقى بجلاء من نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بل لابد من الجمع بين حكم الملتين في خصوصية اختيار أعضاء مجلس الإدارة المملو للمال الخاص .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لعمسى الفتوى والتشريع
الى ما يأتى :

اولا : ان شركات القطاع العام تتدخل في حلول الأشخاص الاعتبارية
الخاصة و لاتعد من اشخاص القنون العام وبالتالي فان مساهمتها في
شركة قطاع عام أخرى تعد مساهمة من شخص اعتبارى خاص .

ثانيا : وبناء على ذلك فان رأس المال الذى تساهم به شركة قطاع
عام في شركة قطاع عام أخرى يعد مالا خاصا ولا يعتبر مالا عاما ومن ثم
لا يتوب عنها ممثلو المال العام في حضور الجمعية العمومية للشركة التى
تساهم فيها وانما يحق لها ان تمثل في هذه الجمعية بواسطة مندوب
خاص بها .

ثالثا : اعمال نص المادة ٤٦ من القنون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقنون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ فيما يتعلق بالحد الاقصى لعدد الاصوات التى
يحق لثلاثة المساهم الادلاء بها بالأصالة وبالترتبة عند حضوره الجمعية
العمومية لشركة القطاع العام وبذلك لا يكون له ان يعطى بأكثر من ٢٥ ٪ من
عدد الاصوات المقررة لاسهم الحاضرين .

رابعا : ان حق اختيار اعضاء مجلس ادارة شركة القطاع العام
الممثلين للمال الخاص مقصور على ممثلى المال الخاص من افراد
وشركات خاصة وشركات قطاع عام دون غيرهم من الأشخاص الاعتبارية
الخاصة .

(ملك ٥٠/٢/٤٧ — جلسة ١٩٧٨/٢/٨)

القصر الرابع القبرع من مال الشركة

قاعدة رقم (٢٢٢)

المادة :

قانون المؤسسات المالية وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ - خلوه من أى نص يميز لشركات القطاع العام القبرع بأموالها - امتناع تطبيق المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - تحديد اختصاصات مجلس إدارة شركة القطاع العام بالأعمال التى يقتضيها غرض الشركة وفقا لأحكام القانون - أثر ذلك امتناع قبليه بالتبرعات المحضة دون غيرها من التبرعات التى قد يكون من شأنها تحقيق غرض الشركة المبين فى سند انشائها .

ملخص القوى :

أن المادة (٢٢) من قانون المؤسسات المالية وشركات القطاع العام الصادر به القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « شركة القطاع العام وحده اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة تحقيقا لأهداف الوطن فى بناء المجتمع الاشتراكى .

ويشمل المشروع الاقتصادى فى حكم الفترة السابقة كل نشاط صناعى أو تجارى أو مالى أو زراعى أو عقارى أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى » .

وقد بينت المادة ٥٤ منه اختصاص مجلس الإدارة فنصت على أن له جميع السلطات اللازمة للتعليم بالأعمال التى يقتضيها غرض الشركة وفقا

لاحكام القانون ولم يتضمن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر نصا يجيز لشركات القطاع العام التبرع بأموالها مطلقا لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التى تنظم تبرع الشركات المساهمة والذي منع سريان احكامه على شركات القطاع العام بما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاصدار .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن ليس لمجلس ادارة شركة القطاع العام أن يقوم بأى عمل لا يقتضيه غرض الشركة ولما كان التبرع بأموال شركة القطاع العام ليس غرضا من اغراضها ولا هى انشئت من اجله . وعلى ذلك فان شركة القطاع العام لا تبك مباشرة هذا التصرف لتعارضه مع اغراضها . على أن هذا الحظر على التبرع انما يرد على التبرعات المحضة التى ليس من شأنها تحقيق اغراض الشركة المبينة فى سند انشائها وبمك مجلس ادارة الشركة ما عدا ذلك من تصرفات بغير مقابل متى كان من شأنها تحقيق اغراض الشركة التى انشئت من اجلها ولوضوح مثال لذلك تبرع شركات الاسكن والتعمير ببعض ماله لاقلة منشآت تساعد على تصحيح اراضيها وسرعة تعميرها وتبرع شركات الادوية بالعينات المجانية للأطباء وما الى ذلك من التصرفات المجانية التى تساعد على تحقيق غرض الشركة وفقا لسند انشائها فان هذه اتصرفات وانما لها والنم تأخذ شكل التبرع لعدم حصول الشركة على مقابل لها من المتصرف لهم الا انها فى الواقع ليست كذلك لان غرض الشركة منها أبعد ما يكون من مجرد نفع المتصرف لهم بغير مقابل وانما تهدف منها الى نفع يعود عليها أن عاجلا أو آجلا فى تحقيق الاغراض التى انشئت الشركة لها وهذه التصرفات بغير مقابل فى اموال الشركة والنم تعود عليها بنفع فى تحقيق اغراضها هى وحدها التى يجوز لمجلس ادارة شركة القطاع العام لتعليم بها بناء على السلطة المخولة له بالمادة ٥٤ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر .

أما التبرعات المحضة والنم لا تهدف فيها شركة القطاع العام الى نفع يعود عليها فى تحقيق اغراضها فانها تخرج من سلطات مجلس ادارة الشركة ولم يخول القانون مجلس ادارة المؤسسة سلطة فى الترخيص لمجلس ادارة شركة القطاع العام فى التبرع بمال الشركة تبرعا محضا بغير نفع يعود عليها

في تحقيق أغراضها المبينة في سند انشائها ومثل هذا التبرع الذي ليس من شأنه تحقيق أغراض الشركة يؤدي الى الانتقاص من أرباح الشركة التي تؤول في النهاية الى خزانة الحولة وهو إجراء ليس للشركة اتخاذه ولا للمؤسسة أترخيص فيه بغير سند من القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أنه يخرج عن سلطات مجلس ادارة شركة القطاع العلم الاعمال التي لا يقتضيها غرض الشركة ونفا لاحكام القانون .

وعلى ذلك فليس لمجلس الادارة أن يتصرف بغير مقابل في شيء من مال الشركة ما لم يكن من شأن هذا التصرف تحقيق غرض الشركة المبين في سند انشائها .

(نقوى رقم ١٩٠ — بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

عدم جواز منح اعانة مالية لورثة عليل بالحدى المؤسسات العلية سواء بالتبرع من اموال المؤسسة او من اموال الشركات التابعة لها
او من حصيلة الجزاءات بالمؤسسات او الشركات .

ملخص النقوى :

يبين من استقراء نصوص قانون المؤسسات العلية وشركات القطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ، وعلى الاخص نصوص المواد ١٥ و ١٧ و ٢١ منه التي تحدد اختصاصات وسلطات المؤسسة العلية بالنسبة للشركات التابعة لها ، أنه ولئن كان للمؤسسة سلطة الاشراف والرقابة على تلك الشركات — ألا ان هذه النصوص لا تتضمن ما يفيد أن من سلطة المؤسسة اتخاذ قرارات بالتبرع من اموال الشركات .

ومن حيث أن المادة ٣٦ من القانون آتف الذكر تقضى بأن يكون لكل شركة شخصية اعتبارية ، فمن ثم فإنه ينبئ على ذلك أن يكون للشركة استقلال مالى وقانونى سواء بالنسبة الى المؤسسة أو بالنسبة الى غيرها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإنه لا يجوز للمؤسسة المصرية العامة للتجارة الزام الشركات التابعة لها بتنفيذ قرارها الصادر في ١٢/٦/١٩٦٨ بمنح وريثة أحد العاملين بها اعانة مالية .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى جواز منح الاعانة المشار اليها من اموال المؤسسة ذاتها فإن هذا الاجراء يخضع لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في المعاملات الملوكة للدولة والنزول عن اموالها المتقولة ، والذي تنص مادته الاولى على أنه « يجوز التصرف بالمجان في مال من اموال الدولة الثابتة او المتقولة او تاجيره بليجار لسمى أو بأقل من اجر المثل الى أى شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام ... » .

ومن حيث أن الواضح من هذا النص أنه لا يجوز التبرع من اموال الدولة ، ويشمل ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ، الا اذا كان القصد من التبرع تحقيق غرض ذى نفع عام .

ومن حيث أن التبرع في الحالة المعروضة يتصل في اسلسه بمصلحة ذاتية للورثة ، فمن ثم تنقضى بالنسبة اليه شروط انطباق القانون آتف الذكر .

ومن حيث أنه بالنسبة لمدى جواز التبرع من حصيلة جزاءات الخصم المادة ٦٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية الموقعة على العاملين ، سواء بالمؤسسة أو الشركات التابعة لها ، فإن المادة ٦٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن يشكل مجلس الادارة لجنة للتصرف في الاموال المتحصلة من جزاءات الخصم الموقعة على العاملين ، ويكون الصرف من هذه الحصيلة في الاغراض الاجتماعية او الثقافية او الرياضية للعاملين طبقا للشروط وفي الحدود التي يقرها رئيس الوزراء .

وقد أصدر رئيس الوزراء ، تنفيذا لهذا النص ، القرار رقم ٢٥٧١ لسنة ١٩٦٧ الذي قضى في مادته الثانية بأن « يفرد لحصيلة جزاءات الخصم حساب مستقل يشمل الإيرادات والمصروفات ويورد ثلث الأموال المتحصلة من جزاءات الخصم كل سنة اشتهر الى المؤسسة الثقافية العالية للاتحاد الاشتراكي العربي » ونص في المادة الثالثة على أن « تحدد اللجنة المشكل اليها في المادة الاولى نسبة من الأموال المتحصلة لمواجهة حالات سحب قرارات جزاءات الخصم على ألا تتجاوز ١٠ ٪ » وقضى في المادة الرابعة بانه « مع مراعاة احكام المادتين السابقتين تخصص حصيلة الأموال المشكل اليها للاغراض الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين ولا يجوز الصرف من هذه الأموال بصفة مكافأة ... ويجوز للجنة في احوال استثنائية تقوير التبرع من هذه الأموال لاغراض تومية بشرط موافقة الوزير المختص » .

وملأ هذه النصوص تخصيص حصيلة الجزاءات للصرف منها في الاغراض الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين . ويتصد بذلك العاملون الموجودون بخدمة الجهة التي يتم الصرف من حصيلة الجزاءات بها . وبالتالي لا يجوز الصرف من هذه الحصيلة للعاملين في جهة اخرى ، كما لا يجوز الصرف للعاملين السابقين أو لاسرهم .

وترتبط على ما تقدم ، لا يسوغ التبرع لاسرة العامل المتوفى في الحالة محل البحث من حصيلة الجزاءات ، سواء من حصيلة الجزاءات بالمؤسسة أو بالشركات التابعة لها .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما سبق جميعه فان تقرير مزايا مالية لورثة العامل بسبب الوفاة أمر تحكمه قوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية بحسب الاحوال ، وينطوي على منح مزايا اخرى غير نص يجيزه ، بالمخالفة لاحكام تلك القوانين .

لهذا انتهت رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز منح اعانة مالية لورثة المرحوم ... مسوا بالتبرع من أموال المؤسسة او من أموال الشركات التابعة لها ، أو من حصيلة الجزاءات بالمؤسسة أو الشركات .

الفرع الخامس

اندماج شركة في أخرى

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

شركات مساهمة — اندماجها — يتم في إحدى صورتين : الاندماج لتكوين شركة جديدة ، واندماج شركة في شركة أخرى — في الحالة الأولى تنتهى الشخصية القانونية للشركتين — في الحالة الثانية تنتفى الشخصية القانونية للشركة المندجة وتظل الشخصية القانونية للشركة الناجمة — اندماج شركة تابعة لأحدى المؤسسات العامة في أخرى — يترتب عليه انتهاء شخصية الشركة المندجة ومن ثم زوال مجلس إدارتها — لا يترتب عليه انتهاء خدمة رئيس وأعضاء مجلس إدارتها المتفرغين — ينقل هؤلاء الى الشركة الناجمة باعتبارهم من العاملين بالشركة المندجة — أسس ذلك من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٠ في شأن الاندماج في الشركات المساهمة والمادة ٥٦ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والمادة ٨٥ من قانون العمل .

ملخص الفتوى :

أن اندماج للشركات المساهمة له إحدى صورتين إما أن تندمج شركتان مما لتكونا شركة جديدة ، وإما أن تندمج في شركة أخرى ، وفي الحالة الأولى تنتهى الشخصية القانونية للشركتين وتنشأ شخصية قانونية لشركة جديدة ، أما في الحالة الثانية تنتفى الشخصية القانونية للشركة المندجة وتظل الشخصية القانونية للشركة الناجمة والاندماج

الذى تم في الحلة المعروضة من النوع الثاني . ومن ثم فإن شركة محلات
أفرينو الكبرى انقضت شخصيتها القانونية وبقيت شخصية الشركة
الدامجة ، ويدهى ان انتهاء شخصية الشركة المندمجة يترتب عليه بالتعبية
انتهاء مهية مجلس ادارتها وزوال كيانه ، ولكن لا يترتب على هذا انتهاء
خفة رئيس وعضوى مجلس الادارة المتفرعين اذ انهم ينقلون الى الشركة
الدامجة شأنهم في ذلك شأن بقية العاملين بالشركة المندمجة اذ سبق
ان رأت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة في
١٨/١١/١٩٦٤ ان رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات المتفرعين
رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظم العاملين في الشركات
يعتبرون من عداد العاملين في هذه الشركات وذلك من تاريخ العمل بقرار
الغلبة للمؤسسات العلية — ومن المقرر طبقا للمادة ٤ من القانون رقم
٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاندماج في الشركات المساهمة ان الشركة
المندمج فيها تعتبر خلفا عليها للشركة المندمجة وتحل محلها طولا قانونيا
غنيا لها وما عليها وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج ، وعلى ذلك
فطالما ان قرار مجلس ادارة المؤسسة الاستهلاكية بهيئة جمعية عمومية
لم يتضمن الإشارة الى المركز القانونى لرئيس وعضوى مجلس ادارة
الشركة المندمجة ، فليهم بوصفهم من عداد العاملين بها ينقلون الى الشركة
الدامجة باعتبارها قد حلت طولا قانونيا محل الشركة المندمجة وتعتبر
خلفا عليها ، سيما وان زوال مناصبهم لا يترتب عليه انتهاء خدمتهم
حيث ان اسباب انتهاء الخفة محددة على سبيل الحصر في المادة ٥٦ من
لائحة نظم العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ التى تم الاندماج في ظلها وليس من بين هذه الاسباب ادماج
الشركة في غيرها أو الفاء الوظيفية بل ان هذه اللائحة احدثت في المادة
الاولى والمادة ٥٦ الى قانون العمل وهو ينص بدوره في المادة ٨٥ منه
على الا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات حل منشأة او تصفيها او اغلاقها
او افلاسها او ادماجها او انتقالها بالارث او الوصية او الهبة او البيع
او النزول او غير ذلك من التصرفات وغيا عدا حالات التصفية والافلاس
والاغلاق النهائى المرخص فيه يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائما ...
مقتضى ذلك هو استمرار علاقة السادة المسكوريين ماداموا متفرعين اذ
الاندماج لا يترتب عليه انتهاء هذه العلاقة ، واخيرا فلا يسوغ القول بانهم ،
وقد عينوا بقرار جمهورى ولهم بالتالى مركز خلى يجعلهم غير قابلين للنقل

بدون قرار جمهوري ، اذ انه في الحالة المعروضة تم نظم تبعاً لاندماج الشركة في غيرها بصنفتهم من العاملين في الشركة وليس بصنفتهم اعضاء في مجلس ادارتها .

(فتوى رقم ١٣٠٧ — في ١٢/٧/ ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

اندماج شركة في أخرى نقل رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة الدامجة — يوجب إعادة تقييم الوظائف بالشركة الدامجة طبقاً لاحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ — اذا لم تستحدث وظائف تستند الى هؤلاء العاملين ، فتنتهي خدمتهم بالادارة اللازمة قانوناً — احتفاظهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الشركة المندجة حتى تمام إعادة التقييم فيها عدا بدل التمثيل — منح بدل التمثيل بدور وجوداً وعندما مع القيام الفعلي باعباء الوظيفة المقرر لها البديل .

ملخص الفتوى :

ان اعضاء ورئيس مجلس ادارة الشركة المندجة المتفرجين وقد نقلوا الى الشركة الدامجة يظلون عاملين بها ولكن وضمهم الوظيفة لا ينطى الا في ضوء التقييم الذي ينبغي على الشركة الدامجة أن تقوم به بالنسبة الى جميع الوظائف سواء التي كانت مدرجة بميزانيها او تلك التي كانت بالشركة المندجة ثم آلت الى الشركة الدامجة ، وعلة اجراء هذا التقييم انه بمجرد الاندماج اخلت التقييم السابق واصبح الوضع — منذ لحظة الاندماج — مجداً بالنسبة الى جميع العاملين الى أن يعاد تقييم مستوى الشركة كما يعاد تقييم وظائفها كلية ، وإعادة التقييم هذه تتم وفقاً لاحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ الذي ينص في مادته الاولى على أن : يكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الاثار المترتبة على ذلك وفقاً للاسس التي يعتمدها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس

الوزراء أو الوزير المختص - كما يجوز إعادة تقييم مستوى الشركات بسبب ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل التفسير وفى هذه الحالة تسرى الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء . وتقتضى المادة الثانية من القرار الجمهورى سلف الذكر على أنه يجوز إعادة تقييم الموظفين العالية بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة ونفا لأحكام المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦١ ، وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على أن تعتمد الوظائف من الفئة الثانية فما فوق من مجلس الوزراء وفى كلتا الحالتين لا يسرى التعديل إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية .

ومن حيث أنه وإن كان القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ألقى بمقتضى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام إلا أن المادة الثالثة من نظام العاملين سلف الذكر تنص على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول بوصف الوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيها يشملها وترتيبها فى أحد فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة أحكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه » .

ولما كانت عملية الاندماج تد يترتب عليها زيادة نشاط الشركة 'ندامجة وزيادة عدد وظائفها مما يستدعى إعادة تقييم الشركة وإعادة توصيف وظائفها فى ضوء التغير الذى طرأ عليها نتيجة الاندماج . وفى ضوء إعادة التوصيف والتقييم المشار إليه يتحدد المركز الوظيفى لرئيس وعضوى مجلس إدارة الشركة المندمجة فإذا لم تستحدث وظائف تسند لهم بالشركة تنهى خدمتهم بالأداة اللازمة تقوئنا .

وغنى عن البيان أنهم منذ الاندماج حتى تلم إعادة عملية التقييم المشار إليها يستبرون فى تلقاض مرتبتهم التى كانوا يتقاضونها فى الشركة المندمجة ما عدا بدل التمثيل لأنه كان مقرراً لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالظهر الاجتماعى اللائق

بها فهو يدور وجودا وعدما مع القيلم الفعلى باعباء الوظيفة وعمدم
القيلم بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يترتب على ادماج شركة
افرينو فى شركة بيع المصنوعات انتهاء العلاقة الوظيفية لرئيس وأعضاء
مجلس ادارة شركة افرينو المتفرغين لانهم من العاملين فى الشركة فلا
يترتب على ادماجها فى شركة أخرى انفصال هذه العلاقة ويعتبرون عاملين
فى الشركة الدامجة التى يتمين عليها ان تعيد تقييم وظائفها من جديد .
ويستمررون حتى نفاذ التقييم والتعادل فى تقاضى مرتباتهم بصفة شخصية
دون بدل التمثيل لان الوضع يعتبر مجدا قانونا بالنسبة الى العاملين .
فى الشركة الدامجة والشركة المندمجة حتى يعاد التقييم بالنسبة اليهما معا .
بوصف انهم اصبحوا عاملين فى شركة واحدة .

(فتوى رقم ١٣٠٧ — بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

ندب بعض العاملين من المؤسسة الى احدى الشركات التابعة لها —
انماج الشركة التى ندبوا للعمل بها فى شركة اخرى — رفض الشركة
الجديدة تسوية حالات هؤلاء العاملين بقوله انهم تابعون للمؤسسة —
مخالفة ذلك للقانون — ادماج الشركتين فى شركة اخرى يستتبع اعادة تقييم
كلية وظائفها وتسوية حالات جميع العاملين بها بما فيهم من نقلوا اليها
بسبب الامماج .

ملخص الفتوى :

ان هؤلاء العاملين ما لبثوا ان نقلوا مرة اخرى الى شركة الدار القومية
للطباعة والنشر نتيجة للقرار الذى أصدره مجلس ادارة المؤسسة فى
١٩٦٦/١٢/٢٠ متضمنا ادماج شركة الدار المصرية للتأليف والترجمة

والنشر التي كانوا يعملون فيها وشركة دار القلم في شركة الدار القومية للطباعة والنشر مع تعديل اسمها الى شركة دار الكتب العربي للطباعة والنشر . وقد امتنعت الشركة الأخيرة عن تسوية حالات هؤلاء بمقسولة انهم كانوا في ١٩٦٤/١/٢٠ يعملون بالمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر .

وهذا الاجراء بدوره ينطوى على مخالفة للقانون ، وأسهم في ايجاد مفارقات بين حالات هؤلاء العاملين وحالات زملائهم في الشركة وكان من المتعين على هذه الشركة ان تقوم بتسوية حالاتهم رغم انهم كانوا في ١٩٦٤/١/٢٠ يعملون بجهة أخرى . ذلك ان ادماج الشركتين المذكورتين فيها يستتبع ان تقوم باعادة تقييم كلفة وظائفها وتسوية حالات جميع العاملين فيها بما فيهم من نشأوا اليها بسبب الاحتاج وعلة اجراء هذا التقييم انه بمجرد الاندماج يخلل التقييم السابق ويتمين اعادة تقييم مستوى الشركة وكلفة وظائفها في ضوء الوضع الجديد .

ومن حيث ان العاملين بالمؤسسات العامة قد اقتضت تسوية حالاتهم على نظمهم نقلا حكيا من الدرجات التي كانوا يشغلونها قبل اخضاعهم لللائحة نظام العاملين بالشركات الى ما يعادلها من الفئات الواردة بالجدول الملحق بهذه اللائحة وذلك استنادا الى كتيب دورى اذاعة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بناء على ما قرره اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة .

ومن حيث انه نيبا يتعلق بمدى مشروعية اجراء التسويات على اساس هذا النقل الحكى فقد صدرت محكمة لقضاء الادارى حكما فى الدعوى رقم ٢٥١ لسنة ٢٢ قضائية قضى ببطلان تسويات حالات العاملين بالمؤسسات العامة وفقا لهذا الاسس ، وقد طعن فى هذا الحكم االم المحكمة الادارية العليا ، ولم يفصل فى الطعن بعد .

ومن حيث ان المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر ظلت بتسوية حالات العاملين بها بالقرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ طبقا للاسس المتكتم .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإنه ينبغي على المؤسسة المذكورة أن تقوم بتسوية حالات العاللين. التمروضة حالتهم وفقا لذات القواعد التى اتبعتها فى قرارها سالف الفكر وذلك حتى تشمل المحكة الادارية. العليا فى الطعن المشار اليه او يعالج الامر بالطريق التشريعى .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولاً : أنه ينبغي على المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتشاء أن تقوم بتسوية حالات العاللين. التقين نقلوا منها الى شركة الدار المصرية. للتأليف والترجمة وذلك بأثر رجعى يترد الى تاريخ العمل بقرار المؤسسة رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ مع مراعاة احكام لائحة نظام العاللين بالشركت التابعة للمؤسسات العامة التى صدر هذا القرار فى ظلها وفقا لذات القواعد التى اتبعت مع سائر العاللين الذين صدر القرار المذكور فى شأنهم .

ثانياً : أنه كان ينبغي على شركة دار الكتب العربى للطباعة والنشر أن تقوم بتسوية حالة هؤلاء العاللين بعد أن نقلوا اليها نتيجة لانماج شركة. الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر فيها اعتبارا من ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(ملف ٢٣٤/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٧/١)

القانون السادس
شركات النقل البحري والسيلحة

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

شركات النقل البحري والسيلحة — القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢
في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات
والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحري — تقتصر مجمل
تطبيقه على نشاط هذه الشركات والمنشآت في ميدان النقل البحري دون
نشاطها السيلحي .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة
المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت
وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحري على انه : « تصف الى الجدول
المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت
المبينة في الجدول المرافق وتساهم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل
البحري بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال » .

وتضمن الجدول المرافق للقانون بيانا بعدد من الشركات والمنشآت
مقسمة ثلاثة اقسام تحت العناوين التالية :

(أ) مقاولو الشحن والتفريغ .

(ب) التوكيلات البحرية .

(ج) شركات اصلاح السفن .

وقد ثبت ان بعض الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المذكور
تقوم بأعمال سيلاحية عن طريق اقسام مستقلة فيها لها ميزانية مستقلة
عن سائر أعمالها الاخرى ، طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤
بشأن تنظيم شركات ووكالات السفر والسيلحة .

وبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ان الهدف من مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في هذه الشركات والمنشآت هو توسيع نطاق القطاع العام فيما يتعلق بالنقل البحري لتدعيم اعمال هذا النقل والنهوض به وبالقوى العاملة في مجاله واحكام الاشراف على بعض المنشآت والشركات التى يرتبط عملها بملاك السفن فى الدول الأجنبية .

يخلص من ذلك ان اثر القانون المذكور فيما يتعلق بمساهمة المؤسسة المشار اليها فى بعض الشركات والمنشآت ينصرف الى نشاطها العامل فى ميدان النقل البحرى من مقولة الشحن والتفريغ والتوكيلات البحرية واصلاح السفن ، دون ما قد تبشره هذه الشركات والمنشآت من نشاط سبيلى يظل قصيا عن نطاق تطبيق هذا القانون ، على النحو المستفاد من مناسبة اصداره كما كشفت عنها مذكرته الايضاحية ، وطبقا لما بين من العناوين التى صدرت بها اقسام تلك الشركات والمنشآت والتى لم تشر من قريب او بعيد الى النشاط السبيلى .

وبما يميز هذا النظر ان النشاط السبيلى بطبيعته لا يتصل باغراض المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بحسب التقسيم النوعى للمؤسسات العاملة فى اجهزة القطاع العام ، الامر الذى يرجح ان مساهمتها فى الشركات والمنشآت وليس منه النشاط السبيلى ومن ناحية اخرى فان القول بان تلك المساهمة تتسع لكل نشاط الشركات والمنشآت الواردة — بالجدول المرافق للقانون ايا كانت طبيعة هذا النشاط وموضوعه ، هذا القول فضلا عن اغفاله اغراض القانون واسباب اصداره كما سبق ، ببسط نشاطا لا صلة له بالنقل البحرى او السياحة ، حيث يلاحظ كان نشاطا لا صلة الئبة بالنقل البحر او السياحة ، حيث يلاحظ ان الجدول تضمن اسماء منشآت مربية ، وفى القول باطلاق المساهمة فى هذا المنشآت ما يصل بها الى المشاركة فى كل صور ونواحي نشاط الفرد صاحب المنشأة ، وهذه نتيجة لا يمكن قبولها قانونا .

لهذا انتهى الراى الى ان النشاط السبيلى يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(نقوى رقم ٣٦٧ — فى ١٩٦٤/٤/٢٨)

الفرع السابع

شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة مدينة نصر — نصه في مكتبته الخاصة على استخدام صافي الإيرادات النهائية للمشروع في رد المبالغ التي ساهمت بها الحكومة في المشروع ، وأبולה ما يفيض من هذه الإيرادات إلى الحكومة ومجلس بلدى مدينة القاهرة مناصفة — تحويل المؤسسة إلى شركة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٦٤ واعتبار هذه الشركة خلفا عاما للمؤسسة — عدم احقية محافظة القاهرة في السهم فلتض الإيرادات عند تحويل المؤسسة إلى شركة — انتهى ذلك أن التصود بالإيرادات النهائية هي الإيرادات النهائية بعد تعمير مدينة نصر .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة للمسألة الاولى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ الذى نص في المادة الاولى منه على أن « تنشأ مؤسسة علمية تتبع وزارة الشؤون البلدية والقروية . تسمى مؤسسة مدينة نصر بالمباشرة ويكون مقرها مدينة القاهرة .. » وفي المادة الثانية على أن « تتولى المؤسسة الاشراف على تعمير منطقة مدينة نصر وفقا للرسم المرافق لهذا القرار ويجوز تعديله بقرار من رئيس الجمهورية » وفي المادة الخاصة على أن « يستخدم صافي الإيرادات النهائية للمشروع في رد المبالغ التي ساهمت بها الحكومة في المشروع ويؤول ما يفيض من هذه الإيرادات إلى الحكومة ومجلس بلدى مدينة القاهرة مناصفة » ، ثم

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩.٨ سنة ١٩٦٤ بتحويل مؤسسة مدينة نصر الى شركة مساهمة عربية ونصت المادة الاولى منه على ان « تحول مؤسسة مدينة نصر الى شركة مساهمة عربية تسمى شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير تكون لها شخصية اعتبارية وبثأثر نشاطها ونفا لاحكام هذا القرار والتظلم المالحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير » ونصت المادة الثانية منه على ان « غرض هذه الشركة هو الحصول على كلمة الاراضى والمقارنات ويومها وتاجورها » وكذا القيام بأعمال تقسيم الاراضى .. فى منطقة الهيلبية ومدينة نصر .. » واخيرا نص فى المادة الخامسة على ان « تقوّل الى هذه الشركة جميع اموال وموجودات وحقوق والتزامات مؤسسة مدينة نصر وتمتد هذه الشركة خلفا عنها للمؤسسة المذكورة » .

ويبين من استعراض النصوص المتقدمة ان المقصود بجهازه الإيرادات النهائية الواردة بالمادة التاسعة من القرار الجمهورى رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ ليس الإيرادات النهائية للمؤسسة بشكلها وقت الانشاء وإنما الإيرادات النهائية بعد تصير مدينة نصر وهذا ما حرصت المذكرة الإيضاحية على بولحه ولفرق كبير بين الحالتين .

ومن حيث ان مشروع مدينة نصر لم يكن قد انتهى بعد ابان تحويل مؤسسة مدينة نصر الى شركة مساهمة فى ١٩٦٤/٩/٢٠ ومن ثم فلا مجال لتطبيق احكام هذه المادة والا كان فى ذلك تصدیه نهائية للمشروع وذلك بحصول الحكومة على اموالها التي ساهمت بها فيه واكتسبها الباقى بينها وبين محافظة القاهرة ولاضحى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩.٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء شركة مدينة نصر ولا محل له يؤكد ذلك أنه لم ينص على إلغاء مؤسسة مدينة نصر وإنشاء شركة جديدة برسمال جديد وإنما نص على تحويلها الى شركة تقوّل اليها جميع اموال وموجودات وحقوق والتزامات تلك المؤسسة وتمتد خلفا عنها لها وهذه الخلاصة التي توزيع صافي إيرادات المؤسسة المحولة بين الحكومة والمحافظة .

(ملغى رقم ٦٧٨ - فى ١٩٧٦/١٢/٦)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

منطلق مدينة نصر المقسمة طبقا للرسم المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة مدينة نصر — لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ٤٠ بتقسيم الاراضى المدة لبناء — التسهيلات الجديدة التى تجريها ادارة الشركة — خضوعها لاحكام القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المدة للبناء تنص على ان « لا يسرى هذا القانون على مدينة نصر الجديدة وعلى كل تقسيم يكون بسبب اهميته او بسبب ان الحكومة تملك كله او بعضه موضوع نظام خاص يصدر به مرسوم » ومن ثَمَّ فان منطلق مدينته نصر المقسمة طبقا للرسم المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة مدينة نصر والمنصوص عليه فى المادة الثانية من ذلك القرار لا تخضع لاحكام القانون المشار اليه ، اما ما عدا ذلك من تسهيلات جديدة يجريها ادارة شركة مدينة نصر فانها تخضع لاحكام فلك القانون ، ولا يغير من ذلك ملكية الدولة للشركة المذكورة ، اذ ان هذه الملكية لا تعد بذاتها سببا كفيلا لخراجها من نطاق انطباق احكامه وانما يتعين ان يصدر بالتقسيم كذلك مرسوم أو قرار جمهورى وهو الامر المتخذ بالنسبة لهذه التسهيلات الجديدة .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه :

اولا : بالنسبة للمسألة الاولى — عدم احقية محافظة القاهرة فى اقتسام نقاش إيرادات مدينته نصر عند تحويلها الى شركة من شركات القطاع العلم لاستمرار مشروع تصير مدينة نصر وعدم انقضاءه .

ثانيا : وبالنسبة للمسألة الثانية — خضوع الشركة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالنسبة الى ما قد تجريه من تسهيلات جديدة .

(ملف ٢٢/٢٢٢ — جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)

الفرع الثامن

الشركة الزراعية بالقطر المصري

قاعدة رقم (٢٣٠)

المادة :

الشركة الزراعية بالقطر المصري — رفع الحراسة عن اسم الشركة المذكورة التي كانت مملوكة لبعض الأفراد ولحقها الى الدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الأشخاص — صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بالصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام — نصه في ملحقه الرابعة على ان تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القبلية وقت العمل بهذا القانون التي يساهم فيها شخص عام او اكثر مع اشخاص خاصة او يمتلك جزءا من رأس مالها دون حصة الى صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه في المادة ٢٢ بند ٢ باعتبارها كذلك — اعتبار الشركة الزراعية بالقطر المصري من شركات القطاع العام في تطبيق احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الأشخاص نص في ملحقه الاولى على ان « ترفع الحراسة على اموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ » ، ونص في ملحقه الثانية على ان « تزول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها .. » .

وبغداد ما تقدم ان اسسم الشركة الزراعية بالقطر المصرى التى كانت مملوكة للسيد / رفعت عنها الحراسة التى كانت مفروضة عليها ، واكت الى الدولة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وبذلك حلت الدولة محل المذكورين فى حقوقهما فى تلك الشركة ، واصبحت مساهمة فيها بقيمة الاسم التى آلت اليها منذ ذلك التاريخ .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بلصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام نص فى مادته الرابعة على ان « تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون التى يساهم فيها شخص عام او اكثر مع اشخاص خاصة او يمتلك جزءا من رأس مالها دون حاجة الى صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه فى المادة ٢٣ بند ٢ من القانون المرافق باعتبارها كذلك » .

وطبقا لهذا النص فانه اذا كان يتعين طبقا لنص المادة ٢٣ بند ٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام لكى تعتبر الشركة التى يساهم فيها شخص عام او يملك جزءا من رأس مالها من شركات القطاع العام ان يصدر قرار جمهورى باعتبارها كذلك فان نص المادة الرابعة المشار اليها اتى بحكم خاص بالشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون يقتضاه ان هذه الشركات تعتبر من شركات القطاع العام اذا كان يساهم فيها شخص عام او كان يملك جزءا من رأس مالها ، وذلك دون حاجة الى صدور قرار جمهورى باعتبارها كذلك فهذه الشركات تعتبر من شركات القطاع العام بحكم القانون ، بمجرد ان تتوافر فى شأنها الشروط التى استلزمها ، وهى ان تكون قائمة وقت العمل بالقانون المذكور ، وان يكون جزء من رأس مالها او اسهمها مملوكة لشخص عام .

ومن حيث انه وقت العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ كانت الشركة الزراعية بالقطر المصرى قائمة ، كما كانت الدولة تملك فى ذلك الوقت جزءا من رأس مالها يتصل فى قيمة الاسم التى آلت اليها من أموال السيدين فيكتور وروبرت جوزيف عباد ، وبذلك توفرت فى شأنها ما يتطلبه هذا القانون من شروط لاعتمادها شركة من شركات القطاع العام خاصة ان الشركات التى تساهم الدولة فى رأسمالها عند المصطلح

بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تعتبر بصريح نص المادة الرابعة مسابقة الذكر من شركات القطاع العام وقد وردت عبارتها عامة ولم تتفرق بين مصدر مساهمة الدولة فيها فضلا عن أن وضع الشركات التي تساهم فيها الدولة تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ كان قائما عند اصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ولو اراد المشرع استثناء هذه الشركات لنص على ذلك صراحة فمعين أن يؤخذ المطلق على اطلاقه طالما لم يرد ما يقتضيه .

ومن حيث أنه لا يغير من النتيجة المتقدمة كون الشركة المذكورة تحت التصفية وذلك لان الشركة تحت التصفية لاتزال قائمة ولها وجود مادي وقانوني وتحفظ بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم لاعمال التصفية اذ تنص المادة ٥٣٣ من القانون المدني على أن « تنتهى عند حل الشركة سلطة المديرين ، لما شخصية الشركة فتنتهى بالقدر اللازم للتصفية ، والى أن تنتهى هذه التصفية » ، ومن ثم فإن الشركة تحت التصفية هى شركة قائمة ، تظل كذلك حتى تتم تصفيتها نهائيا ، ومن ناحية أخرى فإن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ لم يقصد بتعبير الشركات القائمة المخصوص عليه في المادة الرابعة استبعاد الشركات تحت التصفية من حكم هذه المادة ، وانما كل ما قصده في هذا الشأن هو ايراد حكم خاص للشركات القائمة وقت العمل به دون الشركات التي تنشأ بعد ذلك ، فالشركة القائمة اذن تقابل الشركة التي تجد بعد العمل بالقانون ، وليست مقابلة للشركة تحت التصفية .

كذلك لا اعتداد بما قد يقال من أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ينص في مادته السابعة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون » وأنه تبعا لذلك قد يصدر قرار من رئيس الجمهورية باستثناء الاسهم المذكورة من حكم الابلولة الى الدولة فتعود الى ملكية اصحابها ، ونتيجة لذلك فإن اعتبار الشركة من شركات القطاع العام قد يؤدي الى ضياعها الى احدى المؤسسات العامة ، ثم يلغى هذا الضم نتيجة صدور قرار باستثناء الاسهم . مما يضر ببرنلج التنمية التي تقوم على تنفيذها الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة . بهذا القول مردود عليه بأن ترتيب الاحكام يتعين أن يكون على أساس

الواقع لا على أسس احتمالات المستقبل فاستثناء بعض الاموال من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ هو رخصة مقررلة لرئيس الجمهورية قد يعملها في شأن اموال معينة وقد لا يعملها على الاطلاق ، ومن غير المعتول ان يقوم ترطب اعمال هذه الرخصة حقللا دون تطبيق حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، وهو حكم مطلق يتناول كل شركة كلفت قائمة وقت العمل بهذا القانون وتساهم فيها الدولة او تملك جزءا من راس مالها وفضلا عن ذلك فان العبرة في تطبيق هذا النص هي بتوافر الشروط المنصوص عليها فيه وقت العمل به ، فاذا توافرت عدت الشركة من شركات القطاع العام بحكم القانون ، دون نظر الى ما يكون قد جد بعد ذلك او الى ما قد يجد مستقبلا من ظروف ، فلذا ظهر وضع معين ترطب عليه آثار القانونية ، اما اذا لم يجد شيء ظلت الشركة من شركات القطاع العام .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان الشركة الزراعية بالقطر المصري تعتبر من شركات القطاع العام في تطبيق احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

(ملف ٤/١/١١ — جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

الفرع التاسع

مجلس الإدارة

أولا — كيفية تشكيل مجلس الإدارة

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجلس الإدارة في الشركات والمؤسسات — سريان أحكامه على المؤسسات الخاصة وحدها دون المؤسسات العامة — عدم سريان أحكامه على البنك المركزي باعتباره مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ على أنه « يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أي شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال . ويتم انتخابه العضوين المذكورين بالاقتراع السري المباشر تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وتكون مدة العضوية لها تبدأ من أول يولية ويصـبـح قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بهـا » .

وقد سبق أن بحثت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلسها المنعقدة في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ — بحدى سريان أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المذكور ، على هيئة صندوق توفير البريد ، وهي مؤسسة عامة ، ورأت أنه وإن ينصح المشرع عن نوع المؤسسات التي

تسرى عليها أحكام القانون سلف الذكر ، إلا أن المفهوم من نص المادة الأولى أن القانون لا يسرى إلا على المؤسسات الخاصة وحدها ويؤيد هذا النظر :

أولاً : أن النص حدد طريقة اختيار ممثلي المواطنين والممال ، وذلك من طريق الاقتراع السري المباشر ، تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ، وهى التى تشرف على موظفى وعمل المؤسسات الخاصة .

ثانياً : أن المؤسسات العامة ينظمها تشريع خاص ، وهو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر دستور المؤسسات العامة ، ويقتضى المادة السادسة من هذا القانون يكون تعيين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة بقرار جمهورى ، وبهذا القرار يمكن تحديد عدد الاعضاء ، ومن ثم فلا حاجة لتشريع خاص بهذا التحديد . وقد صدرت بالفعل عدة قرارات جمهورية بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٩ محددة اعضاء مجالس ادارة بعض المؤسسات العامة ، بصدور يخالف العدد المنصوص عليه فى القانون الاخر .

ثالثاً : ان ديباجة القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ قد خلت من الاشارة الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، مما يدل على ان القانون الاول لا يتناول المؤسسات العامة .

ولما كان البنك المركزى المصرى مؤسسة عامة ، وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس ادارته ، ومن ثم — تطبيقاً لما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ — فان أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ لا تسرى على البنك المذكور ..

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦١ بتطبيقه على تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والمؤسسات على البنك المركزى المصرى بوصفه مؤسسة عامة .

(انتهى رقم ٥٥٢ — فى ١٩٦٢/٨/٢٩)

ثانيا - اختصاص مجلس الإدارة

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

اختصاص مجلس الإدارة للشركة بزيادة رأسمالها دون الجمعية العمومية للشركة احتية المساهمين للتدلى من الأشخاص الفخمية في المطالبة بالاشتراك في اكتساب في الزيادة مع تقرير اولوية لاصحاب الاسهم القديمة فيه او اضافة علاوة اصدار الى القيمة الاسمية لاسهم الزيادة ، وتحديد الجهة التي تؤول اليها تلك الزيادة .
ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع ولئن كان قد ابقى المؤسسات العلية بمقتضى احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الا انه ابقى على المؤسسات العلية التي تمارس نشاطا بذاتها في ١٨/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل بهذا القانون وذلك لمدة ستة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القانوني ويكون لها اثناء تلك الفترة الحق في ممارسة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الانتصالية التابعة لها كما ان لها ان تحول الى شركة او يبيع نشاطها في شركة او تحول الى هيئة او تمنح اختصاصاتها الى جهة اخرى بالانوات التي يحددها النص .

واذ قضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المؤسسة المصرية العلية للسياحة والفنادق من المؤسسات العلية التي تمارس نشاطا بذاتها وكان وزير الميحلة قد اصدر في ١٤/٣/١٩٧٦ القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحويلها الى شركة تسمى الشركة المصرية للسياحة والفنادق فان مجلس ادارة المؤسسة يكون له حق ممارسة اختصاصاته قبل الشركات التابعة لها حتى تاريخ صدور هذا القرار الذي صدر قبل انتهاء مدة السنة شهور التي نص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون قرار مجلس الإدارة سالف الذكر الصلدر بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥ بزيادة رأسي الى شركة مصر للفنادق التابعة

للمؤسسة قرارا صحيحا لصدوره في حدود الاختصاص المخول لمجلس ادارة المؤسسة برئاسة الوزير المنصوص عليه في المادة ١٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والذي يخول مجلس الادارة بهذا التشكيل الاختصاص بزيادة رأس مال الوحدات الاقتصادية .

ولما كلفت ٤٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢١ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يحدد القرار الصادر بزيادة رأس مال الشركة مقدار الزيادة والطريقة التي تتبع في هذه الزيادة وسعر اصدار الاسهم الجديدة » وكلفت المادة ٤٩ من ذات اللائحة تنص على أن « تكون القيمة الاسمية للاسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للاسهم الاصلية ويجوز لمجلس ادارة المؤسسة العلة برئاسة الوزير المختص أن يقرر اضافة علاوة اصداره الى القيمة الاسمية للسهم وأن يحدد مقدارها وتضاف هذه العلاوة الى الاحتياطي القانوني ولو بلغ ما يوازي رأس المال » فان مجلس ادارة المؤسسة بالتشكيل سالف الذكر يملك تحديد الطريقة التي تتبع في زيادة رأس المال وأن يضيف الى الاسهم الجديدة علاوة اصدار او أن يطرح تلك الاسهم بغير علاوة اصدار ومن ثم يكون له أن يقصر الاكتساب في الزيادة على المؤسسة دون باقى المساهمين وأن يصدر السهم بغير علاوة اصدار .

ولما كان قرار وزير السياحة رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بالتطبيق لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضى بتحويل المؤسسة الى شركة تسمى الشركة المصرية العلة للسياحة والفنادق وابلولة اصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسة الى الشركة فان ملكية اسهم الزيادة في رأس مال شركة مصر للفنادق يؤول الى الشركة الجديدة ، اننى تحولت اليها المؤسسة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العلة للسياحة والفنادق الصادر بجلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ بزيادة رأس مال شركة مصر للفنادق مع قصر الاكتساب في تلك الزيادة على المؤسسة بدون علاوة اصدار ، وأن ملكية اسهم تلك الزيادة تؤول الى الشركة التي تحولت اليها تلك المؤسسة .

ثالثا — رئيس واعضاء مجلس الإدارة

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

رئيس مجلس ادارة الشركة ، واعضاء مجلس الإدارة ، والمضو
المنتدب — مركزهم القانونى فى الفترة السابقة على العمل بالاتحاد
نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادرة بالقرار
الجمهورى رقم ٢٥٢٦ سنة ١٩٦٢ — اعتبارهم وكلاء عن الجمعية
العامة لمساهمي الشركة — اسس ذلك مستند من المادة ٢٤ من قانون
التجارة — لا يغير من هذا النظر تدخل الدولة فى تعيين اعضاء مجالس
ادارة شركات المساهمة بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن
المؤسسة الاقتصادية ، والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم
المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، والقانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة الشركات المساهمة المعدل بالقانون رقم
١٥٤ لسنة ١٩٦١ — بقاء هذا النظر صحيحا فى ظل لائحة نظام موظفي
وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ —
اثر هذا : عدم خضوع رئيس مجلس ادارة الشركة ، واعضاء مجلس
الإدارة والمضو المنتدب لنظم التوظيف المقررة فى الشركة او لاحكام
قوانين العمل بوجه علم .

ملخص القضية :

أن القاعدة المقررة طبقا لقانون التجارة ، أن اعضاء مجلس ادارة
الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء عن الجمعية العمومية لمساهمي الشركة ،
وبذلك تقول المادة ٢٤ من القانون المذكور « تتلأ ادارة هذه الشركة بوكلاء

«لئى اجل معلوم سواء اكتبوا من الشركاء او غيرهم وباجرة اولا ويجسوز عزلهم ولو كان تعيينهم مسرعا به فى نظام الشركة او وجد شرط يقضى عزلهم» .

وعلى اساس من وصف هؤلاء الاعضاء بالوكلاء يتحدد وضعهم فى الشركة وعلاقتهم بالجمعية العمومية للمساهمين ، وبهذا المثابة لا يخضعون لنظم التوظيف المقررة فى الشركة ، ولا تسرى فى شأنهم بوجه عام احكام قوانين العمل ، وتنظيم هذه النتيجة — فى عموميتها — رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وسائر اعضاء المجلس ذلك انه ليس لرئيس المجلس سلطات تزيد عما لبقية الاعضاء ، كما ان العضو المنتدب لا يعدو ان يكون وكيلا من مجلس الادارة لتحديد اختصاصاته ومكافاته بقرار من المجلس ومن ثم كان وجه مسؤولية اعضاء مجلس الادارة عن اخطائه لانه يقوم نيابة عنهم وبناء على تفويض منهم .

ولقد ظل هذا النظر صحيحا وثقيا مع بداية تدخل الدولة فى تعيين اعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة ، وفيما بعد ذلك ، اذ بين من مطالعة احكام القانونين رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية و ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، ان المشرع حرص على تمثيل القطاع العام فى مجلس ادارة الشركات المساهمة على نحو يتناسب مع الحصة المملوكة له فى رأسمالها ، فوظف برئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب فى الشركات التى تبلغ فيها الحصة العامة حدا معيناً من رأس المال — على ان التدخل على النحو المتقدم فى ادارة شركات المساهمة لم يفسر فى شىء من الكيان القانونى لمجلس ادارة الشركة كما لم يجعل اعضاء مجلس الادارة — وبصفة خاصة رئيس المجلس والعضو المنتدب — موظفين بالشركة ، بل ان المشرع كان حريصا على الفصل بين عضوية مجلس الادارة وبين القيام باممال التوظيف بها ، فنص فى المادة ٣٢ مكررا المضافة الى قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على انه : « لا يجوز ان يكون مدير الشركة او اى موظف بها عضواً فى مجلس ادارتها » — وقد ظل هذا النص قائما ومنتجا حتى منتصف عام ١٩٦١ .

وفي أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس إدارة شركات المساهمة (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١) ونص في مادته الأولى على أنه : « تشكيل مجلس إدارة شركات المساهمة من سبعة أعضاء على الأكثر على النحو الآتي :

(١) اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال .

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين مديري الشركة أو مديري الإقليم بها . ويعين هؤلاء الأعضاء في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية . »

وبهذا القانون بلغ تدخل الدولة مداه في تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، إذ جعل تعيينهم جميعاً من اختصاص رئيس الجمهورية .

ومع أن هذا الحكم قد غير تماماً في الأسس الذي كان يتم على مقتضاها اختيار مجلس إدارة الشركة المساهمة ، إلا أنه يصعب القول بأن المشرع ، بالقانون المذكور ، قد مزج بين عضوية مجلس إدارة الشركة وبين وظائفها ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على كيفية تشكيل مجلس الإدارة في وضعه الجديد أن المشرع قد حرص على أن يجمع المجلس جميع العناصر المشتركة في الإنتاج من رأس المال والعمل والإدارة الفنية ، نزولاً منه على مقتضيات الضرورات المتصلة بفلسفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية التي توجت بقوانين يولية الاشتراكية ، ونظراً برئيس الجمهورية اختيار ممثلي رأس المال والإدارة الفنية في الشركات التي تساهم فيها الدولة ، دون أن يتضمن ذلك ما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظرية المشرع إلى أعضاء مجلس الإدارة ، من غير المديرين ، بما يعطون من عداد الموظفين فيها ، ولو أنه قصد إلى اعتبارهم كذلك ، منذ صدور القانون ، لنص على هذا ، كما فعل في التتريعات اللاحقة له .

ومن حيث أنه مما يؤكد بقاء أعضاء مجلس الإدارة — غير المديرين — بنفس مركزهم السابق الذي يخرجهم من زمرة الموظفين ، أن لاتحصة

تنظم موظفي وعمال الشركة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، والتي عمل بها بعد العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ وتعديله بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ، قد عرضت لبيان المقصود بموظفي الشركة وعملها وأوردت جنولا بمرتبات الوظائف فيها ولم تدخل اللائحة في هذا البيان أعضاء مجالس الإدارة ، غير المديرين ، ولا أشارت الى مرتبات لهم في ذلك الجدول ، ولو أن المشرع قصد الى اعتبار هؤلاء الأعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة رئيس الجمهورية ، لنص على ذلك أو اشر الىه في اللائحة الصادرة في شأن موظفي وعمال الشركة ، وإذا لم يفعل فإن ذلك يعتبر قرارا للقواعد العامة المطبقة في هذا الشأن ، ودلالة على عدم المنول عنها الى سواها .

(فتوى رقم ١١٠٩ في ١٤/١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

رئيس مجلس إدارة الشركة ، وأعضاء مجلس الإدارة المتفرغون والمضو المنتدب — مركزهم القانوني منذ العمل باللائحة نظام المالكين بالشركات التابعة لمؤسسات العامة ، الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والمعمل بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — اعتبارهم من عداد المالكين بالشركة — أساس ذلك مستند من اللائحة سابقة الذكر التي اعتبرت عمل رئيس مجلس الإدارة وظيفية يتقاضى صاحبها اجرا أساسيا ويدل تمثيل — المعيار الجديد لاعتبار رئيس مجلس الإدارة موظفا بالشركة هو الإنتطاع والتفرغ للعمل بها — استصحاب هذا المعيار بالنسبة لمضو مجلس الإدارة المنتدب وأعضاء مجلس الإدارة المتفرغين من غير المديرين ، إذ وردت اللائحة سابقة الذكر خلوا من أي نص في شأنهم — تضمن القرار الجمهوري بتشكيل مجلس

إدارة الشركة تعيين اأءهم عءوا مكتبيا بالشركة براتب سنوى ويسدل
تمثيل ، او تعيين اءءاء بهذا الراتب والبدل او النص على ترغفهم —
بدل على قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة فيعتبرون من عءاء العاللين
بها .

بلفص الفءوى :

أن رئيس مجلس اءارة الشركة العلة واءءاء مجلس اءارة
المفرغين يعتبرون من عءاء العاللين فى الشركة بذ العمل بقرار رئيس
الجمهورىة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بأصدار لائحة نظام العاللين بالشركات
التابعة للمؤسءات العامة ذلك أنه يبين من الاطلاع على النظام المذكور
أنه يحوى عشرة ابواب جمعت شءات الاحكام المنففة بالتوظف فى تلك
الشركات ، وأرفق به جدول بفئات ، وءء الفئه أءر سنوى مقداره ١٢٠٠
بـ ٢٠٠٠ ج ويدل تمثيل بءد اقصى ١٠٠ ٪ من الأءر الاصئى — كما
نصت المادة ٦٣ من هذا النظام على أنه « يضع مجلس اءارة كل شركة
جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق
٠٠٠٠ ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس اءارة المؤسسة المختصة .

ويكون المربى لرئيس مجلس اءارة الشركة هو اعلى مربى فى
الشركة » .

ومن حيث أنه يستفء من ذلك أن المشرع اء جعل مربى رئيس مجلس
إءارة الشركة فى قمة مرتبات العاللين بها ، وضمن جدول هذه المرتبات ،
فان ذلك يكشف من اءاء المشرع وحرصه على بيان أن عمل رئيس مجلس
اءارة الشركة يعد وظيفة فيها يستحق شأغلها مربيا . ويمكن تبرير
هذا الحكم المستءء بان من الواجب انصراف رئيس مجلس اءارة
الشركة الى عمله فيها والتفرغ له بكل وقته وخبرته ومجهودده شأنه
فى ذلك شأن سائر العاللين فى الشركة ، ومن ثم كان وجه النص
على اءءاء فئة رئيس مجلس اءارة قمة لفئات العاللين بالشركة .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن المشرع بلائحة نظام العاللين
بالشركات الصاءرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

والمعول بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، قد اعتبر عمل رئيس مجلس ادارة الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها اجرا اساسية وبدل تمثيل ، وبهذه المثابة يكون قد دخل — منذ التاريخ المذكور — في زمرة العاملين بالشركة .

ومن حيث انه ولئن كانت اللائحة سالفه الذكر قد وردت خلوا من اى نص فى شأن عضو مجلس ادارة المنتخب . وسافر اعضاء مجلس ادارة غير المديرين ، اذ ان الاعضاء المديرين من العاملين اصلا بحكم وظائفهم كمديرين ، الا انه يمكن استصحاب المعيار الجديد الذى قلم على مقتضاه حكم اعتبار رئيس مجلس ادارة الشركة موظفا بها ، وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة ، فاذا استبان من الظروف ان قرار رئيس الجمهورية الصادر بتشكيل مجلس ادارة الشركة قد تضمن تعيين احد الاشخاص عضوا منتدبا فى الشركة مع منحه مرتبا سنويا وبدل تمثيل ، او تعيين بعض الاشخاص اعضاء بالمجلس مع منحهم مرتبات وبدلات تمثيل او النص على تفرغهم للعمل بالشركة فان ذلك يعنى قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها . لان الاصل فى بدل التمثيل ان يقرر لمواجهة اعباء وظيفة معينة ، كما ان التفرغ يعتبر قرينة على ان علاقة الشخص بالشركة تقوم على اساس من الثبات والدوام ، وهذه هى سبل الوظيفة .

ومن حيث انه ترتب على ما تقدم يعتبر رئيس مجلس ادارة الشركة والاعضاء المتفرغين من عداد العاملين فى الشركة منذ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(فتوى ١١٠٩ — فى ١٤/١٢/١٩٦٤)

رجماء — المرتبات وبدلات التمثيل والمزايا المبنية
لرؤساء مجالس الإدارة

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

الشركات المساهمة التابعة للوحدات المالية — رئيس وأعضاء
مجالس إدارة هذه الشركات — تحديد مكافآتهم وجميع القرارات المالية
والمزايا المبنية لهم — سلطة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في ذلك
في حدود احكام قانون الشركات — انتقال هذه السلطة الى رئيس الجمهورية
كنتيجة مترتبة باختصاصه في التصمين — اعتبار تحديد المكافآت بهذه
الإدارة تعييبا للوظائف التي يشغلها من تحدد مكافآتهم — أسس ذلك
في ضوء احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم
٥٤ لسنة ١٩٦١ والمتسوخة بغير احكامه بالقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٦٢ — انتضاء سلطة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة وانتقال
اختصاصها الى مجلس إدارة المؤسسة المالية التي تتبعها الشركة
طبقا لاحكام قانون المؤسسات المالية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ ومن قبله
القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ —
لا يفتر من اختصاص رئيس الجمهورية بتحديد المكافآت المشار اليها .

ملخص النقض :

ان ما كان للجمعية لمساهمي الشركة من سلطة في تحديد
المكافآت وجميع القرارات المالية والمزايا المبنية لرئيس وأعضاء

مجلس الإدارة في جنود احكام قانون الشركات وبما يتفق مع نظم لم الشركة ، هذه السلطة قد انتقضت بزوال التنظيم القانوني للجمعيات العمومية في الشركات التي تساهم فيها الدولة وانتقال اختصاصاتها لمجلس ادارة - المؤسسات العامة التي تتبعها الشركات طبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن قبله القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ ومنذ اتجاه الدولة في يولية سنة ١٩٦١ الى تأميم الشركات والمنشآت - على ان الاختصاص الذي كان للجمعية العمومية لمساهمي الشركة في تقرير جميع مكلفات رئيس واعضاء مجلس الادارة لم ينتقل الى السلطة التي خولت اختصاصات الجمعية العمومية ؛ وهي مجلس ادارة المؤسسة العامة المختصة ، ذلك لان هذا المجلس لم يخول سلطة تعيين رئيس واعضاء المجلس وهي السلطة التي يرتبط بها الحق في تحديد تلك المكلفات وأنها ناط المشرع برئيس الجمهورية هذه السلطة بمتن قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المجلد بالمراسم رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ والمنسوخة بمضى احكامه بالقانون رقم ١٤١ لميضية ١٩٦٣ ومن ثم يكون رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص في تحديد المكلفات المذكورة كنتيجة مرتبطة باختصاصه في تعيين رئيس واعضاء مجلس الادارة ، ويكون تحديد المكلفات بهذه الاداة بمثابة تعيين للوظائف التي يشغلها من تحدد مكلفاتهم .

(فتوى رقم ١١٠٩ - في ١٤/١٢/١٩٦٤) .

قائمة رقم (٢٣٦)

المادة :

مؤسسات عامة - شركات المساهمة التابعة لها - الشركات
وبدلات التمثيل المقررة لرئيس واعضاء مجلس ادارة هذه الشركات -
الحكم المخصوص عليه في المادة ٦٤ من لائحة الملحق بالشركات الصغيرة
بالمقرر الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - ملحق اللائحة بما قرره
هذا الحكم من الاحتفاظ للملحق بصفة شخصية بما يقتضيه من
مرتبات تزيد على المرتبات التي يقررها الملحق - هو ان توافق

للمدائل المتروكة والمركز القانوني الذي يفترضه مبدأ الحكم فيه — لا يفيد من هذا الفصل من عين رئيسا لمجلس إدارة الشركة أو عضوا بهذا المجلس قبل العمل بالقائمة السابقة الذكر ، سواء كان معينا قبل ذلك في جهة أو شركة أخرى أو كان يعمل في نفس الشركة في ذات المنصب أو وظيفة عمالية مخيرا أو غير مخير — عدم انقضاء من كان عضوا بمجلس إدارة إحدى الشركات ثم عين قبل العمل بالقائمة السابقة الذكر مخيرا عليا لشركة أخرى وعضوا بمجلس إدارتها ، ما دام لم يحدد له عند تعيينه الجديد مرتب بل كان يتقاضى ما كان يحصل عليه في منصبه السابق بصفة مؤقتة — عدم استحقاق هؤلاء جميعا إلا المرتب الذي حدد لوظائفهم الجديدة دون اعتماد بالمرتبات السابقة .

ملخص للأحكام :

ومن حيث أن ما تم استظهره فيما سبق من اعتبار عمل رئيس مجلس إدارة الشركة العمالية وأعضائه المنتخبين من غير المديرين ، وظائف في الشركة ، واعتبار هؤلاء ، من ثم ، من عداد العاملين فيها يتم تحديد أجورهم وجميع مقرراتهم المالية بقرارات من رئيس الجمهورية ، هذه النتائج تشكل مقدمة للبحث في مدى اعتبار المرتبات وبدلات التمثيل السابقة لبعض السادة رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الدولة حقوقا مكتسبة لهم يتمين الاحتفاظ لهم بها . ذلك لأن المصدر التشريعي الذي يمكن التمسك على أساسه بالاحتفاظ بتلك المرتبات وبدلات التمثيل هو ما جاء بالمادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من أنه : « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار إليه بالمادة السابقة ... » .

على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعداد المشار إليه ، فيتمتعون بوظيفتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة ما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الغرضية .

ويدعى أن شرط الامانة من حكم هذا النص فيما قرره من الانقضاء
للعمل بنا يتناقضه من مرتبات تزيد على المرتبات التي يقصرها له
الاعتدال ، ان تتوافر للعامل الظروف والمركز القانوني ، الذي يفرضه
فيه النص .

ومن حيث انه يبين في الحالات المطلوب الراى فيها ، انها تنصل
بعدد من السادة رؤساء مجالس ادارة شركات عينوا بها بمقتضى قرار
رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٢٠ من يناير سنة
١٩٦٧ فيما عدا اقدم الذى عين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٥
لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ ، اى انهم جيمعا
عينوا قبل ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولما حددت مرتبات الوظائف التي
يحتفلونها تبين ان مجموع ما قرر لكل منهم من مرتب وبدل تمثيل يقل
عن مجموع ما كان يتقاضاه في عمله السابق ، وثار البحث ، لذلك ، حول
حذى وجوب الاحتفاظ لهم بالفارق بين مقرراتهم المالية السابقة على
تعيينهم بأعمالهم الجديدة ، وبين ما قرر لهم في هذه الاعمال ، وبذلك
على اساس من الحكم الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ آتفة الذكر

ومن حيث انه بالنسبة الى من عين من هؤلاء السادة في شركة ولكن
يصل قبل ذلك في اى جهة أخرى ، فانه ليس من محل اصلا في شأن
جلالته لتطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ التي تفترض ، كما هو
ظاهر من سياق نصها ، حالة عامل يعمل في شركة بمرتب معين ثم تميز
انه عند تقييم ومعالجة وظيفته مرتبا اقل . فليس هذا شأن هؤلاء السادة من
الواصل لانه ليس لهم في الشركات التي عينوا بها الا مرتب واحد هو الذي
هيئت به اعمالهم ، ونضلا عن ذلك ، فانهم في تاريخ العمل بحكم الفقرة
الانصر اليها في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، لم يكونوا طبقا لما سلبه
بيانه ، من عداد العاملين في الشركة ، حيث كانوا رؤساء مجالس ادارة
شركات لم يثبت لهم وصف العمل الا انه ولم يكونوا كذلك قبله ،
ولا يفتدون ، من ثم ، من حكم تلك الفقرة ، وتبعا لذلك لا يستحقون
الا ما حدد لوظائفهم الجديدة من مرتبات وبدلات تمثيل ، دون حق
في الاحتفاظ بما يزيد على ذلك :

١ ومن حيث انه بالنسبة الى من عين من هؤلاء السادة في مجلس الشركة التي كانوا يشغلون منصب من قبل ، هؤلاء احد فريقين :

الاول : فريق كان منصبه السابق هو رئاسة او عضوية مجلس الإدارة ، وهؤلاء لم يكونوا في هذا المنصب عمالا ، لان العضوية لم تكن تطلع على صاحبها صفة العليل ، ولما عينوا من جديد في نفس الشركة رؤساء لمجلس ادارتها في يناير وأبريل سنة ١٩٦٢ لم يرتب لهم هذا التمييز ، ايضا ، صفة العليل وظل عليهم تاريخ العلة باللائحة في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وهم غير عمال ، وبذلك لا يفيدون من الحكم الوارد بالمادة ٦٤ المذكرة الذي يفترض كما سبق القول عمالا كان مرتبه قبل ذلك التاريخ يزيد عما يقرره له التقسيم والتعادل وليس هذا هو شأن الفريق المذكور لانهم لم يكونوا اصلا عمالا من اصحاب المربعات وانما كانوا رؤساء واعضاء بمجالس ادارة لم تكن تعتبر مقرراتهم المالية آنذاك من قبيل الاجور والمربعات .

الثاني : فريق كان منصبه السابق منصبا عماليا مديرا او غير مدير من وظائف الشركة وهؤلاء كانوا يعينون عمالا في المنصب السابق وتعتبر مقرراتهم المالية اجورا. على انه بتعيينهم رؤساء لمجلس ادارة نفس الشركة قبل ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فقد صنفهم كعمال حيث لم تكن رئاسة مجلس الادارة وظيفة آنذاك ، فمقطعت الصلة بهذا من وضعهم السابق على التمييز كعمال ووضعهم اللاحق لذلك كرؤساء لمجلس الادارة وهم ليسوا عمالا ، حتى حل عليهم التاريخ المذكور دون ان تثبت لاي منهم صفة العليل ، وبالتالي لا يسرى في شأنهم حكم المادة ٦٤ المشار اليها ، كما سلف البيان .

ومن حيث انه بالنسبة الى الحالة التي كان يعمل صاحبها عضوا بمجلس ادارة إحدى الشركات ثم عين في ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ مديرا عاما لشركة أخرى وعضوا بمجلس ادارتها ، فانه بدوره لا يفيد من حكم الفترة الأخيرة من المدة ٦٤ المشار اليها ، نظرا لانه لم يحسم له عند تعيينه الجديد مرتبا وانما كان يتقاضى ما كان يحصل عليه في منصبه السابق بصفة مؤقتة الى ان يحسم مرتبه في المنصب الجديد بصفة

نهائية . وعلى ذلك فلا يستحق إلا المرتب الذى جدد لوظيفته في عمله الجديد ، دون اعتداد بالمرتبات السابقة .

ومن حيث انه يخلص من جميع ما تقدم ان السادة المصروفات حللتهم لا يفيدون من الحكم الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات ، ومن ثم لا يحق لهم الاحتفاظ بالمرتبت وبدلات التمثيل التي كانوا يتقاضونها من قبل اذا كانت تزيد عما قرر للتناصب التي يشغلونها على سبيل التقييم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السادة المذكورين لا يستحقون أى منهم إلا المرتب وبدل التمثيل الذى قرر لوظيفته ، دون أن يكون له حق مكتسب بها يزيد على ذلك مقارنة بما كان يتقاضاه قبل تعيينه .

(ملف رقم ٤/٢/٦٢ — جلسة ١١/٨/١٩٦٤) .

ملحق رقم (٢٢٧)

المادة :

المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتوسعات العمالية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — شرط الافادة مما قرره هذه المادة من الاحتفاظ للعامل بما كان يتقاضاه من المرتبات التي يقررها له التعامل — ان تتوافر للعامل صفة العامل بالشركة قبل العمل بهذه اللائحة — رئيس واعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة التابعة للتوسعات العمالية — لم يعتبروا من العاملين بهذه الشركات الا اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة المشار اليها بشرط الانقطاع والتفرغ — اثر ذلك : عدم ائمتهم من حكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المسندرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بأن يمنع العاملين المرتبات التي يحددها القرار الصادر بقضية حالهم طبقا للعامل المتضمن عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ، وبأن ذلك يستلزم العاملين في تلافيف مرتباتهم التالية بتساويها إعسقة العامل وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالهم على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم يقتضى التعامل المثلر اليه فيخصون مرتبتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة ما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

وشرط الإفادة من الحكم الوارد في هذا النص فيما تندره من الاحتفاظ للعامل بما كان يتقاضاه من المرتبات التي يقررها له التعامل أن تتواتر للعامل صفة العامل بالشركة قبل الفصل بهذه اللائحة .

ولما كان رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة ما كانوا يعتبرون من العاملين في الشركة وما كانوا يخضعون لنظم التوظيف المقررة فيها وما كانت تسرى في شأنهم بوجه عام أحكام قوانين العمل ، ولقد ظل هذا الوضع صحيحا وقتما مع تدخل الدولة في تعيين رؤساء وأعضاء مجلس إدارة هذه الشركات ، ولم يتغير وجه الحكم في هذا الخصوص إلا منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة ، إذ جاء بجدول الوظائف والمرتبات المرافق لها وظيفة رئيس مجلس الإدارة باعتبارها في قمة وظائف الشركة وأصبح رئيس مجلس إدارة الشركة يمدح عللا فيها .

ومن حيث أنه ولئن كانت اللائحة سالفة الذكر قد وردت خلوا من أي نص في شأن عضو مجلس الإدارة المنتخب وسائر أعضاء مجلس الإدارة غير المديرين ، إذ أن الأعضاء المديرين من العاملين امتلا بتحكم وظائفهم

كثيرين ، الا انه يمكن استصحاب المعيار الجديد الذى تلم على مقتضاه اعتبار رئيس مجلس ادارة الشركة معللا فيها ، وهو معيار الانتطاع والتفرغ للعمل بالشركة ، وعلى ذلك فان رئيس مجلس ادارة الشركة واعضائه المتفرغين يخونون في عداد العاملين فيها منذ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فلا يفيدون من حكم المادة ٦٤ من اللائحة المرافقة لهذا القرار وهو ما سبق ان انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

وعلى ذلك ولما كان يبين من استظهار حلة السادة المعروضة حالاتهم انهم جميعا لم يعتبروا عاملين في الشركة الا من تاريخ العمل باللائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى سالف الذكر والتي حل محلها نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السادة ... لم يعتبروا عاملين في الشركات التى عينوا فيها الا من تاريخ العمل باللائحة نظام العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فلا يفيدون من حكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة فيما قرره من منح العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى تعادل مرتباتهم التى يتقاضونها بصفة شخصية .

(تمضى رقم ٣ بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٣٣٨)

المادة :

تحديد تاريخ سريان احكام قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة

١٩٧٦ بتحديد مرتبات وبنات تمثيل رؤساء واعضاء مجالس ادارة شركات

القطاع العام .

ملخص القنوى :

من حيث ان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ قد خول رئيس الجمهورية في المادة ٥٢ منه سلطة تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ، كما ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام خول في المادة ٨ منه رئيس الجمهورية سلطة التعيين في وظائف الفئة الأولى وما يملوها . كما خوله في المادة ٢٨ سلطة تحديد بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة ، وخول الوزير سلطة تحديد بدل التمثيل المقرر لأعضاء تلك المجالس من شاغلي الفئتين الأولى والعالية . وان جدول المرتبات الملحق بهذا القرار حدد للفئة الأولى مرتبا قدره ١٨٠٠/١٢٠٠ جنيه سنويا - وللجنة العالية مرتبا قدره ١٨٠٠/١٢٠٠ جنيه ، وحدد للفئة الممتازة روبا ثابتا بمستويات ثلاثة بمرتب قدره ١٨٠٠/٢٠٠٠ جنيه على التوالي ، الا ان ايا من القانون أو القرار لم يحدد الفئات التي يعين عليها رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة . وتنفيذا لحكم المادة ٢٨ أتمه الذكر أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٢٢٨٨ لسنة ٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وقسم شركات القطاع العام الى مستويات ثلاثة ، وحدد فئات ومرتبات وبدلات تمثيل رؤساء مجالس إدارة تلك الشركات بحسب مستوى كل شركة وفقا لما يسن منه تقييها . ومن ثم أصبح تحديد مرتب وبدل التمثيل المستحق لرئيس مجلس الإدارة وبالتالي بدل التمثيل المستحق لأعضاء المجلس الذي يتعين مراعاة تناسبه بينه وبين البدل المقرر للرئيس مرتبطا بالانتهاء من تقييم الشركة وتحديد مستواها . وازاء التراخي في تقييم الشركات عهد وزير التكوين والتجارة الداخلية الى منح رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة لوزارته سلفا تحت الحساب يتم تسويتها بعد تحديد مستوى الشركة والانتهاء من تقييها . ولقد استمر هذا الوضع حتى ١/١٠/١٩٧١ تاريخ العمل بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حتى صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ في ١٢/١/١٩٧٦ بتحديد مرتبات وبدلات التمثيل المقررة لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام والذي صدر استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم

٦٦٦ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية ، ومن ثم لم تتحدد الحقوق المالية لرئيس الجمهورية بمجلس ادارة الشركات المذكورة الا في ١٩٧٦/١/١٢ تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ الذي حدد لأول مرة ما يستحقه كل منهم بمقدار معين ، وبذلك كان من المعلن ان تسوى المسلف المؤقتة الممنوحة لهم تحت حساب التسوية من تاريخ تعيينهم وان تعرف لهم الفروق المالية المترتبة على تلك التسوية حتى ١٩٧٦/١/١٢ ، وذلك لان البالغ الذي كانوا يتقاضونها تحت الحساب قبل التاريخ الاخير ظلت محتسبة بصفتها كسلف مؤقتة ، فلم تتم تسويتها وفقا للقواعد السليقة فذكرها وعلى اجراء تقييم الشركة وتحديد مستواها حتى هذا التاريخ ، وليس في ذلك التطبيق اعمال لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بأثر رجعي ، وانما هو اعمال له بأثر مباشر . ذلك لان التسوية لا تتم استفاداً اليه انما تستند الى قواعد سليقة عليه اوجبت الاستمرار في صرف السلف لحين تحديد المستحقات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة لوزارة التكوين الذين كانوا يتقاضون سلفاً مؤقتة تحت التسوية لرتبتهم ويدرأتهم ، من تاريخ شغلهم لوظائفهم وليس من تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ .

(ملف رقم ٨٦٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١/٢١) .

خلاصة — الحد الأدنى للترتب وبديل التمثيل الرئيس

مجلس الإدارة

قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ —
لا يتغير بعد العمل باللائحة المملية بالشركات التابعة للمؤسسات المالية
الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة الى الحد
الأدنى للأجر السنوي وبديل التمثيل المقررين لرئيس مجلس الإدارة .
ملخص الفتوى :

لا يتغير الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ لسنة
١٩٦١ سالف الذكر بعد العمل باللائحة نظام المملية بالشركات التابعة
للمؤسسات المالية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ التي جاء بالجدول المرافق لها ان الأجر السنوي الاساسي
لرئيس مجلس الادارة ١٢٠٠ — ٢٠٠٠ جنيه وان الحد الأدنى لبديل
التمثيل المقرر له ١٠٠٪ من الأجر الأصلي . ذلك ان هذه اللائحة
قد وضعت حدا أقصى للترتب وكذا لبديل التمثيل ولم تتعرض لغير ذلك
من مرتبات وأجور ومزايا مالية أخرى مما شملها الحد الأدنى
المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الواجب التطبيق
بالنسبة لكل ما يتناوله المملون من مزايا مالية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا : سريان الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣
لسنة ١٩٦١ على نصيب المملين في أرباح الشركات ومنها شركة
النصر للأجهزة الكهربائية الذي يوزع عليهم نقدا دون المبالغ التي تنفقها
الشركة على علاج المملين وعائلاتهم .

تقنيا : ان الحد الاعلى المنصوص عليه في الجدول المرافق للائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات المالية الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مقصور على المرتب وبدل
التبثيل دون المزايا المالية الأخرى والتي يحكمها بالأصلحة الى المرتب
وبدل التبثيل الحد الاعلى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ لسنة
١٩٦١ .

(لغوى رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٦) .

الفرع الثاني

لائحة المبلين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة

قاعدة رقم (٢٤٠)

المادة :

مطلوبون بالقطاع العام - لائحة المبلين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولائحة نظام المبلين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ - احكام هاتين اللاتين تعد من النظام العام - اثر ذلك - لا يجوز ان يكون تطبيقها وتحديد الحقوق القابلة منها محلا لصالح او تعكيم .

بالخص الفلوى :

ومن حيث ان المشرع قد نظم شئون المبلين بالقطاع العام بمقتضى احكام لائحة نظام المبلين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ثم بمقتضى احكام لائحة نظام المبلين بالقطاع العام الصادرة بقرار الجمهورى رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنظييا شاملا آبرا حدد فيه حقوق المبلين وواجباتهم تحديدا لا يجوز تعديله او الاضافة اليه او التنازل عنه . بمعنى انه لا يجوز لاي من المؤسسات العامة او شركات القطاع العام ان تحرم المبلين فيها من حق من هذه الحقوق او تقبل تنازله عن . كما انها لا تلك ان تمنح هؤلاء المبلين حقوقا تزيد على ما هو مقرر لهم بمقتضى الاحكام المشر اليها لان ذلك كله يعتبر خروجا على التنظيم الامر الذى سنه المشرع لشئون المبلين بالقطاع العام .

واخذا بهذا النظر فان احكام لائحة نظام المبلين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ولائحة نظام المبلين بالقطاع العام تعد من النظام

المسلم ومن ثم لا يجوز أن يكون تطبيقها وتحديد الحقوق الناشئة عنها
محلا لصح أو تحكيم والقول بغير ذلك يؤدي إلى تبليغ في تفسير وتطبيق
أحكام هذا النظام وهذا من شأنه أن يهتز عهد الإجماع من أصله
وهو معالجة العالين بالقطاع المسلم بنظام موحد يكفل لهم تحقيق
المساواة فضلا عن أن إبلحة الالتجاء إلى التحكيم الاتفاقي للفصل في
منازعات العالين بالقطاع المسلم قد يضر بالمصالح المسلم إذ أن
قانون المرافعات لم تتناول أحكامه بما يكفل حسن اختيار المحكمين أو
يضمن حيثتهم .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم جواز
الالتجاء إلى التحكيم الاتفاقي للفصل في منازعات العالين بالقطاع
المسلم .

(ملف رقم ١٦٢/٦/٨٦ — جلسة ١٧/١/١٩٧٠) .

القصر الحلى عشر

جدول فئات الوظائف والمرتبات

قائمة رقم (٢٤١)

المبدأ :

لجنة نظام العاملين بالشركات التابعة لمؤسسة العامة للملاحة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — جدول فئات الوظائف
والمرتبات المرفق باللائحة تضمن ادراج وظيفة رئيس مجلس إدارة الشركة
كما نصت المادة ٦٤ من اللائحة على أن يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً
بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق ويكون
مرتب رئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في الشركة — نتيجة
ذلك امتثلنا من تاريخ العمل بتلك اللائحة في ١٩٦٢/١٢/٢٩ أصبح رئيس
مجلس إدارة الشركة من عداد العاملين بها خلافاً لتوضيحه القانوني
بها قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المدعى يستند في مطالبته بالمنحة إلى المنشور الدوري
رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ الصادر من المؤسسة المصرية العامة لملاحة الأعمال
المدنية التي تتبعها الشركة المدعى عليها ، وتبين من الاطلاع على
هذا المنشور أنه جاء فيه أنه تقرر صرف المنحة عن العام المالي
١٩٦٤ / ١٩٦٥ للعاملين بالشركات حتى ١٩٦٩/١٢/٢٨ ، ومن ثم
على استحقاق المدعى لهذه المنحة رهين باعتباره من عداد العاملين بالشركة
في التاريخ المذكور ولما كان اللابث أن المدعى قد عين رئيساً لمجلس إدارة
الشركة بقرار الجمهوري رقم ١٢٩٠ الصادر في ١٩٦٩/٤/١٩ في ظل
المصل بلائحة نظام موظفي وعمل الشركات الصادر بقرار رئيس

الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١. وقد عرضت هذه اللائحة لبيان المقصود بموظفي الشركة وعملها وأوردت جدولاً بمرتبات الوظائف فيها ولم تتدخل في هذا البيان أعضاء مجلس الإدارة غير المديرين ولا أشارت إلى مرتبات لهم في ذلك الجدول كما لم تنص على اعتبار هؤلاء الأعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة رئيس الجمهورية وبملاء ذلك إقرار القواعد العامة المقررة في هذا الشأن طبقاً لقانون التجارة وبمؤاها أن أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء من الجمعية العمومية لمساهمي الشركة وبهذه المثابة لا يخضعون لنظم التوظيف المقررة في الشركة ولا تسري في شأنهم بوجه عام احكام قوانين العمل وتنظيم هذه النتيجة في عموميتها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وسائر أعضاء المجلس ذلك أنه ليس لرئيس المجلس سلطات تزيد عما لبقية الأعضاء كما أن العضو المنتدب لا يعدو أن يكون وكيلاً عن مجلس الإدارة ، ولقد ظل هذا النظر صحيحاً وقتها. إلى ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٢ تاريخ العمل باللائحة نظام المعلنين بالشركات التابعة للمؤسسات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، إذ تبين من الاطلاع على هذا النظام أنه أرفق به جدول بفئات الوظائف والمرتبات بصفة عامة وجاء رئيس نظم الإدارة ضمن هذه الفئات كما نصت المادة ٦٤ من هذا النظام على أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق ويكون مرتب رئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في الشركة » ومؤدى ذلك أن المشرع قد اعتبر عمل رئيس مجلس إدارة الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها أجراً ، وبهذه المثابة يكون قد دخل منذ ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٢ تاريخ العمل بالنظام المذكور في زمره المعلنين بالشركة ، ومتى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المدعى عين رئيساً وعضواً منتدبين لمجلس إدارة الشركة المدعى عليها في ١٩ / ٤ / ١٩٦٢ واستمر في عمله إلى أن أصدر وزير الاسكان القرار رقم ٣٢٢ في ٩ / ٣ / ١٩٦٤ بإعفائه من وظيفته

وتعيينه عضوا باللجنة المؤقتة التي شكلت بإدارة الشركة ، ومن ثم لا يكون قد اكتسب صفة العامل بالشركة الا من ١٩٦٢/١٢/٢١ تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المالية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبالتالي فلا يكون من العاملين بالشركة في ١٩٦٢/١٢/٢٨ وبهذه المثبة لا يتوافر فيه شروط استحقاق المنحة من العام المالي ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ومقالات أحكام المنشور الدوري رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ ، وبناء على ذلك يكون دعواه غير مقبلة على أساس سليم من القسطنطين خليفة بالرفض .

(طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥) .

الفروع الأتلى عشر

معالجة الوظائف

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المؤسسات العامة — الشركات التابعة لها — بدى تطبيق لائحة نظام العاملين بهذه الشركات ، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — نص المادة ٦٤ منها على معالجة وظائفها بالوظائف الواردة فى الجدول المرافق باللائحة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بها ، ويستمر العاملين فى تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها اعادة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى يتم تسوية حالاتهم طبقا لهذا التعامل — بدى ذلك هو عدم جواز ترقية العاملين بهذه الشركات او منحهم علاوات دورية او اجراء تغير فى اعادة غلاء المعيشة المستحقة لهم اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة لحين انتم العمل المتكامل المشتر اليه — استمرار تجديد حالة هؤلاء على الوجه المتكامل لمدة تزيد على السنة شهور المذكورة لعدم الانتهاء من التعامل يقتضى معالجته تشريعا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين فى الشركات التى تتبع المؤسسات العامة ... » كما تنص المادة الثانية من القرار المذكور على أن « تلقى لائحة نظام موظفى وعامل الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، كما يلغى كل نص يخالف

أحكام النظم المرافق لهذا القرار . ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة بأعالة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظم » ، وتنص المادة الثالثة على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره » . وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، ومقتضى هذا النصوص هو أن نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أصبح — اعتبارا من تاريخ العمل به في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — هو الواجب التطبيق في شأن العاملين بهذه الشركات ، ولا يسرى في شأن هؤلاء العاملين أحكام لائحة نظم موظفي وعمل الشركات — الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ التي تعتبر ملغاة منذ تاريخ العمل بنظم العاملين بالشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، كما لا يسرى في شأنهم أى نص يخالف أحكام هذا النظم الآخر ، إذ يعتبر ملغيا كذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا النظم ، وذلك طبقا لصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من نظم العاملين بالشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ، ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها نعين يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات .. » ، وتنص المادة ٦٤ من هذا النظم على أن تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار إليه بالسادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .. ويمنح العاملون المرتبات التي يجدها القرار الصادر بنسوية حلفتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها أعالة الغلاء وذلك بمصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام السابقة .. » ويتضح من هذين النصين أن مرتبات

المعلمين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة التي كانوا يتقاضونها عند العمل بالنظام المشار اليه في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — بما فيها اعانة غلاء المعيشة — تظل على ما هي عليه دون تغيير — سواء بالزيادة او النقصان — وذلك الى ان يضع مجلس ادارة الشركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق للنظام المذكور ، وتبادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه ، ويتم بذلك تسوية حالات هؤلاء المعلمين ويرتب على تثبيت مرتبات المعلمين بالشركات على الوجه السابق عدم جواز ترقيةهم او منحهم علاوات دورية ، او اجراء اى تغيير في اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، الى ان يتم التبادل ، وتسوى بذلك حالاتهم .

ومن حيث ان تبادل وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العامة لم يتم حتى الآن ، ومن ثم فان مرتبات المعلمين بتلك الشركات — بما فيها اعانة غلاء المعيشة — تظل ثابتة دون تغيير ، وبالتالي فلا يجوز ترقية هؤلاء المعلمين او منحهم علاوات دورية او اجراء تغيير في اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، وذلك الى ان يتم تبادل وظائف تلك الشركات ، على النحو المشار اليه ، وطبقاً لنص المادتين ٦٢ و ٦٤ من نظام المعلمين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه يترتب على هذه النتيجة تجسيد الوضع الحالي للمعلمين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — الخاضعين لاحكام النظام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ . الى ان يتم تبادل الوظائف بتلك الشركات ، الامر الذي يضر هؤلاء المعلمين : نتيجة عدم ترقيةهم او منحهم علاوات دورية ، لذلك فان الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع توصي بمعالجة هذا الوضع بتشريع الى ان يتم التبادل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز ترقية المعلمين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — الخاضعين لاحكام النظام

الصالح بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — أو منحهم علاوات دورية ، أو إجراء تغيير في أمانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالنظام المشار إليه في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، إلى أن يتم تعادل الوظائف بتلك الشركات ، وتوصى الجمعية بمعالجة هذا الوضع بتسريع ، إلى أن يتم التعادل .

(ملف رقم ١٠٠/٦/٨٦ — جلسة ١٠/١٤/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العامة — المادتان ٦٢ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — المراحل التي يمر عليها تعادل الوظائف مطابقاً للمادتين المذكورتين والفقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ — وجوب عرض قرار مجلس إدارة المؤسسة الصادرة بالتعامل على الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ثم التصديق عليه من مجلس الوزراء — إجراء تعديل في جدول التعامل بعد تصديق مجلس الوزراء على القرارات الصادرة بها — يتعين مروره على المراحل المشار إليها .

ملخص الفتوى :

إن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص في المادة ٦٢ منها على أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ، ويتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والأشتراط الواجب توافرها حين يشغلها وتعيينها وتصنيفها في فئات يعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة ... » ، وتنص المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة على أن

تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة
المسبقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ...
ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على
اقتراح مجلس ادارة الشركة . ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق
عليه من المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ... » .

وتنص المادة الرابعة من قانون الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
المصدر بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ على أن « يمارس الجهاز
اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

(١)

(ب) الهيئات والمؤسسات العلمية والشركات التابعة لها « ، وتنص
المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن « يباشر الجهاز
الاختصاصات الآتية :

(١)

(هـ) اقتراح سياسة الرئىات والعلاوات والبذلات والمكافآت
والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظم ترتيب الوظائف وتسجيل
اوصافها ونشرها وحفظها فى سجلات .

(٦) دراسة مشروعات الميزانيات فيها يتعلق باعتبارات العاملين
وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها مع ابداء ما يكون لديه من
ملاحظات عليها .

وتنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤
فى شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الادارات المركزية بالجهاز المركزى
للتنظيم والادارة ، على أن « يكون اختصاصات هذه الادارات المركزية
على الوجه الآتى :

٣ — الادارة المركزية ترتيب الوظائف :

(١) الاشراف على اعداد نظم ترتيب الوظائف على اسس واجباتها
ومسئولياتها ومستوى صعوبتها والمؤهلات اللازمة لادائها .

(ب) وضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف في الأجهزة المختلفة وتسجيل أوصالها ونشرها وحفظها في سجلات .

(ج) مراجعة عمليات تطبيق ترتيب الوظائف بالأجهزة المختلفة والتنسيق بينها وأجراء التعادل لضمان وحدة المعاملة .

ويبين من هذه النصوص أن القرارات الصادرة بتعادل وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، تمر بمراحل معينة ، حتى تصبح نافذة وواجبة التطبيق في شأن العاملين بتلك الشركات وتبدأ هذه المراحل بأن يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة ، ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة ، ثم تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول الممثل إليه ، ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد ، ولا يصبح قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة الصادر بالتعادل نافذ المفعول وواجب التطبيق ، إلا بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء ، وذلك بعد أن يمر القرار بمرحلة وسطى ، وهي المرحلة التي يقوم فيها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بمراجعة إجراءات التعادل ، باعتباره السلطة المختصة في هذا الشأن ، وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

وينبغي على ما تقدم أنه لا يجوز إجراء أي تعديل في القرار الصادر بالتعادل — بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء — إلا بأعادة جميع المراحل التي سبق أن مر بها هذا القرار ، ومن ثم فانه لا يكفي لأجراء هذا التعديل موافقة مجلس إدارة الشركة واعتماد مجلس إدارة المؤسسة المختصة ، وإنما يتعين عرض التعديل على الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لمراجعته ، ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، إذ مادام المشرع قد علق صيرورة القرار الصادر بالتعادل واجبه التنفيذ ، على الرجوع أولاً إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لمراجعة إجراءات التعادل ، ثم عرض هذا القرار على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، فانه إذا ما طرأت ظروف معينة اقتضت التعديل في القرار الصادر بالتعادل — بعد التصديق عليه — فعين الرجوع في شأن هذا التعديل

الى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والى مجلس الوزراء لمراجعته والتصديق عليه والقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير مقبولة قانونا ومنطقا ، اذ يكون فى وسع الشركة الصادر بشأنها قرار التعادل ، الخروج على احكام هذا القرار متى شاعته ، دون اشراف او رقابة من السلطات التى خولها المشرع اختصاص مراجعة التعادل والتصديق عليه ، مما يؤدي الى سلب اختصاص تلك السلطات دون سند من القانون ، ذلك أن السلطة التى تملك مراجعة التعادل أو التصديق عليه بداءة ، هى التى تختص بالضرورة — بمراجعة أى تعديل يطرا عيه ، والتصديق على هذا التعديل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اجراء أى تعديل فى جداول تعادل الوظائف بالشركات — بعد تصديق مجلس الوزراء على القرارات الصادرة بها — يتعين عرضه على الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لمراجعته ، ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، ولا يكفى لاجراء هذا التعديل موافقة مجلس ادارة الشركة واعتماد مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

(ملف ١١٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٥/٤)

الفرع الثالث عشر

التعيين

قاعدة رقم (٣٤٤)

نفـدا :

صدر قرار جمهورى بتعيين موظف مديرا وعضوا بمجلس ادارة
احدى الشركات التابعة لمؤسسة عامة - اعتبار خدمته بالمحكومة
منتهية بطريق الفصل بقرار جمهورى طبقا للبند ٦ من المادة ١٠٧ من
قانون التوظيف - القول بان خدمته قد انتهت بالاستقالة استنادا الى ان
قبوله اداء العمل بالشركة التى عين بها يعتبر بمثابة تقديم استقالة - غير
مسلمهم .

ملخص الفتوى :

كان السيد (.....) يشغل وظيفة مدير ادارة المحاسبة
والسجلات بوزارة الاوقاف ثم نذب للعمل بوزارة اصلاح الزراعى فى
٣١ من ديسمبر رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ ، متضمننا تعيينه مديرا عليا وعضوا
بمجلس ادارة شركة صناعة الطحن بالاسكندرية ، وهى من الشركات التى
تتبع المؤسسة المصرية العامة للطلحن والمضارب ، قرارا بانتهاء خدمته
فى وزارة الاوقاف ، التى كان الى ما قبل تاريخ هذا القرار يشغل وظيفة
مديرا . واذا كان الامر كذلك ، فهل يسوى معاقبه على اساس معاقبته
من يفصل من الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية ام على اساس
اعتباره مستقila من وظيفته الاولى .

وبين من هذه الوقائع ، ان السيد المذكور ظل يشغل منصبا فى
وزارة الاوقاف الى ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢

بتعيينه مديرا لها ، بمجلس ادارة شركة صناعة الطحن بالاسكندرية ، وهذا القرار اذ صدر بتعيينه في الوظيفة الجديدة دون دخل لارادته ينطوي في الوقت نفسه على اتجاه الى الاستثناء عن خبثاته في الجهة التي كان يعمل بها اصلا وبهذه المثابة ، يكون القرار المشتر اليه قد انهى خدمته بوزارة الاوقاف لتعيينه في وظيفته الجديدة ، واذا استجلب لهذه الارادة — فلان انتهاء الخدمة في الوظيفة الاولى على النحو سالف الذكر ، وبالإلادة التي صدر بها سيعتبر من قبيل انتهاء الخدمة للسبب المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشـأن نظام موظفي الدولة ، اذ أن الاسباب الاخرى ، التي نصت هذه المادة على ان خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، تنتهى بأحدها ، غير متحققة في هذه الحالة ومن ثم يحل الترار ، على أنه ، قرار بإنهاء الخدمة بسبب الفصل عنها ، بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو السبب المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ١٠٧ من القانون سالف الذكر .

يؤيد هذا النظر ان تعيين السيد المذكور في الوظيفة التي نص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ ، غير جائز الا اذا تركت الخدمة في الوظيفة التي كان بها قبل ذلك ، وذلك تطبيقا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ الذي يحظر تعيين شخص في أكثر من وظيفة . وتصحيح القرار الاخير مادام الموظف قد استجلب له — يقضى اعتباره مضمنا في الوقت ذاته انتهاء لخدمته في وظيفته بوزارة الاوقاف ، وفي خصوص وعلى مقتضى ما سبق ، فلان خدمة السيد المذكور بوزارة الاوقاف تعتبر منتهية بصور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ بتعيينه مديرا لها وعوضا بمجلس ادارة شركة صناعة الطحن ، ومن ثم يقتضى الاجر تسوية معاشه عن مدة خدمته السابقة على هذا التعيين ، بسبب الاستثناء عن خبثاته في الحكومة بقرار من رئيس الجمهورية .

(انتهى رقم ٦٦٠ — في ١٩٦٢/١/٢)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — نص المادة ٦ منها على اجزائه. تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركات بحدود تجاوز مرتباتهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ منها سريان ذلك على الطبيب المكلف بالعمل في الحكومة — لا وجه للتخصي في هذا الشأن بان المادة ٩ من ذات اللائحة تحدد اجر العايل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال — سند ذلك ان التعيين المقصود بهذه المادة هو التعيين المبتدا دون التعيين العالز وفقا للمادة ٦ المشار اليها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة السادسة من نظام العاملين بالشركات على انه « يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بحدود تجاوز مرتباتهم الاصلية في الحكومة والمؤسسات العامة او الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتباتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ، ويجوز تعيين هؤلاء باجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » — وتنص المادة التاسعة على انه « مع عدم الاخلال باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد اجر العايل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال » .

ويتطابق ما سبق فان الطبيب الذي رشح للتعين في شركة النصر للكيماويات الدوائية ، كان مكلنا بالقوات المسلحة ، ومن ثم ينسحب عليه المركز الشرطي الخاص بالوظيفة التي كلف بالقيام بعملها بجميع التزاماتها.

موزاياها في الحدود التي تنص عليها القوانين واللوائح ، ويصبح بهذه المثابة شأنه شأن غيره من الموظفين ، فينصرف اليه حكم المادة السادسة المذكورة ويجوز تعيينه في وظيفة بالشركة بأجر يزيد على مرتبه الاصلي بالا يجاوز ١٠ ٪ منه اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركه الخدمة ، ولا يفرض من ذلك أن يكون حساب الاجر على هذا الوجه لا يطابق الحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال المرافق للنظام المذكور وهو الحد الذي يحدد عنده الاجر طبقا للمادة التاسعة المشار اليها — ليس ذلك لان النص الوارد بالمادة التاسعة يواجه بالضرورة الصورة العادية للتعين ابتداء والتي يخرج عنها التعيين الجائز طبقا للمادة التاسعة وينفرد بالتعيين عندئذ بحكم هذه المادة دون أن ينسحب اليه حكم المادة التاسعة .

(فتوى رقم ٢٠٢١ — في ١١/١١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

لائحة نظام المملكين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اجازتها التعيين بوظائف الشركات — قبل تمام تعامل وظائفها بجدول الوظائف المرفق باللائحة — شروط ذلك — خضوع التعيين لاحكام اللائحة المذكورة والقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة دون قواعد نظام الشركات التي تتعارض مع ذلك .

ملخص الفتوى :

انه من مدى جواز التعيين في وظائف الشركة طبقا لكانرها دون تقيد بفئات جدول المرتبات المرافق لنظام المملكين بالشركات حتى يتم وضع هذا الجدول للشركة فان المادة الخليفة من النظام وضعت للشروط العامة للتعين واوردت المادة السادسة حكم تعيين الموظفين المملكين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات وجاءت المادة البليغة

بحكم التعيين رأسا في وظائف الفئة السادسة فما فوقها ، وفي المسادة التاسعة نص يحدد الاجر عند التعيين بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال ، ويبين من هذه النصوص ويأتى مواد النظام أنه لسم يحظر التعيين في وظائف الشركات وانما وضع احكامه وضبط قواعده ، ومن ثم فانه اذا كان التعيين جازا من تاريخ العمل بالنظام فانه مقيد باحكام نصوصه فلا يجوز اجراءه طبقا لقواعد الشركة فيما تعارضه من احكام النظام ويتعين لذلك التزام هذه الاحكام حتى قبل وضع جدول وظائف الشركة بعد تصنيفها وتقييمها ومما دلتها . فلذا رغبت الشركة في اجراء تعيين بها الحالة من تلك التى واجهتها المادتان ٦ ، ٧ من النظام تعيين التزام احكامها ، وفيها عدا ذلك يكون للشركة ان تجرى التعيين بفئة دون السادسة بشرط التزام أدنى المربوط دون - مجاوزة ، على ان يلتزم في ذلك القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات المالية .

(فتوى رقم ٢٠٢١ - في ١١/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

ولا لائحة نظام المعلنين بالشركات التابعة للمؤسسات المالية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ - نسخا على جواز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات المالية في وظائف الشركات بلجور تجاوز مرتبتهم الاساسية بما لا يزيد على ١٠ ٪ منها - المقصود بالترتيب الاساسي في مفهوم هذه المادة هو المثلل الذى يستحقه العامل لقاء عمله كالترتيب والملاوات دون اعانة الغلاء والبدلات الاخرى - اساسي ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المقصود بالاجر الاساسي في تطبيق المادة السادسة من النظام ، هو المثلل المالى الذى يستحقه العامل لقاء عمله دون نظر الى اى اعتبار آخر ، فيخرج عن ذلك اعانة الغلاء المقررة بسبب زيادة نفقات المعيشة

والبدلات على اختلاف أنواعها والتي لا تقرر إلا لمواجهة الظروف التي يؤدي فيها العمل — أيا العلاوات فاتها تلحق بالاجر الاصلى بمجرد استحقاقها لأنها تقرر دوريا لقاء العمل لا بسبب عنصر أو ظرف خارجى عليه وعلى ذلك فإذا كن غلاء المعيشة والبدلات لا تتدخل فى بدلول المرتب الاصلى فإن العلاوات — تتدخل فى هذا الحلول ، ويتمتع التزام هذا المعنى لتحديد الاجر طبقا للمادة السادسة فلا يجوز التمييز بمقتضى هذه المادة بأجر يزيد على المرتب الاصلى السابق بكثر من ١٠ ٪ دون مسلسل باعانة الغلاء التي كتبت تلحق هذا المرتب ليظل المعين مستحقا لها مع مرتبه محسوبيا على اسس المادة السادسة . ففى حالة الطبيب السابق لا يجوز تعيينه بكثر من ١٨ جنيها و ٧٠٠ مليم (مرتبه الاصلى + ١٠ ٪ منه) مضافا الى ذلك غلاء المعيشة لمقط الذى كن يتقاضاه فى عمله السابق ، بشرط أن يتم تعيينه خلال سنتين من تاريخ تركه هذا العمل . ومع مراعاة انه اذا كن مقررا للوظيفة التي عين بها فى الشركة اى بدلات طبقا للقانون فانه يستحقها فى عمله بهذه الوظيفة .

(فتوى رقم ٢٠٢١ — فى ١١/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المالية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — اجازتها فى المادة السادسة تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات المالية والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بلجور تجاوز مرتباتهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ — نص المادة الثنية على عدم سريان القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين باللائحة لا يعنى المساس باعانة الغلاء التي كن يتقاضاها المعينون طبقا للقاعدة السادسة فى الجهة السفلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثنية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

بإصدار لائحة نظلم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تنص على عدم سريان القواعد والنظم الخاصة بأعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظم ، وتنص المادة السادسة من النظم المذكور على جواز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجور تتجاوز مرتباتهم الأصلية فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتبتهم إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، ثم جاء البلب العاشر فى ذلك النظم بأحكام انتقالية وختامية منها ان يستمر العاملون بأحكامه فى تقاضى مرتبتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا لأحكام النظم ، وان العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد عما يقرر لهم بمقتضى التفاضل المشار اليه فى المادة ٦٤ من النظم يمنحون مرتباتهم التى يتقاضونها عملا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات أو علاوات الترقيّة .

ويبين من مجموع أحكام تلك النصوص ان النظم المشار اليه حين ألقى اعانة الغلاء لم يقصد الى انقضاء أجور العاملين بالشركات فى أى صورة من الصور بل حرص على الاحتفاظ لهم بأوضاع مرتباتهم إذا كان تطبيق النظم يحدد لهم مرتبات أقل . وفى نفس الاتجاه يتمم تفسير حكم المادة السادسة المشار الى نصها بحيث لا يؤدى تطبيقها الى الانتقاص من حقوق موظفى الحكومة والمؤسسات والشركات عند تعيينهم بأحدى الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، يؤكد ذلك أن ظاهر نص تلك المادة يجيز أفادة أولئك الموظفين الى حد لا يفالى فيه فأجاز تعيينهم بأجور تزيد على مرتباتهم الأصلية السابقة بما لا يجاوز ١٠ ٪ من هذه المرتبات ، وعلى ذلك فان التعيين بهذه الزيادة لا يحرم الموظف من اعانة الغلاء التى كان يتقاضاها فى الجهة السابقة ويتعمن الاحتفاظ له بها ضمن أجره الذى يعين به فى الشركة ، والقول بغير ذلك أى باستبعاد الاعانة من الأجر الذى يعين به يؤدى حتما الى أن يصبح أجر المعين فى الشركة بما يجاوز ١٠ ٪ من مرتبه الأصلية أقل مما كان يتقاضاه فى الجهة السابقة من مرتب أصلى واعانة غلاء وهو ما يبدو أن اتجاه أحكام النظم تخالفه ولا تتصد اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز تعيين موظفى الشركة والحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتبتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ منها وذلك بشئ من مجلس بأعطاء غلاء المعيشة ، الا اذا كان المرتب السابق شللا امثلة الغلاء فمنئذ تكون زيادة العشرة فى الملة من هذا المرتب الشلل .

(فتوى رقم ١١٥ — فى ١٥/١٠/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

الفتاوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعمين فى وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة — استقره اداء امتحان مسابقة يعلن عنها فى الصحف عند التعمين فى اية وظيفة لا يقل مرتبتها عن ١٥ جنيتها شهريا — وجود استثنائين فقط على هذا الاصل — اولها التعمين بقرار مسبب من مجلس ادارة الشركة وتعيينها التعمين طبقا للفتاوى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بقرار من الوزير المختص — وورد نص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ مستلزما لتعمين اجتياز الاختبار الذى ترى الشركة اجزائه — ليس ممناه ان الشركة تتروخ فى اجراء الامتحان اذا كان التعمين بمرتبة لا يقل عن ١٥ جنيتها — اتباع الامتحان وجوبى فى هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من الفتاوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعمين فى وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة تنص على انه :

« يكون التعمين فى اية وظيفة من وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة لا يقل المرتب الاصلى المقرر لها عن ١٥ جنيتها شهريا بالمتحان مسابقة يعلن عنها فى الصحف » .

وتحدد شروط الامتحان بقرار من مجلس الإدارة .

وللمجلس الإدارة — بقرار مسبب — أن يعين الموظفين الذين تتوافر
فيهم خبرة خاصة يلزم توافرها للتميين في وظائف معينة في الشركة مع
اعتمادهم من شرط الامتحان .

وكانت المادة الثالثة من لائحة نظام موظفي وعيال الشركات الصادرة
بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ (الملقى) تنص على
أن « يضع مجلس إدارة الشركة جدولا لترتيب الوظائف يتضمن وصف
كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها
للمن يشغلها وتقنياتها وتمنيها .. مع وضع الحد الأدنى والأعلى لمرتبت
كل فئة أو مجموعة وذلك مع مراعاة أحكام الجدول المرفق » — وكانت
المادة السابعة من اللائحة المذكورة تنص على أنه « يشترط لمن يعين
موظفا أو عميلا في الشركة ما يأتي ١ — ٢ ٣ — أن
يجتزأ بنجاح الاختبارات التي ترى الشركة إجراؤها » . — وكان الجدول
المرفق لتلك اللائحة يتضمن أن المرتب المقرر للكادر العلى (نفسه)
وإداري (هو من ٢٤٠ إلى ١٤٤٠ جنيهها سنويا » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين
خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على أنه : « يجوز
خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تعيين خريجي الجامعات في
الوظائف الخالية أو التي تخلق في الشركات التابعة للمؤسسات العامة
دون التقيد بشرط إجراء المسابقة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار
إليه » .

ويصدر بالتعيين قرار من الوزير المختص

وينعج المعبون وفقا لاحكام هذا القانون ، المرتب وعلاوة غلام
المعبية بالفئات والاضاع المقررة لمن يعين في وظائف العرجة الصلحسة
بلكادر العلى للحكومة ... كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن
يعمل به من اول يناير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه يستخلص من نصوص المواد المقدمة الاحكام التالية :

أولاً : أن التعيين في وظائف شركات المساهمة بمرتب مقداره ١٥ جنيتها شهريا فأكثر يجب أن يكون بلهتلان مسابقة يطن عنها في الصحف . ولا يستثنى من ذلك الا في حالتين :

١ - أن يتعين مجلس إدارة الشركة موظفا ذا خبرة خاصة لوظيفة معينة دون امتحان .

٢ - أن يعين موظف بشركة طبقا لاحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ويتطلب ذلك أن يتم التعيين بقرار من الوزير المختص وخلال سنة العمل بهذا القانون وهي سنة ١٩٦٢ الميلادية .

وبما عدا هذين الاستثنائين يمتنع قلنونا تعيين موظف في شركة مساهمة بمرتب شهري مقداره ١٥ ج الا عن طريق الامتحان .

وليس في احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ما يطل هذا الحكم أو يخالفه مجيزا التعيين في الشركة بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا فأكثر دون امتحان . واذا كانت المادة السابعة من ذلك القرار تشترط للتعيين اجتياز الاختبار الذي ترى الشركة اجراءه ، الا أن الشركة لا تترخص في اجراء الامتحان اذا كلن التعيين بذلك المرتب ، لان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ يلزمها بذلك وهو في هذا يقيد احكام المادة المذكورة .

يؤيد هذا النظر أنه عندما رأى تعيين موظفين بالشركات بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا (مرتب الدرجة السادسة) دون امتحان رخص في ذلك بقانون هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذي نص فيه صراحة على أن هذا التعيين استثناء من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ ومن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ مما يفيد أن الاصل في هذا القرار أن يكون التعيين بذلك المرتب عن طريق الامتحان .

(غتوى رقم ١٢١ - في ١٩٦٥/٢/٦) .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للوحدات المالية طبقا للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ — استنوايه صدور قرار بالتعيين من الوزير المختص خلال سنة من تاريخ العمل به — عدم تضمينه حكما بتسوية حالات موظفي الشركات من خريجي الجامعات الذين عينوا بمرتبات تقل عن ١٥ جنيا شهريا بدون امتحان — رفع مرتباتهم الى ٢٠ جنيا شهريا غير جائز — استمرارهم بمرتباتهم دون ان يكون لسريان القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ اي اثر ما لم يصدر الجدول التفاضلي اليه به او تعميم وظائفهم طبقا لقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان مناط المعاملة ماليا باحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ التفاضلي اليه ان يتم تعيين الموظف في الشركة طبقا لذلك القانون ، مما يستلزم صدور قرار التعيين من الوزير المختص استنادا لاحكامه وخلال مدة سريته من اول يناير حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ويلاحظ ان هذا القانون لا يتضمن تسوية لحالات موظفي الشركات من خريجي الجامعات ، وانما هو — بصريح احكامه — ترخيص بتعيين خريجي الجامعات في الشركات على اساس المعاملة المالية التي تضمنها . وفيما عدا حكم التعيين الذي تضمنه القانون ، لا يجوز استعماله لفرض آخر .

وترتريا على ما تقدم فلن الموظفين الذين عينوا في شركات المؤسسة سواء بعد اول يناير سنة ١٩٦٢ (تاريخ بدء سريان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢) او قبل هذا التاريخ وفي ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، بمرتبات تقل عن ١٥ ج شهريا بدون امتحان ، ما

كان يجوز رفع مرتباتهم الى ٢٠ ج شهريا تطبيقا لاحكام هذا القرار ، وذلك لما يلى :

(١) ان تعينهم كل فى الحدود التى يجيز القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ التعيين فيها بدون امتحان ، أى بمرتب يقل من ١٥ ج شهريا ، فلا يجوز تعديل حالاتهم تعديلا يدخلهم فى الحدود التى يتطلب القانون غيها اجتياز امتحان مسابقة . لان ذلك يتضمن مخالفة صريحة لهذا القانون .

٢ — أنه ليس من شأن الذى بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ استحقاق هؤلاء الموظفين راتبا شهريا مقداره ٢٠ جنيها ، لان مناط استحقاق هذا الراتب ان تكون الوظيفة التى يشغلها الموظف من وظائف الكادر العالى ، وهذه لا يمكن تحديدها الا طبقا لجدول ترتيبه الوظائف الاتف ذكره . وبدون وجود هذا الجدول لا يمكن اعتبار وظيفة ما بالكادر العالى ايا كان مؤهل شاغلها — لان العبرة طبقا للمادة الثالثة من هذا القرار ، بالوظيفة لا بالمؤهل وبعبارة أخرى فانه ليس من شأنه العمل بالقرار المذكور مباشرة استحقاق هؤلاء الموظفين اول راتب وظيفته الكادر العالى وهو ٢٠ جنيها شهريا ، وانما ذلك شأن ما يتضمنه جدول ترتيب الوظائف من اعتبار الوظائف التى يشغلونها وظائف عالية .

ومن ناحية أخرى لا وجه لمعالجة الموظفين المذكورين بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ ، لانهم لم يعينوا طبقا له واستنادا اليه ، وبالإجراء المطلوب فيه وهو قرار من الوزير المختص . ولا يجوز الآن استصدار مثل هذا القرار لانذمتهم من احكام ذلك القانون بعد ان انتهت مدة سريانه بنهاية آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ويخلص من جميع ما تقدم أنه كان يتعين استمرار الموظفين المشار اليهم بالمرتبات التى عينوا بها ابتداء دون أى زيادة الا عن طريق منحهم علاوات دورية طبقا للقواعد المقررة ، او عن طريق اعتبار الوظائف التى يشغلونها وظائف تستحق مرتبا أعلى طبقا لجدول ترتيب الوظائف المشار اليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ او قواعد تقييم ومعاملة وظائف الشركة المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم

٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى انقضى القرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وحل محله .
لها زيادة — مرتبتهم الى ٢٠ جنبها شهريا عن غير هذه الطرق بقوله ان
ذلك تطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، فان هذا
اجراء مخالف للقانون يضمن المبادرة بالفقته والضياع ما سبق ان رتبته
من آثار ، عن طريق استرداد ما تقاضاه هؤلاء الموظفون زيادة عن المرتبت
التي عينوا بها ابتداء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان موظفى شركات المؤسسة
الذين عينوا قبل او بعد اول يناير سنة ١٩٦٢ بمرتب شهرى اقل من ١٥ ج
ويدون امتحان مسابقة ، يظلون بالمرتب الذى عينوا به دون زيادة الا عن
طريق منحهم العلاوات المقررة ، وذلك الى حين تقييم ومعاذلة وظائفهم
اذ عندئذ يستحقون المرتبت التى تقرر لهذه الوظائف .

ويتعين استرداد ما قبضوه زائدا عن المرتبت التى عينوا بها من تاريخ
تعيينهم .

(ملف رقم ٧٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بصدار لائحة نظام هؤلاء
المعاملين بالشركات التابعة للتأسيسات العامة المادة ٦ منه
على جواز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات
التابعة لها فى وظائف الشركة بلجور تجاوز مرتبتهم الاصلية بما لا يزيد
على ١٠ ٪ اذا تم التقييم خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة — ورود
هذا الحكم استثناء من الاصل العام المقرر فى المادة ٩ من هذه اللائحة
القائى بتحديد لجر العمل عند تعيينه بالحد الاكصى المقرر بجدول ترتيب
الاموال — مؤدى ذلك اخضاع تعيين المكورين فى المادة ٦ وتحديد مرتبتهم
نظام خاص متميز لا محل معه تطبيق حكم المادة ٩ — القول بغير ذلك

يؤدى الى عدم تطبيق حكم المادة ٦ ويجعل نصها لقوا - تغير
هذا الوضع تبعاً لانشاء اللائحة المشار اليها وصدر القرار
الجمهورى رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام
متضمنا حكماً مفصلاً فى المادة ٧ منه .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
بامدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد نص
فى المادة السادسة منه على انه « يجوز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات
العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة باجور تجاوز مرتباتهم
الاصلية فى الحكومة او المؤسسات العامة او الشركات التابعة لها بما
لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتباتهم اذا تم التعمين خلال سنتين من تاريخ
الخدمة . ويجوز تعيين هؤلاء باجر يزيد على ذلك بقسار من رئيس
الجمهورية » .

كما نص فى مادته التاسعة على انه « مع عدم الاخلال باحكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد اجر العامل عند تعيينه بالحد
بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال ويستحق العامل اجره من تاريخ
تسليمه العمل . ويجوز .. » .

ويؤخذ من هذا النص ان الحكم الوارد فى المادة السادسة الذى اجاز
تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف
الشركة باجور تجاوز مرتباتهم الاصلية فى الحكومة او المؤسسات العامة
او الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتباتهم اذا تم
التعمين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ، قد جاء استثناء من الاصل
العام المقرر فى المادة التاسعة من اللائحة آتية الذكر ، وهو الذى يقضى
بتحديد اجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال
ويمرد هذا الاستثناء الى رغبة الشارع فى الامانة من خيرة هؤلاء الموظفين
السابقين وكليتهم ، الامر الذى امتنع اخضاع تعيينهم وتحديد مرتباتهم
لنظام خاص متميز يخرج بهم من القواعد العامة للتعيين وتحديد المرتبات
التابعة بالنسبة الى من يعينون ابتداءً فى الشركات .

ولا حجة في التحدى يكون المادة السادسة المشار اليها وقد وردت
في الباب الثاني من اللائحة تحت عنوان « تعيين المعلمين » في حين وردت
المادة التاسعة من الباب الثالث فيها تحت عنوان « المرتبات والمكافآت »
للقول بأن أعمال المادة السادسة يعتد بالحكم المصمم الوارد في المادة
التاسعة التي توجب تحديد أجر المعلم عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر
بجدول ترتيب الاعمال لا حجة في ذلك لأن الاستناد الى مجرد التوبيخ
الوارد في اللائحة للأبواب المختلفة غير مجد في هذه الحالة ، اذ اقتضت
الملائمة تضمين المادة السادسة المذكورة — ولو أنها وردت في الباب
الثاني من اللائحة الخاص بالتعيين مقرر استثناء في هذا الخصوص بالنسبة
الى الموظفين السابقين — تنظيما للضوابط التي تحكم حدود المرتبات الجائز
منهم ايما براءة لمضى اوضاعهم الوظيفية في الحكومة او المؤسسات
اشعلة او الشركات التابعة لها ، مع تقرير حد أقصى لما يمكن أن
يمنحوه من زيادة على مرتبتهم الاصلية دون نظر الى بداية ربط الفئة
التي سيعينون فيها ولما كان من الطبيعي أن يمنح المعين في فئة
بداية مربوطها بما دون ذلك ، وأن القول بعدم اعمال حكم المادة
السادسة من اللائحة على التفسير المتكسب يؤدي الى تعطيل اثرها وجعلها
نصها لغوا .

وما هو جدير بالذكر ان الاحكام المتقدمة التي تضمنتها لائحة نظم
المعلمين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد الغيت بمقتضى قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بصدار نظم
المعلمين بالقطاع العلم وذلك اعتبارا من ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦
تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية والعمل ، وقد نصت المادة
السابعة من هذا النظم على انه « مع مراعاة احكام المادتين السابقتين
لا يجوز التعيين وظائف المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة
لها من المعلمين الذين تركوا الخدمة في الحكومة او المؤسسات العامة
والوحدات الاقتصادية التابعة لها الا في وظائف ذات فئات لا تجاوز فئاتهم
الاصلية ويرتبت لا تجاوز مرتبتهم الاصلية . ويكون التعيين على خلاف
ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » .

لذلك انتهى الراى الى انه في ظل العمل بنص المادة السادسة من
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المضار اليه قبل الغائه كل

من الجائز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تجوز مرتباتهم الاصلية في الحكومة او المؤسسات العامة او الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم — ولو جلوز ذلك بداية ربط الفئة المعينين فيها — اذا تم تعيينهم خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة .

(ملك رقم ١٢٩/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/١/٧) .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ بـسريان احكام القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القرار رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ المنشر اليه ونصه على سريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بتحديثها قرار من الوزير المختص — عدم صدور قرار من الوزير المختص بسريان احكام هذه اللائحة على العاملين بالجمعية التعاونية للطباعة والنشر حتى ياتى انتهاء خدمة احد العاملين بهذه الجمعية والحالة بالشركة المسماة بالبحر والجمهورية — اعتباره معينا تعيينا جديدا ، وعدم استحقاق الميزة التي كان يتقاضاها بالجمعية قبل تعيينه بالشركة .

لخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة

١٩٦٢. تنص على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسة كما تسرى أحكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بلخاضاعها لأحكامه قرار من رئيس الجمهورية ... » .

وقد صدر بناء على ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ وينص القرار الأول في ملحقته الأولى على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات التابعة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة » وقد عمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، وينص القرار الثاني في ملحقته الأولى على أن « يستقبل بنص المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه النص الآتي : مادة ١ - « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات التابعة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص » وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ في ١٣ يوليو سنة ١٩٦٤ .

ومؤدى هذا القرار الآخر أن خضوع العاملين بالجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة للائحة العاملين بالشركات أصبح منذ صدور القرار الجمهوري الأخير رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ منوطا بصدر قرار من الوزير المختص بذلك ولم يصدر قرار من الوزير المختص بسريان هذه اللائحة على العاملين بالجمعية التعاونية للطباعة والنشر حتى تاريخ انتهاء خدمة السيد / بهذه الجمعية والحقه بالشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية ومن ثم لا تنطبق أحكام المادة ٢٨ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات التابعة المشار إليها على النطاق المذكور بهذه الشركة والتي تنص على أنه « يجوز نقل الصالح أو نفيه من جهة إلى أخرى أو من عمل إلى آخر في المستوى ذاته سواء كان ذلك داخل الشركة أو إلى شركة أخرى ... » لأن النقل في هذه

الحالة يفترض خضوع الجهة المنقول منها لأحكام اللائحة ولم تخضع الجمعية التعاونية للطباعة والنشر لأحكام هذه اللائحة ويكون الخلق المذكور بالشركة المشار إليها في تكوينه القانوني المصحيح تعييناً يخضع لما تنص عليه اللائحة سابقة الذكر من أحكام خاصة بتحديد المرتب عند التعيين وما تنص عليه المادة التاسعة من أنه « مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال » .

ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل . ويجوز لمجلس إدارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة على أساس حصول العامل على الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله بالإضافة إلى أجر محدد عن كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره الشركة في المهن المختلفة » .

ومما هذا النص استحقاق العامل عند تعيينه بالشركة الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله أي أول مربوط الفئة بالإضافة إلى ما يستحقه من عمولات إذا كان تعيينه في وظيفة مقرر لها عمولات عن كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره الشركة ووفقاً للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة في هذا الخصوص دون العمولات التي كان يستحقها قبل تعيينه في وظيفته الجديدة بالشركة إذ لا شأن لهذه الوظيفة بعمولات غريبة عنها وينظام للانتاج أو العمولات لم يوضع لها أصلاً ولا يستطيع العامل أن يستحصل معه هذه العمولات أو هذا النظام كلما عين في وظيفة جديدة قد لا تعرف هذا النظام أو هذا النوع من العمولات .

ومن حيث أنه وإن كلفت لم تتبع في الحاق المذكور بالشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية أحكام المادة السابعة من لائحة المعلنين بالشركات المشار إليها فيما تنص عليه من أن يكون التعيين في وظيفة من الفئة السادسة تبعاً موثقها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس إدارة الشركة وموافقة مجلس إدارة المؤسسة ، إلا أنه وقد استمر المذكور في العمل بالشركة بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام المعلنين بالقطاع الملم تتيمن

التزام ما تنص عليه احكام هذا النظام من حيث السلطة المختصة بالتعيين اذ تنص المادة الثالثة بان يكون التعيين في الوظائف حتى الفئة الثالثة بقرار من رئيس لمجلس ادارة المؤسسة او رئيس مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية بحسب الاحوال .

ويكون التعيين في وظائف الفئة الثانية بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس الادارة .

اما التعيين في وظائف الفئة الاولى وما يطوها فيكون بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث ان السيد / بتعيينه في وظيفته الجديدة في الشركة المسجلة للأبحاث والمياه الجوفية لا يستحق المولات التي كان يتقاضاها في الجمعية التعاونية للطباعة والنشر فلا تضاعف الى مرتبه ومن ثم فانه ليس ثمة ما يدعو لاستصدار قرار جمهورى بتعيينه فيها . بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ او المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها وانما يتعين لنصحيح وضعه استصدار قرار من رئيس مجلس الادارة طبقا للبلاد . الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحاق السيد / بالشركة المسجلة للأبحاث والمياه الجوفية (ريجوا) يعتبر تعيينا جديدا فلا يستحق المولات التي كان يتقاضاها بالجمعية التعاونية التي كان يعمل بها قبل تعيينه بالشركة .

(غلوى رقم ٦٥٤ في ١٠ من يونية سنة ١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

نص المادة ٦٦ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المسجلة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على

جواز تعيين عاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية وتسرى في شأنهم القواعد الخاصة التي يضعها مجلس الإدارة — تعيين أحد العاملين بالشركة العربية المتحدة لنقل البعري لمدة ستة أشهر لحين اتخاذ الإجراءات لاستصدار قرار جمهوري بتعيينه — عدم صدور هذا القرار إلى أن الحق بالعمل في شركة أخرى مقضاء القول بأن العلاقة المؤقتة التي كانت تربط هذا العامل بالشركة العربية المتحدة لنقل البعري قد انتهت بالحققة بالعمل لدى شركة أخرى — لا محل للقول بأن الحققة بالعمل لدى الشركة الأخرى كان على سبيل التنبؤ المؤقت بحيث يعود إلى وظيفته في الشركة الأصلية عندما ينتهي هذا التنبؤ — عدم جواز الاحتجاج في هذا الخصوص بنص المادة ٧١ من قانون العمل .

ب.خص القنوى :

يبين من تقصى المراحل التشريعية لأنظمة العاملين بالقطاع العام أن المشرع وضع نظاماً للتعيين في شركات القطاع العام شبيهاً بنظام التعيين في الوظائف العامة فيتم التعيين بمقتضى قرار يصدر من الجهة المختصة وفقاً للفئة التي يعين بها العامل ، وتظل الخدمة قائمة بغير مدة محددة إلى أن تنتهى بأحد الأسباب الموجبة لانتهائها وفقاً لأحكام القانون . وبمع ذلك فقد أجاز المشرع تعيين العاملين بصفة مؤقتة في بعض الأحوال الخاصة لمواجهة احتياجات طارئة تستدعى الاستعانة ببعض العاملين للقيام بأعمال مؤقتة أو عرضية ، فنصت المادة (٦٦) من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — وهى اللائحة واجبة التطبيق في الحالة المعروضة — على أنه « يجوز تعيين عاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية سواء من المتنعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو الأجانب ، ويضع مجلس إدارة الشركة القواعد التي تسرى في هذا الشأن مع مراعاة الأحكام الخاصة بتوظيف الأجانب ، على أن تعتمد هذه القواعد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة » — وبين من هذا النص أن العامل المعين بصفة مؤقتة في مركز قانوني مختلف

عن مركز العمل المعين بصفة دائمة ، فهو لا تنزى في شأنه .
الاحكام المتعلقة بالعمال الدائمين ، وانما شرى في شأنه
القواعد الخاصة التى يضعها مجلس الإدارة .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك ، واذا بين من وقائع الحالة .
المعرضة أن تعيين السيد فى الشركة العربية المتحدة للنقل
البحرى الذى تم فى ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ لم يكن تعييناً دائماً ،
وانما كان تعييناً مؤقتاً ، ذلك أن التعيين فى وظيفة من وظائف الشركة
من الدرجة السادسة أو ما فوقها كان يقتضى — وفقاً لحكم المادة
(٧) من اللائحة المشار إليها — استصدار قرار من رئيس الجمهورية
ولهذا نص قرار تعيينه الصادر من مجلس إدارة الشركة فى ٧ من يناير
سنة ١٩٦٤ أنه لمدة ستة أشهر لحين اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار
قرار جمهورى بتعيينه فى الفئة الثالثة ، كما تؤكد هذا الوضع بقرار
مجلس الإدارة الصادر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٤ الذى حدد له
مكافأة مقدارها ٦٠ جنيها شهرياً ، وأما النص على أن تعيينه بصفة
مؤقتة لمدة ستة أشهر لا تتجدد ، وتتخذ إجراءات استصدار القرار
الجمهورى اللازم لتعيينه وهو القرار الذى لم يصدر الى أن اتفق بالعمل
فى شركة أخرى هى شركة الشحن والتفريغ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن العلاقة المؤقتة التى تربط السيد
بالشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى تكون قد انتهت بالحق .
بالعمل لدى شركة أخرى ، ولا وجه للقول بأن علاقته بالعمل لدى الشركة
الآخيرة كان على سبيل الندب المؤقت بحيث يصود الى وظيفته فى
الشركة الأصلية عندما ينتهى هذا الندب ، ذلك أن تعيينه بالشركة الأولى
لم يكن بصفة دائمة ، وانما كان بصفة مؤقتة ، ولا يتصور ندب
العامل المعين بصفة مؤقتة للعمل غير العمل المعين له ، لأن التعيين
المؤقت أسسه الحاجة المؤقتة للشركة أو الضرورة ، ومن ثم لا تنطبق
أحكام النقل والندب على العمال المؤقتين ، فلذا ترك العمل المؤقت
الشركة المعين بها ، والتحق بالعمل لدى شركة أخرى انقطعت
ملكته بالشركة الأولى باعتبار أن التحاقه بالشركة الجديدة انهاء
من جانبه لعقد عمله محدد المدة ، كما يجوز للشركة الأولى أن تقوم

بهذا الانتهاء من جانبها وتنسك به فلا يجوز للعابل بعد ذلك أن يدعى استمرار علاقته بالشركة الأولى .

ومن حيث أنه لوجه للاحتجاج في هذا الخصوص بنص المادة (٧١) من قانون العمل التي تنص بأنه « إذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر مجددا لمدة غير محدودة .. » ذلك أنه فضلا عن أن هذا الحكم لا انطبق إليه على التعيين في شركات القطاع العام الذي وضع له المشرع نظما مختلفا من نظم التعيين في القطاع الخاص ، فإن مملك كل من المالك والشركة في الحالة موضع النظر يدل على العلاقة الوظيفية المؤقتة التي كانت تربطهما قد انقضت قبل مضي المدة المحدد لها ، فقد الحقته الشركة بالعمل لدى شركة أخرى ، كما تقدم العابل الى مسابقة في الشركة الثانية وظلي يعمل بها لانتظارا لصحور القرار الجمهوري بتعيينه فيها وهذا يقطع بأن الطرفين لم يستمرا في تنفيذ العقد بعد انقضاء مدته ، بل لم يستمرا في تنفيذه حتى انقضاء مدته .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يحق للسيد أن يطلب تصوية حالته في شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية على أساس استمرار خدمته بها منذ تعيينه بها تعيينا مؤقتا .

(ملف رقم ٥٤/١/٨٦ - جلية ١٩٧٣/٥/٣٠)

الفرع الرابع عشر

التسويات

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

تسوية حالات المبلين بها وفقا للقواعد المتصوص عليها في لائحة نظام المبلين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — المنح — شروط ضمتها الى الاجر الاصلي عند اجراء التعامل المتصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة — اعتبار ان الفرق قد جرى منحها اذا درجت الشركة على صرفها مدة ثلاث سنوات سابقة على العمل باللائحة — وجوب ضم متوسط المنحة التي صرفتها الشركة في هذه المدة الى اجر كل عليل بها كان في خفية الشركة وقت العمل باللائحة سواء كان قد اتم هذه المدة في خفية الشركة ام لم يتمها . .

ملخص الفتوى :

يستفاد من نص المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ان كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه يعتبر اجرا . وفيما يتعلق بالمنح ، فهي مبلغ يعطى للمقابل علاوة على الاجر والمقصود هنا هو الاجر الاصلي ، بخلاف الاجر الاضافي او المنح او مكافآت الانتاج او البولص او المكافآت السنوية ، ايا كانت مسميتها ، فهي جميعا تعتبر اجرا بالمعنى الكليل للاجر . والمنح يتمتع لصاحبها كجزء من الاجر ، فتدخل فيه ، ان يكون منصوصا عليها في عقود العمل الفردية او المشتركة للعمال او ان يجرى الفرق بمنحها بحيث يستقر في ذهن العمال انها قد اصبحت جزءا من اجرهم وليست تبرعا . فهي كانت

الشركة قد درجت على صرف المنحة. أو المكافأة مدة ثنين من المذكورة
الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه —
انها حدثت بعد ادنى ثلاث سنوات ، فيعتبر: ان العرف قد جرى بذلك ،
مما يتعين معه حساب هذه المنحة كجزء من الاجر يتعين ضمه الى مرتب
العامل أو اجره عند اجراء التعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من لائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . ولا يشترط أن يكون
العامل ذاته قد تلقى هذه المنحة لمدة ثلاث سنوات كاملة ، بل يشترط
فقط أن يكون قد الحق بخدمة الشركة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك أن عبارة المفكرة الإيضاحية لقرار رئيس
الجمهورية المذكور واضحة في أن الذي يضم الى المرتبات هو متوسط
المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية ، وليست العبرة
بمتوسط المنحة التي صرفها العاملون بهذه الشركات في المدة المشار اليها ،
فالامر منسوب الى الشركة وليس منسوبا الى العاملين بها ، فمتى كانت
الشركة قد درجت على صرف منح أو مكافآت في الثلاث سنوات الماضية
على ١٩٦٢/١٢/٢٩ وجب أن يضم متوسط المنحة الى صرفتها الشركات
في الثلاث سنوات الماضية الى مرتب كل عامل بها تسوى حالته طبقا
للتعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة المشار اليها أي أن المعيار
موضوعي وليس معيارا شخصيا ، ولذا أسأله وحكمته — فالتسوية
التي نصت المادة ٦٤ من اللائحة على اجرائها طبقا للتعادل ، تحدد مرتب
العامل بصفة انتهائية وكل ما كان يحصل عليه العامل من مبالغ لقاء
عمله يدخل في اجره ، ويستقر وضع الاجر ، فلا يكون ثمة مجال لمنح
انتاج أو مكافآت سنوية بعد ذلك ، فمن التحق بخدمة شركة من الشركات
وكانت هذه الشركة تجرى على صرف منح أو مكافآت ، يصبح هذا العامل
وقد اعتبر هذه المنحة أو المكافأة جزءا من اجره ، تقوم الشركة بصرفه
ويستطيع أن يطلبها بهذا الصرف قضاء اذا هي امتنعت عن الصرف ،
ماذام أصبح جزءا من الاجر لا مجال للمنازعة في عدم استحقاقه له ، ولولا
صدور لائحة نظام العاملين بالشركات لاستمر العامل في تلقيه ، فاذ
صدرت اللائحة ونصت على اجراء تعادل وعلى تسوية المرتبات طبقا لهذا
التعادل ، فمن حق كل عامل كلن في خدمة الشركة وقت صدور اللائحة
أن يضم الى مرتبه متوسط المنحة التي تلقت الشركة التي يعمل بها
بصرفها للعاملين بها في الثلاث سنوات الماضية على اجراء التعادل ،

سواء كان قد أتم الثلاث سنوات في خدمة الشركة أو لم ينها ، فحده يقوم في هذا الضم ، طالما أنه في خدمة الشركة وقت صدور اللائحة ، وطالما أن هذه الشركة كانت تقوم بصرف مكلفات انتاج لو منح لو مكلفات سنوية لمدة الثلاث سنوات الماضية ودون اعتداد بمدة خدمته بالشركة ، ودون حاجة الى تطلب ان تكون هذه المدة قد بلغت ثلاث سنوات على الأقل . ولهذا النظر ما يبرره ، نمثلا لو أن عميلا كان يعمل بشركة من الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، ثم نقل الى شركة ثالثة ظل بها حتى صدرت اللائحة وكلفت بمدة خدمته بالشركة الاولى طويلة ، ولكن مدة خدمته بالشركة الثالثة لم تبلغ ثلاث سنوات ، فهل يحرم من المنحة مع أنه كان يتقاضاها من الشركة الاولى لمدة قد تزيد على ثلاث سنوات ، ولو قبل بضم مدة الشركة الاولى الى مدة الشركة الثالثة لاصبح المعيل شخصا ، ولحدثت ملاقات بين المعيلين في شركة واحدة ، من حيث مقدار المنحة التي تحسب ، مع ان المعيل موضوعي ينسب الى الشركة الثالثة بلجراء التماثل والتي يكون المعيل ملحقا بها .

هذا وان عبارة الفكرة الايضاحية متفقة مع اهداف التشريع ، والتي تتحصل في الا يحرم المعيل ما كان يقدره من أنه سيتقاضى خلاف أجره الاصلى المنحة او المكافأة السنوية التي درجت الشركة على صرفها ، بحيث اصبحت حقا مقرا له وليست تبرعا كما هو صريح نص المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ سالفه الفكر . وهو كان سيتقاضاها لو استمرت الامور على ما هي عليه ، ولم يقصد المشرع بتنظيمه حرمة منها ، وبطبيعة الحال تسري هذه القواعد على كل من كان بخدمة الشركة وقت صدور القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(بتولى ارقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ - في ١/٨/١٩٦٥) .

ملحق رقم (٢٥٥)

المبدأ :

تسوية حالات المعيلين طبقا للائحة نظام المعيلين بالشركات الصادرة

(م ٥٠ - ج ٢٠)

بأنه القرار لجمهوري فيها الملاوات الدورية أو الإستثنائية التي منحت

بعد ١٩٦٢/١٢/٢٩ .

بالمجلس القومى :

سبق للجمعية العمومية ان اقرت بطلانها المتعددة في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٢ بأنه يترتب على تنفيذ لائحة نظام العاملين بالشركات تجريد مرتبات الموظفين على ما كتبت عليه في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تأريخ العمل باللائحة ، وذلك الى حين تمام التماثل ونفا لجداول الوظائف المرفق باللائحة ، وتكون النتيجة الضمنية لذلك عدم جواز منح علاوات عمالية او استثنائية للعاملين بالشركات حتى يتم التماثل ومن ثم فلا يجوز الاعتماد بما منح من تلك الملاوات من ١٩٦٢/١٢/٢٩ عند تقدير المنحة او عند تقدير الجزء الواجب ضمه منها الى المرتب عند اجراء التماثل .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا - يضم الى مرتبات جميع العاملين بالشركة الذين يكونون في خدمتها وقت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - بتوسط المنحة التي صرفتها الشركة في السنوات الثلاثة الماضية وذلك عند اجراء التماثل والضمنية ليا كتبت مدة خدمتهم بالشركة مادام انتمائهم بخدمتها كان سابقا على ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ثانيا - لا حق لمن عين في ظل اللائحة في تتلقى مكافأة الانتاج او البونص بل يتلقى المرتب المقرر لوظيفته في الجدول المرفق باللائحة .

ثالثا - تأييد مدى الجمعية العمومية بطلانها المتعددة في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ والتي انتهت الى ان حكم القائلون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ يسوى على جميع مكافآت الانتاج او البونص ، في اية صورة كتبت ، ما كان مستقرا منها وما كان غير مستقر ودون محتاجة بفكرة الحق المكتسب .

رابعا - يجوز الجمع بين مكافآت الانتاج او البونص المشار اليها بالقائلون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ المذكور وبين المكافآت التشجيعية

المقصود عليها في المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العالين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة لاختلاف العلة في كل .

(يتولى ارتام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ - في ١/٨/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

تسوية حالة العالين طبقا للائحة نظام العالين بالشركات الصادرة بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - ضم متوسط العلة الى الاجر الاصلي - يتم دون حاجة الى الحصول على حكم قضائي .

ملخص الفتوى :

لا يمتد في تقدير المنح او تقدير الجزء الواجب ضمه بنمها الى المرتب بما قد تكون الشركة قد قامت بمنحه من علاوات دورية بعد ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، اذ الواجب حسبما انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٦٣ . هو تجبيد مرتب العالين بالشركات الخاضعين لنظام العالين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وذلك حتى تسلم التعامل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة .

سائسا - للعالل حق في اقتضاء المنحة او ضم متوسطها الى مرتبه عند اجراء التعامل والتسوية ، انها تستند من القسانون وطبقا للبدا المقرر في البند (اولا) ، دون حاجة الى الحصول على حكم قضائي .

(ملف رقم ٣٢٤/٤/٨٦ - جلسة ١/١٤/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٢٥٧)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بصحار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة — زيادة مرتبات العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة نتيجة تسوية حالاتهم طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — كيفية حساب الاجور الإضافية المستحقة لهؤلاء العاملين — الاعتقاد في حساب الاجور الإضافية بالاجور الأصلية المستحقة لهم قانونا بعد التسوية طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في تاريخ اداء الأعمال الإضافية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة (١) من نظام العاملين بالشركات الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بهئته نص خاص في هذه اللائحة يكون اكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما لمعد العمل .

وتنص المادة ٩ من هذا النظام على انه : مع عدم الاخلال باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد اجر العمل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال .

ويستحق العامل اجره من تاريخ تسلمه العمل . ويجوز لمجلس ادارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة او بالانتاج او بالمعولة على اساس حصول العامل على الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله . بالإضافة الى اجر محدد عن كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره الشركة في المهن المختلفة .

ومن حيث أن المادة (١٢١) من قانون العمل الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه يجب على صاحب العمل أن يمنح العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة أجرا اضافيا يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضاعفا اليه ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمل النهارية و ٥٠٪ على الأقل عن ساعات العمل الليلية .

فإذا وقع العامل في يوم الراحة وكان العامل يتقاضى أجرا في أيام راحته حسب الأجر الإضافي في هذه الحالة مضاعفا .

ومن حيث أنه يترتب على ما تقدم أنه في حالة تكليف العامل ساعات عمل إضافية فأنه يمنح الأجر الإضافي المقرر لذلك محسوبا على أساس أجره الأصلي المستحق له قانونا في التاريخ الذي أدى فيه العمل الإضافي - فإذا سويت حالته أعمالا لحكم القانون تسوية ترتب عليها تعديل مرتبه بالزيادة أو بالنقص باثر رجعي يمتد الى فترة عمل عليها العامل ساعات عمل إضافية واستحق عنها أجرا اضافيا فإن الأجر الذي ينشأ عن هذه التسوية هو الأجر المستحق له قانونا والذي يعتبر أساسا لحساب الأجر الإضافية المستحقة للعامل وينبني على ذلك أن عمل شركة الزيوت المستخلصة الذين زيدت مرتباتهم اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٥ نتيجة للتسويات التي أجريت لهم تطبيقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وما استحق لهم من علاوات دورية يستحقون الأجور الإضافية عن أعمالهم منسوية الى مرتبتهم المستحقة لهم قانونا بعد التسوية طبقا للقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وفي تاريخ أداء هذه الاعمال الإضافية بما فيها من زيادة نتيجة للتسوية أو علاوة دورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يعتمد في حساب الأجور الإضافية للعاملين بالشركات التابعة للهيئة المصرية العامة للصناعات الغذائية بالأجور الأصلية المستحقة لهم قانونا بعد التسوية طبقا للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ في تاريخ أداء الاعمال الإضافية .

(مقرر رقم ٨٥٦ - بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٢٥٨)

هذا :

نخب بعض العاملين من المؤسسة الى احدى الشركات القابضة لها
— صدور قرار من مجلس ادارة المؤسسة بتسوية حالة العاملين بها وفقا
لاحكام لائحة الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ — عدم شمول قرار التسوية للعاملين المنتسبين الى الشركة — مخالفة
ذلك للقانون — اثر ذلك — وجوب سحب قرار التسوية فيها تصفيه من
افعال هؤلاء العاملين وتسوية حالاتهم بقرار رجعى يرد الى تاريخ
صدور قرار التسوية .

ملخص الفتوى :

ان لائحة نظام العاملين بالشركة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي طبقت على العاملين بالمؤسسات
العالية يقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ كانت
تنص في المادة ٦٣ منها على ان « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولاً
بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجداول المرفقة ويتضمن
الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات
الواجب توافرها فيها بشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ، ويعتد
هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ... » .

كما كانت المادة ٦٤ من هذه اللائحة تنص على أن « تعامل وظائف
الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه في المادة السابقة خلال
مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .. ويصدر بهذا
التعامل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس
ادارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس
التنفيذي ، ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر
بتسوية حالتهم طبقاً للتعادل المنصوص عليه اعتباراً من اول السنة
المالية التالية ... » .

ومن حيث أن المستقل من وقائع الموضوع أن العاملين المروضة حالتهم ظلوا طوال الفترة ما بين ١٩٦٤/٧/١٨ وأول يوليو سنة ١٩٦٥ يعملون بشركة لدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بطريق التسحب من المؤسسة المصرية العلمية للتأليف والانتباء والنشر عملا بقرار هذه المؤسسة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ ولم يتم تنظيم من المؤسسة الى الشركة الا اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ بعد أن نظمت الاعتمادات الخاصة بوظائفهم الى هذه الشركة . ومن ثم فقام ظلوا حتى تاريخ النقل في عداد العاملين بالمؤسسة لان تعديهم خلال الفترة المشار اليها للعمل بالشركة لا يؤدي الى انفصال علاقتهم الوظيفية بالمؤسسة ولا يخلع عنهم صفتهم كعاملين بها .

ومن حيث أن التثبت ان مجلس الوزراء اعتمد جدول عمل وظائف المؤسسة المشار اليها بالوظائف التي تضمنها الجدول المالحق بلائحة تنظيم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العلمية عملا بأحكام المادة ٦٤ من هذه اللائحة . وقد أصدرت المؤسسة في ١٩٦٥/٦/١٦ القرار رقم ٩٥ بتسوية حالات العاملين فيها بالتطبيق لأحكام اللائحة المذكورة دون أن يتضمن هذا القرار تسوية حالات العاملين الذين تنهوا للعمل بالشركة أثناء الفكر .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فإن قرار المؤسسة رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ يكون قد صدر مبيحا فيها تضمين من اغفال تسوية حالات هؤلاء العاملين لانهم كانوا حتى تاريخ صدوره يندرجون في عداد العاملين بالمؤسسة وبالتالي كان لهم حق مستند من أحكام اللائحة في تسوية حالتهم شأنهم في ذلك شأن زملائهم من العاملين بالمؤسسة .

وتأسيسا على ذلك يضمن على المؤسسة المشار اليها ان تصحح قرارها آنف الذكر فيها تضمين من اغفال تسوية حالات العاملين المذكورين وان تسوى حالتهم بانشر رجعي يمتد الى تاريخ صدور هذا القرار مع مراعاة كلمة أحكام لائحة تنظيم العاملين بالشركات التي صدر القرار في ظلها .

الفرع الخامس عشر

الدرجة والاقضية

قاعدة رقم (٢٥٩)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح المصلين
بالؤسست العلية والشركات التابعة لها علاوة استثنائية من — علاوات
الدرجة الموضوعين فيها ولو جاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ، او
بداية مربوطها اليها كبر — المقصود بالدرجة في مفهوم هذا القرار
— هي الدرجة التي تسوى حالة المصلين عليها طبقا للتعامل
المخصوص عليه في لائحة المصلين بالشركات الصادر بها قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — فاسل ذلك : هذه الدرجة هي التي
قد تكون بدايتها كبر من مرتب الملل مضافا اليه العلاوة الاستثنائية —
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ قسم كل خلاف في
هذا الشأن بما نص عليه من تحديد اقية هؤلاء المصلين ، في الفات
التي سويت عليها بعد التعامل ، اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ —
عدم صرف القروق المالية المترتبة على ذلك الا من اول السنة المالية
التي تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة
المختصة بهذا التعامل .

ملخص الفتوى :

ان المدة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤
بمنح علاوة استثنائية للمصلين بالؤسست العلية تقضى بمنح المصلين
في المؤسست العلية والشركات التابعة لها التي كتت تطبق حتى

تاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ نظام المرتبات الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم موظفي الدولة أو نظام المرتبات والاجور الوارد في كبحار عمال الحكومة أو كبحار عمال المصانع الحربية ، بمنحهم في أول يوليوز سنة ١٩٦٤ علاوة من علاوات الدرجة الموضوعين فيها بحد ادنى قدره ١٢ جنيها مستويا ولو جاوز المرتب نهلية مربوط تلك الدرجة ، او يمنحون بداية مربوط الدرجة ايها اكبر .

ومفهوم الدرجة في هذا النص ، التي يمنحون علاوتها او بدايتها هي الدرجة التي تسوى حالة العاللين عليها طبقا للتعادل المنصوص عليه في لائحة العاللين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اذ هي الدرجة التي قد تكون بدايتها اكبر من مرتب العال قبل التعادل مضافا اليه العلاوة الاستثنائية ، اما الدرجة التي كان العال موضوعا عليها قبل التعادل فلا يمكن ان يقل راتبه فيها عن بدايتها .

وقد حسم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسويات العاللين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها كل خلاف في شأن اقدمية العاللين الذين تسوى حالاتهم بحسب التعادل المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك في المادة الاولى من القرار ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر والتي تقضى به مقررتها الاولى بانّه استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظم العاللين في الشركات تحدد اقدمية العاللين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالاتهم عليها بعد التعادل اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ على الا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان يؤدى نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة اضافية للعاللين في المؤسسات المنصوص عليها فيه ولو جاوز المرتب نهلية مربوط الدرجة او منحهم بداية مربوطها ايها

أكبر ، هو أن تكون علاوة بن علاوات الدرجة التي تسوى حالاتهم عليها
بالتطبيق للاتحة العالين في الشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية .
رغم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

وان ائدية العالين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في
الفئات التي سويت حالاتهم عليها بعد التعامل تكون اعتباراً من أول
يوليو سنة ١٩٦٤ على أن لا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا
اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على
قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا الشأن .

(فتوى رقم ٢٤٨ - بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٦) .

الفرع السادس عشر

قسم مدد الشفعية

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ :

شركات المساهمة التابعة للمؤسسات المالية تعتبر من اشخاص القانون الخاص برغم تبعيتها الى مؤسسات مالية - لا تدخل في مألوف الاشخاص الادارية المالية - بمدد العمل التى تقضى بها يضم ثلاثة ارباعها بالشروط المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان الشركات المساهمة التابعة للمؤسسات المالية ، على الرغم من تبعيتها هذه ، لازالت من اشخاص القانون الخاص ، ولا تخرج عن كونها من قبيل الشركات المساهمة المصرية الوارد فكرها في الفقرة (٨) من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فانها لا تدخل في مألوف الاشخاص الادارية المالية المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة ، والفقرة (١) من المادة الثانية من القرار الجمهورى المذكور وبالتالي فان مدد العمل التى تقضى فيها تضم ثلاثة ارباعها ، بالشروط المنصوص عليها في الفقرة (٤) من المادة الثانية من هذا القرار .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان مدد العمل السابقة اثنى تقضى في المؤسسات المالية - باعتبارها من الاشخاص الادارية

تتمية المصلحة — تضم كلها (أو بعضها) وفقا للشروط والاضمان
المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الثانية من القرار الجمهوري
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . أما مدد العمل التي تنقضي في الشركات المساهمة
التابعة للمؤسسات العامة ، فتضم ثلاثة أرباعها فقط ، وفقا للشروط
الواردة في الفقرة (٤) من المادة المذكورة .

هذا ولا ضرر من تعديل التشريع لعلاج حالة العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة ، اذا ما روي ذلك .

(ملك رقم ١٧٦/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٩/٤) .

القرع السابع عشر المرتب

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

لائحة نظام المبلين بالشركات التابعة للمؤسسات
المالية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ — نص المادة ٦٤ منها على حق المبلين في الشركات في تلقى
مرتباتهم الحالية بما فيها اعادة الغلاء بصفة شخصية حتى تتم تسوية
حالتهم وفقا لاحكام اللائحة — مفاد وجوب تجديد مرتبات المبلين
بالشركات ابتداء من تاريخ العمل باللائحة المذكورة في ١٩٦٢/١٢/٢٩
حتى تتم تسوية حالتهم — عدم جواز تعديل هذه المرتبات ابلان مدة
التسوية ولو تم ذلك في حدود نظام الشركة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٤ من نظام المبلين بالشركات على ان يمنح المبلون
بالشركة المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا
للتعديل المنصوص عليه في الفترة الاولى اعتبارا من اول السنة المالية
التالية ، ومع ذلك يستمر المبلون في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها
اعادة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا للاحكام
السلطة .

ومفاد هذا النص ان تجدد اجور المبلين بالشركة خلال المدة التي
يتم فيها تصنيف وتقييم ومعالجة وظلقة الشركة الامر الذي لا يجوز معه
تعديل هذه الاجور ابلان تلك المدة حتى ولو تم ذلك في حدود نظام

الشركة ، لان هذا النظام قد تمطل تطبيقه فيها يعارض احكام لائحة
المعاملين بالشركات من تاريخ العمل بها في ٢٩ من ديسمبر سنة
١٩٦٢ ، ويدينى ان احكام نظم للشركة التى تجيز اى تعديل في
اجر المعامل بها تعارض حكم المادة ٢٤ المشار اليها فيسرى هذا
الآخر دون غيره في شأن تلك الاجور .

(فتوى رقم ٢٠٢١ - في ١١/١١/١٩٦٢)

لائحة رقم (٣٦٢)

المادة :

حكم المادة ٦٢ من القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ -
هو حكم وقى بطبيعته لا ينطبق سوى مرة واحدة - مؤدى هذا
الحكم وجوب تعيين وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة باعلى المستويات
بها - ومقتضاه هذا النص لا يمنع من امكن تجاوز مرتبة بعض المعاملين
في الشركة مرتبة رئيس مجلس الادارة فيها - تحقق ذلك في حالتين :
اولاهما احتفاظ المعامل بمرتبه التى يتقاضيها فعلا بصفة شخصية
طبقا لنص المادة ٦٤ فقرة اخيرة ، وثانيتهما تدرج مرتبة المعاملين من
الفئتين الاولى والثانية بالعلامات النورية اذا كان المرتبة المقرر لرئيس
مجلس الادارة يقل عن نهاية مربوط هاتين الفئتين - حسب المادة ٦٢
على وجوب ان يقل مرتبة رئيس مجلس الادارة اعلى المرتبة بصفة
مسترة بما يحول دون زيادة مرتبة اى عامل في الشركة من مرتبه -
غير سليم .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٢ من لائحة نظام المعاملين بالشركات للجنة المؤسسة
العملية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على

ان * ينسج مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاضعة بالشركة في جدول الجدول المرافق ... ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس ادارة الشركة هو اعلى مرتب في الشركة * وقد ورد هذا النص في الباب السادس من اللائحة المذكورة الخاص بالاحكام الانتقالية والختامية ، ومن ثم لمفه يتضمن حكما وقتيا بطبيعته ، لا ينطبق سوى مرة واحدة عند الانتقال من الاحكام القديمة الى الاحكام الجديدة المنصوص عليها في هذه اللائحة . وبمقتضى هذا النص انه يتعين ان يراعى عند وضع جدول الوظائف والمرتبات الخاص بالشركة ، ان يكون مرتب رئيس مجلس الادارة هو اعلى مرتب في الشركة ، اذ ان رئيس مجلس الادارة - حسبما ورد في المذكرة الايضاحية لللائحة سابقة الذكر - يمثل الرئيس الهرمى لقواعد تسلسل الوظائف بها ، مما ينبغى معه تقييم وظائفه باعلى المستويات في الشركة .

الا ان النص المشار اليه لا يحول دون امكان زيادة مرتبات بعض العاملين في الشركة على مرتب رئيس مجلس الادارة فيها ، اذ يمكن تحقيق هذه الزيادة - وفقا لاحكام اللائحة آتية الذكر - في حالتين : اولاهما - حين يحتفظ للعامل بمرتبه الذى كان يتقاضاه فعلا بصفة شخصية ، اذا كان يزيد على المرتب المقرر له بمقتضى التعادل ، وذلك طبقا لبص للفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من تلك اللائحة ، اذ يستمر العامل في تلقى هذا المرتب - بصفة شخصية - حتى ولو كان يزيد على المرتب المقرر لرئيس مجلس الادارة - والحالة الثانية - هي حالة تدرج مرتبات العاملين من الفئتين الاولى والثانية بالمدارات الدورية ، اذا كان المرتب المقرر لرئيس مجلس الادارة يقل عن نهاية مربوط هاتين الفئتين - طبقا لجدول الوظائف والمرتبات - ذلك انه في هذه الحالة ولو ان بداية مربوط الفئتين المذكورتين تكون اقل من المرتب المقرر لرئيس مجلس الادارة ، الا ان مرتبات العاملين الدورية التى تتدرج بها من بداية مربوط كل فئة حتى نهايته وقد تصور المشرع امكان حدوث هذه الزيادة ، واقرها حين نص في الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من لائحة نظم العاملين بالشركات على انه « لا يترتب على حصول العامل على الاجر الذى يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرئيسى للوظائف طبقا للتنظيم الادارى في كل شركة » وعلى

ذلك فانه يتمعن أن يحصل نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من اللائحة
سابقة الذكر — الذى يقضى بأن يكون المرتب المقرر لرئيس مجلس
ادارة الشركة هو أعلى مرتب فيها — على أنه تأكيد لكون وظيفة رئيس
مجلس الادارة هو أعلى الوظائف فى الشركة ، وانها يجب أن تقوم
بأعلى المستويات فيها ، بما يقرتب على ذلك من أن يكون المرتب الذى
يقرر لهذه الوظيفة هو أعلى مرتب فى الشركة ولا يسوغ أن يحمل هذا
النص على وجوب أن يظل مرتب رئيس مجلس الادارة — بصسفة
مسترة — أعلى المرتبت فى الشركة ، كما يحول دون زيادة مرتب أى
عليل فى الشركة على مرتب رئيس مجلس الادارة ، اذ أن هذا يتعرض
مع جدول الوظائف والمرتبت واحكام العلوات فى لائحة نظام العليلين
بالشركت ، التى تقتضى تدرج مرتبت جميع العليلين — حتى الفئة
الاولى — بالعلوات الدورية من بداية المربوط المقرر لكل فئة حتى نهاية
هذا المربوط .

لذلك انتهى الراى الى أن النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من
لائحة نظام العليلين بالشركت آتفة الذكر ، على أن يكون مرتب رئيس
مجلس الادارة هو أعلى مرتب فى الشركة ، لا يحول دون زيادة مرتبت
بعض العليلين فى الشركة على مرتب رئيس مجلس الادارة فيها ،
سواء كان ذلك نتيجة احتفاظهم بمرتبتهم بصفة شخصية — وفقاً
لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة — أو كان مرتبتا
على تدرج مرتبتهم بالعلوات الدورية .

(ملف رقم ٦/٢/٦٢ — جلسة ١٨/٥/١٩٦٦) .

الفرع الثامن عشر الأجر الشهري لعمال اليومية

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

كيفية حساب الأجر الشهري لعمال اليومية بشركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية - حسبها على أساس حصل أجر ٢٦ يوما في الشهر قياسا على نص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن القنين والمعاملات لوظائف الدولة ومستفهيها وعمالها المدنيين ، وإن كان يحسن علاج الموضوع تشريعا .

نقضى القنوى :

لا يوجد نص قانوني تطلع يواجه كيفية حساب الأجر الشهري لعمال اليومية في شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية بحكم مباشرة يمكن حلها على مقتضاه . ومن ثم لا ينص من الاجتهاد لتحصيل هذا الحكم بما يتفق مع الاعتبارات التي تليق تلك الحالة .

ومن حيث انه في معرض تحصيل ذلك الحكم واستخلاصه بتعين ملاحظة اعتبارين .

الاول : ان يكون محلا للاعتقاد في حساب الأجر الشهري أيام العمل الفعلية للعامل على مدار الشهر ، حللتها على حقوقه ، ومنعها للانتقال منها .

والثاني : ان تقضى حالة كل عامل على حدة لمعرفة أيام عمله الفعلية شهريا ، هو حل تسبقه الصعوبات العملية في تنفيذه ، ومن ثم لا يتحوزة

— لنفادى ذلك — من وجوب وضع قاعدة علية تسرى على كل العمال ،
ذلك أولا لحل مشكلة التثنيذ حلا غير مزق ، وثانيا لاتنا في مجال
استخلاص قاعدة قانونية واستنتاجها يجرى على أسسها
حساب الاجر الشهري لعمال اليومية ويشمل هذه القاعدة — لتكون
كذلك — يتمين ان تنقسم بالعموم والتجريد بحيث لا تتبع كل حالة على
حده .

واذا كانت مثل هذه القاعدة العلية ، ستكون بالضرورة قاعدة
تحكية ، من المقصود في طلبها الا يعبر تطبيقها عن الصلب الدقيق
لاستظام الضل-القطيعة شهرية وما تنتجه من اجور حقيقية ، الا انه
لا سبيل الى غير ذلك ، ولا وجه لتطبيق الخلاف بين اثر تطبيق القاعدة
وبين الاجور الحقيقية الا عن طريق استخلاص القاعدة من الواقع
الاعم للعمل الفعلي .

واذا ما اطلق لفظ « الشهر » ، يعبر في الاصطلاح الدارج ، عن فترة
زمنية توامها ثلاثون يوما ، توحيذا لمعنى الاصطلاح في هذا الشأن ،
وحتى لا يخطط بالمعنى التقويى للشهر حيث يكون تارة ٣٠ يوما وتارة
٣١ يوما واحينا ٢٨ او ٢٩ يوما ، وهو معنى لو استعير للاصطلاح لجعل
دلالاته تتردد مع هذه الارشام ، على ما يتمين توفيره للاصطلاح من توحيد
في المعنى تسقيم معه دلالاته في كل الصور ومختلف الترويض .

ومن حيث انه باعتبار الشهر ثلاثين يوما على هذا الوجه ، وبالنظر
الى ان الغالب ااعم ان تتضمن هذه الفترة الزمنية اربعة ايام عطلة
اسبوعية لا يعمل خلالها عمال اليومية ولا يتقاضون عنها اجرا ، ومن
ثم يمكن ترجيح ان العمال اليومي يعمل عادة ٢٦ يوما في الشهر وانه وان
كان يصالف في العمل ان يشغل العامل اكثر من ذلك او اقل ، الا ان
ذلك يتم في النادر الذي لا يحكم به ولا يتخذ اسسا في الضور القضائية ،
حيث الشهر ثلاثون يوما في الاصطلاح تصاحبه اربعة ايام عطلة في اغلب
الترويض واكثرها الكثير في العمل .

وتوصلا لذلك يكون حساب الاجر الشهر لعمال اليومية هو حاصل
اجره عن ٢٦ يوما على سبيل القاعدة العلية التي تطبق في كل الصور
استنادا الى ما تستخدم .

ويعتبر هذا الحل لعمال الشركات ممثلاً للحل الذي اختاره المشرع لعمال الحكومة في بيان كيفية حساب أجورهم الشهرية عند تسوية المعاشات حيث تنص المادة / ١٥ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها الحذيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أنه : « يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهري للمرتبات أو الأجور ويستخرج متوسط الأجر بالنسبة لعمال اليومية ... باعتبار أن الشهر ستة وعشرون يوماً ... » — وإذا كان هذا النص مقصوراً على عمال الحكومة ولا ينطبق بذاته على عمال الشركات ، إلا أنه يكفي لإيضاح أن الحل الذي انتهى الرأى إليه فيما يتعلق بالنسبة إلى هؤلاء — الآخرين يلتزمه مع الحل المقترح لعمال الحكومة بشكل وجهها للمساواة بين الفريقين في المسألة ذاتها ، بما يحقّق الاتجاه إلى توحيد المعاملة بين العاملين في الدولة كافة .

ومع ذلك فإن الأمر يتطلب معالجة بعض تشريعات حكومية ، ويمكن تنفيذ الحل الذي أوردناه فيما سبق محلاً لذلك النص .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن حساب الأجر الشهري لعمال اليومية بشركات المؤسسة يكون على أساس معدل أجر ٢٦ يوماً ، وتضمن الجمعية بمعالجة الموضوع تشريعياً .

(فتوى رقم ٦٠٩ — في ١٩٩٤/٧/٢)

الفرع التاسع عشر المادة التي تضم الى اجر العامل

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

عالمون بالشركات التابعة للؤسسات المالية — ما يجب
ضمه من رواتب واجور تبعية مما كان يصرف للعامل قبل ثلاثة الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — هو متوسط المادة التي
صرفتها الشركات في السنوات الثلاث الماضية — المبالغ التي كانت
تصرفها هذه الشركات من قبيل المساعدة او الإعانة في المقاسبات
الاجتماعية — لا تدخل ضمن هذه المبالغ التي يضم متوسطها الى اجر
العامل عند اجراء التعامل — اساس ذلك تخلف شروط العمومية والدورية
والانتظام — مثال بالنسبة للمبالغ التي كانت تصرف لمن يتزوج او ينبغي
ولدا او يتولى له قريب من الدرجة الاولى .

ملخص الفتوى :

ان ما يجب ضمه من الرواتب والاجور التبعية خلاف الاجر
الاساسي — التي كانت الشركات التابعة للؤسسات المالية بصرفها
الى العاملين بها قبل العمل بلاثة نظام العاملين بالشركات الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — هو
متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية . ذلك
لخذا بما جاء بالمذكرة الايضاحية للمادة نظام العاملين بالشركات ،
وهذا الامر لازال معروضا على الجمعية العمومية لبدء الرأي
في مقدار ما يضم وكيفية اجراء ذلك . الا انه لما كان الرأي في هذه
المسألة ، فان ما كانت الشركات تقوم بصرفه من مبالغ من قبيل المساعدة

هو الاعانة في المناسبات - لا يدخل ضمن المنح التي استوجبت اللاتحة ضم متوسطها الى مرتبات العاملين . وهي وان كانت تمنح للعامل بمناسبة عمله ، الا انه ليس كل ما يمنح للعامل بمناسبة عمله يجب ان يضم الى مرتبه عند اجراء التعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة المشار اليها . وانما الذي يمكن ضمه - وحسبنا ينتهي راي الجمعية العمومية - هو متوسط المنح التي تلقت الشركات بصرفها في الثلاث سنوات الماضية ، وهذه هي التي تصرف الى جميع العاملين بصفة دورية منتظمة اما ان تقوم الشركة بصرف مبلغ لكل من يتزوج او ينجب ولدا او يتوفى له قريب من الدرجة الاولى ، فهذه المبالغ لا يمكن ان توصف بانها منحة ، مما يجوز ضمه الى المرتب وانما هي مبالغ تصرف في المناسبات الاجتماعية ان يقع له الحادث الاجتماعي وحى تصرف ليس لقاء العمل وانما بمناسبة العمل . فليس كل عامل من العاملين بالشركة يحصل على هذه المبالغ ، فالعامل الذي لا يتزوج او الذي يلحق بخمسة الشركة وهو متزوج لا يصرف المبلغ الذي يصرف عند الزواج ، وكذلك بالنسبة الى الاثني عشر او وفاة احد الاقارب والذي قد يصرف المبلغ مرة لا يصرف مرة ثانية ، فلا عمومية ولا دورية ولا انتظام ، مما هو ضروري ولازم بالنسبة الى المنح التي تصرف لآل العاملين بالشركة ، على السواء ، وبصفة دورية منتظمة . وهذه المنح ، بالتوصف السابق ، هي التي قضت المادة الاولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ بالاستمرار في صرفها الى ان تتم معالجة الوظائف وتحديد المرتبات طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . اما في هذه المبالغ المشار اليها في المذكرة الاضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سلف الذكر ، فليس ثبت وجهه او محل لضمه ، حتى ولو كان يعتبر من قبيل الاجر المنصوص عليه في المادة ٣ من قانون العمل ، فمثلا بدل الانتقال والاجر عن العمل الاضافي وبدل التثييل ، كل اولئك انما يصرف للعامل لقاء عمله ، ومع ذلك فلا تضم الى مرتب العامل عند اجراء التعادل وانسوية ، وذلك لان لاتحة نظام العاملين بالشركات قد قررتهم ونظمت احكامها ، وسيستمر صرفها ، المادة ١٠ من اللائحة تجيز تقرير بدل طبيعة عمل العاملين بالشركة ، المادة ١١ تجيز تقرير بدل تثييل والمادة ١٢ تقرر منح العاملين رواتب اضافية والرواتب الاضافية سيستمر صرفها للعاملين وطبقا لاحكام اللائحة

والمادة ٢٢ تنظم الأجور الاضائية .. الخ . واذن فهذه البدلات لا محل لها
لضمها الى مرتبات العاملين عند اجراء التعادل والتسوية ، مما داموا
سيعملون يحصلون عليها . لما ضم المنح الى المرتب فهو امر رأى المشرع
ضرورته لانه ان يكون مجال بعد العمل باللائحة لهذه المنح ، اذ سيتوقف
صرفها لعدم وجود الاساس القانوني لهذا الصرف ، فكان ان تقرر
ضمها الى المرتب عند اجراء التعادل والتسوية .

وفي ضوء ما تقدم فان المبالغ التي درجت شركة الشرق للطين على
صرفها الى العاملين ، بمناسبة الزواج او الانجاب او وفاة أحد الاقارب
لا تعد من المنح الواجب ضمها الى المرتب عند اجراء التعادل المنصوص
عليه في المادة ٦٤ من اللائحة .

(نقوى رقم ٦٢٠ - في ١٩٦٥/٦/٢٧)

الفرع العشرين

المعالمات

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

المعالمات التي كانت شركات التأمين تقوم بصرفها على المالمين بها عند حصولهم على مؤهل دراسى علم او على مؤهل خاص في الدراسات التأمينية — لا يجوز تقريرها بعد العمل باللائحة ان يحصل على مؤهل جديد — اسس ذلك ان المعالمات الدورية السنوية والمعالمات الاستثنائية الواحدة هي كل ما يمكن ان يمنح للمسلم على سبيل المعالوة في ظل اللائحة الحالية .

ملخص الفتوى :

بالنسبة للمعالمات التي كانت شركات التأمين تقوم بصرفها الى المالمين بها حين يحصلون على مؤهل دراسى علم او مؤهل خاص في الدراسات التأمينية ، وعما اذا كان يجوز صرفها — بعد العمل باللائحة — الى من يحصل على مؤهل ، فان الجنول المرفق باللائحة قد حدد المرتب الخاص بكل وظيفة تحديدا شاملا ، ولم يبق مجال بعد هذا المرتب الشامل ، للحصول على رواتب اخرى ، الا بالرجوع والاستناد الى احكام اللائحة او احكام قانون العمل ايها اكثر سخاء . ولما كانت اللائحة وقانون العمل لا يمنان على منح معالوات بسبب الحصول على مؤهل دراسى علم او خاص ، فلا يصح استترار الشركات في منح هذه المعالوات حين الحصول على مؤهل ، وانما يبقى للمسلم الحصول فقط على المعالوة الدورية السنوية بالشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من اللائحة ، وعلى المعالوة الاستثنائية الواحدة خلال السنة المالية الواحدة ، وذلك اذا بذل جهدا خالصا يحقق

للشركة ربحاً أو اقتصاداً في النفقات أو زيادة في الانتاج ، ودون أن يغير منح العلاوة الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العادية — وهذا ما نصت عليه المادة ١٤ من اللائحة . كما منح مكافآت تشجيعية للعامل الذى يؤدي خدمات ممتازة وأعمالاً أو بحوثاً تساعد على زيادة الانتاج أو المبيعات أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو ابتكار أنواع جديدة منه .

فهذه العلاوات الدورية السنوية (العادية) والعلوة الاستثنائية الواحدة خلال السنة الواحدة ، هى ما يمكن أن يمنح للعامل إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٤ من اللائحة . أما ما عدا ذلك من علاوات كعلاوات المؤهل — محل المسئلة — فهذه لم يصبح هناك سند أو أساس قانوني لإنحائها بعد العمل باللائحة . إذ أن اللائحة وتانون العمل أصبحا اعتباراً من تاريخ العمل باللائحة هما المرجع والأساس لكل صرف أو استحقاق . وتسرى أحكام اللائحة على العقود المبرمة بين الشركة والعامل بها حتى ولو كانت سابقة على صدور اللائحة .

وترتباً على ما تقدم بين أنه منذ العمل باللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العليا أصبح لا يجوز منح علاوة لمن يحصل على مؤهل دراسى عام أو خالص في الدراسات التأهيلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

أولاً — المبالغ التى كانت شركات التأمين تقوم بصرفها الى العاملين بها بنسبة الزواج أو الاتجاب أو وفاة أحد الأقارب — لا تعد من قبيل المنح التى تضم الى المرتبة ، عند إجراء التعادل والتسوية المنصوص عليها في المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

ثانياً — أنه منذ العمل باللائحة المذكورة لا يجوز منح علاوة لمن يحصل على مؤهل دراسى عام أو مؤهل خالص في الدراسات التأهيلية ، مادام منحها يقتصر الى الأساس القانوني .

(ملف رقم ٢٢٩/٤/٨٦ — جلسة ١٦/٦/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

انص في لائحة الاستخدام التي كتبت مطبقة بشركة الطيران العربية المتحدة منذ اول يناير سنة ١٩٦١ على منح المهندسين الارضيين بالشركة علاوة طراز - اعتبارا من تاريخ العمل بلحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا يجوز منح المهندسين الارضيين بشركة الطيران العربية المتحدة علاوة الطراز - اسس ذلك ان لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد تضمنت تنظيمها شاملا لامور العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة وبذلك سقطت جميع اللوائح التي كتبت سارية في الشركات المذكورة قبل العمل بالقرار الجمهوري سالف الذكر - توصية الجمعية العمومية باستصدار قرار جمهوري باستمرار العمل بنظام علاوات الطرازات التي كان معبولا به في اللائحة السابقة لشركة الطيران العربية ان رأت الشركة في ذلك مصلحة المرفق .

ملخص الفتوى :

منذ اول يناير سنة ١٩٦١ كتبت تصرى على المهندسين الارضيين بشركة الطيران العربية المتحدة لاتحة استخدام تنص عتود عملهم على اعتبارها جزا لا يتجزا منها وينص البند الرابع من هذه اللائحة تحت عنوان - اضافات الطرازات - على ما يلى :

(١) على المهندسين الأرضي المعين على اى من الدرجتين الخامسة او الرابعة ان يضيف الى اجزائه في السنة الاولى من تعيينه سـرازا واحدا على الاقل من الطائرات او المحركات او الاجهزة التي يعمل عليها

ويترتب على عدم الحصول على هذه الإضافات خلال السنة الحرمان من
العلاوة كما ان عدم الاضافة خلال السنتين الاوليين يخول للشركة
الحق في نسخ العقد باعتبار المهندس الارضى مخلا بركن من اركلته .

(٢) على المهندس الارضى من الدرجتين الخامسة والرابعة ان
يصدر في الصفحة الطرازات المخططة من الطرقات او المحركات او الاجهزة
التي يحصل عليها الى ان يتم اضافتها جميعا على اجازته .

(٣) ١ — يمنح المهندس الارضى من الدرجات الخامسة والرابعة
والطالفة علاوة تشجيعية تقابل اضافة كل طراز من الطرقات طبقاً
للنات للدرجة في الجدول رقم ٢ . وتمنح هذه العلاوة اعتباراً من أول الشهر
التالي لتاريخ الاضافة ولا يؤثر منحها على ميعاد منح العلاوة
المضائية .

ب —

ج —

(٤) يمنح المهندس الارضى علاوتين من علاوات درجته عند حصوله
على فئة اضافية من فئاته . اجازته الهندسة الارضية وذلك اعتباراً من
أول الشهر التالي من تاريخ الاضافة ولا يؤثر هذه العلاوة على موعد
الملاوة المبادية

(٥) ١ — اذا استجد نوع من الطرقات او المحركات او الاجهزة
في قسم من الاقسام فعلى كل مهندس ارضى من الدرجة الثالثة فما فوق
في هذا القسم اضافة هذا النوع الجديد الى اجازته في بحر سنتين
من تاريخ ادخاله في سجلات الجمهورية العربية المتحدة ويترتب على عدم
الحصول على هذه الاضافة خلال السنتين الحرمان من العلاوة الطالفة
كما ان عدم الاضافة خلال ثلاث سنوات من تاريخ ادخال النوع الجديد
في السجلات يخول للشركة حق نسخ العقد باعتبار المهندس الارضى
مخلاً بركن من اركلته .

ب — الخ .

وعند تسوية حالة العاملين بالشركة وفقا لاحكام لائحة تنظيم العاملين بالشركات الصادرة بالقرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قبلوت الشركة باستهلاك ما صرف لهم من هذه العلاوات بعد ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ من العلاوة الدورية التي استحققت لهم في اول يناير سنة ١٩٦٥ ، ولول يناير سنة ١٩٦٦ . فنظلم من هذا الخصم كل من السيد / المعين بالشركة في ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ والسيد / المتقدم المعين بالشركة في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالحداد لائحة تنظيم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العملة الذي كان نافذا منذ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ . نص في المادة الاولى منه على أن « تسرى احكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات العملة كما تسرى احكام هذا النظام على الجعيلت التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بلخضاعها لاحكامه قرار من رئيس الجمهورية » .

ونص في المادة الثانية على أن « تطفى لائحة نظام موظفي وعمل الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ كما يطفى كل نص يخالف احكام النظام المرافق لهذا القرار » .

وقد الحق بلائحة تنظيم العاملين بالشركات المرافقة للقرار الجمهورى سالف الذكر جدولاً بالفئات الملقية التي يجوز أن يشغلها الخاضعون لاحكامها .

ونظم الباب الثالث من هذه اللائحة المرتبيلت والمكلفات .

ونصت المادة التاسعة منها على أنه « مع عدم الاخلال باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر الصابل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال .

ويستحق الصابل أجره من تاريخ تسلمه العمل ويجوز لمجلس ادارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالاتاج أو بالعمولة على

أساس حصول العميل على الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله
بإلاضافة الى أجر محدد عن كل انتاج يزيد على المعدل الذى
تقرره الشركة فى المهن المختلفة » .

كما نصت المادة ١٣ على انه « يجوز لمجلس ادارة الشركة منسح
مكافآت تشجيعية للعميل الذى يؤدى خدمات ممتازة او اعمالا او بحونا
تساعد على زيادة الانتاج او المبيعات او خفض تكاليفه او تحسينه
او ابتكار انواع جديدة منه » .

على ان يعتمد قرار مجلس ادارة الشركة من مجلس ادارة
المؤسسة التى تتبعها الشركة اذا زادت المكافأة للعميل على ١٠٠ جنيه
فى السنة » .

خاصا يحق للشركة ربحا او اقتصادا فى النفقات او زيادة فى
الانتاج ولا يفر منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة
العادية » .

ومن حيث انه يبين من استعراض نصوص لائحة العميل بالشركات
على الوجه المتقدم يبين انها قد ألغت كل نص يخالف احكامها كما
تضمنت تنظيما كاملا لجميع حقوق وواجبات العميل الخاضعين
لاحكامها فلا يجوز الخروج عليها او تعديلها اووضع قواعد بديلة
عنها كما لا يجوز لمجلس ادارة أى شركة ان يقرر حرمان العميل
من حق كملته له هذه اللائحة .

وعلى ذلك فانه اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة الصادر بها
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر فان احكام
لائحة استخدام المهندسين الارضيين الصادرة فى اول يناير سنة
١٩٦١ والتى كانت تسرى على المهندسين الارضيين بشركة الطيران العربية
المتحدة والتى تتعارض مع احكام القرار الجمهورى سالف الذكر
اصبحت ملغاة واذ كان ما تضمنته لائحة استخدام المهندسين الارضيين
المشار اليها من احكام خاصة « بملامات الطرازات » يخالف

أحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لذلك فإن هذه الأحكام تكون قد ألغيت اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري سالك الذكر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن السيد قد عين في خدمة شركة الطيران العربية المتحدة في ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ كما أن السيد / قد عين في خدمتها في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٢ فإن كليهما يكون قد تم تعيينه بعد العمل بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ومن ثم يتمين الرجوع إليهما وتطبيق أحكامهما دون لائحة استخدام المهندسين الأرضيين السابقة على القرار الجمهوري .

ومن حيث أن شركة الطيران العربية المتحدة قد منتحتهما بعضاً من العلاوات نتيجة إضافة بعض الطرازات إلى إجازتهما أملاً لأحكام لائحة استخدام المهندسين المذكورة بالخلفه لأحكام القرار الجمهوري المشار إليه فإن هذه العلاوات تكون قد منحت بغير حق ويتمين استردادها ما لم يكن حقها في الاسترداد قد سقط بالتقدم .

ولا يغير من هذا الرأي ما ورد في المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المذكورة من أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلاً بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية — وذلك لأن هذا النمى يخلط العاملين الموجودين بالخدمة وقت العمل بأحكام هذه اللائحة — لها بالنسبة لمن يعين بعد العمل بأحكامها فإنه يخضع لها ولا يجوز منحه أية ميزة إلا وفقاً لما تقضى به — ولما كان البسندان المذكوران ميعنين في الشركة بعد العمل بأحكام هذه اللائحة فإن منحهما علاوة إضافة الطرازات يكون على غير أسس سليم من القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان لاتخضع نظم العاملين بالشركات اصلاز بها القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عند تضمنت تنظيميا شاملا لأمور العاملين بالشركات التى تتبع المؤسسات المالية وبذلك سقطت جميع اللوائح التى كانت سارية فى الشركات المذكورة قبل صدور القرار الجمهورى سالف الذكر .

وعلى ذلك فان السيدين اللذين عينا بمعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا يستحقان علاوة الطراز التى كلفت بمصوصا عليها فى اللائحة السابقة للشركة .

ونظرا لما لمرئى الطيران من أهمية بالغة الخطورة وحساسية خاصة فان الجمعية العمومية توصى بمستصدار قرار جمهورى باستمرار العمل بنظم علاوات الطرازات الذى كان ممسولا به فى اللائحة السابقة للشركة ان رأت الشركة فى ذلك مصلحة المرفق .

(ملف رقم ٢٤٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/١/٢٢) .

الفرع الحادى والعشرين

المبذلات

أولاً — المبذلات المقررة لمواجهة مصروفات فعلية

قائمة رقم (٣٦٧)

المادة ٦٤ :

المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المالية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — نصها على أن العامل الذى يتقاضى مرتباً يزيد على المرتب المقرر له يتقاضى المكافئ بمنح مرتبه الذى يتقاضاه فعلاً بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة بما يحصل عليه فى المستقبل من المبذلات أو علاوات التقاعدية — تحديد المبذلات التى تستهلك الزيادة فى المرتب منها — من المبذلات التى لها صفة الدورية والاستمرار والى لا تقبل مصروفات فعلية يقتضيها نظام العمل — عدم جواز استهلاك الزيادة فى المرتب من المبذلات المقررة لمواجهة مصروفات فعلية كبذل الائتمان ويدخل ضمنه .

المادة ٦٥ :

ان المادة ٦٤ من نظام العاملين بالشركات الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان لا تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار ... وينح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية

حالتهم طبقا للتعامل المتصوص عليه اعتبارا من اول السنة المالية التالية .

ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الفداء . وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السليمة .

على انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبت زريد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعامل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات او علاوات الترقية .

ومن حيث ان الزيادة في مرتب العامل الذى يتقاضاه بصفة شخصية عن المرتب المقرر له بمقتضى التعامل تستهلك مما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات لها صفة الدورية والاستمرار والتي لا تقابل مصروفات نظمتها نظام العمل .

ومن حيث ان هناك من البدلات الثابتة ما يقرر لمواجهة مصاريف نظمية كبذل الانتقال الثابت الذى يمنح للعامل الذى تنتفى طبيعة عمله ككرة الانتقال فيقرر له هذا البذل لمواجهة مصاريف الانتقال بدلا من المحاسبة عليها في كل مرة او بدل الملابس الذى يقرر للسمية ومن على شكلتهم الذين يلزمون بارتداء زى خاص اثناء العمل لمواجهة تكاليف هذا الزى الخاص فان هذا النوع من البدلات دون غيره من انواع البدلات الاخرى هو الذى لا تستهلك منه الزيادة في مرتب العامل عن المرتب المقرر لوظيفته بمقتضى التعامل .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان الزيادة في المرتب الذى يتقاضاه العامل بصفة شخصية عن المرتب المقرر له بمقتضى التعامل تستهلك مما يحصل عليه في المستقبل من لها صفة الدورية والاستمرار والتي لا تقابل مصروفات نظمية يقتضيها نظام العمل .

وعلى ذلك فان بدل الانتقال وبذل الملابس التى يلزم العامل بارتدائها اثناء العمل لا تستهلك الزيادة في المرتب منها .

ثانياً — بدل طبيعة العمل

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

جواز تقرير بدل طبيعة عمل العاملين بالشركات طبقاً لقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بقرار من مجلس ادارة الشركة — انهاء هذه اللائحة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر باللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتبعية للتبعية العامة ونقل الاختصاص بتقرير هذا البديل الى رئيس الجمهورية — لا اثر لذلك على قرارات مجالس ادارة الشركات الصادرة بتقرير بدل طبيعة عمل فى ظل اللائحة المكننة — بقاء هذه القرارات قارية فى ظل اللائحة الجديدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١١ من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « يجوز لمجلس الادارة ان يمنح الموظفين والعمال الذين يعملون فى ظروف خاصة ، بدل طبيعة عمل . بحد أقصى قدره ٥٠ ٪ من المرتبات المقررة للموظفين التى يشغلونها ... » .

ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتبعية العامة ، ونص فى المادة الثانية منه على أن « تبنى لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، كما يبنى كل نص يخالفه

أحكام النظام المرافق لهذا القرار ... » . ونصت المادة ١٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات المشار إليها على أنه « يجوز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص » .

ولما كانت العبارة في صفة القرار هي بالتوازي التي صدر القرار في ظلها ، بصرف النظر عما يصدر بعد ذلك من قوانين أو ما يستجد من ظروف ، يكون من شأنها زوال السند القانوني للقرار ، لذلك فإن القرار الصادر من يلك سلطة إصداره تلقونا ، يظل نافذا ولو زال بعد ذلك السند القانوني لسلطة مصدره ، مادام أنه لم يقرر الفسخ بنص صريح .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بإلغاء لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٦١ وكذلك كل نص يخالف أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، كما قضت المادة العاشرة من هذه اللائحة الأخيرة بجواز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين في الشركة بقرار من رئيس الجمهورية — وكان مقتضى ذلك زوال السند التشريعي لاختصاص مجلس إدارة الشركة في منح العاملين بها بدل طبيعة عمل وانتقال هذا الاختصاص إلى رئيس الجمهورية ، إلا أنه لا يترتب على ذلك — بالتحية — إلغاء القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمل للعاملين في تلك الشركات ، في ظل العمل بأحكام لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، واستنادا إلى الاختصاص المحول لها بمقتضى نص المادة ١١ من هذه اللائحة ، إذ المقصود بالإلغاء في حكم تطبيق نص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هي أحكام اللائحة القديمة المنادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وكذلك كل قاعدة تنظيمية تتضمن أحكاما

مختلفة لاحكام التنظيمية الواردة في لائحة نظم العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولما كتبت القرارات الصادرة من مجلس ادارة الشركة بمنع بدل طبيعة عمل العاملين في تلك الشركات ، ليست قرارات تنظيمية بالمعنى المقصود في مجال الانشاء طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فان حكم هذه المادة لا يشملها بالانشاء ، وبالتالي تظل هذه القرارات قائمة ونافذة - بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولائحة نظم العاملين بالشركات الصادرة بها - مادام انه لم ينص صراحة على الغائها . يؤكد ذلك ان لائحة نظم موظفى ومجال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ اجازت في المادة ١٦ منها لمجلس ادارة المؤسسة ان بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل ، ولما صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ واستبدل بنص المادة ١٦ من اللائحة المذكورة ، نصا جديدا نقل الاختصاص بمنح بدل طبيعة العمل من مجلس ادارة المؤسسة الى رئيس الجمهورية ، نص في المادة الثانية منه - صراحة - على الغاء جميع القرارات التى اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالخلاف لاحكام المادة ١٦ المشار اليها . فلو ان القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قصد الى الغاء القرارات التى اصدرتها مجالس ادارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمل للعاملين في تلك لشركات لنص على ذلك صراحة ، على نحو ما قضى به القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة الى القرارات التى اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بمنح البديل المذكور لموظفى ومستخدمى وعمال تلك المؤسسات .

لذلك انتهى الرأى الى انه لا يترتب على الغاء لائحة نظم موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ - طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة

— ونقل اختصاص مجالس إدارة الشركات في منح بدل طبيعة العمل إلى رئيس الجمهورية — طبقا لنص المادة ١٠ من هذه اللائحة الأخيرة — لا يترتب على ذلك إلغاء القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمل العاملين في تلك الشركات ، في ظل العمل بأحكام لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم تبقى هذه القرارات نافذة ، بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

(ملف ٢٨٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠) .

المادة ٣٦٩ - بدل التمثيل

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن أسس وقواعد صرف بدل التمثيل بالقطاع العام - استحقاق هذا البديل لأعضاء مجلس الإدارة رهين بأن يكونوا متفرغين للعمل بالشركة .

ملخص الفتوى :

لما كان قانون المؤسسات المالية وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ينص بالمادة ٥٢ منه على أن (يتولى إدارة الشركة مجلس يكون من عدد فردي من الأعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ويشكل على الوجه الآتي :

(أ) رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

(ب) أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين المصلحين في الشركة .

ويحدد القرار الصادر بتعيين الرئيس والأعضاء المعينين المرتبات والمكافآت المقررة لكل منهم .. وتنص المادة ٢٨ من نظام المصلحين بالقطاع العام ، على أنه (يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة ، كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف الفئتين الأولى والمالية للمعينين من أعضاء مجلس الإدارة ..

ويكون صرف هذا البديل وفقا للأسس والقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء وذلك في ضوء الامتيازات وما تحقق من أهدافه في ختام كل سنة مالية ..) .

وقد صدر قرار السيد رئيس الوزراء رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن أسس وقواعد صرف بدل التمثيل بالقطاع العام لشاغلي وظائف الفئات الممتازة والمالية والأولى والمعينين من أعضاء مجلس الإدارة .

وينص في ملغته الأولى على أن « يقرر الوزير المختص في ختام كل سنة مالية مبدأ منح بدل التمثيل من عديمه بالنسبة للعاملين الجائز منحهم هذا البديل » ..

وتنص المادة الثانية من القرار على أنه « للوزير المختص منح بدل تمثيل للعاملين من شاغلي وظائف الفئات الآتية » : —

١ — الفئة الممتازة .

٢ — الفئة المالية .

٣ — الفئة الأولى .

٤ — الفئة الثانية من بين المعينين من أعضاء مجلس الإدارة .

ومؤدى هذه النصوص أن بدل التمثيل لا يمنح إلا لرؤساء مجالس الإدارات وأعضائها المعينين من شاغلي وظائف الفئات التى حددتها النصوص المنظمة لمنح هذا البديل أى أن استحقاق هذا البديل لأعضاء مجلس الإدارة رهين بأن يكونوا شاغلين لوظائف بهذه الشركات أى مترغين للعمل بالشركة أما أعضاء مجلس الإدارة غير المترغين لأعمال الشركة فغيرهم لا يستحقون بدل تمثيل ويكون منحهم بدل تمثيل هو فى حقيقته تقرير لمكافأة عن عضوية مجلس الإدارة المحظور منحها طبقا للمادة الأولى من القرار التنظيمى العلم رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ فضلا عن أن تقرير بدل تمثيل فى مثل هذه الأحوال يتجافى مع طبيعة هذا البديل وأنه يقصد به مواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب وظيفتها من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالظهر الاجتماعى اللائق بها فهو بدل يتقرر للوظيفة وليست عضوية مجلس إدارة الشركة وظيفة ما لم يكن عضو مجلس الإدارة مترغا للعمل بالشركة .

ولما كان السيد / والسيد / هما أعضاء غير
مقترعين بمجلس إدارة شركة اسطوانت صوت القاهرة ويشغل الاول
وظيفة مستشار مساعد بلدارة قضايا الحكومة ومندوب مستشارا لوزارة
الارشاد القومى اما الثانى فهو نقيب الموسيقيين ويعمل بالمؤسسة
المصرية العالية لفنون المسرح والموسيقى بمكافأة شاملة بالاضافة الى
معاملة ناتجها لا يستحقان بدل تمثيل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى استحقاق السجين لمكافأة عضوية مجلس الادارة
بشركة اسطوانت صوت القاهرة التى تقرر لها بقرار رئيس الجمهورية
رقم ١٧١٦ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ ميلادتها العمل حتى ١٤
سبتمبر سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١١
لسنة ١٩٦٧ ولا يستحقان عن عضويتها بمجلس ادارة هذه الشركة بدل
تمثيل ..

(ملف ٢٣/٢/٧٦ — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

المرتب الذى كان يتقاضاه من كان يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة
شركة من الشركات التابعة للمؤسسات العالية حين تعيين مستوى الشركة
كان بمثابة سلفة .

ملخص الحكم :

القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بتحديد نكبات ومرتبات وبدلات
التمثيل لرؤساء مجلس ادارات المؤسسات والشركات التابعة لها — صنفه
الشركات الى مستويات اربعة . وقد تبين مرتب وبدل تمثيل رؤساء مجالس
ادارات الشركات تبعا لتبين المستوى على نحو ما توضيح .

على ان رئيس ادارة الشركة الذى كان يتقاضى مرتبه وبدل تمثيله

بصفة سلفة لحين تقييم مستوى شركته لا يستحق الاحتفاظ بهذا المرتب والجدل بعد أن عين مستشارا بالأمسية بالفئة ١٨٠٠/١٤٠٠ وقبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٠ سنة ١٩٧٧ بتحديد مرتبات ميدلات رؤساء الشركات تبعاً لمستوياتها . والسفس ذلك هو انقطاع ضلته برئاسة مجلس الإدارة وتحديد مركزه القانونى فى الفئة المالية أو المرتب عند تعيينه مستشارا بالأمسية ، أما ما كان يتقاضاه قبل ذلك فيعتبر بمثابة السلفة المؤقتة تحت التسمية .

(طعن ١٩٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢١)

رابعاً : بطلات منشوعة

قائمة رقم (٢٧١)

المبدأ :

عللون بالشركات التابعة للمؤسسات المالية — مرطب — بطلات —
مستوية مرتبات العالين بشركة القصير كقوسفات طبقاً للمادة ٦٤ من لائحة
نظام العالين بالشركات التابعة للمؤسسات المالية الصادر بها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — العالون الممنون بالشركة
المذكورة يعقود عمل سابق على نفاذ اللائحة المشار إليها — عدم جواز
عقيب اي نسبة من مرتبتهم باعتبارها ثلث بدل القلة في الصراء او بدل
تخصص للأطباء والصيغلة والمهندسين ما دلت عقودهم لم تتضمن نصاً
يقتضى بأن أجورهم تشمل هذه البطلات وفي حدود ما نصت عليه عقودهم
في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٢ من لائحة نظام العالين بالشركات التابعة للمؤسسات
المالية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص
على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدول بالوظائف والمرتبات
مخصصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ، ويتضمن الجدول وصف كل
وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والامتيازات الواجب توافرها تبين
بسطها وتقييمها وتصنيفها في فئات .. » .

وتنص المادة ٦٤ من هذه اللائحة على أن « تعمل وظائف الشركة
بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز
سنة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .. ويمنح العالون المرتبات

التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعاقد المتصووس عليه اعتبارا من اول السنة المالية .

ومع ذلك يستمر العاملون في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها اعقة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام السابقة .

على انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاقد المشار اليه فيمتحنون مرتباتهم التي يتلقونها عملا بصفة شخصية ، على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان مرتبات العاملين بالشركات التي يحكمها نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما فيها اعقة غلاء المعيشة — تظل على ما هي عليه دون تغيير — سواء بالزيادة أو النقصان وذلك الى ان يضع مجلس ادارة الشركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق للنظام المذكور . وتعاقد وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه ويصدر قرار تسوية حالات العاملين طبقا لهذا التعاقد .

ومن حيث انه في تحديد مرتبات العاملين بما فيها اعقة غلاء المعيشة قبل تطبيق نظام العاملين بالشركات المشار اليه يمتحن ان يراعى ان هذه المرتبات تحدت في علاقات عمل وليدة عقود عمل خاصة يخطف كل منها عن الاخرى بحسب ما ارتضاه المتعاقدان من شروط وذلك قبل ان تنظم شئون العاملين بالقطاع العلم تنظيميا لاثنيا . وعلى هذا فان العبرة بسبها نصت عليه هذه العقود وبالمرتبات التي حددتها والكيفية التي حددتها بها .

ومن حيث انه من المقرر طبقا للمادة ١٥٠ من القانون المدني انه اذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين .

. وترتبط على ذلك ولما كانت عقود العمل للعاملين بشركة القصر للفوسفات الواردة وفق كتاب المؤسسة المصرية العامة للتأمينات المؤرخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٩ قد حددت مرتبات العاملين بهذه الشركة تحديدا واضحا لا ليس فيه ولا غموض ولم تتضمن تحديد نسبة معينة من هذه المرتبات كبذل صحراء او يعملون بالصحراء او كبذل تخصص للطبيب والصيادلة والمهندسين بل انها ظلت من اى اشارة يمكن ان يستفاد منها ان المرتبات التى تقرر بموجبها تتضمن فى ثلثها بدل اقلية فى الصحراء ، بل ان هذه المرتبات تقرر لبعض من العاملين الذين لم يعملوا بالصحراء فانه لا يجوز الاتحاف عن المعنى الظاهر لعبارات هذه العقود لان فى ذلك مسخ لها وهو لا يجوز .

ولئن كانت هذه العقود قد تضمنت اعانة غلاء معيشة تزيد نسبتها عما هو مقرر بمقتضى الامر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وبسببه من اوامر عسكرية خاصة بتحديد قيمة هذه الاعانة فان ذلك ليس مخالفا لاحكام هذه الاوامر العسكرية التى تقرر حدا ادنى لاعانة غلاء المعيشة بحيث يجوز الاتفاق على زيادته ، وليس فى زيادة هذه الاعانة ما يستخلص منه ان هذه الزيادة تبذل بدل اقلية فى الصحراء لان هذه العقود لم تتضمن ما يخول الشركة الحق فى تخفيضها فى حالة نقل العامل من الصحراء كما انها لم تميز فى مجال تحديد نسبة هذه الاعانة بين من عينوا للعمل بالصحراء ومن عينوا للعمل بالصحراء ومن عينوا للعمل بالقاهرة كما لم تميز بين المعينين من اهالى الصحراء وبين المعينين من غيرهم .

وعلى ذلك فانه لا يجوز تجنب اى نسبة من هذه المرتبات باعتبارها تبذل بدل اقلية فى الصحراء او بدل تخصص الاطباء والصيادلة والمهندسين فى مقام تسوية مرتبات العاملين طبقا للمادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات سابقة الذكر طالما ان عقود العمل السابقة على صدور هذه اللائحة لم تتضمن هذا التجنب .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا يجوز تجنب نسبة محددة من مرتبات العاملين بالصحراء بشركة القصر للفوسفات باعتبار

إن هذه النسبة التي يراد تجنبها تمثل بدل القلعة في الصحراء أضيفت إلى مرتباتهم ، كما لا يجوز تجنب مبلغ عشرة جنيهات من مرتبات الأطباء والصيادلة والمهندسين باعتبار أن هذا المبلغ يمثل بدل تخصص وذلك بالنسبة للعاملين المعينين بها بعقود قبل تملأ لائحة نظم العاملين بشركات القطاع العام إذا كانت عقودهم لم تتضمن نصا يقضى بأن أجورهم تشمل هذه البدلات وفي حدود ما نصت عليه عقودهم في هذا الشأن .

(ملحق رقم ٦٥٢ — في ١٠ من يونيو سنة ١٩٦٩)

الفرع الثاني والعشرين مصرفات الانتقال

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

عللون بالشركات القائمة المؤسسات المالية — مصرفات الانتقال —
القواعد المنظمة لها — صدورها بقرار من مجلس إدارة الشركة في ظل
العمل بقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وقرار من المجلس
التنفيذي في ظل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — عدم
وجود قواعد منظمة لمصرفات الانتقال صادرة من السلطة المختصة —
لا ينفي حق العليل في استرداد ما أنفق من مصرفات بسبب خدمات
أداها للشركة التي يتبعها — ليس ذلك هو قاعدة عدم جواز الاتراء بلا
سبب .

ملخص الفتوى :

أن من حق العليل استرداد مصرفات الانتقال التي يكون قد دفعها
من ماله الخاص بسبب خدمات أداها للشركة التي يتبعها وتلزم الإدارة برد
هذه المصروفات وفقا للقواعد التي تنظمها وتحدد مقدارها وكيفية
استردادها ، سواء كان أداة ذلك هو قرار من مجلس الإدارة في ظل
العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ أو قرار من
المجلس التنفيذي في ظل العمل بأحكام لائحة العليلين بالشركات التابعة
للمؤسسات المالية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ ، وإذا لم تكن هناك قواعد مقررّة من السلطة التي تملك ذلك فهذا
لا ينفي حق العليل في استرداد ما أنفق من مصرفات تكبدها بسبب
خدمات أداها للشركة وذلك استنادا الى قاعدة عدم جواز الاتراء بلا
سبب .

(فتوى رقم ١٢١٢ - في ١١/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٧٢)

المادة :

قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ بمرين احكام لائحة بدل السفر ومصروف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — لا يسرى على الوقائع التى تمت فى ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — التوصية الصادرة من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التوجيهية فى ظل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه — نص هذه التوصية على تقدير مصروفات الانتقال التى يتفقها رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات اذا استغنوا عن السيارات المخصصة لهم — تنفيذ الشركات لهذه التوصية خلال الفترة السابقة على قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ — صحيح — اثر ذلك : صحة ما تم صرفه استغناء الى هذه التوصية .

ملخص الفتوى :

لما كان قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى فى مادته الاولى بمرين احكام لائحة بدل السفر بمصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، انما يسرى على الوقائع التى تتم بعد نفاذه دون تلك السابقة عليه . ومن ثم فانه فى الفترة السابقة على العمل بهذا القرار بالنسبة للشركات التى لم تصدر مجالس ادارتها بيانا محددا لبسول السفر ومصروف الانتقال فى ظل العمل باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، فان صدور توصية من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التوجيهية — وفقا لاختصاصها فى معاونه الوزير فى دراسة المسائل التنظيمية — بتقدير مصروفات الانتقال التى يتفقها رؤساء واعضاء مجالس ادارات الشركات اذا ما استغنوا عن السيارات المخصصة لهم ، ان مثل هذه التوصية وقد نفذتها الشركات بعد اختيار رؤسائها

وأعضاء هذه المجالس لاستعمال سياراتهم الخصوصية والحصول على مصروفات الانتقال سلفة الفكر ، تكون بمثلثة مقدار ما ينفقه هؤلاء في فيما يؤدونه للشركة من مصاريف الانتقال وقد قبل رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات هذا القدر وصرف لهم خلال الفترة السابقة على العمل بقرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ فيكون ما تم صرفه استنادا الى هذه التوصية صحيحا لا يجوز استرداده .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز استرداد المبالغ التى دفعت كمصروفات انتقال لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة في حالة عدم استعمالهم سيارات الشركات المخصصة لهم قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ وذلك استنادا الى التوصية الصادرة من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التموينية تأسيسا على قاعدة الاثراء بلا سبب .

(ملغى رقم ١٢١٢ - فى ١١/١٢/١٩٦٦)

الفرع الثالث والعشرون

الاجور الإضافية والمكافآت التشجيعية

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

المكافآت التشجيعية التي يجوز منحها للمعلمين طبقا لحكم المادة ١٢ من لائحة نظام المعلمين بالشركات الصادرة بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — جواز الجمع بينها وبين مكافآت الانتاج او البونص المتخصص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

ولا وجه للقول بأن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قد نسخ احكام المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي تجيز لمجلس ادارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للمعلمين الذي يؤدي خدمات ممتازة او اعمالا او بحوثا تساعد على زيادة الانتاج او المبيعات او خفض تكاليفه او تحسينه او ابتكار انواع جديدة منه ، اذ أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ انما يأتي بحكم وقته هو ان يتم صرف مكافآت الانتاج او البونص حتى تتم معادلة الوظائف طبقا لاحكام اللائحة ، فاذا تمت المعادلة لم يصبح لحكم القانون المذكور من اثر . كذلك فان علة منح المكافآت التشجيعية المشار اليها في المادة ١٣ من اللائحة تغاير علة صرف مكافآت الانتاج او البونص المشار اليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ ، فيتم الصرف في الحالة الاخيرة ، كما يجوز المنح في الحالة الاولى ، بل ويجوز الجمع بين النوعين لاختلاف العلة في كل .

(فتاوى ارقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ — في ١/٨/١٩٦٥)

قائمة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

الاجور الإضافية والمكافآت التشجيعية التي كانت تمنح للعاملين في بعض الشركات - لا تعتبر جزءا من الراتب الذي يتم على اساسه تسوية حالاتهم طبقا للعامل المتخصص عليه في المادة ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - لا تدخل كذلك في تحديد المرتبات طبقا للمادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ - تمنح هذه الاجور والمكافآت طبقا للشروط والافاضاح المتخصص عليها في هذين القرارين .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء احكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أنها استحدثت تنظيميا جديدا لحقوق العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة فحددت المادة التسعة اجر العامل بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال وخولت المادة ١٣ مجلس الادارة منح مكافآت تشجيعية للعامل الذي يؤدي خيمت. متارة وقررت المادة ٣٣ من الفقرة الثانية منها للعامل اجرا اضافية عن المساعدات التي يعملها فيها يتجاوز ساعدت العمل المقررة قانونا ومؤدي ذلك ان المكافآت التشجيعية والاجور الإضافية تمنح في ظل اللائحة الجديدة وفقا للاحكام التي قررتها فليس من وجه اضم ما كان يمنح من قبل من مكافآت تشجيعية او اجور اضافية الى رواتب العاملين بهذه الشركات عند تسوية حالاتهم طبقا للعامل المتخصص عليه في المادة ٦٤ من هذه اللائحة وقد صدر نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ ونصت المادة ٩٠ من هذا النظام على ان يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يضاف اليها المتوسط الشهري للمنع التي صرفت اليهم في الثلاث السنوات

السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للمعلمين بالقرى والقرى. رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للمعلمين بالمؤسسات العلمية وبلاته لا يدخل في حساب المنحة الممنحة اليها المكافآت التشجيعية او المنح العلمية التي صدرت بقرار من رئيس الجمهورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية التأسيسية للصحة الاستشارى الى ان الاجور الامانة والمكافآت التشجيعية التي كانت تمنح للمعلمين في بعض القرى لا تعتبر جزءا من الراتب الذي يتم على اساسه تسوية حالاتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه في المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولا تدخل في تحديد المرتبات طبقا للمادة ١٠ من نظام المعلمين بالقرى. العلم المستدرة قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ وانما تمنح هذه الاجور والمكافآت طبقا للشروط والاوضاع المتضمن عليها هذين القرارين .

(ملحق رقم ١٢٧١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦)

الفرع الرابع والمترين

مفقات الإنتاج أو اليونس

مفقات الإنتاج أو اليونس رقم ٢٧٦١

مفقات الإنتاج أو اليونس

مفقات الإنتاج أو اليونس المقررة للمطابقين طبقاً للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ — قصر الاستفادة منها على المالكين الموجودين بالمملكة عند نفاذ لائحة نظام المالكين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون من يعين منهم بعد ذلك — قصر المنح : بصفة مؤقتة ، إلى أن يتم التحويل المأمور عليه في اللائحة — لا محل للاحتجاج بفترة الحق المكتسب في ملك الشغل .

مفقات الإنتاج أو اليونس

أن من عين بالشركة في ظل القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر بإلحاح نظام المالكين بالشركات يتقاضى المرتب المقرر لوظيفته في اللائحة ، وهذا المرتب روعي فيه أن يشمل كل ما يستحق المقابل بالشركة ، ولا يكون ثمة مجال لأن يضم إلى هذا المرتب المقرر أى مبلغ جتديد كشحة إنتاج أو مكافأة سنوية ، إذ أن هذه الشحة بتسويتها الخطة لم يعد يتقاضى لصرفها في ظل لائحة نظام المالكين بالشركات ، والذي يضم هو متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية إما ما تصرف به جديون اللائحة فهو مولود بإجراء التعامل ، وإلى أن يتم التعامل فقد خصت المادة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ على أنه :

• إلى أن تتم معالجة الوظائف وتعميد المرتبات طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .. يكون صرف مفقات الإنتاج

والبونص على أساس تطبيق أبس وواعد الصرف المقررة للعمال في الشركة على الموظفين بها ، ويحد ١٠٠ جنيه في السنة ، بمنح للمخالة في التقدير ، وحدا من الإسراف في زيادة الخمول باستمرار الصرف هنا كما يكون مقصودا به العاملين في الشركات الذين التحقوا بخدمة الشركة وظلوا في خدمتها حتى صدرت اللائحة التي قضت بإجراء التعادل والتسوية ، وقضت باستمرار الموظفين والعامل في تلقى مرتباتهم التحقية إلى أن تتم المعادلة والتسوية . ومن بين هذه المرتبات — كما سلبه البيان — منح الإنتاج والبونص والمكافآت السنوية ، فالشركة التي كانت تصرفها تستمر في صرفها إلى أن يتحقق المنع من الصرف (وهو نيل معادلة الموظفين) ، غلبة ما هنالك أن المشرع قد حدد الحد الأقصى الذي يجوز صرفه اعتبارا من ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣) .

وانتهى رأى الجمعية العمومية في هذا الشأن إلى أن صرف مكافآت الإنتاج أو البونص المنصوص عليه في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشرع عليه أنها هو مقصور على العاملين الذين كانوا في خدمة الشركة وقت صدور اللائحة ، وبصفة مؤقتة وإلى أن يتم إجراء التعادل المنصوص عليه في لائحة نظام العاملين بالشركات وحتى لا يكون عدم انبعاث التعادل سببا في حرمان أولئك العاملين بالشركة من مكافآت الإنتاج أو البونص التي كانت تصرف لهم قبل صدور اللائحة . واذن فلا يفيد من أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ العاملون الذين عينوا في الشركة في ظل أحكام اللائحة ، وبالمثل المقررة لوظائفهم بها .

أما بالنسبة إلى أثر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ على الحق المكتسب في منح الإنتاج والبونص ، فإن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وانتهى رأيها إلى أنه حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ يسرى على جميع مكافآت الإنتاج أو البونص ، في أية صورة كانت ودون تفرقة بين مملكتها منها مستقرا وما كان غير مستقر . وذكرت الجمعية العمومية في متواتها تلك أنه لا يسوغ الاختصاص بأن يستمر وتثبت مكافآت الإنتاج أو البونص يكسب من تصرف له هذا

لا يجوز المساس به ، ذلك أنه لا يجوز تعديل الحقوق المكتسبة أو تحصيلها بقتون . ويضاف الى ما تقدم أنه منذ تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين في الشركات (١٩٦٢/١٢/٢٩) لم يعد ثمة مجال لصرف مكافآت الإنتاج أو اليونس وكان المفروض أن تتم معاملة الوظائف في مدة اقصاها ستة شهور من ذلك التاريخ وحلت محل هذا النظام (نظام منح الانتاج أو اليونس) الذي كان يسرى بين جميع العاملين المنتج وغير المنتج — انتجة أخرى كنظام المكافآت التشجيعية ونظام العلاوات الاستثنائية المنصوص عليها في المائتين ١٢ ، ١٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات .

(متولى ارقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ — في ١/٨/١٩٦٥)

القرع الخالص وللوشين

اعلاء غلاء المعيشة

قائمة رقم (٣٧٧)

هذا :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة
بقرار الجمهوري رقم ٢٥٢٦ سنة ١٩٦٢ — الغاؤها لتنظم الخاصة باملاء
المعيشة ونصها على استمرار العاملين في تقاضي مرتباتهم الحالية بما
تيها هذه الاملاء بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا لاحكامها —
نقره عدم جواز زيادة قيمة املاء المستحقة للعاملين الموجودين في
خدمة الشركات في تاريخ العمل باللائحة نتيجة لتغير حالتهم الاجتماعية
يعد هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، عمل باحكام لائحة العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وتضمنت المادة (٢) من قرار
اصدار هذه اللائحة النص على انه « ولا تسري القواعد والنظم الخاصة
باملاء غلاء المعيشة على العاملين باحكام هذا القرار » واوجبت المادة ٦٣
من اللائحة ذاتها ، على كل شركة ان تضع جدولاً بالوظائف والمرتبات
الخاصة بها في حدود الجدول المرفق باللائحة على ان يعتمد ، بعد موافقة
مجلس ادارة الشركة عليه ، من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ، ونصت
المادة ٦٤ على ان : « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة بالجدول
المرفر اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ
العمل بهذا القرار .. ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة
المختصة ببناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ولا يسري هذا القرار الا

بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي ويمنح العاملون المرتبيلات التي يحددها القرار الصادر بفسوية حالتهم طبقا للجدول المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر العاملون في تلقي مرتبتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء ، وذلك بصفة شخصية حتى يتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة . على انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبيلات تزيد على المرتبيلات المقررة لهم بمقتضى الجدول المشار اليه ، فينبغي ان يرتفع مرتبتهم التي يتقاضونها بمرحلة ، بصفة شخصية ، على ان تسجل الزيادة بما يحصل عليه العامل في المستقبل من زيادات او علاوات ترقية .

وازاء ذلك ، ثار التساؤل عما اذا كان من مقتضى الاجرام المتقدمة ، ان تجدد اعانة الغلاء التي تمنح للعاملين الموجودين بصفة الشركات . في تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، بحيث لا تتغير بالزيادة تبعا لتغير الحالة الاجتماعية لكل منهم ، ام لا ؟ .

وقد استبان الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى ان لائحة ظلم العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها ، قد اخذت بنصوصها المتقدمة بيلتها ، مبدا اعتبار الاجر المقرر لكل وظيفة ، مما ينظمها جدول الوظائف والمرتبات ، الخاص بكل شركة والواجب وضعه واعتماده طبقا للمادة ٦٣ منها - شلهلا لامعة غلاء المعيشة . وبذلك لا يضيف اليه اى علاوة بسبب غلاء المعيشة . ومن ثم جاء الجدول الخاص بالمرتبات ، والتي تمنح للعاملين في كل فئة من الفئات التي ينضمها ، والفرق باللائحة ، مقصورا على تحديد اول وبتداية المربوط المقرر لكل فئة وفئة العلاوة الدورية المقررة ، وعلى الاقسرة الى بدل التمثيل الذي يجوز منحه ، طبقا لما نص عليه في المادة ١١ من اللائحة ، دون اضافة اى علاوات او مرتبيلات اخرى مما تصرف الى المرمب وتعتبر جزءا منه طبقا للمادتين ٦٨٤ من القانون المدني و ٣ من قانون العمل كالعلاوات . التي تصرف بسبب غلاء المعيشة واعباء المعالة والمنح . وتأكيذا لذلك ، جاءت المادة (٤) من قرار اصدار هذه اللائحة ونصت على انه : « فلا تضربى القواعد والنظم الخاصة بامعة غلاء المعيشة على العاملين ولاحكام هذا النظام » .

ويؤخذ من ذلك أن الأحكام المنظمة لقواعد فتح اعانة غلاء المعيشة ، وتحديد احوال استحقاقها ، وتنفذها ، أصبحت من تاريخ العمل بأحكام اللائحة المشار إليها غير سارية بالنسبة الى العاملين في الشركات ومن يعملون بأحكام هذه اللائحة .

ولما كانت المقتضات ٦٣ ، ٦٤ من هذه اللائحة ، بعد اذ أوجبت تشوية حالات العاملين في الشركات ، طبقا للتعامل الذي يجب اجزاؤه بين الوظائف الواردة في جدول الوظائف والمرتبات الذي يوضع طبقا للمادة ٦٣ منها وبين الوظائف الواردة في جدول وظائف الشركة ، المعمول به من قبل ، قد احتفظت لهؤلاء العاملين بمرتباتهم التي يتقاضونها فعلا ، وذلك بصلة شخصية ، وكانت المادة (٦٤) قد نصت الى جانب ذلك على انه قبل إجراء هذه التشوية يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء لما كان ذلك ، فان مؤداه أن اللائحة قد احتفظت للعاملين الموجودين في خدمة الشركات في تاريخ العمل بها باعانة غلاء المعيشة التي كانوا يتقاضونها في هذا التاريخ فعلا . والمقصود بذلك هو قيمة هذه الاعانة ، في التاريخ المذكور ، محسوبة على اساس القواعد المقررة والمنظمة لها ، ووفقا لحالة العامل في هذا التاريخ . ومن ثم يكون ما يحتفظ للعامل به منها ، هو هذه القيمة التي تعتبر جزءا من أجره ، على أن تبقى بحالتها دون زيادة ، مما كانت تقتضيه احكام القواعد المنظمة لها ، فيما لو كانت سارية ، اذ من الواضح انه بعد تقرير عدم سريان القواعد في حق العاملين المشار اليهم لا يكون ثبت اساس لإجراء أى زيادة في قيمتها المستحقة في التاريخ المشار اليه لان إجراء مثل هذه الزيادة ، يفترض بقاء هذه القواعد سارية بالنسبة اليهم .

وعلى مقتضى ما تقدم يحتفظ للعاملين الموجودين في خدمة الشركات التابعة للمؤسسات العامة في تاريخ العمل بلائحة نظم العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باعانة غلاء المعيشة التي كانوا يتقاضونها فعلا في هذا التاريخ . ولا يرد على قيمة هذه الاعانة محسوبة وفقا للقواعد المنظمة لها والتي أوقف سريانها بالنسبة اليهم من هذا التاريخ — أى زيادة مما يقتضيه اعمال هذه القواعد — وغنى

عن البيان ، انه بعد تحديد المرتب المستحق لكل عامل من هؤلاء وفقاً للتسوية التي تجرى لها طبقاً لاحكام اللائحة المتعار بها ، وهو المرتب الذي يعتبر على ما سلف للإيضاح مرتباً شاملاً — يجرى استهلاك الفرق بين المرتب الذي يتلقاه كل منهم فعلاً بما في ذلك اعادة الغلاء وبين المرتب الذي يحدد له مما يقرر له في المستقبل من بدلات او علاوات ترقية . لهذا انتهى الراى الى عدم جواز تغيير قيمة اعانة الغلاء المستحقة

للمعاملين الموجودين في خدمة الشركات في تاريخ العمل باحكام لائحة نظم العاملين في الشركات النابعة للمؤسسة العامة بالزيادة لتغير حالاتهم .
بذلك هذا الترتيب .

(فتوى رقم ٢٠٧٥ — في ١٧/١١/١٩٦٢)

التبرع بالسيارات والاشيرون
الحد الأقصى لما يتقلسه المبلل

قاعدة رقم (٢٧٨)

المادة :

مدى سريان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ على المبللين وشركات

القطاع العام .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقلسه المبلل عن خمسة آلاف جنيه ، ينظم فيما يسرى عليه من جميع الشركات وقد وردت في النص بلفظ عام مطلق ، ومن ثم فانه يدخل فيها شركات القطاع العام . وقد اجاز كل من قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٠ تنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي تأسيس شركات مساهمة ، فضلا عن أن تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ وهو أول اغسطس ١٩٦١ لاحق لسريان قوانين القطاع العام نوات الأرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المعمول بها من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لا يزال ساريا معمولا به لم يبلغ وفقا للمادة الثانية من التقنين المدني ، بل لحقه تعديل جزئي اخرج من نطاقه بعض أنواع من الشركات . كذلك الخاضعة لنظم استثمار المال العربي والمنطقة الحرة وفقا للمادة ٢/١١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بلقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك للمادة ٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة .

ومن حيث أنه استصحبا لما سلف ، فانه لا يجوز ونفا للمادة

الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ، أن يزيد مجموع ما يتكلفناه — وبإى صورة رئيس مجلس إدارة الشركة — على عليل آخر فيها ، على مبلغ خمسة آلاف جنيه فى السنة ، واذا اعتد القانون بما يتكلفناه الشخص وليس بما يستحقه من مبالغ ، فانه يستتول حصة من حصيل الضرائب على الدخل ، أى أن العبرة بما يقبضه العليل مع مراعاة استبعاد ما يخصم منه طبقا للقانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
الآتى :

أولاً : يبرين القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه على الجهات الواردة به ومنها شركات القطاع العام .

ثانياً : تطبقه على ما يقبضه العليل بعد استبعاد ما يخصم منه طبقاً للقانون .

(ملف ١٥٩/٤/١٠٠٠ — جلسة ١٠/٢٠/١٩٨٤)

الفرع السابع والعشرين الجمع بين المرتب والمكافئ

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

مندوب مفوض بأحدى شركات القطاع العام — يعمل بتكليف من المؤسسة العامة التى تتبعها الشركة ويحصل على راتبه من المؤسسة —
أثر ذلك : لا تسرى بشأنه أحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة لحظر الجمع بين مرتب الوظيفة بالشركة والمكافئ المستحق من الحكومة —
خضوعه للحظر والتقيود الواردة بأحكام القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمكافئ المستحق قبل التعيين فيها .

ملخص الفتوى :

ان المندوب المفوض الذى يعهد اليه بإدارة إحدى شركات القطاع العام ، انما يتولى هذا العمل بتكليف من المؤسسة العامة التى تتبعها الشركة ، ولحساب هذه المؤسسة ، التى تقوم العلاقة بينه وبينها ، يؤكد ذلك ان المندوب المفوض لا يتقلص عن عمله مقابلا من الشركة وانما يحصل عليه من المؤسسة العامة ، بل ويحظر عليه تقلص أى مبلغ من الشركة طوال مدة إدارته لها ، وذلك طبقا لأحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٨ لسنة ١٩٦٢ ، ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه يبدو من ذلك ان المندوب المفوض فى إدارته لأحدى الشركات التى تساهم فيها الدولة انما يؤدى عبئا للمؤسسة العامة التى تتبعها الشركة ويتناول من ذلك مقابلا من هذه المؤسسة .

ومن حيث أنه بهذه المثابة لا يقرى على المندوب المفوض أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ الذى يحظر فى مخرته الاولى الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسة العامة قبل التعيين فى هذه الشركات ، وانما يسرى عليه حظر الجمع بين المعاش والمرتب الذى يتقاضى من المؤسسة العامة وهو الحظر المستفاد من احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، فضلا عن قوانين المعاشات المتعاقبة فلا يجوز له الجمع بين المعاش وبين ما يتقاضاه من المؤسسة العامة عن العمل الذى يؤديه لحسابها فى الشركة الا فى الحدود والقيود المنصوص عليها فى القانون المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المندوب المفوض لا يجوز له الجمع بين معاشه وبين ما يتقاضاه من المؤسسة العامة عن العمل الذى يؤديه بصفته هذه لحسابها فى إحدى الشركات التى تساهم فيها الدولة وأنه يخضع فى ذلك لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ .

(ملف ٨٦/٢/٢١ — جلسة ١٩٦٥/١٠/٦)

قانون تنظيم

القانون

الصفحة	الموضوع
١	مناهج ترتيب الموسوعة
٥	قائمة المحتويات
٧	الفصل الأول — شركة قناة السويس
٢٢	الفصل الثاني — عمل مقاولي شركة قاعدة قناة السويس
٢٥	الفصل الثالث — هيئة قناة السويس
٢٥	الفرع الأول — موظفو هيئة قناة السويس
٢٩	الفرع الثاني — عمل هيئة قناة السويس
٤١	الفصل الرابع — مسائل متنوعة
٤٩	قوائم ملحقة
٥١	الفصل الأول — الرواتب والبدلات
٧٢	الفصل الثاني — الاجرة
٧٥	الفصل الثالث — النقل لوظيفة مدنية
١١٥	الفصل الرابع — العطوف
١٢٤	الفصل الخامس — الاستبعاد والاستقضاء من الخدمة
١٢٤	الفصل السادس — المعافاة والغائب أثناء العمليات العسكرية
١٢٧	الفصل السابع — المعافاة والمكافآت والتأجيل والتعويض
١٢٧	الفرع الأول — مدينات قوانين المعافاة العسكرية
١٥٥	الفرع الثاني — الضمان والمدة الانتفاعية
١٧٩	الفرع الثالث — معاش الاعاقة

الصفحة	الموضوع
١٨٢	الفرع الرابع - معاشي المستشهد والمفقود
١٩٢	الفرع الخامس - معاشات الضباط الإحرار
١٩٥	الفرع السادس - مكافأة أو منحة
٢٠٤	الفرع السابع - زيادة المعاشات
	الفرع الثامن - الجمع بين معاشين أو بين مكافأة ومعاش
٢١٢	
٢١٧	الفرع التاسع - الحرمان من المعاش
٢٢٤	الفرع العاشر - مسائل متنوعة
٢٢٧	الفصل الثامن - أحكام عسكرية
٢٣٢	الفصل التاسع - كليات عسكرية
٢٤٥	الفصل العاشر - مسائل متنوعة
٢٥٩	توبيخون طين علم
٢٦٢	كبار
٢٧٦	كلام عمل اليومية
٢٩٠	كتب غير مشروع
٢٩٧	مكتبة
٣٠٠	لائحة التجاوزات والشعوب
٣٠٢	لجنة ادوية
٣٠٨	لجنة استشارية
٣٠٩	لجنة الشؤون الخارجية
٣٢٥	لجنة شؤون الأحزاب السياسية
٣٢٩	لجنة شؤون الموظفين
٣٣٧	لجنة قضائية
٣٣٩	الفصل الأول - اختصاصات اللجان القضائية وأجراءاتها

الصفحة	الموضوع
٢٢٧	الفصل الثاني - قرارات اللجان القضائية
٢٥٢	الفصل الثالث - الطعن في قرارات اللجان القضائية
٢٦٦	لغة عربية
٢٧٥	مافون
٢٩٠	مؤسسات خاضعة ذات نفع علم
٢٩٥	مؤسسات علمية
٤٠٠	الفصل الأول - الأحكام العامة للمؤسسات العلمية
	الفرع الأول - التطور التشريعي لتنظيم المؤسسات
٤٠٠	المقدمة
	الفرع الثاني - التكيف القانوني للمؤسسة العلمية قبل
٤٠٢	العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧
٤٠٤	الفرع الثالث - ماهية المؤسسة وتكوينها القانوني
٤٠٩	الفرع الرابع - النظام القانوني للمؤسسة العلمية
٤٢٦	الفرع الخامس - اختصاص المؤسسة العلمية
	الفرع السادس - المؤسسات العلمية ذات الطابع
٤٢٢	الاقتصادي
٤٠٠	الفرع السابع - التصرف باللجان في العقارات المملوكة
	للمؤسسة العلمية والنزول عن أموالها
٤٢٧	المنقولة
٤٢٨	الفرع الثامن - المؤسسة المطبوعة والمؤسسة التلمذة
٤٣٠	الفرع التاسع - الميزانية
	الفرع العاشر - مديرو إدارة مراقبة حسابات المؤسسات
٤٣٥	للعلمية ونوابهم
٤٣٩	الفصل الثاني - الممثلون بالمؤسسات العلمية

الصفحة	الموضوع
٤٣٩	الفرع الأول — التمييز
٤٥٠	الفرع الثاني — الترقية
٤٦١	الفرع الثالث — تسوية الحالة
٤٨٩	الفرع الرابع — ضم مدد الخدمة السابقة
٤٦٤	الفرع الخامس — الرواتب والاجور الإضافية والبدلات والمكافآت
٤٩٤	أولا — مرتب
٥٠١	ثانيا — أجر اضافي
٥١٠	ثالثا — بدل طبيعة العمل
٥١٢	رابعا — بدل صرافه
٥١٤	خامسا — بدل تثيل
٥٢٢	الفرع السادس — اعانة غلاء المعيشة
٥٢٦	الفرع السابع — التثقيب
٥٣٧	الفرع الثامن — النقل
٥٤٤	الفرع التاسع — المزايا التي يحتفظ بها المحللون المنقولون من المؤسسات الجبلية المفوضة
٥٦٤	الفرع العاشر — مسائل متنوعة
٥٧٤	الفصل الثالث — احكام خاصة ببعض المؤسسات العلمية
٥٧٤	الفرع الأول — المؤسسة الاقتصادية
٥٩١	الفرع الثاني — مؤسسة زراعية
٥٩١	أولا — مؤسسة مديرية التحرير
٥٩٧	ثانيا — المؤسسة المصرية العلمية لتعريب الاراضي وهيئة مديرية التحرير

الصفحة	الموضوع
٦٠٠	ثالثا — المؤسسة المصرية العلمية لتعمير الزراعى
٦٠٦	رابعا — مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى
٦١٠	خامسا — المؤسسة المصرية العلمية لتعمير الارافى
	سادسا — المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية
٦١٢	المطبعة
٦٢٢	سابعاً — الهيئة الامريكية لاصلاح الريف
٦٢٤	الفرع الثالث — مؤسسات صناعية وطاقة
٦٢٤	اولاً — المؤسسة المصرية العلمية للغزل والنسيج
٦٢٩	ثانياً — المؤسسة المصرية العلمية لاختبار القطن
٦٣٣	ثالثاً — المؤسسة المصرية العلمية للمصانع الحربية
٦٤٢	رابعا — المؤسسة المصرية العلمية للبتترول
	خامساً — ادارة القوى الكهربائية والمائية بوزارة
٦٤٥	الاشغال
٦٤٧	سادسا — المؤسسة المصرية لتكويره
٦٤٤	سابعاً — مؤسسة الطاقة الذرية
٦٥٧	الفرع الرابع — مؤسسات النقل
٦٥٧	اولاً — مؤسسة مصر للطيران
٦٦٣	ثانياً — المؤسسة المصرية العلمية للنقل البحرى
٦٦٧	ثالثاً — المؤسسة العلمية للنقل البنىرى
	رابعا — المؤسسة العلمية للنقل البزى للركاب
٦٧١	بالاقتباس
٦٧٤	خامساً — مؤسسة النقل الحام لحدينة القاهرة
٦٨٥	سادسا — ادارة النقل العلم لمنطقة الاسكندرية
٦٨٧	الفرع الخامس — مؤسسات مخططة .

المصنعة	الموضوع
	أولا — المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة
٦٨٧	ثانيا — المؤسسة المصرية العامة للتمويل والتجلى
٦٩٠	ثالثا — المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية
٦٩٥	رابعا — المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة
٦٩٧	خامسا — مؤسسة ضريبة المعادى
٦٩٩	سادسا — مرفق مياه القاهرة
٧٠٠	الفصل الرابع — الشركات التابعة للمؤسسات العامة
٧٠٠	الفرع الأول — الجمعية العمومية للمساهمين
٧٠٢	الفرع الثانى — المفوض بإدارة الشركة
٧٠٤	الفرع الثالث — ممثلو المال الخاص فى مجلس الإدارة
٧٠٦	الفرع الرابع — التبرع من مال الشركة
٧١١	الفرع الخامس — اندماج شركة فى أخرى
٧١٨	الفرع السادس — شركات النقل البحرى والميلحة
٧٢٠	الفرع السابع — شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير
٧٢٢	الفرع الثامن — الشركة الزراعية بالقنطرة المصرى
٧٢٧	الفرع التاسع — مجلس الإدارة
٧٢٧	أولا — كيفية تشكيل مجلس الإدارة
٧٢٩	ثانيا — اختصاص مجلس الإدارة
٧٣١	ثالثا — رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
	رابعا — المرتبات وبدلات التمثيل والمزايا العينية
٧٣٧	لرؤساء وأعضاء مجلس الإدارة
	خامسا — الحد الأقصى للمرتب وبدل التمثيل لرئيس مجلس الإدارة
٧٤٧	مجلس الإدارة

الصفحة	الموضوع
	الفرع العاشر — لائحة العاملين بالشركات التابعة
٧٢٩	للمؤسسات الصلبة
٧٥١	الفرع الحادى عشر — جدول فئات الوظائف والمرتبات
٧٥٤	الفرع الثانى عشر — معادلة الوظائف
٧٦١	الفرع الثالث عشر — التأمين
٧٨٢	الفرع الرابع عشر — التسويات
٧٩٢	الفرع الخامس عشر — الدرجة والأكاديمية
٧٩٥	الفرع السادس عشر — ضم مدد الخدمة
٧٩٧	الفرع السابع عشر — المرتب
٨٠١	الفرع الثامن عشر — الاجر الشهري لعمال اليومية
٨٠٤	الفرع التاسع عشر — المنحة التى تضم الى اجر الجليل
٨٠٧	الفرع العشرين — العائلات
٨١٥	الفرع الحادى والعشرين — البدلات
٨١٥	أولا — البدلات المقررة لمواجهة مصروفات
٨١٧	ثانيا — بدل طبيعة العمل
٨٢١	ثالثا — بدل التنقل
٨٢٥	رابعاً — بدلات متنوعة
٨٢٩	الفرع الثانى والعشرين — مصروفات الانتقال
	الفرع الثالث والعشرين — الاجور الإضافية والمكافآت
٨٣٢	التشجيعية
٨٣٥	الفرع الرابع والعشرين — مكافأة الانتاج أو البونص
٨٣٨	الفرع الخامس والعشرين — إعانة غلاء المعيشة
	الفرع السادس والعشرين — الحد الأدنى لما يقتضاه
٨٤٢	الصالح
٨٤٤	الفرع السابع والعشرين — الجمع بين المرتب والمكافآت

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مئة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف

صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة الطبية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث الطبية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوربية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ آلاف

صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٤ أجزاء —

ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)

وتتضمن كافة المطومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٦٠ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا إيجديا .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء — ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحنا وأانيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السجاء وأحكام المحكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة) .
وتتضمن عرضا إيجديا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مخرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء — ٤ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من ناحية الطبيعية البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة : الأهداف مع دراسة مقارنة بين النظام العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد — ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وإيجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ وأجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (أجزاء) .
ويتضمن شرحا وأانيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحا وأانيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين

العربية بالأشكال إلى مبادئ المجلس الأعلى التشريعي ومحكمة
التنقض المصرية .

١٥ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة
التنقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيباً
أبجدياً وزنياً (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ — الموسوعة الإعلامية الحديثة لمدينة جدة :
باللغتين العربية والإنجليزية ، وتتضمن عرضاً شاملاً للحضارة الحديثة
بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

